

# الانصاف

في مسائل الخلاف  
بين النحويين، البصريين، والكوفيين

تأليف  
الشيخ الأمام كمال الدين أبي البركات  
عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد، الأنباري، النحوي

ومعه كتاب  
الانصاف، من الانصاف  
للمرحوم  
محمد محيى الدين عبد الحميد

المجلد الثاني

دار الفكر  
للطباعة والنشر والتوزيع





# الألفاظ

في مسائل الخلاف

بين النحويين: البصريين، والكوفيين

## تأليف

الشيخ الإمام كمال الدين أبي البركات

عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد، الأنباري، النحوي

المولود في سنة ٥١٣ هـ — والمتوفى في سنة ٥٧٧ هـ من الهجرة

## الجزء الثاني

ومعه كتاب

الألفاظ، من الإنصاف

تأليف

محمد بن أبي عبد الله

دار الفكر

تمتاز بدقة الضبط ، والزيادة في الشرح والتفصيل

جميع حق الطبع محفوظة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٦٠ - مسألة

[ القول في الفصل بين المضاف والمضاف إليه ]<sup>(١)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الخفض لضرورة الشعر . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز [ ١٧٩ ] ذلك بغير الظرف وحرف الجر .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن العرب قد استعملته كثيراً في أشعارها ، قال الشاعر :

٢٦٥ - فَرَجَجْتُهَا بِمِزْجَةٍ زَجَّ الْقُلُوصَ أَبِي مَزَادَةَ

(١) انظر في هذه المسألة : شرح الأشموني مع حاشية الصبان (٢/٢٣٧ بولاق) وتصريح الشيخ خالد الأزهرى (٢/٧١ بولاق) وشرح ابن يعيش على الفصل (ص ٣٣٩) وشرح الرضى على الكافية (١/٢٧٠)

٢٦٥ - هذا البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها ، ولا يعرف له سوابق أو لواحق ، حتى قال جار الله في الفصل (١/٢٩١ بتحقيقنا) : « وما يقع في بعض نسخ الكتاب من قوله :

\* فَرَجَجْتُهَا بِمِزْجَةٍ . . . البيت \*

فسيويه برىء من عهده » اهـ ، وقد استشهد بهذا البيت رضى الدين في شرح الكافية في باب الإضافة ، وشرحه البغدادي في الحزائنة (٢/٢٥١) والزحشرى في الفصل ، وابن يعيش في شرحه (ص ٣٤١) وابن جنى في الخصائص (٢/٤٠٦) والأشموني (رقم ٦٥٦ بتحقيقنا) وزججتها : طعنتها بالزج ، والزج - بضم الزاى وتشديد الجيم - الحديدية التي تركب في أسفل الرمح ، فأما الحديدية التي تركب في أعلى الرمح فهي البنان بزنة الكتاب - ويروى « فَرَحَّجَهَا » بخاءين مكان الجيمين ، ماض من الزخ وهو =

والتقدير : زَجَّ أَبِي مَزَادَةَ الْقَلُوصَ ، فَفَصَلَ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ بِالْقَلُوصِ ، وَهُوَ مَفْعُولٌ ، وَلَيْسَ بِظَرْفٍ وَلَا حَرْفٍ خَفِضَ ، وَقَالَ الْآخَرُ :  
٢٦٦ — تَمَرٌ عَلَى مَا تَسْتَمِرُّ ، وَقَدْ شَفَتْ غَلَائِلَ عَبْدُ الْقَيْسِ مِنْهَا صُدُورَهَا

== الدفع مطلقا ، أو الدفع في وهدة ، والمزجة — بكسر الليم وفتح الزاي وتشديد الجيم — الرمح القصير كالزراق ، والمزجة في الرواية الأخرى : اسم الآلة من الزخ ، والقلوص — بفتح القاف — الناقة الشابة ، وأبو مزادة : كنية رجل ، وعمل الاستشهاد في هذا البيت قوله « زج القلوص أبي مزادة » فيمن رواه بفتح القلوص وجر أبي مزادة بالياء نيابة عن الكسرة ، حيث فصل بين المضاف الذي هو قوله زج والمضاف إليه الذي هو قوله أبي مزادة بمفعول للمضاف الذي هو قوله القلوص ، ويان ذلك أن زج مصدر فعل يتعدى إلى المفعول به ، فهو يعمل عمل الفعل المتعدي : يرفع فاعلا ، وينصب مفعولا ، وتجاوز إضافته إلى أيهما شاء التكلم ثم يأتي بعد ذلك بالآخر ، وقد أراد التكلم ههنا أن يضيف هذا المصدر إلى فاعله وهو أبو مزادة ، ففعل ذلك ، ولكنه جاء بالمفعول بين المضاف والمضاف إليه ، ولو أنه اتبع المسجع لقال : زج أبي مزادة القلوص ، أو لقال : زج القلوص أبو مزادة ، فأضاف المصدر إلى فاعله ثم أتى بمفعوله وأضاف المصدر إلى مفعوله ثم أتى بفاعله ، فلما لم يفعل أحد الوجهين مع تمكنه منه بناية اليسر علمنا أنه لا يرى بهذا الفصل بأسا ، وأنه يعتقد جوازه من غير ضرورة ولا شذوذ ، قال ابن جني : « وفي هذا البيت عندي دليل على قوة إضافة المصدر إلى الفاعل عندهم ، وأنه في نفوسهم أقوى من إضافته إلى المفعول ، ألا تراه ارتكب ههنا الضرورة — مع تمكنه من ترك ارتكابها — لا شيء غير الرغبة في إضافة المصدر إلى الفاعل دون المفعول » اهـ .

٢٦٦ — هذا البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها ، بل ذكر المؤلف أنه مصنوع ، وقد استشهد به رضى الدين في باب الإضافة من شرح الكافية ، وشرحه البغدادي في الحزانة ( ٢٥٠/٢ ) وذكر أن ابن السيد أنشده في أبيات المعاني عن الأخفش ، وتمر : من المرور ، وتستمر : من الاستمرار ، والغلائل : جمع غليل وهو الضغن ، وشفى : أصله أن يقال « شفى الله المريض يشفيه » أى أذهب عنه العلة ، وشفاء الضغن : يراد به ذهابه واقتلاعه من الصدور ، وعمل الاستشهاد بهذا البيت قوله « شفت غلائل عبد القيس منها صدورها » فقد زعم الكوفيون أن الشاعر قد فصل بين المضاف الذي هو قوله غلائل والمضاف إليه الذي هو قوله صدورها بأجنبي وهو فاعل شفت الذي ==

والتقدير : شَفَتْ غَلَائِلَ صُدُورِهَا عَبْدُ الْقَيْسِ مِنْهَا ، ففصلَ بين المضاف  
والمضاف إليه ، وقال الآخر :

٢٦٧ — يُطِيفَنَّ بِحُوزَيِّ الْمَرَائِجِ لَمْ تُرْعَ  
بِوَادِيهِ مِنْ قَرْعِ الْقَيْسِيِّ الْكَثَائِنِ

= هو قوله عبد القيس والجار والمجرور الذي هو قوله منها ، وأصل الكلام على هذا  
التخريج : وقد شفت عبد القيس منها غلائل صدورها ، وفي البيت تخريج آخر يخرج  
عن الاستشهاد لهذه المسألة ، وذلك أن تجعل غلائل مقطوعاً عن الإضافة وإنما ترك  
تنوينه لكونه على صيغة منتهى الجموع فهو ممنوع من الصرف ، وتجعل قوله «صدورها»  
بالجر مضافاً إلى محذوف مماثل للمذكور ، وأصل الكلام على هذا : وقد شفت غلائل  
عبد القيس منها غلائل صدورها ، وكل ما في البيت على هذا التخريج أن الشاعر قدم المفعول  
على الفاعل وحذف المضاف لدلالة ما تقدم عليه ، فأما تقديم المفعول فلا ينزع أحد في  
جوازه ، وأما حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على جره فله نظائر منها قراءة من قرأ  
( تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة ) بجر ( الآخرة ) على تقدير : والله يريد ثواب  
الآخرة ، ومنها قول ابن قيس الرقيات ، وهو الشاهد رقم ١٩ السابق :  
رحم الله أعظما دفنوها بسجستان طلحة الطلحات  
فإن هذا البيت يخرج على تقدير : رحم الله أعظما دفنوها بسجستان أعظم  
طلحة الطلحات .

٢٦٧ — هذا البيت من كلام الطرماح بن حكيم ( انظر الديوان ١٦٩ ) وقد  
أنشده ابن منظور ( ح و ز ) وابن جني في الخصائص ( ٤٠٦/٢ ط الدار ) وابن الناطم  
في شرح ألفية والده ابن مالك ، وشرحه العيني ( ٤٦٢/٣ بهامش الحزاة ) والبيت في  
وصف بقر الوحش ، وتطفن : أي تدرن حوله ، تقول : طاف الرجل بالقوم ، وطاف  
عليهم ، وأطاف أيضاً : أي استدار ، وأطاف فلان بالأمر ؛ إذا أحاط به ، وأنشد  
أبو الجراح :

أطفت بها نهارة غير ليل وألمى ربهها طلب الرجال  
وقل أبو خراش :

= تطيف عليه الطير وهو ملحب خلاف البيوت عند محتمل الصرم

= وأصل الحوزي : المتوحد المنفرد ، وأراد به في بيت الشاهد فحل البقر الوحشي الذي يصفه ، والمراتع : جمع مرتع وهو مكان الرتع ، يريد أنه منفرد بهذه الأماكن يرتع فيها ما شاء ، ولم يرتع - بالبناء للمجهول - أي لم يخف ، والقرع : الضرب ، والقسي جمع قوس ، والكنائن : جمع كنانة ، وهي جراب توضع فيه السهام . وعمل الاستشهاد بالبيت قوله « قرع القسي الكنائن » فإن الرواية فيه بنصب « القسي » وجر « الكنائن » فيكون تخريجه على أن قوله « قرع » مصدر مضاف إلى قوله « الكنائن » الذي هو فاعل المصدر ، وقد فصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله « القسي » الذي هو مفعول المصدر ونظير ذلك قراءة ابن عامر في الآية ٢٣٧ من سورة الأنعام التي تلاها المؤلف ( وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم ) بنصب ( أولادهم ) وجر ( شركائهم ) على أن ( قتل ) مصدر مضاف إلى فاعله وهو قوله ( شركائهم ) وقد فصل بينهما بمفعول المصدر وهو قوله ( أولادهم ) ومثل ذلك أيضا قول الشاعر :

عتوا إذ أجنبناهم إلى السلم رافة فسقناهم سوق البغاث الأجادل

الرواية فيه بنصب « البغاث » وجر « الأجادل » وعجازها أن قوله « سوق » مصدر مضاف إلى فاعله وهو قوله « الأجادل » وقد فصل بينهما بمفعول المصدر وهو قوله « البغاث » وأصل الكلام : فسقناهم سوق الأجادل البغاث ، ومثله قول عمرو بن كلثوم :

وحلق الماذي والقوانس فداسهم دوس الحصاد الدائس

الرواية بنصب « الحصاد » وجر « الدائس » وتخرجها أن « دوس » مصدر مؤكد لعامله وهو مضاف إلى فاعله الذي هو قوله « الدائس » وقد فصل بينهما بمفعول المصدر الذي هو قوله « الحصاد » وأصل الكلام : فداسهم دوس الدائس الحصاد . ونظيره قول أبي جندل الطهوي :

يفركن حب السنبل الكناجج بالقاع فرك القطن المحالج

الرواية فيه بنصب « القطن » وجر « المحالج » وتخرجها أن قوله « فرك » مصدر مؤكد لعامله الذي هو قوله « يفركن » وقد أضاف هذا المصدر إلى فاعله الذي هو قوله « المحالج » وفصل بينهما بمفعول المصدر وهو قوله « القطن » وأصل الكلام : فرك المحالج القطن .



والتقدير : مِنْ قَرَعَ الْكَفَّانِ الْقِسِيَّ ، وقال الآخر :

٢٦٨ — فَأَصْبَحَتْ بَعْدَ خَطِّ بَهْجَتِهَا كَأَنَّ قَفْرًا رُسُومَهَا قَلَمًا

والتقدير : بعد بهجتها ، ففصل بين المضاف الذى هو « بَعْدَ » والمضاف إليه الذى هو « بهجتها » بالفعل الذى هو « خَطَّ » وتقدير البيت : فأصبحت قفراً بعد بهجتها كأن قلماً خط رسومها . وقد حكى الكسائى عن العرب : هذا غُلامُ والله زَيْدٌ ، وحكى أبو عبيدة قال : سمعت بعض العرب يقول : إن الشاة لجُتْرٌ فتسمع صوتَ والله رَبُّهَا ، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله « والله » ، وإذا جاء هذا فى الكلام فى الشعر أَوَّلِي ، وقد قرأ ابنُ عامرٍ أحدُ القراء السبعة ( وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ ) بنصب ( أَوْلَادَهُمْ ) وجر ( شُرَكَائِهِمْ ) ففصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله ( أَوْلَادَهُمْ ) والتقدير فيه : قَتَلُ شُرَكَائِهِمْ أَوْلَادَهُمْ ، ولهذا كان منصوباً فى هذه القراءة ، وإذا جاء هذا فى القرآن فى الشعر أَوَّلِي .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحد ؛ فلا يجوز أن يفصل بينهما ، وإنما جاز الفصل بينهما بالظرف وحرف الجر ، كما قال عمرو بن قميئة :

٢٦٨ — أنشد ابن منظور هذا البيت ( خ ط ط ) ولم يعزه ، وهذا البيت مهمل النسخ مضطرب التركيب ، يصف الشاعر فيه الديار بالخلاء وارتحال الأنيس وذهاب العالم ، وأصل نظام البيت هكذا : فأصبحت بعد بهجتها قفراً كأن قلماً خطر رسومها ؛ ففصل بين أصبح وخبرها ، وبين المضاف والمضاف إليه ، وبين الفعل ومنعوله ، وبين كأن واسمها ، وقدم خبر كأن عليها وعلى اسمها ، فصار أحجية من الأحاجي ، واستشهد المؤلف به فى قوله « بعد خط بهجتها » حيث فصل بين المضاف الذى هو قوله « بعد » والمضاف إليه وهو قوله « بهجتها » بأجنبي وهو قوله « خط » وهو فعل ماض فاعله مستتر فيه يعود إلى القلم الذى فى آخر البيت ، ومفعول خط هو قوله « رسومها » وأصل هذه العبارة : كأن قلماً خط ( هو ) رسومها .

٢٦٩ - لَمَّا رَأَتْ سَاتِيْدَمًا اسْتَعْبَرَتْ لِّلّٰهِ دَرُّ الْيَوْمِ مِّنْ لَّامَهَا

[ ١٨٠ ] ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف ؛ لأن التقدير لِّلّٰهِ دَرُّ مِّنْ لَّامَهَا الْيَوْمِ ، وقال أبو حية النيمري :

٢٧٠ - كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا يَهُودِيٌّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ

٢٦٩ - هذا البيت من كلام عمرو بن قنينة صاحب امرئ القيس في رحلته إلى بلاد الروم ، وهو الذي يقول فيه :

بكي صاحبي لما رأى الدرب دونه وأيقن أنا لاحقان بقيصرا

والبيت من شواهد سيويه ( ٩١/١ ) والزحشرى في الفصل ( رقم ٩٩ ) وابن يعيش في شرح الفصل ( ص ٣٣٩ ) ورضي الدين في باب الإضافة من شرح الكافية ، وشرحه البغدادي في الخزانة ( ٢٤٧/٢ ) وساتيدما : جبل عند ميفارقين ، واستعبرت : بكت من وحشة الغربة ولبعدها عن أهلها ، والعرب تقول « لله در فلان » إذا دعوا له أو تعجبوا من بلوغه الغاية في شيء ما ، وصف الشاعر امرأة نظرت إلى ساتيدما فذكرت به بلادها فاستعبرت شوقا إليها ، ثم قال : لله در من لامها اليوم على بكائها ، يتعجب من شأن لأعما وينكر عليه فعله ؛ لأنها عنده قد بكت بحق فلا محل للومها . وعمل الاستشهاد هنا بهذا البيت قوله « در اليوم من لامها » فإن قوله « در » مضاف وقوله « من لامها » اسم موصول مضاف إليه ، وقد فصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف وهو قوله « اليوم »

٢٧٠ - هذا البيت من كلام أبي حية النيمري ، واسمه الهيثم بن الربيع ، وهو من شواهد سيويه ( ٩١/١ ) وابن جني في الخصائص ( ٤٠٥/٢ ) والاشموني ( رقم ٦٦٢ ) وابن هشام في أوضح المسالك ( رقم ٣٥٨ ) وابن عقيل ( رقم ٢٤٠ ) وشرحه العيني ( ٣/ ٤٧٠ بهامش الخزانة ) ورواه ابن منظور ( ع ج ٢ ) غير أنه روى صدره :

كثخير الكتاب بكف يوما .

وصف أبو حية رسوم الدار فشبها بالكتاب في دقتها والاستدلال بها ، وخص اليهودي لأن اليهود هم أهل الكتابة ، وجعل كتابه بعضها متقاربا وبعضها مفرقا متباينا لاقتضاء آثار الديار تلك الصفة والحال ، ومعنى قوله « يزيل » يفرق ما بينها ويباعد . وجعل الاستشهاد بالبيت قوله « بكف يوما يهودي » فإن قوله « كف » مضاف إلى قوله « يهودي » وقد فصل بينهما بالظرف وهو قوله « يوما » وهذا الظرف أجني من المضافين

« ففصل بين المضاف والمضاف إليه ؛ لأن تقديره : يَكْفَّ يَهُودِيَّ يَوْمًا ،  
وقال ذو الرمة :

٣٧١ — كَأَنَّ أَصْوَاتَ مِنْ إِبْغَالِهِنَّ بَنًا  
أَوَاخِرَ الْمَيْسِ أَصْوَاتُ الْفَرَارِجِ

= إذ لا عمل له فيه ، وهو نظير بيت عمرو بن قيس (رقم ٢٦٩) ونظيرها قول الآخر وهو  
من شواهد الأشموني (رقم ٦٥٨) :

فرشني بخير لا أكون ومدحتي كناحت يوما صخرة بعسيل

ومحل الاستشهاد به في قوله « كناحت يوما صخرة » فإن قوله « ناحت » مضاف إلى قوله  
« صخرة » وقد فصل بينهما بالظرف وهو قوله « يوما » غير أن هذا الظرف متعلق  
بالمضاف الذي هو قوله ناحت ، لأن هذا المضاف اسم فاعل يعمل عمل الفعل فيجوز أن  
يتعلق به الظرف ، ونظيره قول الآخر وهو من شواهد سيويه ( ٩٠/١ ) وابن يعيش  
( ص ٣٣٩ ) :

رب ابن عم لسلمي مشعل طباخ ساعات الكرى زاد الكسل  
عند من رواه بجر « زاد الكسل » فإن هذه الرواية تخرج على أن قوله « طباخ »  
مضاف إلى قوله « زاد الكسل » وقد فصل بينهما بالظرف وهو قوله « ساعات الكرى »  
وهذا الظرف منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم ، ويروى بنصب  
« زاد الكسل » وتخرج على أنه أضاف قوله « طباخ » إلى « ساعات الكرى » ويكون  
قوله « زاد الكسل » مفعولا به لقول طباخ ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، ونظيره تماما  
ما أنشده سيويه :

\* يا سارق الليلة أهل الدار \*

يروي بنصب « أهل الدار » على أنه أضاف قوله « سارق » إلى الظرف ، ويروي  
بجر « أهل الدار » على أنه أضاف قوله « سارق » إلى قوله « أهل الدار » وفصل بينهما  
بالظرف الذي هو قوله « الليلة » .

٣٧١ — هذا البيت من كلام ذي الرمة غيلان بن عقبة ، وهو من شواهد سيويه  
( ٩٢/١ ) وابن جني في الخصائص ( ٤٠٤/٢ ) ورضي الدين في باب الإضافة من شرح  
الكافية ، وشرحه البغدادي في الحزانة ( ١١٩/٢ و ٢٥٠ ) و« من » للتعليل ، والإيغال :  
الإبعاد ، تقول « أوغل في الأرض » إذا أبعد فيها ، والضمير يعود إلى الإبل ، والأواخر =



وقالت امرأة من العرب دُرْنًا بنتُ عَبْعَبَةَ الجَحْدَرِيَّة ، وقيل : عَمْرَةُ الجُشَمِيَّة :  
 ٢٧٢ — هُمَا أَخَوَا فِي الْحَرْبِ مَنْ لَا أَخَا لَهُ  
 إِذَا خَافَ يَوْمًا نَبْوَةً فَدَعَا هُمَا

= جمع آخره الرجل ، وهي العود الذي يستند إليه الراكب ، وليس — بفتح الميم وسكون الياء — شجر تتخذ منه الرجال والأقناب ، وإضافة الأواخر إليه على معنى من ، مثل الإضافة في قولهم : باب ساج ، وخاتم فضة ، والفراريح : جمع فروج ، وهو الصغير من الدجاج ، ويروى « إنتقاض الفراريح » بكسر الهمزة ، والإنتقاض : مصدر « أنتقضت الدجاجة » أي صوتت ، ومحل الاستشهاد بالبيت هنا قوله « أصوات من إغالهن بنا أواخر ليس » فإن قوله « أصوات » مضاف إلى قوله « أواخر ليس » وقد فصل بين المضاف والمضاف إليه بالجارين والمجرورين اللذين هما قوله « من إغالهن بنا » وأصل الكلام : كأن أصوات أواخر ليس أصوات الفراريح من إغالهن بنا ، وسنذكر لك نظائر هذا مع شرح الشاهد الآتي .

٢٧٢ — هذا البيت لشاعرة من شواعر العرب من كلمة ترثي فيها أخوين لها ، وقد اختلف الرواة في تسميتها ، فسماها سيويه والزحشرى وابن يعيش « درنا بنت عبعة » من قيس بن ثعلبة « وسماها أبو تمام في ديوان الحماسة عمرة الحثمية ، وروى الخطيب التبريزي عن أبي رياش أن الصواب أن قائل الأبيات « درماء بنت سيار بن عبعة الجحدريّة » والبيت من شواهد سيويه ( ٩٢/١ ) والزحشرى في الفصل ( رقم ١٠٠ بتحقيقنا ) وابن يعيش في شرحه ( ص ٣٤٠ ) وابن جني في الخصائص ( ٤٠٥/٢ ) وابن الناطم ، وشرحه المعنى ( ٤٧٢/٣ بهامش الخزانة ) وأصل النبوة — بفتح النون وسكون الباء الموحدة — أن يضرب بالسيف فلا يعضى في الضريبة ، رثت أخويها فهي تقول : لقد كانا لمن ليس له أخ في الحرب ولا ناصر يأخذ يده أخوين : ينصرانه إذا دهمه العدو ، ويأخذان يده إذا غشيه الهول تخف ألا يستطيع دفع الهلاك عن نفسه ، ومحل الاستشهاد بالبيت قوله « أخوا في الحرب من لا أخاله » فإن قوله « أخوا » مثنى الأخ مضاف إلى الاسم الموصول وهو قوله « من » وقد فصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور الذي هو قوله « في الحرب » وأصل الكلام : هما أخوا من لا أخاله في الحرب ، ونظيره — فيما رأى ابن مالك — الحديث « هل أتم تاركو لي صاحبي » فإن قوله صلى الله عليه وسلم « تاركو » مضاف وقوله « صاحبي » مضاف إليه ، وقد فصل بينهما بالجار والمجرور الذي هو قوله « لي » ونظيره قول الشاعر :

فَقَصَلَ بين المضاف والمضاف إليه ؛ لأن تقديره : هُمَا أَخَوَا مَنْ لَا أَخَا لَهُ  
في الحرب ؛ لأن الظرف <sup>(١)</sup> وحرف الجر يتسع فيهما مالا يتسع في غيرها ، فبقينا  
فيما سواهما على مقتضى الأصل .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما ما أنشدوه فهو مع قلته لا يعرف قائله ؛  
فلا يجوز الاحتجاج به .

وأما ما حكى الكسائي من قولهم « هذا غُلامٌ والله زَيْدٌ » وما حكاه أبو عبيدة  
عن بعض العرب من قولهم « فتسمع صَوْتَ والله رَبِّهَا » فنقول : إنما جاء ذلك  
في اليمين لأنها تدخل على أخبارهم للتوكيد ، فكأنهم لما جازُوا بها مَوْضِعَهَا  
استدركوا ذلك بوضع اليمين حيث أدركوا من الكلام ؛ ولهذا يسمونها في مثل  
هذا النحو « لغواً » لزيادتها في الكلام في وقوعها غير موقعها .

والذي يدل على صحة هذا أننا أجمعنا وإياكم على أنه لم يحذف عنهم الفصل بين  
المضاف والمضاف إليه بغير اليمين في اختيار الكلام .

وأما قراءة من قرأ من القراء ( وكذلك زَيْنٌ لكثير من المشركين قَتَلَ  
أولادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ ) فلا يَسُوغُ لكم الاحتجاجُ بها ؛ لأنكم لا تقولون بموجبها ؛  
لأن الإجماع واقع على امتناع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول في غير  
ضرورة الشعر ، والقرآن ليس فيه ضرورة ؛ وإذا وقع الإجماع على امتناع الفصل

---

= لأنت معتاد في الهيبة مصابة يصلح بها كل من عاداك نيرانا  
والاستشهاد في قوله « معتاد في الهيبة مصابة » فإن قوله « معتاد » مضاف إلى قوله  
« مصابة » وقد فصل بينهما بالجار والمجرور « هر قوله » في الهيبة » وأصل الكلام :  
لأنت معتاد مصابة في الهيبة .

(١) قوله « لأن الظرف وحرف الجر يتسع فيهما » تعليل لقوله فيما سبق « وإنما  
جاز الفصل بينهما بالظرف وحرف الجر » ص ٤٣١ .

[ به ] بينهما في حال الاختيار سقط الاحتجاج بها على حالة الاضطرار ، فبان أنها إذا لم يجوز أن تجعل حجة في النظر لم يجوز أن تجعل حجة في النقيض .  
والبصريون يذهبون إلى وهي هذه القراءة وهم القاريء ؛ إذ لو كانت صحيحة [ ١٨١ ] لكان ذلك من أفصح الكلام ، وفي وقوع الإجماع على خلافه دليل على وهي القراءة ، وإنما دعا ابن عامر إلى هذه القراءة أنه رأى في مصاحف أهل الشام (شركائهم) مكتوباً بالياء ومصاحف أهل الحجاز والعراق (شركاؤهم) بالواو ، فدل<sup>(١)</sup> على صحة ما ذهبنا إليه ، والله أعلم .

## ٦١ - مسألة

[ هل يجوز إضافة الاسم إلى اسم يوافقه في المعنى ؟ ]<sup>(٢)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان .  
وذهب البصريون إلا أنه لا يجوز .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنه قد جاء ذلك في كتاب الله وكلام العرب كثيراً ، قال الله تعالى : ( إِنَّ هَذَا لَمَوْ حَقُّ الْيَقِينِ ) واليقين في المعنى نعت للحق ؛ لأن الأصل فيه الحق اليقين ، والنعت في المعنى هو المنعوت ، فأضاف المنعوت إلى النعت وهما بمعنى واحد ، وقال تعالى : ( وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ ) والآخرة في المعنى نعت الدار ، والأصل فيه وللدَّارُ الْآخِرَةُ خَيْرٌ ، كما قال تعالى في موضع آخر : ( وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ ) فأضاف دار إلى الآخرة ، وهما بمعنى

(١) أي فدل وهي القراءة وعدم صحة الاستدلال بها على صحة ما ذهبنا إليه .

(٢) انظر في هذه المسألة : شرح الأشموني مع حاشية الصبان ( ٢/٢١٥ بولاق )

وتصريح الشيخ خالد ( ٢/٤٠ بولاق ) وشرح ابن عيش على الفصل ( ص ٣٢٩ وما بعدها إلى ٣٣٣ ) وشرح الرضى على الكافية ( ١/٢٦٣ - ٢٦٦ )



واحد ، وقال تعالى : ( جَنَّاتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ ) والحبُّ في المعنى هو الحصيد ، وقد أضافه إليه ، وقال تعالى : ( وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ ) والجانب في المعنى هو الغربي ، ثم قال الراعي :

٢٧٣ — وَقَرَّبَ جَانِبَ الْغَرْبِيِّ يَأْدُو مَدَبَ السَّيْلِ، وَاجْتَنَبَ الشُّعَارَا

ومن ذلك قولهم « صَلَاةُ الْأُولَى ، وَمَسْجِدُ الْجَامِعِ ، وَبَقْلَةُ الْحَمَاءِ » والأولى في المعنى هي الصلاة ، والجامع هو المسجد ، والبقلة هي الحماء ، وقد أضافوها إليها ، فدل على ما قلناه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز لأن الإضافة إنما يراد بها التعريف والتخصيص ، والشئ لا يتعرف بنفسه ؛ لأنه لو كان فيه تعريف كان مستغنياً عن الإضافة ، وإن لم يكن فيه تعريف كان بإضافته إلى اسمه أبعد

٢٧٣ — أنشد ابن منظور هذا البيت ( د ب ب - ش ع ر ) ولم يعزه ، والبيت في وصف حمار وحش ، ومدب السيل - بفتح اليم وداله مفتوحة أو مكسورة - موضع جزيه ، ويقال « تنح عن مدب السيل » بفتح الدال وكسر ها ، أى ابتعد عن مكان جزيه والشعار - بفتح الشين بزنة السحاب ، عن ابن السكيت والرياشي ، وقال شمر والاصمعي هو بكسر الشين بزنة الكتاب مثل شعار المرأة - وهو الشجر الملتف ، وقيل : هو ما كان من الشجر في لين ووطاء من الأرض يحمله الناس يستدفئون به في الشتاء ويستظلون به في الصيف ، ويقال « أرض ذات شعار » أى ذات شجر ، يريد الشاعر أن هذا الحمار الوحش قد اجتنب الشجر مخافة أن يرمى فيها ولزم مدرج السيول لأن الصيادين يتعدون عنه ، ومحل الاستشهاد عند المؤلف بهذا البيت في هذا الموضع قوله « جانب الغربي » فإن المراد بالجانب هو نفس المراد بالغربي عند الكوفيين ، وقد أضاف الشاعر « جانب » إلى « الغربي » فيكون قد أضاف اسماً إلى اسم آخر بمعناه ، وزعموا أن قوله تعالى ( وما كنت بجانب الغربي ) من هذا القبيل ، والبصريون يذهبون إلى أن الكلام على تقدير مضاف يكون موصوفاً بما جعل مضافاً إليه ، أى جانب المكان الغربي ، فهو من باب حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ، وهو تكلف لاداعي له .

من التعريف ؛ إذ يستحيل أن يصير شيئاً آخر [ ١٨٢ ] بإضافة اسمه إلى اسمه ؛ فوجب أن لا يجوز كما لو كان لفظهما مُتَّفِقًا .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما ما احتجوا به فلا حجة لهم فيه ؛ لأنه كله محمول على حذف المضاف ، إليه وإقامة صفته مقامه : أما قوله تعالى : ( إن هذا هو حق اليقين ) فالتقدير فيه : حق الأمر اليقين ، كما قال تعالى : ( وذلك دين القيمة ) أي دين الملة القيمة ، وأما قوله تعالى : ( وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ ) فالتقدير فيه : ولدار الساعة الآخرة ، وأما قوله تعالى : ( وَحَبَّ الْحَصِيدِ ) أي حب الزرع الحصيد ، ووصف الزرع بالحصيد ، وهو التحقيق <sup>(١)</sup> ؛ لأن الحب اسم لما يَنْبُتُ في الزرع ، وَالْحَصْدُ إنما يكون للزرع الذي ينبت فيه الحب ، لا للحب ، ألا ترى أنك تقول « حَصَدْتُ الزرع » ولا تقول « حصدت الحب » ، وأما قوله تعالى : ( وما كنت بجانب الغربي ) فالتقدير فيه : بجانب المكان الغربي ، وأما قولهم « صلاة الأولى » فالتقدير فيه : صلاة الساعة الأولى ، وأما قولهم « مسجد الجامع » فالتقدير فيه : مسجد الموضع الجامع ، وأما قولهم « بقلة الحمقاء » فالتقدير فيه : بقلة الحبة الحمقاء <sup>(٢)</sup> ؛ لأن البقلة اسم لما نبت من تلك الحبة ، ووصف الحبة بالحمق ، وهو التحقيق <sup>(١)</sup> ؛ لأنها الأصل ، وما نبت منها فرع عليها ، فكان وصف الأصل بالحمق أولى من وصف الفرع ، وإنما وصفت بذلك لأنها تنبت في تجاري السيول فتقلعها ، ولذلك يقولون في المثل « هُوَ أَحْمَقُ مِنْ رَجُلَةٍ » فإذا كان جميع ما احتجوا به محمولا على حذف المضاف إليه وإقامة صفته مقامه على ما بينا لم يكن لهم فيه حجة ، والله أعلم .

(١) كذا في الأصل في الموضعين ، والراجح عندنا أن الواو في قوله « وهو التحقيق » زائدة ، وأصل الكلام : ووصف الزرع بالحصيد هو التحقيق ، وكذلك في الموضع الثاني .

(٢) في ر « بقلة الجنة الحمقاء » تحريف

## ٦٢ — مسألة

[ « كلا » و « كلتا » مثنيان لفظاً ومعنى ، أو معنى فقط ؟ ]<sup>(١)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أن « كلا ، وكلتا » فيهما تثنية لفظية ومعنوية ، وأصل كلا « كُلٌّ » تخففت اللام ، وزيدت الألف للتثنية ، وزيدت التاء في « كلتا » للتأنيث ، والألف فيهما كالألف في « الزيدان ، والعمران » ولزم حذف نون التثنية منهما للزومهما الإضافة .

وذهب البصريون إلى أن فيهما إفراداً لفظياً وتثنية معنوية ، [١٨٣] والألف فيهما كالألف في « عصاً ، ورحاً » .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنهما مثنيان لفظاً ومعنى وأن الألف فيهما للتثنية النقل والقياس :  
أمان النقل فقد قال الشاعر :

٢٧٤ -- في كنت رجلين سلاحي واحد  
كلتاهما مقرونة بزائدة<sup>(١)</sup>  
فأفرد قوله « كنت » فدل على أن « كلتا » تثنية .

(١) انظر في هذه المسألة : شرحنا على شرح الأشموني ( ٤٥/١ ) وحاشية الصبان ( ٨٣/١ بولاق ) وتصريح الشيخ خالد مع حاشية يس ( ٨٠/١ بولاق ) وشرح رضى الدين على الكافية ( ٢٨/١ ) وشرح ابن يعيش على المفصل ( ص ٦٣ ليزج )  
٢٧٤ — هذا البيت من شواهد رضى الدين في شرح الكافية ( ٢٨/١ ) وشرحه البغدادي في الخزانة ( ٦٢/١ بولاق ) وشرحه العيني ( ١٥٩/١ بهامش الخزانة ) ومن شواهد الأشموني ( رقم ١٨ ) وقد أنشده ابن منظور ( ك ل ا ) ولم أعثر له على نسبة إلى قائل معين ، وروى \* كلناهما قد قرنت بزائده \* والسلامى - بضم السين وتخفيف اللام ، بزنة الجبارى - واحدة السلاحيات ، وهى العظام التى تكون بين كل مفصلين من مفاصل الأصابع فى اليد أو الرجل . ومحل الاستشهاد بهذا البيت فى هذا الموضع قوله « فى كنت » فإن البغداديين والفراء زعموا أن « كنت » ههنا مفرد كلتا فى نحو قوله تعالى : ( كلتا الجنين =



== آتت أكلها ولم تظلم منه شيئاً ) وزعموا أن « كلا » و « كلتا » مثنيان لفظاً ومعنى ، والألف فيهما زائدة للدلالة على التثنية ، والتاء في « كلتا » للتأنيث ، وأصل كل واحد منهما قبل اللواحق « كل » بتشديد اللام - الذي يستعمل في نحو قولك « الأمر كله بيد الله » فحذفت لامها الثانية وكسرت كافها ، ثم لو أردت المفرد المؤنث زدت التاء فقلت « كلت » كما قال الراجز « في كلت رجلية » وإذا أردت المثنى المذكور زدت الألف الدالة على التثنية فقلت « كلا الرجلين عندي رجل خير » وإذا أردت المثنى المؤنث زدت التاء للدلالة على التأنيث والألف للدلالة على التثنية فقلت « كلتا المرأتين عفيفة المزر » وسيويه رحمه الله وجمهور نحاة البصرة لا يرتضون هذا الكلام ، وعندهم أن « كلا » و « كلتا » مفردان لفظاً مثنيان معنى ، والألف فيهما هي لام الكلمة ، فوزن « كلا » فعل - بكسر الفاء وفتح العين ، نظير رضا ومعى - وهذه الألف التي في « كلا » منقلبة عن واو ، وقيل : عن ياء ، ووزن « كلتا » فعلى مثل ذكرى - والتاء فيها هي لام الكلمة ، وأصلها واو على ما اختاره ابن جني ، واختار أبو علي أن أصلها ياء ، أما الألف في « كلتا » فهي زائدة للدلالة على التأنيث ، قالوا : والدليل على أن هاتين الكلمتين مفردان لفظاً مثنيان معنى أنه يغير عنهما بالمفرد ويعود الضمير إليهما مفرداً ، ولو كانا مثنيين لفظاً ومعنى لما جاز أن يغير عنهما بالمفرد ولا أن يعود إليهما الضمير مفرداً ، وأيضاً فإننا نجد العرب جميعاً إذا أضافوها إلى الاسم الظاهر يلزمونهما الألف في الرفع والنصب والجر نحو « كلا الرجلين مؤدب » ونحو « كلتا المرأتين صالحات » ونحو « إن كلا هذين الرجلين مستقيم » وما أشبه ذلك ، ولو كانا مثنيين لفظاً ومعنى لوجب أن يحيثا بالياء في حال النصب والجر في لسان أكثر العرب من غير تفرقة بين ما إذا كان للمضاف إليه مضمراً وما إذا كان مظهراً ، كسائر المثنيات ، واستمع إلى ما نقله ابن منظور عن الجوهري ، قال : « كلا في تأكيدي الاثنين نظير كل في المجموع ، وهو اسم مفرد غير مثنى ، فإذا ولي اسماً ظاهراً كان في الرفع والنصب والخفض على حالة واحدة ، بالألف ، تقول : رأيت كلا الرجلين ، وجاءني كلا الرجلين ، فإذا اتصل بمضمرة قلبت الألف ياء في موضع الجر والنصب فقلت : رأيت كليهما ، ومررت بكليهما ، وبقي في الرفع على حالها ، وقال الفراء : هو مثنى ، مأخوذ من كل ، فحذفت اللام ، وزيدت الألف للتثنية ، وكذلك كلتا المؤنث ، ولا يكونان إلا مضافين ، ولم يتكلم منهما بواحد ، ولو تكلم به لقل : كل ، وكلت ، وكلان ، وكلتان ، واحتج بقول الشاعر ==

وأما القياسُ فقالوا : الدليلُ على أنها ألف التثنية أنها تنقلب إلى الياء في النسب والجر إذا أضيفتا إلى المضمَر ، وذلك نحو قولك « رأيت الرجلين كِلَيْهِمَا ، ومررت بالرجلين كِلَيْهِمَا ، ورأيت المرأتين كِلْتَيْهِمَا ، ومررت بالمرأتين كِلْتَيْهِمَا » ولو كانت الألفُ في آخرهما كالألف في آخر « عَصَا ، وَرَحَا » لم تنقلب كما لم تنقلب ألفهما نحو « رأيت عَصَاهُمَا وَرَحَاهُمَا ، ومررت بعَصَاهُمَا وَرَحَاهُمَا » فلما انقلبت الألفُ فيهما انقلبَ ألف « الزيدان ، والعمران » دلَّ على أن تثنيتهما لفظية ومعنوية .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليلُ على أن فيهما إفراداً لفظياً وتثنية معنوية أن الضمير تارة يُردُّ إليهما مفرداً حملاً على اللفظ ، وتارة يردُّ إليهما مثنى حملاً على المعنى .

#### \* في كلت رجلها سلامي واحده \*

أراد في إحدى رجلها فأفرد ، وهذا القول ضعيف عند أهل البصرة ؛ لأنه لو كان مثنى لوجب أن تنقلب ألفه في النسب والجرياء مع الاسم الظاهر ؛ ولأن معنى كلا مخالف لمعنى كل ؛ لأن كلا للاحاطة ، وكلا يدل على شيء مخصوص ، وأما هذا الشاعر فإثماً حذف الألف للضرورة وقدّر أنها زائدة ، وما يكون ضرورة لا يجوز أن يجعل حجة ، فثبت أنه اسم مفرد كمي ، إلا أنه وضع ليدل على التثنية ، كما أن قولهم نحن اسم مفرد يدل على الاثنين فما فوقهما « اه كلامه .

ونظير هذا الشاهد في حذف الألف من « كلتا » بخصوصها - قول الشاعر الآخر ، وهو من شواهد الرضى :

كلت كفيه توالى دائماً بجيوش من عقاب ونعم

والعرب كما تشبع الحركات فتنشأ عنها حروف اللين ( انظر الشواهد ٦ - ١٧ في المسألة الثانية ) تقطع حروف المد ، وتحذفها مجتزئة بالحركات التي قبلها ؛ لأنها مجانسة لها ودالة عليها ( وانظر الشواهد ٢٤٥ - ٢٥٤ التي مرت في المسألة ٥٦ ، ثم انظر لها نظائر في المسألة ٧٢ ) وفي هذا القدر ما يكفي أو يغني .

فأما رد الضمير مفرداً حملاً على اللفظ فقد جاء ذلك كثيراً ، قال الله تعالى :  
( كَلِمَاتُ الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكْتَلًا ) فقال ( آتَتْ ) بالإفراد حملاً على اللفظ ، ولو كان  
مثنى لفظاً ومعنى لكان يقول « آتَتَا » كما تقول : الزيدان ذهباً ، والعمران  
ضرباً ، وقال الشاعر :

٢٧٥ — كَلَّا أَخَوَيْنَا ذُو رِجَالٍ ، كَأَنَّهُمْ أُسُودُ الشَّرَى مِنْ كُلِّ أَغْلَبَ ضَيْفٍ  
فقال « ذُو » بالإفراد حملاً على اللفظ ، ولو كان مثنى لفظاً ومعنى لقال « ذَوَا »  
وقال الآخر :

٢٧٦ — كَلَّا أَخَوَيْكُمْ كَانَ فَرْعًا دِعَامَةً وَلَكِنَّهُمْ زَادُوا وَأَصْبَحَتْ نَاقِصًا

٢٧٥ — الشرى — بفتح الشين ، بوزن الفقى — موضع تنسب إليه الأسود ، ويقال  
للشجيمان : هم أسود الشرى ، قال بعضهم : شرى موضع بعينه تأوى إليه الأسود ، وقيل :  
هو شرى الثمرات وناحيته ، وبه غياض وآجام ومأسدة ، وقال الشاعر :

\* أسود شرى لاقت أسود خفية \*

والشرى : طريق في جبل سلمى أحد جبال طيء كثير الأسد . والأغلب : يراد منه الأسد ،  
والضيف : الأسد أيضاً ، وقيل : هو الواسع الشدق من الأسد ، وأصل اشتقاقه من الضم  
وهو الغص الشديد ، ومحل الاستشهاد من البيت قوله « كَلَّا أَخَوَيْنَا ذُو رِجَالٍ » فدل  
ذلك على أن « كَلَّا » له جهة إفراد ، وإلا لما صح الإخبار عنه بالمفرد ؛ لأن البتداء والخبر  
يجب أن يتطابقا في الإفراد والتثنية والجمع ، ولا تخلو جهة الإفراد في كَلَّا أن تكون  
جهة اللفظ أو جهة المعنى ، وقد اتفق الفريقان الكوفيون والبصريون على أن « كَلَّا » مثنى  
في المعنى — وقد أخبر عن « كَلَّا » بمفرد وهو قوله « ذُو رِجَالٍ » — فبقي جهة اللفظ ،  
فوجب أن يكون مفرداً لفظاً ، وهو ما ذهب إليه البصريون

٢٧٦ — أنشد ابن منظور صدر هذا البيت (ك ل ا) ونسبه إلى الأعشى ، ولكنهم رَوَاهُ  
« كَلَّا أَبَوَيْكُمْ » كافي الديوان (١٠٩) وأصل الفرع — بفتح الفاء وسكون الراء — القوس يكون  
خير القسي ومنه قالوا : فرع فلان فلانا ، أى فاقه ، وقالوا : فرع فلان القوم ، وتفرعهم : أى  
فاقهم وعلامهم ، والدعامة — بكسر الدال وتخفيف العين — سيد القوم ورئيسهم ، وقالوا : فلان  
دعامة عشيرته ، يريدون أنه سيدها ، والاستشهاد بهذا البيت هنا في قوله « كَلَّا أَخَوَيْكُمْ  
كَانَ فَرْعًا » حيث أعاد الضمير من « كان » على « كَلَّا » وهو ضمير المفرد الغائب ، فدل =



فقال « كَانَ » بالإفراد حملاً على اللفظ ، ولم يقل « كانا » وقال الآخر :  
 أَكْثَرُهُ وَأَعْلَمُ أَنْ كِلَانَا عَلَى مَا سَاءَ صَاحِبُهُ حَرِيصٌ [١٢٢]  
 فقال « حريص » بالإفراد ولم يقل « حريصان » وقال الآخر :  
 ٢٧٧ — [ ١٨٤ ] — كِلَانَا يَا زَيْدُ يُحِبُّ لَيْسَى  
 بِنَى وَفِيكَ مِنْ لَيْسَى التُّرَابُ  
 فقال « يحب » بالإفراد على ما بينا . وقال الآخر :  
 ٢٧٨ — كِلَا ثَقَلَيْنَا وَاثِقٌ بِغَنِيمَةٍ وَقَدْ قَدَّرَ الرَّحْمَنُ مَا هُوَ قَادِرٌ

= على أن في « كلا أخويكم » جهة إفراد ، وهي جهة اللفظ ، على نحو ما بيناه في شرح  
 الشاهد السابق .

٢٧٧ — هذا البيت لمزاحم بن الحارث العقيلي ، وكان يحب ليلي بنت مهدي  
 صاحبة قيس بن معاذ المعروف بمجنون ليلي ، وصحة رواية البيت مع بيتين يليانه هكذا :  
 كلانا يا معاذ يحب ليسى      بني وفيك من ليلي التراب  
 شركتك في هوى من كان حظي      وحظك من مودتها العذاب  
 لقد خيلت فؤادك ثم ثنت      بقلبي ؛ فهو محبول مصاب  
 ومعاذ : هو معاذ بن كليب العامري ، كان مجنوناً من مجانين ليلي ، وكان مزاحم  
 قد شركه في حبها ، ويقال : إنه لما سمع هذه الأبيات من مزاحم اتبس وخولط في عقله  
 وقوله « بني وفيك من ليلي التراب » دعاء على نفسه وعلى صاحبه بأن يرجع كل منهما  
 من حب ليلي بالحيلة من غير أن ينال حظاً من مودتها . ومحل الاستشهاد بالبيت قوله  
 « كلانا يحب ليلي » حيث أعاد الضمير من « يحب » مفرداً إلى « كلانا » فدل ذلك على  
 أن « كلا » جهة إفراد ، وهي جهة اللفظ ، على نحو ما قررناه في الشاهد ٢٧٥ ، ونظيرهذا  
 البيت في الإخبار عن كلا بالمفرد قول ليلي العامرية :

كلانا مظهر للناس بغضا      وكل عند صاحبه مكين  
 فقال « كلانا مظهر » فأخبر بالمفرد الذي هو « مظهر » عن « كلا » فهذا يدل على  
 أن « كلا » مفرد لفظاً ؛ لأن معناها مثني بالإجماع  
 ٢٧٨ — هذا البيت من كلام إياس بن مالك بن عبد الله المعنى ، وبعده قوله :  
 فلم أر يوماً كان أكثر سالباً      ومستلباً سرباله لا ينكر =

فقال « واثق » بالإفراد . وقال الآخر :

٢٧٩ - كَلَّا بَوَيَّ أَمَامَةَ يَوْمٍ صَدَّ وَابْنٌ لَمْ تَأْتِهَا إِلَّا لِعَامَا

== وأكثر منا يافعا يتغنى العلاء يضارب قرنادار عا وهو حاسر  
وقد أنشد ابن منظور هذه الأبيات ( ق د ر ) وعزاها إليه . وثقل الرجل - بفتح  
اثناء والتألف جميعا - حشمه ومتاع بيته ، وأراد به ههنا النساء ، يقول : نساؤنا ونساؤهم  
مناجات في ظهور كل واحد من القبيلين على صاحبه ، والأمر في ذلك يجري على ما قدره  
الله تعالى . و « مستلبا سرباله » هو بنصب سرباله على أنه مفعول ثانٍ لمستلب ، وفي  
مستلب ضمير مستتر هو نائب فاعله وهو المفعول الأول . وأراد بقوله « لا يناكر » أنه  
لا ينكر ذلك لأنه مصروع قد قتل ، ومن الناس من يرويه برفع « سرباله » على أنه  
هو نائب الفاعل وليس في مستلب ضمير ، واليافع : الترعرج الداخل في عصر شبابه ،  
والدارع : لابس الدرع ، والحاسر : الذي لا درع عليه ، و « قدر » في البيت الأول  
هو بالتخفيف و « قادر » اسم الفاعل منه ، وفي حديث الاستخارة « فاقدره لي ويسره  
علي » ومعناه افض لي به وهيء لي أسبابه . والاستشهاد بهذا البيت في قوله « كلا  
ثقلنا واثق » حيث أخبر بواثق وهو مفرد عن « كلا » فوجب أن يكون « كلا »  
مفردا لوجوب توافق المبتدأ والخبر ، ولما كان « كلا » مثنى من جهة المعنى بالإجماع وجب  
أن يكون مفردا من جهة اللفظ ليم توافق المبتدأ وخبره ، وهذا رأى البصريين في « كلا »  
أنها مفرد لفظا مثنى معنى .

٢٧٩ - هذا البيت من كلام جرير بن عطية بن الخطفي ( د ٥٣٩ ) من قصيدة  
بقولها لهرم وهلال بن أحوز المازني ، وأولها قوله :

ألا حي النازل والحياما وسكنا طال فيها ما أقاما

وقد أنشد ابن منظور بيت الشاهد ( ك ل ا ) وعزام إليه : ورواية اللسان مثل  
رواية المؤلف ههنا ، ولكن الذي في ديوان جرير « كلا يومى أمانة يوم صدق » أى  
يوم صالح ، والدوق يشهد أن رواية الديوان خير مما ههنا ، وتقول « فلان لا يزورنا إلا لماما »  
تريد أنه يزور في بعض الأحيان على غير مواظبة ، ومحل الاستشهاد في هذا البيت قوله  
« كلا يومى أمانة يوم » حيث أخبر بيوم وهو مفرد عن « كلا » وذلك يدل على أن  
« كلا » مفرد على نحو ما قررناه في الشواهد السابقة ، ونظير بيت جرير قول امرئ  
القيس بن حجر الكندي :

فقال «يوم» بالإنفراد . وقال أبو الأخرز الحناني .

٢٨٠ — فَكِلْتَاهُمَا خَرَّتْ وَأَسْجَدَ رَأْسُهَا

كَمَا سَجَدَتْ نَصْرَانَةٌ لَمْ تَحْنَفِ

= كلانا إذا ما نال شيئا أفاته ومن يحترث حرثي وحرثك ينسل  
الآراء قد أعاد الضمير على كلانا مفردا في «نال» وفي «أفاته» ومثله قول  
عبد الله بن معاوية بن جعفر بن أبي طائب :

كلانا غنى عن أخيه حياته ونحن إذا متنا أشد تغانيا

فأخبر عن «كلا» بالمفرد وهو قوله «غنى» وأعاد الضمير إليه مفردا في قوله «عن  
أخيه» وفي قوله «حياته» ، ونظير ذلك قول القتال السكيتي :  
تضمنت الأروى لنا بطعامنا كلانا له منها نصيب وما كل

فأعاد الضمير إلى كلانا مفردا في قوله «له» وعلى وجه الإجمال إنك لتجد العرب  
يراعون في «كلا» الإفراد أكثر مما يراعون التثنية ، وعلى ذلك جرى أكثر كلامهم  
٢٨٠ — أنشد ابن منظور هذا البيت (ن ص ر) وعزاه لأبي الأخرز الحناني ،  
وقال : إنه يصف ناقتين طأطأتا رؤوسها من الإعياء ، فشبه رأس الناقة في تطأطئها  
برأس النصرانية إذا طأطأته في صلاتها . وقوله «أسجد رأسها» هو لغة في «سجد  
رأسها» تقول : أسجد الرجل ، إذا طأطأ رأسه وانحنى ، وكذلك تقول «أسجد البعير»  
ومنه قول الأسدي وأنشده أبو عبيد :

\* وقلن له اسجد لليلي فأسجدنا \*

والنصرانية : واحدة النصارى ، والمذكر عند الحليل نصران ، وجعله نظير ندمان  
وندمانة وندامي ، وقال ابن بري : قوله إن النصارى جمع نصران ونصرانة وإنما يريد بذلك  
الأصل دون الاستعمال ، وإنما المستعمل في الكلام نصراني ونهـ رانية ، وإنما جاء نصرانة  
في بيت الأخرز على جهة الضرورة ، وقوله «لم تحنف» أي لم تختن ، هذا أشبه ما يراد  
بهذه الكلمة ههنا ، ويأتي تحنف بمعنى اعتزل الأصنام ، ويعنى عمل عمل الخيفية ، وعمل  
الاستشهاد بالبيت قوله «كلتاها خرت وأسجد رأسها» حيث أعاد الضمير على «كلتا»  
مفردا في قوله «خرت» وفي قوله «رأسها» فهذا يدل على أن «كلتا» عنده لها  
جهة إفراد ، وإلا لما صح عود الضمير مفرداً عليها ؛ لأن ضمير الغيبة يجب أن يطابق  
مرجعه إفراداً وتثنية وجمعاً ، وقد أجمع أهل البلدين على أن «كلتا» من جهة المعنى مثني  
فلم يبق إلا جهة اللفظ ، فوجب أن يكون «كلتا» مفردا لفظاً

فقال « خَرَّتْ » بالإفراد . وقال الآخر :

٢٨١ — فَكَلَّتَاهُمَا قَدْ خُطَّ لِي فِي صَحِيفَةٍ

فَلَا الْعَيْشُ أَهْوَاهُ وَلَا الْمَوْتُ أَرْوَحُ

فقال « خُطَّ » بالإفراد ، والشواهد على هذا النحو كثيرة جداً .

وأما ردُّ الضمير مثني حملاً على المعنى فعلى ما حكى عن بعض العرب أنه قال

« كَلَاهُمَا قَائِمَانِ ، وَكَلَّتَاهُمَا لَقَيْتَهُمَا » وقال الشاعر :

٢٨١ — خُطَّ — بالبناء للمجهول — كتب ، تقول : « خط فلان بالقلم ، أو غيره ، من : مثال مد » أي كتب ، و « خط الشيء بخطه » كتبه ، والصحيفة : ما يكتب فيه ، وتجمع على صحائف وهو قياس نظرائها ، وتجمع أيضاً على صحف — بضم الصاد والحاء جميعاً — وفي التنزيل العزيز ( إن هذا لفي الصحف الأولى صحف إبراهيم وموسى ) ونظير صحيفة وصحف قولهم : سفينة وسفن ، شبهوها بمالاتاء فيه من نحو قضيب وقضب وقلب وتلب ، ومن العلماء من ثبت صحيفا — بغير تاء — فيكون الصحف جمع صحيف ، كما أثبتوا سفينا أيضاً — فيكون السفن جمع سفين ، وقد يقال : إنهم جمعوا صحيفة وسفينة على صحيف وسفين ثم جمعوا صحيفا وسفينا الجمع على صحف وسفن ، وانظر إلى قول طرفة بن العبد البكري :

عدولة أومن سفين ابن يامن يحور بها الملاح طورا ويهتدى

تجد قوله « أومن سفين ابن يامن » دالاً على الجمع ، فيكون مذهبنا إليه أدق وأقيس وقوله « ولا الموت أروح » من قولهم « روح الشيء روحاً » مثل فرح يفرح فرحاً « إذا كان أجلب للراحة . والاستشهاد بالبیت في قوله « كَلَّتَاهُمَا قَدْ خُطَّ » حيث أعاد الضمير إلى « كَلَّتَاهُمَا » مفرداً في قوله « قَدْ خُطَّ » فذلك يدل على أن لكلا جهة أفراد ، وهي جهة لفظه ، لأنه من جهة المعنى مثني باتفاق من الكوفيين والبصريين جميعاً على نحو ما قررناه في الشواهد السابقة ، وكان من حق العربية عليه أن يقول « فَكَلَّتَاهُمَا قَدْ خُطَّتْ » فيؤنث الفعل ؛ لأن الاستعمال العربي على أنه إذا كان الفاعل ضميراً مؤنثاً وجب في غير الضرورة إلحاق تاء التأنيث بالفعل المسند إلى هذا الضمير سواء كان مرجع الضمير حقيقياً التأنيث نحو « زينب قامت » أم كان مجازياً التأنيث نحو « الشمس طلعت » فاعرف هذا :

٢٨٢ — كِلَاهُمَا حِينَ جَدَّ الْجُرَى بَيْنَهُمَا قَدْ أَقْلَمَا ، وَكِلاَ أُتْقِنِيهَا رَأِي

فقال « أقلما » حملاً على المعنى ، وقال « رأيت » حملاً على اللفظ .

٢٨٢ — هذا البيت من كلام الفرزدق همام بن غالب ، وكان جرير بن عطية قدزوج ابنته عضيدة للأبلى ، فعبره الفرزدق وهجاه ، وقيل البيت المستشهد به قوله :

ما كان ذنب التى أقبلت تعتلها حتى اقحمت بها أسكفة الباب

ولم يقف العيني على سبب الشعر ولا السيوطى فزعما أن الكلام فى وصف فرسين ، وتبعهما العلامتان الصبان والأمير ، والصواب ما ذكرناه ، وهذا البيت من شواهد ابن عيش فى شرح الفصل ( ص ٦٤ ) وابن جنى فى الخصائص ( ٢ / ٤٢١ د ٣ / ٣١٤ ) والأشمونى ( رقم ٢٠ ) وابن هشام فى المعنى ( رقم ٣٣٩ ) والضمير فى « كلاهما » وما بعده يعود إلى عضيدة وزوجها الأبلى ، أو يعود إلى جرير وابنته على نوع من الالتفات فقد كان من حق الكلام عليه — إذا أراد ذلك — أن يقول « كلاهما » وتعتلها : تجذبها جذبا عنيفا ، وبابه نصر أو ضرب ، وأسكفة الباب — بفتح الهمزة وسكون السين وضم الكاف وتشديد الفاء مفتوحة — عتبته ، و « أقلما » كفا عنه وتركاه ، و « رأيت » متفخخ . والاستشهاد بالبيت فى قوله « كلاهما قد أقلما » وقوله « وكلا أتقنهما رأيت » فقد أعاد الضمير إلى « كلاهما » فى العبارة الأولى مثنى وذلك قوله « أقلما » مراعاة لمعنى « كلا » وأخبر عن كلا فى العبارة الثانية بمفرد ، وذلك فى قوله « رأيت » مراعاة للفظ « كلا » فدل ذلك على أنه يجوز مراعاة لفظ « كلا » ومراعاة معناها ، ويجوز الجمع بين الوجهين فى الكلام الواحد ، قال ابن جنى فى تخريج قوله قد أقلما « هذا محمول على المعنى كما يحمل على معنى كل ومن ، نحو قوله تعالى ( وكلهم آتية يوم القيامة فردا ) وقوله تعالى ( وكل أتوه داخرين ) وقوله تعالى ( ومنهم من يستمع إليك ) وفى موضع آخر ( ومنهم من يستمعون إليك ) وقال ( ومن الناس من يعبد الله على حرف ) فأعاد الضمير على اللفظ تارة بالإفراد وعلى المعنى أخرى بالجمع ، فكذلك كلا لفظه مفرد ومعناه التثنية فلذلك أن تحمل الخبر تارة على اللفظ فتفرده ، وتارة على المعنى فتثنيه » اهـ ومثل قوله « كلاهما » قد أقلما » فى عود الضمير إلى كلا مثنى — قول الشاعر وأنشده أبو عمرو الشيبانى :

كلا جانبيه يعسلان كلاهما كما اهتز خوط النبعة المتابع

فأخبر بقوله « يعسلان » وفيه ضمير المثنى عن قوله « كلا جانبيه » وقوله « كلاهما » الثانى توكيد لكلا الأول مراعاة للمعنى أيضاً ، ويجوز أن يكون « كلاهما » الثانى توكيدا =



والحمل في « كِلَا ، وَكِلْتَا » على اللفظ أكثر من الحمل على المعنى ، ونظيرهما في الحمل على اللفظ تارة وفي الحمل على المعنى أخرى « كُلٌّ » فإنه لما كان مفرداً في اللفظ مجموعاً في المعنى رُذِّ الضمير إليه تارة على اللفظ وتارة على المعنى ، كقولهم « كل القوم ضربته ، وكل القوم ضربتهم » وقد جاء بهما التنزيل ، قال الله تعالى : ( إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا ) فقال ( آتِي ) بالإنفراد تحلاً على اللفظ ، وقال تعالى : ( وَكُلُّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ ) فقال ( أَتَوْهُ ) بالجمع تحلاً على المعنى ، إلا أن الحمل على المعنى في « كل » أكثر من الحمل على المعنى في « كِلَا ، وَكِلْتَا » .

والذي يدل على أن فيهما إفراداً لفظياً أنك تضيفهما إلى التثنية فتقول : « جاءني كِلَا أَخَوَيْكَ ، ورأيت كِلَا أَخَوَيْكَ ، ومررت بِكِلَا أَخَوَيْكَ ، وجاءني أَخَوَاكَ كِلَاهُمَا ، ورأيتُهُمَا كِلَيْهِمَا ، ومررتُ بِهِمَا كِلَيْهِمَا » وكذلك حكم إضافة [ ١٨٥ ] « كلتا » إلى المظهر والمضمر ، فلو كانت التثنية فيهما لفظية لما جاز إضافتهما إلى التثنية ؛ لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه .

والذي يدل على أن الألف فيهما ليست للتثنية أنها تجوز إمالتها ، قال الله تعالى : ( إِمَّا يَنْتَلِفَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا ) وقال تعالى : ( كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا ) قرأها حمزة والكسائي وخلف بإمالة الألف فيهما ، ولو كانت الألف فيهما للتثنية لما جازت إمالتها ؛ لأن ألف التثنية لا تجوز إمالتها .

والذي يدل أيضاً على أن الألف فيهما ليست للتثنية أنها لو كانت للتثنية لا تقلبت في حالة النصب والجبر إذا أضيفتا إلى المظهر ؛ لأن الأصل هو المظهر ،

= للضمير في قوله « يصلان » فاعرف ذلك

ومن الجمع بين مراعاة لفظ « كلا » ومعناه قول الأسود بن يخر في بعض الاحتمالات :  
إن اللية والخوف كلاهما يوفي الحارم بريقان سوادي

وإنما المضمّر فرعه ، تقول : « رأيت كلا الرجلين ، ومررت بكلا الرجلين » ، وكذلك تقول في المؤنث : « رأيت كلتا المرأتين ، ومررت بكلتا المرأتين » ولو كانت للتثنية لوجب أن تنقلب مع المظهر كما تنقلب مع المضمّر ؛ فلما لم تنقلب دل على أنها ألف مقصورة ، وليست للتثنية .

والذي يدل على أن « كلاً » ليست مأخوذة من « كلٌّ » أن كلاً للاحاطة وكلاً لمعنى مخصوص ؛ فلا يكون أحدهما مأخوذاً من الآخر .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقول الشاعر :

\* فِي كِلْتَا رِجْلَيْهَا سُلَامَى وَاحِدَةٌ \* [٢٧٤]

فلا حجة فيه ؛ لأن الأصل أن يقول « كلتا » بالألف ، إلا أنه حذفها اجتزاء بالفتحة عن الألف لضرورة الشعر ، كما قال الآخر :

فَلَسْتُ بِمَذْرِكِ مَا فَاتَ مِنِّي . بِلَهْفٍ ، وَلَا بِلَيْتٍ ، وَلَا لَوَأْنِي [٢٥٤]

أراد « بلهفا » فاجتزأ بالفتحة عن الألف . وكقول الآخر :

٢٨٣ — \* وَصَّانِي الْعَجَّاجُ فِيمَا وَصَّنِي \*

أراد « فيما وصّاني » . وهذا كثير في أشعارهم .

وأما قولهم « إن الألف فيهما تنقلب في حالة النصب والجر إذا أضيفتا إلى

المضمّر » قلنا : إنما قلبت في حالة الإضافة إلى المضمّر لوجهين :

٢٨٣ — هذا بيت من الرجز المشطور من كلام رؤبة بن العجاج ، وقد أنشده

ابن منظور (وصى) وعزاء إليه ، وتقول : أوصيت الرجل إيصاء ، ووصيته

— بالتضييف — توصية؛ إذا عهدت إليه ، وأوصيت له بشيء ، وقد أوصيت إليه؛ إذا جعلته

وصيك ، وتواصى القوم : أوصى بعضهم بعضاً . ومحل الاستشهاد بالبيت قوله « وصنى »

فإنه أراد أن يقول « وصانى العجاج فيما وصانى » بالألف في الفعل الثانى كما جاء بها في

الفعل الأول ، فلم يأت له ، حذف الألف ليستقيم له الوزن والقافية جميعاً .

أحدهما : أنهما لما كان فيهما إفرادٌ لفظيٌّ وتثنيةٌ معنويةٌ ، وكأنا تارة يضافان إلى المظهر وتارة يضافان إلى المضر - جعلوا لهما [١٨٦] حظاً من حالة الإفراد وحظاً من حالة التثنية ، فجعلوها مع الإضافة إلى المظهر بمنزلة المفرد على صورة واحدة في حالة الرفع والنصب والجبر ، وجعلوها مع الإضافة إلى المضر بمنزلة التثنية في قلب الألف من كل واحد منهما ياء في حالة النصب والجبر ؛ اعتباراً بكلا الشبهين . وإنما جعلوها مع الإضافة إلى المظهر بمنزلة المفرد لأن المظهر هو الأصل والمفرد هو الأصل فكان الأصل أولى بالأصل ، وجعلوها مع الإضافة إلى المضر بمنزلة التثنية لأن المضر فرع والتثنية فرع فكان الفرع أولى بالفرع ، وهذا الوجه ذكره بعض المتأخرين .

والوجه الثاني - وهو أوجهُ الوجهين ، وبه علَّل أكثر المتقدمين - وهو أنه إنما لم تقلَّب الألف فيهما مع المظهر وقلبت مع المضر لأنهما لزمتا الإضافة وجبر الاسم بـمدهما ؛ فأشبهتا لَدَى وإلى وَطَى ، وكما أن لَدَى وإلى وعلى لا تقلَّب ألفها ياء مع المظهر نحو « لَدَى زَيْدٍ ، وإلى عمرو ، وَطَى بكرٍ » وتقلَّب مع المضر نحو « لَدَيْكَ ، وَإِلَيْكَ ، وَعَلَيْكَ » فكذلك « كَلَّا ، وَكَلْتَا » لا تقلَّب ألفهما ياء مع المظهر ، وتقلَّب مع المضر .

والذي يدل على صحة ذلك أن القلب في « كَلَّا ، وَكَلْتَا » إنما يختص بحالة النصب والجبر ، دون حالة الرفع ؛ لأن « لَدَيْكَ » إنما تستعمل في حالة النصب والجبر ، ولا تستعمل في حالة الرفع ؛ فلهذا المعنى كان القلب مختصاً بحالة النصب والجبر دون حالة الرفع ، وقد أفردنا في الكلام على « كَلَّا ، وَكَلْتَا » جزءاً استقصينا فيه القول عليهما ، والله أعلم .

### ٦٣ — مسألة

[ هل يجوز تأكيد النكرة تأكيداً معنوياً ؟ ]<sup>(١)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أن تأكيد النكرة بغير لفظها جائز، إذا كانت مؤنثة نحو قولك « قعدت يوماً كاه ، وقت ليلة كلها » . وذهب البصريون إلى أن تأكيد النكرة بغير لفظها غير جائز على الإطلاق . وأجمعوا على جواز تأكيدها بلفظها نحو : « جاءني رجلٌ رجل ، ورأيت رجلاً رجلاً ، ومررت برجل رجل » وما أشبه ذلك . أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن تأكيدها جائز النقل [١٨٧] والقياس :

أما النقل فقد جاء ذلك عن العرب ، قال الشاعر :

٢٨٤ — لَكِنَّهُ شَاقَّةٌ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبٍ

يَالَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كَسَلَتْ رَجَبُ

فأكد « حول » وهو نكرة بقوله « كاه » ؛ فدل على جوازه .

(١) انظر في هذه المسألة : حاشية الصبان على الأثموني ( ٣ / ٦٧ بولاق ) وشرح التصريح للشيخ خالد الأزهرى ( ٢ / ١٥٩ بولاق وما بعدها ) وشرح الرضى على الكافية ( ١ / ٣١٠ ) وشرح ابن يعيش على الفصل ( ص ٣٦٤ ) وشرح ابن عقيل ( ٢ / ١٦٦ بتحقيقنا ) .

٢٨٤ — هذا البيت من كلام عبد الله بن مسلم بن جندب الهذلي ، وهو من شعراء بني أمية . ابن يعيش في شرح الفصل ( ص ٣١٤ ) والأثموني ( رقم ١٣٦٣ ) وابن جندب في توضيح المسالك ( رقم ٤٠٢ ) وفي شرح مسند أبي نعيم ( رقم ٣٣٨ ) وأظهروا أنه من رواية المؤلف ، والصواب في روايته أنه ينصب « رجب » في آخر البيت لأنه من كلمة أولها :

يَا لَرَجَالِ يَوْمِ الْأَرْبَعَاءِ ، أَمَا      يَنْفَكُ يَحْدُثُ لِي بَعْدَ التَّهْنِ طَرَبَا  
إِذَا لَا يَزَالُ غَزَالٌ فِيهِ يَفْتَنُ      يَأْتِي إِلَى مَسْجِدِ الْأَحْزَابِ مَتَبَا : =

وقال الآخر :

٢٨٥ — إِذَا الْقَعُودُ كَرَّ فِيهَا حَفْدًا يَوْمًا جَدِيدًا كُلُّهُ مُطَرَّدًا  
فأكد « يومًا » وهو نكرة بقوله « كله » .

= وذلك على أن يكون الشاعر قد أتى باسم ليت وخبرها منصوبين ، كما هو لغة قوم  
من العرب ، ونظير قول العاني الراجز :

كأن أذنيه إذا تشوفا قادمة أو قلما محرفا

و « شاقه » بالشين المعجمة — أى أعجبه أو بعث الشوق إلى نفسه ، ويروى « ساقه »  
بالبين المهملة ، و « حول » بفتح الحاء وسكون الواو — هو العام ، وأنشده ابن الناطم في  
شرح الألفية تبعاً لوالده « ياليت عدة شهر » وقال ابن هشام — وتبعه الشيخ خالد — إن  
ذلك محريف ؛ لأنه لا يتصور أن يتمنى أحد أن يكون الشهر كله رجباً ؛ فإن الشهر الواحد  
لا يكون بعضه رجباً وبعضه غير رجب حتى يتمنى أن يكون كله رجباً ، ولكن الشاعر  
يتمنى أن تكون شهوره كلها رجباً . والاستشهاد بالبيت ههنا في قوله « حول كله » حيث  
جر « كله » على التوكيد لحول ، ولا شك أن كلمة « حول » نكرة محدودة أى أنها ذات أول  
وآخر معروفان ، فيكون فيه دليل على جواز توكيد النكرة المحدودة ، والرواية على  
هذا بتنوين « حول » وجر « كله » وقد رد ابن يعيش الاستدلال بهذا البيت وزعم أن  
الرواية بجر « حول » من غير تنوين على أن كلمة « حول » مضاف و « كله » مضاف  
إليه ، وذلك تمحل بعيد ، والذي ترجحه أن كلام ابن يعيش هذا محرف عما ذكره المؤلف  
من أن الرواية عندهم « ياليت عدة حولى » بإضافة حول إلى ياء المتكلم ، وهو أيضاً  
تمحل ، ولكنه أقرب مما وقع في شرح المفصل

ونظير هذا البيت — في توكيد النكرة المحدودة بلفظ يدل على الشمول والإحاطة —  
قول العرجي وهو من شواهد معنى اللبيب :

نلبث حولاً كاملاً كله لانتلقى إلا على منهج

٢٨٥ — هذا البيت من شواهد ابن يعيش في شرح للفصل (ص ٣٦٤) وقد أنشده  
ابن منظور ( ط ر د ) ولم يعزه أحدهما . والقعود — بفتح القاف — البكر من الإبل حين  
يركب ، أى يمكن ظهره من الركوب ، وأدنى ذلك أن يأتى عليه مستان ، والناقة قلووس ،  
وحفد : فعل ماضٍ معناه خف في العمل وأسرع ، وقال الشاعر :

=

وقال الآخر :

٢٨٦ — زَحَرْتُ بِهِ لَيْلَةَ كُلِّهَا فَجِئْتُ بِهِ مُؤَيِّدًا خَنْفَقِيًّا

= حَفْدُ الْوَلَائِدِ حَوْلَهُنَّ وَأَسْرَعْتُ بِأَكْفِهِنَّ أَزْمَةَ الْأَجْمَالِ  
واليوم المطرد : الطويل ، ويقال : الكامل التام ، تقول : مر بنا يوم طريد ، وطراد  
ومطرَد ، كله بمعنى الطويل ، ومحل الاستشهاد بالبيت ههنا قوله « يوما جديدا كله »  
حيث أكد قوله « يوما » - وهو نكرة محدودة - بقوله « كله » فذلك يدل على أن العرب  
تستجيز تأكيد النكرة المحدودة بالفاظ التوكيد المعارف ، وهذا ظاهر إن شاء الله .  
٢٨٦ — هذا البيت من كلام شيم بن خويلد ، وقد أنشده ابن منظور (خ ف ق)  
رابع أربعة آيات ، وقوله :

قلت لسيدنا : يا حكسيم إنك لم تأس أسوار فريقيا  
أعنت عديا على شأوها تعادى فريقيا وتنفى فريقيا  
أطعت اليمين عناد الشمال تنحى بمجد المواسى الحلوفا

وقوله « يا حكيم » هراء منه وسخرية به ، أى أنت الذى تزعم أنك حكيم وتخطيء  
هذا الخطأ ، وقوله « أطعت اليمين عناد الشمال » مثل ضربه ، يريد فعلت فعلا أمكنت  
به أعداءنا منا ، وقوله « زحرت به ليلة كلها » أصل الزحير والزحار - مثل النعيب  
والنعاب - إخراج الصوت أو النفس بأنين عند عمل أو شدة ، ويقال للمرأة إذا ولدت  
ولدا : زحرت به ، وزحرت به ، وقوله « وجئت به مؤيدا خنفقيا » أى ناقصا مقصرا  
والاستشهاد بهذا البيت فى قوله « ليلة كلها » حيث أكد قوله « ليلة » وهى نكرة محدودة  
لها أول وآخر معروفان معهودان بقوله « كلها » وذلك يدل لمذهب الكوفيين الذين  
أجازوا توكيد النكرة ، ونظير هذا البيت - فى توكيد النكرة - قول الراجز :

ياليتنى كنت صيا مرضعا تحملى الذلفاء حولا أكتعا  
إذا بكيت قبلتنى أربعا إذا ظلمت الدهر أبكى أجمعا

الاستشهاد به فى قوله « حولا أكتعا » فإنه أكد قوله « حولا » وهو نكرة  
محدودة ذات أول وآخر معروفين بقوله « أكتعا » وهولفظ من ألفاظ التوكيد المعروفة .  
وقد بين ابن هشام الصحيح من المذهبين بإيجاز فى قوله « وإذا لم يفتد توكيد النكرة  
لم يجر باتفاق ، وإن أفاد جاز عند الكوفيين ، وهو الصحيح ، وتحصل الفائدة بأن  
يكون المؤكد محدودا والتوكيد من ألفاظ الإحاطة ، كاعتكفت أسبوعا كله ، وقوله :  
« ياليت عدة حول كله رجب » اهـ



فأكّد « ليلة » وهى نكرة بقوله « كلها » ومؤيداً خنفيّاً : اسمان من أسماء الداهية . وقال الآخر :

٢٨٧ --- \* قَدْ صَرَّتِ الْبَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعًا \*

فأكّد « يومًا » بآجمع ؛ فدلّ على جوازه .

وأما القياس فلأن اليوم مؤقت يجوز أن يقعد فى بعضه ، والليلة مؤقتة يجوز أن أن يقوم فى بعضها ، فإذا قلت « قَمَدَتْ يَوْمًا كُلَّهُ » ، وقُمْتَ لَيْلَةً كُلَّهَا » صبح معنى التوكيد ؛ فدلّ على صحة ما ذهبنا إليه .

٢٨٧ — هذا بيت من الرجز المشطور، وهو مجهول النسبة، وهو من شواهد ابن يعيش (ص ٣٦٤) ورضى الدين فى باب التوكيد من شرح الكافية، وشرحه البغدادى فى الخزانة (٣٥٧/٢) والأشمونى (رقم ٧٩٤) وابن عقيل (رقم ٢٩٠) وقبل البيت المذكور قوله : إنا إذا خطافنا تقعقعا .

والخطاف - بوزن رمان - الحديدة العوجة تكون فى جانب البكرة ، وتقعقع : نهرك وسمع له صوت ، وصرت : صوتت، والبكرة : ما يستقى عليه الماء من البئر ، وهى هنا بفتح الباء ومكون الكاف ، وأصلها بالتحريك . والاستشهاد بالبيت فى قوله « يومًا أجمعًا » حيث أكّد قوله « يومًا » وهو نكرة محدودة ذات مبدأ ونهاية بقوله « أجمع » وزعم قوم منهم ابن جنى فى إعراب الحماسة بأن هذا البيت مصنوع ، وزعم قوم آخرون منهم المبنى بأن « يومًا » ليس بنكرة ، وادعى أنه غير منون ، وأن الألف منقلبة عن ياء التكلم ، وأصل الكلام « قد صرت البكرة يومى أجمعًا » فقلب كسرة الميم فتحة فانقلبت ياء التكلم ألفا مثل قوله تعالى : ( يا حسرتنا على ما فرطت ) وقوله سبحانه : ( يا أسفا على يوسف ) وهذا كله تمحل بعيد وغير مستساغ ، ومن الشواهد على جواز توكيد النكرة إن أفاد توكيدها ما أنشده سيويه (٤٤/١) :

ثلاث كلهن قتلت عمدا فأخزى الله رابعة تعود

الرواية عنده برفع ثلاث ورفع كلهن ، وإن كان مذهبه فى مثل ذلك النصب بالفعل بدليل قوله بعد إنشاده « فهذا ضعيف ، والوجه الأكثر الأعراف النصب » وإنما كان هذا ضعيفا لأنه لم يذكر العائد على المبتدأ ، ولو أنه قال « ثلاث كلهن قتلت عمدا » لكان مرضيا عنده ، وعلى كل حال فإن الشاعر قد أكّد قوله « ثلاث » وهو نكرة بقوله « كلهن » وذلك ظاهر إن شاء الله .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن تأكيد النكرة غير جائز من وجهين :

أحدهما : أن النكرة شائعة ليس لها عين ثابتة كالمعرفة ؛ فينبغي أن لا تنفقر إلى تأكيد ؛ لأن تأكيد مالا يعرف لا فائدة فيه ، وأما قولهم « رأيت درهما كل درهم » وما أشبه ذلك فهو محمول على الوصف لا على التأكيد .

والوجه الثاني : أن النكرة تدل على الشيع والعموم ، والتوكيد يدل على التخصيص والتعيين ، وكل واحد منهما ضد صاحبه ؛ فلا يصلح أن يكون مؤكداً له ، ولو جوزنا ذلك لكنا قد صيرنا الشائع مخصصاً ، وهذا ليس بتأكيد ، بل هو ضد ما وضع له ؛ لأن التأكيد تقرير ، وهذا تغيير ، ولهذا المعنى امتنع أن يجوز وصف النكرة بالمعرفة أو المعرفة بالنكرة ؛ لأن كل واحد منهما ضد صاحبه ؛ لأن النكرة شائعة ، والمعرفة مخصوصة ، والصفة في المعنى هي الموصوف ، ويستحيل أن يكون الشيء الواحد شائعاً مخصوصاً في حال واحدة ؛ فكذلك هاهنا .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما ما استشهدوا به من الآيات فلا [١٨٨] حجة فيه : أما قول الشاعر :

\* يَأْتِيَتْ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلَّهُ رَجَبُ \* [٢٨٤]

فنقول الرواية الصحيحة :

\* يَأْتِيَتْ عِدَّةَ حَوْلِي كُلَّهُ رَجَبُ \* [٢٨٤]

بالإضافة ، وهو معرفة لانكرة ، وأما قول الآخر :

\* يوماً جديداً كله مطرداً \* [٢٨٥]

فلا حجة فيه ؛ لأنه يحتمل أن يكون تأكيداً للضمير في جديد ، والمضمرات لا تكون إلا معارف ، وكان هذا أولى به ؛ لأنه أقرب إليه من « يوم » فلي هذا يكون الإنشاد بالرفع ، وأما قول الآخر :

\* قَدْ صَرَّتِ الْبَكْرَةُ يَوْماً أَجْمَا \* [٢٨٧]

فنقول : هذا البيت مجهول لا يعرف قائله ؛ فلا يجوز الاستعجاج به .  
ثم لو قدرنا أن هذه الأبيات التي ذكروها كلها صحيحة عن العرب ، وأن  
الرواية <sup>(١)</sup> ما ادعوه لما كان فيها حجة ، وذلك لشذوذها وقلتها في بابها ؛ إذ لو طردنا  
القياس في كل ما جاء شاذاً مخالفاً للأصول والقياس وجعلناه أصلاً لكان ذلك يؤدي  
إلى أن تختلط الأصول بغيرها ، وأن يجعل ما ليس بأصل أصلاً ، وذلك يفسد  
الصناعة بأسرها ، وذلك لا يجوز . على أن هذه المواضع كلها محمولة على البدل ؛  
لا على التأكييد .

وأما قولهم « إن اليوم مؤقت فيجوز أن يقعد بعضه واليلة مؤقتة فيجوز أن يقوم  
بعضها ، فإذا أكدت صح معنى التوكيد » قلنا : هذا لا يستقيم ؛ فإن اليوم وإن كان  
مؤقتاً إلا أنه لم يخرج عن كونه نكرة شائعة ، وتأكييد الشائع المنكور بالمعرفة لا يجوز  
كالصفة ؛ ولأن تأكييد ما لا يعرف لا فائدة فيه على ما بينا ، والله أعلم .

### [ ١٨٩ ] ٦٤ — مسألة

[ هل يجوز أن تجيء واو العطف زائدة ؟ ] <sup>(٢)</sup>

ذهب الكوفيون إلى الواو العاطفة يجوز أن تقع زائدة ، وإليه ذهب أبو الحسن  
الأخفش وأبو العباس المبرد وأبو القاسم بن برهان من البصريين .  
وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن الواو يجوز أن تقع زائدة أنه  
قد جاء ذلك كثيراً في كتاب الله تعالى وكلام العرب ، قال الله تعالى : ( حَتَّى إِذَا

(١) في ر « فإن الرواية » ولا يصح المعنى على الفاء .

(٢) انظر في هذه المسألة : مغنى اللبيب ( ص ٣٦٢ ) وشرح ابن يعيش على الفصل

( ص ١١٤٨ ) وشرح رضى الدين على الكافية ( ٣٤٢/٢ )

جاءوها، وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا) فالواو زائدة لأن التقدير فيه : فتحت أبوابها ؛ لأنه جواب لقوله : (حتى إذا جاءوها) كما قال تعالى في صِفَةِ سَوِّقِ أَهْلِ النَّارِ إِلَيْهَا : (حتى إذا جاءوها فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا) ولا فرق بين الآيتين ، وقال تعالى : (حتى إذا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُمْ مِنْ كُلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ واقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ) فالواو زائدة ؛ لأن التقدير فيه : اقترب ؛ لأنه جواب لقوله تعالى : (حتى إذا فُتِحَتْ) وقال تعالى : (إذا السَّماةُ انشَقَّتْ وأَذْنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ وإذا الأرضُ مُدَّتْ وأَلْقَتْ مَا فِيهَا وَتَخَلَّتْ وأَذْنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ) والتقدير فيه : أذنت ؛ لأنه جواب « إذا » والشواهد على هذا النحو من التنزيل كثيرة . وقال الشاعر :

٢٨٨ — قَلَمًا أَجَزْنَا سَاحَةً الْحَيِّ وَانْتَحَى

بِنَا بَطْنُ حَقْفٍ ذِي قِفَافٍ عَقَنْقَلٍ

٢٨٨ — هذا البيت من معلقة امرئ القيس بن حجر الكندي المشهور ، وهو من شواهد الرضى في باب حروف العطف من شرح الكافية ، وشرحه البغدادي في الحزاة ( ٤ / ١٣ ) وأجزنا : أى قطعنا ، تقول : جزنا نجوز - من مثال قلنا نقول - وأجزنا ، كلاهما بمعنى واحد ، وقال الأصمعي : أجزنا قطعنا ، وجزنا سرنا فيه وخلفناه وراءنا ، والساحة : فناء الدار ، وهى أيضا الباحة ، والفجوة ، والقروة ، والنالة ، ويقال : هى الرحبة كالعرصة ، وانتحى : اعترض ، والحبث : بطن من الأرض غامض ، ويروى « بطن حقف » كبارواه المؤلف ، والحقف - بالكسر - ما اعوج وتثنى من الرمل ، والقفاف : جمع قف - بالضم - وهو ما ارتفع من الأرض وغلظ ولم يبلغ أن يكون جبلا ، والعنقل - بوزن سمرجل - المنعقد الداخل بعضه فى بعض ، واعلم قبل كل شيء أن من الرواة من يروى البيت الذى بعد هذا البيت المستشهد به هكذا :

هصرت بفودى رأسها قهايلت على هضم الكشح ريا الخخل

وهذه رواية الخطيب التبريزي ، وعلى ذلك يكون جواب « لما » الواقعة فى أول البيت المستشهد به هو قوله « هصرت - إلخ » عند الفريقين ، ولا يكون فى البيت شاهد لما جاء به المؤلف من أجله ، ومن الرواة من يروى البيت الذى عقب البيت المستشهد به هكذا :

والتقدير فيه : انتحى ، والواو زائدة ؛ لأنه جواب « لما » وقال الآخر :  
 ٢٨٩ -- حتى إذا قملت بطونكم ورأيتم أبناءكم شَبُّوا  
 وقلبتهم ظهر المجن لنا إن اللئيم العاجز الخب

== إذا قلت هاتى نولينى تمايلت على هضم الكشعرى بالمثل

وهذه الرواية هي التي دار حولها جدال الكوفيين والبصريين ، وكلا الفريقين  
 يسم أنه لابد لما التي في أول بيت الشاهد من جواب ؛ أما الكوفيون فيقولون :  
 جواب لما في البيت نفسه وهو قوله « انتحى بنا بطن خبت » وكأنه قد قال : لما قطعنا  
 ساحة الحى وفارقناها اعترض لنا بطن خبت ؛ والواو في قوله وانتحى بنا - إلح زائدة ،  
 وأما البصريون فيقولون : الجواب محذوف ، وكأنه قد قال : لما قطعنا ساحة الحى وفارقناها  
 أمنا من ترصد الوشاة ، أو نلنا ما كنا تمنيناه ، أو نحو ذلك ، قال الخطيب التبريزي :  
 « وذكر بعضهم أن جواب لما قوله انتحى بنا ، والواو مقحمة ، ويجوز أن تكون  
 الواو غير مقحمة ويكون الجواب محذوفا ، ويكون التقدير : فلما أجزنا ساحة الحى أمنا ،  
 وعلى هذا يكون رواية البيت بعده : إذا قلت هاتى . . . البيت » اهـ .

٢٨٩ - أنشد ابن منظور هذين البيتين ( ق م ل ) وأنشدهما ابن يعيش في شرح  
 الفصل ( ص ١١٤٩ ) ولم يعزها واحد منهما ، وأنشدهما البغدادى في الحزاة ( ٤ / ٤١٤ )  
 نقلا عن الفراء في تفسير قوله تعالى ( فلما جهزهم بجهازهم جعل السقاية في رحل أخيه )  
 من سورة يوسف ، ومعنى « قملت بطونكم » شبت وضخمت ، وفسره ابن منظور  
 بقوله عن التهذيب « وقملت بطونكم : كثرت قبائلكم ، بهذا فسرنا لنا أبو العالية » اهـ  
 ووقع عند ابن يعيش « حتى إذا شبت بطونكم » وعمل الاستشهاد في البيت قوله « وقلبتهم  
 ظهر المجن لنا » فإن هذه الجملة جواب لما في البيت الأول عند الكوفيين ، وعلى هذا  
 تكون الواو زائدة ، قال الفراء : « قوله تعالى ( جعل السقاية في رحل أخيه ) جواب  
 ( لما جهزهم ) وربما أدخلت في مثلها الواو وهي جواب على خاطها ، كقوله في أول  
 السورة ( فلما ذهبوا به وأجمعوا أن يجعلوه في غيابة الجب وأوحينا إليه ) والمعنى - والله  
 أعلم - أوحينا إليه ، وهي في قراءة عبدالله ( فلما جهزهم بجهازهم وجعل السقاية ) ومثله  
 في الكلام : لما أتاني وأثب عليه ، كأنه قال : وثبت عليه ، وقد جاء في الشعر ذلك ، قال  
 امرؤ القيس :

== \* فلما أجزنا ساحة الحى وانتحى \* البيت

والتقدير فيه : قابتم ، والواو زائدة . والشواهد على هذا النحو من أشعارهم أكثر من أن تحصى .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الواو في الأصل حرف وُضِعَ لمعنى ؛ فلا يجوز أن يحكم بزيادته مهما أمكن أن يُجرى على أصله ، وقد أمكن هاهنا ، وجميع ما استشهدوا به على الزيادة يمكن أن يُحمل فيه على أصله [١٩٠] وسنبين ذلك في الجواب عن كلماتهم .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقوله تعالى : ( حتى إذا جاءوها ) وفتحت أبوابها ) فنقول : هذه الآية لا حجة لكم فيها ؛ لأن الواو في قوله : ( وفتحت أبوابها ) عاطفة وليست زائدة ، وأما جواب ( إذا ) فمحذوف ، والتقدير فيه : حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها فازوا ونعموا ، وكذلك قوله تعالى : ( حتى إذا فتحت يأجوج ومأجوج وهم من كل حدب ينسلون واقترب ) الواو فيه عاطفة ، وليست زائدة ، والجواب محذوف ، والتقدير فيه : حتى إذا فتحت يأجوج ومأجوج وهم من كل حدب ينسلون قالوا يا ويلنا ، فحذف القول ، وقيل : جوابها ( فإذا هي شاخت ) ، وكذلك قول الله تعالى ( إذا السماء انشقت ، وأذنت لربها وحقت ، وإذا الأرض مدت ، وألقت ما فيها وتملأت ، وأذنت لربها وحقت ) الواو فيه عاطفة ،

== وقال الآخر ، وأنشد البيهقي ، أراد قلبتم « ا ه . وقال ابن يعيش : « وأما أصحابنا فلا يرون زيادة هذه الواو ، ويتأولون جميع ما ذكر وما كان مثله بأن أجوبتها محذوفة لمكان العلم بها ، والمراد في قوله تعالى ( فلما أسماوتله للجبين وناديناه أن يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا ) أدرك ثوابنا ونال المنزلة الرفيعة لدينا ، وكذلك ( حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها وقال لهم خزنتها سلام عليكم طبتم فادخلوها خالدين ) تقديره : صادفوا الثواب الذي وعدوه ، ونحوه ، وكذلك قول الشاعر : حتى إذا امتلأت بطونكم وكان كذا وكذا تحقق منكم الغدر ، واستحققتم اللوم ، ونحو ذلك مما يصلح أن يكون جواباً « ا ه .



ولست زائدة ، والجواب محذوف ، والتقدير فيه : إذا السماء انشقت وأذنت لربها  
وحقت وإذا الأرض مدت وألقت ما فيها وتحلت وأذنت لربها وحقت يرى الإنسان  
الثواب والعقاب ، ويدل على هذا التقدير قوله تعالى ( يا أيها الإنسان إنك كادحٌ  
إلى ربك كدحاً ) أى ساع إليه فى عملك ، والكدحُ : عمل الإنسان من الخير والشر  
الذى يُجَازَى عليه بالثواب والعقاب .

وأما قول الشاعر :

فلما أجزنا ساحة الحى وانتحى

بِنا بطنُ حَقْفٍ ذى قِفَافٍ عَقْنَقِل [٢٨٨]

فالواو فيه أيضاً عاطفة ، وليست زائدة ، والجواب مقدر ، والتقدير فيه : فلما  
أجزنا ساحة الحى وانتحى بنا بطن حقف ذى قفاف عقتل خلونا ونعمنا ، وكذلك  
أيضاً قول الآخر :

حتى إذا قَمِلَتْ بطونكم ورأيتم أبناءكم شبوا [٢٨٩]  
وقلبتم ظهر المجن لنا إن اللئيم العاجزُ انْخَبُ

الواو فيه عاطفة ، وليست زائدة ، والتقدير فيه : حتى إذا قَمِلَتْ بطونكم ورأيتم  
أبناءكم شبوا وقلبتم ظهر المجن لنا بان غدركم ولؤمكم .

وإنما حذف الجواب فى هذه المواضع للعلم به ؛ تَوْخِيّاً للايجاز والاختصار .

وقد جاء حذف الجواب [١٩١] فى كتاب الله تعالى وكلام العرب كثيراً ، قال  
الله تعالى ( ولو أن قرآننا سیرت به الجبالُ أو قطعت به الأرضُ أو كُلم به الموتى ،  
بل لله الأمر جميعاً ) فحذف جواب « لو » ولا بد لها من الجواب ، والتقدير فيه :  
ولو أن قرآننا سیرت به الجبالُ أو قطعت به الأرض لكان هذا القرآن ، فحذفه للعلم  
به تَوْخِيّاً للايجاز والاختصار ، وقال تعالى : ( ولولا فضلُ الله عليكم ورحمتهُ ولئن  
الله رؤوفٌ رحيمٌ ) فحذف جواب « لولا » والتقدير فيه : ولولا فضلُ الله عليكم

ورحمته لفضحك بما ترتكبون من الفاحشة ولعاجلكم بالعقوبة ؛ وقال عَبْدُ مَنْفَرٍ  
ابن رِبْعٍ الهذلي :

٢٩٠ — حَتَّى إِذَا أَسْلَكُوهُمْ فِي قَتَائِدَةٍ شَلًّا كَمَا تَطْرُدُ الْجَمَالَ الشُّرَدَا

ولم يأت بالجواب ؛ لأن هذا البيت آخر القصيدة ؛ والتقدير فيه : حتى إذا  
أسلكوهم في قَتَائِدَةٍ شَلًّا شَلًّا ، لحذف العلم به تَوْخِيًّا للايجاز والاختصار على ما بينا  
ثم حَذَفَ الجواب أَبْلَغُ في المعنى من إظهاره ، ألا ترى أنك لو قلت لعبدك  
« والله لئن قت إليك » وسكت عن الجواب ذهب فكره إلى أنواع من  
العقوبة والمكره من القتل والقطع والضرب والكسر ، فإذا تمثلت في فكره  
أنواع العقوبات وتكاثرت عظمت الحال في نفسه ولم يعلم أيها يتقى ؛ فكان أبْلَغُ في  
رَدِّعه وزَجْرِهِ عما يُكره منه ، ولو قلت « والله لئن قت إليك لأضربنك »

٢٩٠ — أنشد ابن منظور هذا البيت ( ق ت د - س ل ك ) وأنشده ياقوت في معجم  
البلدان ( قَتَائِدَةٌ ) ونسبه ابن منظور في الموضعين لعبد مناف بن ربيع الهذلي ، وتقول :  
سلك فلان الطريق ، وسلك المكان يسلكه - من مثال نصره ينصره - سلكا، وسلوكا،  
وسلك فلان فلانا الطريق ، وسلكه إياه ، وأسلكه فيه ، وأسلكه عليه ، كل ذلك يقال  
وقال ساعدة بن العجلان :

وهم منعوا الطريق وأسلكوهم على ثماء مهواها بعيد  
وقال عدى بن زيد العبادي :

وكنتم لزاز خصمكم لم أعرد وهم سلكوك في أمر عصب

وقَتَائِدَةٌ - بضم القاف وبعد الألف همزة - اسم مكان بعينه ، وقيل : اسم جبل معين  
وقيل : هي ثنية مشهورة ، وأراد : حتى إذا أسلكوهم في طريق في قَتَائِدَةٍ ، وقوله  
« شلا » معناه الطرد ، تقول : شله يشله شلا - من مثال مده يمهده مدا - وشل العير  
أنته والسائق إبله : طردها ، فأنشلت ، والشرد : جمع شرود - من وزان صبور وصبر -  
وهي الإبل النافرة . والاستشهاد بهذا البيت لأن فيه حذف جواب إذا للعلم به وتقييم  
الدليل عليه ، فكأنه قال : حتى إذا أسلكوهم في قَتَائِدَةٍ شلوهم وطردهم شلا وطردها  
مثل طرد الجمالة شوارد إبلمهم .

وأظهرت الجواب لم يذهب فكره إلى نوع من المكروه سوى الضرب ؛ فكان ذلك دون حذف الجواب في نفسه ؛ لأنه قد وَطَّنَ له نفسه فيسهل ذلك عليه . قال كبير :

٢٩١ — وَقُلْتُ لَهَا : يَا عَزَّ كُلُّ مُلَعَةٍ إِذَا وَطَّنتَ يَوْمًا لَهَا النَّفْسُ ذَلَّتْ

وكذلك الحال في الإحسان ، نحو « والله لئن زرتني » : إذا حذفت الجواب تصورت له أنواع الإحسان إليه من إكرامه والإنعام عليه ؛ فكان ذلك أبلغ في استدعائه إلى الزيارة وإسراعه إليها ، ولو قلت « والله لئن زرتني لأعطينك درهما » لم يذهب فكره إلى غير الدرهم قط<sup>(١)</sup> ؛ فكان ذلك دون حذف الجواب في نفسه ؛ لأنه ربما يكون مستغنيا عنه غير راغب فيه ؛ فلا يدعوه ذلك إلى الزيارة ، [١٩٢] وإذا حذفت الجواب تصورت له أنواع الإحسان إليه ؛ فكان ذلك أدعى له إلى الزيارة ، كما كان الأول أدعى إلى الترك ، على ما بينا ، والله أعلم .

٢٩١ — هذا البيت لكثير عزة ، وقد أنشده ابن منظور ( وطن ) وعزاه إليه ، وعنده « كل مصيبة » واللمة : أصله اسم الفاعل المؤنث من قولهم « ألم بفلان أمر » أي نزل به ، ثم استعملوه في النازلة من نوازل الدهر ، وقوله « وطنت » هو بالبناء للمجهول مشدد الطاء مكسورة — من قولهم « وطن فلان نفسه على الأمر ، ووطن نفسه للشئ » إذا حملها عليه فتحملة ، وهو شبه التمهيد لقبولها ذلك الشئ ، وذلت : انقادت وخضعت واحتملت ما حملها ، والاستشهاد بالبيت في معناه ، وهو أن كل شئ يعرض للانسان إذا مهد نفسه لقبوله قبلته نفسه ورضيت به وصبرت عليه وإن كان مما يشق عليها احتماله . وشبه المؤلف جواب الشرط بهذا الأمر ، فإن كان مذكورا في الكلام كأن تقول « إن تلعب أضربك » وطن السامع نفسه على قبوله وراضها على أن تخضع له ؛ فحق وقع لم يكن شيئا غريبا على نفسه ، وإن لم يذكر في الكلام كأن تقول « من يفعل كذا » وتقف عند ذلك ، فإن السامع يتخيل كل ضرب من أضرب الثواب أو العقوبة المترتبة على فعله ، فإذا وقع شئ منها كان جديدا على نفسه ؛ لأنه لم يقدره بذاته ، وهذا واضح إن شاء الله تعالى .

(١) في ر « فقط » وليس بذلك .

## ٦٥ — مسألة

[ هل يجوز العطف على الضمير المخفوض ؟ <sup>(١)</sup> ]

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على الضمير المخفوض ، وذلك نحو قولك « مَرَرْتُ بِكَ وَزَيْدٍ » .

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه يجوز أنه قد جاء ذلك في التنزيل وكلام العرب ، قال الله تعالى : ( وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ) بالخفض وهي قراءة أحد القراء السبعة — وهو حمزة الزيات — وقراءة إبراهيم النخعي وقتادة ويحيى بن وثاب وطلحة بن مصرف والأعمش ، ورواية الأصفهاني والحلي عن عبد الوارث ، وقال تعالى : ( وَیَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلْ اللَّهُ يَفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يَتْلَى عَلَيْكُمْ ) فما : في موضع خفض لأنه عطف على الضمير المخفوض في ( فيهن ) وقال تعالى : ( لَكِنَّ الرَّاٰسِخُوْنَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُوْنَ يُؤْمِنُوْنَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِيْنَ الصَّلَاةَ ) فالمقيمين : في موضع خفض بالعطف على الكاف في ( إليك ) والتقدير فيه : يؤمنون بما أنزل إليك وإلى المقيمين الصلاة يعني من الأنبياء عليهم السلام ، ويجوز أيضاً أن يكون عطفاً على الكاف في ( قبلك ) والتقدير فيه : ومن قبل المقيمين الصلاة ، يعني من أمتك ، وقال تعالى : ( وَصَدَّقَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفِّرَ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ) فعطف ( المسجد الحرام )

(١) انظر في هذه المسألة : شرحنا على شرح الأئمة ( ٥٣٥/٤ ) وحاشية الصبان ( ٩٩ / ٣ ) وتصريح الشيخ خالد ( ١٩٠ / ٢ ) وقد رجح ابن مالك في هذه المسألة مذهب الكوفيين ، وشرح الرضی علی الكافية ( ٢٩٥ / ١ ) وشرح ابن يعيش على الفصل ( ص ٣٩٩ ) .

على الماء من ( به ) وقال تعالى : ( وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَاشٍ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ ) فمن : في موضع خفض بالعطف على الضمير المحفوض في ( لكم ) فدل على جوازه ، وقال الشاعر :

٢٩٢ — فَأَلْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونََا وَتَشْتِمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بَكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ  
فالأيام : خفض بالعطف على الكاف في « بك » والتقدير : بك وبالأيام ،  
وقال الآخر :

أَكْرَهُ عَلَى الْكَتِيبَةِ لَا أَبَالِي أَفِيهَا كَانَ حَتْفِي أَمْ سِوَاهَا [١٨١]

[١٩٣] فعطف « سواها » بأم على الضمير في « فيها » والتقدير : أم في سواها .

٢٩٢ — هذا البيت من شواهد سيويه ( ٣٩٢/١ ) وابن يعيش في شرح المفصل ( ص ٣٩٩ ) ورضي الدين في باب العطف من شرح الكافية ( ٢٩٦ / ١ ) وشرحه البغدادي في الحزانة ( ٣٣٨ / ٢ ) والأشموني ( رقم ٨٤٩ ) وابن عقيل ( رقم ٢٩٨ ) وكامل المبرد ( ٣٩ / ٢ ) ولم ينسبه واحد من هؤلاء إلى قائل معين ، بل قال البغدادي « والبيت من أبيات سيويه الحسين التي لم يعرف لها قائل » اهـ ، وقوله « قربت » معناه أخذت وشرعت . ومعنى البيت : إن هجاءك الناس وشتمهم لمن عجائب الدهر ، وقد كثرت هذه الأعمال منك حتى صارت لا يتعجب منها . والاستشهاد بالبيت في قوله « فما بك والأيام » حيث عطف قوله « الأيام » بالواو على الضمير المتصل بالجرور محلا بالباء في قوله « بك » من غير أن يعيد مع المعطوف العامل في المعطوف عليه ، وذلك في نظر البصريين ضرورة من الضرورات التي تقع في الشعر ، قال ابن السراج : « وأما الضمير المحفوض فلا يجوز أن يعطف الظاهر عليه ، لا يجوز أن تقول : مررت بك وزيد ؛ لأن الجرور ليس له اسم منفصل فيقدم بأن يقع معطوفا عليه أحيانا ويتأخر بأن يقع معطوفا أحيانا أخرى ، كما للنصب ، وكل اسم معطوف عليه فهو بحيث يجوز أن يؤخر فيصير معطوفا ويقدم الاسم الآخر المعطوف بحيث يصير معطوفا عليه ، فلما خالف الضمير الجرور سائر الأسماء من هذه الجهة لم يجوز أن يعطف عليه ، وقد حكى أنه جاء في الشعر » اهـ ، وبمثل هذا التعليل علل ابن يعيش في شرح المفصل ، وذكره المؤلف هنا ، وقد وافق الكوفيون في هذه المسألة وحكم بجواز العطف على الضمير الجرور من غير إعادة العامل في المعطوف عليه مع المعطوف : يونس ابن حبيب شيخ سيويه ، والأخفش ، وقطرب ، والشاويين ، وابن مالك .

وقال الآخر :

٢٩٣ — تَعَلَّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سِيُوفُنَا وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبُ غُوطٌ تَفَانِفُ

فالكعب : مخفوض بالعطف على الضمير المخفوض في « بينها » والتقدير : وما بينها وبين الكعب غوط تفانف ، يعني أن قومه طوال ، وأن السيف على الرجل

٢٩٣ — استشهد بهذا البيت ابن يعيش في شرح المفصل ( ص ٤٠٠ ) والأشمونى ( رقم ٨٥١ ) وابن الناظم في شرح ألفية والده ابن مالك ، وشرحه العيني ( ١٦٤/٤ ) بهامش الخزانة ) وقال : « وقال الجاحظ في كتاب الحيوان : هو لمسكين الدارمي . والسواري : جمع سارية ، وهي الأسطوانة ( العمود ) شبه أنفسهم بالسواري لطول أجسامهم ، والطول مما تمدح به العرب ، قال الشاعر :

تَبَيَّنَ لِي أَنَّ الْقِمَامَةَ ذَلَّةٌ وَأَنَّ أَعْزَاءَ الرِّجَالِ طَوَالُهَا

والنحاة يروونه « طياها » . والكعب : يروى في مكانه « والأرض » والغوط — بضم الغين — جمع غائط ، وهو المطنن من الأرض ، وتنفانف : جمع تنفف — بوزن جعفر ، وهو الهواء بين الشيئين ، وكل شيء بينه وبين الأرض مهوى فهو تنفف ، وبدل لهذا أنه يروى « فما بينها والأرض مهوى تنانف » وقال ذو الرمة :

تَرَى قَرْطَهَا مِنْ حُرَّةِ اللَّيْلِ مُشْرِفًا عَلَى هَلَاكِ فِي تَنْفَفٍ يَتَطَوَّحُ

ويفسر الأصمعي التنفف بالهواة بين الجبلين . ومحل الاستشهاد بالبيت قوله « فما بينها والكعب » حيث عطف الكعب بالواو على الضمير المتصل المخفوض بإضافة الظرف — وهو قوله بين — إليه ، من غير أن يعيد العامل في المعطوف عليه مع المعطوف ، وهو بدل للكوفيين الذين أجازوا ذلك ، ولم يقصروه على حال الضرورة .

ونظير ذلك ما أنشده ابن الناظم تقياً عن الأخفش :

بَنَّا أَبَدًا لَا غَيْرَنَا تَدْرِكُ الْمَنَى وَتَكْشِفُ غَمَاءَ الْخَطُوبِ الْفَوَادِحَ

فقد عطف « غيرنا » بلا على الضمير المتصل المجرور محلاً بالباء في قوله « بنا » من غير أن يعيد العامل في المعطوف عليه مع المعطوف ، ونظير ذلك أيضاً ما أنشده ابن الناظم :

إِذَا أَوْقَدُوا نَارًا لِحَرْبِ عَدُوِّهِمْ فَقَدْ خَابَ مَنْ يَصِلُ بِهَا وَسَعِيرُهَا

فقد عطف قوله « سعيرها » بالواو على الضمير المجرور محلاً بالباء في قوله « بها » من غير أن يعيد العامل في المعطوف عليه مع المعطوف .



منهم كأنه على سارية من طوله ، وبين السيف وكعب الرجل منهم غائط - وهو المكان المظلم من الأرض - وثقافت : واسعة ، أى بين السيف والكعب مسافة ؛ فعطف « الكعب <sup>(١)</sup> » على الضمير المحفوض في « بينها » وقال الآخر :

٢٩٤ - هَلَّا سَأَلْتَ بِذِي الْجَمَاجِمِ عَنْهُمْ وَأَبِي نَعِيمٍ ذِي اللِّوَاءِ الْمُخْرِقِ  
فَأَبَى نَعِيمٌ : خفض بالعطف على الضمير المحفوض في « عنهم » ؛ فهذه كلها شواهد ظاهرة تدل على جوازه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز ، وذلك لأن الجار مع الجرور بمنزلة شيء واحد ، فإذا عطفت على الضمير الجرور - والضمير إذا كان جروراً اتصل بالجار ، ولم يفصل منه ، ولهذا لا يكون إلا متصلاً ، بخلاف ضمير المرفوع والمنصوب - فكأنك قد عطفت الاسم على الحرف الجار ، وعطف الاسم على الحرف لا يجوز .

(١) في ر « فعطف بالكعب » ولا يصح .

٢٩٤ - ذو جماجم : أصله بضم أوله ، وقد يقال بفتحها ، قال ياقوت « جماجم بالضم ، وهو من أبنية التكثير والمبالغة ، وذو جماجم : من مياه العمق ، على مسيرة يوم منه ، وقد يقال فيه بالفتح أيضاً » اهـ . وقال ابن منظور « والجماجم : موضع بين الدهناء ومتالع في ديار تميم ، ويوم الجماجم : من وقائع العرب في الإسلام ، معروف » وأقول : المعروف وقعة دير الجماجم ، وكانت بين الحجاج بن يوسف الثقفي وابن الأشعث بالعراق ، قيل : سمى بذلك لأنه بنى من جماجم القتلى لكثرة من قتل به ، وقيل سمى بذلك لأن الأقداح التي تصنع من الحشب كانت تصنع به ، وانقده يسمى جمجمة إذا كان من خشب وجمعه جماجم . ومحل الاستشهاد بهذا البيت قوله « عنهم وأبي نعيم » حيث عطف قوله « أبي نعيم » بالواو على الضمير المتصل بالجرور محلاً بعن ، من غير أن يعيد العامل في المطفوف عليه - وهو حرف الجر الذي هو عن - مع المطفوف ، وهذا ظاهر إن شاء الله تعالى .

ومنهم من تمسك بأن قال : إنما قلنا ذلك لأن الضمير قد صار عوضاً عن التنوين ؛ فينبغي أن لا يجوز العطف عليه ، كما لا يجوز العطف على التنوين ، والدليل على استوائهما أنهم يقولون « يا غلام » فيحذفون الياء كما يحذفون التنوين وإنما اشتبهتا لأنهما على حرف واحد ، وأنتهما يكملان الاسم ، وأنتهما لا يفصل بينهما وبينه بالظرف ؛ وليس كذلك الاسم المظهر .

ومنهم من تمسك بأن قال : أجمعنا على أنه لا يجوز عطف المضمحل الجرور على المظهر الجرور ؛ فلا يجوز أن يقال « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَكَ » فكذاك ينبغي أن لا يجوز عطف المظهر الجرور على المضمحل الجرور ، فلا يقال « مَرَرْتُ بِكَ وَزَيْدٍ » لأن الأسماء مشتركة في العطف ، فكما لا يجوز أن يكون معطوفاً فلا يجوز أن يكون معطوفاً عليه .

والاعتماد من هذه الأدلة على الأول .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقوله تعالى : ( واتقوا الله [ ١٩٤ ] الذي تساءلون به والأرحام ) فلا حجة لهم فيه من وجهين ؛ أحدهما : أن قوله ( والأرحام ) ليس مجروراً بالعطف على الضمير الجرور ، وإنما هو مجرور بالقسم ، وجواب القسم قوله : ( إن الله كان عليكم رقيباً ) ، والوجه الثاني : أن قوله ( والأرحام ) مجرور بياء مقدرة غير الملقوظ بها ، وتقديره : وبالأرحام ، فحذفت لدلالة الأولى عليها ، وله شواهد كثيرة في كلامهم سند ذكر طرفاً منها مستوفى في آخر المسألة إن شاء الله تعالى .

وأما قوله تعالى : ( وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ ، قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ ) فلا حجة لهم فيه أيضاً من وجهين :

أحدهما : أنا لا نسلم أنه في موضع جر ، وإنما هو في موضع رفع بالعطف على ( الله ) والتقدير فيه : الله يفتيكم فيهن ويفتيكم فيهن ما يتلى عليكم ، وهو القرآن ، وهو أوجه الوجهين .

والثاني : أنا نسلم أنه في موضع جر ، ولكن بالمعطف على ( النساء ) من قوله ( يستفتونك في النساء ) لا على الضمير المجرور في ( فيهن ) .

وأما قوله تعالى : ( لَكِن الرَّاٰسِخُوْنَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ ) فلا حجة لهم فيه أيضاً من وجهين :

أحدهما : أنا لا نسلم أنه في موضع جر ، وإنما هو في موضع نصب على المدح بتقدير فعل ، وتقديره : أعني المقيمين ، وذلك لأن العرب تنصب على المدح عند تكرر المعطف والوصف ، وقد يستأنف فيرفع ، قال الله تعالى : ( وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ ) فرفع ( الموفون ) على الاستئناف ، فكأنه قال : وهم الموفون ، ونصب ( الصابرين ) على المدح ، فكأنه قال : أذكر الصابرين ، ثم قالت الخرنق امرأة من العرب :

٢٩٥ — لَا يَبْعَدَنَّ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سَمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجُزْرِ  
النَّازِلُونَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ وَالطَّيِّبِينَ مَعَاقِدَ الْأَزْرِ

٢٩٥ — هذان البيتان من كلام الخرنق ، وهي أخت طرفة بن العبد البكري لأمه من كلمة ترى فيها زوجها عمرو بن مرثد وابنها علقمة بن عمرو وأخويه حسان وشرحبيلا ، وهما من شواهد سيويه ( ١٠٤/١ و ٢٤٦ و ٢٤٩ ) ورضي الدين في باب النعت من شرح الكافية ، وشرحهما البغدادي في الخزانة ( ٣٠١/٢ ) والأشموني ( رقم ٧٨٧ ) وأوضح المسالك لابن هشام ( رقم ٣٩٦ ) وشرحهما العيني ( ٦٠٢/٣ ) و ٧٢/٤ بهامش الخزانة ) والمعتك : اسم مكان الازدحام في الحرب ، ويقال « فلان طيب معقد الإزار » إذا كان عفيفا لا يحله لفاحشة . وصفت قومها بالظهور والغلبة على العدو ، وبالكرم ونحر الإبل للأضياف ، وبأنهم شجعان صيد وأبطال صناديد يلازمون الحرب ولا يفارقونها ، وبأنهم أعف عن الفواحش لا يدنون منها ولا يقربونها ، وجعلت =

فنصبت « الطيبين » على المدح ، فكأنها قالت : أعنى الطيبين ، ويروى أيضاً « والطيبون » بالرفع ، أى : وهم الطيبون ، وقال الشاعر :

٢٩٦ - [١٩٥] إِلَى الْمَلِكِ الْقَرَمِ وَأَبْنِ الْهَمَامِ  
وَلَيْثِ الْكَتَيْبَةِ فِي الْمَزْدَحِمِ  
وَذَا الرَّأْيِ حِينَ تُغَمُّ الْأُمُورُ  
بِذَاتِ الصَّلِيلِ وَذَاتِ اللَّجْمِ

= قومها سما لأعدائهم يأتى عليهم ويفتك بهم ولا ينذر منهم أحدا ، وآفة للجزر - وهى الإبل - لأنهم يكثر من نحرها . والاستشهاد بالبيتين فى هذا الموضع لأنها قطعت قولها « الطيبين » عن الموصوف - الذى هو قولها « قومى » - من الرفع إلى النصب بإضمار فعل ، وفى رواية سيويه « النازلين » بالنصب أيضاً على القطع ، قال ابن هشام : « ويجوز رفع النازلين والطيبين على الإتيان لقومى ، أو على القطع بإضمار « هم » ونصبهما بإضمار أمدح أو أذكر ، ورفع الأول ونصب الثانى على ما ذكرنا ، وعكسه على القطع فهما » ١ هـ .

٢٩٦ - أنشد جابر الله الزمخشري أول هذين البيتين فى الكشف (١/١٥ بولاق) عند تفسير قوله تعالى (والذين يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك) ولم ينسبه شراح شواهد ، وأنشده ابن هشام فى قطر الندى (رقم ١٣٧) وأنشده رضى الدين فى باب اللبتأ والخبر وفى باب النعت من شرح الكافية ، وشرحه البغدادى فى الحزانة (١/٢١٦ بولاق) والقرم - بفتح القاف وسكون الراء - هو فى الأصل الجمل المكرم الذى أعد للضراب ، ثم أطلقوه على الرجل العظيم ، وأصل الليث السبع ، والكتيبة : الجماعة والفصيلة من الجيش ، وأراد بليث الكتيبة الشجاع الفاتك ، والمزدحم : أصله مكان الازدحام ، وأراد هنا مكان المعركة وموطن الحرب ، لأن الأبطال يتزاحمون فيه ، وتغم الأمور : أى تغطى وتستعجم على أهل الرأى لكثرة إشكالها ، وذات الصليل وذات اللجم : معارك الحرب ، وأصل الصليل صوت السيوف ، واللجم : جمع لجام - بوزن كتاب وكتب - وهو العنان الذى يقوده الفارس فرسه . والاستشهاد به هنا فى قوله « وذا الرأى » حيث قطعه عما قبله إلى النصب بفعل محذوف تقديره أمدح أو أذكر أو أعنى ، وما أشبه ذلك ، على =

فنصب « ذا الرأي » على المدح ، فكذلك ها هنا ، وقال الآخر :

٢٩٧ — وَكُلُّ قَوْمٍ أَطَاعُوا أَمْرَ مُرْشِدِهِمْ  
إِلَّا نَسِيراً أَطَاعَتْ أَمْرَ غَاوِيهَا  
الظَّاعِنِينَ وَلَمَّا يُظْلَعُوا أَحْداً  
وَالْقَائِلُونَ : لِمَنْ دَارُ نُخْلِيهَا

== نحو ما ذكرناه في الشاهد السابق. والنحاة يستشهدون بهذا البيت لعطف بعض الصفات على بعض ، فإنك تراه قد عطف قوله « وابن الهمام » على القرم ، ثم عطف عليه « وليث الكنية » وذلك جائز لأن الموصوف بها واحد ، ونظير هذا البيت في عطف بعض الصفات على بعض قول ابن زبابة :

يألف زبابة للحارث الـ صابح فالغمام فالآيب

إلا أن العطف في بيت ابن زبابة بالفاء التي تدل على الترتيب والتعقيب لأن الصفات التي ذكرها لا تحصل إلا مترتبة متعاقبة .

٢٩٧ — هذان البيتان من شواهد سيويه ( ٢٤٩/١ ) ونسبهما لابن خياط العسكري ، وكذلك وقع في شرح الأعلام الشتمري ، ووقع في خزنة الأدب للبغدادى ( ٣٠١/٢ بولاق ) « ابن حماط العكلى » ونمير : قبيلة من بني عامر ، وغاويها : يراد به ههنا مغويها ، أى باعثها على الغى وحاملها عليه ومزينه لها ، وعلى هذا يكون وزن فاعل ههنا للنسب ، ونظيره قولهم : هم ناصب ، إذا كانوا يريدون أنه منصب ومتعب ، ويجوز أن يراد الغاوى في نفسه ، لأنه إذا أطيع فقد أغوى من أطاعه ، وقوله « الظاعنين ولما يظعنوا أحدا » يريد أنهم يظعنون عن ديارهم ويفارقونها خوفاً من عدوهم أن يدهمهم فلا يقوون على دفعه ، وأنهم لا يستطيعون أن يحملوا أحداً على مفارقة داره ، فهم يخافون عدوهم لقلتهم ولذلهم وضعفهم ، ولا يخافهم عدوهم ، وقوله « والقائلون لمن دار نخليها » يريد أنهم إذا ارتحلوا عن دارهم وخلوها لم يعرفوا من يحملها من قبائل العرب ، لأنهم أضعف من كل قبيلة ، فكل قبيلة من قبائل العرب يجوز أن تحمل دارهم. والاستشهاد ههنا بهذين البيتين في قوله « والقائلون » حيث رفعه على القطع بإضمار مبتدأ ، والتقدير : هم الظاعنون ، ويجوز أن يكون قوله « الظاعنين » تابعا لقوله « نميرا » ويجوز أن يكون ==

فرغ « القائلون » على الاستئناف ؛ ولك أن ترفعهما جميعاً ، ولك أن تنصبهما جميعاً ، ولك أن تنصب الأول وترفع الثاني ، ولك أن ترفع الأول وتنصب الثاني ، لا خلاف في ذلك بين النحويين .

والوجه الثاني : أنا نسلم<sup>(١)</sup> أنه في موضع جر ، ولكن بالعطف على « ما » من قوله : ( بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ ) ، فكأنه قال : يؤمنون بما أنزل إليك وبالمقيمين ، على أنه قد روى عن عائشة عليها السلام أنها سئلت عن هذا الموضع ، فقالت : هذا خطأ من الكاتب ، وروى عن بعض ولد عثمان أنه سئل عنه ، فقال : إن الكاتب لما كتب ( وما أنزل من قبلك ) قال : ما أكتب ؟ فقيل له : أكتب والمقيمين الصلاة ، يعني أن المملّ أعمل قوله « اكتب » في ( المقيمين ) على أن الكاتب يكتبها بالواو كما كتب ما قبلها ، فكتبها على لفظ المملّ .

وأما قوله تعالى : ( وَصَدَّقَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفِّرَ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ) ؛ فلا حجة لهم فيه ؛ لأن ( المسجد الحرام ) مجرور بالعطف على ( سبيل الله ) لا بالعطف على ( به ) والتقدير فيه : وصد عن سبيل الله وعن المسجد الحرام ؛ لأن إضافة الصد عنه

---

مقطوعاً بتقدير فعل ، أي أذم الظاعنين ، أو أهجو ، أو نحو ذلك ، وتجوز في الوصفين جميع الوجوه التي ذكرها المؤلف : إتياعهما ، وقطعهما ، وإتباع الأول وقطع الثاني ، والذي لا يجوز هو أن تقطع ثم تتبع ، وذلك لأن الرجوع إلى الإتياع بعد أن انصرفت عنه قبيح ، إذ القطع يفيد أن شأن المذكورين معلوم مشهور لا يحتاج إلى وصف بيّنه ، فإذا عدت إلى الإتياع بعد أن قطعت فكأنك تقضت ما أفدته أولاً . وكل موضع جاز فيه القطع فإنه يجوز أن يكون قطعه بالنصب بتقدير فعل مدح أو ذم ويجوز قطعه بالرفع بتقدير مبتدأ ، سواء أكان المتبوع مرفوعاً أم منصوباً أم مجروراً ، فأعرف ذلك وكن منه على ثبت .

(١) في ر « أنا لا نسلم » وليس بصحيح .

أكثر في الاستعمال من إضافة الكفر به ، ألا ترى أنهم يقولون : « صدقته عن المسجد » ، ولا يكادون يقولون : « كفرت بالمسجد » ؟ .  
وأما قوله تعالى : ( وجعلنا لكم فيها معاش ومن لستم له برازقين ) فلا حجة لكم فيه ؛ لأن ( من ) في موضع نصب بالعطف على ( معاش ) أي : جعلنا لكم فيها المعاش والمبيد والإماء .  
وأما قول الشاعر :

\* فَأَذْهَبَ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ \* [٢٩٢]

فلا حجة فيه أيضاً ؛ لأنه مجرور على القسم ، لا بالعطف على الكاف في « بك » .

[١٩٦] وأما قول الآخر :

\* أَفِيهَا كَانَ حَتَّى أُمِّ سِوَاهَا \* [١٨١]

فلا حجة فيه أيضاً ؛ لأن « سواها » في موضع نصب على الظرف ، وليس مجروراً على العطف ؛ لأنها لاتقع إلا منصوبةً على الظرف ، وقد ذكرنا ذلك في موضعه<sup>(١)</sup> .

وأما قول الآخر :

\* وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبُ غُوطٌ نَفَائِفُ \* [٢٩٣]

فلا حجة فيه أيضاً ؛ لأنه ليس مجروراً على ما ذكرنا ، وإنما هو مجرور على تقدير تكرير « بين » مرة أخرى ، فكأنه قال : وما بينها وبين الكعب ، فحذف الثانية لدلالة الأولى عليها ، كما تقول العرب : ما كل بيضاء شحمة ، ولا سوداء تمرة ، يريدون « ولا كل سوداء » فيحذفون « كل » الثانية لدلالة الأولى عليها ، وقال الشاعر :

(١) في المسألة ( رقم ٣٩ ) التي عقدها في شأن « سوى » خاصة .



## ٢٩٨ — أَكُلَّ أَمْرِي تَحْسِبِينَ أَمْرًا وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا

٢٩٨ — هذا البيت من شواهد سيبويه ( ٣٣/١ ) والزمخشري في الفصل ( رقم ١٠٧ بتحقيقنا ) وابن يعيش في شرحه ( ص ٣٤٥ ) وابن هشام في مغنى اللبيب ( رقم ٤٨٣ ) وفي أوضح المسالك ( رقم ٣٥١ ) والأشموني ( رقم ٦٥٠ ) وابن عقيل ( رقم ٢٣٨ ) وشرحه العيني ( ٤٤٥/٣ بهامش الحزاة ) والبيت من كلام أبي دؤاد الإيادي ، واسمه جارية بن الحجاج — ويقال : حارثة ، ويقال : جريرة ، ويقال : جويرية — ومعنى البيت : هل تظنين كل رجل رجلا ؟ وهل تظنين كل نار توقد بالليل نارا ؟ والمراد : لا ينبغي لك أن تظني كل من رأيت له صورة الرجال رجلا ، لأنه لا يستحق اسم الرجل على الحقيقة إلا من كانت له صفات سنية وأفعال كريمة ، ولا ينبغي لك أن تظني كل نار توقد في الليل نارا ؛ لأن النار التي تستحق إطلاق هذا الاسم عليها هي النار التي يوقدها أربابها لقري الضيفان ولهداية السالكين في ظلمات الليل . والاستشهاد بالبيت هنا في قوله « ونار » فإن هذه الواو عاطفة ، و« نار » محتمل وجهين من الإعراب : الأول : أن يكون مجرورا بتقدير مضاف يكون معطوفا على كل في قوله « كل امرئ » وعلى هذا الوجه يكون الشاعر قد حذف المضاف وأبقى المضاف إليه على جره ، وأصل الكلام : تحسبين كل امرئ امرأ وكل نار نارا ، فكل امرئ : مفعول أول لتحسبين ، وامرأ : مفعوله الثاني ، وكل نار : معطوف على كل امرئ ، ونارا معطوف على امرأ ، فعطف على المفعول الأول مثله ، وعلى المفعول الثاني مثله ، فهو عطف اثنين على معمولين لعامل واحد وهو تحسبين ، وكل ما فيه أنه حذف المضاف وأبقى المضاف إليه على جره كما قلنا ، وهذا الوجه هو أقرب وجوه الإعراب في هذه العبارة ونظائرها ، وهو الذي يعنيه المؤلف باستشاده بهذا البيت في هذا الموضع .

والوجه الثاني : أن تجعل الواو العاطفة قد عطفت جملة على جملة ، فتقدر فعلا كالفعل السابق في الكلام ، وتقدر له مفعولا أول يكون مضافا إلى نار المجرور ، وتقدير الكلام على هذا الوجه : تحسبين كل امرئ امرأ وتحسبين كل نار نارا ، فحذف الفعل وفاعله ومفعوله الأول ، وأبقى المضاف إليه والمفعول الثاني ، وهذا الوجه أقل قبولا من الوجه السابق ؛ لما فيه من كثرة المحذوفات .

أراد « وكل نار » فاستغنى عن تكرير « كل » وهذا كثير في كلامهم ، وبهذا يبطل قول من توهم منكم أن ياء النسب في قولهم : « رأيت التيمى تيم عدى » اسم في موضع خفض ؛ لأنه أبطل منها « تيم عدى » فخفضه على البدل ؛ لأن التقدير فيه : صاحب تيم عدى ، فحذف « صاحب » وجر ما بعده بالإضافة ؛ لأنه في تقدير الثبات ، وهذا هو الجواب عن قول الآخر :

\* وَأَبِي نَعِيمٍ ذِي اللِّوَاءِ الْمُخَرَّقِ \* [٢٩٤]

ثم لو جمل ما أنشدوه من الأبيات على ما ادعوه لكان من الشاذ الذي لا يقاس عليه ، والله أعلم .

## ٦٦ — مسألة

[ العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام ]<sup>(١)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام ، نحو « قُتُّ وَزَيْدٌ » .

والذي لا يجوز أن تذهب إليه هو أن تجعل « نار » المجرور معطوفا على « امرئ » المجرور ، و « نارا » المنصوب معطوفا على « امرأ » المنصوب ، وذلك لأن هذا الوجه الذي تحذرك منه يستلزم عطف معمولين على معمولين لعاملين مختلفين ، ألست ترى « امرئ » المجرور معمولا لكل باعتباره مضافا إليه والمضاف يعمل في المضاف إليه الجر ، و « امرأ » المنصوب معمولا لتحسين باعتباره مفعولا ثانيا ، والعطف على معمولي عاملين مختلفين مما لا يجيزه النحاة ، أما تقدير « كل » وهو الوجه الأول وتقدير الفعل وهو الوجه الثاني فكل واحد منهما يخلصك من هذا الحذور ، وإن كان أحدهما أفضل من الآخر ، فأعرف هذا ، وكن منه على ثبت ، والله يرشدك ويصرك .

(١) انظر في هذه المسألة : شرح الأشموني مع حاشية الصبان ( ٣ / ٩٩ بولاق ) وتصريح الشيخ خالد الأزهرى ( ٢ / ١٩٠ ) وكتاب سيويه ( ١ / ٣٨٩ - ٣٩٠ ) وشرح الرضى على الكافية ( ١ / ٢٩٤ ) وشرح ابن عيش على للفصل ( ص ٣٩٧ )

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إلا على قبح في ضرورة الشعر .  
وأجمعوا على أنه إذا كان هناك تأكيد أو فصل [ ١٩٧ ] فإنه يجوز معه العطف  
من غير قبح .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه يجوز العطف على الضمير  
المرفوع المتصل أنه قد جاء ذلك في كتاب الله تعالى وكلام العرب ، قال الله تعالى :  
( ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى ) فعطف ( هو ) على الضمير المرفوع  
المستكن في ( استوى ) والمعنى : فاستوى جبريل ومحمد بالأفق ، وهو مَطْلَعُ  
الشَّمْسِ ؛ فدل على جوازه ، وقال الشاعر :

٢٩٩ — قُلْتُ إِذَا أَقْبَلْتُ وَزُهْرٌ تَهَادَى      كَنِعَاجِ الْمَلَأِ تَعْسَفْنَ رَمَلًا

٢٩٩ — هذا البيت من كلام عمر بن أبي ربيعة الخزومي ، وهو من شواهد سيويه  
( ٣٩٠ / ١ ) والزمخشري في الفصل ، وابن يعيش في شرحه ( ص ٣٩٨ ) والأشموني  
( رقم ٨٤٨ ) وابن عقيل ( رقم ٢٩٧ ) وشرحه الميني ( ٤ / ١٦١ في هامش الخزانة )  
وابن جني في الخصائص ( ٣٨٦ / ٢ ) وأبي العباس المبرد في الكامل ( ١٨٩ / ٢ و ٣٩ )  
وزهر — بضم الزاي وسكون الهاء — جمع زهراء ، وأراد النساء المشرقات اللون ، وتهادى :  
أصله تهادى ، فحذف إحدى التاءين ، والنعاج : جمع نعجة ، والفلا : جمع فلاة ، وهي  
الصحراء الواسعة ، وأراد بنعاج الفلا الطباء ، وتعسفن : سرن سيرا شديدا ليس فيه تودة  
ولارفق . والاستشهاد بالبيت هنا في قوله « أقبلت وزهر » حيث عطف قوله « وزهر »  
على الضمير المستتر في قوله « أقبلت » من غير أن يؤكد الضمير المستتر بضمير منفصل ، وهذا  
يجاز في سعة الكلام عند الكوفيين ، وخصه سيويه وجمهور البصريين بحالة الضرورة .  
ونظيره مما لم ينشده المؤلف قول الراعي ، وهو من شواهد سيويه ( ٣٩١ / ٢ ) :

فلما لحقنا والجياد عشية      دعوا بالكلب واعتزينا لعامر

فقد عطف قوله « الجياد » بالواو على الضمير المرفوع المتصل في قوله « لحقنا » ولو أنه  
جرى على ما التزمه البصريون لقال : فلما لحقنا نحن والجياد ، وقد وقع هذا في الكلام :  
من ذلك ما روى أن بعض العرب قال : مررت برجل سواء والعدم ، برفع العدم على أنه  
معطوف على ضمير مستتر في سواء لأنه بمعنى مستو ، ومن ذلك قول عمر بن الخطاب رضي الله

فمطف « زهر » على الضمير المرفوع في « أقبلت » وقال الآخر :

٣٠٠ — وَرَجَا الْأَخِيْطَلُ مِنْ سَفَاهَةٍ رَأَيْهِ  
مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبٌ لَهُ لَيْنَالَا

== الله عنه : كنت وجارلي ، برفع جار على أنه معطوف على الضمير المتصل المرفوع في « كنت » ومن ذلك قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه : كنت وأبو بكر وعمر ، وهاتان العبارتان عبارة عمر وعبرة على قد رواها البخاري في صحيحه ، ولهذا ذهب ابن مالك في شرح التسهيل إلى موافقة الكوفيين ، وإن كان قد رجح مذهب البصريين في الألفية .

٣٠٠ — هذا البيت من كلام جرير بن عطية بن الخطمي ، يهجو الأخطل التغلبي ، وهو من شواهد الأئمة ( رقم ٨٤٧ ) وأوضح المسالك ( رقم ٤٢٥ ) وابن النظم ، وشرحه ( ١٦٠/٤ ) بهامش الخزانة والأخطل : تصغير الأخطل ، وأصله الوصف من الخطل . وهو الكلام الخارج عن حد الصواب والاعتدال ، وبذلك لقبوا غياث بن العوث التغلبي الذي يهجو جرير ، والسفاهة : ضعف الرأي . ومحل الاستشهاد في البيت قوله « يكن وأب له » حيث عطف قوله « أب » بالواو على الضمير المرفوع المستتر في « يكن » وهو يوافق رأي الكوفيين ، على ما بيناه لك في شرح الشاهد السابق ، ولو أنه جاء بالكلام على ما التزمه البصريون لقال : ما لم يكن هو وأب له . ومما جاء عن العرب بمافية العطف بغير توكيد بالضمير المنفصل قول شاعر الحماسة ، وهو من شواهد الرضى ، وشرحه البغدادي ( ٢٣٩/٢ ) :

ولست بنازل إلا ألت برحلى أو خيالها الكذوب

فقد عطف بأو قوله « خيالها » على الضمير المستتر في قوله « ألت » والبصريون يرون هذا البيت أخف من بيت جرير وبيت عمر بن أبي ربيعة وبيت الراعي ، والسرفي ذلك أن الكلام طال بسبب إتيانه بمتعلق للفعل وهو قوله « برحلى » فجعلوا طول الكلام نائبا مناب التوكيد ، وجعلوا من هذه الباءة قول الله تعالى : ( ما أشركنا ولا آباؤنا ) فقد زعموا أن الكلام قد طال بذكر « لا » ولو أن ذكرها جاء بعد حرف العطف وهو الواو ، فلذلك ساغ ترك التوكيد بالضمير المنفصل ، وهو كلام لا يقضى العجب منه ، أن يجدوا في كلام الله تعالى — وهو أفصح الكلام وأدق رعاية للصحيح البالغ الغاية — دليلا يشهد لخصومهم فيمحلون ويتعللون .

فـعطف «وأب» على الضمير المرفوع في «يَكُنْ» ؛ فـدلّ على جوازه ، كالعطف على الضمير المنصوب المتصل .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل وذلك لأنه لا يخلو : إما أن يكون مقدرا في الفعل أو مفعولاً به ؛ فإن كان مقدرا فيه نحو « قام وزيد » فكأنه قد عطف اسما على فعل ، وإن كان مفعولاً به نحو « قت وزيد » فالتاء تنزل بمنزلة الجزء من الفعل ، فلو جوزنا العطف عليه لكان أيضاً بمنزلة عطف الاسم على الفعل ، وذلك لا يجوز .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقوله تعالى : ( فاستوى وهو بالأفق الأعلى ) فالواو فيه واو الحال ؛ لا واو العطف ، والمراد به جبريل وحده ، والمعنى أن جبريل وحده استوى بالقوة في حالة كونه بالأفق ، وقيل : فاستوى على صورته التي خُلقَ عليها في حالة كونه بالأفق ، وإنما كان قبل ذلك يأتي النبي صلى الله عليه وسلم في صورة رجل .

وأما ما أنشدوه من قوله :

\* قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَزُهُرُ تَهَادَى \* [٢٩٩]

وقول الآخر :

\* مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبُّ لَهْ لَيْنَالاً \* [٣٠٠]

[ ١٩٨ ] فمن الشاذ الذي لا يؤخذ به ، ولا يُقاس عليه ، على أنا نقول : إنما جاءها هنا لضرورة الشعر ، والعطف على الضمير المرفوع المتصل في ضرورة الشعر عندنا جائز ؛ فلا يكون لكم فيه حجة .

وتشبيههم له بالضمير المنصوب المتصل فلا وجه له بحال ؛ لأن الضمير المنصوب المتصل وإن كان في اللفظ في صورة الاتصال فهو في النية في تقدير الانفصال ،

بخلاف الضمير المرفوع المتصل ؛ لأنه في اللفظ والتقدير بصفة الاتصال ، فَبَانَ الفرقُ بينهما ، وقد ذكرنا ذلك مُستَوفًى في كتابنا الموسوم بأسرار العربية<sup>(١)</sup> ، والله أعلم .

## ٦٧ — مسألة

[ هل تأتي « أو » بمعنى الواو ، وبمعنى « بل » ؟ ]<sup>(٢)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أن « أو » تكون بمعنى الواو ، وبمعنى بل .  
وذهب البصريون إلى أنها لا تكون بمعنى الواو ، ولا بمعنى بل .  
أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنه قد جاء ذلك كثيراً في كتاب الله تعالى وكلام العرب ، قال الله تعالى : ( وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ) فقيل في التفسير : إنها بمعنى بل ، أي : بل يزيدون ، وقيل : إنها بمعنى الواو ، أي : ويزيدون ، ثم قال الشاعر :  
٣٠١ — بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشَّمْسِ فِي رَوْنَقِ الضُّحَى  
وَصُورَتِهَا أَوْ أَنْتِ فِي الْعَيْنِ أَمْلَحُ

(١) لم أجد هذا الموضوع الأصيل في أسرار العربية .  
(٢) انظر في هذه المسألة : شرح الأشموني مع حاشية الصبان ( ٩٣/٣ ) وتصريح الشيخ خالد الأزهرى ( ١٨٤/٢ ) .  
٣٠١ — بدت : أي ظهرت ، وقرن الشمس — بفتح القاف وسكون الراء المهملة أولها عند طلوعها ، وقيل : هو أول شعاعها ، وقيل : ناحيتها ، ورونق الضحى : أوله ، يقال : « زرت فلانا رونق الضحى » أي في أوله ، وقال الشاعر :  
ألم تسمعي أي عبد في رونق الضحى بكاء حمامات لهن هدير  
وقالوا « رونق الشباب » وهم يريدون أوله وماءه . والاستشهاد به ههنا في قوله « أو أنت أملح » فإن الكوفيين أنشدوا البيت مستدلين به على أن « أو » في هذه العبارة بمعنى بل ، فكان الشاعر بعد أن قال « بدت مثل قرن الشمس » رأى أنها أعلى من ذلك فأضرب عما قال أولاً فقال : بل أنت أملح . قال ابن هشام في مغنى اللبيب ( ص ٦٤ ) =

أراد « بل » وقال تعالى : ( وَلَا تُطِيعْ مِنْهُمْ آيْمًا أَوْ كَفُورًا ) أي : وكفوراً ، ثم قال النابغة :

٣٠٢ — قَالَتْ: أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا ، أَوْ نِصْفَهُ فَقَدَرِ

= بتحقيقنا : « السادس — من معاني أو — الإضراب الكيل ، فمن سيويه إجازة ذلك بشرطين تقدم نفي أو نهى ، وإعادة العامل ، نحو ما قام زيد أو ما قام عمرو ، ولا يقيم زيد أو لا يقيم عمرو ، ونقله عنه ابن عصفور ، ويؤيده أنه قال في قوله تعالى ( ولا تطع منهم آثماً أو كفوراً ) : ولو قلت أولاً تطع كفوراً انقلب المعنى ، ويعنى أنه يصير إضراباً عن النهي الأول ونهياً عن الثاني فقط ، وقال الكوفيون وأبو علي وأبو الفتح وابن برهان : تأتي للاضراب مطلقاً ، احتجاجاً بقول جرير :

ماذا ترى في عيال قد برمت بهم لم أحص عدتهم إلا بعداد  
كانوا ثمانين ، أو زادوا ثمانية لولا رجاؤك قد قتلت أولادي

وقراءة أبي السمال ( أو كما عاهدوا عهداً نبذه فريق منهم ) بكون واو أو « اه كلامه وقال البغدادي في شرح شواهد : « على أن أوفيه بمعنى بل للاضراب الانتقالي ، وقيل : للشك ، كأن كثرتهم أوجبت الشك في عدتهم ، ومن ثم احتاج في عدتهم إلى عداد ، وقال الكوفيون : أو هنا بمعنى الواو » اه كلامه . والحاصل أن الكوفيين يخرجون هذا البيت بأحد تخريجين : الأول أن أو بمعنى واو العطف التي لمطلق الجمع ، والمعنى عليه : كانوا ثمانين وزادوا ثمانية ، والثاني : أن أو بمعنى بل للاضراب الانتقالي ، والمعنى عليه : كانوا ثمانين بل زادوا على الثمانين ثمانية ، وقد ذكر هذا شرح الألفية منهم ابن عقيل ( ١٨١/١ ) والأشموني ( برقم ٨٤٧ ) ، والبصريون يخرجونه على أن أوفيه للشك ، وسيد كر اللؤلؤف هذا التخريج قريباً .

٣٠٢ — هذا البيت من قصيدة النابغة الذبياني المعلقة التي منها الشاهدان ( ١٥٩ و ١٠١ ) وهو من شواهد سيويه ( ٢٨٢/١ ) وابن هشام في مغنى اللبيب ( رقم ٩٣ ) وأنشده فيه ثلاث مرات ( ص ٦٣ و ٢٨٦ و ٣٠٨ بتحقيقنا ) ، وفي أوضح المسالك ( رقم ١٣٨ ) وفي شذور الذهب ( رقم ١٣٨ ) والأشموني ( رقم ٢٧١ ) ورضي الدين في باب الحروف المشبهة بالفعل ، وشرحه البغدادي في الخزانة ( ٢٩٧/٤ ) كما شرحه العيني ( ٢٥٤/٢ ) بهامش الخزانة ( ومحل الاستشهاد بهذا البيت في هذا الموضع قوله « أو نصفه » فإن الكوفيين ينشدونه شاهداً على أن « أو » بمعنى الواو الدالة على مطلق الجمع ، ويؤيد ما ذهبوا إليه أمران =

أى : ونصفه ، والشواهدُ على هذا النحو من كتاب الله تعالى وكلام العرب أكثرُ من أن تُحصى .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الأصل في « أو » أن تكون لأحد الشيئين على الإبهام ، بخلاف الواو وبل ؛ لأن الواو معناها الجمع بين الشيئين ،

= الأول أنه يروى « ونصفه » بالواو ، وقد ذكرنا لك من قبل أنه إذا رويت عبارة بروايتين ووضعت في إحداها كلمة مكان كلمة في الرواية الأخرى دل ذلك على أن الكلمتين بمعنى واحد ، والثاني أن فتاة الحى التى حكى النابغة عنها أنها قالت « ألا ليتنا » إلى آخر البيت كانت قد تمت هذا الحمام ونصفه منضبا إلى حمامتها ، ويروون عنها أنها قالت :

ليت الحمام لي به إلى حمامتيه

ونصفه قدي به ثم الحمام ميه

ولا يتم الحمام مائة إلا إذا انضم الحمام إلى نصفه إلى حمامتها ، بدليل قول النابغة في هذه القصة من أبيات القصيدة :

فحسبه فالفوه كما ذكرت متاومتين لم تنقص ولم تزد

ولو كانت « أو » على أصلها لم تصلح هذه الحسبة ، وتخرج للؤلؤف لهذا البيت على أن في الكلام حذف المعطوف عليه وحرف العطف وأن تقدير الكلام : ليتنا بهذا الحمام لنا أو هو ونصفه - مع بقاء أو على معناها الأضلى - بعيد كل البعد ، فوق أنه لا مستند له من قواعد النحاة ، فإن الذى تعودوا أن يقولوه : إن المحذوف هو الحرف العاطف والمعطوف به ، كما في الآية الكريمة التى تلاها ( فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت ) التقدير : فضرب فانفجرت ، فالمحذوف الذى قدره هو فاء العطف والفعل الذى تعطفه هذه الفاء على ما قبله ، فأما ما قدره في البيت فهو معطوف على اسم مذكور بحرف مذكور وعاطف آخر لاسم مذكور على المعطوف المحذوف ، وهذا شيء عجيب أوقعه فيه التعصب للبصريين ، ولو سلمنا أن ذلك جائز لما صلح أيضا ؛ لأن مراد النابغة أن يصف هذه الفتاة بدقة النظر وسرعة الحساب فكيف يتفق ذلك مع شكها فيما تتمناه هذا ما ظهر لى . والنحاة يستشهدون بهذا البيت أيضا على أن ليت إذا اتصلت بها ما الزائدة لم تخرجها عما استقر لها من الاختصاص بالجل الاسمية ، وأن الأكثر فيها مع الاتصال بما إعمالها في الاسم والخبر ، وهم يروون قوله « ألا ليتنا هذا الحمام » بنصب الحمام على الإعمال ، ويرفعه على الإعمال .



وبل معناها الإضراب ، وكلاهما يخالف لمعنى أو ، والأصل في كل حرف أن لا يدل إلا على ما وُضِعَ له ، ولا يدل على معنى حرف آخر ؛ فنحن تمسكنا [ ١٩٩ ] بالأصل ، ومن تمسك بالأصل استغنى عن إقامة الدليل ، ومن عدل عن الأصل بقي مُرْتَهَنًا بإقامة الدليل ، ولا دليل لهم يدل على صحة ما ادعوه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقوله تعالى : ( وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون ) فلا حجة لهم فيه ، وذلك من وجهين ؛ أحدهما : أن يكون للتخيير ، والمعنى أنهم إذا رأهم الرأي تخير في أن يقدرهم مائة ألف ، أو يزيدون على ذلك ، والوجه الثاني : أن يكون بمعنى الشك ، والمعنى أن الرأي إذا رأهم شك في عدّتهم لكثرتهم ، أى : أن حالهم حال من يُشكّ في عدّتهم لكثرتهم ؛ فالشك يرجع إلى الرأي ، لا إلى الحق تعالى ، كما قال تعالى : ( فما أضربهم على النار ) بصيغة التعجب ، والتعجب يرجع إلى المخاطبين ، لا إلى الله تعالى ، أى : حالهم حال من يُتَعَجَّب منه ؛ لأن حقيقة التعجب في حق الحق لا تتحقق ؛ لأن التعجب إنما يكون بمحدث علم بعد أن لم يكن ، ولهذا قيل في معناه : التعجب ما ظهر حكمه وخفى سببه ، والحق تعالى عالم بما كان ، وبما يكون ، وبما لا يكون أن لو كان كيف كان يكون ، وكما أن التعجب يرجع إلى الخلق لا إلى الحق ، فكذلك ها هنا .

وأما احتجاجهم بقول الشاعر :

\* ... أو أنت في العين أَمْلَحُ \* [ ٣٠١ ]

فالرواية فيه « أم أنت في العين أَمْلَحُ » ولئن سلمنا أن الرواية « أو » فلا حجة لهم فيه أيضاً ؛ لأن « أو » فيه للشك ، وليست بمعنى بل ؛ لأن مذهب الشعراء أن يخرجوا الكلام مُخْرَجَ الشك وإن لم يكن هناك شك ؛ ليدلوا بذلك على قوة الشبه ، ويسمى في صنعة الشعر « تجاهل العارف » كقول الشاعر :

٣٠٣ — فَيَا ظَبِيَّةَ الْوَعَسَاءِ بَيْنَ جُلَاجِلٍ وَبَيْنَ النَّقَا آأَنْتِ أُمُّ أُمِّ سَالِمٍ ؟  
وكقول الآخر :

٣٠٤ — يَا ظَبِيَّاتِ الْقَاعِ قُلْنَ لَنَا :  
لَيْلَى مِنْكُنَّ أُمُّ لَيْلَى مِنَ الْبَشَرِ ؟  
وإن لم يكن هناك شك ولا شبهة ، وإذا كانوا يُخْرِجُونَ الكلام مُخْرَجَ  
الشك وإن لم يكن هناك شك لم تخرج « أو » عن أصلها .

٣٠٣ — هذا البيت من كلام ذي الرمة غيلان بن عقبة ، وهو من شواهد سيويه  
( ١٦٨/٢ ) وابن جني في الخصائص ( ٤٥٨/٢ ) والقزويني في الإيضاح ( ٣٧٩ ) ورضي  
الدين في شرح الشافية ( رقم ١٦٨ ) وشرحه البغدادى ( ص ٣٤٧ بتحقيقنا ) وأنشده  
ابن يعيش في شرح للفصل ( ص ١٣١٥ ) وانظر بعد ذلك أمالي أبي علي القالي ( ٦١/٢ )  
وكامل المبرد ( بغية الأمل ١٨١/٦ ) وأمالي ابن الشجري ( ٣٢١/١ ) ولسان العرب ( جلد )  
ومعجم ياقوت ( جلاجل ) والوعساء : رمة ، وجلاجل : قد ضبطها ابن منظور بفتح  
الجيم الأولى ، وقال ياقوت « جلاجل : بالضم وكسر الثانية ، ويروى بفتح الأولى ،  
ورأيت بخط أبي زكريا التبريزي بخاءين مهملتين الأولى مضمومة . . . جبل بالدهناء »  
أ هـ . والاستشهاد بالبيت في قوله « أأنت أم سالم » فإن ظاهر ما تدل عليه هذه العبارة  
أنه لا يعلم أيهما أجمل فاستفهم لتخبره ، ولكن الحقيقة أنه عارف أن أم سالم أجمل ،  
فتجاهل ليأخذ الإقرار بأن أم سالم أجمل ، وهذا نوع من البديع يسمى تجاهل العارف  
وقد عرفه السكاكي بأنه « سوق المعلوم مساق المجهول لنكتة » والنكتة ههنا هي إظهار  
مُدله في الحب وأنه لفرط عشقه لم يعد يعرف أظهر الأشياء وأقربها إليه .

٣٠٤ — هذا البيت من شواهد الإيضاح للقزويني ( ص ٣٧٩ بتحقيقنا ) وأوضح  
المسالك لابن هشام ( رقم ٥٣٩ ) وشرح الأشموني ( رقم ١٣١ ) وشرحه العيني ( ٤١٦/١ )  
و ( ٥١٨/٤ ) وقد اختلف العلماء في نسبة هذا البيت ، فزعم قوم أنه لمجنون بنى عامر ،  
وكانهم اغتروا بذكر اسم ليلي فيه ، وقد بحثت جميع ديوان المجنون فلم أجده فيه ،  
ونسبه قوم لذي الرمة ، ونسبه العيني للعرجي ، ونسبه العباسي لبعض الاعراب ولم يسمه  
( للعاهد ٤١٨ ) ونسبه القزويني للحسين بن عبد الله الغزي ، ونسبه الباخريزي في الدمية  
لبدوى سماه كاهلا الثقفي ، وانظر بعد ذلك كله الشاهد رقم ( ٧٨ ) الذي مضى في المسألة =

وأما قول الله تعالى : [٢٠٠] ( وَلَا تُطِيعُ مِنْهُمْ آيْمًا أَوْ كَفُورًا ) فلا حجة لهم فيه ؛ لأن « أو » فيها للإباحة ، أى : قد أبحاثك كل واحد منهما كيف شئت ، كما تقول فى الأمر « جالس الحسن أو ابن سيرين » أى : قد أبحاثك بمجالسة كل واحد منهما كيف شئت ، والمنع بمنزلة الإباحة ، فكما أنه لا يمتنع من شىء أبحاثه له ، فكذلك لا يُقدِّم على شىء نهيته عنه ، وأما قول الآخر :

# ..... أو نِصْفُهُ فَقَدِ # [٣٠٢]

فتقول : الرواية « وَنِصْفُهُ فَقَدِ » بالواو ؛ فلا يكون لكم فيه شاهد ، ولو سلمنا أن الرواية على ما رويتموه فنقول : « أو » فيه باقية على أصلها ، وهو أن يكون التقدير فيه : ليتما هذا الحمام أو هو وَنِصْفُهُ ، فحذف المعطوف عليه وحرف العطف ، كقوله تعالى : ( فَقُلْنَا أَضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ ) أى : فاضرب فانفجرت ، وعلى هذا التقدير قول الشاعر :

— ٣٠٥ — # أَلَا قَالِبْنَا شَهْرَيْنِ أَوْ نِصْفَ ثَالِثِ #

== ١٥ ، وانقاع : أرض سهلة قد انفرجت عنها الجبال والآكام ، والاستشهاد به ههنا فى قوله « ليلى منكن أم ليلى من البشر » فإن ظاهر هذه العبارة أنه لا يعلم إن كانت ليلى من جنس الظباء أم من جنس الإنسان ، فاستفهم لتخبره ، والحقيقة أنه لا يحفل ذلك ، فتجاهل وهو عارف ، ويسمى علماء البديع هذا النوع من الكلام تجاهل العارف ، وهو نظير ما ذكرناه فى البيت السابق ، ونظير هذين البيتين قول أبى الطيب التنبى :

أتراها لكثرة العشاق تحسب الدمع خلقه فى الدآقى ؟

وقول التهامى يشكو السهر :

قصرت جفونى أم تباعد بينها أم مقلتي خلقت بلا أشجار ؟

وقول مهيار الديلمى :

سلاظية الوادى .. وما النقي مثاليها وإن كان مصقول الترائب كحلا ..

أأنت أمرت البدر أن يصدع الدجى وعلمت غصن البان أن يتميلا ؟

== ٣٠٥ — لم أقف لهذا الشاهد على تكملة ، ولا على سوابق أو لواحق تتصل به ،

أى : شهرين أو شهرين ونصف ثالث ، ألا ترى أنك لا تقول مبتدئاً « لَبِثْتُ نِصْفَ ثَالِثٍ » وإذا وجب أن يكون المعطوف عليه محذوفاً كانت باقية على أصلها ، فدل على صحة ما ذهبنا إليه ، والله أعلم .

## ٦٨ - مسألة

[ هل يجوز أن يعطف بلكن بعد الإيجاب ؟ ]

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف بلكن في الإيجاب ، نحو « أتانى زيد لكن عمرو » . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز العطف بها في الإيجاب ، فإذا جيء بها في الإيجاب وجب أن تكون الجملة التي بعدها مخالفة للجملة التي قبلها ، نحو « أتانى زيد لكن عمرو لم يأت » وما أشبه ذلك . وأجمعوا على أنه يجوز العطف بها في النفي .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : أجمعنا على أن « بل » يجوز العطف بها بعد النفي والإيجاب ؛ فكذلك « لكن » وذلك لا شترأكهما [ ٢٠١ ] في المعنى ، ألا ترى أنك تقول « ما جاءني زيدٌ لكن عمرو » فتثبت المجيء للثاني دون الأول ، كما لو قلت « ما جاءني زيدٌ بل عمرو » فتثبت المجيء للثاني دون الأول ، فإذا كانا في معنى واحد ، وقد اشتركا في العطف بهما في النفي ، فكذلك في الإيجاب .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز العطف بها بعد الإيجاب

---

ولا على نسبة إلى قائل معين ، والاستشهاد به في قوله « أو نصف ثالث » فإنه على تقدير حذف معطوف وحرف عطف ، وأصل الكلام : ألا فالبنا شهرين أو شهرين ونصف شهر ثالث ، وقد بينا لك رأينا في هذا التقدير في شرح الشاهد رقم ٣٠٢

وذلك لأن العطف بها في الإيجاب إنما يكون في الغلط والنسيان ، ألا ترى أنك لو عطفت بها بعد الإيجاب لكنت تقول « جاءني زيد لكن عمرو » فكنت تثبت للثاني بلكن المجيء الذي أثبتته للأول ، فيعلم أن الأول مرجوع عنه كالعطف ببل في الإيجاب ، نحو « جاءني زيد بل عمرو » وإذا كان العطف بلكن في الإيجاب إنما يكون في الغلط والنسيان فلا حاجة إليها ؛ لأنه قد استغنى عنها ببل في الإيجاب ؛ لأنه لا حاجة إلى تكرير الحروف الموجبة للغلط ، وقد يستغنى بالحرف عن الحرف في بعض الأحوال إذا كان في معناه ، ألا ترى أنهم استغنوا بإليك عن حَتَّاكَ ، وبمثلك عن كَكَ ، وكذلك استغنوا عن وَدَعَ بَتَرَكَ ؛ لأنه في معناه ، وكذلك استغنوا به عن وَذَرَ ، وكذلك استغنوا بمصدر تَرَكَ واسم الفاعل منه عن مصدر وَدَعَ وَوَذَرَ ، وعن اسم الفاعل منهما ، فيقال : ترك تركا فهو تارك ، ولا يقال : وَدَعَ وَدَعًا وهو وادع ، ولا وَذَرَ وَذَرًا فهو واذر ؛ فأما قول أبي الأسود الدؤلي :

٣٠٦ — لَيْتَ شِعْرِي عَنْ خَلِيلِي مَا الَّذِي

غَالَهُ فِي الْحُبِّ حَتَّى وَدَعَهُ؟

٣٠٦ — أنشد ابن منظور هذا البيت (ودع) ونسبه إلى أبي الأسود الدؤلي ، ثم قال « وهذا البيت روى الأزهري عن ابن أخي الأصمعي أن عمه أنشده لأنس ابن زعيم :

ليت شعري عن أميري ما الذي      غاله في الحب حق ودعه  
لا يمكن برقك برقا خلبا      إن خير البرق ما الغيث معه

قال ابن بري : وقد روى البيتان للمذكورين - « اه كلام ابن منظور ، واستشهد به الرضي في شرح الشافية ( رقم ٢٠ ) وشرحه البغدادي ( ص ٥٠ ) وودع يدع : معناه ترك يترك ، والاستشهاد بهذا البيت في قوله « ودعه » بتخفيف الدال مفتوحة - حيث ورد فيه الفعل الماضي الثلاثي من هذه المادة ، والمشهور أن العرب أهملت الماضي الثلاثي من هذه المادة ، واستعملت المضارع والأمر منها ، وقد ذكر المؤلف أن المشهور أن العرب

وقول سويد بن أبي كاهل :

٣٠٧ - فسعى مسامته في قومه ثم لم يبلغ ولا عجزا ودع

= أهتم اسم الفاعل من هذه المادة أيضا ، وأنهم استغنوا عن الفعل الثلاثي المجرد من هذه المادة بفعل آخر من معناه ، وهو ترك ، واستغنوا كذلك عن « وذر » الماضي ؛ لأن ترك يقوم مقامه ، واستعملوا مضارع « وذر » وأمره ، فقالوا « يذر ، ذر » قال الله تعالى ( ما كان الله ليذر المؤمنين على ما أتم عليه ) وقال سبحانه ( ذرني ومن خلقت وحيدا ) وقد استعمل الشاعر في بيت الشاهد « ودع » الثلاثي المجرد حين اضطر ؛ مراجعة لأصل مهجور ، ونظيره قول الآخر :

وكان ما قدموا لأنفسهم أكثر نفعاً من الذي ودعوا

ونظيرها قول الآخر :

فسعى مسامته في قومه ثم لم يدرك ، ولا عجزا ودع

وقرأ عروة بن الزبير في قوله تعالى ( ماودعك ربك وما قل ) بتخفيف الدال ، قال الليث : « العرب لا تقول : ودعته فأنا وادع ، ولكن يقولون في الغابر (أى في المضارع) يدع ، وفي الأمر : دعه ، وفي النهي : لا تدعه » اهـ . وقد ورد استعمال اسم الفاعل من ودع الثلاثي المجرد في قول معن بن أوس :

عليه شريب لين وادع العصا يساجلها حماته وتساجله

وفي بيت آخر أنشده أبو علي الفارسي في البصريات :

فأيها ما أتبعن فإني حزين على ترك الذي أنا وادع

كما ورد المصدر الثلاثي المجرد في حديث ابن عباس « ليتبين أقوام عن ودعهم الجمعات أو ليختمن على قلوبهم » أى عن تركهم إياها والتخلف عنها ، قال ابن بري « وزعم النحوية أن العرب أماتوا مصدر يدع ويذر ، واستغنوا عنه بالترك ، والنبي صلى الله عليه وسلم أفصح العرب ، وقد وردت عنه هذه الكلمة » اهـ . وقال ابن الأثير : « وإنما يحمل قول النحاة على قلة استعماله ، فهو شاذ في الاستعمال صحيح في القياس ، وقد جاء في غير حديث ، حتى قرئ به في قوله تعالى ( ماودعك ربك وما قل ) بالتخفيف » اهـ .

٣٠٧ - هذا البيت من كلام سويد بن أبي كاهل ، اليشكري ، وهو البيت

الحادى والثمانون من المفضلية الأربعين ( انظر المفضليات ص ١٩٠ - ٢٠٢ ط دار المعارف ) وقبل البيت المستشهد به قوله :

فهو محمول على أنه بمعنى وَدَّعَ بالتشديد تخفف ، وهو على كل حال من الشاذ الذي لا يعتدُّ به في الاستعمال . وإذا كان كذلك وجب أن تكون الجملة التي بعدها مخالفة لما قبلها ؛ ليكونا خبرين مختلفين .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنا أجمعنا على أن بل يجوز العطفُ بها بعد النفي والإيجاب ، فكذلك لكن لا شترأكهما في المعنى » قلنا : إنما شاركت لكن بل في النفي دون الإيجاب ؛ لأن مشاركتها لها في النفي صواب وليس على سبيل [٢٠٢] النسيان والغلط ؛ ألا ترى أنك إذا قلت في النفي « ما جاءني زيد لكن عمرو » لم توجب نسياناً ولا غلطاً كما لو قلت « ما جاءني زيد بل عمرو » وإذا كان استعماله في النفي لا يوجب نسياناً ولا غلطاً ، فتكثير ما هو صواب لا يُنكر ، بخلاف استعماله في الإيجاب ؛ فإنه يوجب النسيان والغلط ، والنسيان والغلط إنما يقع نادراً قليلاً ، فاقصر فيه على حرف واحد وهو « بل » .

== كيف يرجون سقاطي بعدما      لاح في الرأس يياض وصلع  
ورث البغضة عن آباءه      حافظ العقل لما كان استمع

يصف شائته بأنه ورث بغضه عن آباءه ، سمعهم يذكرون العداوة وأسبابها ويشتمونه فحفظ ذلك عنهم بعد أن وعاه وعقله ، وسمعتهم : سمى آباءه ، ورواها المؤلف «سمعاته» يريد أنه سمى كما كانوا يسعون فلم يظفر بشيء كما لم يظفروا من قبل . والاستشهاد به في قوله « ودع » حيث استعمل الفعل الماضي الثلاثي المجرد ، ومعناه ترك ، والكلام فيه كالشاهد السابق ، قال ابن جني « إنما هذا على الضرورة ؛ لأن الشاعر إذا اضطر جازله أن ينطق بما ينتجه القياس وإن لم يرد به سماع — ثم أنشد بيت أبي الأسود ، وهو الشاهد السابق — وعليه قراءة بعضهم ( ما ودعك ربك وما قلى ) لأن الترك ضرب من القلى ، فهذا أحسن من أن يعل باب استحوذ واستنوق الجمل ، لأن استعمال ودع مراجعة أصل ، وإعلال استحوذ واستنوق ونحوهما من التصحح ترك أصل ، وبين مراجعة الأصول وتركها مالا خفاء به » ا هـ . وانظر كتاب سيويه ( ٢٥٦/٢ )

ثم ليس من ضرورة تشارك لكن وبل في بعض الأحوال مشاركتها في كل الأحوال ، ألا ترى أن « بل » لا يحسن دخول الواو عليها ؟ ولا يقال « وبل » و « لكن » يحسن دخول الواو عليها فيقال « ولكن » قال الله تعالى : ( ولكن الشياطين كفروا ) في قراءة من قرأ بالتخفيف ، وكذلك قوله : ( ولكن البر ) والشواهد على ذلك من كتاب الله وكلام العرب مما لا يحصى كثرة ، وذلك لا يوجد البتة في « بل » فدل على ما قلناه ، والله أعلم .

## ٦٩ - مسألة

[ هل يجوز صرفُ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ في ضرورة الشعر ؟ ]<sup>(١)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أن « أَفْعَلِ مِنْكَ » لا يجوز صرفه في ضرورة الشعر .  
وذهب البصريون إلى أنه يجوز صرفه في ضرورة الشعر .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن « مِنْ » لما اتصلت به منعت من صرفه لقوة اتصالها به ، ولهذا كان في المذكر والمؤنث والتثنية والجمع على لفظ واحد ، نحو « زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو ، وَهِنْدٌ أَفْضَلُ مِنْ دَعْدٍ ، وَالزَّيْدَانِ أَفْضَلُ مِنَ الْعَمْرَيْنِ ، وَالزَّيْدُونَ أَفْضَلُ مِنَ الْعَمْرَيْنِ » وما أشبه ذلك ؛ فدل على قوة اتصالها به ؛ فلهذا قلنا : لا يجوز صرفه .

ومنه من تمسك بأن قال : إنما قلنا ذلك لأن « مِنْ » تقوم مقام الإضافة ولا يجوز الجمع بين التنوين والإضافة ؛ فكذلك لا يجوز الجمع بينه وبين ما يقوم

(١) انظر في هذه المسألة : شرح الأشموني مع حاشية الصبان ( ٢٣٣/٣ ) وتصريح الشيخ خالد الأزهرى ( ٢٨٦/٢ بولاق ) وشرح الرضى على الكافية ( ٣٣/١ ) وشرح ابن يعيش على المفصل ( ص ٨٣ ) وأسرار العربية للمؤلف ( ص ١٢٢ ) .



مقام الإضافة ، وإنما لم يجز الجمع بين التنوين والإضافة لأنهما دليلان من دلائل الأسماء ، فاستغنى بأحدهما عن الآخر .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه يجوز صرفه لأن الأصل في الأسماء [٢٠٣] كلها الصرف ، وإنما يُنْتَعَم بعضها من الصرف لأسباب عارضة تدخلها على خلاف الأصل ؛ فإذا اضطر الشاعر ردّها إلى الأصل ، ولم يعتبر تلك الأسباب العارضة التي دخلت عليها ، قال أبو كبير الهذلي :

٣٠٨ — يَمْنُ حَمَلَنَ بِهِ وَهْنٌ عَوَاقِدُ حُبِّكَ النَّطَاقُ فَشَبَّ غَيْرَ مُهَبَّلٍ

٣٠٨ — هذا البيت من كلام أبي كبير الهذلي ، واسمه عامر بن الحليس ، ويقال : عويم بن الحليس ، أحد بني سعد بن هذيل ، وهو من كلمة أثر منها أبو تمام في ديوان الحماسة عشرة أبيات ثانيا هذا البيت ، وانظر الشاهد ( رقم ١٤٤ ) في السألة رقم ٢٨ ، والبيت المستشهد به هنا من شواهد سيويه ( ٥٦/١ ) وابن هشام في معنى اللبيب ( رقم ٩٤٢ ) وابن يعيش في شرح للفصل ( ص ٨٣٠ ) ورضي الدين في باب اسم الفاعل من شرح الكافية ، وشرحه البغدادي في الحزانة ( ٤٦٦/٣ ) والأشموني ( رقم ٧٠٧ ) وابن الناطم في باب إعمال اسم الفاعل ، وشرحه العيني ( ٥٥٨/٣ ) والضمير في قوله « حملن » يعود إلى النساء وإن لم يجرهن ذكر ، ولكن لما كان المراد مفهوما جاز هذا الإضمار ، والحبك — بضم الحاء المهملة والباء اللوحدة — جمع حبيك ، والحبك : الطرائق ، والنطاق — بكسر النون بزنة الكتاب — مائشده المرأة في حقوها ، وتقول : انتظمت المرأة ؛ إذا لبست النطاق ، واحتبكت ؛ إذا لبست الحباك وهو الإزار ، وشب : قوى وترعرع ، والمهبل : المدعو عليه بالهبل وهو الشكل ، وقيل : هو المعتوه الذي لا يتأسك . يقول : إن هذا الفتى من الفتيان الذين حملت أمهاتهم بهم وهن غير مستعدات للفراش فنشأ محموداً مرضياً . والاستشهاد بهذا البيت هنا في قوله « عواقد » فإن هذه الكلمة على صيغة منتهى الجموع وهي تقتضي المنع من صرف الاسم ، ولكن الشاعر قد صرف هذه الكلمة ونونها حين اضطر لإقامة الوزن ، ونظيره قول امرئ القيس بن حجر الكندي :

تبصر خليلي هل ترى من طعائن سواك تقب بين حزمي شعيب؟

وقول زهير بن أبي سلمى :

تبصر خليلي هل ترى من طعائن تحملن بالعلاء من فوق جرثم؟

( ٥ — الإضافة ٢ )

فصرف « عَوَاقِد » وهي لا تنصرف ؛ لأنه ردها إلى الأصل ، وقال النابغة :  
 ٣٠٩ — \* فَلَئَاتِيْنِكَ قَصَائِدٌ \*

فصرف « قصائد » وهي لا تنصرف ؛ لأنه ردها إلى الأصل ، إلى غير ذلك مما لا يحصى كثرة في أشعارهم .

والذي يدل على هذا أن ما لا أصل له في الصِّرف ودخول التنوين لا يجوز للشاعر أن ينونه للضرورة ؛ لأنه لا أصل له في ذلك فيرده إلى حالة قد كانت له ، فإذا ثبت هذا فنقول : أفعل منك اسمٌ ، والأصلُ فيه الصرفُ ، وإنما امتنع من الصرف لوزن الفعل والوصف ، فصار بمنزلة « أحر » وكما وقع الإجماع على أن

= وقول سحيم :

تبصر خليلي هل ترى من طعائن      تحملن من جنبي شروري غواديا  
 ومن صرف الاسم المنوع من الصرف قول امرئ القيس في معلقته :  
 ويوم دخلت الحدر خدر عذرة      فقالت : لك الويلات إنك مرجلي  
 والنحاة يستشهدون ببית الشاهد على أنه نصب قوله « حبك النطاق » بعواقد الذي هو جمع عاقدة الذي هو اسم الفاعل المؤنث من قولهم « عقدت المرأة نطاقها » إذا شدته وربطته .

٣٠٩ — هذه قطعة من بيت للنابغة الذبياني ، وهو بتمامه :

فلتأتينك قصائد ، وليدفعن      جيشا إليك قوادم الأكوار  
 وكان زرعة بن عمرو بن خويلد لقي النابغة بعكاظ ، فأشار عليه أن يطلب إلى قومه ويحضهم على قتال بني أسد وترك حلفهم ، وأبى النابغة ، فبلغه أن زرعة يتوعده ، فقال قصيدته التي منها بيت الشاهد ، وأولها :

طال الثواء على رسوم ديار      قفر أسائلها ، وما استخباري ؟

والقوادم : جمع قادمة ، والقادمة : مقدم الرجل ، والأكوار : جمع كور ، وهو رجل الناقة . يتهدهد بأنه سيهجوهم ، وبأنه سيفزوه ، والاستشهاد بالبيت في قوله « قصائد » فإن هذه الكلمة على صيغة منتهى الجموع وهي تقتضي منع الصرف ، وقد صرف الشاعر هذه الكلمة حين اضطر إلى إقامة الوزن ، على نحو ما قررناه في البيت الذي قبل هذا البيت

« أَتَحَرَّ » يجوز صَرْفُهُ في ضرورة الشعر رداً إلى الأصل فكذلك أفعل منك ، ثم إذا جاز عندكم في ضرورة الشعر تركُ صَرْفِ ما أصله الصرفُ - وهو عدولُ عن الأصل إلى غير أصل - فكيف لا يجوز صرف ما أصله الصرف وهو رجوع عن غير أصل إلى أصل ؟ وهل مَنعُ ذلك إلا رفض القياس ، وبناء على غير أساس ؟

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إِنَّ مِنْ لِمَا اتَّصَلَتْ بِهِ مَنَعَتْ مِنْ صَرْفِهِ » قلنا : هذا باطل ؛ لأن اتصال مِنْ لَيْسَ لَهُ تأثير في منع الصرف ، وإنما المؤثر في منع الصرف وَزْنُ الفعل والوصفُ . والذي يدل على ذلك أنهم قد قالوا : « زَيْدٌ خَيْرٌ مِنْكَ ، وَشَرٌّ مِنْكَ » فيصرفون مع اتصال « مِنْ » به ، ولم يمنعوها الصرفَ مع دخول « مِنْ » عليهما واتصالها بهما ، ولو كان كما زعموا لوجب أن لا ينصرفا لاتصال « مِنْ » بهما ، فلما انصرفا مع اتصال « من » بهما دل على أن اتصالها بهما لا أثر له في منع الصرف ، وإنما المؤثر في منع الصرف وَزْنُ الفعل والوصفُ .

والذي يدل على صحة هذا أنه لما زال وزنُ الفعل من « خَيْرٌ مِنْكَ ، وَشَرٌّ مِنْكَ » انصرف ؛ لأن الأصل : أَخَيْرُ [٢٠٤] مِنْكَ ، وَأَشَرُّ مِنْكَ ؛ إلا أنهم حذفوا الهمزة منهما لكثرة الاستعمال ، وأدغموا إحدى الرأين في الأخرى من قولهم « شَرٌّ مِنْكَ » لثلاث يجمع حرفان متحركان من جنس واحد في كلمة واحدة ؛ لأن ذلك مما يستقل في كلامهم ، فلما نقصا عن وزن الفعل بقي فيهما علة واحدة وهي الوصف ، فَرُدَّا إلى الأصل وهو الصرف ؛ لأن العلة الواحدة لا تقوى على منع الصرف الذي هو الأصل .

وأما قولهم « إِنَّهُ لَا يَتْنَى وَلَا يَجْمَعُ وَلَا يُوْنُثُ ؛ لَا تَصَالُ مِنْ بِهِ » قلنا : إنما لم يُيْتَنَّ ولم يجمع ولم يُوْنُثْ لثلاثة أوجه :

الوجه الأول : أنه لم يُثنَّ ولم يجمع ولم يؤنث لأنه تضمن معنى المصدر ؛ لأنك إذا قلت « زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْكَ » كان معناه فضلُ زيدٍ يزيدُ عَلَى فضلك ؛ فجعل موضع يزيدُ فضله أَفْضَلُ ، فتضمن معنى المصدر والفعل معاً ، والفعل والمصدر مذكوران ، ولا تدخلهما تثنية ولا جمع ، فكذلك ما تضمنهما .

والوجه الثاني : أنه لم يثن ولم يجمع ولم يؤنث لأنه مضارع للبعض الذي يقع به التذكير والتأنيث والتثنية والجمع بلفظ واحد .

والوجه الثالث : إنما لم يثن ولم يجمع لأن التثنية والجمع إنما تلحق الأسماء التي تنفرد بالمعاني ، و « أَفْعَلُ » اسم مركب يدل عَلَى فعل وغيره ، فلم يحز تثنيته ولا جمعه ، كما لم يحز تثنية الفعل ولا جَمْعُهُ لما كان مركباً يدل عَلَى معنى وزمان ، وإنما فعلت العرب ذلك اختصاراً للكلام ، واستغناء بقليل الكلام عن كثيره ، ولم يحز تأنيثه لما ذكرنا من تضمنه معنى المصدر ، والمصدر مذكر ، ثم على أصلكم إنما وُحِدَ « أَفْعَلُ » لأنه جرى مجرى الفعل ؛ ولهذا كانت إضافته غير حقيقية .

وأما قولهم « إن مِنْ تقوم مقام الإضافة ، ولا يجوز الجمع بين التنوين والإضافة » قلنا : لو كان الأمر كما زعمتم لوجب أن يدخله الجر في موضع الجر ، كما إذا دخلته الإضافة ، قلنا أجمعنا على أنه لا ينصرف ويكون في موضع الجر مفتوحاً . كسائر ما لا ينصرف دل على فساد ما ذهبتم إليه .

وأما قولهم « إنما لم يحز الجمع بين التنوين والإضافة لأنهما دليلان من دلائل الأسماء » قلنا : لا نسلم أنه إنما لم يحز الجمع بين التنوين والإضافة لأنهما دليلان من دلائل الأسماء ، وإنما لم يحز الجمع بين التنوين والإضافة لوجهين :

أحدهما : أن [٢٠٥] الإضافة تدل على التعريف ، والتنوين يدل على التذكير فلجوزنا الجمع بينهما لأدى ذلك إلى أن يجمع بين علامة تعريف وعلامة تذكير في كلمة واحدة ، وهما ضدان ، والضدان لا يجتمعان

والوجه الثانى : أن الإضافة علامة الوصل ، والتنوين علامة الفصل ؟  
فلو جوزنا الجمع بينهما لأدى ذلك إلى أن يجمع بين علامة وصل وعلامة فصل  
فى كلمة واحدة ، وهما ضدان ، والضدان لا يجتمعان .

وما ذهبوا إليه من التعليل يبطل بحرف الجر مع لام التعريف ؛ فإنهما يجوز  
اجتماعهما ، نحو « مررت بالرجل » وإن كانا دليلين من دلائل الأسماء ، إلى غير  
هذين الدليلين من دلائل الأسماء ، والله أعلم .

### ٧٠ - مسألة

[ منع صرف ما ينصرف فى ضرورة الشعر ]<sup>(١)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز ترك صرف ما ينصرف فى ضرورة الشعر ،  
وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش وأبو على الفارسي وأبو القاسم بن برهان من البصريين  
وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ، وأجمعوا على أنه يجوز صرف ما لا ينصرف فى  
ضرورة الشعر .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه يجوز ترك صرف ما ينصرف  
فى ضرورة الشعر أنه قد جاء ذلك كثيراً فى أشعارهم ، قال الأخطل :

٣١٠ - طَلَبَ الْأَزَارِقَ بِالْكَتَائِبِ إِذْ هَوَتْ

بِشَيْبٍ غَائِلَةُ الثُّغُورِ غَدُورُ

(١) انظر فى هذه المسألة : شرح الأشموني مع حاشية الصبان ( ٢٣٣/٣ ) وتصريح  
الشيخ خالد الأزهرى ( ٢٨٧/٢ ) والمفصل مع شرحه لابن يعيش ( ص ٨١ ) وشرح  
الرضي على الكافية ( ٣٤ / ١ )

٣١٠ - هذا البيت للأخطل - غياث بن القوش - التغلبى ، من كلمة يمدح فيها سفيان  
بن الأيبرد ، وهو من شواهد الأشموني ( رقم ٩٩٤ ) وابن هشام فى أوضح المسالك ( رقم =

فترك صرف « شبيب » وهو منصرف ، وقال حسان :

٣١١ - نَصَرُوا نَبِيَّهِمْ وَشَدُّوا أَزْرَهُ بِحَنَيْنٍ يَوْمَ تَوَاكَلِ الْأَبْطَالِ

( ٤٨٧ = ) وابن النازم في باب مالا ينصرف من شرح الألفية، وشرحه العيني ( ٣٦٢/٤ ) بهامش الخزانة ( والأزارق : جمع أزرق ، وهو المنسوب إلى نافع بن الأزرق ، رأس الخوارج ، وكان من حق العربية عليه أن يقول « الأزارقة » لأنهم يزيدون التاء في الجمع عوضا عن ياء النسبة التي تكون في المفرد ، قالوا : المهالبة ، والأشاعرة ، في جمع أشعري ومهلي ، ولكنه حذف التاء حين اضطر لإقامة الوزن ، والكتائب : جمع كتيبة ، وهي أنفقة من الجيش ، ونطلق الكتيبة على الحيل المغيرة من المائة إلى الألف ، وهوت : سقطت ، وشبيب : هو شبيب بن يزيد بن نعيم الشيباني ، كان رأسا من رؤوس الخوارج في عهد عبد الملك بن مروان ، وقتله الحجاج بن يوسف الثقفي . ومحل الاستشهاد بالبيت ههنا قوله « بشبيب » حيث منعه من الصرف مع أنه ليس فيه إلا العلمية ، وهي وحده لا تقتضي المنع من الصرف ، وإنما تقتضيه إذا انضمت إليها علة أخرى مثل التأنيث في فاطمة وحمزة وزينب ، ومثل العدل في عمرو وزفر وجمع ، ومثل زيادة الألف والنون في عثمان وعفان وعمران ، ومثل وزن انفع في أحمد ويشكر وبهم ، قال ابن يعيش « السبب الواحد لا يمنع الصرف في حال الاختيار والسعة ، وقد أجاز الكوفيون والأخفش وجماعة من المتأخرين البصريين كأبي علي وابن البرهان وغيرها ترك صرف ما ينصرف ، وأما سيويه وأكثر البصريين ، وقد أنكر المنع أبو العباس المبرد ، وقال : ليس لمنع الصرف أصل يرد إليه ، وقد أنشد من أجاز ذلك أبياتا صالحة العدة . . . وقد تأولها أبو العباس وروى شيئا منها على غير ما روه » اهـ . وقال ابن هشام « وأجاز الكوفيون والأخفش والفارسي للمضطر أن يمنع صرف المنصرف ، وأباه سائر البصريين ، وعن ثعلب أنه أجاز ذلك في الكلام » اهـ . وقال الرضي « وجوز الكوفيون وبعض البصريين للضرورة ترك صرف المنصرف ، لا مطلقا ، بل بشرط العلمية دون غيرها من الأسباب ؛ لقوتها وذلك بكونها شرطا لكثير من الأسباب مع كونها سببا » اهـ .

٣١١ - هذا البيت لحسان بن ثابت الأنصاري ، وقد أنشده ابن منظور ( ح ن ن ) وعزاه إليه ، وحنين - بالضم ، على زنة التصغير - اسم واد بين مكة والطائف ، قال الأزهرى : حنين اسم واد كانت به وقعة أوطاس ، ذكره الله تعالى في كتابه فقال : ( ويوم حنين إذ أعجبتكم كثرتكم ) وقال الجوهرى : حنين موضع ، يذكر ويؤنث ، =

فترك صرف « حنين » وهو منصرف ، قال الله تعالى : ( وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ ) ولم يُرَوَّ عن أحد من القراء أنه لم يصرفه ، وقال الفرزدق :  
 ٣١٢ — إِذَا قَالَ غَاوٍ مِنْ تَنُوحٍ قَصِيدَةً  
 بِهَا جَرَبٌ عُدَّتْ عَلَى زَوْبَرٍ

== فإذا قصدت به الموضع ذكرته وصرفته كقوله تعالى : ( وَيَوْمَ حُنَيْنٍ ) وإن قصدت به البقعة أنثته ولم تصرفه ، وأنشد لذلك بيت حسان ، وإذا كان ما قاله الجرهمي صحيحا — وهو صحيح إن شاء الله — فإن منع حسان صرف « حنين » يكون جاريا على القياس ، ولا ضرورة فيه ؛ لأن فيه علتين إحداهما العملية والأخرى التأنيث ، فأما أن القراء أجمعوا على صرف « حنين » في الآية الكريمة فلا يدل على عدم جوازه في السعة بتقدير تأنيثه على أنه علم على البقعة ، وذلك لأن القراءة لاتتبع صحة الوجه عرية ، ولكنها سنة متبعة وهي لاتخالف العرية ، ولكن ليس معنى هذا أن كل مجاز في العرية جازت القراءة به ، ولكن معناه أن كل ما قرئ به فهو جاز في العرية ، وفرق بين الكلامين ، والمؤلف نفسه منع على الكوفيين في المسألة ٣٣ على أساس زعمهم أن كل مجاز في العرية يرد في القرآن ولم يقرأ به القراء .

٣١٢ — نسب المؤلف هذا البيت للفرزدق ، وقد أنشده ابن منظور ( ز ب ر ) ونسبه إلى ابن أحرر ، وأنشده ابن يعيش في شرح المفصل ( ص ٤٤ ليزج ) ونسبه إلى الطرماح ، وأنشد ابن سيده في الخصاص ( ١٨٣/١٥ ) كلمة الاستشهاد من هذا البيت ، من غير عزو ، وقد رجعت إلى ديوان الفرزدق ، فوجدت فيه أربعة أبيات يقولها لقومه يقع هذا البيت ثانيا ، وقبله :

يا قوم إني لم أكن لأسيكم وذو البرء محقوق بأن يتعدرا

ووجدت له قطعة أخرى عدتها اثنا عشر بيتا يقولها في التنصل إلى خالد القسري عامل هشام بن عبد الملك بن مروان على العراق ؛ من هجاء كان قد هجى به خالد ، فاتهم الفرزدق بذلك الهجو ، وهذا البيت يقع سادس أبياتها ، وأولها :

ألكني إلى راعي الخليفة والذي له الأفق والارض العريضة نورا

والغاوي : غير الرشيد ، ويروى « إذا قال راو » ويرى « عاو » بالعين المهملة — من العواء ، وهو صوت الكلب ، وبها جرب : أي فيها عيب من هجاء ونحوه ، وقوله « عدت على زويرا » أي نسبت إلى بكائها ، مأخوذ من قولهم : أخذ الشيء بزويره ، =

فترك صرف « زَوْبَر » وهو منصرف ، ومعناه نُسِبَتْ إلى بكائها من قولهم :  
أَخَذَ الشَّيْءَ زَوْبَرًا ، إذا أَخَذَهُ كَلَه ، وقيل : « زَوْبَرًا » أي كَذِبًا وزورًا ،  
وقال الآخر :

٣١٣ — [٢٠٦] إلى ابن أم أناسٍ أَرْحَلُ نَاقَتِي

عَمْرُو فَتَبْلُغُ حَاجَتِي أَوْ تُزْحِفُ

فترك صرف « أناس » وهو منصرف ، و « أم أناس » بنت ذهل من  
بنى شيبان ، و « عمرو » يريد به عمرو بن حُجْر الكندي ، وقال الآخر :

يريدون كله ، جعل زوبر علما على هذا المعنى . وقد نقل ابن جني عن أبي علي ما قد  
يفيد أن منع صرف زوبر في هذا البيت جار على القياس ، قال « سألت أبا علي عن  
ترك صرف زوبر ، فقال : علقه علما على القصيدة فاجتمع فيه التعريف والتأنيث » اهـ .  
٣١٣ — هذا البيت من كلام بشر بن أبي خازم ، وقد أنشده ابن منظور (زحف)  
وعزاء إليه ، غير أنه وقع هناك هكذا :

قَالَ ابْنُ أُمِّ إِيَّاسٍ أَرْحَلُ نَاقَتِي عَمْرُو فَتَبْلُغُ حَاجَتِي أَوْ تُزْحِفُ

والذي يتجه لي أن ما وقع في اللسان محرف عما رواه المؤلف هنا ، ثم إنى رأيت  
البغدادي يشير إلى أن هذا البيت قد قيل في مدح عمرو بن حُجْر الكندي ، وأم أناس : كما قال  
المؤلف أيضا هي بنت ذهل ، من بنى شيبان ، وقد روى هذا البيت على وجه آخر ، وهو :  
وإلى ابن أم أناس تصد ناقتي عمرو ، لتنجع ناقتي أوتلف

وقد بحثت طويلا عن الكلمة التي منها هذا البيت فلم أعثر عليها . وتقول « رحل  
فلان ناقته يرحلها - من باب فتح » إذا وضع عليها الرحل وهياها للسفر ، وقوله « فتبلغ  
حاجتي » حذف المفعول الأول ، وأصل الكلام : فتبلغني حاجتي ، وقد اعتاد الشعراء أن  
يطلبوا إلى الناقة إبلاغهم حاجتهم ، وانظر إلى قول الشماخ بن ضرار العظماني :

إِذَا بَلَغْتَنِي وَحَمَلْتَ رَحْلِي عَرَابَةٌ فَاشْرُقِي بَدَمَ الْوَتِينِ

وإلى قول عنزة بن شداد العبسي قبله :

هَلْ تَبْلُغُنِي دَارَهَا شَدْنِي لَعْنَتُ بِمَحْرُومِ الشَّرَابِ بِمَصْرَمِ

وقوله في بيت الشاهد « أو تزحف » مأخوذ من قولهم « زحف البعير يزحف -  
زحفا - مثل فتح يفتح فتحا - وزحوا ، وزحفانا » إذا أعيا جحر فرسه . يقول : إلى -



٣١٤ — أَوَمَّلُ أَنْ أُعِيشَ وَأَنْ يَوْمِي بِأَوَّلِ أَوْ بِأَهْوَنَ أَوْ جُبَارٍ

أَوْ التَّالِي دُبَارَ ؛ فَإِنْ أَفْتُهُ فَمُونِسَ أَوْ عَرُوبَةَ أَوْ شِيَارٍ

فترك صرف « دُبَار » وهو منصرف ، و « دُبَار » يومُ الأربعاء ، وما ذكره في هذين البيتين أسماء الأيام في الجاهلية ؛ فأَوَّل : يومُ الأحد ، وأَهْوَن : يومُ الاثنين ، وجُبَار : يومُ الثلاثاء ، ودُبَار : يومُ الأربعاء ، ومُونِس : يومُ الخميس ، وعَرُوبَةَ : يومُ الجمعة ، وشِيَار : يومُ السبت ، وقال الآخر :

٣١٥ — فَأَوْفَضَنْ عَنْهَا وَهَى تَرْغُو حُشَاشَةً

بِذِي نَفْسِهَا وَالسَّيْفُ عُرْيَانُ أَخْرُ

فترك صرف « عُرْيَان » وهو منصرف ؛ لأن مؤنثه عُرْيَانَةٌ لا عُرْيَا .

== أرحل ناقد إلى عمرو بن أم أناس ، فيما أن تبلغني مقصدي وإما أن تعيا فلا تستطيع السير ، يريد أنه لا يرأف بها ولا يشفق عليها ولا يعطيها شيئا من الراحة . والاستشهاد بالبيت في قوله « أم أناس » فقد منع « أناس » من الصرف ، فجره بالفتحة من غير تنوين مع أنه ليس فيه إلا سبب واحد وهو العلمية ، والكلام فيه كالكلام في الأبيات السابقة .

٣١٤ — أنشد ابن منظور هذين البيتين ( ج ب ر — د ب ر — ش ي ر ) أن س — ه و ن ) ولم يعزها إلى قائل معين في أحد هذه المواضع ، وهذه الأسماء أعلام على أيام الأسبوع ، على ما كان العرب يسمونها في الجاهلية ، وقد بينها المؤلف ، وحمل الاستشهاد في البيت قوله « دبار » حيث منعه من الصرف مع أنه لا يوجد فيه إلا سبب واحد وهو العلمية ، ونظيره يقال في « مؤنس » أما « أول ، وأهون » فهما العلمية ووزن الفعل وأما « عروبة » ففيه العلمية والتأنيث ، وأما « جبار ، وشيار » فقد صرفها فجرها بالكسرة ، وعدم تنوينها بسبب الروي ، وقد ضبط في لسان العرب « دبار ، ومونس » بالجر ، وفيه نقال .

٣١٥ — أَوْفَضَنْ عَنْهَا : أسرع ، والإيفاض : الإسراع . وفي القرآن الكريم : ( كأنهم إلى نصب يوفضون ) ووفضت الإبل تقض — مثل وعد يعد — واستوفضت تستوفض ، إذا أسرع ، وأوفض الرجل واستوفض : أي أسرع ، واستوفض إليه : ==

طردھا واستعجلھا ، وترغو : من الرغاء ، وهو صوت الإبل ، تقول : رغا البعير ، يرغو رغاء ، إذا صوت فضج ، وقد يقال الرغاء لصوت الضباع والنعام . ومحل الاستشهاد بالبيت قوله « عريان » حيث منعه من الصرف مع أنه ليس فيه إلا الوصفية ، وهي وحدها غير كافية في منع الصرف

فإن قلت : كيف زعمت أن هذه الكلمة ليس فيها غير الوصفية مع أن الألف والنون فيها زائدتان ، فتكون قد اشتملت على الوصفية وزيادة الألف والنون ، وهما علتان تقنضيان النع من الصرف نحو عطشان وسكران وغضبان وغرثان .

قلت : إن شرط تأثير زيادة الألف والنون في منع الصرف مع الوصفية أن يكون مؤنث ما فيه الألف والنون بألف التانيث ، ألسن ترى مؤنث عطشان عطشى ، ومؤنث سكران سكرى ، ومؤنث غضبان غضبي ، ومؤنث غرثان غرثى ، وترى مؤنث عريان عريانة ، ومؤنث سيفان - وهو الرجل الطويل المشوق - سيفانة ، ومؤنث ندمان ندمانة ، فما كان مؤنثه فعلى فهو ممنوع من الصرف للوصفية وزيادة الألف والنون ، وما كان مؤنثه فعلا فیه مصروف ، والسرف في ذلك أن زيادة الألف والنون مع الوصف محمولة في النع من الصرف على ألف التانيث الممدودة وهذه لذكرها صيغة غير صيغة للمؤنث نحو حمراء وأحمر ودعجاء وأدعج ، فوجب في الألف والنون أن تكون صيغة للمؤنث غير صيغة المذكور حتى يتم الشبه بين المفعول والأصل ، فإن وجدت كلمة فيها الوصفية والألف والنون الزائدتان وكان لها مؤنثان أحدهما على فعلا فیه زيادة تاء التانيث والآخر على فعلى بالألف المقصورة فإن هذه الكلمة تكون ذات وجهين ، كل وجه منهما يرجع إلى لغة غير التي يرجع إليها الوجه الآخر ، ومن أمثلة ذلك عطشان وغضبان ، فإن جمهور العرب يقولون في مؤنثهما عطشى وغضبي ، وعلى هذا يكون عطشان وغضبان ممنوعين من الصرف ، وبنو أسد وحدهم يقولون في مؤنثهما : عطشانة وغضبانة ، وعلى هذا يكون عطشان وغضبان مصروفين ، وشيء آخر في « عريان » يدل على أنه مصروف ، وذلك أن الألف والنون الزائدين لا يكونان مانعين من الصرف مع الوصفية إلا فيما كان أوله مفتوحا كجميع الأمثلة التي ذكرناها ، وعريان مضموم الأول ، فأنت لا تحتاج في معرفة أنه لا يمنع من الصرف إلى جديد .

وقال الآخر :

٣١٦ — قَالَتْ أُمَيَّةٌ مَا لِثَابِتٍ شَاخِصًا عَارِي الْأَشَاجِعِ نَاحِلًا كَالْمُنْصِلِ

فترك صرف « ثابت » وهو منصرف ، وقال العباس بن مرداس الشنقي :

٣١٧ — فَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَابِسٌ يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي تَجْمَعِ

فترك صرف « مرداس » وهو منصرف .

٣١٦ — أميمة : من أسماء النساء ، وأصلها تصغير أم ، وقوله « ما لثابت » أي ما الذي طرأ عليه بعدنا حتى غير حاله ، وشاخصا : يَحْتَمِلُ وجهين ، أولهما أن يكون مأخوذا من قولهم « شخص بصر فلان فهو شاخص » إذا فتح عينيه وجعل لا يطرف ، ويكون ذلك عند الدهول أو مشاركة الموت ، والثاني أن يكون مأخوذا من قولهم « شخص فلان بشخص شخصا » أي سار من بلد إلى بلد ، تريد أنه منتهى للرحيل ، والأول أقرب لما بعده ، وقوله « عاري الأشاجع » تريد أنه هزل وضعف ، وناحلا : أي قد شحب لونه وتغير وضعف جسمه وهزل ، والمنصل — بضم اليم وصانده مضمومة أو مفتوحة — السيف ، ولم ينجىء على هذين الوزنين غير هذه الكلمة وقولهم « منخل » — بضم ميمه وخائه أو بضم اليم وفتح الحاء — وعمل الاستشهاد هنا بهذا البيت قوله « ما لثابت » حيث منع « ثابت » من الصرف مع أنه ليس فيه إلا العلمية ، على نحو ما قررناه في الشواهد السابقة ، وفي قوله « عاري الأشاجع » شاهد للنحاة ، حيث لم يظهر الفتحة التي يقتضيها الإعراب على ياء « عاري » فإن هذه الكلمة حال من ثابت مثل قوله « شاخصا » الذي قبله ، وقد عامل الشاعر الاسم المنقوص في حال النصب معاملة الاسم المنقوص المرفوع والمجرور ، ولذلك نظائر كثيرة في العربية .

٣١٧ — هذا البيت من كلام العباس بن مرداس السلمي ، يقوله سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد أن وزع غنائم حنين فأعطى عيينة بن حصن الفزاري والأقرع بن حابس وغيرهما من المؤلفة قلوبهم أكثر مما أعطى العباس بن مرداس ، فنضب العباس فقال أبياتا منها هذا البيت ، وهو من شواهد الرضي في شرح أسكافية ، وشرحه البغدادي في الخزانة ( ٧١/١ ) وشواهد ابن يعيش في شرح المفصل ( ص ٨١ ) والأشعري ( رقم ٩٩٢ ) وابن الناطم في باب الاسم الذي لا ينصرف من شرح الألفية ، وشرحه العيني ( ٣٦٥/٤ بها مش الخزانة ) وحسن : هو أبو عيينة ، وحابس : أبو الأقرع ، =

قالوا : ولا يجوز أن يقال « إن الرواية

\* يَفُوقَانِ شَيْخِي فِي تَجْمَع \* [٣١٧]

وشيخه أبوه مرداس « لأننا نقول : بل الرواية الصحيحة المشهورة ما رويناها ، على أننا لو قدرنا أنه قد روى رواية أخرى كما رويناها فما العذر عن هذه الرواية الصحيحة مع شهرتها ؟ وقال دوسر بن دهب القريني :

٣١٨ — وَقَائِلَةٌ مَا بَالُ دَوْسَرَ بَعْدَنَا صَحَّاحًا قَلْبُهُ عَنْ آلِ لَيْلَى وَعَنْ هِنْدٍ

فلم يصرف « دوسر » وهو منصرف .

== ومرداس : أبو العباس قائل هذا البيت ، يريد أن أبويهما لم يكونا خيرا من أبيه ، والاستشهاد به في قوله « مرداس » حيث منعه من الصرف وليس فيه إلا علة واحدة وهي العلمية ، على نحو ما ذكرناه في شرح الشواهد السابقة ، والرواية الأخرى — وهي « يفوقان شيخي في تجمع » — هي رواية أبي العباس المبرد ، وقد قال ابن مالك « وللمبرد إقدام في رد ما لم يرو ، مع أن البيت بذكر مرداس ثابت بنقل العدل عن العدل في صحيح البخاري ومسلم ، وذكر شيخي لا يعرف له سند صحيح ، ولا سبب يدينه من النسوة فكيف من ترجيح » هـ .

٣١٨ — هذا البيت لدوسر بن دهب القريني كما قال المؤلف ، وقد استشهد به الأشموني ( رقم ٩٩٣ ) وابن النظم ، وشرحه العيني ( ٣٦٦/٤ ) بها مش الخزانة وما بال دوسر : أي ما شأنه وما حاله ؟ وصحاح قلبه : تريد أنه سلا أحبابه وترك ما كان عليه من الصباغة ، ومنه قول زهير أبي سلمى المزني :

صحاح القلب عن سلمى ، وقد كاد لا يساو وأقفر من سلمى التعانيق والثقل وأصرح منه قول زهير أيضاً :

صحاح القلب عن سلمى وأقصر باطله وعري أفراس الصبا ورواحله والاستشهاد بهذا البيت ههنا في قوله « دوسر » حيث منعه من الصرف مع أنه ليس فيه إلا علة واحدة وهي العلمية ، وهو نظير ما ذكرناه في شرح الشواهد السابقة ، والرواية الأخرى — وهي « ما للقريني بعدنا » — ذكرها ابن عصفور ، وقال « والجيد الصحيح عندنا في إنشاد هذا البيت — ثم ذكرها » وهذه جرأة كجرأة أبي العباس المبرد التي حكيناها لك ، وندد بها العلامة ابن مالك ، وذكرنا لك نص عبارته في شرح الشاهد السابق .

قالوا : ولا يجوز أن يقال إن الرواية

\* مَا لِلْقُرَيْمِيِّ بَعْدَنَا \* [٣١٨]

لأنا نقول : بل الرواية الصحيحة المشهورة ما رويناها ، ولو قدرنا أن ما رويناه صحیح فما عذرکم عما رويناها مع صحته وشهرته ؟ وقال الآخر :

٣١٩ — [٢٠٧] وَمُصْعَبٌ حِينَ جَدَّ الْأَمْرُ أَكْثَرُهَا وَأَطْيَبُهَا

قالوا : ولا يجوز أن يقال إن الرواية

\* وَأَنْتُمْ حِينَ جَدَّ الْأَمْرُ \* [٣١٩]

لأنا نقول : بل الرواية الصحيحة ما رويناها ، ولو قدرنا ما رويناه صحیحاً فما عذرکم عما رويناها على ما بينا ؟ وقال الآخر :

٣٢٠ — وَمِمَّنْ وَلَدُوا عَامِرُ ذُو الطُّولِ وَذُو الْعَرْصِ

٣١٩ — أنشد ابن يعيش في شرح المفصل ( ص ٨١ ) هذا البيت من غير عزو ، والمصعب في الأصل : الفحل ، وقالوا « رجل مصعب » يعنون أنه سيد ، ثم سمو مصعباً ، ومن سمي بهذا الاسم مصعب بن الزبير بن العوام ، وقالوا « المصعبان » يعنون مصعباً وابنه عيسى بن مصعب ، وقيل : يعنون مصعب بن الزبير وأخاه عبد الله ، وعمل الاستشهاد من هذا البيت قوله « ومصعب » فإنه مرفوع بغير تنوين ، فدل ذلك على أنه ممنوع من الصرف ، مع أنه ليس فيه إلا علة واحدة وهي العلية ، والدليل على أن الأصل في مصعب الصرف قول عبيد الله بن قيس الرقيات :

إِنَّمَا مِصْعَبٌ شَهَابٌ مِنَ الْمَاءِ تَجَلَّتْ عَنْ وَجْهِهِ الظُّلُمَاءُ

وقول الفرزدق همام بن غالب ( الديوان ص ٢٦ ) :

وقد رأى مصعب في ساطع سبط منها سوابق غارات أطانيب

و « أطانيب » في قول الفرزدق ليست وصفاً للسوابق كما توهمه صاحب اللسان ، فقال « وخيل أطانيب : يتبع بعضها بعضاً ، ومنه قول الفرزدق ، ثم أنشد البيت » ولو كانت الأطانيب من وصف الخيل المعبر عنها ههنا بالسوابق لكانت منصوبة ، ولكن الأطانيب في هذا البيت من وصف الغارات المجرور ، وقال صاحب الأماس « وغارات أطانيب : متصلة لا آخر لها ، وقال الفرزدق ، ثم أنشد البيت » .

٣٢٠ — هذا البيت لدى الإصح العدواني ، واسمه الحارث بن عرث بن حارث بن

فترك صرف « عامر » وهو ينصرف ، ولم يجعله قبيلة لأنه وصفه فقال « ذو الطول وذو العرض » ولو كانت قبيلة لوجب أن يقول : ذات الطول وذات العرض ، ولا يجوز أن يقال « إنما لم يصرفه لأنه ذهب به إلى القبيلة كما قرأ سيد القراء أبو عمرو بن العلاء ( وجئتكم من سبأ بنيا يقين ) فترك صرف سبأ ؛ لأنه جعله اسماً للقبيلة حملاً على المعنى ، وقال الشاعر :

٣٢١ — مِنْ سَبَأِ الْحَاضِرِينَ مُأْرِبَ إِذْ يَبْنُونَ مِنْ دُونِ سَيْلِهِ الْعَرِمَا

= من كلمة رواها أبو الفرج الأصفهاني في الأغاني ( ٣ / ١٠٤ و ١٠٥ بولاق ) والبيت من شواهد ابن عيش في شرح الفصل ( ص ٨١ ) وابن عقيل ( ٣٢١ ) وابن النازم في باب مالا ينصرف من شرح الألفية ، وشرحه العيني ( ٤ / ٣٦٤ بها مش الخزانة ) وأنشده ابن منظور ( ع م ر ) من غير عزو « وعامر » هو عامر بن الظرب العدواني ، الذي يقول فيه ذو الإصبع من كلمة الشاهد :

ومنهم حكم يقضى فلا ينقض ما يقضى

وهو ذو الحلم الذي قيل فيه المثل « إن العصا قرعت لدى الحلم » وقيل : إن ذا الحلم هو عمرو بن حمزة الدوسي ( انظر شرح التبريزي على الحماسة ١ / ٢٠١ بتحقيقنا ) وقوله « ذو الطول وذو العرض » كناية عن عظم جسمه ، والعرب تتمدح بطول الأجسام ، ومن ذلك قول الشاعر ، وهو من شواهد النحاة :

تبين لي أن القمامة ذلة وأن أعزاء الرجال طيها

والقمامة - بفتح القاف بزنة السحابة - قصر القامة ، وطيها : أي طوالها ، ويروى بالواو أيضاً ، ومحل الاستشهاد بالبيت ههنا قوله « عامر » فقد جاء به مرفوعاً من غير تنوين ، فدل على أنه منعه من الصرف مع أنه ليس فيه إلا علة واحدة وهي العلمية ، والكلام فيه كالسكلام في الشواهد السابقة ، وسنتعرض لهذا البيت مرة أخرى في شرح الشاهد ٣٢٧ الآتي.

٣٢١ - أنشد ابن منظور هذا البيت ( س ب أ ) من غير عزو ، وأنشده مرة أخرى ( ع م ر ) وعزاه إلى الجعدي من غير تعيين ، وهو من شواهد سيويه ( ٢ / ٢٨ ) وعزاه الأعلام إلى النابغة الجعدي ، وسبأ : اسم بلدة كانت تسكنها بلقيس صاحبة سليمان بن داود ، وقيل : اسم رجل يجمع عامة قبائل اليمن ، وقال الزجاج : سبأ هي مدينة =

فلم يصرف «سبأ» لأنه جعله اسماً للقبيلة حملاً على المعنى ، وقال الله تعالى : ( أَلَا إِنَّ تَمُودًا كَفَرُوا رَبَّهُمْ أَلَا بُعْدًا لِتَمُودَ ) فلم يصرف ( تَمُودَ ) الثاني ؛ لأنه جعله اسماً للقبيلة حملاً على المعنى ، ثم قال الشاعر :

== تعرف بمأرب ، من صنعاء على مسيرة ثلاث ليال ، وفي القرآن الكريم : ( وجئتكم من سبأ نبياً يقين ) والقراء يقرأون ( من سبأ ) بالجر والتنوين على أنه مصروف ، وكان أبو عمرو بن العلاء يقرأ بالفتح من غير تنوين على أنه ممنوع من الصرف ، فأما من صرفه فعلى تأويله بمذكر ، وأما من لم يصرفه فعلى تأويله بمؤنث ، والحاضرين : جمع حاضر وأصل الحاضر الحى العظيم ، وقال ابن سيده : الحى إذا حضروا الدار التى بها مجتمعهم وقال الشاعر :

فى حاضر لجب بالليل سامره      فيه الصواهل والرايات والعكر  
ونظيره سامر لجماعة السمار ، وحاج لجماعة الحجاج ، وجامل لجماعة الجمال ، وأراد ههنا معنى الوصف الذى يتضمنه هذا اللفظ ، ومأرب : اسم بلاد الأزدي التى أخرجهم منها سيل العرم ، وانتصابه على معنى « فى » والعرم - بفتح العين وكسر الراء أو فتحها جمع عرمة ، وهى سد يعترض به الوادى ، وقيل : العرم جمع لا واحد له ، وقال أبو حنيفة الدينورى : العرم هى الأحباس تبني فى أوساط الأودية . والاستشهاد بالبيت هنا فى قوله « سبأ » حيث منعه من الصرف ، فجاء به مفتوحاً من غير تنوين ، مع أنه ليس فيه إلا سبب واحد - وهو العلمية - فإنه أراد به ههنا سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان ومن ينسب إليه بدليل أنه وصفه بعد ذلك بقوله « الحاضرين » وبهذا استدل الكوفيون على أنه يجوز للشاعر إذا اضطر أن يمنع الاسم المنصرف من الصرف ، والبصريون يتمحلون فيدعون أنه منع « سبأ » من الصرف لانه أراد به مؤنثاً وهو القبيلة ، ووصفه بالمذكر نظراً إلى المعنى لأن القبيلة رجال أو فيهم رجال . ونقول : إنه لما جرت عادة الشعراء بأن يصرفوا « سبأ » فيجروه بالكسرة مع التنوين نحو قول الشاعر :

أضحت ينفرها الولدان من سبأ      كأنهم تحت دفيها دحاريج

فإذا منعها شاعر من الصرف يكون قد جاء بها على خلاف المهود من أمثاله ، وهذا هو المنع من الصرف مع عدم استكمال سبب المنع ، ثم إن الكوفيين لا يقولون : إنه يجوز منع المنصرف من الصرف فى سعة الكلام ، بل يقولون : استساغ الشعراء لأقسامهم حين الضرورة أن يمنعوا المنصرف من الصرف .

٣٢٢ — تَمَدُّ عَالِمُهُمْ مِنْ يَدَيْنِ وَأَشْمَلِ بِحُورٍ لَهُ مِنْ عَهْدِ عَادَ وَتَبَعًا  
وقال الآخر :

٣٢٣ — لَوْ شَهِدَ عَادَ مِنْ زَمَانِ عَادٍ لَا بَتْرَهاَ مَبَارِكِ الْجِلَادِ

٣٢٢ — أنشد ابن منظور هذا البيت (ع و د) من غير عزو ، وهو من شواهد سيويه (٢٧/٢) ونسبه إلى زهير ، وعاد : قبيلة ، وهم قوم هود عليه السلام ، قال الليث : « عاد الأولى هم عاد بن عاديا بن سام بن نوح الذين أهلكهم الله . وأما عاد الأخيرة فهم بنو تميم ، ينزلون رمال عالج ، عصوا الله ففسخوا » اهـ . وتبع — بضم التاء وتشديد الباء مفتوحة — واحد التبابعة وهم ملوك اليمن ، سموا بذلك لأن بعضهم كان يتبع بعضا ، كما هلك واحد منهم قام مقامه آخر تابعا له على مثل سيرته . والاستشهاد بالبيت في قوله « عاد وتبع » حيث منعهما من الصرف مع أنه لا يوجد فيهما إلا علة واحدة وهي العملية ، وقد وردت كلمة « عاد » في القرآن الكريم عدة مرار مصروفة على الأصل ، من ذلك قول الله تعالى ( وإلى عاد أخاهم هودا ) وقوله سبحانه ( وأنه أهلك عادا الأولى ) ووردت كلمة تبع في القرآن الكريم مصروفة أيضا ، وذلك في قوله سبحانه ( أم خير أم قوم تبع ) لمجيء هاتين الكلمتين في قول الشاعر « من عهد عاد وتبع » غير منصرفتين : أي مجرورتين بالفتحة نيابة عن الكسرة يدل على أنه يجوز للشاعر حين يضطر أن يمنع الاسم المنصرف من الصرف ، وقد حكى ابن منظور (ع و د) أنه يقال « ما أدري أي عاد هو » غير مصروف ، ومعناه ما أدري أي خلق هو ، وهو غريب جدا ، فإن البصريين لم يقبلوا القول بجواز منع صرف المصروف في الضرورة ، والكوفيون إنما أجازوا ذلك في ضرورة الشعر ، فكيف جاز في السعة ذلك ؟

٣٢٣ — هذان بيتان من الرجز المشطور ، وهما من شواهد سيويه (٢٧/٢) ولم ينسبها إلى قائل معين ، ولا نسبها الأعم في شرحه ، وشهد : هو هنا بفتح الشين وسكون الهاء ، وأصله بكسر الهاء على مثال علم ، فسكن الشاعر العين للكسوة للتخفيف ، وانظر الشواهد (٧٣ - ٧٧) السابقة ، وابترها : سلبها ، ومبارك الجلال : وسط الحرب ومعظمها ، وأصل الكلام : لا بترها من مبارك الجلال ، فحذف حرف الجر وأوصل الفعل إلى الاسم بنفسه . ومحل الاستشهاد بهذا البيت هنا قوله « عاد » الأولى فإنه روي بالفتح من غير تنوين ، وذلك يدل على أنه منعه من الصرف ، والقول فيه كالتقول في البيت السابق ، وأما « عاد » التي وردت في البيت بعد ذلك فهي مجرورة بالكسرة الظاهرة بدليل الروي في البيت الثاني ، فلا دليل فيه ؛ لأنه جاء على الأصل



وقال الآخر :

٣٢٤ — عَلِمَ الْقِبَائِلُ مِنْ مَعَدٍّ وَغَيْرِهَا أَنَّ الْجَوَادَ مُحَمَّدُ بْنُ عَطَّارٍ

وقال الآخر :

٣٢٥ — وَلَسْنَا إِذَا عُدَّ الْحَصَى بِأَقْلَةٍ وَإِنَّ مَعَدَّ الْيَوْمَ مُودٍ ذَلِيلًا

٣٢٤ — هذا البيت من شواهد سيويه (٢٧/٢) ولم ينسبه ولا نسبته الأعمى، ولكن الأعمى قال « والمدوح محمد بن عطار ، أحد بني عيم وسيدهم في الإسلام » اهـ ؛ ومعده : هو ابن عدنان جد العرب العدنانية . والاستشهاد بالبيت في قوله « معد » حيث منعه الشاعر من الصرف ، وهو إن كان المراد به الرجل الذي اسمه « معد » أو الحى لم يكن فيه إلا سبب واحد من أسباب منع الصرف ، وإن كان المراد به القبيلة وهو الظاهر في هذا البيت لقوله قبل ذلك « علم القبائل » ثم قوله « وغيرها » ضمير للذين كان منعه من الصرف جاري على القاعدة المطردة لأنه حيث يكون مشتقاً على العلمية والتأنيث ، قال الأعمى : « الشاهد فيه ترك صرف معد حملاً على معنى القبيلة ، والأكثر في كلامهم صرفه ؛ لأن الغالب عليه أن يكون اسماً للحى » اهـ . ومن منع صرف « معد » قول الشاعر ، وهو من شواهد سيويه أيضاً :  
وأنت امرؤ من خير قومك فيهم وأنت سوام في معد محير

٣٢٥ — أنشد ابن منظور هذا البيت ( م ع د ) من غير عزو ، وهو من شواهد سيويه ( ٢٧/٢ ) ولم ينسبه ولا نسبته الأعمى إلى قائل معين . ووقع في اللسان « مؤذ ذليلها » تحريف ما أثبتناه موافقاً لما في أصول هذا الكتاب ولما جاء في كتاب سيويه ، والحصى : يضرب مثلاً في الكثرة ، وانظر إلى قول الأعشى يمون :  
ولست بالأكثر منهم حصى وإنما العزة للكاتر

واللودى : الهالك ، تقول : أودى يودى فهو مود ، تريد هلك فهو هالك . يقول : إذا كثر عدد من حصل من الأشراف وأهل الجود والعدد لم يكن عددنا قليلاً فهلك ونذهب ونضيع سدى من القلة والقلة . والاستشهاد بالبيت في قوله « معد » حيث منعه من الصرف ، والكلام فيه كالكلام في البيت السابق ( رقم ٣٢٤ ) : إن كان المراد الحى أو الرجل الذى اسمه « معد » لم يكن فيه إلا سبب واحد من أسباب منع الصرف فيكون منعه من الصرف للضرورة ، وإن كان المراد به القبيلة كان منعه من الصرف على القاعدة المطردة لاشتراكه على العلمية والتأنيث ، والوجه الثانى هو الظاهر في هذا البيت أيضاً ؛ لأنه أعاد الضمير على « معد » مؤثراً في قوله « مؤذ ذليلها » فيكون هذا مما يرجح أنه أراد به القبيلة ، فاعرف ذلك .

وقال الآخر :

٣٢٦ — ثَلَبَ لِلْسَامِيحِ الْوَلِيدِ سَمَاحَةً وَكَفَى قُرَيْشَ الْمُعْضِلَاتِ وَسَادَهَا  
[٢٠٨] فلم يصرف « قُرَيْش » لأنه جعله أسما للقبيلة حملا على المعنى ، والحملُ  
على المعنى كثيرٌ في كلامهم ، قال الشاعر :

٣٢٦ — هذا البيت لعدى بن الرقاع العاملى ، وقد أنشده ابن منظور ( ق ر ش )  
أول بيتين ونسبهما إليه ، وقال : إنه يمدح فيهما الوليد بن عبد الملك بن مروان ، والبيت  
الثانى هو قوله :

وإذا نشرت له الثناء وجدته ورث المكارم طرفها وتلاذدها

والبيت من شواهد سيويه ( ٢٦/١ ) والساميح : جمع سمح على غير قياس ، وهو  
الذى خلقه السباحة والجود ، والمعضلات : الشدائد ، واحدا معضلة ، وسادها : أى  
صار سيدها ووالى أمورها . والاستشهاد به فى قوله « قريش » فقد منعه من الصرف ،  
وأنت إن أردت به الحى أو الرجل كان منعه من الصرف ضرورة من الضرورات التى  
أباحها الكوفيون للشاعر وحظرها البصريون على الشاعر وغيره ، وإن أردت به القبيلة  
كان منعه من الصرف جاريا على القاعدة للطردة لوجود سببين مانعين من الصرف حينئذ  
وهما العمية والتأنيث — قال الأعمى الشنتمرى « الشاهد فيه ترك صرف قريش حملا على  
معنى القبيلة ، والصرف فيها أكثر وأعرف لأنهم قصدوا بها قصدا للحى وغلب ذلك عليها »  
اه كلامه ؛ أما أن المراد فى هذا البيت القبيلة فيشرحه قوله بعد ذلك فى البيت  
« وسادها » فأعاد الضمير مؤنثا ؛ فذلك يؤيد أنه عنى القبيلة ، وقال ابن سيده :  
وقول الشاعر :

وجاءت من أباطحها قريش كسيل آتى ييشة حين سالا

قال : عندى أنه أراد قريش — غير مصروف — لأنه عنى القبيلة ، ألا تراه قال جاءت  
فأنت ؟ قال : وقد يجوز أن يكون أراد : وجاءت من أباطحها جماعة قريش فأسند الفعل  
إلى الجماعة ، فقريش على هذا مذكر ، اسم للحى « اه كلامه ، وقال سيويه : « وإن  
شئت جعلت نيبا وأسدا اسم قبيلة فلم تصرفه ، والدليل على ذلك قول الشاعر :

نبا الحز عن روح ، وأنكر جلده وعجت عجيجا من جذام المطارف  
وسمعا من العرب من يقول :

فإن تبخل سدوس بدرهمها فإن الريح طية قبول =

٣٢٧ — قَامَتْ تُبْكِيهِ عَلَى قَبْرِ مَنْ لِي مِنْ بَعْدِكَ يَا عَامِرُ  
تَرَ كُتْنِي فِي الدَّارِ ذَا غُرْبَةٍ قَدْ ذَلَّ مَنْ لَيْسَ لَهُ نَاصِرُ

== فإذا قالوا : ولد سدوس كذا وكذا ، أو ولد جذام كذا وكذا ؛ صرفوه ، وما يقرى ذلك أن يونس زعم أن بعض العرب يقول : هذه تميم بنت مر ، وصمناهم يقولون : قيس بنت عيلان ، وقيم صاحبة ذلك ، فإنما قال بنت حين جعله اسما للقبيلة ، ومن ذلك قولهم : باهلة بن أعصر ، فباهلة امرأة ، ولكنه جعله اسما للحي فجاز له أن يقول : ابن « اه » كلامه . وحاصله أنك حين تريد الحي أو القوم تذكر وتصرف ، وليس يعنيك إن كان أصل الاسم لذكر أو مؤنث ، وحين تريد القبيلة تؤنث وتمنع الصرف ولا يعنيك أن يكون أصل الاسم لذكر أو مؤنث .

٣٢٧ — أنشد ابن منظور هذين البيتين ( ع م ر ) من غير عزو ، والبيتان في الحديث عن امرأة قامت على قبر رجل تبكيه ، وقوله « تركتني في الدار ذا غربة » معناه أنها - وإن كانت في دارها وبين ذويها وأهلها - تشعر بالوحدة والغربة ؛ لأنها ما كانت تجد الأنس في غير عامر المبكى ، ثم علل ذلك بقوله « قد ذل من ليس له ناصر » ومحل الاستشهاد قوله « ذا غربة » فإنه كان ينبغي - لو أنه أجرى الكلام على ما يقتضيه اللفظ - أن يقول « ذات غربة » لأن الحديث على لسان امرأة ؛ بدليل قوله « قامت تبكيه » لكنه - مع ذلك - أجرى الكلام على المعنى ؛ فإن المرأة يقال لها « إنسان » أو « شخص » والشخص مذكر ، فيجوز أن تجري عليه صفات المذكرين تبعاً للفظه ، ويجوز أن تجري عليه صفات المؤنثات تبعاً للمراد منه ، أما أن المرأة يطلق عليها لفظ « شخص » فدليله قول عمر بن أبي ربيعة :

فكان مجنى دون من كنت أتقى ثلاث شخصوس كاعبان ومعصر

فقد قال « ثلاث شخصوس » بغير تاء في ثلاث ، وترك التاء في لفظ العدد يكون عندما يكون العدود مؤنثا ، ويدل لهذا أيضا أنه فسر ثلاث الشخصوس بقوله « كاعبان ومعصر » والكاعب : المرأة التي كعب ثديها ونهد . وفي بيت الشاهد قال « ذا غربة » أي شخصا ذا غربة ، وهذا ظاهر إن شاء الله

ومن الإجراء على المعنى ما أنشده ابن منظور ( ب ك ي ) قال : « وقول طرفة :

وما زال عني ما كنت يشوقني وما قلت حتى أرفضت العين باكيا

فإنه ذكر باكيا - وهي خير عن العين ، والعين أنثى - لأنه أراد حتى أرفضت العين ==

وكان الأصل أن يقول « ذات غربة » فحمله على المعنى ، فكأنها قالت :  
تركنتي إنسانا ذا غربة ، والإنسان يطلق على الذكر والأنثى ، وقال الأعشى :  
٣٢٨ - لِقَوْمٍ فَكَانُوا هُمُ الْمُنْفِدِينَ شَرَابَهُمْ قَبْلَ إِنْقَادِهَا  
وكان الأصل أن يقول « قبل إنقاده » لأن الشراب مذكور ، إلا أنه أنه حمله  
على المعنى ؛ لأن الشراب هو الخمر في المعنى ، وقال الآخر :

ذات بكاء ، وإن كان أكثر ذلك إنما هو فيها كان معنى فاعل لا معنى مفعول ، وقد  
يجوز أن يذكر على إرادة العضو ، ومثل هذا يتسع فيه القول ، ومثله قول الأعشى :  
أرى رجلا منهم أسيفا كأنما يضم إلى كشحيه كفا مخضبا  
أي ذات خضاب ، أو على إرادة العضو كما تقدم ، وقد يجوز أن يكون مخضبا  
حالا من الضمير الذي في يضم « اه كلامه بحروفه .  
٣٢٨ - هذا البيت هو الثالث والعشرون من قصيدة للأعشى ميمون بن  
قيس مطلعها :

أجسدا لم تغتمض ليلة فترقدها مع رقدها  
وقبل البيت المستشهد به قوله :

فبانت ركاب بأكوارها لدينا ، وخيل بألبادها

وانظر الديوان ( ص ٥٠ - ٥٦ ) وقدم المؤلف فزعم أن ضمير المؤنث في  
قوله « قبل إنقادها » يعود إلى الشراب لأنه الذي تقدم ذكره في البيت ، وعنده أن  
الشاعر أراد أن يقول « فكانوا هم المنفدين شرابهم قبل إنقاده » غير أن القافية  
ألجأته إلى أن يقول « قبل إنقادها » وأنه استساغ ذلك لأن الشراب هنا هو الخمر ،  
والخمر مؤنثة ، فلما لم يتيسر له أن يعيد إليه الضمير باعتبار لفظه المتقدم أعاده إليه  
باعتبار معناه فأنته ، هكذا زعم المؤلف ، وليت شعري كيف ينفدون الشراب قبل  
إنقاده ؟ ولكن العلماء الأثبات أعادوا الضمير المؤنث في قوله « قبل إنقادها » إلى أحد  
شيئين يصح مع كل واحد منها اللفظ والمعنى ؛ أما أحدهما فقد ذكره أبو عبيدة ، قال :  
فكانوا هم المنفدين شرابهم قبل أن تنفد عقولهم ، يعني أنهم شربوا حتى أنفدوا ما عندهم  
من الشراب ولم تغب عقولهم ، بل بقيت لهم يقظتهم وصحوهم وعلمهم بما يدور حولهم ،  
وأما الثاني فقد ذكره غير أبي عبيدة ، قال : فكانوا هم المنفدين شرابهم قبل إنقاد ذراهمهم ،  
يريد أنهم مياسير وأن أموالهم زادت على ثمن ما شربوه ، وكلا هذين الوجهين صحيح  
المعنى صحيح اللفظ ، ويكون مرجع الضمير ملحوظا من السياق ومدلولا عليه به ولا  
يكون في البيت دليل على ما ساقه المؤلف للاستشهاد به عليه .

٣٢٩ — يَا بَيْتُ يَا بَيْتُ بَنِي عَدِيٍّ لَا تُزَحْنِ قَعْرَكَ بِالْذُلِّ  
حَتَّى تَعُودِي أَقْطَعَ الْوَلِيَّ

وكان الأصل أن يقول « قَطَمِي الْوَلِيَّ » لأن البئر مؤنثة ، إلا أنه ذكره حملا على المعنى ، فكأنه قال : حتى تعودى قليبا أَقْطَعَ الْوَلِيَّ ، والقلب الأغلب عليه التذكير ، ولذلك قالوا في جمعه « أَقْلِبَةٌ » وأفعلة بناء يختص به المذكر في القلة كاختصاص المؤنث بأفعل في القلة ، وقوله « ذو الطول وذو العرض » يرجع إلى الحى ، فانتقل من معنى إلى معنى ، وانتقل من معنى إلى معنى كثير في كلامهم كما قال الشاعر :

٣٢٩ — هذه ثلاثة أبيات من الرجز المشطور ، والبئر : معروفة ، وهى مؤنثة بغير علامة تأنيث ؛ فيخبر عنها بالمؤنث ، وتوصف بصفات المؤنث ، ويعود إليها الضمير مؤنثا ؛ وتقول : زُججت البئر أنزحها نزحا - من مثال فتح يفتح فتحا - إذا استقيت ماءها حتى ينفد أو يقل ، وقالوا « هذا ماء لا ينزح » بكسر الزاى وفتحها - يريدون أنه كثير لا ينفد ، وقعر البئر - بفتح القاف وسكون العين - أقصاه وعمقه ونهاية أسفله والذلى : جمع دلو ، وأصلها دلوو - على مثال فأس وفؤوس وقبر وقبور ، ثم قلبت الواو المتطرفة ياء فصار « دلوى » فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلب الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء ، ثم قلبت ضمة الدال كسرة مناسبة للياء المشددة ، وهذه الأعمال إلى هنا واجبة كلها ، ثم لك بعد ذلك أن تقلب ضمة الدال كسرة مناسبة ما بعدها ولأن الانتقال من ضمة إلى كسرة بعدها ياء مشددة ثقيل ، ولك أن تبقىها على حالها ، وتقول : قطع ماء الركية قطوعا وقطاعا ، تريد أنه انقطع أو قل ، والولى - من مثال غنى - أصله المطر ينزل بعد المطر ، والمطر الأول يسمى الوسمى ، وأراد الماء ، والاستشهاد بهذه الأبيات فى قوله « حتى تعودى أقطع الولي » فإن قوله « أقطع الولي » من صفات البئر ، وقد علمت أن البئر مؤنثة ، فمن حق ما توصف به أن يؤتى به على غرار صفات المؤنث ، فكان من حق العريية عليه أن يقول « حتى تعودى قَطَمِي الْوَلِيَّ » إلا أنه لما كان من أسماء البئر القلب ، وكان الأغلب على القلب التذكير ، وصف البئر التى ذكرها فى كلامه بذلك باعتبار أنها قلب ، فجعل صفتها على المعنى ، وهذا ظاهر إن شاء الله .

٣٣٠ — إِنْ تَمِيًّا خُلِقَتْ مَلُومًا قَوْمًا تَرَى وَاحِدَهُمْ صِهْمِيًّا

فقال « خُلِقَتْ » أراد به القبيلة ، ثم قال « ملوما » أراد به الحى ، ثم ترك لفظ الواحد وحقق مذهب الجمع فقال « قوما ترى واحدا صهيميا » والصهميم : هو الذى لا يَنْثَنِي عن مراده ، لأننا نقول<sup>(١)</sup> : نحن لا نُنْكِرُ الحِلَّ على المعنى فى كلامهم ، ولا التَّنَقُّلَ من معنى إلى معنى ، ولكن الظاهر ماصرنا إليه ؛ لأن الحِلَّ

٣٣٠ — هذان بيتان من الرجز المشطور أنشدهما مع بيتين آخرين ابن منظور (ص ٥٥ م) قال : « والصهميم : السيد الشريف من الناس ، ومن الإبل الكريم ، والصهميم : الخالص فى الخير والشر ، مثل الصميم ، قال الجوهري : والهاء عندى زائدة وأنشد أبو عبيد للمخيس :

إِنْ تَمِيًّا خُلِقَتْ مَلُومًا      مثل الصفا لا تشتكى الكلوما  
قوما ترى واحدا صهيميا      لا راحم الناس ولا مرحوما

قال ابن برى : صوابه أن يقول : وأنشد أبو عبيدة للمخيس الأعرجي ، قال : كذا قال أبو عبيدة فى كتاب المجاز فى سورة الفرقان عند قوله عز وجل ( وأعتدنا لمن كذب بالساعة سعيرا ) فالسعر مذكر ، ثم أثبت فقال ( إذا رأيتهم من مكان بعيد سمعوا لها ) وكذلك قوله « إِنْ تَمِيًّا خُلِقَتْ مَلُومًا » فجمع وهو يريد أبا الحى ، ثم قال « لا راحم الناس ولا مرحوما » قال : هذا الرجز يروى فى رجز ربيعة أيضا ، وقال ابن برى : وهو المشهور .  
أ هـ . فالآيات تنسب إلى المخيس الأعرجي وإلى ربيعة بن العجاج ، والأشهر الأعرف أنها لربيعة بن العجاج ، والملموم : اسم للمفعول من الملم وهو الجمع الكثير الشديد ، وهو أيضا مصدر قولهم « لم الشيء يلمه لما » إذا جمعه وأصلحه . والصفا : جمع صفاة وهى الصخرة اللساء ، والكلوم : جمع كلم وهو الجرح وزنا ومعنى . ومحل الاستشهاد قولهم « خلقت ملوما » فإنه قد جاء به كما يحىء بأوصاف المؤنث ، فدل بهذا على أنه يريد بتميم القبيلة ، وكذلك فى قوله « لا تشتكى الكلوما » ثم بعد ذلك قال « قوما ترى واحدا صهيميا » فأجرى الكلام على أنه يريد الحى ، وقد سمعت فى كلام أبي عبيدة ما يؤيده .

(١) هذا متعلق بقوله السابق « قالوا : ولا يجوز أن يقال إنه لم يصرفه لأنه ذهب به إلى القبيلة - إلخ » .

على اللفظ والمعنى <sup>(١)</sup> أولى من الحمل على المعنى دون اللفظ ، ويجزئ الكلام على معنى واحد أولى من التنقل من معنى إلى معنى ، فلما كان ماصرنا إليه أكثر في الاستعمال وأحسن في الكلام كان ماصرنا إليه أولى ، وقال أبو ذؤيب الجهمي :

٣٣١ — [ ٢٠٩ ] أنا أبو ذؤيب وهب لوهب

من جمع ، والعز فيهم والحسب

فترك صرف « ذؤيب » وهو منصرف ، وقال الآخر :

(١) في ر « لأن الحمل على اللفظ لمعنى » ولا يتسق مع ما بعده .  
٣٣١ — أبو ذؤيب — بفتح الدال والباء بينهما ما كنة ، ويضبط بكسر الدال والباء وهو خطأ . اسمه وهب بن زمعة — بسكون الليم قبلها زاي مفتوحة — أحد بني جمع وكان رجلا جميلا شاعرا عفيفا ، وقد قال الشعر في آخر خلافة علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، وأكثر مدائح في عبد الرحمن بن الوليد بن عبد شمس بن النخيلة بن عبد الله بن مخزوم ، وفي هذا البيت الذي أنشده المؤلف شاهدان : الأول في قوله « أبو ذؤيب » حيث منعه من الصرف مع أنه علم على وزن جعفر ، وليس فيه إلا العلية ، وقياس أمثاله أن ينون ويجر بالكسرة ، لكنه لما اضطر لإقامة الوزن منعه من التنوين وجره بالفتحة ، هذا بيان كلام المؤلف ، لكن يقال على هذا : إن كلمة « ذؤيب » في الأصل فعل ماض قال في اللسان « التهذيب : ابن الأعرابي : ذؤيب ؛ إذا كر اللهم ليسابق في الأكل » اهـ وقال ابن دريد في الاشتقاق (ص ١٢٩) « ذؤيب ذؤيلة ؛ إذا مشى مشيا ثقيلا » فإذا كان « ذؤيب » في الأصل فعلا ماضيا فيجوز أن يكون الشاعر رجع به إلى أصله فحكا كما تحكى الجمل التي يسمى بها نحو يزيد ويشكر ، وعلى هذا لا يكون في البيت شاهد لما ذكره المؤلف ، والشاهد الثاني في قوله « من جمع » فإن هذا الاسم أحد الأعلام للمدولة عن فاعل ، ففيه العلية والعدل ، فكان يجب عليه أن يمنع من الصرف ، لكنه لما اضطر إلى تنوينه صرفه ، ولا يختلف النحاة في أنه يجوز للشاعر عند الضرورة أن يصرف الاسم الذي لا ينصرف .

٣٣٢ — أَخْشَى عَلَى دَيْسَمٍ مِنْ بَعْدِ الثَّرَى أَبِي قَضَاءِ اللَّهِ إِلَّا مَا تَرَى

فترك صرف « ديسم » وهو منصرف .

فإذا صحت هذه الأبيات بأسرها دل على صحة ما ذهبنا إليه .

وأما من جهة القياس فإنه إذا جاز حذف الواو المتحركة للضرورة من

نحو قوله

٣٣٣ — فَبَيْنَاهُ يُشْرِي رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ : لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ الْمِلَاطِ نَجِيبٌ

٣٣٢ — هذان بيتان من مشطور الرجز ، وقد أنشد ابن منظور ( د س م ) هذين البيتين عن ابن دريد ، من غير عزو ، إلا أن عنده « من برد الثرى » والديسم في الأصل : ولد الدب ، ويقال : إنه ولد الذئب من الكلبة ، والديسم أيضا : الظلمة ، ومثل أبو الفتح صاحب قطرب — وكان اسم أبي الفتح هذا « ديسم » — فقال : الديسم : الذرة ، وقد سمي به ، وحمل الاستشهاد قوله « ديسم » فقد منعه من الصرف فترك تنوينه وجره بالفتحة مع أنه ليس فيه غير العلمية . قال ابن منظور : « ترك صرفه للضرورة » اهـ

٣٣٣ — هذا البيت من شواهد رضى الدين في باب الضمير من شرح الكافية ، وقد شرحه البغدادي في الخزانة ( ٣٩٦/٢ ) وشواهد ابن يعيش في شرح المفصل ( ٨٢ و ٤١٦ ) وابن جنى في الخصائص ( ٦٩/١ ) وكل هؤلاء الأعلام رووه على ما رواه المؤلف ، وفي كلام البغدادي ما يفيد أن البيت من شواهد سيويه في باب ما يحتمل الشعر ، وقد راجعت كتاب سيويه فلم أجده ، والبيت من كلام المعير السلولي ، إلا أن الذى فى شعر المعير رويه لام على هذا الوجه :

فبيناه يشرى رحله قال قائل : لمن جمل رخو الملاط ذلول ؟

والبيت فى وصف رجل أضل بعيره ويش من عوده فأراد أن يبيع رحله فبيناه هو يبيع رحله إذ سمع من يعرف البعير ليطلبه صاحبه ، شبه حاله مع من يحب بحال صاحب هذا البعير ، والاستشهاد بالبيت فى قوله « فبيناه » فإن أصل هذه الكلمة « فبيناهو » بضم الهاء وفتح الواو ، والعلماء يختلفون فى حذفها : هل حذفوا وهى متحركة مفتوحة أو سكنت أولا ثم حذفوا وهى ساكنة ؟ أما الأعم فزعم أن الشاعر سكن الواو ، ضرورة : ثم حذف هذه الواو الساكنة ضرورة أخرى ، فأدخل ضرورة على ضرورة =



فَلَّانَ يجوز حذف التنوين للضرورة كان ذلك من طريق الأولى ، وهذا لأن الواو من « هَوَ » متحركة ، والتنوين ساكن ، ولا خلاف أن حذف الحرف الساكن أسهل من حذف الحرف المتحرك ، فإذا جاز حذف الحرف المتحرك الذي هو الواو للضرورة فَلَّانَ يجوز حذف الحرف الساكن كان ذلك من طريق الأولى ؛ ولهذا كان أبو بكر بن السراج من البصريين - وكان من هذا الشأن بمكان - يقول : لو صحت الرواية في ترك صرف ما ينصرف لم يكن بأبعد من قولهم :

\* فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ قَالَ قَاتِلْ \* [٣٣٣]

ولما صحت الرواية عند أبي الحسن الأخفش وأبي علي الفارسي وأبي القاسم ابن بَرّهَانَ من البصريين صاروا إلى جواز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر ، واختاروا مذهب الكوفيين على مذهب البصريين ، وهم من أكابر أئمة البصريين والمشار إليهم من المحققين .

== وأما ابن يعيش واللؤلؤ فقد كرا أن الشاعر حذفها وهي مفتوحة، ومن أمثال هذا البيت قول الشاعر وهو من شواهد سيويه (١٢/١)

بِنَاهُ فِي دَارِ صَدَقٍ قَدْ أَقَامَ بِهَا حِينَا يَطْلُنَا وَمَا نَطْلُهُ

قال الأعلم : « أراد بينا هو ، فسكن ضرورة ، ثم حذف ، فأدخل ضرورة على ضرورة » ا هـ . ونظيره قول الراجز ، وأنشده سيويه أيضا :

هَلْ تَعْرِفُ الدَّارَ عَلَى تَبْرَاكَ ؟ دَارَ لَسَعْدَى إِذْهُ مِنْ هَوَاكَ

قال الأعلم : « أراد إذ هي فسكن الياء أولا ضرورة ، ثم حذفها ضرورة أخرى بعد الإسكان ، تشبها لها بعد سكونها بالياء اللاحقة في ضمير الغائب إذا سكن ما قبلها بالياء والواو اللاحقة له في هذا الحال ، نحو عليه ولديه ومنه وعنه » ا هـ . وقال ابن يعيش بعد أن أنشد البيت المستشهد به هنا : « إنما هو بينا هو ، فحذف الواو من هو وهي متحركة من نفس الكلمة ، وإذا جاز حذف ما هو من نفس الحرف كان حذف التنوين الذي هو زيادة للضرورة أولى » ا هـ .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز ترك صرف ما ينصرف لأن الأصل في الأسماء الصرف ، فلو أننا جوزنا ترك صرف ما ينصرف لأدى ذلك إلى رده عن الأصل إلى غير أصل ، ولكن أيضاً يؤدي إلى أن يلتبس ما ينصرف بما لا ينصرف ؛ وعلى هذا يخرج حذف الواو من « هو » في نحو قوله :

\* فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ \* [٣٣٣]

[٢١٠] فإنه لا يؤدي إلى الالتباس ، بخلاف حذف التنوين ، فبأن الفرق بينهما . والذي أذهب إليه في هذه المسألة مذهب الكوفيين ؛ لكثرة النقل الذي خرج عن حكم الشذوذ ، لاقوته في القياس .

وأما الجواب عن كلمات البصريين : أما قولهم « إنما لم يحز ترك صرف ما ينصرف لأنه يؤدي إلى رده عن الأصل إلى غير أصل » قلنا : هذا يبطل بحذف الواو من « هو » في قوله :

\* فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ \* [٣٣٣]

خصوصاً على أصلكم ، أن الواو عندكم أصلية لا زائدة كما هي على أصل الخصم زائدة .

قولهم « إنما جاز <sup>(١)</sup> لأنه لا يؤدي إلى الالتباس ؛ بخلاف ما هنا » قلنا : الجواب عن هذا من وجهين :

أحدهما : أننا لا نسلم أنه لا يؤدي ما هنا إلى الالتباس ؛ لأنك تقول « غَزَا هُوَ » فيكون تأكيداً للضمير المرفوع بأنه فاعلٌ ، فإذا حذف الواو منه التبتت الهاء الباقية بالهاء التي هي ضمير المنصوب بأنه مفعول نحو « غَزَاهُ » فإنه يجوز أن لا تمطل حركتها ، قال الشاعر :

(١) يريد « إنما جاز للضرورة نحو فيناه يشرى »

٣٣٤ — تَرَاهُ كَأَنَّ اللَّهَ يَجْدَعُ أَنْفَهُ وَعَيْنَيْهِ إِنْ مَوْلَاهُ ثَابَ لَهُ وَفَرُّهُ

٣٣٤ — أنشد هذا البيت ابن منظور (ج د ع) ولم يعزه ، وأنشده الجاحظ في الحيوان (٤٠/٦) ونسبه إلى خالد بن الطيفان ، وأنشده ابن جني في الخصائص (٤٣١/٢) والشريف المرتضى في أماليه (٢٥٩/٢ و ٢٧٥) والبيت من شواهد ابن الناطم في شرح الألفية في باب عطف النسق ، وقد شرحه الميمني (١٧١/٤) بهامش الخزانة ، وقال « قائله هو الزبرقان بن بدر ، قاله كراع ، ونسبه الجاحظ لخالد بن الصليخان (هكذا) وقبله : »

ومولى كمولى الزبرقان دملته كما دملت ساق يهاض بها كسر  
إذا ما أحالت والجبار فوقها مضى الحول ، لأبرءميين ، ولا جبر  
ومولى الزبرقان الذى يشير إليه صاحب البيت المستشهد به هو — كما فى الحيوان  
٣٩/٦ — علقمة بن هوذة ، وفيه يقول الزبرقان :

لى ابن عم لا يزا ل يعينى ويعين عائب  
والنحاة يستشهدون بهذا البيت فى قوله « وعينيه » ، فإن هذه الكلمة لا يصح أن تكون معطوفة على قوله « أنه » لأنها لو كانت معطوفة على أنه لكانت معمولة لقوله بجذع ضرورة أن المعطوف يشارك المعطوف عليه فى تسلط عامله عليه ، ولا يصح ذلك ؛ لأن الجذع فى لسان أهل هذه اللغة خاص بالأنف ، فلا يجوز أن تقول : جذعت عينيه ، ولا جذعت يديه ، ولا جذعت أذنيه ، وما أشبه ذلك ، ولهذا كان قوله « وعينيه » عندهم مفعولاً به لفعل محذوف تقديره « ويفقأ عينيه » وتكون جملة هذا الفعل معطوفة بالواو على جملة الفعل السابق ، قال السيد المرتضى « أراد ويفقأ عينيه ؛ لأن الجذع لا يكون بالعين ، واكتفى بجذع من يفقأ » اهـ . والوالف قد أنشد هذا البيت ليستشهد به على أن الشاعر قد يمتل حركة ضمير الغائب المتصل — أى يمتلها فينشأ عنها حرف مد يجانس حركتها — وقد لا يعطلها ، ويبان ذلك أنك تقول « أعطيته بماله عندى » فتمتل الماه فى « أعطيته » وفى « له » والأولى فى محل نصب والثانية فى محل جر حتى ينشأ عن ضمة كل منهما واو ، ويجوز أن تكتفى بالضمة فى كل كلمة منهما ، وأن تمتل واحدة وتدع أخرى بلا مطل ، كل ذلك جائز ، وليس واحد من الوجهين بأولى من الآخر ، وقد جمع الشاعر صاحب هذا الشاهد بين الوجهين فى هذا البيت ؛ فقد مطل الماه فى « أنه » واكتفى بالحركة من غير مطل فى « وعينيه »

وكذلك الهاء أيضا في سائر المنصوبات ؛ فإنه يجوز أن لا تمطّل حركتها في الشعر كضمير المجرور ؛ فإنهم يسوون بينهما في ذلك ، قال الشاعر :

٣٣٥ — لَهُ زَجَلٌ كَأَنَّهُ صَوْتُ حَادٍ إِذَا طَلَبَ الْوَسِيقَةَ أَوْ زَمِيرُ

وقال الآخر :

٣٣٦ — أَوْ مُعْبَرُ الظَّهِرِ يَنَائِي عَنْ وَلِيَّتِهِ

مَا حَجَّ رَبُّهُ فِي الدُّنْيَا وَلَا أُعْتَمِرَا

وقال الآخر :

٣٣٧ — فَمَالَهُ مِنْ مَجْدٍ تَلِيدٍ ، وَمَالَهُ مِنْ الرِّيحِ فَضْلٍ لَا الْجَنُوبِ وَلَا الصَّبَا

٣٣٥ — هذا البيت من كلام الشماخ بن ضرار الغطفاني يصف حمار وحش ، وهو من شواهد سيويه ( ١١/١ ) وابن جني في الخصائص ( ١٢٧/١ ) والزجل — بالتحريك — صوت فيه حنين وترنم ، والحادي : الذي يتغنى أمام الإبل ويطربها لكي يعينها على السير وألا تم ، والزميز : صوت الزمار ، والوسيقة : أراد بها أنثى حمار الوحش . يقول : إذا طلب أنثاه صوت بها وكان صوته لما فيه من الحنين ، ومن حسن الترجيع والتطريب — صوت حاد يتغنى بإبل أو صوت مزمار . والاستشهاد بالبيت ههنا في قوله « كأنه صوت حاد » فإن الشاعر لم يمتل الضمة التي على ضمير الغائب في كأنه حتى تنشأ عنها واو ، بل اختلس الضمة اختلاسا ، وهذا بين بعد ما ذكرناه في شرح الشاهد السابق .

٣٣٦ — وهذا البيت أيضا من شواهد سيويه ( ١٢/١ ) ونسبه لرجل من باهلة ، ولم يزد الأعم في نسبه على ذلك ، والشاعر يصف بعيرا لم يستعمله صاحبه في سفر الحج أو عمرة ، ومعبّر الظهر : ممتلئ باللحم مع كثرة وبره ، والولية : البرذعة ، وأراد بقوله « ينأى عن وليته » أنه يعسر وضعها عليه لكونه قد اشتد سمته وكثر وبره ، وكان ينبغي أن يقول « تنأى عنه وليته » لكنه قلب ، ووجهه أنه إذا نأى عنها فإنه يجعلها تنأى عنه ، وربه : أي صاحبه . وحمل الاستشهاد بالبيت قوله « ربه » فإنه اختلس الضمة التي على ضمير الغائب المجرور اختلاسا ، ولم يشبع هذه الضمة حتى تنشأ عنها واو ، على نحو ما قررناه في شرح الشاهد رقم ٣٣٤ .

٣٣٧ — هذا البيت للأعشى ميمون بن قيس ( د ٩٠ ) وهو من شواهد سيويه =

وقال الآخر :

٣٣٨ — فَإِنْ يَكُ غَنًّا أَوْ سَمِينًا فَإِنِّي سَأَجْعَلُ عَيْنِيهِ لِنَفْسِهِ مَقْنَمًا

وقال الآخر :

٣٣٩ — وَأَيُّقَنَ أَنَّ الْخَيْلَ إِنْ تَلْتَبَسَ بِهِ يَكُنْ لِفَيْسِلِ النَّخْلِ بَعْدَهُ آيْرُ

= ( ١٢/١ ) ونسبه للأعشى ، وتبعه الأعمى ، وهو البيت الرابع والعشرون من قصيدة له مطلعها :

كفى بالذي تولينه لو تجنبنا شفاء لسقم بعد ما كان أشيا

والأعشى يهجو في البيت رجلا بأنه لثيم الأصل لم يرث مجدا ولا كسب خيرا ، ف ضرب له المثل بنى حظه من الريحين الجنوب والصبأ لأن الجنوب والصبأ أكثر الرياح عندهم خيرا ، والجنوب تلقح السحاب ، والصبأ تلقح الأشجار ، وقد يتأول على أنه لا خير عنده ولا شر ، كما يقال : فلان لا ينفع ولا يضر ، أى أنه ليس بشيء يعاب به . ومحل الاستشهاد بالبيت قوله « وماله من مجد » حيث اختلس ضمة الهاء اختلاسا ولم يشبعها حتى تنشأ عنها واو ، ولكن رواية المؤلف ورواية سيويه من قبله يخالف رواية الديوان ، فقد ورد البيت في الديوان هكذا :

وما عنده مجد تليد ، وماله من الريح فضل ، لا الجنوب ولا الصبا

والهاء في « عنده » على هذه الرواية مشبعة غير مختلصة ، وسيويه غير منهم فيها برويه عن العرب .

٣٣٨ — هذا البيت من كلام مالك بن خريم — بالحاء المعجمة ، بوزن المصغر — وهو من شواهد سيويه ( ١٠/١ ) وقد نسب إليه ، وأقر الأعمى هذه النسبة . يصف الشاعر ضيفا نزل به ، وأنه سيقدم إليه ما عنده من القرى ، ويحكمه فيه ليختار منه أفضل ما تقع عليه عيناه ، فيقع بذلك ، ومحل الاستشهاد بالبيت قوله « لنفسه » فإن الشاعر قد اختلس كسرة الهاء اختلاسا ، ولم يطلها حتى تنشأ عنها ياء ، وذلك مما يقع في الشعر ، وهو مثل ما ذكرناه في الشواهد السابقة .

٣٣٩ — وهذا البيت أيضا من شواهد سيويه ( ١١/١ ) ونسبه إلى حنظلة بن فاتك ، وأقر الأعمى هذه النسبة ، قال الأعمى « والبيت يتأول على معنيين ، أحدهما وهو الأصح — أن يكون وصف جبان ، فيقول : أيقن هذا الرجل أنه إن التبتست به الخيل قتل فصار ماله إلى غيره ، فكع وانهمزم . والمعنى الآخر أن يكون وصف شجاعا —

[٢١١] وقال الآخر .

٣٤٠ — أَنَا ابْنُ كِلَابٍ وَابْنُ أَوْسٍ ؛ فَمَنْ يَكُنْ

قِنَاعُهُ مَفْطِيًّا فَإِنِّي مُجْتَلِي

وقال الآخر :

٣٤١ — لَا غِلْطَنَهُ وَثَمًا لَا يَفَارِقُهُ كَمَا يُحْزُّ بِحُمَى الْمَيْسَمِ الْبَحْرِ

== فيقول : قد علم إنه إن ثبت وقتل لم تتغير الدنيا بعده وبقي من أهله من يخلفه في حرمه وماله ، فثبت ولم يبال بالموت « ١ هـ . والحيل : أراد بها خيل الفرسان في الحرب ، وفسيل النخل - بفتح الفاء - صفاره ، والآبر : الذي يصلح النخل ، وعمله الإبار ، ومحل الاستشهاد من البيت قوله « بعده » حيث اختلس ضمة الهاء اختلاسا ولم يمطلها حتى تنشأ عنها واو ، على نحو ما ذكرناه في الشواهد السابقة .

٣٤٠ — أنشد ابن منظور هذا البيت ( غ ط ي ) من غير عزو . وتقول : غطى الشيء يغطيه غطيا - من مثال رماء يرميه رميا - إذا ستره ، وتقول « فلان مغطى » تريد أنه خامل الذكر لا نباهة له ، وقال حسان بن ثابت :

رب حلم أضاعه عدم الما ل وجهل غطى عليه النعيم

وتقول صاحب الشاهد « فإني مجتلى » حكى ابن منظور أنه يروى « فإني لمجتلى » والمراد فإني نابيه الذكر محمود الأثر ، وهو في هذا الموضع قريب من قولهم « هو ابن جلا » . ومحل الاستشهاد بهذا البيت قوله « قناعه » حيث اختلس الشاعر ضمة الهاء اختلاسا ، ولم يمطلها حتى تنشأ عنها واو ، والكلام فيه كاللحام في الشواهد السابقة .

٣٤١ — أنشد ابن منظور هذا البيت ( ب ح ر ) من غير عزو ، وأعلطنه : أصل هذه المادة العلاط - بوزن الكتاب - وهو صفحة العنق من كل شيء ، والعلاطان : صفحتا العنق من الجانبين ، ثم سموا السمة في عرض عنق البعير أو الناقة علاطا ، فإن كانت السمة بالطول سموها سطاعا ، وقالوا : علط البعير والناقة يعلطها - من بابي ضرب ونصر - إذا وسمها ، وقالوا أيضا « علطه » بالتشديد للكثرة ، وقالوا : علطه بالقول - أو بالشر - إذا رماء بعلامة يعرف بها ، والعلاط - بالكسر - الذكر بالسوء . والوسم : العلامة ، والميسم - بكسر الميم الأولى - اسم الآلة من الوسم ، والبحر - بفتح الباء وكسر الحاء - الوصف من البحر - بالتحريك - وهو أن يلقي البعير بالماء فيكثر =

وقال الآخر :

٣٤٢ - لِي وَالِدٌ شَيْخٌ تَهَضُّ غَيْبَتِي وَأُظُنُّ أَنَّ نَفَادَ عُمْرِي عَاجِلٌ  
والوجه الثاني : أنه يبطل بصرف ما لا ينصرف ، فإنه يقع لبساً بين ما ينصرف  
وما لا ينصرف في نحو قوله :

٣٤٣ - \* قَوَاطِنًا مَكَّةَ مِنْ وَرَقِ الْحَمِي \*  
\_\_\_\_\_

= منه حتى يصيبه منه داء ، يقال : بحر يبحر بحرا - من مثال فرح يفرح فرحا - فإذا  
أصابه هذا الداء كوى في موضع فيراً ، قاله الفراء ، وقال الأزهري : الداء الذي  
يصيب البعير فلا يروى بالماء هو النجر أو البجر - بالنون والجيم أو بالباء والجيم - وأما البحر فهو  
داء يورث السل ، وأبحر الرجل ؛ إذا أخذه السل . ورجل يبحر ويبحر : مسلول ذاهب  
اللحم ، عن ابن الأعرابي ، ومحل الاستشهاد بهذا البيت قوله « لأعطته » حيث  
اختلس صمة الهاء اختلاسا ، ولم يعطها حتى تنشأ عنها واو ، على مثال ما ذكرناه في  
شرح الشواهد السابقة .

٣٤٢ - الشيخ : من استبان في السن ، وقيل : الرجل شيخ متى بلغ خمسين  
سنة إلى آخر عمره ، وقيل : إلى الثمانين ، وتهضه : مضارع « هاض العظم يهضه هضا »  
مثل باعه يبيعه بيعا - إذا كسره بعد ما كاد ينجر ، وكل وجع على وجع فهو هيف ،  
وتقول « هاضني هذا الأمر » إذا ردك في مرضك ، وقد عامل قوله « تهضه » معاملة  
المجزوم وإن لم يسبقه جازم ، وقد كان من حق العرية عليه أن يقول « تهضه غيبتني »  
إلا أنه حذف الياء كما يحذفها لو أن الفعل كان مجزوما ، وتقاد عمره : ذهابه وزواله ،  
ومحل الاستشهاد في البيت قوله « عمره » فقد اختلس كسرة الهاء - وهي ضمير الغائب  
العائد إلى والد - اختلاسا ، ولم يشبعها حتى تتولد عنها ياء ، وهو نظير ما تقدم في شرح  
الشواهد السابقة

٣٤٣ - هذا بيت من الرجز المشطور ، وهو من شواهد سيويه ( ٨/١ ) ونسبه  
إلى العجاج ، وقد أنشده ابن منظور ( ح ٢٢ ) ثالث ثلاثة أبيات ، ونسبها إلى العجاج  
وهي في روايته هكذا :

ورب هذا البلد الحزم والقاطنات البيت غير الرزم

\* قواطنا مكة من ورق الحمي \*

وهو من شواهد ابن عقيل ( رقم ٢٦٤ ) وشرحه العيني ( ٥٥٤/٣ ) في هامش الخزانة =

وكذلك سائر ما لا ينصرف ، ومع هذا فقد وقع الإجماع على جوازه ،  
فكذلك ما هنا .

فإن قالوا : الكلام به يتحصل القانون دون الشعر<sup>(١)</sup> ، وصرف ما لا ينصرف لا يوقع  
لبساً بين ما ينصرف وما لا ينصرف ؛ لأنه لا يلتبس ذلك في اختيار الكلام .  
قلنا : وهذا هو جوابنا عما ذكرتموه ؛ فإنه إذا كان الكلام هو الذى  
يتحصل به القانون دون الشعر ، فترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر لا يوجب  
لبساً بين ما ينصرف وما لا ينصرف ؛ إذ لا يلتبس ما ينصرف وما لا ينصرف في  
اختيار الكلام ، والله أعلم .

## ٧١ - مسألة

[ القول في علة بناء « الآن » ؟ ]<sup>(٢)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أن « الآن » مبنى ؛ لأن الألف واللام دخلتا على فعل  
ماض من قولهم « آن يئين » أى حان ، وبقي الفعل على فتحته .

والقاطنات : جميع قاطنة ، وهى اسم الفاعل المؤنث من « قطن المكان يقطنه » إذا أقام  
فيه ، والريم : جمع رائمة ، وهى اسم الفاعل المؤنث من « رام الموضع يريمه » إذا  
فارقه وتركه ، ويروى « أوالفا » وهو جمع آلفة ، ومنها يكن من شىء فإن في قوله  
« أوالفا » أو « قواطنا » صرف الاسم الذى لا ينصرف ؛ فإنه على صيغة منتهى الجموع ،  
وكان عليه أن ينصبه بالفتحة من غير تنوين ، إلا أنه لما اضطر إلى إقامة الوزن تونه .

(١) يريد المؤلف بهذه العبارة أن قوانين العربية وقواعدها إنما تؤخذ من الكلام  
وهو النثر . وذلك بسبب أن الشعر لضيق العبارة فيه بسبب الوزن والروى والقافية  
تعرض للشاعر فيه عوارض تدفعه إلى أن يرتكب ما لا يرتكبه لو أنه كان في فسحة  
من أن يقول ما شاء .

(٢) انظر في هذه المسألة : شرح الأشموني مع حاشية الصبان ( ١/٥٧ و ١٧٥ بولاق )  
وتصريح الشيخ خالد الأزهرى ( ١/١٨٠ و ٥٨ ) وشرح ابن يعيش على المفصل  
( ص ٥٥٤ ) وشرح الرضى على كافية ابن الحاجب ( ٢/١١٨ )



وذهب البصريون إلى أنه مبنى لأنه شابه أسم الإشارة ، ولهم فيه أيضا أقوال أخرى نذكرها في دليلهم .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن الألف واللام فيه بمعنى الذي ، ألا ترى أنك إذا قلت « الآن كان كذا » كان المعنى : الوقت [ ٢١٢ ] الذي آن كان كذا ، وقد تقام الألف واللام مقام الذي لكثرة الاستعمال طلبا للتخفيف ، قال الفرزدق :

٣٤٤ — مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرَضَى حُكُومَتُهُ  
وَلَا الْبَلِيغِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ  
أراد « الذي تُرَضَى » وقال الآخر :

٣٤٥ — بَلِ الْقَوْمُ الرَّسُولُ اللَّهِ فِيهِمْ هُمُ أَهْلُ الْحُكُومَةِ مِنْ قَصَى

٣٤٤ — هذا البيت من كلام الفرزدق هام بن غالب يهجو فيه رجلا من بني عذرة ، وهو من شواهد الأثموني ( رقم ٩٧ ) وأوضح للمسالك ( رقم ٣٠ ) وشذور الذهب ( رقم ٢ ) وقد شرحه العيني ( ١ / ١١١ بها مش الخزانة ) والحكم — بالتحريك الذي يحكمه الحصان ليفصل بينهما ، والبلغ : اللسان الفصيح ، ويروى في مكان هذه الكلمة « ولا الأصيل » والأصيل : الحبيب ، والجدل — بالتحريك — شدة الخصومة . وعمل الاستشهاد بالبيت قوله « الترضى » حيث دخلت ال الموصولة على الفعل المضارع ، وهذا يدل على أن الموصولة لا تدل على أن مادخلت عليه اسم ، لأنها تدخل على الاسم نحو القائم والمضروب ، وعلى الفعل وغيره كما في بيت الشاهد وما يليه من الشواهد .

٣٤٥ — وقع في كتب النحاة بيت يشبه أن يكون هو هذا البيت لولا اختلاف يسير ، والبيت المشار إليه هو

من القوم الرسول الله منهم لهم دانت رقاب بني معد

وهو من شواهد ابن هشام في مغنى اللبيب ( رقم ٦٧ ) وابن عقيل ( رقم ٣١ ) والأثموني ( رقم ١٠٨ ) ودانت : خضعت وانقادت وذلت ، ومعد : هو ابن عدنان = ( ٧ — الإنصاف ٢ )

وقال الآخر :

يَقُولُ ائْتِنَا وَأَبْفِضِ الْعُجْمَ نَاطِقًا إِلَى رَبَّنَا صَوْتُ الْحِمَارِ الْيُجَدِّعُ [٩١]  
وَيَسْتَخْرِجُ الْبَرْبُوعَ مِنْ نَافِثَائِهِ وَمِنْ جُحْرِهِ بِالشَّيْخَةِ الَّتِي تَقْصَعُ

أراد « الذي يُجَدِّعُ » ، والذي يَتَقَصَّعُ « فكذلك ها هنا في الآن » ، وبقى الفعل على فتحته ، كما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه « نَهَى عَنْ قِيلَ وَقَالَ » وهما فعلان ماضيان ، فأدخل عليهما حرف الخفض وبقاها على فتحهما ، وكذلك قولهم « من شَبَّ إِلَى دَبٍّ » بالفتح ؛ يريدون من أن كان صغيراً إلى أن دبَّ كبيراً ، فَبَقُوا الفتح فيهما ، فكذلك ها هنا .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن سبيل الألف واللام أن يَدْخُلَا لتعريف الجنس ، كقوله تعالى : ( إن الإنسان لفي خُسْرٍ ) وكقولهم « الرجل خير من المرأة » وكقولهم « أهلك الناس الدينار والدرهم » أو لتعريف العهد ، كقوله تعالى : ( كما أرسلنا إلى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول ) أو يَدْخُلَا على شيء قد غَلَبَ عليه نعتُه فَعُرِفَ به ، كقولك : الحارث ، والعباس ، والسَّمَاك ، والدَّبْرَان ؛ فلما دخلا ها هنا على غير ما ذكر ودخلت على معنى الإشارة إلى الوقت الحاضر صار معنى قولك « الآن » كقولك : هذا الوقت ، فشابه اسم الإشارة ، واسم الإشارة مبني ؛ فكذلك ما أشبهه ، وكان الأصل فيه أن يبنى على السكون إلا أنه بنى على حركة لالتقاء الساكنين ، وكانت الفتحة أولى لوجهين ؛

أبو العرب الحجازية كلهم ، وبنوقصي : هم قرش ، وبنو هاشم قوم النبي صلى الله عليه وسلم منهم . ومحل الاستشهاد بهذا البيت قوله « الرسول الله منهم » فإن ال في أول هذه العبارة موصولة ، والأصل في صلة ال الموصولة أن تكون صفة صريحة كاسم الفاعل واسم المفعول ، ولكن الشاعر قد جاء في هذا الكلام بصلة ال الموصولة جملة اسمية من مبتدأ وخبر كما تكون جملة الذي وفروعه ، وكأنه قال : من القوم الذين رسول الله منهم .

أحدهما : أنها أخَفُ الحركات وأشكلها بالالف والفتحة التي قبلها فأتبعوها الألف والفتحة التي قبلها كما أتبعوا ضمة الذال التي في « مُنْذُ » ضمة الميم ، وإن كان حقُّ الذال أن تسكر لالتقاء الساكنين .

والوجه الثاني : أن [٢١٣] نظائرها من الظروف المستحقة لبناء أواخرها على حركة كائِنْ وأَيَّانَ بنيت على الفتح ؛ فكذلك « الآن » لمشاركتهما في الظرفية .

ومنهم من قال ، وهو أبو العباس المبرد : إنما بنى « الآن » لأنه وقع في أول أحواله بالالف واللام ، وسبيلُ ما يدخل عليه الألف واللام أن يكون منكوراً أولاً ثم يعرف بهما ، فلما خالف سائر أخواته من الأسماء وخرج إلى غير بابهِ بُنِيَ .

ومنهم من قال ، وهو أبو سعيد السيرافي : إنما بنى لأنه لما لزم موضعاً واحداً أشبه الحرف ؛ لأن الحروف تلزم مواضعها التي وضعت فيها في أوليتها ، والحروف مبنية ؛ فكذلك ما أشبهها .

ومنهم من قال ، وهو أبو علي الفارسي : إنما بنى لأنه حذف منه الألف واللام وضمن الاسم معناهما ، وزيدت فيه ألف ولام آخرَيَّانَ .

وبنى على الفتح في جميع الوجوه ؛ لما ذكرناه في الوجه الأول ، وهو الذي عليه سيبويه وأكثر البصريين .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن الألف واللام فيه بمعنى الذي » قلنا : هذا فاسد ؛ لأن الألف واللام إنما يدخلان على الفعل وهما بمعنى الذي في ضرورة الشعر كما أنشدوه من الأبيات ، لا في اختيار الكلام ؛ فلا يكون فيه حجة .

وأما ما شبهوه به من نهيه صلى الله عليه وسلم عن قِيلَ وَقَالَ فليس بمشبه له ؛ لأنه حكاية ، والحكايات تدخل عليها العواملُ فَتُحْكَى ، ولا تدخل عليها الألف واللام ؛ لأن العوامل لا تغير معاني ما تدخل عليه كتغيير الألف واللام ، ألا ترى أنك تقول : « ذهب تأبط شراً ، وذَرَّي حَباً ، وَبَرَقَ نَحْرُهُ » ، ورأيت تأبط شراً ، وذَرَّي حبا ، وَبَرَقَ نَحْرُهُ ، ومررت بتأبط شراً ، وذَرَّي حبا ، وَبَرَقَ نَحْرُهُ » ولا تقول : هذا التأبط شراً ، ولا الذَرَّي حبا ، ولا الْبَرَقَ نَحْرُهُ ، وما أشبه

ذلك ، وكذلك تقول : رفعنا اسمَ كانَ بَكَانَ ، ونصبنا اسمَ إنَّ يانَّ ، ولا تقول رفعناه بالكان ونصبناه بالإنَّ ، فبان الفرقُ بينهما ؛ وهذا هو الجواب عن قولهم « من شَبَّ إلى دَبَّ » على أنه لو أخرجت هذه الأشياء إلى الأسماء فقل « عن قيل وقال » ، « ومن شَبَّ إلى دَبَّ » فأدخلت الجر والتنوين لكان ذلك جائزاً بالإجماع ، على أنه قد صح عن العرب أنهم قالوا : من شَبَّ إلى دَبَّ - بالجر والتنوين - وقد حكى ذلك أبو زكرياء يحيى بن زياد الفراء من أصحابكم ، وذلك ألزم لكم وأوفى حجةً عليكم ، والله أعلم .

## [٢١٤] ٧٢ - مسألة

[ فعل الأمر معرب أو مبني ؟ ]<sup>(١)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أن فعل الأمر للمُؤَاجِهِ المُعَرَّى عن حرف المضارعة - نحو أَفْعَلْ - معربٌ مجزومٌ .

وذهب البصريون إلى أنه مبني على السكون .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه معرب مجزوم لأن الأصل في الأمر للمُؤَاجِهِ في نحو « أَفْعَلْ » لَتَفْعَلْ ، كقولهم في الأمر للغائب « لَيَفْعَلْ » وعلى ذلك قوله تعالى : ( فَبَذَلْكَ فَلْتَفَرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ ) في قراءة من قرأ بالتاء من أئمة القراء ، وذكرت القراءة أنها قراءة النبي صلى الله عليه وسلم من طريق أبي بن كعب ، ورويت هذه القراءة عن عثمان بن عفان وأنس بن مالك

(١) انظر في هذه المسألة : شرح الأشموني مع حاشية الصبان ( ١ / ٦٤ بولاق ) وشرح ابن يعيش على الفصل ( ص ٩٦٥ ) وشرح الرضى على الكافية ( ٢ / ٢٤٩ ) وأسرار العربية للمؤلف ( ص ١٢٥ ) .

والحسن البصرى ومحمد بن سيرين وأبى عبد الرحمن السلى وأبى جعفر يزيد بن القعقاع اللذنى وأبى رجاء الطاردي وعاصم الجحدري وأبى التياح وقتادة والأعرج وهلال بن يساف والأعمش وعمرو بن قائد وعلقمة بن قيس ويعقوب الحضرمي وغيرهم من القراء . وقد جاء في الحديث « وَلْتَزِرْهُ وَهُوَ بِشَوْكَةٍ » أى زُرْهُ ، وجاء عنه صلوات الله عليه أنه قال في بعض مغازيه « لَتَأْخُذُوا مَصَافِكُمْ » أى خُذُوا ، وقال صلوات الله عليه مرة أخرى « لَتَقُومُوا إِلَى مَصَافِكُمْ » أى قوموا ، وقال الشاعر :

٣٤٦ - لَتَقُمْ أَنْتَ يَا بَنَ خَيْرِ قُرَيْشٍ فَتَقْضَى حَوَائِجُ الْمُسْلِمِينَ

٣٤٦ - هذا البيت من شواهد ابن هشام في مغنى اللبيب ( رقم ٣٧٩ ) وأشده مرتين ( في ص ٢٢٧ و ٥٥٢ ) ولم يتحدث عنه السيوطي في شرح شواهد ، وروى « كى لتقضى حوائج المسلمين » وروى « فلتقضى حوائج المسلمين » . وتقول : قضى فلان الشيء ؛ تريد عمله ، وقال الشاعر ، وهو أبو ذؤيب الهذلي :

وعليها مسرودتان قضاها داود أو صنع السوابغ تبع

مسرودتان : أراد درعين ، والسوابغ : جمع سابغة ، وهى الدرع أيضا ، وفي القرآن الكريم ( أن تعمل سابغات ) أى دروعا سابغات . والحوائج : جمع حاجة ، على غير قياس ، كأنهم جمعوا حائجة ، وكان الأصمعي ينكر هذا الحرف ويدعى أنه مولد ، قال ابن برى « إنما أنكره الأصمعي لخروجه عن قياس جمع حاجة ، والنحويون يزعمون أنه جمع لواحد لم ينطق به وهو حائجة ، وذكر بعضهم أنه سمع حائجة لغة في الحاجة ، وأما قول الأصمعي إنه مولد فإنه خطأ منه ؛ لأنه قد جاء ذلك في حديث سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي أشعار العرب الفصحاء ، فما جاء في الحديث ماروى عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إن لله عبادا خلقهم لحوائج الناس ، يفرع الناس إليهم في حوائجهم ، أولئك الآمنون يوم القيامة » وما جاء في أشعار العرب الفصحاء قول أبي سلمة المخاربي :

ثممت حوائجى ، ووذأت بشرا فبئس معرس الركب السقاب

ثممت - بالثاء المثناة - : أصلحت . وقال السماع :

تقطع بيننا الحاجات إلا حوائج يعتسفن مع الجرىء =

= وقال الأعشى :

اناس حول قبابه أهل الحوائج والمسائل  
وقال الفرزدق :

ولي يبلاد السند عند أميرها حوائج جمات وعندى ثوابها  
وقال هيمان بن قحافة :

حتى إذا ما قضت الحوائجا وملأت حلابها الخلائجا اه  
وقول الشاعر في البيت المستشهد به « فتقضى » هو بتشديد الضاد في هذه الرواية  
نظير ما أنشده ابن خالويه :

خلى إن قام الهوى فاقعداه لنا نقضى من حوائجنا رما

وفي الرواية الأخرى « كي لتقضى » هو بالتخفيف من مثال رعى رعى . ثم إن  
قرأت هذا الفعل بالبناء للمعلوم في أى الروايتين كنت قد عاملت الفعل المعتل بالياء في  
حال النصب كما تعامله في حال الرفع فقد رت الفتحة على الياء ومن حقها أن تظهر ، وإن  
قرأته بالبناء للهجول كانت الفتحة مقدرة على الألف ، وكان قوله « حوائج للسلينا »  
مرفوعا على أنه نائب الفاعل ، ونرى لك أن تقرأ هذه القراءة . والاستشهاد بالبيت  
في قوله « لتقم » حيث إن الشاعر استعمل أمر المخاطب بالفعل المضارع المقرون بلام الأمر ،  
وهو الأصل . وقد رجح ابن هشام في معنى اللبيب رأى الكوفيين في هذه المسألة ، قال « وزعم  
الكوفيون وأبو الحسن أن لام الطلب حذفت حذفاً مستمرا في نحو قم واقعد ، وأن  
الأصل لتقم ولتقعد ، حذفت اللام للتخفيف ، وتبعها حرف المضارعة ، وبقولهم أقول ؛  
لأن الأمر معنى حقه أن يؤدي بالحرف ، ولأنه أخو النهى ولم يدل على النهى إلا بالحرف ،  
ولأن الفعل إنما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل ، وكونه أمرا أو خبرا خارج عن  
مقصوده ، ولأنهم قد نطقوا بذلك الأصل كقوله « لتقم أنت . . . البيت » وكقراءة  
جماعة ( فبذلك فلتفرحوا ) وفي الحديث « لتأخذوا مصافكم » ولأنك تقول : اغز  
واخش وارم واضربا واضربوا واضربى كما تقول في الجزم ، ولأن البناء لم يعهد كونه  
بالحذف ، ولأن المحققين على أن أفعال الإنشاء مجردة عن الزمان كبعت وأقسمت وقبلت ،  
وقد أجابوا عن كونها - مع ذلك - أفعالا بأن تجردها عارض لها عند نقلها عن الخبر ، ولا  
يمكنهم ادعاء ذلك في نحو قم ؛ لأنه ليس له حالة غير هذه ، وحينئذ فتشكل فعلية .  
فإذا ادعى أن أصله « لتقم » كان الدال على الإنشاء اللام ، لا الفعل « وهو كلام  
دقيق ، وفيه كل ما ذكره المؤلف عنهم وزيادة ، فأحرص عليه .

وقال الآخر :

٣٤٧ — فَلْتَكُنْ أَبْعَدَ الْعُدَاةِ مِنَ الصُّلْحِ مِنَ النَّجْمِ جَارُهُ الْعَيُوقُ

وقال الآخر :

٣٤٨ — لَتَبْعَدَ إِذْ تَأَى جَذْوَاكَ عَنِّي فَلَا أَشَقَى عَلَيْكَ وَلَا أَبَالِي

٣٤٧ النجم : أراد به ههنا الثريا ، والعيق — بفتح العين وتشديد الياء مضمومة — قال الجوهري : « نجم أحمر مضيء في طرف المجرة الأيمن ؛ يتلو الثريا ، ولا يتقدم ، وأصله فيقول ، فلما التقى الياء والواو والاولى ساكنة صارتا ياء مشددة « اهـ . وفي قوله « من النجم » إشكال ، فإن « من » التي تدخل على المفضول إنما تلحق بأفعل التفضيل إذا كان نكرة ، تقول : زيد أشرف منك نسا ، وأضوأ منك وجها ، فإذا ألحقت أل بأفعل التفضيل أو أضعفته لم تأت بمن مع المفضول ، تقول : زيد الأشرف نسا ، والأضوأ وجها ، وزيد أشرف الناس نسا ، وأضوأ الناس وجها ، ولا تأتى بمن ، فلا تقول : زيد الأشرف منك نسا والأضوأ منك وجها ، وزيد أشرف الناس منك وجها ، وزيد أضوأ الناس منك وجها ، ولهذا كان قوله « من النجم » محل كلام كقول الأعشى ميمون :

ولست بالأكثر منهم حصي وإنما العزة للكار

وكقول قيس بن الخطيم الأنصاري :

نحن بغرس الودى أعلننا منا بركض الجياد في السدف

ويمكن أن يتمحل في بيت الشاهد مثل الذي تمحله النحاة في بيت الأعشى وبيت قيس ، فيدعى أن « من » هذه ليست متعلقة بأبعد المذكور المضاف إلى « العداة » ولكنها متعلقة بأبعد آخر محذوف ليس مضافا ، وتقدير الكلام على هذا : لتكن أبعد العداة من الصلح أبعد من النجم — إلخ ، فأما « من » في قوله « من الصلح » فليست هي من التي يتمتع لحاقها لأفعل التفضيل المقرون بال أو المضاف ، وذلك لأنها ليست « من » الداخلة على المفضول ، والمنوع هو من التي تدخل على المفضول ، ولهذا كان قول الشاعر :

فهم الأقربون من كل خير وهم الأبعدون من كل ذم

صحيحا لا غبار عليه . ومحل الاستشهاد بالبيت ههنا قوله « فلتكن أبعد — إلخ » حيث أمر المخاطب بالفعل المضارع البدوء بقاء المضارعة المقرون بلام الأمر ، على ما هو الأصل في هذا المعنى ، وقد ذكرنا مثله في شرح الشاهد السابق .

٣٤٨ — الجدوى — بوزن التقوى — العطية ، والجدا — بالفتح — مثله ، وتقول : =

فثبت أن الأصل في الأمر للمُؤَاجِه [ في نحو أَفْعَلْ ] أن يكون باللام نحو  
لِتَفْعَلْ كالأمر للغائب ، إلا أنه لما كثر استعمال الأمر للمُؤَاجِه في كلامهم وجرى  
على ألسنتهم أكثر من الغائب استثقلوا بحذف اللام فيه ، مع كثرة الاستعمال فحذفوها  
مع [ ٢١٥ ] حرف المضارعة طلباً للتخفيف ، كما قالوا « أَيْش » والأصل : أَيْ شَيْء ،  
وكقولهم « عِمَّ صباحاً » والأصل فيه : أَنْعِمَ صباحاً ، من نَعِمَ يَنْعِمُ بكسر العين  
في أحد اللغتين ، وكقولهم « وَيْلُمَّ » والأصل فيه : وَيْلُ أُمِّهِ ، إلا أنهم حذفوا  
في هذه المواضع لكثرة الاستعمال ، فكذلك ها هنا : حذفوا اللام لكثرة  
الاستعمال ؛ وذلك لا يكون مُزِيلاً لها عن أصلها ولا مُبْطِلاً لعملها .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنه معرب محزوم أنا أجمعنا على أن  
فِعْلَ النَّهْيِ معربٌ محزومٌ نحو « لا تَفْعَلْ » فكذلك فعل الأمر نحو « أَفْعَلْ »  
لأن الأمر ضد النهي ، وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره ، فكما  
أن فعل النهي معرب محزوم فكذلك فعل الأمر .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنه معرب محزوم بلام مقدرة أنك  
تقول في المقتل « اغزُ ، وارمِ ، واخشِ » فتحذف الواو والياء والألف كما تقول  
« لم يَفْزُ ، ولم يَرْمِ ، ولم يَخْشِ » بحذف [ حرف ] العلة ؛ فدل على أنه محزوم  
بلام مقدرة .

== جدا عليه يجدي جدى ، وكذلك أجداء : أى أعطاه ، وفلان قليل الجدا على قومه ،  
وقال أبو العيال الهذلي :

بخلت فطيمة بالذى توليتي إلا الكلام ، وقلما تجديني

وقوله « لتبعد » أراد لتهلك فما في حياتك خير ، ونأى : بعد ، وقوله « فلا أشقى  
عليك ولا أبالي » يريد إن هلكك يذهب عني ما أنا فيه من الشقاء بحياتك . ومحل  
الاستشهاد بالبيت قوله « لتبعد » حيث أمر المخاطب بالفعل المضارع المبدوء بتاء المضارعة  
المقرون بلام الأمر ، على نحو ما قررناه في شرح المشاهد السابق .



قالوا : ولا يجوز أن يقال « إن حرف الجر لا يعمل مع الحذف فحرف الجزم أولى : لأن حرف الجر أقوى من حرف الجزم ؛ لأن حرف الجر من عوامل الأسماء ، وحرف الجزم من عوامل الأفعال ، وعوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال ، فإذا كان الأقوى لا يعمل مع الحذف فالأضعف أولى » لأننا نقول : قولكم « إن حرف الجر لا يعمل مع الحذف » لا يستقيم على أصلكم ؛ فلا يصلح إلزاماً لكم ؛ فإنكم تذهبون إلى أن « رَبَّ » تعمل الخفض مع الحذف بعد الواو والفاء وبل ، وإعمالها بعد الواو نحو قول الراجز :

وَبَلَدٍ عَامِيَّةٍ أُنْعَمَؤُهُ      كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَؤُهُ [٢٣٦]

أى : ورُبَّ بلدٍ ، وإعمالها بعد الفاء نحو قول الشاعر :

\* فَحُورٍ قَدْ لَهَوْتُ بِهِنَّ عَيْنٍ \* [٢٤٠]

أى : فرُبَّ حُورٍ ، وإعمالها بعد بل نحو قول الراجز :

٣٤٩ - بَلْ بَلَدٍ مِلْءُ الْفِجَاجِ قَتْمُهُ      لَا يُشْتَرَى كَتَانُهُ وَجَهْرُمُهُ

٣٤٩ - هذان بيتان من الرجز المشطور ، وهما من كلام رؤبة بن العجاج من أرجوزة طويلة يمدح فيها أمير المؤمنين أبا العباس السفاح أول الخلفاء العباسيين ، وأول هذه الأرجوزة قوله :

قلت لزيّر لم تصله مريمه      ضليل أهواء العبا يندمه

والبيت المستشهد به هنا من شواهد الأثموني ( رقم ٥٧٤ ) وابن هشام في معنى اللبيب ( رقم ١٦٨ ) وفي شذور الذهب ( رقم ١٦٣ ) وابن عقيل ( رقم ٢١٩ ) والبلد يذكر ويؤنث ، والتذكير أكثر ، والفجاج : جمع فج ، وهو الطريق الواسع ، وقتمه - بفتح القاف والتاء جميعاً ، وأصله القتام ، بوزن السحاب ، تخففه بحذف الألف - وهو الغبار ، والجهرم - بوزن جعفر - هو البساط ، وقيل : أصل هذه الكلمة « جهرميه » بياء مشددة كياء الكرسي ، للنسبة إلى جهرم وهي إحدى بلاد فارس ، وإته حذف باء النسبة . يصف نفسه بالقُدرة على الأسفار وتحمل المشاق ، ويشير إلى أن ناقته جليلة قوية على قطع الطرق الوعرة والسالك الصعبة ، والاستشهاد بالبيت في قوله « بل بـ

أى : بل ربّ بلد ، فأعلمتم « ربّ » في هذه المواضع مع الحذف ، وهى حرف خفض [٢١٦] وهذه مناقضة ظاهرة ؛ فدل على أن حرف الخفض قد يعمل مع الحذف ، على أنه قد حكى نقلة اللغة عن رؤية أنه كان إذا قيل له : كيف أصبحت ، يقول : خير عافاك الله ، أى : بخير ، فيعمل [ حرف ] الخفض مع الحذف . وكذلك أيضاً منكم إعمال حرف الجزم<sup>(١)</sup> مع الحذف لا يستقيم أيضاً على أصلكم ، فإنكم تذهبون إلى أن حرف الشرط يعمل مع الحذف في ستة مواضع ، وهى : الأمر ، والنهى ، والدعاء ، والاستفهام ، والتمنى ، والعرض ، والأمر نحو : ائتنى آتاك ، والنهى : لا تفعل يكنّ خيراً لك ، والدعاء : اللهم ارزقني بعبداً أحجّ عليه ، والاستفهام : أين بيتك أزرّك ، والتمنى : ألاماء أشربه ، والعرض : ألا تنزل أكرمك ، فأعلمتم حرف الشرط مع الحذف في هذه المواضع كلها التقديره فيها .

وقد جاء عن العرب إعمال حرف الجزم مع الحذف ، قال الشاعر :

٣٥٠ — مُحَمَّدٌ تَفْدِي نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرِ تَبَالًا

= بلد « حيث جر النكرة بعد بل برب المحذوفة ، وأصل الكلام « بل رب بلد » وانظر الشاهد رقم ٢٣٩ السابق ، ومثل هذا الشاهد قول رؤية بن العجاج أيضاً :  
بل بلد ذى سعد وأصاب تخشى مراديه وهجر دواب

(١) فى الأوروية « إعمال حرف الجر مع الحذف » محرفاً عما أثبتناه

٣٥٠ — هذا البيت من شواهد سيويه (٤٠٨/١) وابن يعيش فى شرح المنفل (ص ٩٤٢) والمؤلف فى أسرار العربية (ص ١٢٥) ورضى الدين فى باب جواز المضارع من شرح الكافية ، وشرحه البغدادى فى الخزانة (٦٢٩/٣) وابن الناطم فى باب الجوازم من شرح الألفية ، وشرحه العيني (٤١٨/٤) وقد اختلف العلماء فى نسبة هذا البيت ؛ فنسبه الرضى فى باب فعل الأمر (٢٤٩/٢) إلى حسان بن ثابت ، وهو غير موجود فى ديوانه ، ونسبه ابن هشام فى شذور الذهب إلى أبى طالب بن عبد المطلب عم النبي صلى الله عليه وسلم ، قال البغدادى « وقال بعض فضلاء العجم فى =

والتقدير فيه : لَتَقْدِرْ نَفْسَكَ ، فحذف اللام وأعملها في الفعل الجزم ، وقال الشاعر :

٣٥١ - قَلْتُ ادْعِي وَأَدْعُ فَإِنْ أُنْدَى لَصَوْتٍ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ

== شرح أبيات الفصل : هو للأعشى « اه » وهو عجيب غاية في العجب ، والتبالي : هو العاقبة ، وأصله الوبال - بالواو - فأبدلت الواو تاء ، والمعنى : إذا خفت وبناء أمر أعددت له ، والاستشهاد بالبيت في قوله « تفد » فإن سيويه رحمه الله كالسكوفيين - خرجهم هذه الكلمة في هذا البيت على أن الأصل « لتفد » بلام الأمر مكسورة ويجزم الفعل انخارج بحذف الياء وإبقاء الكسرة دالة عليها ، ثم حذف اللام وبقي الفعل على ما كان عليه معها ، قال سيويه « واعلم أن هذه اللام قد يجوز حذفها في الشعر ، وتعمل مضمرة ، وكأنهم شبهوها بأن إذا عملت مضمرة ، قال الشاعر :

محمد تفد نفسك كل نفس إذا ما خفت من شيء تبالا

وإنما أراد لتفد « اه . وقال الأعلم « الشاهد فيه إضمار لام الأمر في قوله تفد ، والمعنى لتفد نفسك ، وهذا من أقبح الضرورة ، لأن الجازم أضعف من الجازم ، وحرف الجر لا يضر » يريد أن حرف الجر لا يعمل وهو محذوف ، مع أنه أنرى من الجازم ، وإذا كان الأقوى لا يعمل محذوفا فلأن لا يعمل الأضعف محذوفا من باب الأولى . وقد خرجهم قوم تخريجا آخر ، فذهبوا إلى أن « تفد » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخفيف اجزاء بكسر ما قبلها للدلالة عليها ، وكأنه قال : محمد تفدي نفسك كل نفس ، ثم حذف الياء مضطرا ليقم وزن البيت ، واكتفى بالكسرة التي قبلها ، وقد قرر المؤلف أن العرب قد تحذف حروف المد واللين وتسكت بالحركات التي قبلها لأنها مجانسة لها ، وانظر الشواهد ٤٩٥ - ٢٥٤ ثم انظر الشاهد ٢٨٣ .

٣٥١ - هذا البيت من شواهد سيويه ( ١ / ٤٢٦ ) وابن هشام في مغني اللبيب ( رقم ٦٤٨ ) وفي أوضح المسالك ( رقم ٥٠١ ) وفي شذور الذهب ( رقم ١٥٤ ) والأشعوني ( رقم ١٠٣٥ ) وابن عقيل ( رقم ٣٤٧ ) وقد اختلف العلماء في نسبة هذا البيت ، فنسبه سيويه إلى الأعشى ، وقال الأعلم « وروى للعتبة » والعتبة : أحد بني النضر من قبيلة بني النضر ، وهذه القصيدة مما رواه أبو السعادات بن الشجري في مختاراته ( ق ٣ ص ٦ ) وكل من ذكرنا من النجاة من سيويه إلى آخرهم رووا « ادعي وأدعو إن أندى » ولكن ابن الشجري روى « ادعي وأدع فإن أندى » كما روى المؤلف ، وأندى : أفعل تفضيل من =

أراد « ولأدعُ » وقال الآخر :

٣٥٢ — عَلَى مِثْلِ أَصْحَابِ الْبِعُوضَةِ فَأَخِشِي  
لَكَ الْوَيْلُ حَرُّ الْوَجْهِ أَوْ يَبْكِي مَنْ بَكَى

= قولهم « ندى صوت فلان يندى ندى - من مثال فرح بفرح فرحا » إذا ارتفع وبعد .  
ومحل الاستشهاد من البيت قوله « وأدع » فإن المؤلف أنشده على لسان الكوفيين  
على أن الشاعر أراد « ولأدع » بلام الأمر ويجزم الفعل المضارع بحذف الواو والضممة  
قبلها دليل عليها ، وهذا يدل على أن العرب لا ترى مانعا من أن تحذف الحرف الجازم  
للمضارع وتبقى عمله ، على خلاف ما ذهب إليه البصريون من أن ذلك لا يجوز ، وأما  
النحاة الذين رَوَوْا « وأدعو » ومنهم سيويه - فإنهم يستدلون بهذه العبارة على أن الفعل  
المضارع ينصب في جواب الأمر بعد الواو ، كما انتصب المضارع المقترن بهذه الواو بعد  
النهى في قول أبي الأسود الدؤلي ، ونسبه سيويه ( ٤٢٤/١ ) إلى الأخطل :

لأنه عن خلق وتأتى مثله عار عليك إذا فعلت عظيم

ومثل بيت الشاهد - في حذف لام الأمر وبقاء المضارع مجزوما بعد حذفه - قول  
الشاعر ، وهو من شواهد ابن النظم في شرح الألفية ، وشرحه العيني ( ٤٢٠/٤ ) :

فلا تستطل منى بقاءى ومدنى ولكن يكن للخير منك نصيب

فإنه أراد : ولكن ليكن للخير منك نصيب ، لحذف لام الأمر وأبقى المضارع -  
وهو « يكن » - مجزوما كما كان واللام مقترنة به .

٣٥٢ — هذا البيت من شواهد سيويه ( ٤٠٩/١ ) وأنشده ابن منظور ( ب ع  
ض ) وكلاهما نسبة لشمس بن نيرة . والبعوضة : اسم مكان بعينه ، كانت فيه موقعة قتل  
فيها جماعة من قومه . ومحل الاستشهاد في البيت قوله « أويك » وللعلماء في تخريج  
هذه الكلمة رأيان ، الأول أن « ييك » مجزوم بلام أمر محذوفة ، وأصل الكلام  
« أوليك » لحذف لام الأمر وأبقى عملها ، على نحو ما ذكرناه في شرح الشاهد السابق  
وبهذا يستدل الكوفيون على أن حذف حرف الجزم مع بقاء عمله واقع في كلام العرب ،  
والتخريج الثاني أن « ييك » مجزوم حملا على معنى « فأخشي » لأن فعل الأمر أصله  
فعل مضارع للمخاطب مجزوم بلام الطلب وكأنه قال « على مثل أصحاب البعوضة فلتخمشي  
وجهك أويك من بكى » والبصريون يرون هذا الوجه أقرب مأخذا وأيسر طريقا من  
الوجه الأول ؛ لأنه يخلصهم من استشهاد الكوفيين بالبيت ويبقى لهم ما أصلوه من =

أراد « لَيْبِكَ » وقال الآخر :

٣٥٣ — مَنْ كَانَ لَا يَزْعُمُ أَنِّي شَاعِرٌ قَلِيدُنْ مَنِي تَنْهَ الْمَزَاجِرُ

أراد « قَلِيدُنْ » حذف اللام وأعملها في الفعل الجزم ، وهذا كثير في أشعارهم ، وإذا جاز أن يعمل حرف الجزم مع الحذف في هذه المواضع جاز أن يعمل هاجنا مع الحذف لكثرة الاستعمال .

== القاعدة التي تقول : إن حذف حروف الجزم وبقاء عملها وحذف حروف الجر وبقاء عملها لا يجوز ؛ لأنها عوامل ضعيفة .

ونظير هذا البيت ما أنشده سيويه ( ٤٠٩/١ ) ونسبه لأحبيحة بن الجلاح :

فَمَنْ نَالَ الْغَنَى فَلْيَصْطَنِعْهُ صَنِيعَتَهُ وَيَجْهَدْ كُلَّ جَهْدٍ

والاستشهاد به في قوله « وَيَجْهَدْ » فإنه جزمه بتقدير لام أمر ، وأصل العبارة « وليجهد » حذف اللام ، وأبقى الفعل مجزوما كما كان واللام مقترنة به ، وسيويه يقول « واعلم أن حروف الجزم لا تجزم إلا الأفعال ، ولا يكون الجزم إلا في هذه الأفعال المضارعة للأسماء ، كما أن الجر لا يكون إلا في الأسماء ، والجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء ، فليس للاسم في الجزم نصيب ، وليس للفعل في الجر نصيب ، فمن ثم لم يضمروا الجازم كما لم يضمروا الجار ، وقد أضمره الشاعر ، شبه بإضمارهم رب وواو القسم في كلام بعضهم » اهـ كلامه .

٣٥٣ — هَذَانِ بَيْتَانِ مِنْ مَشْطُورِ الرَّجَزِ ، وَقَدْ أَنْشَدَهُمَا ابْنُ مَنْظُورٍ ( زَجَر ) وَلَمْ يَزْعُمَا ، وَتَقُولُ : دَنَا فُلَانٌ مِنْ فُلَانٍ يَدْنُو ، تَرِيدُ قَرَبَ يَقْرُبُ ، وَزَجَرُهُ : مَنَعَهُ ، وَأَرَادَ بِالْمَزَاجِرِ الْأَسْبَابَ الَّتِي مِنْ شَأْنِهَا أَنْ تَمْنَعَهُ وَتَنْهَهُ . وَعَمِلَ الْإِسْتِشْهَادَ مِنَ الْبَيْتِ قَوْلُهُ « قَلِيدُنْ مَنِي » فَإِنْ أَصْلُهُ — فَيَا زَعِمَ الْكُوفِيُّونَ وَمَنْ اسْتَشْهَدَ بِهَذَا الْبَيْتِ — « قَلِيدُنْ مَنِي » بِلَامٍ أَمْرٍ مَقْتَرَنَةٍ بِفَعْلٍ مُضَارِعٍ مُجْزُومٍ بِحَذْفِ الْوَاوِ وَالضَّمَّةِ قَبْلَهَا دَلِيلٌ عَلَيْهَا ، فَحَذَفَ الرَّاجِزُ لَامَ الْأَمْرِ وَأَبْقَى الْفِعْلَ الْمُضَارِعَ عَلَى جُزْمِهِ الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ وَاللَّامَ مَقْتَرَنَةً بِهِ . وَرَوَايَةُ ابْنِ مَنْظُورٍ فِي الْبَيْتِ « قَلِيدُنْ مَنِي تَنْهَ » بِلَامِ الْأَمْرِ ، وَقَالَ بَعْدَ إِنْشَادِهِ « وَيُرْوَى : مَنْ كَانَ لَا يَزْعُمُ أَنِّي شَاعِرٌ قَلِيدُنْ مَنِي ، أَرَادَ قَلِيدُنْ ، فَحَذَفَ اللَّامَ ، وَذَلِكَ أَنَّ الْحَبْنَ فِي مِثْلِ هَذَا أَخْفَ عَلَى أَلْسِنَتِهِمْ ، وَالْإِتْمَامُ عَرَبِيٌّ » اهـ .

وكذلك أيضاً تمنعكم إعمال سائر عوامل الأفعال مع الحذف لا يستقيم أيضاً على أصلكم ؛ فإنكم تذهبون إلى أن أن الخفيفة المصدرية تعمل مع الحذف بعد الفاء إذا كانت جواباً للسته الأشياء التي جوزتم فيها إعمال إن الخفيفة الشرطية مع الحذف ، نحو : ابْتِنِي فَأَتِيكَ ، ولا تفعل فيكون خيراً لك ، واللهم ارزقني بغيراً فأُجِبْ عليه ، وأين يَتُكَّ فَازْوَرَكْ ، وألا [٢١٧] ماء فأشْرَبَهُ ، وألا تنزل فأَكْرِمْكَ ، وكذلك تُعْمِلُونَهَا مع الحذف بعد الفاء في جواب النفي نحو : ما أنت صاحبي فَأَعْطِيكَ ، وكذلك أيضاً تعملونها مع الحذف بعد الواو نحو : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، وبعد «أو» نحو : لأشْكُوَنَّكَ أَوْ تُعْتَبِنِي ، وبعد لام كي نحو : جئتكَ لتكْرِمْني ، وبعد لام الجحود نحو : ما كُنْتُ لأفْعَلَ ذلك ، وبعد حتى نحو : سرت حتى أدخلها ، قال الله تعالى : ( حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ) وإذا جاز لكم أن تعملوا أن الناصبة للفعل بعد هذه الأحرف مع الحذف وهي من عوامل الأفعال وإن الجازمة للفعل في المواضع التي بينها مع الحذف وهي من عوامل الأفعال جاز أن تعمل اللام الجازمة للفعل مع الحذف لكثرة الاستعمال وإن كانت من عوامل الأفعال .

قالوا : ولا يجوز أن يقال « إِنْ نَزَّالٍ مَبْنِي لِأَنَّهُ قَامَ مَقَامَ فِعْلِ الْأَمْرِ ، فَلَوْلَمْ يَكُنْ فِعْلُ الْأَمْرِ مَبْنِيًّا وَإِلَّا لَمَا بَنِيَ مَا قَامَ مَقَامَهُ » لأننا نقول : إنما بنى نَزَّالٍ لتضمنه معنى لام الأمر ، ألا ترى أن نَزَّالٍ اسمٌ أَنْزَلَ ، وأصله لتنزل ، فلما تضمن معنى اللام كتضمن أين معنى حرف الاستفهام ، وكما أن أين بنيت لتضمنها معنى حرف الاستفهام ؛ فكذلك بنيت نَزَّالٍ لتضمنها معنى اللام .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه مبنى على السكون لأن الأصل في الأفعال أن تكون مبنية ، والأصل في البناء أن يكون على السكون ، وإنما أعرب ما أعرب من الأفعال أو بنى منها على فتحة لمشابهة ما بالأسماء ، ولا مشابهة بوجه ما بين فعل الأمر والأسماء ؛ فكان باقياً على أصله في البناء .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنه مبني أنا أجمعنا على أن ما كان على وزن فعّالٍ من أسماء الأفعال - كنَزَالٍ ، وتَرَالٍ ، وَمَنَاجٍ ، ونَعَاءٍ ، وحَذَارٍ ، ونَظَارٍ - مبني ؛ لأنه نائب عن فعل الأمر ؛ فنَزَالٍ نائب عن انزل ، وتَرَالٍ نائب عن اترك ، وَمَنَاجٍ نائب عن امنع ، ونَعَاءٍ نائب عن أنع ، وحَذَارٍ نائب عن أخذز ، ونَظَارٍ نائب عن انظر ، قال زهير :

٣٥٤ - وَلَأَنْتَ أَشْجَعُ مِنْ أَسَامَةِ إِذْ دُعِيَتْ نَزَالٍ وَلُجَّ فِي الذُّعْرِ

أراد انزل ، وأشها لأنها بمنزلة النزلة ، وقال الآخر :

٣٥٥ - [٢١٨] عَرَضْنَا نَزَالٍ فَلَمْ يَنْزِلُوا

وَكَانَتْ نَزَالٍ عَلَيْهِمْ أَطْمَمَ

٣٥٤ - هذا البيت من قصيدة لزهير بن أبي سلى الزنى ( ٨٨ د - ٩٥ ) يمدح فيها هرم بن سنان المري ، وانظر الشاهد رقم ٢٣٢ الذي مضى في المسألة ٥٤ ، وهو من شواهد سيويه ( ٣٧/٢ ) وابن يعيش في شرح المفصل ( ص ٤٩٥ و ٥١٤ ) ورضي الدين في باب أسماء الأفعال من شرح الكافية ، وشرحه البغدادي في الحزاة ( ٦١/٣ ) وأنشده ابن منظور ( ن ز ل ) معزوا إليه ، وأسامة : علم جنسى على الأسد ، ووقع في رواية سيويه « ولنم حشو الدرع أنت » يريد أنت شجاع مقدم إذا لبست الدرع فكنت حشوها واشتدت الحرب فتنادى الأبطال : نزال ، وصار الناس من الدرع في مثل لجة البحر ، و « نزال » اسم فعل أمر معناه انزل ، ومن حقه ألا يقع في مواقع الإعراب ، فلا يكون فاعلا ولا نائب فاعل ولا مفعولا به ولا غير ذلك ، وذلك بسبب أن الفعل وما كان اسما له لا ينبغي أن يقع هذه المواقع ، إلا أنه قد يقصد لفظه على طريق الحكاية ، وحينئذ يقع في مواقع الإعراب المختلفة ، وقد وقع هذا اللفظ في هذا البيت نائب فاعل ، وقد أنث له الفعل بالتاء ليدل على أنه مؤنث ، ونظير ذلك ما ورد في قول زيد الخيل :

وقد علمت سلامة أن سيفي حكره كلما دعيت نزال

فقد وقع لفظ « نزال » نائب فاعل في هذا البيت وأنث له الفعل كما في البيت المستشهد به ، وبني في كل من البيتين على الكسر لما سنده في شرح الشاهد الآتي .

٣٥٥ - هذا البيت من كلام جربة الفقمي ، وقد أنشده ابن منظور ( ن ز ل ) =

وقال الآخر :

٣٥٦ - قَدَّعَوْا نَزَالَ فَكُنْتُ أَوَّلَ نَازِلٍ  
وَعَلَامَ أَرْكَبُهُ إِذَا لَمْ أَنْزِلِ

وعزاء إليه ، وقد فسرنا « نزال » في البيت السابق بما يغني عن الإعادة ، و « أطم »  
أفعل تفضيل من قولهم « طم الأمر » أي تفاقم ، وأصله قولهم « طم الماء طما وطموما »  
أي غمر ، و « طم البحر » أي غلب سائر البحور ، وقد وقع لفظ « نزال » في هذا  
البيت في موقعين من مواقع الإعراب ، الأول وقع فيه مفعولا به ، وذلك قوله « عرضنا  
نزال » والثاني وقع فيه اسما لكان ، وذلك قوله « وكانت نزال » وذلك كله لأنه قصد اللفظ  
على ما بيناه في شرح الشاهد السابق ، قال ابن السراج : « اعلم أنه لا يبنى على مثال  
فعال من هذا الباب على الكسر إلا وهو مؤنث معرفة معدول عن جته ، وإنما يبنى على  
الكسر لأن الكسر مما يؤنث به ، تقول للمرأة : أنت فعلت ، وإنك فاعلة ، وكان  
أصل هذا إذا أردت به الأمر - السكون ، فركته لا لتقاء الساكنين ، وجعلت الحركة  
الكسرة للتأنيث ، وذلك قولك : نزال ، وتراك ؛ ومعناه انزل وارك ، فهما معدولان  
عن التاركة والمنازلة ، قال الشاعر تصديقا لذلك :

ولنعم حشو الدرع أنت إذا دعيت نزال ، ولج في الدرع  
فقال « دعيت » لما ذكرت لك من التأنيث « اه كلامه .

٣٥٦ - هذا البيت من كلام ربيعة بن مقروم الضبي ، وقد أنشده ابن منظور  
( ن ز ل ) ثلثي بيتين من غير غزو ، وأولها قوله :

ولقد شهدت الخيل يوم طرادها بسليم أوظفة القوائم هيكل

والأوظفة : جمع وظيف - بوزن رغيف وأرغفة - والوظيف : مستدق الدراع  
والساق من الخيل والإبل ، والهيكل : الفرس الطويل علوا وعدوا ، وهو الضخم من  
كل الحيوان ، وقال امرؤ القيس في معلقته :

وقد أغتدى والطير في وكناتها بمنجرد قيد الأوابد هيكل

قال ابن منظور في تفسير بيت ربيعة « وصف فرسه بحسن الطراد فقال : وعلام  
أركبه إذا لم أنزل الأبطال عليه ؟ وكذلك قول الآخر :

فلم أذخر الدهاء عند الإغارة إذا أنا لم أنزل إذا الخيل جالت ؟ =



وقال الآخر :

٣٥٧ — تَرَاكِهَا مِنْ إِبْلِ تَرَاكِهَا أَمَا تَرَى الْمَوْتَ لَدَى أَوْزَاكِهَا  
أراد « اترُكها » وقال الآخر :

٣٥٨ — مَنَاعِيهَا مِنْ إِبْلِ مَنَاعِيهَا أَمَا تَرَى الْمَوْتَ لَدَى أَرْبَاعِيهَا

= وهذا بمعنى المنازلة في الحرب والطراد لا غير ، ويدل على أن نزال في قوله « فدعوا نزال » بمعنى المنازلة دون النزول إلى الأرض قوله :

\* وعلام أركبه إذا لم أنزل ؟ \*

أى لماذا أركبه إذا لم أقاتل عليه ؟ أى في حين عدم قتالى عليه ؟ وإذا جعلت نزال بمعنى النزول إلى الأرض صار المعنى : وعلام أركبه حين لم أنزل إلى الأرض ؟ ومعلوم أنه حين لم ينزل هو راكب ، فكأنه قال : وعلام أركبه في حين أنا راكب ؟ اه . ومحل الاستشهاد بالبيت هنا قوله « فدعوا نزال » حيث أوقع لفظ « نزال » في موقع المفعول به لأنه أراد هذا اللفظ ، ولو أراد للمعنى لم يحز له أن يوقعه في شيء من مواقع الإعراب ؛ لأن الفعل وما هو بمعناه لا يقع في شيء منها ، وقد بينا لك ذلك في شرح الشواهد السابقة .

٣٥٧ — هذان بيتان من مشطور الرجز ، وهما من شواهد سيبويه ( ٣٧/٢ ) وابن يعيش في شرح المفصل ( ص ٥١٥ ) ولم يعزها واحد منهما إلى قائل معين ، وقد أنشدها ابن منظور ( ت ر ك ) وعزاهما إلى طفيل بن يزيد الحارثي ، وترك : اسم فعل أمر بمعنى اترك ، وهو مبني على الكسر لما ذكرنا في شرح الشاهد ٣٥٥ ، وفيه ضمير مستتر واجب الاستتار كما يكون في فعل الأمر ، والضمير البارز المتصل في محل نصب به . ومحل الاستشهاد قوله « تراكها » حيث استعمل فعال المأخوذ من مصدر الفعل الثلاثي التصرف اسم فعل أمر ، وبناء على الكسر ، على ما بيناه في شرح الشواهد السابقة .

٣٥٨ — هذان بيتان من الرجز المشطور ، وهما من شواهد سيبويه ( ٣٦/٢ ) وابن يعيش في شرح مفصل الزمخشري ( ص ٥١٥ ) ولم يعزها واحد منهما لقائل معين ، ومنع : اسم فعل أمر بمعنى امنع ، والأربعاء : جمع ربيع ، وهو المنزل والدار بعينها ، والوطن متى كان وبأى مكان كان ، ويجمع أيضاً على أربع ورباع وربوع . ومحل الاستشهاد به قوله « مناعها » حيث استعمل فعال المأخوذ من مصدر الفعل الثلاثي التصرف اسم فعل أمر ، وبناء على الكسر ، على نحو ما بيناه في شرح الشواهد السابقة .

أراد « ائمعاً » وقال جرير :

٣٥٩ — نَعَاءُ أَبَا لَيْلَى لِكُلِّ طَيْرَةٍ  
وَجَرْدَاءُ مِثْلِ الْقَوْسِ تَمَحَّحُ حُجُولَهَا

أراد « ائمع » وقال الآخر :

٣٦٠ — نَعَاءُ ابْنِ لَيْلَى لِلِسَّمَاحَةِ وَالنَّدَى  
وَأَيْدَى شِمَالِ بَارِدَاتِ الْأَنَامِلِ

٣٥٩ — هذا البيت من شواهد سيويه (٣٧/٢) ونسبه إلى جرير بن عطية ، ووافق الأعلام على هذه النسبة ، ولكني لم أجده في ديوان جرير ، ونعاء : اسم فعل أمر معناه ائمع ، أي اذكر خبر موته وانفجعة فيه ، والطمرة - بكسر الطاء والميم جميعا ، وتشديد الراء مفتوحة - الخفيفة السريعة من الخيل ، والجرداء : القصيرة الشعر ، وهذان من الأوصاف التي توصف بها عتاق الخيل ، وشبهها بالقوس لانطوائها من الهزال ، يريد أنه كان يجهدا في الحروب والإغارات حتى هزلت ، وقوله « سمح حجولها » الحجل : قيد ، يريد أنها مذلة خاضعة للتقيد ، ومحل الاستشهاد بهذا البيت قوله « نعاء أبالي » حيث استعمل فيه اسم الفعل المأخوذ من مصدر الفعل الثلاثي التصرف - وهو نعى - وجاء به على وزن فعال ، وبناء على الكسر ، وقد أضمر فيه فاعله كما يضر في فعل الأمر الذي بمعناه ، ونصب به المفعول - وهو قوله « أبالي » - لأن فعل الأمر الذي هو بمعناه يصل إلى المفعول به بنفسه ، والمؤلف يريد أن يستدل بهذا ونحوه على أن الأسماء التي على وزن فعال الدالة على الأمر مبنية على الكسر في لسان العرب ، وقد بينا علة ذلك في شرح الشواهد السابقة .

٣٦٠ — هذا البيت من شواهد سيويه (٣٧/٢) ولم يعزه ، ولا عزاه الأعلام الشتمري في شرح شواهد ، ونعاء : أي ائمع ، أي اذكر خبر موته وانفجعة فيه ، والسماحة : الجود ، والندى : الكرم ، وقوله « وأيدى شمال باردات الأنامل » أحسن ما يحمل عليه هذا الكلام أن تكون الواو للحال ، وأيدى شمال : مبتدأ ، وباردات الأنامل : خبره ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال ، أي اذكر خبر موت ابن ليلي للجود والكرم في حال كون أيدى الشمال باردات الأنامل ، أي ليكن ذكرك إياه عند برد ريح الشمال لأنه هو الذي كان يفيث من هذا البرد ، وخص الشمال لأنها أبرد الرياح ، ولأنها هي التي يأتي معها القحط والجذب ؛ فعندها تظهر =

أراد « أَنْعَ » وقال الكُمَيْتُ :

٣٦١ — نَعَاءُ جُذَامًا غَيْرَ مَوْتٍ وَلَا قَتْلِ وَلَكِنْ فِرَاقًا لِلدَّعَائِمِ وَالْأَصْلِ

أراد « أَنْعَ جُذَامًا » وقال الآخر ، وهو أبو النجم :

٣٦٢ — \* حَذَارٍ مِنْ أَرْمَاحِنَا حَذَارٍ \*  
 —————

= حاجة المحتاجين الذين كان يقوم عليهم ، وخص الأنامل — وهي أطراف الأصابع — لأن البرد يسرع إليها . والاستشهاد بهذا البيت في قوله « نعاء ابن ليلي » والكلام فيه كالكلام فيما قبله

٣٦١ — هذا البيت للكُمَيْت بن زيد كما قال المؤلف ، وهو من شواهد ابن يعيش في شرح الفصل ( ص ٥١٥ ) وقد أنشده ابن منظور ( ن ع ا ) وكلاهما نسبه إلى الكُمَيْت . ونعاء : معناه انع ، والأصل فيه ذكر خبر موته والفجعة فيه ، وكانوا في جاهليتهم إذا مات منهم ميت له خطر وقدر ركب راكب وجعل يسير في الناس ويرد عليهم محلاتهم وهو يقول « نعاء فلانا » أى أظهر خبر وفاته ، وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عما كان أهل الجاهلية يصنعونه ، والدعائم : جمع دعامة ، وأصله أن يعيل شيء فتدعمه بخشبة أو نحوها لتقيمه ، وصموا سيد القوم دعامة ، من ذلك ، لأنه الذي يقيم ما عوج من أمورهم . يقول : انع هؤلاء القوم واذكر الفجعة فيهم ، ولكن لاتذكر ذلك لأنهم ماتوا أو قتلوا ، ولكن لأنهم فارقوا ساداتهم وأهل الخطر منهم فبتدد أمرهم وانصدع شملهم . ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « نعاء جذاما » حيث استعمل فيه اسم فعل أمر مأخوذا من مصدر الفعل الثلاثي المتصرف ، وبناء على الكسر ، والكلام فيه كالكلام فيما مضى من الشواهد .

٣٦٢ — هذا البيت من شواهد سيويه ( ٣٧/٢ ) وقد نسبه إلى أبي النجم الفضل ابن فدامة العجلي ، وقد أنشده ابن منظور ( ح ذ ر ) وأنشد بعده :

\* أو نجعلوا دونكم وبار \*

ونسبها إليه ، وحذار : اسم فعل أمر معناه احذر ، واشتقاقه من الحذر ، ووبار : أرض كانت من مساكن عاد بين اليمن ورميل يربن ، فلما أهلك الله عادا صارت خرابا لا يتقاربها أحد من الناس ، ومحل الاستشهاد بالبيت قوله « حذار » وهو اسم لفعل الأمر وواقع موقعه ، وكان حقه السكون لأن فعل الأمر مبني على السكون ، إلا أنه حرك للتخلص من التقاء الساكنين ، وخص بالكسر لأنه اسم مرنث والكسرة والياء =

أراد « أَحْذَرْ » وقال رؤبة :

— ٣٦٣ — \* نَظَارِ كَيْ أَرْكَبَهَا نَظَارِ \*

أراد « انْظُرْ » فلم يكن فعل الأمر مبنيا وإلا لما بنى ما ناب مَنَابَهُ ، وما ذكره الكوفيون على هذا فنذكر فسادَه في الجواب عن كلماتهم في موضعه إن شاء الله تعالى .

أما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن الأصل في افعل لَتَفْعَلْ » قلنا : لا نسلم ، قولهم « كما قالوا للغائب : لَيَفْعَلْ » قلنا : فكان يجب أن لا يجوز حذف اللام منه ، كما لا يجوز في الغائب ، قولهم « إنما حذفت في الأمر للمواجهة لكثرة الاستعمال » قلنا : هذا فاسد ؛ لأنه لو كان الأمر كما زعمتم لوجب أن يختص [٢١٩] الحذف بما يكثر استعماله دون ما يقل استعماله - نحو : أَخْرَجَ نَجْمَ وَأَعْرَضَ نَزَمَ ، وَأَعْلَوْطَ ، وَأَخْرَوْطَ ، وَأَسْبَطَرَ ، وَأَسْبَكَرَ - وما أشبه ذلك من الأفعال ؛ لأن الحذف لكثرة الاستعمال إنما يختص بما يكثر في الاستعمال ، ألا ترى

— مما يخص به اللؤث نحو قولك « أنت تذهبين » كسرة التاء في « أنت » دالة على اللؤث والياء في « تذهبين » دالة على اللؤث ، وربما نونه بعضهم كما في قول الشاعر :

حذار حذار من فوارس دارم أبا خالد من قبل أن تتندما

فنون « حذار » الثانية ولم يكن ينبغي له ذلك ، غير أنه اضطر إلى ذلك ليم به الوزن .

— ٣٦٣ — هذا البيت من كلام رؤبة بن العجاج ، وهو من شواهد سيويه (٣٧/٢) ونسبه إلى رؤبة ، ووافق الأعم على هذه النسبة . ونظار : اسم فعل أمر بمعنى انظر ، أى انتظر ، تقول : نظرت أنتظره - من مثال نصرته أنصره - وانتظرت أنتظره ، وانتظرته أنتظره ، كله بمعنى واحد ، وقرئ في قوله تعالى : ( انظرونا نقبس من نوركم ) بقطع الهمزة على أنه من مثال أكرم وبوصل الهمزة على أنه ثلاثي من باب نصر ، وقيل في التفسير : إن المعنى على القراءتين انتظرونا ، وقال عمرو بن كلثوم :

أبا هند فلا تعجل علينا وأنظرنا نخبرك اليقينا

ومحل الاستشهاد من البيت قوله « نظار » فإنه اسم فعل أمر مبنى على الكسر ، والقول فيه كالقول فيما سبق من الشواهد ، والعللة كالعلة .

أنهم قالوا في « لم يَكُنْ » : لم يَكُ ؛ فحذفوا النون لكثرة الاستعمال ، ولم يقولوا في « لم يَصُنْ » : لم يَصُ ، ولا في « لم يَهْنُ » : لم يَهْ ؛ لأنه لم يكثر استعماله ، وقالوا في « لم أَبَالَ » : لم أَبَلْ ؛ فحذفوا الكسرة لكثرة الاستعمال ، ولم يقولوا في « لم أَوَالَ » : لم أَوْلَ ، ولا في « لم أَعَالَ » : لم أَعَلْ ؛ لأنه لم يكثر استعماله ، وكذلك قالوا في « أَى شَيْءٍ » : أَيْشٍ - بالشين معجمة - لكثرة استعماله ، ولم يقولوا في « أَى سَيِّئٍ » : أَيْسٍ - بالسين غير معجمة - لقلة استعماله ، وقالوا « عِمَّ صَبَاحًا » في انعم اصباحًا ؛ لكثرتة ، ولم يقولوا « عِمَّ بِالَا » في انعم بالآ ؛ لقلته ، وقالوا « وَيَلْمُهُ » في : وَيَلْ أُمُّهُ ، ولم يقولوا في « وَيَلُخْتُهُ » في وَيَلْ أخته ؛ لقلته ، فلما حذفت اللام وحرف المضارعة في محل الخلاف من جميع الأفعال التي تكثر في الاستعمال والتي تقل في الاستعمال دل على أن ما ادَّعَوْهُ من التعليل ليس عليه تعويل ، ثم لو قدرنا أن الأصل فيه ما صرتم إليه إلا أنه قد تضمن معنى لام الأمر ، فإذا تضمن معنى لام الأمر فقد تضمن معنى الحرف ، وإذا تضمن معنى الحرف وجب أن يكون مبنيًا . ثم نقول : إن علة وجود الإعراب في الفعل المضارع وجود حرف المضارعة ، فإدام حرف المضارعة ثابتًا كانت العلة ثابتة ، وما دامت العلة ثابتة سليمة عن المضارعة كان حكمها ثابتًا ؛ ولهذا كان قوله تعالى : ( فَبِذَلِكَ فَلْتَفَرِّحُوا ) معربًا ، وقوله صلوات الله عليه « وَلْتُرْزَوْهُ » و « لَتَأْخُذُوا » و « لَتَقُومُوا » وما أشبهه معربًا لوجود حرف المضارعة ، ولا خلاف في حذف حرف المضارعة في محل الخلاف ، وإذا حذف حرف المضارعة - وهو علة وجود الإعراب فيه - فقد زالت العلة ؛ فإذا زالت العلة زال حكمها ، فوجب أن لا يكون فعل الأمر معربًا .

وأما قولهم « إن فعل النهي معرب مجزوم ، فكذلك فعل الأمر ؛ لأنهم يحملون

الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره « قلنا : تحلُ فعل الأمر على فعل النهى فى الإعراب غير مناسب ؛ فإن فعل النهى فى أوله حرف المضارعة الذى أوجب للفعل المشابهة بالاسم ، فاستحق الإعراب ، فكان معرباً [ ٢٢٠ ] وأما فعل الأمر فليس فى أوله حرف المضارعة الذى يوجب للفعل المشابهة بالاسم ؛ فيستحق أن لا يعرب ؛ فكان باقياً على أصله فى البناء .

والذى يدلُّ على ذلك أن لام التأكيد التى تدخل على الفعل المضارع فى نحو « إِنَّ زَيْدًا لَيَقُومُ » كما تقول « إِنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ » لا يجوز دخولها على فعل الأمر ، كما لا يصح دخولها على الفعل الماضى ، وإن كان الماضى أقوى من فعل الأمر بدلالة الوصف به ، والشرط به ، وبنائه على حركة تشبه حركة الإعراب [ و ] بدليل أنه لا يلحق آخره هاء السكت ، كما لا يلحق آخر الاسم المعرب ، وإذا كان الماضى لا تدخله هذه اللام مع وجود شبهة ما بالأسماء فلأن لا تدخل هذه اللام فعل الأمر مع عدم شبهة ما بالأسماء كان ذلك من طريق الأولى ، وإذا ثبت أنها لا تدخل على أنه لا مشابهة بينه وبين الاسم ، وإذا لم يكن بينه وبين الاسم مشابهة كان مبنياً على أصله .

وأما قولهم « إِنَّكَ تَحْذِفُ الْوَاوَ وَالْيَاءَ وَالْأَلْفَ مِنْ نَحْوِ : أَغْزُ ، وَأَرْمِ ، وَأَخْشَ ، كما تحذفها من نحو : لَمْ يَغْزُ ، وَلَمْ يَرْمِ ، وَلَمْ يَخْشَ » قلنا : إنما حذفت هذه الأحرف التى هى الواو والياء والألف للبناء ، لا للإعراب والجزم ، حملاً للفعل المعتل على الصحيح ، وذلك أنه لما استوى الفعل المجزوم الصحيح وفعل الأمر الصحيح ، كقولك « لَمْ يَفْعَلْ وَافْعَلْ يَا فَتَى » وإن كان أحدهما مجزوماً والآخر ساكناً سُوِّىَ بينهما فى الفعل المعتل ، وإنما وجب حذفها فى الجزم لأن هذه الأحرف التى هى الواو والياء والألف جرت مجرى الحركات لأنها تشبهها ، وهى مركبة منها فى قول بعض النحويين ، والحركات مأخوذة منها فى قول آخرين ، وعلى كلا القولين فقد وجدت المشابهة بينهما ، وكما أن الحركات تحذف للجزم ، فكذلك

هذه الأحرف ، فلما وجب حذف هذه الأحرف في المعتل للجزم ، فسكذلك يجب حذفها من المعتل للبناء ؛ حملاً للمعتل على الصحيح ؛ لأن الصحيح هو الأصل ، والمعتل فرع عليه ؛ فحذفت حملاً للفرع على الأصل .

والذى يدل على صحة ما ذكرناه وأنه ليس مجزوماً بلام مقدرة أن حرف الجر لا يعمل مع الحذف ، فحرف الجزم أولى .

قولهم « إنكم تذهبون إلى أن ربّ تعمل الخفض مع الحذف بعد الواو والفاء [ ٢٢١ ] وبـل » قلنا : إنما جاز ذلك لأن فيما بقى من هذه الأحرف دليلاً على ما ألتى وبيانا عنه ، فلما كانت هذه الأحرف دليلاً عليه وبيانا عنه جاز حذفه ؛ لأن المحذوف بهذه المثابة في حكم الثابت ، بخلاف حرف الجزم ؛ فإنه حذف وليس في اللفظ حرف يدل عليه ولا يبين عنه ، فبان الفرق بينهما .

وأما قولهم « إنكم تذهبون إلى أن حرف الشرط يعمل مع الحذف في ستة مواضع ، وهى الأمر والنهى والدعاء والاستفهام والتمنى والعرض » قلنا : الجواب عن هذا من وجهين :

أحدهما : أنا لا نسلم حذف حرف الشرط في هذه المواضع ، ولا أن الفعل مجزوم بتقدير حرف الشرط ، وإنما هو مجزوم لأنه جواب لهذه الأشياء التى هى الأمر والنهى والدعاء والاستفهام والتمنى والعرض ، وهذا الوجه ذكره بعض النحويين ، وليس بصحيح ؛ لأنك لو حملت الكلام على ظاهره من غير تقدير حرف الشرط لكان ذلك يؤدي إلى محال ، ألا ترى أنك إذا قلت « ايتنى آتاك » كان الأمر بالإتيان موجبا للإتيان ، وإذا قلت « لا تفعل يَكُنْ خيراً » كان النهى عن الفعل موجبا للخير ، وإذا قلت « اللهم ارزقني بغيراً أحجّ عليه » كان الدعاء بالرزق موجبا للحج ، وإذا قلت « أين ييتك أرزك » كان

الاستفهام عن بيته مُوجِباً للزيارة ، وإذا قلت « ألا ماء أشربه » كان التمني للماء موجباً للشرب ، وإذا قلت « ألا تنزلُ عندنا أكرمك » كان العَرَضُ موجباً للكرامة ، وذلك محال ؛ لأن الأمر بالإتيان لا يكون موجباً للإتيان ، وإنما يوجبهُ الإتيان ؛ والنهي عن الفعل لا يكون موجباً للخير ، وإنما يوجبهُ الانتهاء ، والدعاء بالرزق لا يكون موجباً للحج ، وإنما يوجبهُ الرزق ، والاستفهام عن بيته لا يكون موجباً للزيارة ، وإنما يوجبهُ التعريف ، والتمنى للماء لا يكون موجباً للشرب ، وإنما يوجبهُ وجوده ، والعَرَضُ بالنزول لا يكون موجباً للكرامة ، وإنما يوجبهُ النزول ؛ فدل على أن حرف الشرط فيها كلها مقدر ، وأن التقدير : ايتني فإنك إن تأتني آتتك ، ولا تفعل فإنك إن لا تفعل يَكُنْ خيراً لك ، واللهم ارزقني بغيراً فإنك إن ترزقني بغيراً أحجّ عليه ، وأين يبتك فإنك إن تُعرِّفني يبتك أزرِك ، وألا ماء فإن يك ماء أشربه ، وألا تنزل فإنك إن تنزل أكرمك ؛ فدل على أن [٢٢٢] هذا الوجه الذي ذكره بعضهم عن نَعْرِى الكلام عن تقدير حرف الشرط ليس بصحيح .

والوجه الثاني - وهو الصحيح - أنا نسلم تقدير حرف الشرط ، وأنه حذف ، وإنما حذف لدلالة هذه الأشياء عليه ، فصار في حكم الثابت على ما بينا في حذف رُبٍّ .

وأما قولهم « إن إعمال حرف الجزم مع حذف الحرف قد جاء كثيراً ، وأنشدوا الأبيات التي رَوَوْها » فنقول : أما قوله :

مُحَمَّدٌ تَقْدِرُ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرِ تَبَالًا [٣٥٠]

فقد أنكره أبو العباس محمد بن يزيد المبرد ، ولئن سلمنا صحته - وهو الصحيح - فنقول : قوله « تَقْدِرُ نَفْسَكَ » ليس مجزوماً بلام مقدرة ، وليس الأصل فيه لتقدير نفسك ، وإنما الأصل : تَقْدِرُ نَفْسَكَ ، من غير تقدير لام ، وهو خبر يراد به الدعاء ،



كقولهم : غَفَرَ اللهُ لَكَ ، ويرحمك الله ، وإنما حذف الياء لضرورة الشعر اجتزاء بالكسرة عن الياء ، كما قال الأعشى :

وَأَخُو الْفَوَانِ مَتَى يَشَأْ يَصْرِ مِنْهُ وَيَصِرُنْ أَعْدَاءَ بُعَيْدٍ وَدَادٍ [٢٤٧]

أراد « الفواني » فأجزأ بالكسرة عن الياء ، وقال الآخر :

٣٦٤ — فَمَا وَجَدَ النَّهْدِيُّ وَجْداً وَجَدَتْهُ

وَلَا وَجَدَ الْعَذْرَى قَبْلَ جَمِيلٍ

أراد « قبلي » وقال الآخر :

٣٦٥ — وَطَرْتُ بِمَنْصُلي فِي يَمَعَلَاتِ

دَوَامِي الْأَيْدِ يَحْبِطُنَ السَّرِيحُ

٣٦٤ - النهدي : المنسوب إلى نهد - بفتح النون وسكون الهاء - وهي قبيلة من قبائل اليمن يرجع نسبها إلى قضاعة ، فهي نهد بن زيد بن ليث بن سود بن أسلم بن الحلاف ابن قضاعة ، والعذري : المنسوب إلى عذرة - بضم العين وسكون الدال المعجمة - وهي قبيلة عظيمة من قبائل العرب يرجع نسبها إلى قضاعة أيضاً ، فهي : عذرة بن سعد بن هذيم بن زيد بن ليث بن سود بن أسلم بن الحلاف بن قضاعة ، ومن بني عذرة جميل بن عبد الله ابن معمر صاحب بثينة ، ومنهم أيضاً عروة بن حزام بن مالك صاحب عفراء ، ومنهم مجنون بن عامر صاحب ليلي ، والاستشهاد في هذا البيت بقوله « قبل » فإنه يروى بكسر اللام وأصله « قبلي » لحذف ياء التكلم مكتفياً بالكسرة التي قبلها للدلالة عليها ، ولو أنه قال « قبل » بضم اللام على حذف المضاف إليه ونية معناه لاستقام له الوزن وسلم من كل شيء ، فقد كان متمكناً من أن يأتي بالبيت على وجه لا ضرورة فيه ، وذلك يدل على أن حذف حرف العلة لدلالة الحركة عليه أمر هين عندهم لا يرون به بأساً ، وانظر الشواهد ٢٤٥ - ٢٥٤ التي مضت في المسألة ٥٦ ثم انظر الشاهد ٢٧٤ والشاهد ٢٨٣ في المسألة ٦٢ .

٣٦٥ — هذا البيت من شواهد سيويه ( ٩/١ ) ولم يعزه ولا عزاء الأعم إلى قاتل معين ، والنصل - بضم الميم والصاد بينهما نون ساكنة - السيف ، واليعملات : جمع يعملة ، وهي الناقة القوية على العمل ، وقوله « دوامي الأيد » إشارة إلى أنه كان =

أراد « الأيدى » . وقال خفاف بن نذبة السلى :  
 ٣٦٦ - كَنَوَاحٍ رِيشٍ حَمَامَةٍ نَجْدِيَّةٍ وَمَسَحَتْ بِاللَّبَتَيْنِ عَصْفَ الْإِئْمَدِ  
 أراد « كنواحي » فاجتزأ بالكسرة عن الياء كما يجتزئون بالضمة عن الواو  
 وبالفتحة عن الألف ، فاجتزأوا بالضمة عن الواو كقولهم في قَامُوا « قام » وفي  
 كَانُوا « كان » قال الشاعر :

قَلَوُ أَنْ الْأَطِبَّاءَ كَانُوا حَوْلِي وَكَانَ مَعَ الْأَطِبَّاءِ الْأَسَاءَةُ [٢٤٥]  
 إِذَا مَا أَذْهَبُوا أَلَمًا بَقَايِي وَإِنْ قِيلَ : الْأَطِبَّاءُ الشَّفَاءُ  
 أراد « كانوا » فاجتزأ بالضمة عن الواو .

واجتزأوا بالفتحة عن الألف نحو ما أنشدوا :  
 [٢٢٣] فَلَسْتُ بِمَذْرِكٍ مَا فَاتَ مِنِّي بِلَهْفٍ وَلَا بِلَيْتٍ وَلَا لَوَائِي [٢٤٥]  
 أراد « بلهفا » فاجتزأ بالفتحة عن الألف ، كما قال رؤبة :  
 \* وَصَائِي الْمَجَّاجُ فِيمَا وَصَّنِي \* [٢٨٣]  
 أراد « فيما وصاني » فاجتزأ بالفتحة عن الألف .

== في سفر وأن نوقه قدحفين لإدمان السير ودميت أخفافين ، والسريخ : جلود أو خرق  
 تشد على أخفاف الناقة ، وصف أنه عقر نوقه بسيفه للأضياف مع شدة حاجته إليهن  
 لكونه مسافرا ، والاستشهاد بالبيت في قوله « دواي الأيدى » حيث حذف الياء اكتفاء  
 بالكسرة قلبها ، وأصله « دواي الأيدى »

٣٦٦ - هذا البيت من شواهد سيويه أيضا ( ٩/١ ) ونسبه إلى خفاف بن نذبة  
 السلى - وصف الشاعر شفق امرأة فشبهها بنواحي ريش الحمامة في رقتها ولطافتها ،  
 وأراد أن لثامها تضرب إلى السمرة فكأنها مسحت بالإئمد ، وعصف الإئمد : مسح  
 منه ، وخص الحمامة النجدية لأنه يزيد الحمام الورق وهي تألف الجبال ، ولا تألف الغياض  
 والسهول ، والنجدية : المنسوبة إلى النجد ، وهو ما ارتفع من الأرض ، والاستشهاد  
 بالبيت في قوله « كنواحي » فإنه أراد أن يقول « كنواحي ريش حمامة » فلم ينهأ له  
 أن يقيم وزن البيت مع الياء لحذفها اكتفاء بالكسرة التي قلبها للدلالة عليها .

واجتزأؤهم بهذه الحركات عن هذه الأحرف كثير في كلامهم ، والشواهد على ذلك أكثر من أن تُحصى .

ثم لو صح أن التقدير فيه « لَتَقْدِرَ » كما زعمتم فنقول : إنما حذف اللام لضرورة الشعر . وما حذف للضرورة لا يجعل أصلاً يقاس عليه .  
وأما قوله :

\* قَلْتُ أَدْعِي وَأَدْعُ فَإِنْ أُنْدَى \* [ ٣٥١ ]

فإنه قد روى :

\* ... أَدْعِي وَأَدْعُوْا إِنْ أُنْدَى \* [ ٣٥١ ]

بإثبات الواو في « أَدْعُو » وحذف الفاء من « إِنْ » فلا يكون فيه حجة ، ولئن صح ما رووه فهو محمول على ضرورة الشعر كما بينا في البيت الأول ، وهو الجواب عن قول الآخر :

\* ... أَوْ يَبْكُ مَنْ بَكَى \* [ ٣٥٢ ]

وعن قول الآخر :

\* فَيَدْنُ مِنِّي تَنْهَهُ الْمَزَاجِرُ \* [ ٣٥٣ ]

والذي يدل على أن ذلك مما يختص بالشعر أن أبا عثمان المازني قال : جلست في حلقة القراء فسمعتهم يقول لأصحابه : لا يجوز حذف لام الأمر إلا في شعر ، وأنشد :

مَنْ كَانَ لَا يَزْعُمُ أَنِّي شَاعِرٌ      فَيَدْنُ مِنِّي تَنْهَهُ الْمَزَاجِرُ [ ٣٥٣ ]

قلت له : لم جاز في الشعر ولم يَجْزُ في الكلام ؟ فقال : لأن الشعر يضطر فيه الشاعر فيحذف ؛ فدل على أن هذا الحذف إنما يكون في الشعر ، لا في اختيار الكلام ، بالإجماع .

وأما ما رووه عن رؤية من قوله « خَيْرٌ » فلا خلاف أنه من الشاذ النادر الذي لا يرجح عليه ، ولهذا أجمع النحويون قاطبة على أنه لا يجوز [٢٢٤] في جواب من قال « أين تذهب » أن يقال : زيد ، على تقدير إلى زيد ، وفي امتناع ذلك بالإجماع دليل على أنه من النادر الذي لا يلتفت إليه ولا يقاس عليه .

وأما قولهم « إنكم تذهبون إلى أن « أن » الخفيفة المصدرية تعمل مع الحذف بعد الفاء والواو وأو ولام كي ولام الجحود وحتى ، وإذا جاز لكم أن تعملوها مع الحذف وهي من عوامل الأفعال كذلك يجوز لنا أن نُعَمِّلَ اللام مع الحذف وهي من عوامل الأفعال » قلنا : الجواب عن هذا من وجهين :

أحدهما : إنما جاز حذفها لأن هذه الأحرف دالة عليها ، فصارت في حكم ما لم يحذف ، على ما بينا في حذف رُبَّ وحرف الشرط ، بخلاف لام الأمر ، فبان الفرق بينهما .

والوجه الثاني : أنه لو كانت اللام الجازمة للفعل محذوفة كما تحذف أن لكان يجب أن يلتقى حرف المضارعة فيقال « تَفَعَّلَ » في معنى لَتَفَعَّلَ ، كما بقي حرف المضارعة مع حذف أن بعد الفاء والواو وأو ولام الجحود ولام كي وحتى ، فلما حذف هاهنا حرف المضارعة ففعل « افْعَلْ » دل على أن ما ذهبوا إليه قياس باطل لا أصل له ولا حاصل .

والذي يدل على صحة ما ذهبنا إليه أن ما كان على وزن فَعَّالٍ من أسماء الأفعال نحو نَزَّالٍ مبنى لقيامه مقام فعل الأمر ، فلم يكن فعل الأمر مبنيا وإلا لما بنى ما قام مقامه .

قولهم « إنما بنى ما كان على فَعَّالٍ من أسماء الأفعال لتضمنه معنى لام الأمر ، لأن نزال اسم انزل وأصله لَنَزَلَ » قلنا : هذا بناء منكم على أن فعل الأمر مقتطع من الفعل المضارع ، وقد بينا فسادَه بما يغني عن الإعادة ، ودللنا على أن فعل

الأمر صيغة مُرْتَجَلَةٌ قائمة بنفسها باقية في البناء على أصلها ؛ فوجب أن يكون هذا الاسم مبنيًا لقيامه مقامه على ما بينا ، والله أعلم .

### ٧٣ — مسألة

[ القول في علة إعراب الفعل المضارع ]<sup>(١)</sup>

أجمع الكوفيون والبصريون على أن الأفعال المضارعة معربة . واختلفوا في علة إعرابها ؛ فذهب الكوفيون إلى أنها إنما أعربت لأنه دَخَلَهَا المعاني [ ٢٢٥ ] المختلفة والأوقات الطويلة . وذهب البصريون إلى أنها إنما أعربت لثلاثة أوجه ؛ أحدها<sup>(٢)</sup> أن الفعل المضارع يكون شائعاً فيتخصص ، كما أن الاسم يكون شائعاً فيتخصص ، ألا ترى أنك تقول « يذهب » فيصلح للحال والمستقبال ، فإذا قلت « سوف يذهب » اختص بالآستقبال ، فاخص بعد شياعه ، كما أن الاسم يختص بعد شياعه ، كما تقول « رجل » فيصلح لجميع الرجال ، فإذا قلت « الرجل » اختص بعد شياعه ، فلما اختص هذا الفعل بعد شياعه كما أن الاسم يختص بعد شياعه فقد شابهه من هذا الوجه ، والوجه الثاني : أنه تدخل عليه لامُ الابتداء تقول « إن زيداً ليقوم » كما تقول « إن زيداً لقائم » فلما دخلت عليه لامُ الابتداء كما تدخل على الاسم دل على مشابهة بينهما ، ألا ترى أنه لا يجوز أن تدخل هذه اللامُ على الفعل الماضي ولا على فعل الأمر ! ألا ترى

(١) انظر في هذه المسألة : أسرار العربية للمؤلف (ص ١٢٦) وشرح ابن يعيش على المفصل (ص ٩٢٢) وشرح الأشموني مع حاشية الصبان (١/ ٦٤ و ٣/ ٢٣٤ بولاق) وتوضيح الشيخ خالد الأزهرى (١/ ٦٦ و ٢/ ٢٨٩)  
(٢) العلة في إعراب المضارع عند البصريين هي مشابهته للاسم ، وهذه الوجوه التي ذكرها المؤلف هي بعض وجوه مشابهة الفعل المضارع للاسم .

أنك لا تقول « إن زيدا لقام » ولا « إن زيدا لا ضربَ عمرًا » وما أشبه ذلك ؛ لعدم المشابهة بينهما وبين الأسم .

والوجه الثالث : أنه يجرى على اسم الفاعل في حركته وسكونه ، ألا ترى أن قولك « يضرب » على وزن « ضارب » في حركته وسكونه ، فلما أشبه هذا الفعلُ الاسمَ من هذه الأوجه وجب أن يكون معرباً كما أن الاسم معرب .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : قولهم « إنما أعربت لأنها دخلها المعاني المختلفة والأوقات الطويلة » قلنا : قولكم يدخلها المعاني المختلفة يبطل بالحروف ؛ فإنها تدخلها المعاني المختلفة ، ألا ترى أن « أَلَا » تصلح للاستفهام والمرض والتمنى ، و « مِنْ » تبنى لمعانٍ مختلفة من ابتداء الغاية والتبويض والتبيين والزيادة للتوكيد ، إلى غير ذلك من الحروف ، ولا خلاف بين النحويين أنه لا يعرب منها شيء ، وقولكم « والأوقات الطويلة » يبطل بالفعل الماضي ؛ فإنه كان ينبغي أن يكون معرباً ؛ لأنه أطول من المستقبل ؛ لأن المستقبل يصير ماضياً ، والماضي لا يصير مستقبلاً ، فإذا كان الماضى الذى هو الأطول مبنياً ؛ فكيف [ يجوز أن ] يكون المستقبل الذى هو دونه معرباً ؟ فلو كان طولُ الزمان يوجب الإعراب لوجب أن يكون الماضى معرباً ، فلما لم يعرب دل على أن هذا تعليل ليس عليه تعويل ، والله أعلم .

### [ ٢٢٦ ] ٧٤ — مسألة

[ القول في رفع الفعل المضارع ]<sup>(١)</sup>

اختلف مذهب الكوفيين في رفع الفعل المضارع نحو « يقوم زيد » ، ويذهب

(١) انظر في هذه المسألة : شرح الأشموني بحاشية الصبان ( ٢٣٤/٣ بولاق ) وتوضيح الشيخ خالد الأزهرى ( ٢٨٩/٢ بولاق )

عمرو » فذهب الأكثرون إلى أنه يرتفع لتعريفه من العوامل الناصبة والجازمة ، وذهب الكسائي إلى أنه يرتفع بالزائد في أوله ، وذهب البصريون إلى أنه يرتفع لقيامه مقام الاسم .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن هذا الفعل تدخل عليه النواصب والجوازم ، فالنواصب نحو : أن ، وأن ، وإذن ، وكفى ، وما أشبه ذلك ، والجوازم نحو : لم ، ولما ، ولما الأمر ، ولا في النهي ، وإن في الشرط ، وما أشبه ذلك ، فإذا دخلت عليه هذه النواصب دخله النصب ، نحو « أريد أن تقوم » ، ولن يقوم ، وإذن أكرمك ، وكفى تفعل ذلك » ، وما أشبه ذلك ، وإذا دخلت عليه هذه الجوازم دخله الجزم ، نحو « لم يقم زيد ، ولما يذهب عمرو ، ولينطلق بكر ، ولا يفعل بشر ، وإن تفعل أفل » وما أشبه ذلك ، وإذا لم تدخله هذه النواصب أو الجوازم يكون رفعاً ، فعلنا أن بدخولها دخل النصب أو الجزم ، وبسقوطها عنه دخله الرفع .

قالوا : ولا يجوز أن يقال « إنه مرفوع لقيامه مقام الاسم » لأنه لو كان مرفوعاً لقيامه مقام الاسم لكان ينبغي أن ينصب إذا كان الاسم منصوباً كقولك « كان زيد يقوم » لأنه قد حل محل الاسم إذا كان منصوباً وهو « قائماً » ثم كيف يأتيه الرفع لقيامه مقام الاسم والاسم يكون مرفوعاً ومنصوباً ومخفضاً ؟ ولو كان كذلك لوجب أن يعرب بإعراب الاسم في الرفع والنصب والمخفض ، يدل عليه <sup>(١)</sup> أنا وجدنا نصبه وجزمه بنصب وجازم لا يدخلان على الاسم ؛ فعلنا أنه يرتفع من حيث لا يرتفع الاسم مثل الحاليين في النصب والجزم ، فدل على ما قلنا .

(١) في ر « يدل عليه وهو أنا وجدنا » وكلمة « وهو » مقحمة .

والذي يدل على أنه لا يرتفع لقيامه مقام الاسم أنه لو كان مرفوعا لقيامه مقام الاسم لكان ينبغي أن لا يرتفع في قولهم « كاد زيد يقوم » لأنه لا يجوز أن يقال كاد زيد قائما ، فلما وجب رفعه بالإجماع دلّ على صحة ما قلناه .

وأما البصريون فاحتجوا [٢٢٧] بأن قالوا : إنما قلنا إنه مرفوع لقيامه مقام الاسم ، وذلك من وجهين :

أحدهما : أن قيامه مقام الاسم عامل معنوي ؛ فأشبهه الابتداء ، والابتداء يوجب الرفع ، فكذلك ما أشبهه .

والوجه الثاني : أنه بقيامه مقام الاسم قد وقع في أقوى أحواله ، فلما وقع في أقوى أحواله وجب أن يعطى أقوى الإعراب ، وأقوى الإعراب الرفع ؛ فلهذا كان مرفوعا لقيامه مقام الاسم .

ولا يلزم على كلامنا الفعل الماضي ؛ فإنه يقوم مقام الاسم ، ومع هذا فلا يجوز أن يكون مرفوعا ؛ لأنه إنما لم يكن قيام الفعل الماضي مقام الاسم موجبا لرفعه ، وذلك لأن الفعل الماضي ما استحق أن يكون معربا بنوع ما من الإعراب ، فصار قيامه مقام الاسم بمنزلة عدمه في وجوب الرفع ؛ لأن الرفع نوع من الإعراب ، وإذا لم يكن يستحق أن يعرب بشيء من الإعراب استحال أن يكون مرفوعا ؛ لأنه نوع منه ، بخلاف الفعل المضارع ؛ فإنه استحق جملة الإعراب بالمشابهة التي بينها ، فكان قيامه مقام الاسم موجبا له الرفع ، وصار هذا بمنزلة السيف ؛ فإنه يقطع في محل يقبل القطع ، ولا يقطع في محل لا يقبل القطع ، فعدم القطع في محل لا يقبل القطع لا يدل على أنه ليس بقاطع ، فكذلك ها هنا : عدم الرفع في الفعل الماضي مع قيامه مقام الاسم لا يدل على أن قيام الفعل المضارع مقام الاسم ليس بموجب الرفع ، وهذا واضح لا إشكال فيه .



وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنه يرتفع بتعريضه من العوامل الناصبة والجازمة » قلنا : هذا فاسد ، وذلك لأنه يؤدي إلى أن يكون الرفع بعد النصب والجزم ، ولا خلاف بين النحويين أن الرفع قبل النصب والجزم ؛ وذلك لأن الرفع صفة الفاعل ، والنصب صفة المفعول ، وكما أن الفاعل قبل المفعول ؛ فكذلك ينبغي أن يكون الرفع قبل النصب ، وإذا كان الرفع قبل النصب فلأن يكون قبل الجزم كان ذلك من طريق الأولى ، فلما أدى قولهم إلى خلاف الإجماع وجب أن يكون فاسداً .

قولهم « لو كان مرفوعاً لقيامه مقام الاسم لكان ينبغي أن يكون منصوباً إذا كان الاسم منصوباً - إلى آخر ما ذكره » قلنا : إنما لم يكن منصوباً أو مجروراً إذا قام مقام اسم منصوب أو مجرور ؛ لأن عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال [ ٢٢٨ ] وهذا فعل ؛ فلهذا لم يكن عامل الاسم عاملاً فيه .

وأما قولهم « وجدنا نصبه وجزمه بنصب وجزم لا يدخلان على الاسم ، فعلنا أنه يرتفع من حيث لا يرتفع الاسم » قلنا : وكذلك نقول ؛ فإنه يرتفع من حيث لا يرتفع الاسم ؛ لأن ارتفاعه لقيامه مقام الاسم ، والقيام مقام الاسم ليس بعامل للرفع في الاسم .

وأما قول الكسائي « إنه يرتفع بالزائد في أوله » فهو قول فاسد من وجوه : أحدها : أنه كان ينبغي أن لا تدخل عليه عوامل النصب والجزم ؛ لأن عوامل النصب والجزم لا تدخل على العوامل .

والوجه الثاني : أنه لو كان الأمر على ما زعم لكان ينبغي أن لا ينتصب بدخول النواصب ، ولا ينجزم بدخول الجوازم ؛ لوجود الزائد أبداً في أوله ، فلما انتصب بدخول النواصب وانجزم بدخول الجوازم دلّ على فساد ما ذهب إليه .

والوجه الثالث : أن هذه الزوائد بعضُ الفعل ، لا تنفصل منه في لفظٍ ، بل هي من تمام معناه ، فلو قلنا « إنها هي العاملة » لأدّى ذلك إلى أن يعمل الشيء في نفسه ، وذلك محال ، ويخرج على هذا « أن » المصدرية فإنها تعمل في الفعل المستقبل وهي معه في تقدير المصدر ؛ لأنها قائمة بنفسها ومنفصلة عن الفعل ، وكل واحد منهما يتفصل عن صاحبه ، فبان الفرق بينهما .

وأما قولهم « إنه لو كان مرفوعاً لقيامه مقام الاسم لكان ينبغي أن لا يرتفع في قولهم كاد زيد يقوم ؛ لأنه لا يجوز أن يقال كاد زيد قائماً » قلنا : هذا فاسد ؛ لأن الأصل أن يقال : كاد زيد قائماً ، ولذلك ردّه الشاعر إلى الأصل لضرورة الشعر في قوله :

٣٦٧ - قَابَتْ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كَدْتُ آثِبًا  
وَكَمْ مِثْلَهَا فَارَقْتُهَا وَهِيَ تَصْفِرُ

٣٦٧ - هذا البيت من كلام تأبط شرا ، واسمه ثابت بن جابر بن سفيان ، الفهمي وهو تاسع تسعة أبيات اختارها أبو تمام حبيب بن أوس الطائي في ديوان الحماسة ( انظر شرح التبريزي ٧٥/١ بتحقيقنا - وشرح المرزوقي ص ٧٤ - ٨٤ ) والبيت من شواهد ابن عيش في شرح الفصل ( ص ٩٢٣ و ١٠٢١ ) والأشموني ( رقم ٢٣١ ) وأوضح المسالك ( رقم ١١٨ ) وابن عقيل ( رقم ٨٥ ) وابن الناظم في باب أفعال المقاربة من شرح الألفية ، وشرحه العيني ( ١٦٥/٢ بهامش الخزانة ) ورضي الدين في باب الثقل المضارع من شرح الكافية ، وشرحه البغدادي في الخزانة ( ٥٤٠/٣ ) وكان بنو لحيان - وهم حي من هذيل - قد وجدوا تأبط شرا يشتار عسلاً فوق جبل ، فأخذوا عليه طريقه ، فلما أحس ذلك منهم وكره أن يقع في أسرهم ، انطلق إلى مكان بعيد ثم صب مامعه من العسل على الصخر وانزلق عليه حتى انتهى إلى الأرض ، ثم أسلم قدميه للريح فنجا ، وفهم - بفتح فسكون - قبيلة تأبط شرا ، وهم بنو فهم بن عمرو بن قيس عيلان « وما كدت آثبا » رواية الحماسة « وما كنت آثبا » ولا شاهد فيها لما نحن فيه الآن ، وآثب : اسم الفاعل من آب يثوب أو با وما آبا : أي رجع ، وتصفر : تتأسف =

إلا أنه لما كانت « كَادَ » موضوعة للتقريب من الحال واسمُ الفاعل ليس دلالة على الحال بأولى من دلالة على الماضي عدلوا عنه إلى « يفعل » لأنه أدلُّ على مقتضى كاد ، ورفعوه مراعاة للأصل ؛ فدل على صحة ما ذهبنا إليه ، والله أعلم .

### [ ٢٢٩ ] ٧٥ — مسألة

[ عامل النصب في الفعل المضارع بعد واو المعية ]<sup>(١)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أن الفعل المضارع في نحو قولك « لا تأكل السمكَ وتَشْرَبَ اللبنَ » منصوب على الصرف . وذهب البصريون إلى أنه منصوب بتقدير أن ، وذهب أبو عمر الجرميُّ من البصريين إلى أن الواو هي الناصبة بنفسها ؛ لأنها خرجت عن باب العطف .

== وتحرزن على أنها لم تستطع أن تنال منى . وموضع الاستشهاد بهذا البيت هنا هو قوله « وما كدت آثما » حيث جاء الشاعر بخبر « كاد » اسما مفردا منصوبا ، والأصل في أفعال المقاربة أن يكون خبرها جملة فعلية فعلها مضارع ، قال ابن جنى « استعمل الشاعر الاسم الذي هو الأصل المرفوض الاستعمال موضع الفعل الذي هو فرع ، وذلك أن قولك كدت أقوم أصله كدت قائما ، ولذلك ارتفع المضارع — أى لوقوعه موقع الاسم — فأخرجه الشاعر على أصله المرفوض ، كما يضطر الشاعر إلى مراجعة الأصول المهجورة عن استعمال الفروع ، نحو صرف مالا ينصرف ، وإظهار التضعيف ، وتصحيحه المقتل ، وما جرى مجرى ذلك » اه كلامه .

ونظير هذا البيت قول الشاعر ، وهو من شواهد ابن يعيش (ص ٩٢٤) و(٢٣٢) :  
ومغنى اللبيب ( ٢٥٠ ) وشرحه العيني ( ١٦١/٢ ) :  
أكثر في العذل ملحاداً لا تكثرن إني عسيت صاعماً

(١) انظر في هذه المسألة : شرح الأشموني مع حاشية الصبان ( ٢٦٠ و ٢٥٨/٣ ) وشرح الفصل لا بن يعيش (ص ٩٢٩) وشرح الرضى على الكافية ( ٢٢٣/٢ وما بعدها )

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه منصوب على الصَّرفِ ، وذلك لأن الثاني مخالف للأول ، ألا ترى أنه لا يحسن تكرير العامل فيه ، فلا يقال : لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن ، وأن المراد بقولهم « لا تأكل السمك وتشرب اللبن » يجزئ الأول وينصب الثاني النهي عن أكل السمك وشرب اللبن مجتمعين ، لا منفردين ، فلو طعم كل واحد منهما منفرداً لما كان مرتكباً للنهي ، ولو كان في نية تكرير العامل لوجب الجزم في الفعلين جميعاً ، فكان يقال « لا تأكل السمك وتشرب اللبن » فيكون المراد هو النهي عن أكل السمك وشرب اللبن منفردين ومجتمعين ؛ فلو طعم كل واحد منهما منفرداً من الآخر أو معه لكان مرتكباً للنهي ؛ لأن الثاني موافق للأول في النهي ، لا مخالف له ، بخلاف ما وقع الخلاف فيه ؛ فإن الثاني مخالف للأول ، فلما كان الثاني مخالفاً للأول ومضروباً عنه صارت مخالفته للأول وصرفه عنه ناصباً له ، وصار هذا كما قلنا في الظروف ، نحو « زيدٌ عندك » وفي المفعول معه ، نحو « لو ترك زيدٌ والأسدَ لأكله » فكما كان الخلاف يوجب النصب هناك ، فكذلك هاهنا .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه منصوب بتقدير « أن » وذلك لأن الأصل في الواو أن تكون حرف عطف ، والأصل في حروف العطف أن لا تعمل ؛ لأنها لا تختص ؛ لأنها تدخل تارة على الاسم وتارة على الفعل على ما بينا في غير موضع ، وإنما لما قصدوا أن يكون الثاني في غير حكم الأول وحول المعنى حول إلى الاسم ، فاستحال أن يضم الفعل إلى الاسم ، فوجب تقدير « أن » لأنها مع الفعل بمنزلة الاسم ، وهي الأصل في [٢٣٠] عوامل النصب في الفصل .

وأما ما ذهب إليه أبو عمر الجرمي أنها عاملة لأنها خرجت عن باب العطف

فباطل ؛ لأنه لو كانت هي العاملة كما زعم لجاز أن تدخل عليها الفاء والواو للعطف ، وفي امتناعه من ذلك دليل على بطلان ما ذهب إليه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن الثاني مخالف للأول فصارت مخالفته له وصرفه عنه موجباً له النصب » قلنا : قد بينّا في غير مسألة أن الخلاف لا يصلح أن يكون موجباً للنصب ، بل ما ذكرتموه هو الموجب لتقدير « أن » لا أن العامل هو نفس الخلاف والصرف . ، ولو جاز ذلك لجاز أن يقال : إن زيداً في قولك « أكرمْتُ زيداً » لم ينتصب بالفعل ، وإنما انتصب بكونه مفعولاً ، وذلك محال ؛ لأن كونه مفعولاً يوجب أن يكون أكرمته عاملاً فيه النصب ، فكذلك ها هنا : الذي أوجب نصب الفعل ها هنا بتقدير « أن » هو امتناعه من أن يدخل في حكم الأول ، كما أن الذي أوجب نصب زيد في قولك « أكرمْتُ زيداً » وقوع الفعل عليه ؛ فدلّ على ما قلناه ، والله أعلم .

## ٧٦ - مسألة

[ عامل النصب في الفعل المضارع بعد فاء السببية <sup>(١)</sup> ]

ذهب الكوفيون إلى أن الفعل المضارع الواقع بعد الفاء في جواب الستة الأشياء - التي هي الأمر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض - ينتصب بالخلاف ، وذهب البصريون إلى أنه ينتصب بإضمار أن ، وذهب أبو عمر الجرمي إلى أنه ينتصب بالفاء نفسها ؛ لأنها خرجت عن باب العطف ، وإليه ذهب بعض

(١) انظر في هذه المسألة شرح الأشموني مع حاشية الصبان (٢٥٨/٣) وما ذكرناه من المراجع في المسألة السابقة .

الكوفيين ، والكلام في هذه المسألة على طريق الإجمال كالكلام في المسألة التي قبلها ، فأما الكلام على سبيل التفصيل فنقول :

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن الجواب مخالف لما قبله ؛ لأن ما قبله أمر أو نهى أو استفهام أو نفي أو تمنٍّ أو عرض ، ألا ترى أنك إذا قلت « ايتنا فنُكْرِمَكَ » لم يكن الجواب أمراً ، فإذا قلت « لا تنقطع عنا فنَجْفُوكَ » لم يكن الجواب نهياً ، وإذا قلت « ما تأتينا فتحدثنا » لم يكن الجواب نفيًا ، وإذا قلت « أين يَبْتَكَ فَأُزَوِّدَكَ » لم يكن الجواب استفهامًا ، وإذا قلت « لَيْتَ لِي بَعِيرًا فَأُحْجَّ عَلَيْهِ » لم يكن الجواب تمنياً ، وإذا قلت « ألا تنزل فتصيبَ خيرًا » لم يكن الجواب عرضًا ، فلما لم يكن الجواب شيئًا من هذه الأشياء كان مخالفًا لما قبله ، وإذا كان مخالفًا لما قبله وجب أن يكون منصوبًا على الخلاف على ما بينا .

وأما البصريون فقالوا : إنما قلنا إنه منصوب بتقدير « أن » وذلك لأنَّ الأصل في الفاء أن يكون حرفَ عطفٍ ، والأصلُ في حروف العطف أن لا تعمل ؛ لأنها تدخل تارة على الأسماء وتارة على الأفعال ، على ما بينا فيما تقدم ؛ فوجب أن لا تعمل ، فلما قصدوا أن يكون الثاني في غير حكم الأول وحولَ المعنى حوَّلَ إلى الاسم ، فاستحال أن يُضمَّ الفعل إلى الاسم ، فوجب تقدير « أن » ؛ لأنها مع الفعل بمنزلة الاسم ، وهي الأصل في عوامل النصب في الفعل على ما بينا قبلُ ، وجاز أن تعمل « أن » الخفيفة مع الحذف دون أنَّ الشديدة ، وإن كانت الشديدة أقوى من الخفيفة ؛ لأن الشديدة من عوامل الأسماء ، والخفيفة من عوامل الأفعال ، وعوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال ؛ لأن الفاء ها هنا صارت دالة عليها ، فصارت في حكم ما لم يحذف ، وكذلك الواو وأو ولام كي ولام الجحود وحتى ، صارت دالة عليها ، فجاز إعمالها

مع الحذف ، بخلاف « أن » الشديدة ؛ فإنه ليس في اللفظ ما يدل على حذفها ،  
فبان الفرق بينهما .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : قولهم « إن الجواب لما كان مخالفاً  
لما قبله وجب أن يكون منصوباً على الخلاف » قلنا : قد أجبتنا عن هذا في غير  
موضع فيما مضى ؛ فلا نعيده ها هنا .

وأما من ذهب إلى أنها هي العاملة لأنها خرجت عن بابها ؛ قلنا : لا نسلم ،  
فإنها لو كانت هي الناصبة بنفسها ، وأنها قد خرجت عن بابها لكان ينبغي أن  
يجوز دخول حرف العطف عليها ، نحو « ابْتِنِي وَفَأَكْرَمَكَ وَفَأَعْطَيْكَ » وفي امتناع  
دخول حرف العطف عليها دليل على أن الناصبَ غيرها ، ألا ترى أن واو القسم  
لما خرجت عن بابها جاز دخول حرف العطف عليها ، نحو « فَوَاللَّهِ لَأَفْعَلَنَّ ،  
وَوَاللَّهِ لَأَذْهَبَنَّ » لأن الحرف إنما يمتنع دخوله على حرفٍ مثله إذا كانا بمعنى واحد ،  
فلما امتنع [ ٢٣٢ ] دخول حرف العطف ها هنا على الفاء دل أنها باقية على حكم  
الأصل ؛ فلا يجوز أن يدخل عليها حرف العطف ، والله أعلم .

## ٧٧ — مسألة

[ هل تعمل « أن » المصدرية محذوفة من غير بدل ؟ ]<sup>(١)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أن « أن » الخفيفة تعمل في الفعل المضارع النصب  
مع الحذف من غير بدل .

(١) انظر في هذه المسألة : شرح ابن عقيل ( ٢٨٣/٢ بتحقيقنا ) وشرح الأشموني  
مع حاشية الصبان ( ٢٦٥/٣ - ٢٦٦ ) وتصريح الشيخ خالد ( ٣٠٩/٢ - ٣١٠ )

وذهب البصريون إلى أنها لاتعمل مع الحذف من غير بدل .  
أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه يجوز إعمالها مع الحذف قراءة  
عبد الله بن مسعود ( وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ ) فنصب  
( لاتعبدوا ) بأن مقدرة ؛ لأن التقدير فيه : أن لاتعبدوا إلا الله ، فحذف « أن »  
وأعملها مع الحذف ، فدل على أنها تعمل النصب مع الحذف ، وقال طرفة :  
٣٦٨ —

أَلَا أَشْهَدُ الزَّاجِرِ أَحْضَرَ الْوَعَى  
وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدى

فنصب « أَحْضَرَ » لأن التقدير فيه : أن أحضر ، فحذفها وأعملها مع الحذف .  
والدليل على صحة هذا التقدير أنه عطف عليه قوله « وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ » فدل على  
أنها تنصب مع الحذف . وقال عامر بن الطفيل :

٣٦٨ — هذا البيت من معلقة طرفة بين العبد البكرى ، وهو من شواهد  
سيويه ( ٤٥٢/١ ) وابن منظور ( أنن ) وابن يعيش في شرح المفصل ( ص ١٦٩ )  
وابن هشام في مغنى اللبيب ( رقم ٦٢٦ ) وابن عقيل ( رقم ٣٣٣ ) وشرحه العيني  
( ٤٠٢/٤ بهامش الحزانة ) وأنشده رضى الدين وشرحه البغدادى فى الحزانة  
( ٥٩٤/٣ و٥٧/١ ) والزاجرى : أى الذى يكفى ويعنى ؛ والوعى — بوزن الفى  
مقصورا — الحرب ، يقول : أنا لست خالدا ، ولا بد أن يأتينى الموت يوما ، فليس مما  
يقتضيه العقل أن أقعد عن شهود الحرب ومنازلة الأقران مخافة أن أموت . ومحل  
الاستشهاد بالبيت قوله « أَحْضَرَ الْوَعَى » وهذا الفعل يروى بروايتين ، الأولى برفع  
« أحضر » وقدرناه سيويه على هذا الوجه ، ورواه ابن هشام فى المغنى ليستشهد به  
على رواية الرفع ، وهذه الرواية هى الأصل عند انفرقين ، فإن الأصل أن يرتفع المضارع  
مالم يسبقه ناصب ولا جازم ، والرواية الأخرى بنصب « أحضر » على أنه فعل مضارع  
منصوب بأن المصدرية محذوفة ، قال الأعمى « وقد يجوز النصب بإضمار أن ضرورة ،  
وهو مذهب الكوفيين » اهـ .



٣٦٩ — فَلَمْ أَرَ مِثْلَهَا خُبَاسَةً وَاجِبَةً  
وَنَهْنَهتُ نَفْسِي بَعْدَ مَا كِدْتُ أَفْعَلَهُ

٣٦٩ — هذا البيت من شواهد سيويه (١/١٥٥) ونسبه لعامر بن جوين الطائي، وأقر هذه النسبة الأعلام الشتمري، واستشهد به ابن هشام في مغني اللبيب (رقم ٨٩٥) ولم يعزه، والأشمونى (رقم ٢٣٧) وأنشده ابن منظور (خ ب س) وقال قبل إنشاده « قال عمر بن جوين أو امرؤ القيس » هكذا محرفاً، وروى أبو الفرج الأصبهاني عجز هذا البيت لعامر بن جوين الطائي وهو مع بيت سابق عليه بروايته هكذا :  
فكم للسعيد من هجان مؤبلة      تسير صحاحا ذات قيد ومرماه  
أردت بها فتكا فلم أرتعص له      ونهنت نفسي بعد ما كدت أفعله  
وقد استشهد بالبيت ابن الناطم في نواصب المضارع، وشرحه العيني (٤/١٠٤) : الخباسة — بضم الخاء وفتح الباء مخففة الغنيمة، وتقول : خبس فلان الشيء يخبسه من مثال نصر — واختبسه، وتخبسه : أى أخذه وغنمه. ونهنت نفسي : كفتها وزجرتها، وقال أبو جندب الهذلي :  
فنهنت أولى القوم عنهم بضربة      تنفس عنها كل حشيان مجحر  
والاستشهاد بهذا البيت في قوله « كدت أفعله » وكل العلماء متفقون على أن الرواية بنصب اللام في « أفعله » ولكنهم يختلفون في التخريج ، فأما سيويه فيرى أن الفعل المضارع هنا منصوب بأن المصدرية محذوفة مع أنه يقول : إن الأصل مجرد المضارع الذي يقع خبراً لكاد من أن المصدرية ، فقد ركب ضرورة على ضرورة ، قال : « حملة على أن ؛ لأن الشعراء قد يستعملون أن هنا مضطرين كثيراً » اهـ . وقال الأعلام « الشاهد فيه نصب أفعله بإضمار أن ضرورة ، ودخول أن على كاد لا يستعمل في الكلام ، فإذا اضطر الشاعر أدخلها عليها تشبيهاً لها بعسى ، لا شتراكهما في معنى المقاربة ، فلما أدخلوها بعد كاد في الشعر ضرورة توهمها هذا الشاعر مستعملة : ثم حذفها ضرورة ، هذا تقدير سيويه ، وقد خولف فيه ؛ لأن أن مع ما بعدها اسم فلا يجوز حذفها ، وحمل المراد بالفعل على إرادة النون الخفيفة وحذفها ضرورة ، والتقدير عنده : بعد ما كدت أفعله ، وهذا التقدير أيضاً بعيد ، لتضمن ضرورتين : إدخال النون في الواجب ، ثم حذفها ، فقول سيويه أولى ، لأن أن قد أتت في الأشعار محذوفة كثيراً » اهـ وترجيحه مقالة سيويه مع اشتاله على ضرورة مركبة على ضرورة أخرى من أعجب العجب ، وقال ابن هشام في مغني اللبيب : « حذف أن الناصبة : هو مطرد في مواضع معروفة ، وبشاذة

فنصب «أفعله» لأن التقدير فيه : أن أفعله ؛ فدل على أنها تعمل مع الحذف ، وهذا على أصلكم ألزم ؛ لأنكم تزعمون أنها تعمل مع الحذف بعد الفاء في جواب الأمر والنهي والتثنية [ والاستفهام ] والتثنية والعرض ، وكذلك بعد الواو واللام وأو وحتى فكذلك هاهنا .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنها لا يجوز إعمالها مع الحذف أنها حرفُ نصبٍ من عوامل الأفعال ، وعوامل الأفعال ضعيفة ؛ فينبغي أن لا تعمل مع الحذف من غير بدل .

والذي يدل على ذلك أن « أن » المشددة التي تنصب الأسماء لا تعمل مع الحذف ،

== في غيرها ، نحو : خذ الص قبل يأخذك ، ومرة يحفرها ، ولا بد من تتبعها - أي قبل أن يأخذك ، وأن يحفرها ، ولا بد من أن تتبعها - وقال به سيويه في قوله :  
\* ونهت نفسي بعد ما كدت أفعله \*

وقال اللبرد : الأصل أفعليها ، ثم حذفت الألف ونقلت حركة الهاء لما قبلها ، وهذا أولى من قول سيويه ؛ لأنه أضمر أن في موضع حقها ألا تدخل فيه صريحا وهو خبر كاد ، واعتد بها مع ذلك بإبقاء عملها « اه كلامه .

ويتلخص من هذين الكلامين كلام الأعلم وكلام ابن هشام أن قول الشاعر :  
« بعد ما كدت أفعله » ثلاثة تخريجات :

التخريج الأول : تخريج سيويه ، وحاصله أن الفتحة على لام «أفعله» فتحة إعراب ، وأن الفعل منصوب بأن المصدرية محذوفة ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

التخريج الثاني : التخريج الذي حكاه الأعلم ولم يبين القائل به ، وحاصله أن الفتحة التي على لام «أفعله» فتحة بناء ، وأن الفعل مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الحقيقية المحذوفة تخفيفاً ، وقد ذكر المؤلف هذا التخريج .

التخريج الثالث : تخريج أبي العباس اللبرد ، وحاصله أن الفتحة التي على لام «أفعله» لا هي فتحة الإعراب ولا هي فتحة البناء ، ولكنها فتحة منقولة من الحرف الذي بعدها والفعل مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة العارضة بسبب النقل .

وإذا [٢٣٣] كانت « أن » المشددة لاتعمل مع الحذف فإن الخفيفة أولى أن لاتعمل، وذلك لوجهين :

أحدهما : أن « أن » المشددة من عوامل الأسماء ، و « أن » الخفيفة من عوامل الأفعال ، وعوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال ، وإذا كانت أن المشددة لاتعمل مع الحذف وهي الأقوى فإن لاتعمل « أن » الخفيفة مع الحذف وهي الأضعف كان ذلك من طريق الأولى .

والثاني : أن « أن » الخفيفة إنما عملت النصب لأنها أشبهت « أن » المشددة ، وإذا كان الأصل المشبه به لا ينصب مع الحذف ، فالفرع المشبه أولى أن لا ينصب مع الحذف ؛ لأنه يؤدي إلى أن يكون الفرع أقوى من الأصل وذلك لا يجوز .  
والذي يدل على ضعف عمل « أن » الخفيفة أنه من العرب من لا يعملها مظهرة ويرفع ما بعدها تشبيها لها بما ؛ لأنها تكون مع الفعل بعدها بمنزلة المصدر كما أن « ما » تكون مع الفعل بعدها بمنزلة المصدر ، ألا ترى أنك تقول « يعجبني أن تفعل » فيكون التقدير : يعجبني فعلك ، كما تقول « يعجبني ما تفعل » فيكون التقدير : يعجبني فعلك ، فلما أشبهتها من هذا الوجه شُبِّهَتْ بها في ترك العمل ، وقد روى ابن مجاهد أنه قرأ ( لمن أراد أن يُتِمَّ الرضاعة ) بالرفع ، وقال الشاعر :

٣٧٠ — يا صاحبي فدت نفسي نفوسكما وحيشما كُنْتُمَا لاقيتُمَا رَشْدَا

أن تحملاً حاجة لي خف تحمليها وتصنعا نعمة عندي بها ويدا

أن تقرأن على أسماء وتحسكما بني السلام ، وأن لا تُشعِراً أحدا

فقال « أن تقرأن » فلم يعملها تشبيها لها بما ، على ما بينا .

٣٧٠ — قد استشهد بتأنيده في شرح المفصل (ص ٩٢٥) وابن جني في شرح تصريف اللسان (٢٧٩/٢) ورضي الدين في شرح الكافية (٢١٧/٢) وشرحه البغدادي في (٥٥٩/٢) وابن هشام في مغني اللبيب (٥٥٩/٢).

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قراءة من قرأ ( لا تعبدوا إلا الله ) فهي قراءة شاذة ، وليس لهم فيها حجة : لأن ( تعبدوا ) مجزوم بلا ؛ لأن

= ( رقم ٣٥ ) وفي أوضح المسالك ( رقم ٤٩٣ ) والأشعوني ( رقم ١٠١١ ) وشرحه العيني ( ٣٨٠ / ٤ بهامش الخزانة ) وقال البغدادي « وهذه الآيات الثلاثة قلما خلا عنها كتاب نحو ، ومع كثرة الاستعمال لم يعزها أحد إلى شاعر » وأنشد العيني وابن جني ثاني هذه الآيات هكذا :

إن تقضيا حاجة لي خف عملها تستوجبا منة عندي بها ويذا  
ومحل الاستشهاد بهذه الآيات قوله : « أن تقرأن » وقد اختلف العلماء في تخرج هذه الكلمة ؛ فذهب قوم - منهم الزمخشري وابن يعيش وتبعهما شراح الألفية - إلى أن « أن » هذه هي المصدرية التي تختص بالدخول على الفعل المضارع ، والتي ينصب بها عامة العرب ، ولكنها أهملت في هذا البيت ونحوه حملا على « ما » المصدرية أختها ، لاشتراكهما في معنى المصدرية وفي أن كل واحدة منهما تسبك ما بعدها بمصدر ، وادعى جماعة - منهم ابن يعيش - أن إهمال « أن » المصدرية لغة لجماعة من العرب ، قال : « على أن من العرب من يلغى عمل أن تشبيها بما ، وعلى هذا قرأ بعضهم ( لمن أراد أن يتم الرضاعة ) بالرفع » اهـ . وذهب جماعة - منهم أبو علي الفارسي وابن جني - إلى أن « أن » ههنا مخففة من الثقيلة ، وليست هي المصدرية المختصة بالفعل المضارع ، وكان من حق العربية على الشاعر أن يفصل بين « أن » والفعل بالسين أو بسوف أو بقد ، كما في قوله تعالى : ( علم أن سيكون منكم مرضى ) وقوله : ( علم أن لن تحصوه ) وقوله : ( ونعلم أن قد صدقتنا ) ولكنه ترك الفصل حين اضطر لإقامة الوزن ، قال ابن جني في شرح التصريف ( ٢٧٨ / ١ ) « سألت أبا علي عن ثبات النون في تقرأن بعد أن ، فقال : أن مخففة من الثقيلة ، وأولها الفعل بلا فصل للضرورة ، فهذا أيضاً من الشاذ عن انقياس والاستعمال جميعا » اهـ . وجعل ابن هشام القول بأن « أن » هي المخففة من الثقيلة قول الكوفيين ، واقول بأنها المصدرية أهملت حملا على ما قول البصريين ، قال في مغنى اللبيب ( ص ٣٠ بتحقيقنا ) « وقد يرفع الفعل بعد أن ، كقراءة ابن محيصن ( لمن أراد أن يتم الرضاعة ) وقول الشاعر :

أن تقرأن على أسماء ويحكما منى السلام وألا تشعرا أحدا

وزعم الكوفيون أن أن هذه هي المخففة من الثقيلة شذ اتصالها بالفعل ، والصواب قول البصريين إنها أن الناصبة أهملت حملا على ما أختها المصدرية » اهـ .

المراد بها النهي ، وعلامة الجزم والنصب في الخمسة الأمثلة التي هذا أحدها واحدة .

وأما قول طرفة :

\* أَلَا أَيُّهَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضَرِ الْوَعْيُ \* [٣٦٨]

فالرواية عندنا على الرفع ، وهي الرواية الصحيحة ، وأما من رواه بالنصب ؛ فقلعه رَوَاهُ عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ الْقِيَاسُ عِنْدَهُ مِنْ إِعْمَالِ « أَنْ » مَعَ الْحَذْفِ ، فَلَا يَكُونُ فِيهِ حُجَّةٌ ، [٢٣٤] ولئن صحت الرواية بالنصب ؛ فهو محمول على أَنَّهُ تَوَهَّمَ أَنَّهُ أَتَى بِأَنْ ، فنصب على طريق الغلط ، كما قال الأخوصُ الزُّبُورِيُّ :

مَشَائِمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بَيْنَ غُرَابِهَا [١١٧]  
فجر قوله « ناعب » توها أنه قال « ليسوا بمصلحين » فعطف عليه بالجر ، وإن كان منصوباً كما قال صِرْمَةُ الْأَنْصَارِيُّ :

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَاضِي

وَلَا سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا [١١٥]

فجر « سابق » توها أنه قال « لست بمدرك ماضى » فعطف عليه بالجر ، وإن كان منصوباً ، وهذا لأن العربي قد يتكلم بالكلمة إذا استهواه ضرب من الغلط فيعدل عن قياس كلامه وينحرف عن سَنَنِ أَصُولِهِ ، وذلك مما لا يجوز القياس عليه .

وأما قول الآخر :

\* ... بَعْدَ مَا كِدْتُ أَفْعَلُهُ \* [٣٦٩]

فالجواب عنه من وجهين :

أحدهما : أنه نصب « أفعله » على طريق الغلط على ما بيناه فيما تقدم ، كأنه توهم أنه قال « كدت أن أفعله » لأنهم قد يستعملونها مع كاد في ضرورة الشعر ، كما قال الشاعر :

— ٣٧١ — \* قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبَيْتِ أَنْ يَمْصَحَا \*

٣٧١ — هذا بيت من الرجز الشطور ، وقوله :

\* ربع عفا الدهر طولا فأنمحي \*

وقد أنشده سيويه ( ٤٧٨/١ ) ونسبه إلى رؤبة بن المعجاج ، وأقره على هذه النسبة الأعمى الشنمري ، وأنشده أيضاً ابن يعيش في شرح المفصل ( ص ١٠٣٣ ) ونسبه لرؤبة أيضاً ، وأنشده رضى الدين في باب أفعال المقاربة من شرح الكافية ، وشرحه البغدادى في الحزاة ( ٩٠/٤ ) وذكر أنه لم يعثر عليه في ديوان رؤبة ، وأنشده جماعة من شراح الألفية ، وشرحه العيني ( ٢١٥/٢ بهامش الحزاة ) والربع : المنزل حيث كان ، ويروى « رسم » وهو ما بقى لاصقاً بالأرض من آثار الديار ، وعفا : يكون لازماً بمعنى درس ، تقول : عفا المنزل يعفو ، أى درس ، ومنه قول ليلى بن ربيعة العامري في مطلع معلقته :

عفت الديار محلها فقامها ~~بمعى تأبد غولها~~ ورجامها

ويكون عفا متعدياً كفى البيت الذى قبل بيت الشاهد ، ومعناه محو آثاره ، وأنمحي : مطاوع « محاه بمحوه » ويروى « فأنمحي » بتشديد الميم ، على أنه قلب النون ميماً ثم أدغم الميم في الميم ، وعمل الاستشهاد في البيت قوله : « كاد أن يَمْصَحَا » حيث اقترن للضارع الواقع خبراً لكاد بأن الصدرية ، ومذهب سيويه أن المستعمل في الكلام إسقاط أن ، وأن ذكر أن معها مما يجىء في الشعر للضرورة تشبيهاً لكاد بعسى ، كما أن المستعمل في الكلام ذكر أن في خبر عسى ، وأنها قد تسقط مع عسى تشبيهاً لعسى بكاد .

وأقول : قد وقع اقتران الفعل الواقع خبراً لكاد بأن في الحديث ، وفي جملة من الشعر العربى ، فمن ذلك ما ورد في صحيح البخارى في شأن أمية بن أبى الصلت « كاد أن يسلم » ويروى : « كاد الفقر أن يكون كفراً » وفي حديث عمر بن الخطاب « ما كدت أن أصلى العصر حتى كادت الشمس أن تغرب » وفي حديث جبير بن مطعم « كاد قلبى أن يطير » وأما الشعر فنه بيت الشاهد ، ومنه قول ذى الرمة :

وجدت فؤادى كاد أن يستخفه رجيع الهوى من بعض ما يتذكر

ومنه قول محمد بن منذر ، وهو من شواهد الأشموني :

كادت النفس أن تفيظ عليه إذ غدا حشو ريطرة وبرود

ومنه قول الآخر ، وهو من شواهد الأشموني أيضاً :

أيتم قبول السلم منا ؟ فسكدم لدى الحرب أن تغنوا السيوف عن السل =

فأما في اختيار الكلام فلا يُستعمل مع « كَادَ » ولذلك لم يأت في قرآن ولا كلام فصيح . قال الله تعالى : ( فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ) وقال تعالى : ( مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبَ فَرِيقٍ مِنْهُمْ ) وكذلك سأثر ما في القرآن من هذا النحو ؛ فأما الحديث <sup>(١)</sup> « كَادَ الْفَقْرُ أَنْ يَكُونَ كَفْرًا » فإن صح فزيادة « أن » من كلام الراوى ، لا من كلامه عليه السلام ؛ لأنه صلوات الله عليه أفصح من نطق بالضاد .

والوجه الثانى : أن يكون أراد بقوله « بَعْدَ مَا كِدْتُ أَفْعَلُهُ » بعد ما كدت أفعلها — يعنى الخصلة — فحذف الألف وألحق فتحة الهاء على ما قبلها ، وهذا التأويل فى هذا البيت حكاه أبو عثمان عن أبي محمد التوزى عن القراء من أصحابكم ، كما حكى أن بعض العرب قتل رجلا يقال له مَرْقَمَةٌ وقد كلفه وآخر أن [٢٣٥] يتلما جُرْدَانُ الحمار <sup>(٢)</sup> فامتنعا فقتلَ مَرْقَمَةً ، فقال الآخر « طَاحَ مَرْقَمَةٌ » فقال له القاتل :

= ومنه ما أنشده ابن الأعرابى :

• يكاد لولا سيره أن يعلسا •

ومنه ما أنشده هو وغيره :

حتى تراه وبه إكداره يكاد أن ينطحه إجماره

• لو لم ينفس كربيه هواره •

ومنه ما أنشده أبو زيد فى صفة كلب :

يرتم أنف الأرض فى ذهابه يكاد أن ينسل من إهابه

(١) فى ر « فأما من الحديث » وظاهر أن لفظ « من » مقم .

(١) ارجع إلى مجمع الأمثال للميدانى (المثل رقم ٥٦٨ بتحقيقنا « أبخل من مادر »)

قد روى القصة وخرج الكلمة التى خرجها المؤلف . ونظيره ما حكوه من قولهم « بالفضل ذو فضلكم الله به ، والكرامة ذات أكرمكم الله به » بفتح الباء فى « به » الثانية وسكون الهاء ( وانظر أوضح المسالك فى الكلام على ذو الوصولة ) وقد روى هذه العبارة القراء ينسبها لأعرابى من طي ، وتخرج « به » الثانية أن أصلها « بها » بياء الجر المكسورة وضمير المؤنثة العائدة العائد إلى الكرامة ، وقد ألحق حركة الهاء — وهى الفتحة — على باء الجر بعد سلب حركة الباء ، ثم حذف ألف « ها » ووقف بالسكون

« وَأَنْتَ إِنْ لَمْ تَلْقَمَهُ » يريد : تَلْقَمَهَا ، فحذف الألف وألحق حركة الهاء على الميم ، وكما قال الشاعر :

٣٧٢ — فَإِنِّي قَدْ رَأَيْتُ بِدَارِ قَوْمِي نَوَائِبَ كُنْتُ فِي نَلَمٍ أَخَافَهُ

يريد « أَخَافُهُ » فحذف الألف وألحق حركة الهاء على الفاء ، وهي لغة نلم ، وحكى أصحابكم « نَحْنُ جِئْنَاكَ بِهِ » أى جِئْنَاكَ بِهَا ، فحذف الألف وألحق حركة الهاء على الباء ، فكذلك هاهنا .

والوجه الأول أَوْجَهُ الوجهين ؛ لأنه يحتمل أن يكون التقدير فى قوله : « وَأَنْتَ إِنْ لَمْ تَلْقَمَهُ » تَلْقَمَنَهُ — بنون التأكيد الخفيفة — فحذفها وبقيت الميم مفتوحة ، كما قال الشاعر :

٣٧٣ — أَضْرِبَ عَنْكَ الْهُمُومَ طَارِقَهَا ضَرَبَكَ بِالسَّوْطِ قَوْنَسَ الْفَرَسِ

٣٧٢ — النوائب : جمع نائبة ، وأصلها اسم الفاعل من « نَابَهُ يَنْوِبُهُ » إذا نزل به وعرض له ، ثم أطلقوا النائبة على ما ينزل بالمرء من الحوادث والمصائب والمهات ، وفى حديث خير « قسمها نصفين : نصفاً لنوائبه وحاجاته ، ونصفاً بين المسلمين » ومحل الاستشهاد بهذا البيت قوله « أَخَافَهُ » بفتح الفاء وسكون الهاء — فإن أصل هذه الكلمة « أَخَافَهَا » بضم الفاء وبضمير المؤنثة الغائبة العائد إلى « نوائب » فأراد انشاعر الوقف بنقل الحركة ، فحذف الألف ، ثم ألحق حركة الهاء على الفاء بعد أن أسقط حركة الفاء الأصلية ، على مثل ما ذكرناه فى شرح المثل السابق .

٣٧٣ — هذا البيت من شواهد معنى اللبيب ( رقم ٩٠٠ بتحقيقنا ) وابن جنى فى الخصائص ( ١٢٦/١ ) وقد أنشده ابن منظور ( ق ن س ) ونقل عن ابن برى أن البيت لطرفة بن العبد البكرى ، وقد رواه أبو زيد فى نوادره ( ١٣ ) وقال قبل إنشاده « قال أبو حاتم : أنشدنى الأخفش بيتاً مصنوعاً لطرفة » وقد استشهد به ابن يعيش فى شرح للنفس ( ص ١٢٤٢ ) وابن الناظم فى باب نونى التوكيد من شرح الألفية ، وشرحه العيني ( ٣٣٧/٤ ) بهامش الخزانة ) و « اضرب » يقع فى موضعه « اصرف » والأول أدق وأوفق ببقية البيت ، وطارقها : اسم الفاعل من « طرق يطرق » إذا أتى ليلاً ، =



= وقونس الفرس - بفتح القاف والتون وسكون الواو وآخره سين مهملة - هو العظم  
انثاء بين أذن الفرس ، ومحل الاستشهاد بالبيت قوله « اضرب عنك » فإن الرواية  
فيه بفتح الباء ، وقد خرج العلماء هذه الرواية على أن أصل الكلام « اضرب بن عنك »  
بنون توكيد خفيفة ساكنة ، وفعل الأمر يبنى مع نون التوكيد على الفتح ، ثم حذف  
الشاعر نون التوكيد وهو ينوبها ، فلذلك أبقى الفعل على ما كان عليه وهو مقرون بها ؛  
لتكون هذه الفتحة مشيرة إلى النون المحذوفة ودالة عليها ، وهذا شاذ ؛ لأن نون التوكيد  
الخفيفة إنما تحذف إذا وليها ساكن كما في قول الأضبط بن قريع السدي :  
لا تهين الفقير علك أن تركع يوما والدهر قد رفعه

فإنه أراد « لا تهين الفقير » بنونين : أولاهما لام الكلمة ، والثانية نون التوكيد  
الخفيفة ، تحذف نون التوكيد لأن التالى لها ساكن وهو لام « الفقير » ويدل على حذف  
النون ههنا الفتحة التى على لام الكلمة والياء التى هى عين الكلمة ؛ إذ لو لم يكن على  
تقدير النون لحذف هذه الياء ، لأن الأجوف المجزوم تحذف عنه للتخلص من انتقاء  
الساكنين : سكون هذه العين المعتلة ، وسكون اللام للجازم .

ونظير بيت الشاهد فى حذف نون التوكيد الخفيفة مع أنه ليس بعدها ساكن قول  
الشاعر، وأنشده الجاحظ فى البيان ( ١٨٧/٢ ) والحيوان ( ٨٤/٧ ) على وجه لا شاهد فيه  
خلافًا لقولى من قبالة رأيه كما قيل قبل اليوم خالف تذكرا

محل الشاهد قوله « خالف » فإن الرواية فى هذه الكلمة بفتح آخره ، وتخرجها أن الأصل  
« خالفن » بنون التوكيد الخفيفة ، تحذف النون وهو ينوبها ، ورواية الجاحظ « خالف فتذكرا »  
ومثله قول الآخر وأنشده أبو على الفارسي :

إن ابن أحوص مغرور قبلغه فى ساعديه إذا رام العلا قصر  
الشاهد فى قوله « قبلغه » فإن أصله « قبلغنه » بنون ساكنة بعد العين ، تحذف  
النون . ومثله قول الآخر :

يا راكبا بلغ إخواننا من كان من كندة أو وائل  
الاستشهاد بقوله « بلغ » فإن الأصل « بلغن » تحذف النون وأبقى العين على فتحها  
ونظيره قول الآخر وأنشده أبو زيد فى نواتره ( ص ١٣ ) وابن جنى فى الخصائص ( ٩٤/٣ )  
فى أى يومى من الموت أفر . أيوم لم يقدر أم يوم قدر =

والتقدير « أَضْرِبَنَّ عَنْكَ الْهُمُومَ » لحذف النون وبقيت الباء مفتوحة ،  
فكذلك هاهنا .

وأما قولهم « إنها تعمل عندكم مع الحذف بعد الفاء والواو وأو واللام وحتى »  
قلنا : إنما جاز ذلك ؛ لأن هذه الأحرف دالة عليها ، فتنزلت منزلة ما لم يحذف ، فعملت  
مع الحذف ، بخلاف هاهنا ، فإنه ليس هاهنا حرف يدل عليها ؛ فلم يعمل مع الحذف ،  
والله أعلم .

## ٧٨ — مسألة

[ هل يجوز أن تأتي « كَيَّ » حَرْفَ جَرٍّ ؟ ]<sup>(١)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أن « كَيَّ » لا تكون إلا حرفَ نصبٍ ، ولا يجوز  
أن تكون حرفَ خفضٍ .

وذهب البصريون إلى أنها يجوز أن تكون حرفَ جرٍ .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن « كَيَّ » لا يجوز أن تكون  
حرفَ خفضٍ ؛ لأن « كَيَّ » من عوامل الأفعال ، وما كان من عوامل الأفعال  
لا يجوز أن يكون حرفَ خفضٍ ؛ لأنه من عوامل الأسماء ، وعوامل الأفعال  
لا يجوز أن تكون من عوامل الأسماء .

= الاستشهاد بقوله « لم يقدر » فإن الرواية بفتح الفعل المضارع على تقدير أنه مبنى  
على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الحفيفة المقدرة ، وأصله « يقدرن » فحذفت النون  
وأبقى المضارع مفتوح الآخر للإشارة إليها .

(١) انظر في هذه المسألة : شرح الأشموني بحاشية الصبان ( ١٧٩/٢ و ٢٣٦/٣ )  
وشرح ابن عقيل على الألفية ( ٣/٢ بتحقيقنا ) وتصريح الشيخ خالد الأزهرى ( ٣/٢ )  
و ٢٩١ ) وشرحنا المطول على شرح الأشموني ( ١٨٢/٣ — ١٨٨ ) ومنغى اللبيب لابن  
هشام ( ص ١٨٢ وما بعدها ) .

والذي يدل على أنها لا تكون حرف خفض دخول [٢٣٦] اللام عليها كقولك « جِئْتُكَ لِكِي تَفْعَلَ هَذَا » لأن اللام على أصلكم حرف خفض ، وحرف الخفض لا يدخل على حرف الخفض ، وأما قول الشاعر :

٣٧٤ — فَلَا وَاللَّهِ مَا يُلْقَى لِمَا بِي وَلَا لِلِمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاهِ

فمن الشاذ الذي لا يُمَرَّج عليه ولا يؤخذ به بالإجماع .

قالوا : ولا يجوز أن يقال « الدليل » على أنها حرف جر أنها تدخل على ما الاستفهامية كما يدخل عليها حرف الجر ؛ فيقال : كَيْمَهُ ، كما يقال : لِمَهُ »

٣٧٤ — هذا البيت من كلمة لسلم بن معبد الوالي يقولها في ابن عمه عمارة بن عبيد الوالي ، والبيت من شواهد ابن هشام في معنى اللبيب ( رقم ٣٠٢ ) وفي أوضح المسالك ( رقم ٤٠٧ ) والأشعوني ( رقم ٨١٢ ) وابن جني في سر الصناعة ( رقم ٢١٥ في ١/٢٨٣ ) ورضي الدين في باب التوكيد من شرح الكافية ، وشرحه البغدادي في الخزانة ( ١/٣٦٤ بولاق ) كما شرحه العيني ( ٤/١٠٢ ) ويلقي : مضارع مبنى للمجهول ماضيه المبني للمعلوم ألفي ، ومعناه وجد ؛ وفي القرآن الكريم ( والفا سيدها لدى الباب ) وفيه ( إنهم ألقوا آباءهم ضالين ) وقوله « ما بي » أي الذي استقر بي ، وأراد به ما في نفسه من الهم والحزن والكدر مما يفعل به قومه ، وأراد بقوله « ما بهم » ما في أنفسهم من الحسكة والفعل والحقد والحسد ، وعمل الاستشهاد من هذا البيت قوله « لما بهم » حيث أكد الشاعر اللام الجارة — وهي حرف غير جوابي — توكيدا لفظيا فأعادها بنفس لفظها الأول من غير أن يفصل بين التوكيد والتوكيد ، وتوكيد الحروف غير الجوابية من غير فصل بين التوكيد والتوكيد في نفسه شاذ ، وهو في هذا الموطن من هذا البيت بالغ الغابة في الشذوذ ، بسبب كون التوكيد والتوكيد على حرف واحد ، وكل النحاة يروون البيت على الوجه الذي رواه المؤلف عليه ، ويستدلون به لما قلنا ، ولكن ابن الأعرابي روى البيت على وجه آخر ، وهو :

فلا والله لا يلقي لما بي وما بهم من البلوى دواء  
وعلى هذا يخلو البيت من الشذوذ ومن الشاهد على ما جاء به المؤلف من أجله ،  
فاعرف ذلك .

لأننا نقول : مة من كَيْمَةٍ ليس لكي فيه عمل ، وليس في موضع خفض ، وإنما هو في موضع نصب ؛ لأنها تقال عند ذكر كلام لم يفهمهم ؛ يقول القائل : أقوم كي تقوم ، فيسمعه المخاطب ولم يفهم « تقوم » فيقول : كَيْمَةٍ ؟ يريد كي ماذا ، والتقدير : كي ماذا تفعل ، ثم حذف ، فمة : في موضع نصب ، وليس لكي فيه عمل .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنها تكون حرف جر دخولها على الاسم الذي هو « ما » الاستفهامية كدخول اللام وغيرها من حروف الجر عليها ، وحذف الألف منها ؛ فإنهم يقولون « كَيْمَةٍ » كما يقولون « لِمَةٍ » .

والدليل على أنها في موضع جر أن الألف من « ما » الاستفهامية لا يحذف إلا إذا كانت في موضع جر واتصل بها الحرف الجار ، كقولهم : لِمَ ، وِمَ ، وِفِمَ ، وِعَمَ ، قال الله تعالى ( لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ) وقال تعالى : ( فِيمَ تُبَشِّرُونَ ) وقال تعالى : ( فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاهَا ) وقال تعالى : ( عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ ) فأما إذا اتصل بماذا فلا يجوز حذف الألف منها ، وإن اتصل بها حرف الجر ، فلا يجوز أن يقال في لماذا وبماذا وفيماذا وعمادا : لم ذا ، وِمَ ذا ، وِفِمَ ذا ، وِعَمَ ذا ؛ لأن ما صارت مع ذا كالشيء الواحد ، فلم يحذف منها الألف ، وكذلك إذا وقعت في صدر الكلام لا يجوز أن يحذف الألف منها ؛ كقولهم : ما تريد ، وما تصنع ، ولا يجوز أن يقال : مَ تريد ، ومَ تصنع ، فلما حذف الألف منها في قولهم « كَيْمَةٍ » كما يحذف مع حرف الجر دل على أنها حرف جر ، وإنما حذفت مع حرف الجر لأنها صارت مع حرف الجر بمنزلة كلمة واحدة ، فحذفت الألف منها للتخفيف ، ودخلها هاء السكت صيانة للحركة عن الحذف ، فصار : كيمه ، وله ، وِبه ، وفيه ، وعمه ، وقد يجوز أن يكونوا أبدلوا [٢٣٧] الهاء من الألف في « ما » كما أبدلوا من

الألف في أنا فقالوا « أنه » وفي حيها فقالوا « حيها » وقول الكوفيين « إن مة » في موضع نصب « فسنبين فسادها في الجواب إن شاء الله تعالى .

أما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن كي من عوامل الأفعال ؛ فلا يجوز أن تكون من عوامل الأسماء » قلنا : هذا الحرف من عوامل الأفعال في كل الأحوال ، أو في بعض الأحوال ؟ فإن قلتم في كل الأحوال فلا نسلم ، وإن قلتم في بعض الأحوال فنسلم ، وهذا لأن كي على ضربين ؛ أحدهما : أن تكون حرف نصب من عوامل الأفعال كما ذكرتم ، وذلك إذا دخلت عليها اللام كقولك « جئت لك كي تكرمني » كما قال تعالى : ( لكي لا تأسوا علي ما فاتكم ) فكي ها هنا هي الناصبة بنفسها من غير تقدير أن ، ولا يجوز أن تكون ها هنا حرف جر ؛ لأن حرف الجر لا يدخل على حرف الجر ، وهذا لا إشكال فيه ، والثاني : أن تكون حرف جر كاللام نحو « جئت لك كي تكرمني » فهذه كي حرف جر بمنزلة اللام ، والفعل بعدها منصوب بتقدير « أن » كما هو منصوب بعد اللام بتقدير « أن » وحذفت فيهما طلباً للتخفيف .

والذي يدل على أنها بمنزلة اللام أنها في معنى اللام ، ألا ترى أنه لا فرق بين قولك « جئت لك كي تكرمني » وبين قولك « جئت لك لتكرمني » وإذا كانا بمعنى واحد فلا معنى لترك الظاهر لشيء لم يعم عليه دليل ؛ فدل على أنها تكون حرف جر كما تكون حرف نصب ، فإذا ذهبت بها مذهب حرف الجر لم تتوهم فيه غيره ، وإذا ذهبت بها مذهب حرف النصب لم تتوهم فيه غيره ؛ فهي وإن كانت حرفاً واحداً فقد تنزلت منزلة حرفين ، وصار هذا كما قلتم في « حتى » فإنها تنصب الفعل في حال من غير تقدير ناصب ، وتخفض الاسم في حال من غير تقدير خافض ، على الصحيح المشهور من مذهبكم ، ولم يمنع كونها ناصبة للفعل أن تكون خافضة للاسم ، فكذلك ها هنا ، وكذلك أيضاً « حتى »

تكون خافضة وتكون عاطفة، وكذلك قلتم إن «إلا» تكون ناصبة وتكون عاطفة، وكذلك «حاشي» و«خلا» تكونان ناصبتين وخافضتين، واللفظ فيها كلها واحد، والعمل مختلف، فكذلك هاهنا.

وأما قولهم «إن مَهْ في موضع نصب» قلنا: هذا باطل؛ لأنها لو كانت [٢٣٨] ما في موضع نصب لكان ينبغي أن لا يحذف الألف من ما؛ لأنها لا يحذف الألف منها إلا إذا كانت في موضع جر، بخلاف ما إذا كانت في موضع نصب أو رفع؛ فإنه لا يجوز أن يحذف الألف منها، ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول «مَ تفعل» في قولك: ما تفعل، و«مَ عندك» في قولك: ما عندك، فلما حذفت الألف هاهنا دلّ على أنها ليست في موضع نصب، وإنما هي في موضع جر.

ثم هذا الحذف في موضع الجر إنما يكون في ما الاستفهامية، دون ما الموصولة، إلا في قولهم «ادْعُ بِمِ شئت» أي: بالذي شئت؛ فإن العرب تحذف الألف من ما الموصولة هاهنا خاصة، كما تحذفها منها إذا أردت بها الاستفهامية.

وقولهم «إنها تقال عند ذكر كلام لم يفهم - إلى آخر ما قرروا» قلنا: فكان يجب أن يجوز أن يقال: أن مَهْ، ولن مه، وإذن مه، كما يقال «كيمه» إذا لم يفهم السامع ما بعد هذه الأحرف من الفعل؛ لأنه إنما يسأل عن مصدر، والمصدر في الأفعال بعد هذه الأحرف التي هي أن ولن وإذن وبعد كي واحد، فلما لم يقل ذلك واختصت به كي دونها دلّ على بطلان ما ذهبوا إليه، والله أعلم.

## ٧٩ - مسألة

[ القول في ناصب المضارع بعد لام التعليل <sup>(١)</sup> ]

ذهب الكوفيون إلى أن لام « كي » هي الناصبة للفعل من غير تقدير « أن » نحو « جئتكَ لتكرمني » . وذهب البصريون إلى أن الناصب للفعل « أن » مقدرة بعدها ، والتقدير : جئتكَ لأن تكرمني .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنها هي الناصبة لأنها قامت مقام كي ، ولهذا تشتمل على معنى كي ، وكما أن كي تنصب الفعل فكذلك ما قام مقامه .

ومنهم من تمسك بأن قال : إنما نصبت الفعل لأنها تفيد معنى الشرط ، فأشبهت « إن » المختفة الشرطية ، إلا أن « إن » لما كانت أمّ الجزاء أرادوا أن يفرقوا بينهما ، فجزموا بإن ، ونصبوا باللام ؛ للفرق بينهما ، ولم يكن للرفع مدخل في واحد من هذين المعنيين ؛ لأنه يبطل مذهب الشرط ؛ لأن الفعل المضارع إنما يرتفع نخلوه من حرف الشرط [ ٢٣٩ ] وغيره من العوامل الجازمة والناصبة . ولا يجوز أيضاً أن يقال « هَلَّا نصبوا بإن وجزموا باللام وكان الفرق واقعاً » لأننا نقول : إنَّ إنَّ لما كانت أمّ الجزاء كانت أولى باستحقاق الجزم ؛ لأنها تفتقر إلى فعل الجزاء كما تفتقر إلى فعل الشرط فيطول الكلام ، والجزم حذف ، والحذف تخفيف ، ومع طول الكلام يناسب الحذف والتخفيف ، بخلاف اللام ، فبان الفرق بينهما .

(١) انظر في هذه المسألة : معنى اللبيب لابن هشام ( ص ٢١٠ بتحقيقنا ) وشرح الأشموني مع حاشية الصبان ( ٢٤٧/٣ ) وتصريح الشيخ خالد الأزهرى ( ٣٠٧/٢ ) وما بعدها ( وشرح ابن يعيش على الفصل ( ص ٨٨ و ١٢٢٩ ) .

قالوا : ولا يجوز أن يقال « إنها لام الخفض التي تعمل في الأسماء » لأننا نقول : لو جاز أن يقال إن هذه اللام الداخلة على الفعل هي اللام الخافضة والفعل بعدها ينتصب بتقدير « أن » لجاز أن يقال « أمرت بتكرم » على تقدير : أمرت بأن تكرم ، فلما لم يجز ذلك بالإجماع دل على فساد ، على أنا وإن سلمنا أنها من عوامل الأسماء إلا أنها عامل من عوامل الأفعال في بعض أحوالها ، والدليل على هذا أنها تجزم الأفعال في غير هاتين الحالين ، في الأمر والدعاء ، نحو « ليقيم زيد ، وليغفر الله لعمرو » فكما جاز أن تعمل في بعض أحوالها في المستقبل جزمها جاز أيضاً أن تعمل في بعض أحوالها فيه نصباً .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن الناصب للفعل « أن » المقدرة دون اللام ، وذلك لأن اللام<sup>(١)</sup> من عوامل الأسماء ، وعوامل الأسماء لا يجوز أن تكون عوامل الأفعال ؛ فوجب أن يكون الفعل منصوباً بتقدير « أن » . وإنما وجب تقدير « أن » دون غيرها لأن « أن » يكون مع الفعل بمنزلة المصدر الذي يحسن أن يدخل عليه حرف الجر ، وهي أم الباب ، فكان تقديرها أولى من غيرها ؛ ولهذا إن شئت أظهرتها بعد اللام ، وإن شئت أضمرتها ، كما يجوز إظهار الفعل وإضماره بعد « إن » في قولهم « إن خيراً فخير ، وإن شراً فشر » وإنما حذفت ها هنا بعد اللام وكذلك بعد الواو والقاء تخفيفاً ، والحذف للتخفيف كثير في كلامهم ؛ ولهذا يذهبون إلى أنه حذفت لام الأمر وتاء المخاطب في أمر المواجه طلباً للتخفيف ، وقد حكى هشام بن معاوية عن الكسائي أنه حكى عن العرب « لا بد من يتبعها » أي : لا بد من أن يتبعها ؛ فحذف « أن » فكذلك ها هنا .

(١) في ر « عاملة من عوامل الأفعال » وليس بذلك



وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنما قلنا إنها هي الناصبة ؛ لأنها قامت مقام [ ٢٤٠ ] كي ، وكى تنصب ، فذلك ما قام مقامها » قلنا : لا نسلم أن كي تنصب بنفسها على الإطلاق ، وإنما تنصب تارة بتقدير « أن » لأنها حرف جر ، وتارة تنصب بنفسها ، وليس تحلها على إحدى الحالين أولى من الأخرى ، بل تحلها عليها في الحالة التي تنصب الفعل فيه بتقدير « أن » أولى من حملها عليها في الحالة التي تنصب الفعل بنفسها ؛ لأنها في تلك الحالة التي تنصب الفعل بتقدير « أن » حرف جر كما أن اللام حرف جر ، وفي الحالة التي تنصب الفعل بنفسها حرف نصب ، وتحل حرف الجر على حرف الجر أولى من حمل حرف الجر على حرف النصب ، فكما أن « كي » في هذه الحالة تنصب الفعل بتقدير « أن » فذلك اللام ينبغي أن تنصبه بتقدير أن .

وقولهم « إنما تشتمل على معنى كي » قلنا : كما أنها تشتمل على معنى كي ، إذا كانت ناصبة ، فذلك تشتمل على معنى كي إذا كانت جارة ؛ فإنه لا فرق بين كي الناصبة وكى الجارة في المعنى ؛ على أن كونها في معنى كي الناصبة لا يخرجها عن كونها حرف جر ، فإنه قد يتفق الحرفان في المعنى وإن اختلفا في العمل ، ألا ترى أن اللام في قولك « جئت لإكرمك » بمعنى كي في قولك « جئت كي أكرمك ، ولكي أكرمك » وإن كانت اللام حرف جر ، وكى حرف نصب ، ولم تخرج بذلك عن كونها حرف جر ، فذلك ها هنا .

فإن قلتم : إن اللام ها هنا دخلت على الاسم الذي هو مصدر ؛ فلم تخرج عن كونها حرف جر .

قلنا : وكذلك اللام ها هنا دخلت على الاسم الذي هو مصدر ؛ لأن « أن » المقدرة مع الفعل في تقدير المصدر ؛ فقد دخلت على الاسم ، ولا فرق بينهما .

وأما قولهم « إنها تفيد معنى الشرط فأشبهت إن المخففة الشرطية » قلنا : لا نسلم

أنها تفيد الشرط ، وإنما تفيد التعليل ، ثم لو كان كما زعمتم لكان ينبغي أن تحمل عليها في الجزم ؛ فيجزم باللام كما يجزم بإن ؛ لأجل المشابهة التي بينهما .

قولهم « إنَّ إنَّ لما كانت أمَّ الجزاء أرادوا أن يفرقوا بينهما » قلنا : فهلاً رفعوا ؟ قولهم « إنَّ إنَّ الرفع يبطل مذهب الشرط » قلنا : فكان ينبغي أن لا ينصب أيضاً ؛ لأنَّ النصب أيضاً يبطل مذهب الشرط !

وقولهم « إنَّ الفعل المضارع يرتفع خلوه من حرف الشرط وغيره من العوامل الناصبة [ ٢٤١ ] والجازمة » قلنا : قد بينا فساد ما ذهبوا إليه من ارتفاع الفعل المضارع بتعريفه من العوامل الناصبة والجازمة في موضعه بما يُغني عن الإعادة .

وأما قولهم « إنها لو كانت لام الجر لجاز أن يقال : أمرت بتكرم ، على معنى أمرت بأن تكرم » قلنا : هذا فاسد ، وذلك لأنَّ حروف الجر لا تنساوى ؛ فإنَّ اللام لها مزية على غيرها ؛ لأنها تدخل على المصادر التي هي أغراض الفاعلين ، وهي شاملة يحسن أن يُسأل بها عن كل فعل فيقال : لم فعلت ؟ لأنَّ لكل فاعل غرضاً في فعله ، وباللام يخبر عنه ويسأل عنه ؛ وكى وحتى في ذلك المعنى ، ألا ترى أنك تقول : مدحتُ الأميرَ ليعطيني ، وحتى يعطيني ، وكى يعطيني ؛ فجاز أن تقدر بعدها « أنْ » وليست الباء كذلك ؛ فلا يجوز أن تقدر .

وقولهم « إنا نسلم أنها من عوامل الأسماء ؛ إلا أنها من عوامل الأفعال في بعض أحوالها ، بدليل أنها تجزم الأفعال في قولهم : لِيَقُمْ زَيْدٌ » قلنا : إذا سلمت أنها من عوامل الأسماء بطل أن تكون من عوامل الأفعال ؛ لأنَّ العامل إنما كان عاملاً لاختصاصه ، فإذا بطل الاختصاصُ بطل العمل .

وقولهم « إنها تجزم الفعل » قلنا : لا نسلم أن هذه اللام هي اللام الجازمة ،

فإن لام الجر غير<sup>(١)</sup> لام الأمر ، والدليل على ذلك أن لام الجر لا تقع مبتدأة ، بل لا بد أن تتعلق بفعل أو معنى فعل ، نحو « جِئْتُكَ لِتَقُومَ » وما أشبه ذلك ، وأما لام الأمر فيجوز الابتداء بها من غير أن تتعلق بشيء قبلها ، ألا ترى أنك تقول : « لِيَقُمْ زَيْدٌ » ، وليَذْهَبْ عَمْرُو » فلا تتعلق اللام بفعل ولا معنى فعل ، فبان الفرق بينهما ، والله أعلم .

## ٨٠ — مسألة

[ هل يجوز إظهار «أن» المصدرية بعد «لكي» وبعد حتى ؟ ]<sup>(١)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إظهار «أن» بعد «كي» نحو « جِئْتُ لَكِي أَنْ أَكْرِمَكَ » فتنصب « أَكْرِمَكَ » بكى ، و «أن» توكيد لها ، ولا عمل لها . وذهب بعضهم إلى أن العامل في قولك « جِئْتُ لَكِي أَنْ أَكْرِمَكَ » اللام ، وكفى وأن توكيدان لها ، وكذلك أيضاً يجوز إظهار «أن» بعد حتى .

وذهب البصريون إلى أنه لا [ ٢٤٢ ] يجوز إظهار «أن» بعد شيء من ذلك بحال .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه يجوز إظهار «أن» بعدها النقل والقياس .

(١) في ر «فإن لام الجزم غير لام الأمر» وليس بشيء ، بل هو خطأ لأنهما شيء واحد .  
(٢) انظر في هذه المسألة : شرحنا المطول على شرح الأشموني (١٨٤/٣) وشرح الأشموني بحاشية الصبان (٢/ ١٨ و ٢٥١/٣ وما بعدها) ومغنى اللبيب لابن هشام (ص ١٢٤ و ١٨٢) وشرح الرضى على الكافية (٢/ ٢٢٢ و ٢٢٣) وشرح ابن يعيش على المفصل (ص ٩٢٨)

أما من جهة النقل فقد قال الشاعر :

٣٧٥ - أَرَدْتُ لِكَيْمَا أَنْ تَطِيرَ بِقِرْبَتِي  
فَتَتْرُكَهَا شَنَاً بَيْدَاءَ بَلْقَعٍ

٣٧٥ - هذا البيت من شواهد ابن يعيش في شرح للفصل ( ص ٩٢٨ ) وابن هشام في مغنى اللبيب ( رقم ٣٠٦ ) وفي أوضح المسالك ( رقم ٤٩٢ ) والأشموقي ( رقم ٩٩٩ ) ورضي الدين في نواصب المضارع من شرح الكافية ، وشرحه البغدادي في الحزاة ( ٥٨٥/٣ ) كما شرحه العيني ( ٤/٤٠٤ بهامش الحزاة ) و « ما » في قوله : « لكما » زائدة بالإجماع ، وتطير : تسير سيرا سريعا ، ومعنى تركها تخليها ، وعلى هذا يكون قوله بعد ذلك « شنا » حالا من الضمير المستتر في تركها ، ويجوز أن يكون تركها بمعنى تصيرها ، وعلى هذا الوجه يكون قوله بعد ذلك « شنا » مفعولا ثانيا لتركها ، وشنا : أى يابسة متخرقة ، والبيداء : الصحراء التى يبدسالكها ، أى يهلك ، والبلقع : الخالية وعمل الاستشهاد بهذا البيت قوله « لكما أن » حيث أظهر الشاعر « أن » المصدرية بعد كي ، وفي هذه العبارة ثلاثة مذاهب للنحاة :

المذهب الأول : مذهب جمهور الكوفيين ، وتلخيصه أن « كي » في جميع استعمالاتها حرف مصدرى ناصب للفعل المضارع بنفسه مثل أن المصدرية الناصبة للمضارع ، فإن جاءت « أن » بعدها كما في هذا البيت فأن إما زائدة ، وإما بدل من كي ، وإما تأكيد لكي ، لأنهما بمعنى واحد ، وتختار أنها تأكيد ، وإن جاءت اللام بعدها كما في قول الشاعر :

كي لتضيئ رقية ما وعدتني غير مختلس

وكما في بعض الروايات في الشاهد رقم ( ٣٤٦ ) الذى سبق قريبا تكون اللام زائدة ، وإن دخلت على « ما » الاستفهامية نحو قولك « كيمه » كانت كي أيضا مصدرية ، والمضارع المنصوب بها محذوف ، وما الاستفهامية مفعول به للمضارع المحذوف ، فإذا قال لك قائل « أزورك غدا » فقلت له « كيمه » فكأنك قلت : كي أفعل ماذا ؟

المذهب الثانى : مذهب الكسائي ، وحاصله أن كي في جميع استعمالاتها حرف جر ، دال على التعليل ، وانتصاب المضارع بعدها بأن المصدرية مقدرة ، فإن تقدمت عليها اللام الدالة على التعليل نحو قوله تعالى : ( لكيلا تأسوا ) فكي بدل من اللام أو تؤكد لها ومعناها واحد ، وإن تأخرت اللام كما في البيت الذى أنشدناه والشاهد رقم ( ٣٤٦ ) السابق ، فاللام حينئذ بدل من كي أو تؤكد لها .

وأما من جهة القياس فلأنَّ « أن » جاءت للتوكيد ، والتوكيد من كلام العرب ؛ فدخلت « أن » توكيداً لها ، لاتفاقهما في المعنى وإن اختلفتا في اللفظ كما قال الشاعر :

٣٧٦ — قَدْ يَكْسِبُ الْمَالَ الْهِدَانُ الْجَنَافِي  
بَغَيْرِ لَأَعَصِفِ وَلَا أَصْطِرَافِ

= المذهب الثالث: مذهب جمهور البصريين، وحاصله أن «كي» تأتي على ثلاثة أوجه: الأول أن تكون اسماً مختصراً من كيف ، والثاني : أن تكون حرف جر دال على التعليل مثل اللام فتدخل على ما الاستفهامية وعلى ما المصدرية ، والثالث : أن تكون حرفاً مصدرية مثل أن المصدرية في المعنى والعمل ، ولتفصيل مواضع كل واحد من هذه الوجوه الثلاثة مكان غير هذا الموضع .

ومثل البيت المستشهد به قول جميل بن معمر العذري ، وهو من شواهد الرضى وابن هشام في المعنى :

فقلت : أكل الناس أصبحت مانحاً لسانك كما أن تغر وتخدع ؟  
ومثله أيضاً قول الآخر ، وأنشده أبو ثروان :

أردت لكما أن ترى لي عثرة ومن ذا الذي يعطى السكال فيكمل ؟

٣٧٩ — هذان بيتان من الرجز المشطور ، وقد أنشدهما ابن منظور ( ص ر ف - ع ص ف ) ونسبهما في المرتين إلى العجاج ، وقد روى البغدادى ( ٥٨٦/٣ ) ثانيهما عن الفراء ونسبه إلى رؤبة ، ورواهما ابن منظور ( ه د ن ) باختلاف يسير هكذا :

قد يجمع المال الهدان الجافي من غير ما عقل ولا اصطراف  
ونسبهما إلى رؤبة . والهدان - بكسر الهاء - الأحمق الوخم الثقيل في الحرب . والجافي : الغليظ ، والعصف ومثله الاعتصاف : الطلب والحيلة ، تقول : عصف فلان يعصف عصفاً - من مثال ضرب يضرب ضرباً - واعتصف ، تريد أنه كسب وطلب واحتال وكد ، وتقول : اصطرف فلان في طلب الكسب ، إذا تصرف وكان ذا حيلة . وقد أنشد المؤلف هذا البيت على لسان الكوفيين ليقروا أن الكلمتين إذا كان معناهما واحداً جاز أن تؤكد إحداها بالأخرى كما أكد الراجز « غير » بلا في هذا الرجز أو كما تقع أن المصدرية بعد كي المصدرية فتكون أن توكيداً لكي ، وهذا ظاهر بعد أن ذكرنا مذهبهم مفصلاً في شرح الشاهد السابق .

فاكد « غير » بلا ؛ لاتفاقهما في المعنى ، ولهذا قلنا : إن العمل لكى ، وأن لا عمل لها ؛ لأنها دخلت توكيداً لها ، وكذلك أيضاً قلنا : إن العمل للام في قولك « جِئْتُ لِكَيْ أَنْ أَكْرِمَكَ » لأن كى وأن تأكيذان للام ، ولا يبعد في كلامهم مثل ذلك ؛ فقد قالوا : لا إن مارأيتُ مثلَ زيد ، فجمعوا بين ثلاثة أحرف من حروف الجحدِ للبالغة في التوكيد ، فكذلك هاهنا .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إظهار « أن » بعد « لكى » لا يخلو : إما أن تكون لأنها قد كانت مقدرة فجاز إظهارها بعد الإضمار ، وإما أن تكون مزيدة ابتداءً من غير أن تكون قد كانت مقدرة ، بطل أن يقال « إنها قد كانت مقدرة » لأن « لكى » تعمل بنفسها ، ولا تعمل بتقدير « أن » ولو كانت تعمل بتقدير « أن » لكان ينبغي إذا ظهرت « أن » أن يكون العمل لأن دونها ، فلما أضيف العمل إليها دل على أنها العامل بنفسها ، لا بتقدير أن ، وبطل أن يقال إنها تكون مزيدة ابتداءً ؛ لأن ذلك ليس بمقيس فيفتقر إلى توقيف عن العرب ، ولم يثبت عنهم في ذلك شيء ، فوجب أن لا يجوز ذلك .

ومنها من تمسك بأن قال : إنما لم يحز إظهار « أن » بعد كى وحتى ؛ لأن كى وحتى صارتا بدلا من اللفظ بأن ، كما صارت « ما » بدلاً عن الفعل في قولهم : أما أنتَ مُنْطَلِقًا أَنْطَلَقْتُ مَعَكَ ، والتقدير فيه : أن كنت منطلقاً انطلقت معك ، فحذف الفعل وجعلت « ما » عوضاً عنه ، وكما لا يجوز أن يظهر الفعل بعد « ما » لئلا يجمع بين البديل والمبدل ؛ فكذلك هاهنا .

وأما الجواب [٢٤٣] عن كلمات الكوفيين : أما البيت الذى أنشدوه فلا حجة لهم فيه من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن هذا البيت غير معروف ، ولا يعرف قائله ؛ فلا يكون فيه حجة<sup>(١)</sup> .  
والوجه الثاني : أن يكون قد أظهر «أن» بعد «كي» لضرورة الشعر ؛ وما يأتي  
للضرورة لا يأتي في اختيار الكلام .

والوجه الثالث : أن يكون الشاعر أبدل «أن» من «كيا» لأنهما بمعنى واحد ،  
كما يبدل الفعل من الفعل إذا كان في معناه ؛ قال الله تعالى : ( وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ  
يَلْقَ أَثَمًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ) فـ (يضاعف) بدل من (يلق) .  
وقال الشاعر :

٣٧٧ — مَتَى تَأْتِنَا نَتْلِمُ بِنَا فِي دِيَارِنَا  
تَجِدُ حَطْبًا جَزَلًا وَنَارًا تَأْجَجًا

(١) لا نرى لك أن تقرأ هذا — لافي هذا الموضع ولا في غيره ، ولا على لسان  
الكوفيين ولا البصريين — فكم من الشواهد التي يستدل بها هؤلاء وهؤلاء ، وهي غير  
منسوبة ولا لها سوابق أو لواحق ، وفي كتاب سيويه وحده خمسون بيتا لم يعثر لها  
العلماء بعد الجهد والعناء انشديدن على نسبة لقائل معين .

٣٧٧ — هذا البيت من شواهد سيويه ( ٤٤٦/١ ) ولم ينسبه إلى قائل معين ،  
ولا نسبه لأعلم . وقد استشهد به الأشموني ( رقم ٨٦٠ ) وانظر شرح الشاهد رقم ٧٠١  
في خزانة الأدب ( ٦٦ / ٣ ) وانظر أيضا شرح الشاهد ( رقم ٣٠ ) في شرح قطر الندى  
لابن هشام . وتلم : مضارع مجزوم من الإلمام وهو الزيارة . وتأججا : مأخوذ من  
التأجج وهو التوقد والالتهاب ، وهذه الكلمة تحتمل وجهين : الأول أن تكون فعلا  
ماضيا ، والألف في آخرها — على هذا الوجه — يحتمل أن تكون ضمير الاثنين — وهما  
الحطب الجزل والنار — ويحتمل أن تكون الألف حرف الإطلاق ، ويكون في الفعل  
ضمير مستتر يعود على النار أو على الحطب الجزل ، فإذا أعدته على الحب الجزل  
كان الأمر ظاهرا ، وإذا أعدته على النار احتجت إلى أن تسأل : كيف أعاد  
ضمير المذكر على النار وهي مؤنثة ؟ ويجاب عن هذا بأنه لما كان تأنيث النار مجازيا استباح  
الشاعر لنفسه أن يؤنث الفعل المسند إليها . والوجه الثاني : أن يكون « تأججا » فعلا  
مضارعا ، وأصله تأجج ، فحذف إحدى التاءين ، وعلى هذا الوجه يجب أن تعتبر هذه  
الألف منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة للوقف ، والأصل « تأججن » . ومحل الاستشهاد =

فتلهم : بدل من « تأتتا » وقال الشاعر :

٣٧٨ — إِنْ يَغْدِرُوا أَوْ يَجْبِنُوا أَوْ يَبْخَلُوا لَا يَحْفَلُوا  
يَغْدُوا عَلَيْكَ مُرَجِّلِينَ كَأَنَّهُمْ لَمْ يَفْعَلُوا

فيغدوا : بدل من قوله « لا يحفلوا » فكذلك هاهنا ، وعلى كل حال فهو قليل في الاستعمال .

وأما قولهم « إن التأ كيد من كلام العرب ؛ فدخلت أن للتأ كيد » قلنا : إنما جاز التوكيد فيما وقع عليه الإجماع ؛ لأنه قد جاء عن العرب كثيراً متواتراً شائعاً ، بخلاف ما وقع الخلاف فيه ؛ فإنه لم يأت عنهم فيه إلا شاذاً نادراً لا يعرج عليه ، ولم يثبت ذلك الشاذ النادر أيضاً عنهم ؛ فوجب أن لا يكون جائزاً ، والله أعلم .

== بهذا البيت قوله « تأتتا تلم بنا » فإن قوله « تلم » بدل من قوله « تأتتا » واسمع إلى سيويه ، قل : « وسألت الخليل عن قوله « في تأتتا تلم بنا - البيت » قل : تلم بدل من الفعل الأول ، ونظيره في الأسماء : مررت برجل عبد الله ، فأراد أن يفسر الإتيان بالإمام كما فسر الاسم الأول بالاسم الآخر » اهـ . وقل الأعلم « الشاهد في جزم تلم لأنه بدل من قوله تأتتا وتفسير له ؛ لأن الإلمام إتيان ، ولو أمكنه رفعه على تقدير الحال لجاز » اهـ .

٣٧٨ هذان البيتان من شواهد سيويه أيضاً ( ٤٤٦/١ ) وقد نسبهما لبعض بني أسد ، ولم يزد الأعلم في نسبتها على ذلك . وقوله « لا يحفلوا » من قول العرب : ما حفل فلان بكذا ، يعنون أنه ما بالى به ولا أكرث له ، والرجل : اسم المفعول من اترجيل وهو مشط الشعر وتليينه بالدهن ونحوه ، وحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « لا يحفلوا يغدوا عليك » فإن الفعل الثاني - وهو يغدوا - مجزوم لأنه بدل من الفعل الأول - وهو « لا يحفلوا » - وتفسير له . قل سيويه « ومثل ذلك أيضاً قوله أنشدنيهما الأصمعي عن أبي عمرو لبعض بني أسد « إن يبخلوا أو يجبنوا - البيتين » فقوله يغدوا على البدل من قوله لا يحفلوا كما هو ؛ لأن غدوهم مرجلين دليل على أنهم لم يحفلوا بقيس ما أتوه ؛ فهو تفسير له وتبيين » اهـ .



## ٨١ - مسألة

[ هل يجوز مجيء « كآ » بمعنى « كيا » وينصب بعدها المضارع ؟ ]<sup>(١)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أن « كآ » تأتي بمعنى كيا ، وينصبون بها ما بعدها ، ولا يمنعون جواز الرفع ، واستحسنه أبو العباس المبرد من البصريين .  
وذهب البصريون إلى أن « كآ » لا تأتي بمعنى « كيا » ولا يجوز نصب ما بعدها بها .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن « كآ » تكون بمعنى « كيا » وأن الفعل يُنصب بها أنه قد جاء ذلك كثيراً في كلامهم ، قال الشاعر وهو [ ٢٤٤ ]  
صَخْرُ النِّيْ :  
جاءت كَبيْرُ كَآ أَخْفَرَهَا      وَالْقَوْمُ صَيْدُ كَأَمِهِمْ رَمَدُوا

(١) انظر في هذه المسألة : معنى اللبيب ( ص ١٧٦ - ١٧٧ ) وشرح الأشموني مع حاشية الإنصاف ( ٢٣٧/٣ ) وشرح الرضى على الكافية ( ٢٢٣/٢ ) .  
٣٧٩ - هذا هو البيت السادس عشر من قصيدة لصخر النقي بن عبد الله الهذلي (ديوان الهذليين ٥٧/٢) وكان صخر النقي قد قتل جارا لبني خناعة من بني سعد بن هذيل من بني الرمداء من مزينة ، فغرض أبو التلم قومه على صخر ليطلبوا بدم الزنى ، فبلغ ذلك صخرا ، فقال في ذلك هذه القصيدة ، وأخفها - بتضعيف الفاء - أي أمنعها وأجيرها وأؤمنها ، تقول « خفر الرجل الرجل ، وخفر به ، وعليه ، وخفره تخفيرا » إذا أجاره ومنعه وأمنه وكان له خفيرا ، وقال أبو جندب الهذلي :

ولسكني جمر اتقى من ورائه      يخفرتني سيني إذا لم أخفر  
والصيد - بكسر الصاد - جمع أصيد ، وهو الوصف من الصيد - بفتح الصاد والياء جميعا - وهو داء يأخذ الإبل في رؤوسها فترفع رؤوسها وتسمو بها ، فإذا كان ذلك في الرجل كان من كبر وطماحة . وعمل الاستشهاد من هذا البيت قوله « كآ أخفها » فإن الكوفيين ذهبوا إلى أن « كآ » بمعنى كيا وهي مؤلفة من كي الناصبة للمضارع وما =  
( ١١ - الإنصاف ٢ )

أراد « كما أخفها » وهذا المعنى انتصب « أخفها » وقال الآخر :  
 ٣٨٠ - وَطَرَفَكَ إِنَّمَا جِئْتَنَا فَاصْرِفْنَاهُ  
 كَمَا يَحْسِبُوا أَنَّ الْهَوَى حَيْثُ تَنْظُرُ

= الزائدة ، ويجوز أن تكف « ما » الزائدة كي عن عمل انتصب فيرفع المضارع بعدها ، ويجوز ألا تكفها فينتصب المضارع بكى كما في هذا البيت ، وقد ذهب إلى هذا المذهب أبو على الفارسي ؛ فزعم أن « كما » أصلها « كما » فحذفت الياء للتخفيف ، وقال ابن مالك : « كما » مؤلفة من الكاف الجارة ومعناها التعليل ، ومن ما الكافة ، ونصب المضارع بعد « كما » بالكاف الدالة على التعليل حملا لها على « كي » لأن معناها كمنها ، وهما رأيان متقاربان ، غير أن رأي أبي على الفارسي أدق ؛ فإن كون الكاف ناصبة لكونها بمعنى كي بعيد ، وثما يعبه أن الكاف من عوامل الأسماء فكيف تكون من عوامل الأفعال ؟

٣٨٠ - هذا البيت من شواهد ابن هشام في معنى اللبيب ( رقم ٢٩٥ ) والأشعري ( رقم ١٠٠٢ ) وهو من شواهد شراح الألفية ، وقد شرحه العيني ( ٤٠٧/٤ ) بهامش الحزاة ) وهو البيت التاسع والخمسون من رائية عمر بن أبي ربيعة الطويلة ( د ٨٤-٩٥ بتحقيقنا ) وذكر العلامة الأمير في حواشيه على معنى اللبيب أنه وجد البيت في قصيدة لجمل بن معمر المذري صاحب بثينة . والطرف - بفتح فسكون - أراد به العين ، وإما : مركبة من إن الشرطية ، وما المؤكدة ، واصرفه : أراد حوله إلى جهة أخرى غير جهتنا ، ومحل الاستشهاد بالبيت هنا قوله « كما يحسبوا » فإن الكوفيين ذهبوا إلى أن « كما » مثل « كما » ويجوز أن ينصب الفعل المضارع بعدها على تقدير أن « ما » زائدة غير كافة ، ويجوز أن يرفع بعدها على تقدير أن ما زائدة كافة ، وقد جاء هذا البيت بالنصب على الوجه الأول . وقد زعم أبو محمد الأسود في كتابه المسمى « نزهة الأديب » أن أبا على الفارسي حرف هذا البيت ، وأن الصواب روايته على هذا الوجه :

إذا جئت فامنح طرف عينيك غيرنا لكي يحسبوا أن الهوى حيث تنظر  
 ويقول أبو رجاء : إن الرواية في ديوان عمر بن أبي ربيعة على ما قال أبو محمد الأسود ، ومع هذا لا أرى لك أن تقبل الطعن في أبي على الفارسي بأنه صحف البيت ليستشهد به ؛ فإن الروايات تكثر في الشعر العربي ، وكل راو يعتمد إحدى الروايات ويعول عليها ، وقد أسمعتك كلاما مثل كلام أبي محمد في روايات وردت في كتاب سيويه ، =

أراد « كما يحسبوا » وقال الآخر :

— ٣٨١ — \* لَا تَظْلِمُوا النَّاسَ كَمَا لَا تُظْلَمُوا \*

= وقال العلماء بصدد ذلك : إن سيويته غير متهم فيما يرويه بعد أن يسمعه من أفواه العرب ، وإنه لا بد أن يكون قد سمع الرواية التي حكاهما في كتابه ، والشواهد على هذه المسألة كثيرة ، وقد ذكر المؤلف منها جملة فما يدعو أبا علي إلى أن يحرف بيتا ليستشهد به وفي غيره من الشعر الثابت مندوحة ؟ بل إن رواية أبي محمد الأسود وهي رواية ديوان عمر تؤيد المذهب الذي رآه أبو علي الفارسي الذي خلاصته أن أصل « كما » هو كما ، فقد أنبأتك غير مرة أن البيت إذا روي بروايتين أو أكثر ووضعت في إحدى الروايتين كلمة في مكان كلمة في الرواية الأخرى دل ذلك على أن الكلمتين بمعنى واحد ، لأن الراوي العارف بالعربية لا يضع الكلمة مكان الكلمة إلا وهو على ثقة من أن معناها واحد ، لأنه يريد أن يؤدي المعنى الذي فهمه من الكلام ، فأعرف ذلك وكن منه على ثبوت .

٣٨١ — هذا البيت من شواهد رضى الدين في باب نواصب المضارع من شرح الكافية ، وشرحه البغدادي في الخزانة ( ٥٩١/٣ و ٢٨٦/٤ ) وهو من أرجوزة لرؤبة بن المعجاج

ومحل الاستشهاد منه قوله « كما لا تظلموا » فإنه دليل على صحة ما ذهب إليه الكوفيون من أن « كما » يجوز أن ينتصب الفعل المضارع بعدها على أن أصلها كما حذف الباء تخفيفا ، ألسنت ترى قوله « لا تظلموا » منصوبا بحذف النون لأنه من الأفعال الخمسة ، إذ هو فعل مضارع اتصلت به واو الجماعة ، وقد وافق أبو العباس البرد على هذا المذهب ورآه ؛ اقتناعا منه بما ورد من الشواهد الدالة على صحته ، وأما البصريون فإنهم امتنعوا من إقرار ذلك ، وذهبوا مذاهب في هذه العبارة ، فمنهم من أنكر الشواهد أو زعم أن روايتها على غير ما ذكر الكوفيون ، وقد سمعت في شرح الشاهد السابق رواية تخرجه عن الاستشهاد به ، وقالوا في البيت الذي نحن بصدده شرحه : إن الرواية فيه \* لَا تَظْلِمُ النَّاسَ كَمَا لَا تُظْلَمُ \*

بالفعل المضارع المسند إلى ضمير الواحد المخاطب ، وهو مرفوع بالضمة الظاهرة ، وعليه تكون الكاف للتشبيه أو للتعليل ، وما : كافة لهذه الكاف عن الاختصاص بالأسماء وعمل الجر الذي هو الأصل فيها ، أو ما : مصدرية ، وهي مع الفعل الذي بعدها في تأويل مصدر مجرور بالكاف ، وكأنه قال : لا تظلم الناس لعدم ظلمك ، ومنهم من سلم الرواية التي رواها =

أراد « كما لا تظلموا » وقال عدي بن زيد العبادي :

٣٨٢ — أسمع حديثاً كما يوماً تحدثه

عن ظهر غيب إذا ما سائل سأل

= الكوفيون ، وزعم أن الناصب في هذه العبارة هو « ما » التي دخلت الكاف عليها ، وما هذه مصدرية ، والأصل أنها لا تعمل ، لكن العرب شبهت ما بأن المصدرية فنصبت بما كما نصبت بان ، وشبهت أن المصدرية بما المصدرية فأهملت أن كما أهملت ما ، وانظر الشاهد رقم ٣٧٠ السابق ، وهذا كله جدل ولجاج في الخصومة ، والذي ذهب إليه الكوفيون أقرب من جميع ما قالوه .

هذا ، وقد روى سيويه بيت الشاهد على وجه آخر ( ٤٥٩/١ ) وهو :

\* لا تشتم الناس كما لا تشتم \*

بالإسناد إلى ضمير الواحد المخاطب ، وكذلك أنشده رضى الدين في باب حروف الجر من شرح الكافية ، وشرحه البغدادي ( ٢٨٦/٤ ) وكذلك أنشده الأشموني في نواصب المضارع ( رقم ١٠٠٣ ) وسيدكر المؤلف هذه الرواية في الرد على كلام الكوفيين .

٣٨٢ — أنشد ابن منظور ( لى ١ ) هذا البيت ونسبه إلى عدي كما قال المؤلف ، قال : « كي : حرف من حروف المعاني ينصب الأفعال بمنزلة أن ، ومعناه العلة لوقوع الشيء ، كقولك : جئت كي تكرمي ، وقال في التهذيب : تنصب الفعل القاب ، تقول : أدبه كي يرتدع ، قال ابن سيده : وقد تدخل عليه اللام ، وفي التنزيل العزيز ( لكيلا تأسوا على ما فاتكم ) وقال لبيد :

\* لكيلا يكون السندري نديتي \*

وربما حذفوا كي اكتفاء باللام وتوصلاً بما ولا ، فيقال : تخرز كيلا تقع ، وخرج كما يصلى ، قال الله تعالى : ( كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم ) وفي لغة أخرى حذف الياء من لفظه كما قال عدي :

اسمع حديثاً كما يوماً تحدثه عن ظهر غيب إذا ما سائل سأل

أراد كما يوماً تحدثه ، وكى ، وكىلا ، وكما ، وكما : تعمل في الألفاظ المستقبلية عمل أن ولن حتى إذا وقعت في فعل لم يجب « اه كلامه بحروفه ، وضبط المضارع ضبط قلم في بيت عدي بالرفع ، والخطب سهل : فإن الذي يستدل بهذا البيت لا يقول : إن النصب واجب =

وقال الآخر :

٣٨٣ - يَقلُّبُ عَيْنَيْهِ كَمَا لِإِخَافِهِ تَشَاوَسَ رُوَيْدًا إِنِّي مَن تَأْمَلُ

= كما قررناه في شرح الشواهد السابقة، فيحتمل أن في البيت روايتين : الرفع، والنصب، وقد نص - فيما نقله عن ابن سيده - على أن « كما » تعمل في الفعل المضارع عمل أن ولن، وإن كان المؤلف قد أنكر رواية النصب، وزعم أن الرواة اتفقوا على أن الرواية في هذا البيت بالرفع، وعلى ما رواه الكوفيون في هذا البيت بنصب « تحذئه » يستدل بهذا البيت على شيئين : الأول أنه يجوز نصب الفعل المضارع بعد « كما » وتخريج ذلك على أن الأصل « كما » حذفت الياء تخفيفاً، وما : زائدة غير كافة، والثاني : أنه لا يضر الفصل بين « كما » والفعل المضارع بالظرف، وهذا ظاهر إن شاء الله .

٣٨٣ - يقال « فلان يتشاور في نظره » إذا نظر نظرة ذي نخوة وكبر، وقال أبو عمرو : هو أن ينظر بمؤخر عينه ويميل وجهه في شق العين التي ينظر بها، يكون ذلك خلقة ويكون من الكبر والتهيب والغضب . ورويداً : أصله تصغير الإرواد تصغير الترخيم - يعني بحذف حروف الزيادة كلها وهي الهمزة التي في أوله والألف التي بعد الواو، ثم إدخال ياء التصغير على حروفه الأصلية وهي الراء والواو والدال - وقد قالوا : أرود فلان في سيره إرواداً، يريدون أنه تمهل في سيره وترفق، وسيبويه يرى أن « رويداً » إنما يستعمل استعمال المصادر التي تنوب عن الأفعال، تقول « رويد عليا » أي أمهله، وتكون اسم فعل، تقول « رويدك » أي أمهل، ويرى أيضاً أنه قد يقع صفة فتقول : « سار سيراً رويداً » وأنت قد تذكر المصدر الموصوف كما في هذا المثال، وقد تحذفه فتقول : « سار رويداً » قال ( ١٢٣/١ ) « هذا باب متصرف رويد، تقول : رويد زيداً، وإنما تريد أرود زيداً، قال الهذلي :

رويد عليا، جد ما ثدى أمهم إلينا، ولكن بغضهم متاين

وسمعا من العرب من يقول : والله لو أردت الدراهم لأعطيتك رويد ما الشعر، يريد أرود الشعر، كقول انقائل : لو أردت الدراهم لأعطيتك فدع الشعر، فقد تبين لك أن رويد في موضع الفعل، ويكون رويد أيضاً صفة كقولك : سار سيراً رويداً، ويقولون أيضاً : ساروا رويداً، فيحذفون السير ويجعلونه محالاً به وصف كلامه، اجزاء بما في صدر حديثه من قوله ساروا عن ذكر السير، ومن ذلك قول العرب، ضمه رويداً أي وضعا رويداً، ومن ذلك قولك للرجل تراه يعالج شيئاً : رويداً، وإنما تريد علاجاً =

أراد « كما أخافه » إلا أنه أدخل اللام تأكيداً ، ولهذا المعنى كان الفعل منصوباً  
فهذه الأشياء كلها تدل على صحة ما ذهبنا إليه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز النصب بها ؛ لأن  
الكاف في « كما » كاف التشبيه أدخلت عليها « ما » وجعلاً بمنزلة حرف واحد  
كما أدخلت على رُبَّ وجعلاً بمنزلة حرف واحد ، ويليهما الفعل كَرَبَما ، وكما أنهم  
لا ينصبون الفعل بعد رُبَّما فكذلك هاهنا .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما البيت الأول فلا حجة لهم فيه ؛ لأنه  
روى « كما أخَفَرُها » بالرفع ؛ لأن المعنى جاءت كما أجيئها ، وكذلك رواه الفرّاء من  
أصحابكم ، واختار الرفع في هذا البيت ، وهو الرواية الصحيحة .

==رويداً ، فهذا على وجه الحال ، إلا أن يظهر الموصوف فيكون على الحال وعلى غير  
الحال « اه كلامه بحروفه ، وعلى هذا يكون قول الشاعر في البيت المستشهد به « رويداً »  
حالا من الضمير الواجب الاستتار في قوله « تشاوس » وقوله « إنني من تأمل » أي  
أنا ذلك الذي تتأمله وتنظر إليه ، ومضى عرفني عرفت أنه ليس لك أن تنظر لي نظر  
الكبر والغضب ، ومحل الاستشهاد بهذا البيت قوله « كما لأخافه » حيث زعم الكوفيون  
أن الفعل المضارع الذي هو أخافه منصوب بكما التي هي في الأصل كما . ونقول : إن هذا  
البيت لا يصلح لاستدلال الكوفيين أصلاً ، وذلك من عدة وجوه : الأول ما ادعاه المؤلف  
من أن الرواية على غير هذا الوجه وأنها « لكما أخافه » وإن كنا لا نقر المؤلف على هذا ،  
والثاني : أنه بعد تسليم صحة روايتهم يكون النصب باللام في قوله « لأخافه » لأنها لام التعليل  
وهي عندهم ناصبة بنفسها ، أو بأن المضمر بعد لام التعليل على ما هو مذهب البصريين ،  
والقول بزيادة هذه اللام لادليل عليه ، والوجه الثالث : أنهم أي الكوفيون يقولون : إن  
كي لا تكون إلا مصدرية مثل أن ، فجئى اللام بعدها في مثل هذا الشاهد ينقض هذه  
المقالة ؛ لأننا لو جعلنا اللام تأكيداً لكي لم يصح لاختلاف معناهما حينئذ ، إذ أن كي  
مصدرية واللام للتعليل ، ولو جعلنا اللام بدلا من كي كانت كما في حكم الساقط من الكلام  
لأن البدل منه على نية الطرح من الكلام ، ويكون العمل للبدل الذي هو اللام ، فيتعين عندهم  
أن تعتبر زائدة ، وهذا ما لم يقم عليه دليل .

وأما البيت الثاني فلا حجة فيه أيضاً : لأن الرواية :

\* لِكَيْ يَحْسِبُوا أَنَّ الْهَوَى حَيْثُ تَنْظُرُ \* [٣٨٠]

وأما البيت الثالث فلا حجة فيه أيضاً : لأن الرواية فيه بالتوحيد :

\* لَا تَظْلِمُ النَّاسَ كَمَا لَا تُظْلِمُ \* [٣٨١]

كالرواية الأخرى :

\* لَا تَشْتُمُ النَّاسَ كَمَا لَا تُشْتَمُ \* [٣٨١]

وأما البيت الرابع فليس فيه حجة أيضاً : لأن الرواة اتفقوا على أن الرواية

[٢٤٥] « كما يوماً تحدثه » بالرفع كقول أبي النجم :

٣٨٤ — قُلْتُ لِشَيْبَانَ : أَدْنُ مِنْ لِقَائِهِ كَمَا تُغْدَى الْقَوْمَ مِنْ شِوَاهِ

٣٨٤ — هذان بيتان من الرجز المشطور ، وهما من شواهد سيويه ( ٤٦٠/١ ) وقد نسبهما إلى أبي النجم انفضل بن قدامة المعلى ، وقد أقر الأعلام هذه النسبة ، قال سيويه ( ٤٥٩/١ ) : « سألت الحليل عن قول العرب : انتظرنى كما آتيك ، وارقبنى كما ألقاك ، فزعم أن ما والكاف جعلتا بمنزلة حرف واحد ، وصيرت للفعل كما صيرت ربما للفعل ، والمعنى لعل آتيك ، فمن ثم لم ينصبوا به كما لم ينصبوا بربما ، قال رؤبة :

\* لَا تَشْتُمُ النَّاسَ كَمَا لَا تُشْتَمُ \*

وقال أبو النجم :

قُلْتُ لِشَيْبَانَ : ادْنُ مِنْ لِقَائِهِ كَمَا تُغْدَى النَّاسَ مِنْ شِوَاهِ

وقال الأعلام : « الشاهد في قوله كما تغدى ، حيث وقع الفعل بعد كما لأنها كاف التشبيه وصلت بما وهيئت لوقوع الفعل بعدها كما فعل بربما ، ومعناها هنا لعل ، ومن النحويين من يجعلها بمعنى كي ويجزى نصب بها وهو مذهب الكوفيين » اه كلامه . وشيبان : اسم ابن الشاعر ، وضمير الغيبة في قوله « لقاءه » وقوله « شواؤه » يعود إلى ظليم ، يأمر الشاعر ابنه شيبان بأن يتبع هذا الظليم ويدنو منه لعله يصيده فيشوى لحمه ويطعم الناس من هذا الشواء .

وكقول الآخر :

٣٨٥ - أَيْخُ فَاصْطَبِغْ قُرْصًا إِذَا أُعْتَادَكَ الْهَوَى  
بِرَبِّتٍ كَمَا يَكْنِيكَ قَدْ الْحَبَائِبِ

ولم يروه أحد « كما يوماً تحدثه » بالنصب إلا المفضل الضبي وحده ، فإنه كان يرويه منصوباً ، وإجماع الرواة من نحوئي البصرة والكوفة على خلافه ، والمخالف له أقوم منه بعلم العربية .

وأما البيت الخامس ففيه تكلف يقبح ، والأظهر فيه :

\* يُقَلِّبُ عَيْنَيْهِ لِكَيْمًا أَخَافَهُ \* [٣٨٣]

على أنه لو صح ما رَوَّاهُ من هذه الأبيات على مقتضى مذهبهم فلا يخرج ذلك عن حد الشذوذ والقلّة ، فلا يكون فيه حجة ، والله أعلم .

٣٨٥ - أَيْخُ : فعل أمر من الإناخة ، تقول « أناخ فلان بعيره ينخه إناخة » تريد أنه أبركه ، واصطَبِغْ : فعل أمر من الاصطباغ ، وأصله الصبغ - بكسر الصاد وسكون الباء - وهو ما يصطبغ به من الإدام ، ومثله الصباغ - بكسر الصاد أيضاً - ومنه قوله تعالى : ( تنبت بالدهن وصبغ للأكليين ) يعني بالصبغ دهن الزيتون ، وقال الزجاج : أراد بالصبغ الزيتون ، قال الأزهري : وهذا أجود القولين ؛ لأنه قد ذكر الدهن قبله ، وتقول : صبغ فلان اللقمة يصبغها صبغاً - من مثال نصر - إذ دهنها وغمسها ، وكل ما غمس فقد صبغ ، والقرص - بضم القاف وسكون الراء - أراد به الرغيف من الخبز وقد يقال « قرصة » بالتاء - إذا كانت صغيرة ، وترك التاء أكثر ، والاستشهاد بهذا البيت في قوله « كما يكنيك » حيث ورد الفعل المضارع مرفوعاً بضمّة مقدرة على الياء بعد كما ، وغرض المؤلف أن يرد بهذا الشاهد على الكوفيين القائلين بجواز نصب الفعل المضارع بعد كما ، لكن هذا الشاهد ومائة شاهد آخر مثله لا يكفي في الرد على ما ذهب إليه الكوفيون ، وذلك لأن الكوفيين لا يقولون : إنه يجب أن ينتصب الفعل المضارع بعد كما ، وإنما يقولون : إذا وقع الفعل المضارع بعد كما جاز فيه وجهان : أحدهما النصب والآخر الرفع ، وقد أتوا بشواهد جاء فيها النصب ، والذي يرد مذهبهم ألا يكون ثمت شاهد قد جاء بالنصب ، وقد حاول المؤلف أن يرد شواهد النصب ، ولكنه لم يستقم له الرد ؛ لأن الرواة الثقات قد أثبتوها ، فأعرف ذلك ، ولا تكن أسير التقليد .



## ٨٢ — مسألة

[ هل تنصب لامُ الجُحودِ بنفسها ؟ وهل يتقدّمُ مفعولُ منصوبها عليها ؟ ]<sup>(١)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أن لام الجحود هي الناصبةُ بنفسها ، ويجوز إظهار « أن » بعدها للتوكيد ، نحو « ما كان زيد لأن يدخل دارك ، وما كان عمرو لأن يأكل طعامك » ويجوز تقديمُ مفعولِ الفعلِ المنصوبِ بلام الجحودِ عليها ، نحو « ما كان زيدٌ داركَ ليدخلَ ، وما كان عمرو طعامكَ ليأكلَ » .

وذهب البصريون إلى أن الناصبَ للفعل « أن » مقدرةٌ بعدها ، ولا يجوز إظهارها ، ولا يجوز تقديم مفعول الفعل المنصوب بلام الجحود عليها .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليلُ على أنها هي العاملة بنفسها وجواز إظهار « أن » بعدها ما قدمناه في مسألة لام كي .

وأما الدليل على جواز تقديم المنصوب على الفعل المنصوب بلام الجحود ؛ فإنا قال الشاعر :

٣٨٦ — لَقَدْ عَذَلْتَنِي أُمُّ عَمْرٍو ، وَلَمْ أَكُنْ  
مَقَالَتَهَا مَا كُنْتُ حَيًّا لِأُشَمَّا

(١) انظر في هذه المسألة : شرح الفصل لابن يعيش ( ص ٩٣٦ ) وشرح الرضى على الكافية ( ٢٣٣/٢ )

٣٨٦ — هذا البيت من شواهد شرح ابن يعيش على الفصل ( ص ٩٣٦ ) وروى صدره « لقد وعدتني أم عمرو » ورضي الدين في نواصب الفنازع من شرح الكافية ، وشرحه البغدادي في الحزاة ( ٦٢٢/٣ ) وقال « ولم أقف على تحته ولا على قاله » ومحل الاستشهاد بهذا البيت قوله « مقالها » فقد وردت الرواية بنصب هذه الكلمة ، وقد اتفق المريقان الكوفيون و بصريون على ثبوت الرواية ، ولكم اختلافوا في تخرجها ، فقال الكوفيون بمقالها مفعول به تقدم على عامله وهو انقلب المضارع المقترن =

أراد « ولم أكن لأسمع مقالاتها » وقدم منصوباً لأسمع عليه ، وفيه لام الجحود ، فذلَّ على جوازه ، وفيه أيضاً دليلٌ على صحة ما ذهبنا إليه من أن لام الجحود [٢٤٦] هي العاملة بنفسها من غير<sup>(١)</sup> تقدير « أن » ؛ إذ لو كانت أن هاهنا مُقدَّرةً لكانت مع الفعل بمنزلة المصدر ، وما كان في حالة المصدر لا يتقدم عليه .

== بلام الجحود الذي هو قوله « لأسمع » وجوزوا أن يتقدم معمول المضارع المنصوب بلام الجحود على اللام ، وقال البصريون : لا يجوز أن يتقدم معمول المضارع المقرون بلام الجحود عليه ، وزعموا أن قول الشاعر « مقالاتها » مفعول به لفعل مضارع محذوف يدل عليه هذا الفعل المذكور ، وأصل الكلام : ولم أكن أسمع مقالاتها ، ثم يبين هذا الفعل المحذوف الذي أضمره بقوله « لأسمع » والسر في هذا الخلاف أن الكوفيين يقولون : الناصب للمضارع هو اللام التي للجحود ، والبصريون يقولون : الناصب له هو أن المصدرية مضمرة بعد اللام ، والمضارع صلة لأن المصدرية ، ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول ، ولكن هذه القاعدة منقوضة من أساسها ، وإن كان قد ارتضاها الجمهور من الفريقين ؛ فقد تقدم معمول الصلة على الموصول في قول العجاج :

رييته حتى إذا تعددا كان جزأى بالعصا أن أجلدا  
فإن قوله « بالعصا » متعلق بقوله « أجلدا » وهو معمول لأن المصدرية ، ونظيره قول ربيعة بن مقروم الضبي :

هلا سألت وخبر قوم عندهم وشفاء غيك خابرا أن تسألي

فإن قوله « خابرا » مفعول به تقدم على عامله وهو قوله « تسألي » المنصوب بأن المصدرية ، وقد اضطر النحاة لئتم لهم قاعدتهم أن يقولوا : إن « خابرا » منصوب بفعل محذوف يدل عليه الفعل المذكور ، وإن قول العجاج « بالعصا » متعلق بفعل محذوف يدل عليه الفعل المذكور بعده . ومثل هذين البيتين قول الآخر وسيأتي قريباً في كلام المؤلف ( ص ٥٩٦ ) :

وإني امرؤ من عصبة خندفة أبت للأعادي أن تذل رقابها

وسنعود إلى هذه المسألة مرة أخرى، غير أننا نبادر فنقرر أننا لا نرى مع كثرة الشواهد التي تثبت في مسألة من المسائل أن نعرض عن الشواهد ثم نتمسك بالتعليل ؛ لأن هذا عدول عن النص إلى القياس ، وذلك لا يجوز ، فأعرف هذا ، ولا تغفل عنه .

(١) في ر « عن غير » وليس بشيء .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليلُ على أن الناصب « أن » المقدرة بعدها ما قدّمناه في مسألة لام كي .

وأما الدليل على أنه لا يجوز إظهار « أن » بعدها فن وجهين ؛ أحدهما : أن قولهم « ما كان زيد ليدخل ، وما كان عمرو لياكل » جوابُ فعلٍ ليس تقديره تقديرَ اسمٍ ، ولا لفظه لفظ اسم ؛ لأنه جواب لقول قائل « زيد سوف يدخل ، وعمرو سوف يأكل » فلو قلنا « ما كان زيد لأن يدخل ، وما كان عمرو لأن يأكل » بإظهار أن لکننا جعلنا مقابل سوف يدخل وسوف يأكل اسماً ؛ لأنَّ أن مع الفعل بمنزلة المصدر وهو اسم ؛ فذلك <sup>(١)</sup> لم يجوز إظهارها كما لا يجوز إظهار الفعل في قولك « إياك وزيداً » والوجه الثاني : أن التقدير عندهم : ما كان زيد مُقدِّراً لأن يدخل أو نحو ذلك من التقدير الذي يُوجبُ المستقبل من الفعل ، و « أن » توجب الاستقبال ، فاستغنى بما تضمن الكلام من تقدير الاستقبال عن ذكر « أن » .

ومنهم من قال : إنما لم يجوز إظهار « أن » بعدها لأنها صارت بدلا من اللفظ بها ؛ لأنك إذا قلت « ما كان زيد ليدخل » كان نفيًا لسيدخل ، كما لو أظهرت « أن » فقلت « ما كان زيد لأن يدخل » فلما صارت بدلا منها كما أن ألف الاستفهام بدل من واو القسم في قولهم « الله لأقومن » لم يجوز إظهارها ؛ إذ كانت اللام بدلا منها فكأنها مظهره .

وأما الجواب عن كلمات السكوفيين : أما قول الشاعر :

... .. ولم أكن مقاتلها ما كنت حيا لأسمعا [٣٨٦]

فلا حجة لهم فيه ؛ لأن « مقاتلها » منصوب بفعل مقدر ، كأنه قال : ولم أكن لأسمع مقاتلها ، لا بقوله « لأسمعا » كما قال الشاعر :

(١) في ر « فكذا لم يجوز » .

### ٣٨٧ - وَأَيْ أَمْرُؤًا مِنْ عَصَبَةٍ خَنْدِفِيَّةٍ أَبَتْ لِلْأَعَادِي أَنْ تَدِيخَ رِقَابَهَا

٣٨٧ - هذا البيت من شواهد ابن يعيش في شرح المفصل (٩٣٦) وابن جوفى شرح  
تصريف المازني (١٣٠/١) ولم يعزوا، والعصبة: الجماعة من الناس، وخندفية: بكسر الخاء  
والدال بينهما نون ساكنة - منسوبة إلى خندف، وهي امرأة الياس بن مضر بن نزار بن معد  
بن عدنان، وأصل اسمها ليلي بنت حلوان - ويقال: ليلي بنت عمران بن الحاف بن  
قضاع - لقب خندف في قصة مشهورة، وأصل الخندفة الإسراع في السير، تقول «خندف  
الرجل خندفة - من مثال دحرج دحرجة» إذا أسرع، وقالوا «خندف الرجل»  
إذا انتسب إلى خندف، وقال رؤبة:

\* إني إذا ما خندف المسمى \*

وظلم رجل فنادى: يا لخندف، فخرج إليه ائير بن العوام ومعه سيفه وهو يقول:  
أخندف إليك أيها الخندف، يريد أسرع إلى نصرتك أيها المعزى إلى خندف، وتديخ  
بالدال المهملة، وبالدال المعجمة أيضا - أي تذل وتخضع، ويروى «أن تذل رقابها»  
والاستشهاد بالبيت في قوله «أبت للأعداء أن تديخ رقابها» فإن ظاهره أن الجار  
والمجرور - وهو قوله «لأعداء» - متعلق بقوله «تديخ» المتأخر عنه المعمول لأن  
المصدرية، فيكون معمول صلة أن المصدرية قد تقدم على أن، ولما كان جمهور النحاة قد  
اتفقوا على أن معمول صلة أن المصدرية لا يجوز أن يتقدم عليها فإنهم جعلوا الجار  
والمجرور متعلقا بفعل محذوف يقدر قبله ويكون المذكور تفسيرا وبيانا لذلك المحذوف،  
وأصل الكلام: أبت أن تديخ رقابها للأعداء، أن تديخ رقابها، فحذف أن المصدرية  
وصلتها وهو ينويها، ثم دل على هذا الذي حذفه بذكر أن المصدرية وصلتها، قل ابن  
يعيش «وقال الكوفيون: لام الجحدهى العاملة بنفسها، وأجازوا تقديم المفعول على  
الفعل انتصب بعد اللام، نحو قولك: ما كنت زيدا لأضرب، وأنشدوا «لقد وعدتني  
أم عمرو... البيت السابق» ولا دليل في ذلك؛ لأننا نقول: إنه منصوب بإضمار فعل،  
كأنه قل: ولم أكن لاسمع مقاتلتها، ثم بين ما أضمر بقوله لأسمع، كما في قوله «أبت  
لأعداء أن تذل رقابها» التقدير: أبت أن تذل رقابها للأعداء، ثم كرر العمل بيانا  
للمضمر، فأعرفه «أه كلامه». ويقول أبو رجاء: لقد أصل النحاة قاعدة أن معمول  
الصلة لا يتقدم على الموصول، واستنبطوا لهذه القاعدة علة حاصلها أن الصلة تكملة وتتمام =

فاللام في قواه « للأعادي » لاتكون من صلة « أن تديح » بل من صلة فعل مُقَدَّرٍ قبله ، وتقديره « أبت أن تديح » وجعل هذا المظهر تفسيراً لذلك المقدر ، وهذا النحو في كلامهم أكثر من أن يحصى ، والله أعلم .

## مسألة — ٨٣ [٢٤٧]

[ هل تنصب « حتى » الفعل المضارع بنفسها ؟ ]<sup>(١)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أن حتى تكون حرف نصب ينصب الفعل من غير تقدير أن ، نحو قولك « أطع الله حتى يدخلك الجنة ، واذكر الله حتى تطلع الشمس » وتكون حرف خفض من غير تقدير خافض ، نحو قولك « مطلته حتى الشتاء ، وسوفته حتى الصيف » . وذهب أبو الحسن علي بن حمزة السكاساني إلى أن الاسم يخفض

للموصول ، وهما في قوة الكلمة الواحدة ، وأن الممول من تكملة العامل ، وتقديم الممول كتقديم عجز الكلمة على صدرها ، وإما كان تقديم عجز الكلمة على صدرها غير جائز كان تقديم ما هو بمنزلة عجز الكلمة على ما هو بمنزلة صدرها غير جائز أيضاً ، فيكون تقديم معمول الصلة على الموصول غير جائز ، وفاتهم أن النص مقدم على القياس وعلى التعليل ، وأن تقدير شيء في الكلام ما يغني عنه بما لا يصح ارتكابه ولا اللجوء إليه ، ثم إنهم يقولون دائماً : إن الجار والمجرور يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرها ، فهلا اعتذروا عن تقدم معمول الفعل الممول لأن المصدرية في هذا البيت بأن هذا الممول جار ومجرور ، وأن الجار والمجرور يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرها ، ولكننا نعتقد أن البصريين لما رأوا معمول الفعل المصوب بعد لام الجحود في البيت السابق ( شاهد رقم ٣٨٦ ) مفعولاً صريحاً وليس جاراً ومجروراً ، وأن حجة الكوفيين قائمة به ، لما رأوا ذلك تفاضوا عن كون الممول في هذا البيت جاراً ومجروراً وساقوا الكلام مساقاً واحداً ، فتنبه لذلك ، وأجل فيه نظرك ، والله يتولاك بعصمته وتأيدته

(١) انظر في هذه المسألة : شرح الأشموني بحاشية الصبان (٢٥٢/٣) وشرح ابن يعيش على المفصل (ص ٩٢٧ و ٩٣٧) وشرح الكافية للرضي (٢٢٤/٢ وما بعدها)

بعدها يالي مضمرة أو مظهرة . وذهب البصريون إلى أنها في كلا الموضعين حرف جرّ ، والفعل بعدها منصوب بتقدير « أن » والاسم بعدها مجرور بها .  
أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنها تنصب الفعل بنفسها لأنها لا تخلو : إما أن تكون بمعنى كي كقولك « أطع الله حتى يدخلك الجنة » أي : كي يدخلك الجنة ، وإما أن تكون بمعنى إلى أن كقولك « اذكر الله حتى تطلع الشمس » أي : إلى أن تطلع الشمس ، فإن كانت بمعنى كي فقد قامت مقام كي ، وكي تنصب ، فكذلك ما قام مقامها ، وإن كانت بمعنى إلى أن فقد قامت مقام أن ، وأن تنصب ، فكذلك ما قام مقامها ، وصار هذا بمنزلة واو القسم ؛ فإنها لما قامت مقام الباء عملت عملها ، وكذلك ما قامت مقام عملها ، فكذلك ها هنا . وقلنا « إنها تخفض الاسم بنفسها » لأنها قامت مقام إلى ، وإلى تخفض ما بعدها ، فكذلك ما قام مقامها .

وأما الكسائي فقال : إنما قلت إنها تخفض يالي مضمرة أو مظهرة لأن التقدير في قولك « ضربت القوم حتى زيد » حتى انتهى ضربي إلى زيد ، ثم حذف « انتهى ضربي إلى » تخفيفاً ، فوجب أن تكون إلى هي العاملة .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن الناصب للفعل « أن » المقدرة دون حتى أنا أجمعنا على أن حتى من عوامل الأسماء ، وإذا كانت من عوامل الأسماء فلا يجوز أن تجعل من عوامل الأفعال ؛ لأن عوامل الأسماء لا تكون عوامل الأفعال ، كما أن عوامل الأفعال لا تكون عوامل الأسماء ، وإذا ثبت أنه لا [٢٤٨] يجوز أن تكون عوامل الأسماء عوامل الأفعال فوجب أن يكون الفعل منصوباً بتقدير « أن » . وإنما وجب تقديرها دون غيرها لأنها مع الفعل بمنزلة المصدر الذي يدخل عليه حرف الجرّ ، وهي أم الحروف الناصبة للفعل ؛ فلماذا كان تقديرها أولى من غيرها .

والذي يدل على أن الفعل بعد حتى منصوب بتقدير « أن » لا بها نفسها قول الشاعر :

٣٨٨ — دَاوَيْتُ عَيْنَ أَبِي الدَّهَيْقِ بِصَيْفِهِ حَتَّى الْمَصِيفِ وَيَغْلُو الْقَعْدَانُ

فالمصيف : مجرور بحتى ، ويغلو : عطف عليه ؛ فتو كانت حتى هي الناصبة لوجب أن لا يحىء الفعل ها هنا منصوباً بعد محىء الجر ؛ لأن حتى لا تكون في موضع واحد جارة وناصبه ، والمعطوف يجب أن يكون على إعراب المعطوف عليه ؛

٣٨٨ — أبو الدهيق : كنية رجل ، ومطله : مصدر مطله يطله — من باب نصر — إذا سوف في قضاء حاجته ولم يف له ، والمصيف : زمان الصيف ، ويغلو : مضارع « غلا البعير في سيره غلوا » إذا ارتفع في سيره فجاوز حسن السير ، والقعدان — بكسر القاف وسكون العين المهملة — جمع قعود ، وهو من الإبل الذي يقتعده الراعى في كل حاجة ، يتخذ للركوب ولحمل الثراد والمتاع ، ويقال : القعود من الإبل هو البكر حين يركب — أى يمكن ظهره من الركوب — وأدنى ذلك أن يأتي عليه سنتان ، يقال للذكر : قعود ، وللأنثى قلووس ، إلى أن يثنيا ، ثم يقال للذكر حمل وللأنثى ناقة ، ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « ويغلو » فإنه فعل مضارع منصوب ، وقد سبقه اسم مجرور بحتى التى هي حرف غاية وجر ، ولا يجوز أن يكون هذا المضارع منصوباً بحتى لأنها لو كانت هي الناصبة للفعل المضارع لكانت قد عملت الجر في الاسم والنصب في الفعل ، ولانظير لذلك في العرية ، ولكانت الواو قد عطفت مضارعاً منصوباً على اسم مجرور وذلك مما لا يجوز ، وقد ذهب البصريون إلى أن هذا المضارع منصوب بأن المصدرية محذوفة ، والتقدير : أن يغلو القعدان ، وأن هذه مع الفعل في تأويل مصدر مجرور معطوف على الاسم المجرور بحتى ، وكأنه قال : حتى المصيف وغلو القعدان . قال أبو رجاء : ثم يقال بعد هذا : إن المعروف أن أن المصدرية تقدر بعد حرف من حروف العطف ، وهذا هو مذهب البصريين ، فأين هذا الحرف الذى ستقدر أن بعده ؟ وذلك لأن حتى المذكورة قد عملت الجر في الاسم الذى بعدها ، والذى يخطر لي أنه لتسكلة كلام البصريين الذى ذكره المؤلف لا بد من تقدير « حتى » أخرى بعد الواو تكون أن المصدرية وما عملت فيه في تأويل مصدر مجرور بها ، وتكون الواو قد عطفت حتى ومجرورها على حتى المذكورة ومجرورها ، وكأنه قد قال : حتى المصيف وحتى يغلو القعدان ؛ فتأمل في ذلك

فإذا لم يكن قبل « يفلو » فعل منصوب وكان قبله اسم مجرور علمت أن ما بعد الواو يجب أن يكون مجروراً ، وإذا وجب الجر بعد الواو وجب أن يكون « يفلو » منصوباً بتقدير أن ؛ لأن أن مع الفعل بمنزلة الاسم على ما بينا .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنها إذا كانت بمعنى كي فقد قامت مقام كي ، وكي تنصب ، فكذلك ما قام مقامها » فالكلام على فساد كالكلام في مسألة لام كي ؛ فلا نعيدها هنا .

وأما قولهم « إنها إذا كانت بمعنى « إلى أن » فقد قامت مقام أن » ، وأن تنصب ، فكذلك ما قام مقامها » قلنا : هذا فاسد ؛ لأنه يجوز عندكم ظهور أن بعد حتى ، ولو كانت بدلاً عنها لما جاز ظهورها بعدها ؛ لأنه لا يجوز أن يجمع بين البدل والمبدل ، ألا ترى أن واو القسم لما كانت بدلاً عن الباء لم يجز أن يجمع بينهما ؛ فلا يقال « بوالله لأفعلن » وكذلك التاء في القسم لما كانت بدلاً عن الواو لا يقال « توالله لأقومن » لما كان يؤدي إليه من الجمع بين البدل والمبدل ؟ وأما واورب فلا نسلم أنها قامت مقامها ، ولا أنها عاملة ، وإنما هذا شيء تدعونه على أصلكم ، وقد بينا فساد في موضعه بما يغني عن الإعادة .

وأما ما ذهب إليه السكّاني من أن الخفض إلى مضمرة أو مظهرة فظاهر الفساد ؛ لبعده في التقدير ، وإبطال معنى « حتى » . وذلك لأن موضع حتى في الأسماء أن يكون الاسم الذي [ ٢٤٩ ] بعدها من جنس ما قبلها ، وإنما حتى اختصته من بين الجنس ؛ لأنه يستبعد منه الفعل أكثر من استبعاده من سائر الجنس ، كقولك « قاتل زيد السباع حتى الأسد » لأن قتاله الأسد أبعد من قتاله لغيره ، وكقولك « استعجراً على الأمير جنده حتى الضعيف الذي لا سلاح معه » لأن استعجراً



الضعيف الذى لا سلاح معه أبعد من استجراء غيره ؛ فلو قلنا إن التقدير فيه : حتى انتهى استجراؤهم إلى الضعيف الذى لا سلاح معه ؛ لأدى ذلك إلى زيادة كثيرة ، وكانت « إلى » فى صلة « انتهى » لا فى صلة « حتى » وذلك خروج عن المتناولات القريبة من غير برهان ولا قرينة ، وذلك لا يجوز ، وإذا قلنا : إنه مجرور بحتى ؛ لم يخرج عن قياس العربية والمتناولات القريبة ؛ لأن حتى قد يليها المجرور فى حال وغير المجرور فى حال ، ولها نظائر مما يجر فى حال ولا يجر فى حال ، نحو « مُذْ ، وَمُنْذُ » و « حَاشَا ، وَخَلَا » فى الاستثناء ، وإذا ظهر الجر بعدها ولم يدل دليل على إضمار حرف جر - على أن حروف الجر لا تعمل مع الحذف - دل على أنها هى الجارة .

والذى يدل على أنها هى الجارة قولهم « حَتَّامٌ ، وَحَتَّامَةٌ » كقولهم « إلامَ ، وإلامَ » والأصل فيها : حتى ما ، وما للاستفهام ، فلو لم يكن حتى حرف جر ، وإلا لما جاز حذف الألف من « ما » لأن ما لا يحذف ألفها إلا أن يدخل عليها حرف جر ، على ما بينا فى « كَيْمَةٌ ، وَفَيْمَةٌ ، وَبَيْمَةٌ ، وَلَيْمَةٌ ، وَعَمَّةٌ » وما أشبه ذلك ؛ فدل على أنها هى الجارة .

والذى يدل على أنه لا يجوز أن تكون إلى مُقَدَّرَةٌ بعد حتى أن حتى تقوم مقام إلى ، ألا ترى أنك تقول « أَقِمَّ حتى يقدم زيد ، وسِرَّ حتى تطلع الشمس » فيصلح أن تُقيم مقامها « إلى » فتقول « أَقِمَّ إلى أن يقدم زيد ، وسِرَّ إلى أن تطلع الشمس » فتقوم « إلى » مقام حتى ، فإذا كانت تقوم مقامها فينبغى أن لا يجمع بينهما ؛ لأن إحداهما تغنى عن الأخرى .

والذى يدل على أن « حتى » فى موضع إلى فى هذا الموضع أنك تقول : أَقِمَّ إلى قُدُومِ زيد ، وأَقِمَّ حتى قُدُومِ عمرو . وإنما ظهرت « أن » بعد إلى ، ولم تظهر

بعد حتى لأن إلى تلزم الاسم ، وحتى لا تلزم الاسم ، فالزموا إلى أن لتظهر اسمية ما دخلت عليه ، وقوة لزومها الجبر ، وكذلك أيضاً يحسن ظهور « أن » بعد لام [ ٢٥٠ ] كي ، ولم يحسن بعد حتى وكى ؛ لأن اللام تلزم الاسم ، بخلاف حتى وكى ، والله أعلم .

## ٨٤ - مسألة

[ عامل الجزم في جواب الشرط <sup>(١)</sup> ]

ذهب الكوفيون إلى أن جواب الشرط مجزوم على الجوار ، واختلف البصريون ؛ فذهب الأكثرون إلى أن العامل فيهما حرف الشرط ، وذهب آخرون إلى أن حرف الشرط وفعل الشرط يعملان فيه ، وذهب آخرون إلى أن حرف الشرط يعمل في فعل الشرط ، وفعل الشرط يعمل في جواب الشرط ، وذهب أبو عثمان المازني إلى أنه مبني على الوقف .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه مجزوم على الجوار لأن جواب الشرط مجاور لفعل الشرط ، لازم له ، لا يكاد ينفك عنه ، فلما كان منه بهذه المنزلة في الجوار حمل عليه في الجزم ، فكان مجزوماً على الجوار ، والحمل على الجوار كثير ، قال الله تعالى : ( لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ ) وَجْهُ الدليل أنه قال ( وَالْمُشْرِكِينَ ) بالخفض على الجوار ، وإن كان معطوفاً على ( الَّذِينَ ) فهو مرفوع لأنه اسم ( يَكُنِ ) ، وقال تعالى :

(١) انظر في هذه المسألة : شرح الأشموني مع حاشية الصبان ( ١٣/٤ ) وتصريح الشيخ خالد الأزهرى ( ٣١٣/٢ ) وشرح الرضى على الكافية ( ٢٣٦/٢ وما بعدها ) وشرح ابن يعيش على المنصل ( ص ٩٤٧ وما بعدها )

(وَأَمْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ إِلَى الْكُتَمِيِّينَ) بالخفض على الجوار ، وهي قراءة أبي عمرو ، وابن كثير ، وحمزة ، ويحيى عن عاصم ، وأبي جعفر ، وخلف ، وكان ينبغي أن يكون منصوباً ؛ لأنه معطوف على قوله (فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ) كما في القراءة الأخرى ، وهي قراءة نافع ، وابن عامر ، والكسائي ، وحفص عن عاصم ، ويعقوب ، ولو كان معطوفاً على قوله (بِرُؤُوسِكُمْ) لكان ينبغي أن تكون الأرجل ممسوحة لا مفسولة ، وهو مخالف لإجماع أئمة الأمة من السلف والخلف ، إلا فيما لا يعدُّ خلافاً ، ثم قال زهير :

٣٨٩ — لَعِبَ الرِّيحُ بِهَا وَغَسَّيَهَا      بَعْدَى سَوَافِي الْمَوْرِ وَالْقَطْرِ

٣٨٩ — هذا البيت من كلام زهير بن أبي سلمى اللزني ، وهو البيت التالي للشاهد رقم ٢٣٢ الذي تقدم في المسألة ٥٤ ( وانظر الديوان ٨٦ - ٨٧ ) ورواية الأعم « لعب ازمان بها - إلخ » والسوافي : جمع سافية ، وتطلق على الريح التي تسفي التراب ، ويقال أيضاً على التراب الذي تسفيه الرياح ، أي تذروه وتطيره وتهيج به ، والمور - بضم الميم - هو التراب ، والقطر - بفتح القاف وسكون الطاء - هو المطر ، والاستشهاد بهذا البيت في قوله « والقطر » فإنه مجرور بدليل أن روى هذه القصيدة مجرور ، فيسقى إلى الوهم أنه معطوف على « المور » لأنه هو المجرور بإضافة سوافي إليه ، ولو عطف على المور للزم أن يكون معمولاً لسوافي ، لأن العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه ، ويلزم أن يكون تقدير الكلام : سوافي المور وسوافي القطر ، ومهاد الشاعر أن الذي غير هذه الديار شيان : أحدها الرياح التي تسفي عليها التراب ، وثانيهما المطر ، وهذا المعنى لا ينادى إلا بأن يكون « القطر » معطوفاً على سوافي مع أنه ليس للمطر سوافي ، فيكون مرفوعاً في التقدير ، وجره لمجاورته المجرور ، فتقول : قطر معطوف على سوافي . والمعطوف على المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة ، والجر على الجوار واقع في العربية في بابي العطف والنعت - وزاد قوم في باب التوكيد أيضاً - فأما باب العطف فمعه هذا البيت ، ومنه قول الآخر :

كم قد تمششت من قص وإنفحة      جاءت إليك بذاك الأضون السود

تقول : تمششت العظم ؛ إذا مصصت أطرافه ، والقص - بفتح القاف - عظام الصدر ، =

= أو رأس الصدر ، والإنقحة - بكسر الهمزة وسكون النون وقح الفاء - كرش الحمل أو الجدى إذا كان لم يأكل ، فإذا أكل فهو كرش ، يقول الشاعر « وإنقحة » لا يجوز أن يكون معطوفاً على « قص » لأنه لو كان معطوفاً على قص لكان قوله تمششت عاملاً فيه ، وقد علمت أن التمشش خاص بمص العظم ، والإنقحة ليست عظماً ، فوجب أن يكون قوله « إنقحة » مفعولاً به لفعل محذوف ، وتقدير الكلام : كم تمششت من عظم وأكلت إنقحة ، ويكون إنقحة منصوباً بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة .  
وأما الجر على الجوار في باب النعت فمن شواهد قولهم « هذا جحر ضب خرب » - بحر خرب مع أنه نعت للجحر المرفوع ؛ فخرم مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة ، ونظيره قول امرئ القيس في معلقته :

كأن ثيرا في عرائن وبله كبير أناس في بجاد مزمل

ثير : اسم جبل ، شبهه بكبير قوم مزمل في بجاد ، فمزمل : نعت لكبير المرفوع على أنه خبر كأن ، والرواية بحر مزمل بدليل روى القصيدة كلها ، فهو مرفوع تبعاً لموصوفه وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة ونظيره قول دريد بن الصمة :

فجئت إليه والرياح تنوشه كوقع الصياح في النسيج الممدد

فدافعت عنه الحيل حتى تبددت وحق علاني حالك اللون أسود

فأسود صفة لحالك اللون ، وأسود مجرور بدليل الروي ، وحالك اللون : مرفوع

لأنه فاعل علاني ، ولكنه جر أسود لكونه بجوار اللون المجرور بالإضافة .

وأما الجر للمجاورة في باب التوكيد فقد ورد منه قول الشاعر ، وهو من شواهد

ابن هشام في الشذور :

يا صاح بلغ ذوى الزوجات كلهم أن ليس وصل إذا انحلت عرى الدنب

فإن قوله « كلهم » توكيد لذوى الواقع مفعولاً به لبلغ ، وقد وردت الرواية بحر كل ، وقد علمت أن التوكيد يتبع التوكيد في إعرابه ؛ فكان حق العربية أن ينصب كلا ، ولكنه

لما وقع مجاوراً للزوجات المجرور بالإضافة جره ، فهذا الجر بسبب مجاورة الاسم المجرور .

والنحاة يذكرون أن الجر بسبب مجاورة الاسم المجرور - سواء أكان في

النعت أم في العطف - شاذ ، وهو في باب التوكيد أشد شذوذاً ، لأنهم مختلفون في مجيئه في هذا الباب ، وفي اعتباره فيه .

تخفض « القَطْرِ » على الجَوَّار ، وإن كان ينبغي أن يكون مرفوعاً ؛ لأنه معطوف على « سَوَّافِي » ولا يكون معطوفاً على « المَوْرِ » وهو الفُبَّار ؛ لأنه ليس للقَطْرِ سَوَّافٍ كالْمَوْرِ [ ٢٥١ ] حتى يعطفه عليه ، وقال الآخر :

٣٩٠ - كَأَنَّمَا ضَرَبْتُ قَدَامَ أَغْنِيهَا قُطْنًا بِمُسْتَحْصِدِ الْأُوتَارِ مَخْلُوجِ

تخفض « مَخْلُوجِ » على الجَوَّار ، وكان ينبغي أن يقول « مَخْلُوجاً » ؛ لكونه وصفاً لقوله « قُطْنًا » ولكنه خفضه على الجَوَّار ، وقال الآخر :

٣٩١ - \* كَأَنَّ نَسْجَ الْقَنْكَبُوتِ الْمُرْمَلِ \*

٣٩٠ - القطن - بضم القاف وسكون الطاء - معروف ، و « مستحصد الأوتار » من إضافة الصفة للموصوف ، أى الأوتار المستحصدة ، وتقول : هذا جبل أحصد - كأحمر - وحصد - كفرح - ومحصد - ككرم - ومستحصد - بكسر الصاد - إذا كان قد أحكم قتله وصنعتة ، وهذا اللفظ يقال فى كل ما أحكت صناعته من الجبال والأوتار والدروع ، وقالوا « هذا رجل محصد الرأى » أى شديد الرأى محكمه ، على التشبيه ، وقالوا : « هذا رأى مستحصد » أى محكم وثيق ، وهو فى هذا بفتح الصاد ، وقال لبيد :

وخصم كنادى الجن أسقطت شأوهم بمستحصد ذى مرة وضروع  
يريد برأى شديد وثيق محكم ، ومخروج : اسم المفعول من قولهم « حلج القطن محلجه - من مثال ضرب ونصر » إذا ندفه ، وقطن حلج ومخروج : مندوف ، أى قد استخرج منه الحب ، وصانع ذلك هو الحلاج كالمطار والقصاب ، وصناعته الحلاجة كالمطارة والقصابة ، والمحلج والمحلجة والحلاج : الحشبة أو الحجر الذى يندف عليه ، وعمل الاستشهاد من هذا البيت قوله « مخروج » فإن الرواية فيه بالجزم مع أنه نعت لقوله « قطناً » المنسوب على أنه مفعول به لقوله « ضربت » وذلك لأن هذه الكسرة ليست الحركة التى اقتضاها العامل ، وإنما هى كسرة المجاورة ، فهو منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة .

٣٩١ - هذا بيت من الرجز المشطور ، وهو من شواهد سيويه ( ٢١٧/١ ) وشواهد ابن جنى فى الخصائص ( ٢٢١/٣ ) وقد نسبته سيويه إلى العجاج ، وأقر الأعمى =

== هذه النسبة ، وقد كرر البغدادي ذكره في شرح الشاهد رقم ٣٤٩ من الخزانة (٣٢١/٢) وبعد هذا البيت قوله :

على ذرى قلامه المهدل سبوب كتان بأيدي الغزل

الرميل - بوزن اسم المفعول - أي للنسوج ، وانقلام - بضم القاف وتشديد اللام - ضرب من النبت ، والمهدل أي المترسل ، والسبوب : الشقق أي قطع الكتان . شبه نسيج العنكبوت على ما نبت من انقلام حول النمل بشقق من الكتان بأيدي الغزلات ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « الرميل » فإنه مجرور بدليل روى الآيات التي ذكرناها لك مما يليه ، وهو صفة لنسج العنكبوت المنسوب لكونه اسم كان ، ومتى كان من المقرر الذي لا يحتمل اتردد أن النعت يجب أن يطابق منوعته في حركة إعرابه كان من السلم به أن هذه الكسرة التي في « الرميل » ليست هي الحركة التي اقتضاه العامل ؛ لأن العامل يقتضي فتحة ، فهو إذا منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة ، قال الأعلم « الشاهد فيه جرى للرميل على العنكبوت نعتالها في اللفظ لقرب جوارها منه ، وكان الخليل رحمه الله لا يجوز مثل هذا حتى يكون المتجاوران مستويين في التعريف والتكثير ، والتأنيث والتذكير ، والإفراد والتثنية والجمع ، كقولهم : هذا جحر ضب خرب ، وجحرا ضبين خربين ، وجحرة ضباب خربة ، وسيبويه يجوز الحمل على الجوار وإن اختلف المتجاوران ، إذا لم يشكل المعنى ، كقولك : هذان جحرا ضب خربين ، وهذا جحر ضبين خرب ، واحتج بيت المعجاج هذا ، لأنه حمل الرميل وهو مذكر على العنكبوت وهي مؤنثة ، والرميل من وصف الغزل في الحقيقة » اهـ ، قال أبو رجاء : وقد قل قوم : إنه ليس في هذا البيت رد على الخليل ، لأن العنكبوت تذكر وتؤنث ، فيجوز أن يكون هنا مذكراً ، فلا يصلح البيت رداً عليه ، ومثله مما ذكره في سبيل الرد على الخليل قول الخطيئة ، وأنشده ابن جني (٢٢٠/٣) والرضي لذلك ، وشرحه البغدادي (٣٢١/٢) :

فأياكم وحية بطن واد هموز الناب ليس لكم بسى

وحية بطن واد : أراد نفسه ، يريد أنه يحمي ناحيته ويدود عما يحمله فيجب عليهم أن يتقوه ويحذروا صولته ، وهموز الناب : مأخوذ من الهمز وهو الضغط والتمز ، وليس لكم بسى : أي ليست مثلكم ولا مستوية معكم ، بل فوقكم وأعلى منكم ، ==

نخفض « المَرْمَلِ » على الجِوَار ، وكان ينبغي أن يقول « المرملا » لكونه وصفاً للنسج ، لا للعنكبوت ، ومن ذلك قولهم « جُحِرُ ضَبٌّ خَرِبٍ » نخفضوا خرباً على الجِوَار ، وكان ينبغي أن يكون مرفوعاً ؛ لكونه في الحقيقة صفةً للجعر ، لا للضب ، فكذلك ما هنا : جوابُ الشرط كان ينبغي أن يكون مرفوعاً ، إلا أنه جُزم للجِوَار ، ولهذا إذا حُلَّتْ بينه وبين فعل الشرط بالفاء أو ياءاً رجع إلى الرفع ، وقال الله تعالى : ( فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا ) وقال تعالى : ( وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْت أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ) .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن العامل هو حرف الشرط

= والاستشهاد به عندهم في قوله : « هموز التاب » فإن الرواية في هذه الكلمة بحرف « هموز » مع أنها نعت للحية المنسوب على التحذير ، وقد جر الشاعر هذه الكلمة لأنها في مجاورة كلمة مجرورة وهي قوله : « واد » والهموز مؤنثة لكونها صفة للحية والوادي مذكر ، فدل على أنه لا يلزم في الجر للمجاورة أن يكون المتجاوران متساويين في التذكير والتأنيث كما ذهب إليه الخليل بن أحمد ، بل يجوز مع تخالفهما في التذكير والتأنيث ، وفي التعريف والتنكير ، وفي الإفراد والتثنية والجمع ، على ما قررناه لك من قبل ، قال ابن جني « جر هموز لمجاورته الواد مع اختلاف المضاف والمضاف إليه تذكيراً وتأنيثاً ، فإن حية مؤنث وما بعدها مذكر » اهـ ، وفي هذا الكلام شيان : الأول : أنه جعل خلاف الخليل وسيبويه في المضاف والمضاف إليه ، والأعلم يجعله في المتجاورين اللذين هما المضاف إليه وما جر لمجاورته إياه ، ويمكن في كلام سيبويه أن يحمل على كل واحد من هذين ، لكنني أستبعد أن يكون الخلاف بينهما في مساواة المضاف والمضاف إليه فيما ذكرنا ، بل ينبغي أن يكون الخلاف بينهما في المتجاورين على ما فهمه الأعلم ، وإثباتي أن هذا البيت مثل بيت المعجاج ؛ لأن الحية يقال على الذكر وعلى الأنثى ، والعرب تقول : حية ذكر ، فيجوز أن يقال : إنه عنى هنا الحية الذكر ، والبطن مذكر ، فقد اتفق المضاف والمضاف إليه على كلام ابن جني ، ويجوز أن يقال : إن هموز مذكر لكونه وصفاً للحية الذكر ، والوادي مذكر ، فاتفق المتجاوران تذكيراً وتأنيثاً على ما هو كلام الأعلم ، فأعرف هذا وتنبه له .

وذلك لأن حرف الشرط يقتضى جواب الشرط كما يقتضى فعل الشرط ، وكما وجب أن يعمل في فعل الشرط فكذلك يجب أن يعمل في جواب الشرط .  
وأما من ذهب إلى أن حرف الشرط وفعل الشرط يعملان في جواب الشرط فقال : إنما قلنا ذلك لأن حرف الشرط وفعل الشرط يقتضيان جواب الشرط ؛ فلا ينفك أحدهما عن صاحبه ، فلما اقتضياه معاً وجب أن يعملأ فيه معاً ؛ كما قلنا في الابتداء والابتداء إنها يعملان في الخبر ، فكذلك هاهنا ، غير أن هذا القول وإن اعتمد عليه كثير من البصريين فلا ينفك من ضعفٍ ، وذلك لأن فعل الشرط فعل ، والأصل في الفعل أن لا يعمل في الفعل ، وإذ لم يكن للفعل تأثير في أن يعمل في الفعل ، و « إن » له تأثير في العمل في الفعل ؛ فإضافة مالا تأثير له إلى ماله تأثير لا تأثير له .

والتحقيق فيه عندى أن يقال : إن « إن » هو العامل في جواب الشرط بواسطة فعل الشرط ؛ لأنه لا ينفك عنه ؛ فحرف الشرط يعمل في جواب الشرط عند وجود فعل الشرط ، لا به ، كما أن النار تُسخن الماء بواسطة القدر [ ٢٥٢ ] والخطب ؛ فالتسخين إنما حصل عند وجودهما ، لا بهما ؛ لأن التسخين إنما حصل بالنار وحدها فكذلك هاهنا ؛ إن هو العامل في جواب الشرط عند وجود فعل الشرط لا أنه عامل<sup>(١)</sup> معه .

وأما من ذهب إلى أن حرف الشرط يعمل في فعل الشرط ، وفعل الشرط يعمل في جواب الشرط ، فقال : لأن حرف الشرط حرف جزم ، والحروف الجازمة ضعيفة فلا تعمل في شيئين ، فوجب أن يكون فعل الشرط هو العامل .

وهذا القول ضعيف أيضاً ؛ لأنه يؤدي إلى إعمال الفعل في الفعل . وقولهم : « الحروف الجازمة ضعيفة فلا تعمل في شيئين » باطل ؛ لما بينا من وجه مناسبتة

(١) في ر « إلا أنه عامل معه » ولا يستقيم مع ماقرره



للعمل في الشرط وجوابه لاقتضائه لهما ، بخلاف غيره من الحروف الجازمة ؛ فإنها لما اقتضت فعلاً واحداً عملت في شيء واحد ، وحرف الشرط لما اقتضى شيئين وجب أن يعمل في شيئين قياساً على سائر العوامل .

فأما من ذهب إلى أنه مبني على الوقف فقال : لأن الفعل المضارع إنما أعرب بوقوعه موقع الاسم ، وجواب الشرط لا يقع موقع الاسم ؛ لأنه ليس من مواضعه ؛ فوجب أن يكون مبنيًا على أصله ، فكذلك فعل الشرط<sup>(١)</sup>

وهذا القول ليس بمعتد به عند البصريين ؛ لظهور فسادهم ؛ لأنه لو كان الأمر على ما زعمتم لكان ينبغي أن لا يكون الفعل معرباً بعد أن وكى وإذن ، وكذلك أيضاً بعد لم ولما ولايم الأمر ولا في النهي ؛ لأن الاسم لا يقع بعد هذه الأحرف ؛ فكان ينبغي أن يكون الفعل بعدها مبنيًا ؛ لأنه لم يقع موقع الاسم ، فلما انعقد الإجماع في هذه المواضع على أنه معرب ، وأنه منصوب بدخول النواصب ومجزوم بدخول الجوازم ؛ دل على فساد ما ذهب إليه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقوله تعالى ( لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين ) فلا حجة لهم فيه ؛ لأن قوله ( والمشركين ) ليس معطوفاً على ( الذين كفروا ) وإنما هو معطوف على قوله : ( من أهل الكتاب ) فدخله الجر لأنه معطوف على مجرور ، لا على الجوار .

وأما قوله تعالى : ( فَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ) فلا حجة لهم فيه أيضاً ؛ لأنه على قراءة مَنْ قرأ بالجر ليس معطوفاً على قوله ( فامسحوا ) وأيديكم ( وإنما هو معطوف على قوله ( برؤوسكم ) على [ ٢٥٣ ] أن المراد بالمسح في الأرجل الفسل ، وقال أبو زيد الأنصاري : المسح خفيف الفسل ، وكان أبو زيد

(٢) الظاهر أن عبارة « فكذلك فعل الشرط » مقحمة إذ لا مؤدى لها .

الأنصاري من الثقات الأثبات في نقل اللغة ، وهو من مشايخ سيبويه ، وكان سيبويه إذا قال « سمعت الثقة » يريد أبا زيد الأنصاري .

والذي يدل على ذلك قولهم « تَمَسَّحْتَ لِلصَّلَاةِ » أي تَوَضَّأْتَ ، والوضوء يشتمل على مسح ومغسول ، والسرف في ذلك أن المتوضي لا يقنع بصب الماء على الأعضاء حتى يمسحها مع الغسل ؛ فلذلك سعى الغسل مسحاً ، فالرأس والرجل ممسوحان ، إلا أن المسح في الرجل المراد به الغسل لبيان السنة ، ولولا ذلك لكان محتملاً ، والذي يدل على أن المراد به الغسل ورود التحديد في قوله ( إلى الكعبين ) والتحديد إنما جاء في المغسول لا في الممسوح ، وقال قوم : الأَرْجُلُ معطوفة على الرأس في الظاهر ، لا في المعنى ، وقد يعطف الشيء على الشيء والمعنى فيهما مختلف ، قال الشاعر :

٣٩٢ — إِذَا مَا الْغَائِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا      وَزَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعَيُونَا

٣٩٢ — هذا البيت من شواهد ابن هشام في مغني اللبيب (رقم ٥٨٧) وفي أوضح المسالك (رقم ٢٥٩) وفي شرح شذور الذهب (رقم ١١٦) وابن جني في الخصائص (٤٣٢/٢) وابن عقيل (رقم ٢٩٩) والأشموني (رقم ٤٤٢) والرضي، وشرحه البغدادي (٩١/٣ و ١٧٣/٤) والبيت من كلام الراعي النميري ، واسمه عبيد بن حصين ، وبرزن ظهري ، تقول « برز فلان يبرز بروزاً » على مثال قعد يقعد قعوداً « إذا ظهر ، وزججن أي دققن ، وتقول : رجل أزج ، وامرأة زجاء ؛ إذا كان كل منهما قد دقق حاجبيه ورقمهما في طول ، وحمل الاستشهاد من هذا البيت قوله « والعيون » فإن ظاهر الأمر أن هذه الكلمة معطوفة على « الحواجب » مع أن العامل في المعطوف عليه لا يصح أن يتسلط على المعطوف ؛ لأن العيون لا تزجج ، وإنما تكحل ، مثلاً ، ومن أجل هذا لم يرتض المحققون والأثبات من العلماء أن تكون هذه الواو قد عطفت كلمة العيون على كلمة الحواجب مع بقاء معنى كلمة زججن على معناها الأصلي الذي ذكرناه ، بل ذهبوا إلى أحد طريقين : الأول أن يكون قوله « العيون » مفعولاً به لفعل محذوف يناسبه ، وكأنه قال : زججن الحواجب وكحلن العيون ، وتكون الواو قد عطفت جملة على جملة ، =

فعطف العيون على الحواجب وإن كانت العيون لا تُزَجَّجُ ، وقال الآخر :  
تَرَاهُ كَأَنَّ اللَّهَ يَجْدَعُ أَنفَهُ وَعَيْنَيْهِ إِنْ مَوْلَاهُ ثَابَلَهِ وَفَرُّ [٣٣٤]

فعطف عينيه على أنفه ، وإن كانت العينان لا توصفان بالجدع ؛ وقال لييد :  
٣٩٣ — فَمَلَا فُرُوعَ الْأَيْهَقَانِ وَأُطْفَلَتْ بِالْجَلْمَتَيْنِ ظِبَاؤُهَا وَنَعَامُهَا

والطريق الثاني أن تتوسع في كلمة « زججن » فتجعل المراد بها حسن أو جمل أو ما أشبه ذلك مما يصح أن يتسلط على المعطوف والمعطوف عليه جميعا ، وعلى هذا تكون الواو قد عطفت مفرداً على مفرد ، وقد بينا لك ذلك بيانا وافيا في الكلام على الشاهد رقم ٣٣٤ الذي سبق في المسألة ٧٠ ومن هنا تعلم أن قول المؤلف إنهم عطفوا الثاني على الأول في مثل هذا البيت كلام مبني على الظاهر ، ولا شيء فيه من التحقيق .

٣٩٣ — هذا هو البيت السادس من معلقة لييد بن ربيعة العامري ( انظر شرح التبريزي على المعلقة العشر ص ١٢٧ ط السلفية ) وهو من شواهد ابن جني في الخصائص ( ٤٣٢/٢ ) و يروي « فعلا فروع الأيهقان » بالعين معجمة ورفع فروع الأيهقان ، ويروي « فاعتم نور الأيهقان » ومن روى « فعلا » بالعين مهملة رفع فروع الأيهقان أو نصبه ، فأما من روى « فعلا » بغير معجمة فرفع فروع الأيهقان ، ومعناه عنده ارتفع وراح ، من قولهم « غلا السحر » إذا ارتفع ، وقولهم « غلا الصبي يغلو » إذا شب ، والمعنى كذلك عند من روى « فاعتم نور الأيهقان » وعند من روى « فعلا فروع الأيهقان » بالعين المهملة مع رفع الفروع ، فأما من روى بنصب الفروع فقد جعل في علا ضميراً مستتراً يود إلى السيل ، والمعنى أن السيل قد ارتفع حتى علا فروع الأيهقان وجاوزها ، ولرفع أجود معنى ، لأن الغرض وصف هذه الأرض بالنماء والحصب وأن ما فيها قد عاش ونما ، ولأنه المناسب لما بعده ، وأطفلت : أي ضارت ذات طفل أي ولد والفروع : الأعلى ، واحدها فرع ، والجلمتان : جانب الوادي ، وموطن الاستسهاد من هذا البيت قوله « وأطفلت ظباؤها ونعامها » فإن ظاهره أن قوله « نعامها » معطوف على قوله « ظباؤها » فيكون الفعل الذي عمل في المعطوف عليه هو العمل في المعطوف وأهل العربية لا يقولون « أطفلت النعامة » وإنما يقولون في هذا المعنى أفرخ النعام أو باض النعام ؛ ولهذا يرى أهل التحقيق من الحاجة أن العامل في « نعامها » محذوف ، والتقدير : أطفلت ظباؤها وأفرخت نعامها ، أو أطفلت ظباؤها وباضت نعامها ، وعلى هذا تكون الواو =

فعطفت نعامها على ظباؤها ، والنعام لا تُطْفَلُ ، وإنما تبيض ، وقال الآخر :

٣٩٤ - يَأَلَيْتَ بَعْلَكَ فِي الْوَعَى مُتَقَلِّدًا سَيْنًا وَرُمَحًا

فعطف « رمحا » على « سيفا » وإن كان الرمح لا يتقلد ، وقال الآخر :

— قد عطفت جملة « وأفرخت نعامها » على جملة « أطفلت ظباؤها » أو يكون الشاعر قد توسع في معنى « أطفلت » فصيره كقولك « أتعبت » وما يؤدي مؤداه ، وحينئذ يصح تسلطه على كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه ، ويرد على المؤلف ما أوردناه عليه في شرح الشاهد السابق ، ونظير ذلك أيضا قول لبيد في المعلقة نفسها :

بطليح أسفار تركن بقية منها فأحنق صلبها وسنامها

الطليح : الناقة التي أعيت وتعبت ، وأحنق : أى ضمّر ، والاستشهاد به في قوله :

« أحنق صلبها وسنامها » فإن ظاهره أن قوله « سنامها » معطوف على قوله « صلبها » فيكون قوله « أحنق » مسلطا عليهما جميعا ، وقد قال ثعلبة اللغة : إنه يقال : « أحنق صلب الناقة » أى ضمّر وهزل ، ولا يقال « أحنق سنام الناقة » وإنما يقال : ذهب سنامها فيؤول بأحد التأويلين السابقين ، ومن العلماء من أجاز أن تقول « أحنق السنام » وأغلب ظنى أنه إنما أجازته على تضمين أحنق معنى دق أو فنى أو ذهب أو ما أشبه ذلك.

٣٩٤ - هذا البيت من شواهد ابن يعيش في شرح الفصل (ص ٢٢٤) وكامل البرد (١/١٩٦)

و٢١٨ الخيرية، رغبة الآمل (٣/٢٣٤) وخصائص ابن جنى (٢/٤٣١) وأنشده ابن منظور (قلد) وصحة الرواية «يأليت زوجك قد غدا» وهو - كما قل الأخفش - من كلام عبد الله بن

الزبيري، ومحل الاستشهاد منه قوله «متقلدا سيفاورمحا» فإن ظاهره أن قوله «رمحا» معطوف على قوله «سيفا» فيكون قوله «متقلدا» مسلطا وعاملا في المعطوف والمعطوف عليه جميعا، وقد قل علماء

اللغة : إنه يقال : تقلد فلان سيفه ، ولا يقال : تقلد رمحه ، وإنما يقال : حمل رمحه ، وقالوا « المتقلد » بضم الميم وفتح القاف وتشديد اللام مفتوحة - لموضع نجاد السيف من

كتف الرجل ، والكلام في هذا الكلام الذى ذكرناه في الشواهد السابقة : إما أن يكون « رمحا » مفعولا لمحذوف ، أى متقلدا سيفا ومعتقلا رمحا، وإما أن يكون « متقلدا »

قد ضمن معنى يصح تسلطه على المعطوف والمعطوف عليه جميعا كحامل ، قال ابن يعيش بعد أن أنشد البيت « يريد متقلدا سيفا ومعتقلا رمحا ؛ لتعذر حمله على ما قبله ، لانه

لا يقال : تقلدت الرمح » اهـ .

٣٩٥ — عَلَفْتَهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا حَتَّى شَدَّتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا

فعطف ماء على تبنا ، وإن كان الماء لا يعلف ، وقال الآخر :

٣٩٦ — \* شَرَّابُ أَلْبَانٍ وَتَمْرٍ وَأَقِطُ \*

٣٩٥ — هذا البيت أنشده ابن منظور ( ق ل د ) وهو من شواهد ابن جني في الخصائص ( ٤٣١/٢ ) وابن هشام في أوضح المسالك ( رقم ٢٥٨ ) وفي شرح شذور الذهب ( رقم ١١٥ ) وابن عقيل ( رقم ١٦٥ ) والأشموني ( رقم ٤٤١ ) وابن الناطم في باب المفعول معه من شرح الألفية ، وشرحه العيني ( ١٠١/٣ ) بهامش الحزاة ) والسيد المرتضى في أماليه ( ٢٥٩/٢ ط الحلبي ) وتقول : علقت الدابة أعلفها — من باب ضرب — تريد أطعمتها ، وانتين — بكسر التاء وسكون الباء — هو قصب الزرع بعد أن يداس ، وهالة : صيغة مبالغة من قولهم : هملت عين فلان ؛ إذا أرسلت دمعها إرسالا ، وعمل الاستشهاد في هذا البيت قوله « وماء » فإن ظاهره أنه معطوف بالواو على قوله « تبنا » ولو كان معطوفا على انتين لكان الواجب أن يتسلط على المعطوف الفعل العامل في المعطوف عليه وهو قوله علفتها ، ولكنك تعلم أنه يقال : علقت الدابة تبنا ، ولا يقال : علفتها ماء . ولكن يقال : سقيتها ماء ، ومن أجل هذا وجب واحد من أمرين : الأول أن يكون قوله « ماء » مفعولا به لفعل محذوف — والتقدير : وسقيتها ماء — وتكون جملة الفعل المحذوف ومعمولاته معطوفة على جملة علفتها تبنا ، والأمر الثاني أن تضمن علفتها معنى فعل يصح أن تسلطه على المعطوف والمعطوف عليه جميعا مثل أنلتها أو قدمت لها أو ما أشبه هذين ، ونظير هذا البيت والآيات السابقة قول طرفة بن العبد البكري :

أعمرو بن هند ما ترى رأي صرمة لها سبب ترعى به الماء والشجر

والاستشهاد بهذا البيت في قوله « ترعى به الماء والشجر » فإن ظاهره غير صحيح لأنه يقال : رعت الماشية الشجر ، ولا يقال : رعت الماء ، وإنما يقال : شربت الماء ، ومن أجل هذا يجب أن تقدر فعلا يعمل في الماء ؛ وكأنه قد قال : لها سبب تشرب به الماء وترعى الشجر ، وإما أن تضمن ترعى معنى فعل يصح تسلطه على المعطوف والمعطوف عليه جميعا مثل تناول ، وفي بيت طرفة هذا لطيفة ، وحاصلها أن الذي منع من صحة تسلط العامل المذكور فيه هو المعطوف عليه ، وفي كل الآيات السابقة كان المانع هو المعطوف ، فتأمل .

٣٩٦ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وقد أنشده أبو العباس البرد في الكامل =

فعطف تمرأ على ألبان ، وإن كان التمر لا يشرب ، فكذلك عطف الأزجل  
على الرؤوس وإن كانت لا تمسح .

وأما قول زهير :

[٢٥٤] \* ... سَوَافِي الثُّمْرِ وَالْقَطْرِ \* [٣٨٩]

فلا حجة لهم فيه ؛ لأنه معطوف على الثمر وهو الغبار ، وقولهم « لا يكون

= (١/١٩٦ و ٢١٨ الحيرية ، رغبة الأمل ٣/٢٣٤) من غير عزو ، ولم يتعرض له الأخفش بشيء ،  
والألبان : جمع لبن ، وهو معروف ، والتمر : معروف أيضاً ، والأقط - بفتح الهمزة وكسر  
القاف وآخره طاء مهمل - هو طعام يتخذ من اللبن المخيض يطبخ ثم يترك حتى يعسل ، وقد  
يقال : أقط فلان القوم يأقطهم - من مثال ضرب يضرب - إذا أطعمهم الأقط ، كما يقال  
« لبهم » أي أطعمهم اللبن ، و « لبأهم » أي أطعمهم اللبن ، وحكى اللحياني : أتيت  
بني فلان فخبزوا وأقطوا وخاسوا ، أي أطعموني الخبز والأقط والحيس ، هكذا حكاه  
اللحياني من غير أن تعدى هذه الأفعال . ومحل الشاهد في هذا البيت قوله « وتمر »  
فإن ظاهره أن هذه الكلمة معطوفة بالواو على قوله « ألبان » فيكون قوله « شراب »  
مسلطاً على المعطوف والمعطوف عليه ، لكن كل من التمر والأقط مطعوم مأكول ، لا مشروب ،  
كما هو واضح ، ولهذا أخرجه العلماء على أحد وجهين : الأول أن تقدر عاملاً للتمر يكون  
معطوفاً على شراب ، والتقدير على هذا : شراب ألبان وطعام تمر وأقط ، والثاني أن  
توسع في شراب فتضمنه معنى كلمة أخرى يصح أن تتسلط على المعطوف والمعطوف عليه  
جميعاً ، والتقدير على هذا : تناول ألبان وتمر وأقط ، وهذا واضح إن شاء الله .  
ومن شواهد هذه المسألة ما أنشده ابن جني ( الخصائص ٢/٤٣٢ ) والمرتضى ( الأمالي  
٢/٢٥٩ ) من قول الراجز :

تسمع للأحشاء منه صرداً وفي اليدين جساءً وبهدداً

الجساءة - بالضم - الصلابة واليبس ، والبدد : التفرق ، وكل من الصلابة والتفرق  
لا يسمع ، فوجب أن تقدر لهما فعلاً ، وكأنه قل : وترى في اليدين جساءً وبهدداً ، أو  
تضمن قوله تسمع معنى قل يصح أن يتسلط على كل من الصرد والصلابة والتفرق ،  
وكانه قل : تحس منه .

معطوفا على المور لأنه ليس للقطر سَوَافٍ « قلنا : يجوز أن يكون قد سمي ما تسفيه  
الريح منه وقت نزوله سوافي كما يسمى ما تسفيه الريح من الغبار سوافي .  
وأما قول الآخر :

\* كَأَنَّ نَسْجَ الْعَنْكَبُوتِ الْمُرْمَلِ \* [ ٣٩١ ]

فنقول الرواية « المرمل » بكسر الميم - فيكون من وصف العنكبوت  
لا النسج ، وإن كانت الرواية التي ذكرتم صحيحة وأنه مجرور على الجوار ، إلا أنه  
لا حاجة فيه ؛ لأن الحمل على الجوار من الشاذ الذي لا يعرج عليه .  
وكذلك قوله :

\* قُطْنَا بِمُسْتَحْصِدِ الْأَوْتَارِ تَخْلُوجِ \* [ ٣٩٠ ]

وقولهم « جحر ضب خرب » محمول على الشاذ الذي يقتصر فيه على  
السمع لقلته ، ولا يقاس عليه ؛ لأنه ليس كل ما حكى عنهم يقاس عليه ، ألا ترى  
أن اللحياني حكى أن من العرب من يحزم بلن وينصب بلم ، إلى غير ذلك من  
الشواذ التي لا يلتفت إليها ولا يقاس عليها ، فكذلك ها هنا ، والله أعلم .

## ٨٥ - مسألة

[ عامل الرفع في الاسم المرفوع بعد « إن » الشرطية ]<sup>(١)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أنه إذا تقدم الاسم المرفوع بعد « إن » الشرطية

(١) انظر في هذه المسألة : شرح الأشموني مع حاشية الصبان ( ٦١/٢ ) وشرحنا  
الكبير على شرح الأشموني ( ٢٣٩/٢ وما بعدها ) وكتاب سيويه ( ٦٧/١ وما يليها )  
ومفصل الزمخشري ( ١٤٩/١ بتحقيقنا ) وشرح الرضي على الكافية ( ٢٣٧/٢ ) وشرح  
ابن يعيش على المفصل ( ص ١٢١٣ ) .

نحو قولك « إن زَيْدٌ أتاني آتِه » فإنه يرتفع بماعاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل .

وذهب البصريون إلى أنه يرتفع بتقدير فعل ، والتقدير فيه : إن أتاني زيد ، والفعل المظهر تفسير لذلك الفعل المقدر .  
وحكى عن أبي الحسن الأخفش أنه يرتفع بالابتداء .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما جوزنا تقديم المرفوع مع « إن » خاصة وعملها في فعل الشرط مع الفصل لأنها الأصل في باب الجزاء ؛ فلقوتها جاز تقديم المرفوع معها ، وقلنا إنه يرتفع بالعائد لأن المكنى المرفوع في الفعل هو الاسم الأول ؛ فينبغي أن يكون مرفوعاً به ، كما [٢٥٥] قالوا : « جاءني الظريف زيد » وإذا كان مرفوعاً به لم يفتقر إلى تقدير فعل .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه يرتفع بتقدير فعل لأنه لا يجوز أن يُفصلَ بين حرف الجزم وبين الفعل باسم لم يعمل فيه ذلك الفعل ، ولا يجوز أن يكون الفعل هاهنا عاملاً فيه ؛ لأنه لا يجوز تقديم ما يرتفع بالفعل عليه ، فلو لم يقدر ما يرفعه لبقى الاسم مرفوعاً بلا رافع ، وذلك لا يجوز ؛ فدل على أن الاسم يرتفع بتقدير فعل ، وأن الفعل المظهر الذي بعد الاسم يدل على ذلك المقدر .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنما جوزنا تقديم المرفوع مع « إن » خاصة لقوتها لأنها الأصل في باب الجزاء دون غيرها من الأسماء والظروف التي يجازى بها » قلنا : نسلم أن « إن » هي الأصل في باب الجزاء ، ولكن هذا لا يدل على جواز تقديم الاسم المرفوع بالفعل عليه ؛ لأنه يؤدي إلى أن يتقدم ما يرتفع بالفعل عليه ، وذلك لا يجوز ؛ لأنه لا نظير له في كلامهم ؛ فوجب أن يكون مرفوعاً بتقدير فعل ، ويكون الفعل الظاهر مفسراً له ، يلي لما كانت



« إن » هي الأصل اختصت بجواز تقديم المرفوع<sup>(١)</sup> بتقدير فعل مع الفعل الماضي خاصة ، دون غيرها من الأسماء والظروف التي يجازى بها ؛ لأنها هي الأصل ، وتلك الأسماء والظروف فرع عليها ، والأصل يتصرف مالا يتصرف الفرع ، ألا ترى أن همزة الاستفهام لما كانت هي الأصل في حروف الاستفهام جاز فيها ما لم يجز في غيرها من حروف الاستفهام ؟ فكذلك ها هنا .

وأما قول عدى :

٣٩٧ — مَتَى وَاغْلُ يَنْبُهُمْ يُحْيُو هُ وَتُعْطَفُ عَلَيْهِ كَأْسُ السَّاقِي

(١) محصل هذا الكلام أن إن الشرطية تختص من بين سائر أدوات الشرط بجواز وقوع اسم مرفوع بعدها ، بشرط أن يكون الفعل التالى للاسم المرفوع ماضياً ، وارتفاع هذا الاسم بفعل مقدر عند البصريين أصحاب هذا الكلام ، وليس هو مقدماً على عامله كما يقول الكوفيون .

٣٩٧ — هذا البيت من كلام عدى بن زيد العبادي ، وهو من شواهد سيويه (٤٥٨/١) وابن يعيش (ص ١٢١٤) ورضي الدين في باب الاشتغال وباب الجوازم من شرح الكافية ، وشرحه البغدادي في الخزانة (٤٥٦/١ و ٦٣٩/٣) والواغل - بالغين المعجمة - هو الرجل يدخل على الشرب من غير أن يدعو ، يقال : وغل يغل - من مثال وعد يعد - وغلا فهو واغل وهو أيضاً وغل - بسكون الغين - والذي يدخل على النجوم وهم يأكلون من غير أن يدعو أحد يقال له : وارش ، أو طفيلي ، وينزلهم : أي ينزل بهم ، ويروى في مكانه « يزهم » ويروى أيضاً « يجهم » و « تعطف » مضارع مبنى للمجهول ، والكأس : وعاء الخمر ، وحمل الاستشهاد من هذا البيت قوله « متى واغل ينبهم » فإن الشاعر فصل بالاسم المرفوع بين أداة الشرط وفعل الشرط ، وقد خرج النحاة على أن هذا الاسم المرفوع فاعل بفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعد ، وتقدير الكلام : متى ينبهم واغل ينبهم ، قال الأعلم « الشاهد فيه تقديم الاسم على الفعل في متى ، مع جزمها له ، ضرورة ، وارتفاع الاسم بعدها بإضمار فعل يفسره الظاهر ، لأن الشرط لا يكون إلا بالفعل » اهـ . وفي عبارته هذه مؤاخذه ؛ لأنه - وقد -

( ١٣ - الإنصاف ٢ )

وقال الآخر :

٣٩٨ - صَعْدَةٌ نَابِتَةٌ فِي حَائِرٍ أَيْنَمَا الرِّيحُ تَمِيلُهَا تَمِيلُ

جعل الاسم المرفوع بعد أداة الشرط معمولاً للفعل محذوف يلى أداة الشرط - لا يكون الاسم المرفوع متقدماً ، بل هو - على هذا - واقع في موقعه ، فتنبه لهذا .  
٣٩٨ - هذا البيت من كلام كعب بن جعيل بن قير - بضم أولهما على زنة التصغير - ابن عجرة ، أحد بني تغلب بن وائل ، وهو شاعر إسلامي كان في عهد معاوية بن أبي سفيان والبيت من شواهد سيويه ( ٤٥٨/١ ) وشواهد ابن يعيش في شرح الفصل ( ص ١٢١٤ ) وشواهد رضى الدين في باب الاشتغال وباب الجواز من شرح الكافية وشرحه البغدادى في الخزانة ( ٤٥٧/١ ) وشواهد ابن عقيل ( رقم ٣٣٦ ) والأشمونى ( رقم ١٠٦٦ ) وابن الناظم في باب الجواز ، وشرحه العيني ( ٤٣٤/٤ ) وقبل هذا البيت مما يبين معناه قوله :

وضجيع قد تعللت به طيب أردانه غير تفل

والصعدة - بفتح فسكون - القناة التى تنبت مستوية ، والحائر : المكان الذى يكون وسطه منخفضاً وحروفه مرتفعة عالية ، وإنما جعل الصعدة في هذا المكان لأنه يكون أنعم لها وأسد لنبتها ، شبه امرأة بقناة مستوية لدنة قد نبتت في مكان مطمئن الوسط مرتفع الجوانب والريح تعبت بها وهى تميل مع الريح ، وموطن الاستشهاد من هذا البيت قوله « أينما الريح تميلها » حيث وقع اسم مرفوع بعد أداة الشرط ، ووقع بعد هذا الاسم المرفوع فعل مضارع مجزوم ضرورة ، وقد خرج النحاة ذلك على أن الاسم المرفوع فاعل بفعل محذوف يفسره الفعل المتأخر ، وهذا الفعل المحذوف هو فعل الشرط ، وقد دعاهم إلى هذا أنهم يرون أدوات الشرط تختص بالأفعال ، ولا يجوز أن تليها الأسماء المرفوعة على الابتداء ، فإن وليها اسم مرفوع فإن كانت الأداة « إن » والفعل المتأخر ماضياً جاز ذلك ، ثم اختلفوا في رافع هذا الاسم الخلاف الذى ذكره المؤلف ، وإن كانت الأداة غير « إن » أو كان الفعل غير ماض لم يكن ذلك جائزاً إلا أن يضطر إليه شاعر ، وحينئذ يكون ارتفاعه على ما ذكرنا . قال سيويه « واعلم أن قولهم في الشعر : إن زيد يأتك يكن كذا ، إنما ارتفع على فعل هذا تفسيره ، كما كان في قولك : إن زيدا رأته يكن ذلك ؛ لأن إن لا تبتدأ بعدها الأسماء ثم يبنى عليها » اهـ .

وقول الآخر :

٣٩٩ — فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنُهُ يَدَّتْ وَهُوَ آمِنٌ

وَمَنْ لَا نُجِرُّهُ يُخْسِ مِنَّْا مُفَزَّعًا

فهو ضعيف لا يجوز في الكلام ؛ لأنه قدر الفعل بعد متى وأينما ومن ، وهي فرع على إن ، ولأنه فعل مضارع يظهر فيه عمل حرف الجزم ، وذلك [ ٢٥٦ ] ضعيف في إن في الكلام ، فإنما يجوز في الشعر ، وإذا كان ذلك ضعيفاً في إن وهي الأصل فنياً هو فرع عليه أولى ، ولو كان فعلاً ماضياً لكان في هذه المواضع أسهل ؛ إذ كان ذلك جائزاً في إن في الكلام دون غيرها ، وهذا كله شيء يختص بالشعر ، ولا يجوز في الكلام ..

وأما قولهم « إنه يرتفع بالعائد ؛ لأن المكنى المرفوع في الفعل هو الاسم الأول فينبغي أن يكون مرفوعاً به كما قالوا : جاءني الظريف زيد » قلنا : هذا باطل ؛ لأن ارتفاع زيد في « جاءني الظريف زيد » إنما كان على البدل من الظريف ، وجاز أن يكون بدلاً

٣٩٩ — هذا البيت من كلام هشام الرى ، وهو من شواهد سيويه ( ٤٥٨/١ ) ورضي الدين في باب الجوازم من شرح الكافية ، وقد شرحه البغدادى في الخزانة ( ٦٤٠/٣ ) وشواهد ابن هشام في معنى اللبيب ( رقم ٦٥٢ ) ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « فمن نحن نؤمنه » حيث وقع الضمير المنفصل المرفوع بعد أداة الشرط وبعده فعل مضارع مجزوم ، فيظن من لا علم عنده أن هذا المضارع المجزوم قد عملت فيه أداة الشرط المذكورة ، ولسكن النحاة البصريين لا يرون ذلك ، ويجعلون الضمير المنفصل فاعلاً بفعل محذوف يفسره هذا الفعل المذكور بعده ، وتقدير الكلام : فمن نؤمنه نؤمنه ، فلما حذف فعل الشرط الذي هو الفعل الأول من هذين الفعلين وفيه ضمير مستتر واجب الاستتار تقديره نحن ، برز هذا الضمير فصار الكلام : فمن نحن نؤمنه ، فهذا الضمير البارز المنفصل المرفوع هو الضمير الذي كان مستتراً في الفعل المحذوف ، وهذا الفعل المذكور مجيء به تفسيراً وبياناً لذلك الفعل المحذوف ، فأعرف هذا ، وكن منه على ثبت .

لتأخر البدل عن المبدل منه ، فأما هاهنا فلا يجوز أن يكون بدلا ؛ لأنه لا يجوز أن يتقدم البدل على المبدل منه ، وقد بينا بطلان الرفع بالعائد في موضعه بما يغنى عن الإعادة هاهنا .

وأما ما ذهب إليه أبو الحسن الأخفش من أنه يرتفع بالابتداء ففاسد ؛ وذلك لأن حرف الشرط يقتضى الفعل ويختص به دون غيره ، ولهذا كان عاملا فيه ، وإذا كان مقتضيا للفعل ولا بدله منه بطل تقدير الابتداء ؛ لأن الابتداء إنما يرتفع به الاسم في موضع لا يجب فيه تقدير الفعل ؛ لأن حقيقة الابتداء هو التعرّى من العوامل اللفظية المظهرة أو المقدرة ، وإذا وجب تقدير الفعل استحال وجود الابتداء الذى يرفع الاسم .

وبهذا يبطل قول من ذهب من الكوفيين وغيرهم إلى أن الاسم بعد « إذا » مرفوع لأنه مبتدأ إما بالترافع أو بالابتداء في نحو قوله تعالى : ( إذا السماء انشقت ) لأن « إذا » فيها معنى الشرط ، والشرط يقتضى الفعل ؛ فلا يجوز أن يحمل على غيره ، والله أعلم .

## ٨٦ — مسألة

[ هل يجوز تقديم اسم مرفوع أو منصوب في جملة جواب الشرط ؟ ]

وما يترتب عليه <sup>(١)</sup> ؟ ]

ذهب الكوفيون إلى أنه إذا تقدم الاسم المرفوع في جواب الشرط فإنه لا يجوز فيه الجزم ، ووجب الرفع ، نحو « إن تاتيني زيدٌ يكرمك » واختلفوا في تقديم

(١) انظر في هذه المسألة : شرح الرضى على كافية ابن الحاجب ( ٢٣٨/٢ ) .

المنصوب في جواب الشرط نحو « إن تأتي زيدا أكرم » فأباه أبو زكرياء [٢٥٧] يحيى بن زياد الفراء ، وأجازه أبو الحسن على بن حمزة الكسائي .

وذهب البصريون إلى أن تقديم المرفوع والمنصوب في جواب الشرط كله جائز .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز فيه الجزم ، وذلك لأن جزم جواب الشرط إنما كان لمجاورته فعل الشرط ، فإذا فارقته بتقديم الاسم بطلت المجاورة الموجبة للجزم ، فبطل الجزم ، وإذا بطل الجزم وجب فيه الرفع .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه يجوز ، وذلك لأنه يجب أن يقدر فيه فعل كما وجب التقدير مع تقديم الاسم على فعل الشرط ؛ لأن حرف الشرط يعمل فيهما ، على ما بينا ، فكما وجب التقدير مع تقديمه على فعل الشرط فكذلك مع تقديمه على جواب الشرط ، ولا فرق بينهما .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنما قلنا إنه لا يجوز فيه الجزم ؛ لأن الجزم في جواب الشرط إنما كان لمجاورته فعل الشرط ؛ فإذا فارقته بتقديم الاسم وجب أن يبطل الجزم » قلنا : قد ذكرنا بطلان كون المجاورة موجبة للجزم في موضعه وبيننا فساد ما يغنى عن الإعادة .

والذي يدل على فساد ما ذهب إليه الفراء من منع جواز تقديم المنصوب قول طفيل الغنوي :

٤٠٠ — وَالْخَيْلِ أَيَّامٌ ؛ فَمَنْ يَصْطَابِرْ لَهَا  
وَيَعْرِفْ لَهَا أَيَّامَهَا الْخَيْرَ تُغَيَّبِ

٤٠٠ — هذا البيت من قصيدة طويلة لطفيل الغنوي — وهو أحد شعراء قيس الفحول ، وكان يلقب « طفيل الخيل » لكثرة وصفه إياها ، كما كان يلقب « المحبر » لجودة وصفه — وبعد البيت المستشهد به قوله :

وقد كان حيانا عدوين في الذي خلا ؛ فعلى ما كان في الدهر فارتي =

فنصب « الخير » بتعقيب ، وتقديره : تعقب الخير ، و « تعقب » مجزوم ، وإنما كسرت الباء لأن القصيدة مجرورة ، وإنما كان هذا في المجرورة دون المرفوعة والمنصوبة لوجهين ؛ أحدهما : أن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء ، فلما وجب تحريكه حركوه حركة النظر ، والثاني : أن الرفع والنصب يدخلان هذا الفعل ،

== إلى اليوم لم تحدث إليكم وسيلة ولم تجدوها عندنا في التنسب جزيناهم أمس العظيمة ؛ إنما متى ما تكن منا الوثيقة نطلب وإنما رويناه لك هذه الآيات لتعلم أن روى هذه القصيدة مكسور لأن لذلك مدخلا في بيان الاستسهاد بالبيت ، والبيت من شواهد رضى الدين في باب الجوازم ، وشرحه البغدادي في الحزاة (٦٤٢/٣) وقوله « وللخيل أيام » مبتدأ مؤخر وخبر مقدم ، وقوله : « من يهبط لها » من اسم شرط ، والفعل بعده مجزوم به على أنه فعل الشرط ، وقوله « ويعرف لها أيامها » الفعل معطوف على فعل الشرط ، ولهذا كان مجزوما ، والخير : مفعول مقدم لتعقب ، وتعقب الخير . أى تحدث الخير في عاقبة أمرها ، ومحل الاستسهاد من هذا البيت قوله « الخير تعقب » فإن قوله تعقب فعل مضارع واقع جواب الشرط الذى هو « من » والدليل على أنه جواب الشرط أنه مكسور للروى ، ولا يجوز أن يكون هذا الفعل مرفوعا ولا أن يكون منصوبا ، لأنهم لا يستسيغون كسر الفعل المضارع لأجل الروى إلا أن يكون مجزوما ، والسرى في هذا يرجع إلى أمرين ، الأول أن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء ، كل واحد منهما يختص به قبيل منهما ، فالجر يختص به الاسم ، والجزم يختص به الفعل ، فلما وجب تحريك الفعل المضارع المجزوم لأجل الروى حركوه بالحركة التى يختص بها نظيره وهى الكسرة ، والوجه الثانى أن الفتحة والضمه يدخلان الفعل المضارع ؛ فلو أنهم حركوا المضارع المجزوم بالفتحة أو الضمة حين تدعوهم الحاجة إلى تحريكه لالتبس الأمر فلم يعرف أهذه الحركة أصلية أم عارضة لأجل الروى ، ولكن إذا كسروا آخره للروى وقد علم أن الكسر لا يدخله بالأصالة علم من أول وهلة أن هذه الكسرة طارئة وليست أصلية ، وهذا ظاهر إن شاء الله أبلغ الظهور ، ومتى عرف أن هذا الفعل المضارع مجزوم وقد سبقه أداة شرط وفعل الشرط علم أنه جواب الشرط . وأن كلمة « الخير » مفعول به لهذا الفعل تقدم عليه ؛ فدل ذلك على أنه يجوز تقديم الاسم المنصوب بجواب الشرط مع أن جواب الشرط مجزوم ؛ فهذا إيضاح كلام المؤلف في هذا الموضوع وبيان به بأوضح عبارة ، والله سبحانه أعلى وأعلم

ولا يدخله الجر ، فلو حركوه بالضم أو الفتح لالتبس حركة الإعراب بحركة البناء ، بخلاف الكسر ؛ فإنه ليس فيه كسب .

والذي يدل على فساد ما ذهب إليه القراء من امتناع جواز تقديم المنصوب أننا أجمعنا على أن المنصوب فضلة في الجملة ، بخلاف المرفوع ؛ فينبغي أن لا يعتد بتقديمه كتقديم المرفوع ، والله أعلم .

### ٨٧ — مسألة

[ القول في تقديم المفعول بالجزء على حرف الشرط ]<sup>(١)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم المفعول بالجزء على حرف الشرط ، نحو « زَيْدًا إِنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ » واختلفوا في جواز نصبه بالشرط ؛ فأجازه الكسائي ، ولم يُجزِّه القراء .

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن ينصب بالشرط ولا بالجزء .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه يجوز تقديم المنصوب بالجزء على حرف الشرط ؛ لأن الأصل في الجزء أن يكون مقدماً على « إِنْ » كقولك « أَضْرِبْ إِنْ تَضْرِبْ » وكان ينبغي أن يكون مرفوعاً ، إلا أنه لما أخرَّ انجزم بالجوار على ما بينا ، وإن كان من حقه أن يكون مرفوعاً .

والذي يدل على ذلك قول الشاعر :

٤٠١ — يَا أَقْرَعَ بْنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعَ  
إِنَّكَ إِنْ يَصْرَعَ أَخُوكَ تَصْرَعُ

(١) انظر في هذه المسألة : شرح رضى الدين على كافية ابن الحاجب ( ٢٣٨/٢ ) فإن كلامه في هذه المسألة وكلام المؤلف يخرجان من مشكاة واحدة .

٤٠١ — هذان بيتان من مشطور الرجز ، وهما من شواهد سيويه ( ٤٣٦/١ ) وقد نسبته إلى جرير بن عبد الله البجلي ، وأقر الأعلام هذه النسبة ، وهو أيضاً من شواهد =

رضى الدين في باب المجموع وباب الجوازم من شرح الكافية ، وشرحه البغدادي في الحزاة ( ٣/٣٩٦ و ٦٤٣ ) وابن يعيش في شرح المفصل ( ص ١٢٧ ) وابن هشام في معنى اللبيب ( رقم ٨٠٧ ) والأشموني ( رقم ١٠٨٣ ) وابن عقيل ( رقم ٣٤٢ ) وشرحه العيني ( ٤/٤٣٠ ) وذكر العيني والبغدادي أن الرجز ينسب إلى عمرو بن خثارم البجلي وأسد العيني ذلك إلى الصاغاني ، والأقرع بن حابس : أحد علماء العرب وحكامهم في زمانه ، وكان جرير بن عبد الله البجلي قد تنافر إليه هو وخالد بن أرطاة الكلبي ، وصرع - بالبناء للمجهول - أراد يهلك ، ومحل الاستشهاد من هذا البيت هنا قوله « تصرع » فإن الرواية فيه بالرفع بدليل البيت السابق عليه ، وقد اختلف تخرج العلماء لذلك ، فأما سيويه رحمه الله تعالى فقد جعل جملة « تصرع » خبرا لأن المؤكدة ، وهو مؤخر لفظا والنية به التقديم على أداء الشرط ، وكأنه قد قل : إنك تصرع إن يصرع أخوك ، وجواب الشرط محذوف لأن هذا دال عليه ومشير إليه ، قل سيويه : « وقد تقول : إن أتيتني آتيك ، أي آتيك إن أتيتني ، قال زهير » وإن أتاه خليل . . . البيت ٤٠٢ « ولا يحسن : إن تأتني آتيك ، من قبل أن إن هي العاملة ، وقد جاء في الشعر ، قال جرير بن عبد الله البجلي \* . . . إنك إن يصرع أخوك تصرع \* أي إنك تصرع إن يصرع أخوك ، ومثل ذلك قوله :

هذا سراقا للقرآن يدرسه والراء عند الرشا إن يلقها ذيب

أي المرء ذيب إن يلق الرشا ، قال الأصمعي : هو قديم ، أنشدني أبو عمرو ، وقال ذو الرمة :

وإني متى أشرف على الجانب الذي به أنت من بين الجوانب ناظر

أي ناظر متى أشرف ، فجاز هذا في الشعر ، وشبهه بالجزاء إذا كان جوابه منجزا « اه كلامه ، وخلاصته أنه إذا كان فعل الشرط ماضيا جاز رفع المضارع الواقع جزاء وهذا هو الذي عبر عنه بقوله « وقد تقول : إن أتيتني آتيك » وإذا كان فعل الشرط مضارعا مجزوما لم يجز أن ترفع المضارع الواقع جوابا ؛ لأن عمل الجازم قد ظهر في فعل الشرط ، وهذا هو الذي عبر عنه بقوله « ولا يحسن : إن تأتني آتيك » . لكن إذا وقع مثل هذا في ضرورة الشعر كان تخريجه على ما ذكر من أن التأخر دليل الجواب ، وليس جوابا ، وأما أبو العباس المبرد فقد جعل التأخر هو الجواب وتمحل له بأنه على =



والتقدير فيه : إنك تصرعُ إن يُصرعُ أخوك ، ولولا أنه في تقدير التقديم ،  
والألسا جاز أن يكون مرفوعاً ، ولوجب أن يكون مجزوماً ، وقال زهير :  
٤٠٢ — وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرَمٌ

تقدير فاء الربط ومبتدأ تقع جملة المضارع خبراً عنه ، وتقدير الكلام على هذا : إنك إن  
يصرع أخوك فأنت تصرع جملة المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط ، والجملة  
الشرطية في محل رفع خبر إن ، وتقدير البيت الذي أنشده الأصمعي على كلام المبرد :  
والمرء عند الرشا إن يلحقها فهو ذيب ، وتقدير بيت ذي الرمة على هذا : وإني متى  
أشرف فلانا ناظر ، قل الأعمى في تخريج بيت الشاهد « الشاهد فيه على مذهبه تقديم  
تصرع في النية ؛ وتضمنه الجواب في المعنى ، والتقدير : إنك تصرع إن يصرع أخوك ؛  
وهذا من ضرورة الشعر ؛ لأن حرف الشرط قد جزم الأول فحكمه أن يجزم الآخر ،  
وهو عند المبرد على حذف الفاء » اهـ

٤٠٢ — هذا البيت من كلام زهير بن أبي سلمى الزني ، وهو من شواهد سيدييه  
( ٤٣٦/١ ) ومفصل الزحشرى ، وشرحه لابن يعيش ( ص ١٢٠٦ ) وابن هشام في  
معنى الليب ( رقم ٦٧٩ ) وفي أوضح المسالك ( رقم ٥١١ ) وفي شرح شعور الذهب  
( رقم ١٧٥ ) والأشيونى ( رقم ١٠٨١ ) وابن عقيل ( رقم ٣٤١ ) وابن النظم في باب  
الجوازم ، وشرحه العيني ( ٤/٤٢٩ بهامش الخزانة ) والقالى في أماليه ( ١/٩٣ ط الدار )  
وقوله « وإن أتاه خليل » الضمير المنسوب يعود إلى هرم بن سنان الرى ، والخليل : الفقير  
المحتاج ؛ وأصله الخلة بفتح الحاء وتشديد اللام وهى الفقر ، ومن أمثال العرب « الخلة تدعو  
إلى السلة » أى الفقر يدعو إلى السرقة ، ويوم مسألة : يروى في مكانه « يوم مسغبة »  
وقوله « لا غائب مالى » يريد أنه لا يعتذر للمحتاج بأن ماله غائب ، وقوله « ولا حرم » هو  
بفتح الحاء المهملة وكسر الراء ، ومعناه المحروم ، وهو على تقدير مبتدأ ، أى ولا أنت محروم ؛  
ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « يقول » فإنه فعل مضارع وقع بعد أداة شرط  
وفعل شرط ماض ؛ وقد جاء هذا المضارع مرفوعاً ؛ فأما سيدييه فيرى أن هذا المضارع  
ليس هو جواب الشرط ، ولكنه دليل على الجواب ، وهو على بنية التقديم وإن كان  
متأخراً في اللفظ ، فكأنه قال : يقول : لا غائب مالى ولا حرم إن أتاه خليل ، وأما  
أبو العباس المبرد فيذكر أن هذا المضارع هو نفس الجواب ؛ لكنه على تقدير فاء  
الربط ، وكأن الشاعر قد قل : إن أتاه خليل يوم مسألة فهو يقول لا غائب مالى - إلخ ؛

والتقدير فيه : يقولُ إنَّ أتاَهُ خليلٌ يومَ مسألة ، ولولا أنه في تقدير التقديم ، وإلا لما جاز أن يكون مرفوعاً ، وقال الآخر :

٤٠٣ — فَلَمْ أَرْقِهِ إِنْ يَنْجُ مِنْهَا ، وَإِنْ يَمُتْ

فَطَفَنَةً لَا غُسَّ وَلَا بِمُغَمَّرٍ

والتقدير فيه : إنَّ يَنْجُ فَلَمْ أَرْقِهِ ، قدَّمه في الموضع الذي يستحقه في الأصل ،

وقد وافق أبو العباس في ذلك مذهب الكوفيين وأبي زيد ؛ وقد رجحه العلامة موفق الدين بن يعيش ؛ قال « فسيويته يتأوله على إرادة التقديم ، كأن المعنى : يقول إنَّ أتاَهُ خليل ، وقد استضعف ؛ والجيد أن يكون على إرادة الغناء ، فكأنه قال : فيقول » اهـ .

٤٠٣ — هذا البيت لزهير بن مسعود ، وقد أنشده ابن منظور في لسان العرب (غ س س) وقد أنشده ابن جني في الخصائص (٣٨٨/٢) وأبو زيد في النوادر (ص ٧) ثانياً بيتين ، والغس - بضم الغين وتشديد السين المهمة - الضعيف اللثيم من الرجال ، وجمعه أغساس وغساس - بوزن رجال - وغسوس ، وقال ابن الأعرابي : هم الضعفاء في آرائهم وعقولهم ، والمغمر - بضم الميم الأولى وتشديد ثمانية مفتوحة - هو الذي لم يجرب الأمور واناس يستجهلون ، ومثله الغمر - بفتح أوله وثانيه ساكن أو مفتوح أو مكسور ، وبضم أوله مع سكون ثانيه - وقال ابن سيده : هو من لا غناء عنده ولا رأى ، وقال ابن الأثير : هو الجاهل الغر الذي لم يجرب الأمور . ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « فَلَمْ أَرْقِهِ إِنْ يَنْجُ مِنْهَا » حيث قدم ما يصلح أن يكون جواباً على أداة الشرط ، ألا ترى أنه لو قال « إِنْ يَنْجُ مِنْهَا فَلَمْ أَرْقِهِ » لصح الكلام ، فتقديم الشاعر ما يصلح أن يكون جواباً يدل على أن هذا هو موضعه من الكلام ، فيكون قول زهير « يقول لا غائب - إلخ » وقول جرير البجلي « تصرع » متقدماً في النية وإن تأخر في اللفظ ، وهذا يؤيد ما ذهب إليه سيويته رحمه الله من أن الفعل المتأخر عن أداة الشرط وفعل الشرط إذا كان غير مجزوم فهو على نية التقديم ، من قبل أن هذا هو الموضع الأصلي له ، فاعرف ذلك وتنبه له ، فأما البصريون فلا يرون ذلك ، ويجعلون التقدم دليلاً على الجواب ، وليس هو نفس الجواب تقدم ، لأن الجواب مجزوم بالشرط ، وقد تكرر أن عامل الجزم ضعيف ، ومن آثار ضعفه ألا يتقدم معموله عليه .

وإذا ثبت هذا وأنه في تقدير التقديم ؛ فوجب جواز تقديم معموله على حرف الشرط ؛ لأن معمول قد وقع في موقع العامل .  
وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز تقديم معمول الشرط والجزاء على حرف الشرط ؛ لأن الشرط بمنزلة الاستفهام ، والاستفهام له صدر الكلام ، فكما لا يجوز أن يعمل ما بعد الاستفهام فيما قبله فكذلك الشرط ، ألا ترى أنه لا يجوز أن يقال « زَيْدًا أَضْرَبْتُ » ؟ فكذلك لا يجوز أن يقال « زَيْدًا إِنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ » .

والذي يدل [٢٥٩] على ذلك أن بين الاستفهام وبين الشرط من المشابهة ما لا يخفاء به ، ألا ترى أنك إذا قلت « أَضْرَبْتُ زَيْدًا ؟ » كنت طالبا لما لم يستقر عندك ، كما أنك إذا قلت « إِنْ تَضْرِبْ زَيْدًا أَضْرِبْ » كان كلاماً معقوداً على الشك ؛ فإذا ثبتت المشابهة بينهما من هذا الوجه ؛ فينبغي أن يُشْتَلَّ أحدهما على الآخر ؛ فكما لا يجوز أن يتقدم ما بعد الاستفهام عليه ؛ فكذلك الشرط .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إِنْ الأصل في الجزاء أن يكون مقدماً على الشرط » قلنا : لا نسلم ، بل مرتبة الجزاء بعد مرتبة الشرط ؛ لأن الشرط سبب في الجزاء ، والجزاء مُسَبَّبُهُ ، ومحال أن يكون المسبب مقدماً على السبب ، ألا ترى أنك لا تقول « إِنْ أَشْكُرْكَ تُعْطِنِي <sup>(١)</sup> » وأنت تريد إِنْ تعطيني أَشْكُرْكَ ؛ لاستحالة أن يتقدم المسبب على السبب ، وإذا ثبت أن مرتبة الجزاء أن تكون بعد الشرط وجب أن تكون مرتبة معموله كذلك ؛ لأن معمول تابع للعامل .

وأما قول الشاعر :

\* إِنْكَ إِنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ تُصْرَعْ \* [٤٠١]

(١) لكنه لو قال « أَشْكُرْكَ إِنْ تُعْطِنِي » كان صحيحاً وأفاد المعنى ، وهو موطن الخلاف ، فتأمل .

فلا حجة لهم فيه ؛ لأنه إنما نوى به التقديم وجعله خبراً لإنَّ لأجل ضرورة الشعر ، وما جاء لضرورة شعر أو إقامة وزن أو قافية فلا حجة فيه .

وأما قول زهير :

وإنَّ أتاه خليلٌ يومَ مسألةٍ يقول . . . . . [٤٠٢]

فلا نسلم أنه رفعه لأن النية به التقديم ، وإنما رفعه لأن فعل الشرط ماضٍ ، وفعل الشرط إذا كان ماضياً نحو « إنَّ قُمتَ أقومُ » فإنه يجوز أن يبقى على رفعه ؛ لأنه لما لم يظهر الجزمُ في فعل الشرط تركَّ الجوابُ على أول أحواله - وهو الرفع - وهو وإن كان مرفوعاً في اللفظ فهو مجزوم في المعنى ، كقولك « يَغْفِرُ اللهُ لِفُلَانٍ » لفظه مرفوعٌ ومعناه دعاء مجزوم ، كقولهم « لِيَغْفِرِ اللهُ لِفُلَانٍ » .

وأما قول الآخر :

\* فلم أرَ قهٍ إنَّ يَنْبُجَ مِنْهَا \* . . . [٤٠٣]

فلا حجة لهم فيه ؛ لأن قوله « فلم أرَ قهٍ » دليلٌ على جواب الشرط ؛ لأن لم أفعل نَقْيُ لَفَعْلَتُ ، وفَعْلَتُ تنوبُ مَنْابَ جواب الشرط المحذوف ، كما [٢٦٠] قال الشاعر :

٤٠٤ - يَا حَكَمُ الْوَارِثِ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ

أوديتُ إنَّ لَمْ تَحَبْ حَبَوَ الْمُقْتَنِكَ

٤٠٤ - هذان بيتان من الرجز المشطور ، وهما من أرجوزة لرؤبة بن العجاج يمدح بمدح فيها الحكم بن عبد الملك بن بشر بن مروان ، وأولهما من شواهد ابن هشام في مغني اللبيب ( رقم ١٥ ) وفي شرح قطر الندى ( رقم ٨٧ ) وثانيها وحده من شواهد ابن منظور ( ع ن ك - ح ب ا ) وابن جني في الخصائص ( ٣٨٩ / ٢ و ٣٣١ / ٣ ) وبين البيتين في أرجوزة رؤبة عدة أبيات ، و « أوديت » أي هلكت ، وتحبو : له معنيان أحدهما أن يكون من الحبو الذي هو الزحف ، وأصله مشى الصبي على يديه ورجليه ، =

== والآخر أن يكون بمعنى تمنع وتعطي ، تقول : حباه يحبوه حبوا ، تريد أنه أعطاه ، والمعتك - على زنة اسم التفاعل - أصله البعير يكلف أن يصعد في العانك من الرمل ، والعانك من الرمل هو ما انعقد منه ، ولايتأني الصعود فيه إلا مع جهد ومشقة عظيمين والبعير قد يحبو فيه ويبطىء في سيره ويشرف بصدرة ويتلطف حتى يتمكن من صعوده يقول : إني أهلك إن لم تمنحني من عنايتك وترفقك بي وتلطفك في معالجة شؤني مثل ما يعطيه البعير من ذلك حين يريد أن يصعد في عانك الرمل . ومحل الاستشهاد من هذا البيت ههنا قوله « أوديت إن لم تحب » فإن قوله « أوديت » في هذه العبارة دليل على جواب الشرط المتأخر وهو قوله « إن لم تحب » ولا يجوز البصريون أن يكون قوله أوديت هو جواب الشرط ؛ لأن جواب الشرط معمول للشرط ، والشرط عامل ضعيف ومن آثار ضعف العامل : ألا يعمل محذوفا ، ولا متأخرا عن المفعول ، بل لابد أن يكون مذكورا متقدما على معموله ، وقد يجوز حذفه إن قام مقامه شيء ، قل ابن جني : « أما قوله :

\* فلم أرقه إن ينج منها ، وإن يمت \*

فذهب أبو زيد إلى أنه أراد : إن ينج منها فلم أرقه ، وقدم الجواب . وهذا عند كافة أصحابنا غير جائز ، والقياس له دافع ، وعنه حاجز ، وذلك أن جواب الشرط مجزوم بنفس الشرط ، ومحل تقدم المجزوم على جازمه ، بل إذا كان الجار - وهو أقوى من الجازم ؛ لأن عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال - لا يجوز تقديم ما أنجر به عليه كان ألا يجوز تقديم المجزوم على جازمه أخرى وأجدر ، وإذا كان كذلك فقد وجب النظر في البيت ، ووجه القول عليه أن التاء في قوله فلم أرقه لا يخلو أن تكون معلقة بما قبلها أوزائدة ، وأيهما كان فكأنه قال : لم أرقه إن ينج منها ، وقد علم أن لم أفعل نفى فعلت ، وقد أنابوا فعلت عن جواب الشرط ، وجعلوه دليلا عليه في قوله :

ياحكم لو ارث عن عبد الملك أوديت إن لم تحب حبو للمعتك

أى إن لم تحب أوديت ، فجعل أوديت التقدم دليلا على أوديت هذه المتأخرة ، فكما جاز إن تجعل فعلت دليلا على جواب الشرط المحذوف كذلك جعل نفيا الذي هو لم أفعل دليلا على جوابه « اهـ . والنحاة يستشهدون بهذين البيتين في مسألتين أخريين : ==

أى : إن لم تحب أوديت ، فجعل «أوديت» المقدم دالة على أوديت المؤخر ؛  
فكما جاز أن يجعل فعلت دليلا على جواب الشرط المحذوف فكذلك يجوز أن  
يُجعل نفيها الذى هو لم أفعل دليلا على جوابه ؛ لأنهم قد يحملون الشيء على ضده  
كما يحملونه على نظيره ، ألا ترى أنهم قالوا «أمرأة عدوة» كما قالوا «صديقة»  
وقالوا «مصلحة جديدة» كما قالوا «عتيقة» وقالوا «جوعان» كما قالوا «شبعان»  
وقالوا «علم» كما قالوا «جهل» ولهذا قال الكسائى فى قول الشاعر :

٤٠٥ - إذا رَضِيتَ عَلَى بَنُو قَشِيرٍ لَعَمْرُ اللَّهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا

أما أولاها ففى قوله «يا حكم الوارث» فإن قوله «الوارث» نعت للمنادى قبله ، وهذا  
النعت بمقرن بآل ، ونعت للمنادى المفرد إذا كان مقترنا بال يجوز رفعه تبعاً للفظ المنادى  
ونصبه تبعاً لمحلّه ، فإن المنادى المفرد العلم مبنى على الضم فى محل نصب ، وأما الثانية ففى  
قوله «أوديت» فإن هذا الفعل ماض فى اللفظ ، ولكنه مستقبل فى المعنى ، أى إنى  
أودى وأهلك إن لم تتداركنى ، واستعمل الماضى مكان المستقبل تحمقا لوقوعه وثقة منه  
بأنه كائن لا محالة ؛ فكأنه يقول : إن الجود منكم واقع متى أريد وواجب  
متى طلب

٤٠٥ هذا البيت من كلام الفحيف العقيلي يمدح حكيم بن السيبي القشيري ، وهو  
من شواهد ابن هشام فى معنى اللبيب (رقم ٢٢٥) وفى أوضح المسالك (رقم ٢٩٨)  
والأشمونى (رقم ٥٥٣) وابن الناظم فى باب جروف الجر من شرح الألفية ؛ وشرحه  
العيني (٢٨٢/٣) بهامش الخزانة) ورضى الدين فى باب حروف الجر من شرح الكافية ؛  
وشرحه البغدادي (٢٤٧/٤) وابن جنى فى الخصائص (٣٨٩ و ٣١١/٢) وأبى زيد فى  
نوادره (ص ١٧٦) وقشير - بزنة التصغير - هو قشير بن كعب بن زبيعة بن عامر بن  
صعصة ، وقوله «لعمرك الله» أراد الحلف بإقراره لله تعالى بالخلود والبقاء بعد فناء  
الخلق ، وقد قالوا : عمرك الله ، وعمري الله ؛ بنصب عمر على حذف حرف القسم ؛  
وبنصب لفظ الجلالة على التعظيم ، وعمر : مصدر أضيف لفاعله الذى هو ياء المتكلم  
أو كاف المخاطب ، ويجوز رفع العمر على أنه مبتدأ حذف خبره وجوبا : أى لعمرك الله  
قسمى . ومحل الاستشهاد فى هذا البيت قوله «رضيت على» حيث عدى رضى على ؛ =

إنه لما كان « رضيت » ضدَّ سَخِطْتُ ، وَسَخِطْتُ تعدي بعلی ، فكذلك « رضيت » حملا له على ضِدِّه ؛ فكذلك ها هنا : جعل لم أقبل دليلا على جواب الشرط المحذوف ؛ حملا على فَعَلْتُ .

والأصل في هذا الفعل أن يتعدى بمن كما في قوله تعالى (رضى الله عنهم، ورضوا عنه) والعلماء في ذلك ثلاثة تخریجات :

الأول: أن انشاعر وضع « على » موضع عن، وزعم من ذهب إلى هذا أن خروف الجرينوب بعضها عن بعض ؛ ومن أمثله ذلك قول دوسر بن غسان اليربوعي :

إذا ما امرؤ ولى على بودة وأدبر لم يصدر بإدباره ودى  
يريد إذا امرؤ ولى عنى بودة وجفانى ثم رجع إلى الود لم يرجع برجوعه ودى ؛  
فوضع على موضع عن كما في بيت الشاهد ؛ ومن وضع حرف في موضع حرف آخر قول عنتره في معلقته :

بطل كأن ثيابه في سرحة يحذى نعال السبت ليس بتوأم  
يريد أنه طويل إقامة فإذا لبس ثيابه فكأنها نشرت على شجرة مشرفة عالية .  
فوضع في موضع على ، ومن ذلك قول أعرابي من طيء :

نلوذ في أم لنا ماتغتصب من العمام ترتدى وتفتقب  
أراد بالأم جبلا من جبال طيء ؛ وما تغتصب : أى أنها منيعة على من أرادها ؛  
وقد وضع في موضع الباء في قوله « نلوذ في أم لنا » لأن « لاذ » يتعدى بالباء .

التخریج الثانى : أن يضمنوا الفعل المذكور في الكلام معنى فعل آخر يتعدى بالحرف المذكور ؛ فيضمنوا « رضى » في قول القحيف معنى عطف أو أقبل ؛ وكل من عطف وأقبل يتعدى بعلی ، وهكذا .

والتخریج الثالث : أن يحمل الفعل على ضده ؛ فيحمل « رضى » في بيت القحيف على سخط ، وسخط يتعدى بعلی ، ويحمل « ولى » في قول الطائي « ولى على بودة » على أقبل ، وأقبل ضد ولى ، وهكذا .

وليس كل كلام يمكن تخریجه على كل واحد من هذه التخریجات الثلاثة ، بل يحمل على ما يمكن منها . وفي هذا ما يكفي أو يغنى

وحذف جواب الشرط كثير في كلامهم إذا كان في الكلام ما يدل على حذفه ، كقولهم « أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ كَذَا » أى : إِنْ فَعَلْتَ كَذَا ظَلَمْتَ ، فحذف « ظَلَمْتَ » لدلالة قوله « أَنْتَ ظَالِمٌ » عليه ، والشواهد على حذف جواب الشرط في كلامهم للدلالة عليه أكثر من أن تحصى ، والله أعلم .

## ٨٨ - مسألة

[ القول في « إِنْ » الشرطية ، هل تقع بمعنى إِذْ ؟ ]<sup>(١)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أن « إِنْ » الشرطية تقع بمعنى إِذْ ، وذهب البصريون إلى أنها لا تقع بمعنى إِذْ .

أما السكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن « إِنْ » قد جاءت كثيراً في كتاب الله تعالى وكلام العرب بمعنى إِذْ ، قال الله تعالى : ( وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا ) أى : وَإِذْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ ؛ لأن « إِنْ » الشرطية تفيد الشك ، بخلاف « إِذْ » ؛ ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول : « إِنْ قَامَتِ الْقِيَامَةُ كَانَ كَذَا » لما يقتضيه من معنى الشك ، ولو قلت « إِذْ قَامَتِ الْقِيَامَةُ » أو « إِذَا قَامَتِ الْقِيَامَةُ » كان جائزاً ؛ لأن إِذْ وَإِذَا ليس فيهما معنى الشك [ ٢٦١ ] ، وإذا ثبت أن « إِنْ » الشرطية فيها معنى الشك ؛ فلا يجوز أن تكون هاهنا الشرطية ؛ لأنه لا شك أنهم كانوا في شك ؛ فدلَّ على أنها بمعنى إِذْ ، وقال تعالى : ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ) أى : إِذْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ؛ لأنه لا شك في كونهم مؤمنين ؛ ولهذا خاطبهم في صدر الآية بالإيمان ، فقال : ( يَا أَيُّهَا

(١) انظر في هذه المسألة : معنى اللبيب لابن هشام ( ص ٢٦ بتحقيقنا ) وخزانة الأدب للبغدادى ( ٦٥٦/٣ في أثناء شرح الشاهد رقم ٦٩٩ ) وإيضاح القزوينى ( ٨٨ - ٩٥ بتحقيقنا )



الذين آمنوا) ؛ فدل على أنها بمعنى إذ ، وقال تعالى : ( وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ) أى : إذ كنتم مؤمنين ، وقال تعالى : ( وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ) أى : إذ ، وقال تعالى : ( لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ ) أى : إذ شاء الله ، وجاء في الحديث عن الرسول صلوات الله عليه حين دخل المقابر : «سلامٌ عليكم أهل دار قوم مؤمنين ، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون » أى : إذ ، لأنه لا يجوز الشك في اللحق بهم ، وقال الشاعر :

٤٠٦ — وَسَمِعْتَ حَلْفَتَهَا الَّتِي حَلَفْتَ إِنْ كَانَ سَمْعُكَ غَيْرَ ذِي وَقَرٍ

أى : إذ ، والشواهدُ على هذا النحو أكثر من أن تُحصى .

٤٠٦ — الحلفة — بفتح الحاء وسكون اللام — واحدة الحلف ، وهو انقسام ؛ تقول حلف فلان يحلف — من باب صرب — حلفا بفتح فسكون أو بكسر فسكون أو بفتح فكسر ؛ ومحلوقا أيضا ؛ وهذا أحد المصادر التي جاءت على زنة المفعول مثل المجلود والمعقول والمعسور والميسور ؛ وقلوا « محلوفة بالله ما فعل كذا » بالنصب : أى يحلف محلوفة بالله ما فعل كذا ؛ وقل امرؤ القيس في الحلفة :

حلفت لها بالله حلفة فاجر لنا موا ؛ فما إن من حديث ولا صالى

وقل زيد الفوارس الحصين بن ضرار الضبي :

تألى ابن أوس حلفة ليردنى إلى نسوة كأنهن مفائد

والوقر — بفتح الواو وسكون انقف — ثقل في الأذن ؛ ويقال : هو أن يذهب

السمع كله ؛ وقال الله تعالى ( وقلوا قلوبنا فى أكنة مما تدعونا إليه ، وفى آذاننا وقر )

وقل ( وإن الذين لا يؤمنون فى آذانهم وقر ، وهو عليهم عصى ) وقل ( وجعلنا على قلوبهم

أكنة أن يفقهوه ، وفى آذانهم وقرا ) وقل ( ولى مستكبرا كان لم يسمعها ، كأن فى أذنيه

وقرا ) وحمل الاستشهاد فى هذا البيت هنا قوله « إن كان سمعك غير وقر » فإن

الكوفيين زعموا أن « إن » ههنا بمعنى إذ ؛ والكلام تعليل لقوله « سمعت حلفتها »

فإن المراد عندهم : سمعت حلفتها لأن سمعك سليم غير ذى وقر ؛ والذي دعاهم إلى هذا

أن الأصل فى الشرط أن يكون مستقبلا ؛ لأن القصد تعليق الجواب عليه ، وتعليق الشيء

لا يكون على شيء ، نرى ؛ لأنه حينئذ لا فائدة فى تعليق وجود الجواب عليه ؛ وإنما يكون التعليق =

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : أجمعنا على أن الأصل في « إن » أن تكون شرطاً ، والأصل في « إذ » أن تكون ظرفاً ، والأصل في كل حرف أن يكون دالاً على ما وضع له في الأصل ، فمن تمسك بالأصل فقد تمسك باستصحاب الحال ، ومن عدل عن الأصل بقي مرتبها بإقامة الدليل ، ولا دليل لم يدل على ما ذهبوا إليه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقوله تعالى : ( وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا ) فلا حجة لهم فيه ، لأن « إن » فيه شرطية ، وقولهم « إن إن الشرطية تفيد معنى الشك » قلنا : وقد تستعملها العرب وإن لم يكن هناك شك ، جرئاً على عاداتهم في إخراج كلامهم مخرج الشك وإن لم يكن هناك شك ، على ما بينا قبل ، ومنه قولهم « إن كنت إنساناً فأنت تفعل كذا » ، وإن كنت ابني فأطمني » وإن كان لا يشك في أنه إنسان وأنه ابنه ، ومعناه أن من كان إنساناً أو ابناً فهذا حكمه ، مخاطبهم الله تعالى على عادة خطابهم فيما بينهم .

فما يأتي من الزمان ؛ فلما وجدوا « إن » تدخل على الفعل الماضي قالوا : إنه لا يراد بها التعليق حينئذ ، وإنما يراد بها التعليل ؛ وخرجوا ما أثره المؤلف من الآيات الكريمة ونحوها على هذا ؛ واستدلوا بجملة آيات منها هذا البيت الذي أنشده المؤلف ههنا ؛ ومنها قول الفرزدق ؛ وهو من شواهد الرضى في الجواز وشواهد المعنى :

أتغضب إن أذنا قتيبة حزنا      جهارا ؛ ولم تغضب لقتل ابن خازم ؟

ومنها قول الآخر :

أنجز إن بان الخليط المودع      وحبل الصفا من عزة التقطع ؟  
ومما يؤيدهم أنك تجد « إن » - فيما ذكرناه من الآيات الكريمة والآيات - لم يذكر بعدها جواب ؛ وأن الآيات قد قرئ في كل منها بكسر همزة « إن » وقرئ بفتحها ؛ وكذلك الآيات التي رووها تروى بكسر الهمزة وفتحها ؛ فهذه ثلاثة أشياء : كون الفعل بعدها ماضياً ، وعدم ذكر جواب ، ورواية فتح الهمزة . وكلها يمنع أن تكون « إن » شرطية . وقد تمحل البصريون في كل واحد من هذه الثلاثة : أما ماضى الفعل فزعموا أنه - وإن كان ماضياً في اللفظ - مستقبل في المعنى ؛ لأنه سبب لما أريد التعليق عليه ، أو لأن المراد : إن يتبين كذا ، وأما عدم ذكر الجواب فقد ادعوا أنه محذوف لدلالة الكلام عليه وهو مراد ، وأما فتح الهمزة فقد أنكروا ورودها .

وهذا هو الجواب عن جميع ما استشهدوا به من الآيات ، إلا قوله تعالى :  
( لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمَنِينَ ) فإن الجواب عنه من وجهين :  
أحدهما : أن [٢٦٢] يكون الاستثناء وقع على دُخُولِهِمْ آمَنِينَ ، والتقدير فيه :  
لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ آمَنِينَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

والوجه الثاني : أن يكون ذلك على طريق التأديب للعباد ليتأدبوا بذلك ، كما  
قال تعالى : ( وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ) .

وهذا هو الجواب عن قوله صلوات الله عليه : « وإنا إن شا الله بكم لاحقون » ،  
لأنه لما أذبه الحق تعالى بقوله تعالى : ( وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا إِلَّا أَنْ  
يَشَاءَ اللَّهُ ) تمسك بالأدب ، وأحال على المشيئة فقال : « وإنا إن شاء الله  
بكم لاحقون » .

وعلى هذا أيضاً يحمل قول السلف « أنا مؤمن إن شاء الله تعالى » ، ويحتمل  
أيضاً وجهين آخرين :

أحدهما : أن يكونوا قالوا ذلك ترسكاً لتزكية النفس ، لا للشك ، كما قال تعالى :  
( فَلَا تَرْسُكُوا أَنْفُسَكُمْ ) وكما قيل لبعض الحكماء : ما الصدق القبيح ؟ فقال :  
ثناء الرجل على نفسه .

والثاني : أن يكون قولهم « إن شاء الله » شكاً في وصف الإيمان ، لا في أصل  
الإيمان ، والشك في وصف الإيمان لا يقدر في أصل الإيمان .  
وأما قول الشاعر :

\* إِنْ كَانَ سَمْعُكَ غَيْرَ ذِي وَقَرٍ \* [٤٠٦]

فلا حجة فيه ، لأن «إن» فيه حرف شرط ، لا بمعنى إذ ، واستغنى بما تقدم من  
قوله «وسمعت» عن جواب الشرط ، لدلالته عليه ، على ما بينا فيما تقدم ، والله أعلم .

## ٨٩ — مسألة

[ القول في « إن » الواقعة بعد « ما » أنافية مؤكدة أم زائدة ؟ ]<sup>(١)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أن « إن » إذا وقعت بعد « ما » نحو « ما إن زيد قائم » فإنها بمعنى ما . وذهب البصريون إلى أنها زائدة .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن « إن » تكون بمعنى « ما » وقد جاء ذلك كثيراً في كتاب الله وكلام العرب ، قال الله تعالى : ( إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ ) أى : ما الكافرون إلا في غرور ، وقال تعالى : ( إِن أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ ) أى : ما أنتم ، وقال تعالى : ( إِن أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا ) أى : ما أنتم ، وقال تعالى : ( إِن نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ ) أى : ما نحن ، وقال تعالى : ( بَشَرًا يَأْمُرُكُمْ بِهِ إِيمَانُكُمْ ، إِن [ ٢٦٣ ] كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ) أى : ما كنتم مؤمنين ، وقال تعالى : ( قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ ) أى : ما كان للرحمن ولد ، إلى غير ذلك ؛ فإذا ثبت أنها تكون بمعنى « ما » جاز أن يجمع بينها وبين « ما » لتأكيد النفي ، كالجمع بين إن واللام لتوكيد الإثبات .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنها هنا زائدة أن دخولها كخروجها ؛ فإنه لا فرق في المعنى بين قول القول القائل « ما إن زيد قائم » وبين « ما زيد قائم » فلما كان خروجها كدخولها تنزلت منزلة « من » بعد النفي ، كما قال تعالى : ( مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ ) أى ما لكم إله غيره ، وكما قال الشاعر :

(١) انظر في هذه المسألة : توضيح الشيخ خالد الأزهرى ( ٢٣٦/١ بولاق ) وشرح ابن يعيش على الفصل ( ص ١١٨٢ ) وشرح الرضى على كافيته ابن الحاجب ( ٣٥٧/٢ ) .

\* . . . وَمَا بِالرَّبِّعِ مِنْ أَحَدٍ \* [١٥٩]

أى أحد ، وأشبهت « ما » إذا وقعت زائدة ، قال الله تعالى : (فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ) أى : فبرحمة ، وقال تعالى : (عَمَّا قَلِيلٍ) أى : عن قليل ، وقال تعالى : (فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ) أى : فبنتقضهم ، و « ما » زائدة ، فكذلك ها هنا .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنها تكون بمعنى ما » قلنا : نسلم أنها تكون بمعنى « ما » فى موضع ما ، فأما ما احتجوا به فأكثره نقول بموجبه ؛ إذ لا يمنع<sup>(١)</sup> أن تقع فى بعض المواضع بمعنى ما .

وأما ما احتجوا به من قوله تعالى : (بَشِّرْهُم بِإِيمَانِكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ) فلا نسلم أن « إن » ها هنا بمعنى ما ، وإنما هى ها هنا شرطية ، وجوابه مقدر ، والتقدير فيه : إن كنتم مؤمنين فأى إيمان يأمر بعبادة عجل من دون الله تعالى ؟ وكذلك قوله تعالى : (قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ) لا نسلم أيضاً أنها ها هنا بمعنى ما ، وإنما هى شرطية ، وجوابه فأنا أول العابدين : أى الآتئين ، من قولهم « عَبْدُ الرَّجُلِ يَعْبُدُ عَبْدًا فَهُوَ عَبْدٌ وَعَابِدٌ » إذا أنف ، وجاء فى كلام أمير المؤمنين على بن أبى طالب رضى الله عنه « عِبِدْتُ فَصَمْتُ » أى أى أذنت فسكت ، وقال الشاعر :

٤٠٧ — أَوْلَايِكَ قَوْمِي إِنْ هَجَوْنِي هَجَوْتُهُمْ

وَأَعْبُدُ أَنْ تُهْجَى تَعِيمٌ بِدَارِمٍ

(١) فى ر « إذ لا يمنع أن يقع » .

٤٠٧ — أنشد ابن منظور هذا البيت (ع ب د) ونسبه إلى الفرزدق ، وقد بحث ديوان الفرزدق فلم أجده ، وإن كان معنى البيت يتكرر كثيرا فى كلام الفرزدق ، كقوله لجرير :

ولست وإن فقات عينيك واجدا أبا لك إذ عد المساعي كدارم =

وكقوله في العديل بن الفرخ العجلي :  
عجبت لعجل إذ تهاجى عبيدها كما آل يربوع هجوا آل دارم  
وكقوله ، وهو أقرب لبیت الشاهد :  
وليس بعدل أن سببت مقاعسا بآبائي الشم الكرام الحضارم  
ولكن عدلا لو سببت وسبني بنو عبد شمس من مناف وهاشم  
وتقول « عبد فلان على فلان يعبد عبدا فهو عبد - من مثال فرخ يفرح فرحا فهو  
فرح » وعابد أيضا : إذا غضب وأنف ، وقد عدى الفرزدق هذا الفعل بنفسه من غير  
حرف الجر في قوله :

علام يعبدني قومي وقد كثرت فيهم أباعر ما شاءوا وعبدان ؟  
والاستنهاد بالبيت ههنا في قوله « وأعبد » فإنه فعل مضارع ماضيه « عبد » من  
باب فرح ، ومعناه أنف وغضب ، وقال ابن أحرر يصف الغواص :  
فأرسل نفسه عبدا عليها وكان بنفسه أربا ضنينا

فيل معنى قوله « عبداً » أي أنفا ، يقول : أنف أن تفوته الدرة . قال ابن منظور :  
« وفي التنزيل ( قل إن كان للرحمن ولد فأنا أول العابدين ) ويقرأ ( العبدین ) قال  
الليث : العبد - بالتحريك - الأنف والغضب والحمية من قول يستحيا منه ويستسكب ،  
ومن قرأ ( العبدین ) فهو مقصور ، من عبد يعبد فهو عبد ، وقال الأزهري : هذه آية  
مشكلة ، وأنا ذاكر أقوال السلف فيها ، ثم أتبعها بالذي قال أهل اللغة ، وأخبر بأصحابها  
عندي ، أما القول الذي قاله الليث في قراءة ( العبدین ) فهو قول أبي عبيدة ، على أني  
ما علمت أحدا قرأ ( فأنا أول العابدين ) ولو قرئ مقصورا كان ما قاله أبو عبيدة محتملا  
وإذ لم يقرأ به قارئ مشهور لم نعبأ به ، وأقول انثاني ماروي عن ابن عيينة أنه سئل  
عن هذه الآية ، فقال : معناه إن كان للرحمن ولد فأنا أول العابدين ، يقول : فكما أنني  
لست أول من عبد الله فكذلك ليس لله ولد ، وقال السدي : قال الله الحمد : قل إن  
كان - على الشرط - للرحمن ولد كما تقولون لكنت أول من يطيعه ويعبده ، وقال  
الحسن وقتادة : إن كان للرحمن ولد ، على معنى ما كان ، فأنا أول العابدين : أي أول  
من عبد الله من هذه الأمة ، وقال الكسائي ( إن كان ) أي ما كان للرحمن ولد ( فأنا  
أول العابدين ) أي الآتين ، رجل عابد وعبد وأنف وأنف ، أي الغضاب الآتين من =

أى : آتف ، ومعنى الآية أنا أول الآنفين أن يقال لله ولد ، وقيل : أول العابدين ، أى : أول من عبد الله وحده ، وقيل : المعنى كما أنى لست أول من عبد الله فكذلك ليس لله ولد ، كما يقال : إن كنت كاتباً فأنا حاسب ، يريد إنك لست [٢٦٤] بكاتب ولا أنا حاسب ، على أنا نقول : ولم قلت لها إذا كانت فى موضع ما بمعنى « ما » ينبغى أن تكون ها هنا ؟

قولهم « جمع بينها وبين ما لتوكيد النفي كما جمع بين إن واللام لتوكيد الإثبات » قلنا : لو كان الأمر كما زعمتم لوجب أن يصير الكلام إيجاباً ؛ لأن النفي إذا دخل على النفي صار إيجاباً ؛ لأن نفي النفي إيجاب<sup>(١)</sup> ، وعلى هذا يخرج توكيد الإثبات

== هذا القول ، وقال : فأنا أول الجاحدين لما تقولون ، ويقال : أنا أول من تبعه على الوحداية مخالفة لكم ، وقال ابن الأنبارى ( إن كان للرحمن ولد ) ما كان للرحمن ولد ، والوقف على ولد ، ثم ابتدئ ( فأنا أول العابدين ) له على أنه لا ولد له ، قال الأزهرى : قد ذكرت الأقوال ، وفيه قول أحسن من جميع ما قالوا ، وأسوغ فى اللغة وأبعد من الاستكراه ، وأسرع إلى الفهم ، روى عن مجاهد أنه قال : إن كان لله ولد فى قولكم فأنا أول من عبد الله وحده وكذبكم فيما تقولون ، قال الأزهرى : وهذا واضح ، ومما يزيد وضوحاً أن الله عز وجل قال لنبىه : ( قل ) يا محمد ( إن كان للرحمن ولد ) فى زعمكم ( فأنا أول العابدين ) إله الخلق أجمعين الذى لم يلد ولم يولد ، وأول الموحدين للرب الخاضعين للطيعين له وحده ؛ لأن من عبد الله تعالى واعترف بأنه معبود وحده لا شريك له فقد دفع أن يكون له ولد فى دعواكم ، والله عز وجل واحد لا شريك له وهو معبودى الذى لا ولد له ولا والد ، قال الأزهرى : وإلى هذا ذهب إبراهيم بن السرى وجماعة من ذوى المعرفة ، وهو الذى لا يجوز عنده « اه كلامه » .

(١) هذه مغالطة ظاهرة ، لا يجوز أن تأخذ بها ، ولا أن تبجها صحيحة فى الرد على ما ذهب إليه الكوفيون ، وذلك لأن النفي إذا دخل على النفي لا يكون الكلام إيجاباً على الإطلاق ، ويبان هذا أن النفي الداخلى على النفي يكون على أحد وجهين ؛ الأول أن يكون المراد به نفي النفي الأول ، وحينئذ يكون الكلام إثباتاً وإيجاباً ؛ لأن نفي النفي إيجاب ، والوجه الثانى أن يكون المراد بالنفي الثانى تأكيد النفي الأول ، وحينئذ ==

فإنه لا يغير المعنى ؛ لأن إثبات الإثبات لا يصير نفياً ، بخلاف النفي ؛ فإنه يصير إيجاباً ،  
فبان الفرق بينهما ، والله أعلم .

## ٩٠ - مسألة

[ القول في معنى « إن » ومعنى اللام بعدها <sup>(١)</sup> ]

ذهب الكوفيون إلى أن « إن » إذا جاءت بعدها اللام تكون بمعنى « ما »  
واللام بمعنى « إلا » . وذهب البصريون إلى أنها مخففة من الثقيلة ، واللام بعدها  
لام التأكيد .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنه قد جاء ذلك كثيراً  
في كتاب الله وكلام العرب ، قال الله تعالى : ( وَإِنْ كَادُوا لَيَسْتَفِزُّوكَ مِنْ

= يكون الكلام نفياً ، مؤكداً ، ولا يكون إثباتاً أصلاً ، وذلك وارد في التوكيد اللفظي ،  
فإنه إعادة اللفظ الأول بنفسه أو بمرادفه ، مثل قول جميل :

لا ، لا أبوح بحب بثنة إنها أخذت على موافقا وعهودا

ثم إن المؤلف رحمه الله في المسألة الثالثة والثلاثين أبطل قول الكوفيين بأن الصفة  
الصالحة لأن تكون خبراً إذا كان معها ظرف مكرر وجب نصب هذه الصفة حتى يكون  
أحد الطرفين خبراً والآخر حالا ، إذ لو جوزنا فيها الرفع لكانت هي الخبر ، ويكون  
الطرفان حالين ؛ فلا تكون في أحد الطرفين فائدة جديدة ، وحمل الكلام على إفادة  
فائدة جديدة أولى ، فأبطل هذا الكلام بقوله « هذا فاسد ؛ وذلك لأنه وإن كانت  
الأولى تفيد ما أفادته الثانية إلا أن ذلك لا يدل على بطلان فائدة الثانية ؛ لأن من  
مذاهب العرب أن يؤكد اللفظ بتكريره - إلخ » فما الذي حدث هنا حتى ذهب عن أن  
من مذاهب العرب أن يؤكد اللفظ بتكريره بلفظه أو بمرادفه ؟

(١) انظر في هذه المسألة : معنى اللبيب لابن هشام ( ص ٢٣٢ وما بعدها ) وشرح  
الأشعري مع حاشية الصبان ( ٢٦٧/١ وما بعدها ) وتصريح الشيخ خالد الأزهرى  
( ٢٧٩/١ وما بعدها ) وشرح ابن يعيش على الفصل ( ص ١١٢٩ )



الأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا ) أَى : وما كادوا إلا يستفزُّونك ، وقال تعالى :  
( وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ ) أَى : وما كادوا إلا  
يزلقونك ، وقال تعالى : ( وَإِنْ كَانُوا لَيَقُولُنَّ لَوْ أَنْ عِندَنَا ) أَى : وما كانوا  
إذا يقولون ، وقال تعالى : ( إِنْ كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا ) أَى : ما كان وعد ربنا  
إلا مفعولا ، ثم قال الشاعر :

٤٠٨ .. شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ مُسْلِمًا    كَتَبْتُ عَلَيْكَ عُقُوبَةَ الْمُتَعَمِّدِ

أَى : ما قتلت إلا مسلماً ، وهو في كلامهم أكثر من أن يحصى .

٤٠٨ — هذا البيت من كلام عائكة بنت زيد العدوية ، ترى فيه زوجها الزبير بن  
العوام الذى قتله ابن جرموز وهو منصرف من وقعة الجمل ، والبيت من شواهد ابن  
يعيش في شرح المفصل (ص ١١٢٨) ورضى الدين في باب الحروف المشبهة بالفعل من  
شرح الكافية ، وشرحه البغدادي في الخزانة ( ٣٤٨/٤ ) وابن هشام في معنى اللبيب  
( رقم ٢٢ ) وفي أوضح المسالك ( رقم ١٤٧ ) والأشموني ( رقم ٢٧٩ ) وابن عقيل  
( رقم ١٠٤ ) وابن الناطم في باب إن وأخواتها من شرح الألفية ، وشرحه العيني  
( ٢٧٨/٢ بهامش الخزانة ) وشلت: ييس، وأصل الفعل شال — من باب فرح — وقوله  
« كتبت عليك » يروى في مكانه « حلت عليك » ويروى أيضا « وجبت عليك » ومحل  
الاستشهاد من هذا البيت قوله « إن قتلت مسلماً » فإن الكوفيين ذهبوا إلى أن إن في  
هذه العبارة نافية بمعنى ما ، واللام التي في قوله « مسلماً » استثنائية بمعنى إلا ، وكأن  
الشاعر قد قال: ما قتلت إلا مسلماً، وتجد في كلام بعض النحاة منهم الرضى والزحشرى وابن  
هشام — ما يفيد أن الكوفيين يستدلون بهذا البيت على أنه يجوز أن يقع بعد إن الخففة  
من الثقيلة الفعل الماضى غير الناسخ ، وهو كلام غير مبنى على التحقيق ، والتحقيق أن  
جمهور الكوفيين لا يقولون بأن إن تكون مخففة من الثقيلة أصلاً ، والكسائي يقول :  
إذا وليها جملة اسمية جاز أن تكون مخففة من الثقيلة ، وإذا وليها فعل فهي نافية واللام  
بعدها بمعنى إلا ، فإن في هذا البيت نافية عند الكوفيين كلهم أجمعين ؛ لأن الوالى لها  
فعل ، وقد تنبه لهذا الشيخ خالد فأنكر كلام ابن هشام ، وأما البصريون فيرون  
« إن » في هذا البيت مخففة من الثقيلة ، واللام التي بعدها لام فارقة بين الكلام النفي =

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنها مخففة من الثقيلة لأننا وجدنا لها في كلام العرب نظيراً ، وأنا أجمعنا على أنه يجوز تخفيف « إن » وإن اختلفنا في بطلان عملها مع التخفيف ، وقلنا : إن اللام لام التأكيـد ؛ لأن لها أيضاً نظيراً في كلام العرب ، وكون اللام للتأكيـد في كلامهم مما لا ينكر لكثرة فحسبنا على اللام [٢٦٥] بما له نظير في كلامهم ، فأما كون اللام بمعنى « إلا » فهو شيء ليس له نظير في كلامهم ، والمصير إلى ماله نظير في كلامهم أولى من المصير إلى ما ليس له نظير .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بالآيات وما أنشدوه على أن « إن » بمعنى « ما » واللام بمعنى « إلا » فلا حجة لهم في شيء من ذلك ؛ لأنه كله محمول على ما ذهبنا [إليه] من أن « إن » مخففة من الثقيلة ، واللام لام التأكيـد ، والذي يدل على ذلك أن « إن » التي بمعنى ما لا تنجىء اللام معها ، كما قال الله تعالى : ( إن الكافرون إلا في غرور ) وكما قال الله تعالى : ( إن أنتم إلا تكذبون ) وكما قال الله تعالى : ( إن هَذَا إلا إفك افتراء ) إلى غير ذلك من المواضع ، ولم تنجىء مع شيء منها اللام

فأما قولهم « إن اللام في ( ليستفزونك ) و ( ليزلقونك ) و ( ليقولون ) و ( ليعملوا ) إلى غير ذلك من المواضع بمنزلة إلا في هذه المواضع » قلنا : هذا فاسد ؛ لأنه لو جاز أن يقال « إن اللام تستعمل بمعنى إلا » لكان ينبغي أن يجوز « جاءني القوم كزَيْداً » بمعنى إلا زيداً ، فلما لم يجر ذلك دل على فساد ما ذهبتم إليه ، وإنما جاءت هذه اللام مع « إن » المخففة من الثقيلة لأن « إن » المخففة

---

والكلام مثبت المؤكد، نفي أنها تدخل الكلام في حال إهمال إن المخففة لتكون فارقة بينها وبين إن النافية ، وهم يختلفون في هذه اللام : أي لام الابتداء التي تدخل لتفيد الكلام زيادة توكيد أم هي لام أخرى ؟ وليس هذا موضع الإفاضة في هذا الموضوع .

في اللفظ بمنزلة التي يراد بها النفي ، فلما كان ذلك يؤدي إلى اللبس جيء بها للفرق بينهما ؛ فاجاء للفرق وإزالة اللبس جعلتموه سبباً للبس وإزالة الفرق ، وهذا غاية الجور عن الصواب والحق ، والله أعلم .

## ٩١ - مسألة

[ هل يجازى بكيف ؟ <sup>(١)</sup> ]

ذهب الكوفيون إلى أن « كيف » يجازى بها كما يجازى متى ما وأينما وما أشبههما من كلمات المجازاة . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن يجازى بها .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه يجوز المجازاة بها لأنها مشابهة لكلمات المجازاة في الاستفهام ، ألا ترى أن « كيف » سؤال عن الحال كما أن « أين » سؤال عن المكان ، و « متى » سؤال عن الزمان ، إلى غير ذلك من كلمات [ ٢٦٦ ] المجازاة ، ولأن معناها معنى كلمات المجازاة ، ألا ترى أن معنى « كيفما تكن أكن » : في أي حال تكن أكن ، وكما أن معنى « أينما تكن أكن » : في أي مكان تكن أكن ، ومعنى « متى ما تكن أكن » : في أي وقت تكن أكن ، ولهذا قال الخليل بن أحمد : مخرجها مخرج الجزاء ، وإن لم يقل إنها من حروف الجزاء ، فلما شابهت « كيف » ما يجازى به في الاستفهام ومعنى المجازاة وجب أن يجازى بها كما يجازى بغيرها من كلمات المجازاة .

قالوا : ولا يجوز أن يقال « إنما لم يجز المجازاة بها لأنها لا تتحقق بها ؛ لأنك إذا قلت « كيف تكن أكن » فقد ضمنت له أن تكون على أحواله كلها

(١) انظر في هذه المسألة : معنى اللبيب لابن هشام ( ص ٢٠٥ بتحقيقنا ) وشرح

الأشمونى مع حاشية الصبان ( ١١/٤ )

وذلك متعذر ؛ لأننا نقول : هذا يلزمكم في تجويزكم « كيف تكون أكون » ؟ لأن ظاهر هذا يقتضي ما منعموه ؛ فكان ينبغي أن لا يجوز ، فلما أجزتموه دل على على فساد ما ذهبتم إليه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز المجازاة بها لثلاثة أوجه :

أحدها : أنها قصت عن سائر أخواتها ؛ لأن جوابها لا يكون إلا نكرة لأنها سؤال عن الحال ، والحال لا يكون إلا نكرة ، وسائر أخواتها تارة تجاب بالمعرفة وتارة تجاب بالنكرة ، فلما قصرت عن أحد الأمرين ضعفت عن تصريحها في مواضع نظائرها من المجازاة .

والوجه الثاني : إنما لم يحز المجازاة بها لأنها لا يجوز الإخبار عنها ، ولا يعود إليها ضمير ، كما يكون ذلك في مَنْ وما وأى ومهما ، فلما قصرت في ذلك عن نظائرها ضعفت عن تصريحها في مواضع نظائرها من المجازاة .

والوجه الثالث : أن الأصل في الجزاء أن يكون بالحرف ، إلا أن يضطر إلى استعمال الأسماء ، ولا ضرورة ها هنا تلجئ إلى المجازاة بها ؛ فينبغي أن لا يجازى بها ؛ لأننا وجدنا أيًا تغنى عنها ، ألا ترى أن القائل إذا قال « في أي حال تكن أكن » فهو في المعنى بمنزلة « كيف تكن أكن » . غير أن هذا الوجه عندي ضعيف ؛ لأن « أيا » كما تتضمن الأحوال تتضمن الزمان ، والمكان ، وغير ذلك ؛ فكان ينبغي أن يستغنى بها عن متى ما وأينما وغيرها من كلمات المجازاة ؛ فلما لم يستغنوا بها عنها دل على ضعف هذا التعليل .

والتعويل في الدلالة على أنه لا يجوز [٢٦٧] أن يجازى بها الوجهان الأولان . وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنها أشبهت كلمات المجازاة في الاستفهام ، وإن معناها كمعنى كلمات المجازاة » قلنا : لا نلم أن

معناها كمعنى كلمات المجازاة ، وذلك لأنه لا تتحقق المجازاة بها ، ألا ترى أنك إذا قلت « كيف تكن أكن » كان معناها : على أى حال تكون أكون ، فقد ضمنت له أن تكون على أحواله وصفاته كلها ، وأحوال الشخص كثيرة يتعذر أن يكون المجازى عليها كلها ؛ لأنه يتعذر أن يتفق شيان في جميع أحوالهما ، بل ربما كان كثير من الأحوال لا يدخل تحت الإمكان كالصحة والسقم والقوة والضعف إلى غير ذلك ؛ فإن أحدهما لو كان سقياً والآخر صحيحاً أو ضعيفاً والآخر قوياً لما كان يمكن السقيم أن يجعل نفسه صحيحاً ولا الضعيف أن يجعل نفسه قوياً ، فأما متى ما وأينما فإنه تتحقق المجازاة بهما ، ألا ترى أنك إذا قلت « أينما تكن أكن » فقد ضمنت له متى كان في بعض الأماكن أن تكون أيضاً في ذلك المكان ، ولا يتعذر ، وكذلك إذا قلت « متى تذهب أذهب » ضمنت له في أى زمان ذهب أن تذهب معه ، وهذا أيضاً غير متعذر ، بخلاف كيف ؛ فإنه يتعذر أن يكون المجازى على جميع أحوال المجازى وصفاتها كلها لكثرتها وتنوعها ، فبان الفرق .

وأما قولهم « إن هذا يلزمكم في تجوزكم كيف تكون أكون بالرفع ؛ لأن ظاهر هذا يقتضى ما منعتموه » قلنا : الفرق بينهما أنا إذا رفعنا الفعل بعد كيف فإنما قدر أن هذا الكلام قد خرج على حالٍ عليها المجازى ؛ فانبصر اللفظ إليها ؛ فلذلك صح الكلام ، ولم يمكن هذا التقدير في الجزم بها على المجازاة لأن الأصل في الجزاء أن لا يكون معلوماً ؛ لأن الأصل في الجزاء أن يكون يان ، وأنت إذا قلت « إن قمت قمت » فوقت القيام غير معلوم ، فلما كان الأصل في الجزاء أن يكون غير معلوم بطل أن تقدر كيف في الجزاء واقعة على حال معلومة لأنها تخرج من الإبهام وتباين أصل كلمات الجزاء ؛ فلذلك لم يحز الجزم بها على تقدير حال معلوم ، والله أعلم .

## [٢٦٨] ٩٢ — مسألة

[ السين مقتطعة من سوف أو أصل برأسه <sup>(١)</sup> ]

ذهب الكوفيون إلى أن السين التي تدخل على الفعل المستقبل نحو سأفعل أصلها سوف . وذهب البصريون إلى أنها أصل بنفسها .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن « سوف » كثر استعمالها في كلامهم وجريها على ألسنتهم ، وهم أبداً يحذفون لكثرة الاستعمال ، كقولهم « لا أدري ، ولم أبل ، ولم يك ، وخذ ، وكل » وأشباه ذلك ، والأصل لا أدري ، ولم أبال ، ولم يكن ، وأخذ ، وأكل ، فحذفوا في هذه المواضع وما أشبهها لكثرة الاستعمال ، فكذلك ها هنا : لما كثر استعمال « سوف » في كلامهم حذفوا منها الواو والفاء بتحقيقا .

والذي يدل على ذلك أنه قد صح عن العرب أنهم قالوا في سوف أفعل « سَوَ أفعل » فحذفوا الفاء ، ومنهم من قال « سَفَ أفعل » فحذف الواو ، وإذا جاز أن يحذف الواو تارة والفاء أخرى لكثرة الاستعمال جاز أن يجمع بينهما في الحذف مع تطرق الحذف إليهما في اللفتين لكثرة الاستعمال .

والذي يدل على ذلك أن السين تدل على ما تدل عليه سوف من الاستقبال ، فلما شابهتها في اللفظ والمعنى دل على أنها مأخوذة منها ، وفرع عليها .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن الأصل في كل حرف يدل على معنى أن لا يدخله الحذف ، وأن يكون أصلا في نفسه ، والسين حرف يدل على معنى ؛ فينبغي أن يكون أصلا في نفسه ، لا مأخوذاً من غيره .

(١) انظر في هذه المسألة : معنى اللبيب لابن هشام (ص ١٣٨ بتحقيقنا) وشرح ابن يعيش على الفصل (ص ١١٩٩)

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن سوف لما كثر استعمالها في كلامهم حذفوا الواو والفاء لكثرة الاستعمال » قلنا : هذا فاسد ؛ فإن الحذف لكثرة الاستعمال ليس بقياسٍ يجعل أصلاً للحلّ الخلاف<sup>(١)</sup> ، على أن الحذف لو وجد كثيراً في غير الحرف من الاسم والفعل فقلماً يوجد في الحرف ، وإن وُجد الحذف في الحرف في بعض المواضع فهو على خلاف القياس ؛ فلا يجعل أصلاً يقاس عليه .  
وأما ما روي عن العرب من قولهم في سوف أفعل « سَوَ أفعَلُ » و « سَفَ أفعَلُ » [ ٣٦٩ ] فالجواب عنه من ثلاثة أوجه :

الوجه الأول : أن هذه رواية تفرّد بها بعض الكوفيين ؛ فلا يكون فيها حجة .

والثاني : إن صحت هذه الرواية عن العرب فهو من الشاذ الذي لا يُعْبَأُ به ؛ لقلته .

والثالث : أن حذف الفاء والواو على خلاف القياس ، فلا ينبغي أن يجمع بينهما في الحذف ؛ لأن ذلك يؤدي إلى ما لا نظير له في كلامهم ؛ فإنه ليس في كلامهم حرفٌ حذف جميع حروفه طلباً لله خفة على خلاف القياس حتى لم يَبْقَ منه إلا حرف واحد ، والمصير إلى ما لا نظير له في كلامهم مردود .

وأما قولهم « إن السين تدل على الاستقبال كما أن سوف تدل على الاستقبال » قلنا : هذا باطل ؛ لأنه لو كان الأمر كما زعمتم لكان ينبغي أن يستويا في الدلالة على الاستقبال على حدٍّ واحد ، ولا شك أن سوف أشدّ تراخياً في الاستقبال من السين ، فلما اختلفا في الدلالة دلّ على أن كل واحد منهما حرف مستقل بنفسه ، غير مأخوذ من صاحبه ، والله أعلم .

(١) ليس هنا قياس ، لأنه قد ورد عن العرب « سوف أفعَلُ » و « سَوَ أفعَلُ » بحذف الفاء ، و « سَفَ أفعَلُ » بحذف الواو ، وأجمعنا على أن الثاني والثالث مقتطعان من الأول ؛ وورد عن العرب أيضاً « سَأفعَلُ » قلنا : وهذا أيضاً مقتطع من الأول ؛ فالمدار على الورد عن العرب ، فأين القياس ؟

## ٩٣ - مسألة

[ المحذوف من التاءين المبدوء بهما المضارع <sup>(١)</sup> ]

ذهب الكوفيون إلى أنه إذا اجتمع في أول الفعل المضارع تاءان : تاء المضارعة وتاء أصلية - نحو « تَتَنَاوَلُ ، وَتَتَلَوْنُ » - فإن المحذوف منهما تاء المضارعة دون الأصلية ، نحو « تَنَاوَلُ ، وَتَلَوْنُ » .

وذهب البصريون إلى أن المحذوف منهما التاء الأصلية ، دون تاء المضارعة .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنه لما اجتمع في أول هذا الفعل حرفان متحركان من جنس واحد - وهما التاء الزائدة للمضارعة والتاء الأصلية - استثقلوا اجتماعهما ؛ فوجب أن تحذف إحداهما ؛ فلا يخلو : إما أن تحذف الزائدة ، أو الأصلية ، فكان حذف الزائدة أولى من الأصلية ؛ لأن الزائد أضعف من الأصلي ، والأصلي أقوى من الزائد ؛ فلما وجب حذف أحدهما كان حذف الأضعف أولى من حذف الأقوى .

وأما البصريون فقالوا : إنما قلنا إن حذف الأصلية أولى من [ ٢٧٠ ] الزائدة ؛ لأن الزائدة دخلت لمعنى وهو المضارعة ، والأصلية ما دخلت لمعنى ؛ فلما وجب حذف إحداها كان حذف ما لم يدخل لمعنى أولى .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن الزائد أضعف من الأصلي فكان حذفه أولى » قلنا : لا نسلم هذا مطلقاً ؛ فإن الزائد على ضربين : زائد جاء لمعنى ، وزائد لم يجر لمعنى ، فأما الزائد الذي جاء لمعنى فلا نسلم فيه

(١) انظر في هذه المسألة : شرح الأشموني مع حاشية الصبان ( ٢٩٤/٤ بولاق )  
وتصريح الشيخ خالد الأزهرى ( ٤٩٩/٢ بولاق )



أن لأصل أقوى منه ، وأما الزائد الذى ما جاء لمعنى فسلم أنه أقوى ؛ ولكن لا نسلم أنه قد وجد هاهنا ، وهذا لأن التاء هاهنا جاءت لمعنى المضارعة ؛ فقد جاءت لمعنى ، وإذا كانت قد جاءت لمعنى فيجب أن تكون تَبْقِيَّتُهَا أولى ؛ لأن فى حذفها إسقاطاً لذلك المعنى الذى جاءت من أجله ، وذلك خلاف الحكمة .  
والذى يدل على صحة هذا ثبوت التنوين فى المنقوص والمقصور وحذف حرف العلة منهما لا لتقاء الساكنين وإن كان أصلياً فيهما ، ألا ترى أنك تقول فى المنقوص « هذا قاضٍ » ومررت بقاضٍ « والأصل فيه « هذا قاضٍ » ، ومررت بقاضٍ « إلا أنهم لما حذفوا الضمة والكسرة استثقلا لهما على الياء بقيت الياء ساكنة والتنوين ساكناً فحذفوا الياء لا لتقاء الساكنين وبقوا التنوين ؛ لأن الياء ما جاءت لمعنى ، والتنوين جاء لمعنى ؛ فكان تبقيته أولى ، فكذلك أيضاً تقول فى المقصور « هذه رحاً وعصاً » والأصل فيه « رَحَى وعَصَوَ » فلما تحركت الياء والواو وانفتح ما قبلهما قلبوهما ألفاً<sup>(١)</sup> لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ، ثم حذفت الألف لا لتقاء الساكنين وبقي التنوين بعدها ؛ لأن الألف ما جاءت لمعنى ، والتنوين جاء لمعنى ؛ فكان تبقيته أولى ، فكذلك هاهنا ، ولهذا كان الواجب فى تصغير منطلق ومفتسل : مُطَيِّق ومُغَيِّل ، وكذلك التكسير نحو : مَطَّالِق ومَغَّاسل بإثبات الميم وحذف النون من منطلق والتاء من مفتسل ؛ لأن الميم جاءت لمعنى - وهو الدلالة على اسم الفاعل - والنون والتاء ما جاءتا لمعنى ؛ فكان حذفهما أولى من حذف الميم ؛ لأنها جاءت لمعنى ، وكذلك القياس فى كل حرفين اجتمعما فوجب حذف أحدهما ؛ فإن حذف ما لم يجىء لمعنى أولى من حذف ما جاء لمعنى ، والسر فيه هو<sup>(٢)</sup> أن الحرف

(١) فى ر « قلبوها ألفاً » وليس بذلك .

(٢) فى ر « وهو أن - إلخ » والظاهر أن الواو من « وهو » زائدة .

الذي جاء لمعنى قد تَنَزَّلَ في الدلالة على [٢٧١] معنى بمنزلة سائر الكلمة التي تدل بجميع حروفها على معنى ، بخلاف الحرف الذي لم يحىء لمعنى : فإنه ليس فيه دلالة على معنى في نفسه البتة ، فكما يمتنع أن تحذف الكلمة بأسرها لشيء لا معنى له في نفسه ؛ فكذلك هاهنا : يمتنع أن يحذف الحرف الذي جاء لمعنى لأجل حرف لم يحىء لمعنى ؛ فدل على أن حذف التاء الأصلية أولى من الزائدة على ما بينا ، والله أعلم .

### ٩٤ - مسألة

[ هل تدخل نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وفعل جماعة النسوة ؟ ]<sup>(١)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إدخال نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وجماعة النسوة ، نحو « أَفْعَلَانْ وَأَفْعَلْنَانْ » بالنون الخفيفة ، وإليه ذهب يونس بن حبيب البصري .

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إدخالها في هذين الموضعين .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه يجوز ذلك لوجهين :

أحدهما : أن هذه النون الخفيفة مخففة من الثقيلة ، وأجمعنا على أن النون الثقيلة تدخل في هذين الموضعين ؛ فكذلك النون الخفيفة .

والوجه الثاني : أن هذه النون إنما دخلت في القسم والأمر والنهي والاستفهام والشرط بإمّا لتوكيد الفعل المستقبل ، فكما يجوز إدخالها للتوكيد على كل فعل

(١) انظر في هذه المسألة : شرح الأشموني بحاشية الصبان ( ١٨٩/٣ ) وتصريح الشيخ خالد ( ٢٦١/٢ ) .

مستقبل وَقَعَ في هذه المواضع فكذلك فيما وقع الخلاف فيه ، قُصِّرَى ما يُقَدَّر أن يقال : إنه يؤدي إلى اجتماع الساكنين الألف والنون ، وقد جاء ذلك في كلام العرب ؛ لأن الألف فيها فَرْطٌ مَدٌّ ، والمد يقوم مقام الحركة ، وقد قرأ نافع ، وهو أحد أئمة القراء ( إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ ) بسكون الياء من ( مَحْيَايَ ) فجمع بين الساكنين وهما الألف والياء ، فكذلك هاهنا ، وقد حكى عن بعض العرب أنه قال « التقت حَلَقَتَا الْبِطْطَانِ » بإثبات الألف مع لام التعريف ، وقد حكى عن بعض العرب أيضاً أنه قال « لَهُ ثُلُثَا الْمَالِ » بإثبات الألف ، فجمع بينها وبين لام التعريف وهما ساكنان لِمَا في الألف من إفراط المد ، ولذلك أيضاً يجوز تخفيف الهمزة المتحركة إذا كان قبلها ألف نحو هَبَاءَ ، والهمزة المخففة ساكنة .

[٢٧٢] والذي يدل على صحة مذهبنا قراءة ابن عامر ( وَلَا تَتَّبِعَانِ ) بنون التوكيد الخفيفة ، والمراد به موسى وهارون ، فدل على ما قلناه .

قالوا : ولا يجوز أن يقال « إنما يجتمع حرفان ساكنان في الوصل ، إذا كان الثاني منهما مدغماً في مثله ، نحو : دَابَّةٌ ، وَثُمُودٌ ، وَأَصِيْمٌ » لأننا نقول : إن هذا النحو قد يلحقه ما يوجب له الإدغام ، نحو قولك « اضربا نُعْمَانَ ، واضرباني » فالنون الأولى في قولك « اضربا نُعْمَانَ » نون التوكيد المخففة ، والنون الثانية نون « نعمان » وكذلك النون الأولى في « اضرباني » نون التوكيد المخففة ، والنون الثانية التي تصحب ضمير المتكلم<sup>(١)</sup> ؛ فينبغي أن تجزوا هذا الإدغام ؛ لأن الألف تقع وبعدها نونٌ مشددة ، كقوله تعالى : ( وَلَا تَتَّبِعَانِ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ) في قراءة من قرأ بالتشديد ، فلما لم تجزوا ذلك دَلَّ على فساد ما ذهبتم إليه .

(١) هي النون التي سموها نون الوقاية .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز دخول نون التوكيد الخفيفة في هذين الموضعين ، وذلك لأن نون الاثنين التي للإعراب تسقط ؛ لأن نون التوكيد إذا دخلت على الفعل المعرب أكدت فيه الفعلية فردته إلى أصله وهو البناء ، فإذا سقطت النون بقيت الألف ؛ فلو أدخل عليها نون التوكيد الخفيفة لم يخل ؛ إما أن تحذف الألف ، أو تكسر النون ، أو تقرّ ساكنة ، بطل أن تحذف الألف ؛ لأنه بحذفها يلتبس فعل الاثنين بالواحد ، وبطل أن تكسر النون ؛ لأنه لا يعلم هل هي نون الإعراب أو نون التوكيد ، وبطل أن تقرّ ساكنة ؛ لأنه يؤدي إلى أن يجمع بين ساكنين مظهرين في الإدراج ، وذلك لا يجوز ؛ لأنه إنما يكون ذلك في كلامهم إذا كان الثاني منهما مدغماً ، نحو « دابة ، وضالة ، وتعود الثوب ، ومديق ، وأصيتم » وما أشبه ذلك ؛ فبطل إدخال هذه النون في فعل الاثنين .

وكذلك أيضاً يبطل إدخالها في فعل جماعة النسوة ، وذلك لأنك إذا لحقته إياها لم يخل ؛ إما أن تبين النونين مظهرتين ، أو تدغم إحداها في الأخرى ، أو تلحق الألف فتقول « يفعلنان » بطل أن تبين النونين مظهرتين ؛ لأنه يؤدي إلى اجتماع المثليين ، وذلك لا يجوز ، وبطل أن تدغم إحداها في الأخرى ؛ لأن لام الفعل ساكنة ، والمدغم كذلك ؛ فيلتقي ساكنان ، وساكنان لا يجتمعان ؛ فيؤدي إلى تحريك [ ٢٧٣ ] اللام مع ضمير الفاعل من غير فائدة ، وذلك لا يجوز ، وكان أيضاً يؤدي إلى اللبس ؛ لأنه لا يخلو ؛ إما أن تحرك اللام بالفتح ، أو الضم ، أو الكسر ؛ فإن حركتها بالفتح التبس بفعل الواحد إذا لحقته النون الشديدة ، نحو « تضربن يا رجل » وإن حركتها بالضم التبس بفعل الجمع ، نحو « تضربن يا رجال » وإن حركتها بالكسر التبس بفعل المرأة المخاطبة ، نحو « تضربن يا امرأة » فبطل تحريك اللام ، وبطل أن تلحق الألف ؛ لأنه لا يخلو ؛ إما أن تكسر النون لالتقاء الساكنين ، أو تترك ساكنة مع الألف ، بطل أن تكسر لالتقاء

الساكنين ؛ لأنها تجرى مجرى نون الإعراب ، وذلك لا يجوز ، وبطل أن تترك ساكنة مع الألف ؛ لأنه يجتمع ساكنان على غير حده ؛ لأنه لم ينقل ذلك عن أحد من العرب ، ولا نظير له في كلامهم ، وذلك لا يجوز ؛ فإذا ثبت هذا فلسنا بمضطرين إلى إدخالها على صورة لم تنقل عن أحد من العرب وتخرج بها عن منهاج كلامهم .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن النون الخفيفة مخففة من الثقيلة » قلنا : لا نسلم ، بل كل واحد منهما أصل في نفسه ، غير مأخوذ من صاحبه ؛ فالنون الشديدة والخفيفة ، وإن اشتركا في التأكيد فهما متغايران في الحقيقة ، وكلتاها لتأكيد الفعل ، وإخراجِه عن الحال ، وإخلاصِه للاستقبال ، والثقيلة آكد في هذا المعنى من الخفيفة .

والذي يدل على أن الخفيفة ليست مخففة من الثقيلة أن الخفيفة تتغير في الوقف ، ويوقف عليها بالألف ، قال الله تعالى : ( لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ) وقال تعالى : ( لَيَسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِنَ الصَّاغِرِينَ ) أجمع القراء على أن الوقف في هذين الموضعين ( لَنَسْفَعًا ، وَلَيَكُونًا ) بالألف لا غير .

وقال الشاعر :

٤٠٩ — يَحْسِبُهُ الْجَاهِلُ مَالَمَ يَفْعَلَا شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّ مُعَمَّمَا

٤٠٩ — هذان بيتان من مشطور الرجز لأبي الصمعاء مساور بن هند العبسي ، وهما من شواهد سيويه ( ١٥٢/٢ ) وابن يعيش في شرح الفصل ( ص ١٢٤١ ) ورضي الدين في باب نون التوكيد من شرح السكاكية ، وشرحه البغدادي في الخزانة ( ٥٦٩/٤ ) وابن هشام في أوضح المسالك ( رقم ٤٧٤ ) وابن عقيل ( رقم ٣١٧ ) وقد زعم الأعلام أن هذين البيتين في وصف جبل قد عمه الحصب ونما فيه النبات فجعله الراجز كشيخ مزمل في ثيابه معمم بعمامته ، وأنه خص الشيخ لوقاره في جلسته وحاجته للاستكثار =

فقال « يَعْلَمَا » بالألف ، ولا يجوز أن يكون ها هنا بالنون ؛ لمكان قوله « مُعَمَّمَا » بالألف ؛ لأن النون لا تكون وصلا مع الألف في لغة مَنْ يجعلها وصلا ، ولا رويًا مع الميم إلا في الإكفاء ، وهو عيب من عيوب الشعر ، ولو جاز أن تقع رويًا معها لما جاز ها هنا ؛ لأن النون مقيدة ، والميم مطلقة ، فإن أتى بتنوين الإطلاقي على لغة بعض العرب فقال « مُعَمَّمَا » بالتنوين جاز أن يقول « يَعْلَمَنْ » بالنون ؛ لأنهم [ ٢٧٤ ] يجعلون في القافية مكان الألف والواو والياء تنوينًا ، ولا فرق عندهم في ذلك بين أن تكون هذه الأحرف أصلية أو منقلبة أو زائدة ، في اسم أو فعل ، كما قال الشاعر :

من الثياب. وليس هذا الكلام بشيء ، بل ابنيان في وصف وطب لبن قد علته رغبة  
اللبن وتكورت فوقه فأشبهت العامة بدليل أن قبل البيتين قوله :  
وقد حلبن حيث كانت قيعا      مثني الوطاب ، والوطاب الزما  
\* وقعا يكسي غاما قشعا \*

قيا : هو - بضم القاف وتشديد الياء - جمع قاعة ، والقياس أن يقال : قوم - بالواو -  
لأن عين هذه الكلمة واو ، ومثني الوطاب : أي التكرار منه ، والوطاب : جمع وطب  
وهو سقاء اللبن خاصة ، والزم : جمع زام ، وهو المملوء ، والقمع - بكسر القاف  
وفتح الميم - هو شيء يوضع في فم السقاء ويصب اللبن فيه مخافة أن يقع على الأرض ،  
والثال - بضم التاء - ههنا الرغبة ، ويحسبه : أي الوطب الذي علاه الثال ، وما في  
قوله « مالم يعلما » مصدرية ظرفية : أي مدة عدم علمه ، ومحل الاستشهاد من هذا  
البيت قوله « يعلما » والعلماء يستشهدون بهذه الكلمة لشيئين : أولهما أن نون التوكيد  
تنقلب ألفا في الوقف ، ألا ترى الراجز قد جاء بهذه الكلمة في آخر البيت بالألف لأن  
آخر البيت محل الوقف ؟ والثاني أن الفعل المضارع المنفي لم تدخل عليه نون التوكيد  
تشبيها للم بلا الناهية ، وسيبويه يرى أن ذلك لا يكون إلا في الضرورة ، قال الأعلم  
« الشاهد فيه دخول النون في قوله لم يعلمن ، وليس المضارع بعد لم من مواضع نون  
التوكيد ، ضرورة » اه بتوضيح يسير .

٤١٠ — أَقْلَى اللَّوْمِ عَاذِلَ وَالْعِتَابَيْنِ وَقَوْلِي : إِنِ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَنِي

وكما قال الشاعر :

٤١١ — وَقَدْ كُنْتُ مِنْ سَلْمَى سَيْنٍ ثَمَانِيًّا

عَلَى صِيرِ أَمْرِ مَا يُمِرُّ وَمَا يَحُلُنْ

٤١٠ — هذا البيت من كلام جرير بن عطية بن الحطفي ، وهو من شواهد سيويه ( ٢٩٨/١/٢٩٩ ) وابن جني في الخصائص ( ٩٦/٢ ) وفي شرح تصريف اللزني ( ٢٢٤/١ ) وابن هشام في مغنى اللبيب ( رقم ٥٦٧ ) وفي أوضح المسالك ( رقم ١ ) والأشمونى ( رقم ٤ ) وابن عقيل ( رقم ١ ) وشرحه العينى ( ٩١/١ بهامش الخزانة ) ورضى الدين فى أوائل شرح الكافية ، وشرحه البغدادى فى الخزانة ( ٣٤/١ ) ومفصل الزمخشري وشرحه لابن يعيش ( ص ١٢٣١ ) وأقلى : فعل أمر من الإقلال ، وهو فى الأصل جعل الشيء قليلا ، وقد يطلق على ترك الشيء بته ، وهو المراد ههنا ، واللوم : العذل والتوبيخ ، وعاذل : مرخم عاذلة ، وهو اسم فاعل مؤنث من العذل وهو اللوم والتعنيف ، والعتاب : هو مخاطبة الإدلال ومذاكرة الغضب ، والمراد ههنا اللوم فى تسخط ، وأصبت : يروى بضم التاء على أنها ضمير المتكلم ، ويروى بكسرها على أنها ضمير المخاطبة المؤنثة . ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « العتابين » و« أصابن » حيث لحق انتوين هاتين الكلمتين ، وههنا أشياء لابد أن تنهك إليها ، الأول : أن هذا انتوين يسمى تنوين الترسم ، وهو غير مختص بالأسماء ، بل يدخل الاسم والفعل والحرف ، ويدخل من الأسماء المتمكن وغير المتمكن والمقرون بأل وغير المقرون بها ، ولو كان مختصا بالأسماء لما دخل غير الأسماء المتمكنة المجردة من أل ، والثانى : أن هذا ضرب من ضروب إنشاد القوافى ، قال سيويه فى باب وجوه القوافى فى الإنشاد : « وأما ناس كثير من نعيم فإنهم يدلون مكان المدة النون فيما ينون ومالم ينون ، لما لم يريدوا الترسم أبدلوا مكان المدة نونا ، ولفظوا بتمام البناء وما هو منه ، كما فعل أهل الحجاز ذلك بحروف المد » اهـ . انشأت : أنهم سموها هذا التنوين تنوين الترسم ، مع أنه فى الواقع تنوين المقصود منه ترك الترسم كما سمعت فى عبارة سيويه ، وقد قال العلماء : إن هذه التسمية على تقدير مضاف ، أى تنوين قطع الترسم ، أو ما أشبه ذلك .

٤١١ — هذا البيت من كلام زهير بن أبى سلمى اللزنى ( الديوان ص ٩٦ ) وهو

البيت الثانى من قصيدته التى مطلعها :

وكما قال الشاعر :

٤١٢ — قِفَا تَبِكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ  
بِسِقْطِ اللَّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوِّمِلِ

== صحاح القلب عن سلمى ، وقد كاد لا يسأل وأقفر من سلمى التعانيق فالثقل  
وصحاح القلب : أفاق من سكرة حبه ، وأراد قلبه ، يقول : أفاق قلبي من حب  
سلمى وبعدها عنه ، وقد كاد لا يفارق لشدة تعلقه بها ، وأقفر : خلا ، والتعانيق : أرض ،  
والتثقل يروي بالقاء ، وبالقفاف ، ويروي « انجل » بالجيم - وقد ورد في معجم البلدان  
بالثلاثة ، واستشهد بهذا البيت ، واثقل : موضع في شق العالية ، وصير الأمر - بكسر  
المصاد - منتهاه وصيرورته ، تقول : أنا من حاجتي على صير أمر ، وعلى صيرورة ،  
وعلى صمات - بضم أوله - وعلى ثبار - بكسر أوله - إذا كنت على شرف منها ، وقوله  
« ما يمر » أي ما يكون مرا فأيا أس منه وأتخلى عنه ، ويحلو : أي ما يكون حلوا فأرجوه  
وأعني تمامه . ومحل الاستشهاد بهذا البيت قوله « وما يحلن » حيث ألحق هذه الكلمة  
تنوين الترسم ، أي تنوين قطع الترسم على ما علمت في شرح الشاهد السابق ، وهذه  
الكلمة فعل مضارع ، فدل ذلك على أن هذا الضرب من التنوين غير مختص بالأسماء  
كما بيناه لك آنفا ، والمنشد قد حذف حرف المد وجاء بدله بالتنوين ، ونريد أن ننسبك  
ههنا إلى أن حرف اللد الذي حذفه المنشد من كلمة « يحلو » وأتى بدله بالتنوين ، هو من  
أصول هذه الكلمة لأنه لام الفعل ، أما في « أصابن » وفي « العتابن » في بيت جرير  
السابق فحرف اللد الذي يأتي المنشد بدله بالتنوين حرف زائد على أصول الكلمة وإنما  
يأتي المنشد بحرف اللد أيضا إذا قصد الترسم ، واستمع إلى سيويه يقول « أما إذا ترنموا فإنهم  
يلحقون الألف والياء والواو ما ينون وما لا ينون ، لأنهم أرادوا مد الصوت » اهـ ، ونظير  
هذا البيت إنشادهم بيت رؤبة :

داينت أروى والديون تقضن فمطلت بعضا وأدت بعضن  
بالنون في « يقضن » وحذف ألف « تقضي » وهي لام .

٤١٢ — هذا البيت هو مطلع قصيدة امرئ القيس بن حجر الكندي المعلقة (شرح  
المعلقات العشر للتبريزي ص ١) وهو من شواهد سيويه (٢٩٨/٢) وابن هشام في  
مغني اللبيب (رقم ٢٦٩) وفي أوضح المسالك (رقم ٤١٣) وفي شرح قطر الندى  
(رقم ٢٤) والأشمونى (رقم ٨١٩) وابن الناطم في باب عطف النسق، وشرحه العيني ==



بتنوين الروى ، وإنما يفعلون ذلك إذا أرادوا ترك الترنم ؛ لأن التنوين ليس فيه من الامتداد ما فى الألف واواو والياء ؛ فإثبات النون فى « يعلن » فى القافية على هذه اللغة لا يدل على أنه لا يجب أن يوقف عليها بالألف فى -أر الكلام ، وقال الشاعر :

٤١٣ — [وإياك والميتات لا تفرّبنها] ولا تعبّد الشيطان، والله فاعبدا

= ( ١٣٠/٤ ) ورضى الدين فى باب الحروف العاطفة من شرح الكافية ، وشرحه البغدادى فى الخزانة ( ٣٩٧/٤ ) وقفا : فعل أمر من الوقوف ، والألف المتصلة به تحمل وجهين : الأول أن تكون ضمير المثنى المخاطب ، والثانى أن تكون منقلبة عن نون التوكيد ، والأصل « قفن » ثم أبدل النون ألفا للوقف ، ثم عامل الكلمة فى الوصل معاملتها فى الوقف ، ونبك : مضارع من البكاء مجزوم فى جواب الأمر ، والسقط -مثلث السين والقاف ساكنة - ما تساقط من الرمل ، واللوى - بكسر أوله مقصورا - المكان الذى يسترى فيه الرمل فيخرج منه إلى الجدد ، والدخول وحومل : موضعان وكان الأصمعى يعيب امرأ القيس فى قوله « بين الدخول وحومل » ويقول : كان ينبغى أن يحىء بواو العطف فيقول « بين الدخول وحومل » لأن كلمة بين لا تضاف إلا إلى متعدد ، سواء أكان بلفظ واحد كأن يكون المضاف إليه مثنى أو مجموعا نحو أن تقول : جلست بين الرجلين الكريمين ، أو تقول : جلست بين العلماء ، أم كان تعدده بالعطف وذلك لا يكون إلا بالواو ، وقد اعتذر العلماء عن امرئ القيس بأن غرضه بين أما كن الدخول فأما كن حومل ، فهو من باب التعدد بلفظ واحد . ومحل الاستشهاد بهذا البيت ههنا قوله « ومنزلن » وقوله « فحوملن » حيث ألحق المثنى النون فى الكلمتين ، والقول فيها كالتقول فى البيتين السابقين

٤١٣ — ما أنشده المؤلف عجز بيت للأعشى ميمون ، وروى صدره :

\* وذا النصب المنسوبة لا تدسكنه \*

وهذا البيت هو البيت العشرون من قصيدته التى كان قد أعدها ليمدح بها سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فصداه قريش ( الديوان ١١ - ١٠٣ ) والبيت من شواهد ابن يعيش فى شرح المفصل ( ص ١٢٣٩ ) وابن هشام فى مغنى اللبيب =

والشواهد على هذا النحو كثيرة جداً ؛ فلو كانت هذه النون مخففة من الثقيلة لما كانت تتغير في الوقف ، ألا ترى أن نون « إن » و « لكن » المخففتين من إنَّ ولكنَّ الثقيلتين ؛ لما كانتا مخففتين من الثقيلتين لم تتغيرا في الوقف عما كانتا عليه في الوصل ؛ فلما تغيرت النون الخفيفة في الوقف دلَّ على أنها ليست مخففة من الثقيلة ، يدل عليه أن النون الخفيفة تحذف في الوقف إذا كان ما قبلها مضموماً أو مكسوراً ، تقول في الوصل « هَلْ تَضْرِبُ زَيْدًا ، وَهَلْ تَضْرِبُ عَمْرًا » فإن وقفت

= ( رقم ٦١٦ ) وفي أوضح المسالك ( رقم ٤٧٧ ) وفي شرح قطر الندى ( رقم ١٤٩ ) والأشعري ( رقم ٩٦٩ ) وكل هؤلاء رووا صدره :  
\* وإياك والميتات لاتقربنها \*

وهو تلفيق بيت واحد من بيتين من أبيات القصيدة ، وقد شرحه العيني ( ٣٤٠/٤ ) بهامش الخزانة ) وبين انفصال الشطرين ، ويروى :  
وذا النصب المنسوب لاتنسكنه بعاقبة ، والله ربك فاعبدا

والفاء في قوله « فاعبدا » تحتل ثلاثة أوجه : الأول أن تكون زائدة ، والثاني أن تكون واقعة في جواب أما مقدرة ، وكأنه قد قال : وأما الله ربك فاعبد ، والوجه الثالث أن تكون عاطفة ، وللعطوف عليه محذوف ، وكأنه قد قال : تنبه فاعبد الله ربك وحمل الاستشهاد بهذا البيت هنا قوله « فاعبدا » فإن أصل هذه الكلمة « فاعبدن » بنون توكيد خفيفة ، فلما أراد أن يقف عليها أبدلها ألفا ، قال ابن بعيش بعد أن أنشد البيت « قال لاتقربنها بالنون الشديدة في النهي ، وقال والله فاعبدا ، فأتى بالنون الخفيفة مع الأمر ، ثم وقف فأبدل منها الألف » اهـ ، ومثل هذا البيت قول الأعشى ميمون صاحب الشاهد الذي نحن بصدد شرحه :

وصل على حين العشيات والضحي ولا تحمد المثرين ، والله فاحمدا

وقول عمر بن أبي ربيعة الخزومي :

وقير بدا لحس وعشريسـن له قالت الفتان : قوما

والاستشهاد بهذا البيت في قوله « قوما » فإن هذه الألف لا يجوز أن تكون ألف الاثنين ، لأن الحديث عن واحد ، فوجب أن تكون منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة للوقف

قلت « هل تَضْرِبُونَ ، وهل تَضْرِبِينَ » فترد نون الرفع التي كنت حذفتها للبناء ؛ لزوال ما كنت حذفت النون من أجله ، ولو كانت مثل نون « إن ، ولكن » المخففتين من الثقيلتين لما جاز أن تحذف ، يدل عليه <sup>(١)</sup> أن النون الخفيفة إذا لقيها ساكن حذفت ، تقول في « اضْرِبْ يَا هَذَا » إذا وصلتها : اضْرِبَ الْقَوْمَ <sup>(٢)</sup> ، فتحذف النون ولا تحركها لا لتقاء الساكنين ، ولو كانت مخففة من الثقيلة مثل « إن ، ولكن » لما كان يجوز أن تحذف ؛ فدل على أنها ليست مخففة [٣٧٥] من الثقيلة وأنها بمنزلة التنوين ، وإنما وجب حذفها هاهنا ، بخلاف التنوين ؛ لأن نون التوكيد تدخل على الفعل والتنوين يدخل على الاسم ، والاسم أصل للفعل ، والفعل فرع عليه ؛ فجعل ما يدخل على الاسم الذي هو الأصل أقوى مما يدخل على الفعل الذي هو الفرع ؛ فلهذا المعنى حذفت النون لالتقاء الساكنين ولم يحذف التنوين ، على أنه قد قرأ بعض أئمة القراء : ( قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ \* اللَّهُ الصَّمَدُ ) فحذف التنوين من ( أحد ) لالتقاء الساكنين ، وقرأ أيضاً بعض القراء ( وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ ) فحذف التنوين من ( سابق ) لالتقاء الساكنين ، لا للإضافة ، ولهذا نصب ( النهار ) ؛ لأنه مفعول ( سابق ) ، وقال الشاعر :

٤١٤ — فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ وَلَا ذَاكِرِ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا

(١) في ر « يدل عليه وهو أن النون » وواضح أن كلمة « وهو » مقحمة ، وقد نهينا إلى مثل ذلك فيما مضى .

(٢) ونظيره قول الشاعر ، وقد أنشدناه في شرح الشاهد رقم ٣٧٣ الذي سبق قريبا في المسألة ٧٧ ، وهو :

لا تهين انفقير علك أن تركع يونا والدمر قد رفعه

٤١٤ — ينسب هذا البيت لأبي الأسود الدؤلي ، وهو من شواهد سيويه (٨٥/١) وابن جني في الخصائص (٣١١/١) والزمخشري في المفصل ، وابن يعيش في شرحه (ص ١٢٣٥) ورضي الدين في باب التنوين من شرح الكافية ، وشرحه البغدادى في =

= الحزاة ( ٥٥٤/٤ ) وابن هشام في مغنى اللبيب ( رقم ٨٠٨ ) وابن الشجرى في أماليه ( ٣٤٦/١ ) والزحشرى في تفسير سورة آل عمران من الكشف ( ١٥٢/١ بولاق ) وألفيته : أى وجدته ، وانظر شرح الشاهد ٣٧٤ السابق في المسألة ٧٨ ، ومستعتب : أى طالب العتبى ، وهى الرضا ، والاستشهاد بالبيت يستدعى أن تقدم لك بين يدي يانه بحثا في ذكر المواضع التى يحذف فيها التنوين من الاسم وجوبا ، فنقول : إنما يحذف التنوين من الاسم وجوبا في ثمانية مواضع : الأول : بسبب الإضافة ، نحو قولك : زيد ضارب بكر ، والثانى : بسبب شبه الإضافة ، نحو قولك : لا مال لزيد عندك ، إذا لم تقدر هذه اللام مقحمة ، فإن قدرتها مقحمة كان حذف التنوين بسبب إضافة مال إلى زيد ، فيكون من النوع الأول ، والثالث : بسبب اقتران الاسم بال نحو الضارب والرجل والغلام ، والرابع : بسبب وجود علتين يقتضيان النع من الصرف نحو فاطمة وأحمد وضوارب ، والخامس : بسبب اتصال الضمير بعامله نحو ضاربك وصاحبك ، إذا قدرت الضمير فى محل نصب على المفعولية ، فإن جعلته فى محل جر بالإضافة كان من النوع الأول ، والسادس : بسبب البناء ، وذلك فى النداء واسم لا نحو ياربى ولا رجل عندك ، والسابع : بسبب كون الاسم علما موصوفا بإبن مضاف إلى علم نحو ياربى بن عمرو ، والثامن : بسبب الوقف فى غير المنصوب ، أما فى المنصوب فإن التنوين يقلب ألفا فى المشهور من لغة العرب ، وريقة تعامل المنصوب معاملة غيره . إذا عرفت هذا فاعلم أن محل الاستشهاد بهذا البيت قوله « ولا ذا كر الله » والرواية فيه بنصب لفظ الجلالة على التعظيم ، وهو معمول لدا كر ، وكان من حق العربية عليه أن ينون « ذا كر » لكنه حذف التنوين لضرورة الشعر ، وقد كان يمكنه أن يضيف « ذا كر » إلى لفظ الجلالة ؛ فيكون حذف التنوين حينئذ واجبا ، لا ضرورة ، لكنه آثر أن يرتكب الضرورة على حذفه للإضافة لقصد حصول التماثل بين المتعاطفين فى التنكير ، قل سيويه « وزعم عيسى أن بعض العرب ينشد هذا البيت لأبى الاسود الدؤلى \* فألفيته غير مستعتب ، ولا ذا كر الله - البيت \* لم يحذف التنوين استخفافا ليعاقب المجرور ، ولكنه حذفه لالتقاء الساكنين كما قال رعى القوم ، وهذا اضطرار ، وهو مشبه بذلك الذى ذكرت لك » اه . وقال الأعم « الشاهد فيه حذف التنوين من ذا كر لالتقاء الساكنين ونصب ما بعده ، وإن كان الوجه إضافته ، وفى حذف تنوينه لالتقاء الساكنين وجهان : أحدهما أن يشبه بحذف =

أزاد « ذَا كِرِ اللهُ » فحذف التنوين لا لتقاء الساكنين ، لا للإضافة ، وهذا نصب « الله » بذاكِر ، وقال الآخر :

٤١٥ — تُذْهِلُ الشَّيْخَ عَنْ بَيْتِهِ ، وَتُبْدِي  
عَنْ خِدَامِ الْعَقِيلَةِ الْعِذْرَةَ

== النون الخفيفة إذا لقيا ما كن كقولك : اضرب الرجل ، تريد اضربن ، والوجه الثاني : أن يشبه بما حذف تنوينه من الأسماء الاعلام إذا وصف بابن مضاف إلى علم كقولك : رأيت زيد بن عمرو ، وأحسن ما يكون حذف التنوين للضرورة في مثل قولك : هذا زيد الطويل ؛ لأن النعت والمنعوت كالشيء الواحد ، فيشبه بالمضاف والمضاف إليه « اهـ .  
٤١٥ — هذا البيت من كلام عبيد الله بن قيس الرقيات ، وقبله قوله :

كيف نومي على الفراش ولما تشمل الشام غارة شعواء

والبيت من شواهد ابن يعيش في شرح المفصل ( ص ١٢٣٦ ) وقد أنشد ابن منظور البيتين ( خ د م ) من غير عزو ، وأنشدها ابن الشجري في أماليه ( ٣٤٥ / ١ ) وعزاها إليه ، وتبدي : تظهر ، وعداء : بن في قوله « وتبدي عن خدام » لأنه ضمنه معنى تكشف ، كما جاء في قول امرئ القيس في المعلقة :

تصد وتبدي عن أسيل ، وتتقى بناظرة من وحش وجرة مطفل

والخدام — بكسر الخاء — جمع خدعة ، وهي الخلخال ، وربما سميت الساق نفسها خدعة ؛ لكونها موضع الخدمة . والعقيلة : الكريمة المخدرة من النساء ، والعذراء : البكر ، وجملة « تذهل الشيخ » في محل رفع صفة لغارة ، والرابط في هذه الجملة بين الموصوف والصفة الضمير المستتر في « تذهل » فإنه يعود إلى غارة ، وجملة « وتبدي عن خدام » في محل رفع بالعطف على الجملة السابقة ، ورابط هذه الجملة بالموصوف محذوف ، وأصل الكلام : وتبدي العقيلة العذراء لها أي لهذه الغارة ، أي لأجلها — عن خدام ، أي ترفع المرأة الكريمة من شدة هذه غارة ثوبها طالبة الحرب فيدخلها ، ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « خدام » فقد كان من حق العرية عليه أن ينون هذه الكلمة لأنها ليست في موضع من المواضع الثمانية التي أحصيناها لك في شرح الشاهد السابق ، ولكنه حذف هذا التنوين للضرورة على نحو ما ذكرناه لك في شرح الشاهد السابق ، ومن العلماء من يذكر أن الشاعر قد حذف التنوين من هذه الكلمة لأنه قدر إضافتها إلى ضمير العقيلة العذراء ، وأصل الكلام على هذا : وتبدي عن خدامها العقيلة العذراء ، ==

أراد « عن خدام » فجذف التنوين لالتقاء الساكنين ، لا للإضافة ، ولهذا رفع « العقيلة » لأنها فاعل « تبدى » . وقال الآخر :

٤١٦ — تَغَيَّرَتِ الْبِلَادُ وَمَنْ عَلَيْهَا      فَوَجَّهَ الْأَرْضَ مُغْبِرٌ قَبِيحُ  
تَغَيَّرَ كُلُّ ذِي طَعْمٍ وَلَوْنٍ      وَقَلَّ بَشَاشَةُ الْوَجْهِ الْمَلِيحُ

== حذف الضمير وهو بنويه ، فلذلك أبقى التنوين محذوفا ، قال ابن منظور « وخدام ههنا في نية عن خدامها » اهـ . ومن العلماء من يروى هذا البيت على وجه آخر ليس فيه شاهد ، وهو :

كيف نوى على الفراش ، ولما      تشمل الشام غارة شعواء  
نذهل الشيخ عن بنيه ، وتبدى      عن براها العقيلة العذراء

٤١٦ — يعزى هذان البيتان إلى آدم أبي البشر ، وقد أنشدهما ابن الشجري في أماليه ( ٣٤٦/١ ) وذكر أنه يقولهما بعد أن قتل ابنه قاتيل أخاه هايل ، ويروى صدر الثاني « تغير كل ذي حسن وطيب » والبشاشة : طلاقة الوجه . وعمل الاستشهاد من انبيت قوله « بشاشة » واعلم أولا أن من العلماء من يروى هذه الكلمة برفع « بشاشة » من غير تنوين ويضيفها إلى الوجه ، فيكون آخر البيت الثاني مجرورا وآخر البيت الأول مرفوعا ، ويكون في هذين البيتين الإقواء ، وهو تغير حركة حرف الروى ، ومنهم من يروى بنصب « بشاشة » من غير تنوين ، ويرفع « الوجه » على أنه فاعل قل ، ويرفع « المليح » على أنه صفة للفاعل ، وعلى هذا يسلم البيتان من الإقواء ، ولكن يقع في ثانيهما ضرورة حذف التنوين من الاسم الذي هو بشاشة تغير سبب من الأسباب الثمانية التي ذكرناها في شرح الشاهد ٤١٤ وقد قرئ في قوله تعالى : ( كل نفس ذائقة الموت ) برفع ذائقة من غير تنوين ونصب الموت على أنه مفعول به لذائقة ، وحذف التنوين على هذا للتخلص من التقاء الساكنين كما في بيت الشاهد والبيتين قبله . وحكى أبو سعيد السيرافي قال : « حضرت مجلس أبي بكر بن دريد ، ولم أكن قبل ذلك رأيته ، فجلست في ذيل المجلس ، فأنشده أحد الحاضرين بيتين يعزيان إلى آدم عليه السلام قالهما لما قتل ابنه قاتيل هايل وهما \* تغيرت البلاد - البيتين \* فقال أبو بكر : هذا شعر قد قيل في صدر الدنيا وجاء فيه الإقواء ، فقلت : إن له وجهها يخرجها من الإقواء ، فقال : ما هو ؟ قلت : نصب بشاشة ، وحذف التنوين منها لالتقاء الساكنين ==

أراد « قَلَّ بِشَاشَةٍ » بالتنوين ؛ فحذف التنوين لالتقاء الساكنين ، لا للإضافة ، ولهذا رفع « الوجه » لأنه فاعل « قَلَّ » و يروى هذا الشعر لآدم عليه السلام ، وقال الآخر :

٤١٧ — حَيْدَةٌ خَالِي وَلَقِيطٌ وَعَسَلِي وَحَاتِمُ الطَّائِي وَهَابُ أَلْمِي

أراد « حاتم » بالتنوين ؛ فحذف التنوين لالتقاء الساكنين ، وقال الآخر :

٤١٨ — عَمْرُو الَّذِي هَشَمَ الثَّرِيدَ لِقَوْمِهِ وَرِجَالُ مَكَّةَ مُسْتَنْتُونَ عِجَافُ

== لا للإضافة ، فتكون بهذا التقدير نكرة منتصبة على التمييز ، ثم رفع الوجه وصفته بإسناد قل إليه ، فقال لي : ارتفع ، فرفعتني حتى أقعدني إلى جنبه »

٤١٧ — هذان بيتان من الرجز المشطور ، وهما لامرأة من بني عقيل تفخر بأخوالها من اليمن كذا قال أبو زيد في النوادر ( ص ٩١ ) وهما من شواهد رضى الدين في باب العدد وباب الجمع وباب التنوين من شرح الكافية ، وشرحه البغدادى في الخزانة ( ٣٠٤/٣ ) وقد أنشدها ابن منظور ( م أ ي ) وأبو زيد في نوادره ( ص ٩١ ) وابن جني في الخصائص ( ٣١١/١ ) وحيدة ، ولقيط ، وعلى : أعلام أشخاص ، و«حاتم الطائي» مضرب المثل في الجود والكرم . ومحل الاستشهاد من هذا الشاهد قوله « وحاتم الطائي » حيث حذف التنوين من حاتم لالتقاء الساكنين ، لالسبب من الأسباب الثمانية التي بينها لك في شرح الشاهد ٤١٤ ، وهذا الحذف هنا للضرورة ، وكان الأصل أن يحرك التنوين فتشأ نون يكسرهما على ما هو الأصل في التخلص من التقاء الساكنين ، ولكنه لم يفعل ذلك وحذف التنوين رأسا ، وقد سمعت في عبارة الأعلام الشنمري التي أثنى عليها لك في شرح الشاهد ٤١٤ أن الحذف في « وحاتم الطائي » أخف الضرورات لكون الطائي صفة لحاتم ، والصفة مع موصوفها كالكلية الواحدة ، وفي البيت شاهد آخر ، وذلك في قوله « أَلْمِي » حيث حذف النون ، وأصله « المئين » لأنها أخت التنوين .

٤١٨ — هذا البيت لطرود بن كعب الخزاعي ، من كلمة له يمدح فيها هاشم

بن عبد مناف والد عبد المطلب جد النبي صلى الله عليه وسلم ، وكان هاشم يسمى عمرا ، فسموه هاشما لأنه كان يهشم الثريد لقومه ويطعمهم في المجاعات ، وقد روى هذا البيت ابن جرير في الاشتقاق ( ص ١٣ ) ونسبه لطرود بن كعب الخزاعي ، ورواه ابن منظور ==

وقال الآخر :

٤١٩ - حميد الذي أمج داره أخو الخمر ذو الشببة الأصلم

= (هـ ش م) ونسبه إلى ابنة هاشم ولم يسمها ، ثم قال : « وقال ابن بري : الشعر لابن الزبيري » . وأنشده أبو العباس البرد في الكامل ( ١٤٨/١ ) ولم يعزه إلى قائل معين ، وأبو زيد في نوادره ( ص ١٦٧ )

قال أبو رجاء : والسرف في هذا الاضطراب أن مطرود بن كعب الخزاعي كلمة على هذا الروى ، ولابن الزبيري كلمة أخرى على الروى نفسه ، فأما كلمة مطرود بن كعب الخزاعي فرواها السيد المرتضى في أماليه ( ٢٦٨/٢ ) وأما أبيات ابن الزبيري فرواها ابن هشام في السيرة ، وابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة ، وروى السيد المرتضى منها بيتين أولهما بيت الشاهد ، ومما كان من دواعى الاضطراب أن عجز هذا البيت وقع في الشعرين جميعا : شعر مطرود بن كعب الخزاعي ، وشعر ابن الزبيري .

والاستشهاد بهذا البيت في قوله « عمرو » حيث حذف التنوين منه لغير سبب من الأسباب الثمانية التى فصلناها في شرح الشاهد ٤١٤ ، وإنما حذفه للتخلص من التقاء الساكنين : التنوين ، وسكون اللام في « الذى » وليس هذا هو طريق التخلص من التقاء الساكنين الذى اعتاد العرب أن يسلكوه ، وإنما طريقهم أن يحركوا التنوين فتنشأ نون مكسورة ، فلما لم يسلك الشاعر طريقهم المعتاد بل حذف التنوين رأسا كان ذلك ارتكابا للضرورة التى يرتكبها الشاعر حين يلجئه إليها ملجئ من إقامة الوزن ونحوه .

٤١٩ - أنشد ابن منظور هذا البيت (أمج) عن أبي عباس البرد (الكامل ١٤٨/١ الخيرية) ، ولم يعزه ، وابن الشجرى في أماليه (٣٤٥/١) وأبو زيد في نوادره (ص ١١٧) وأنشده ياقوت في معجم البلدان (أمج) ثانى ثلاثة أبيات ، وقال قبل إنشاده : « أمج بالجيم ، وفتح أوله وثانيه ، والأمج فى اللغة : العطش ، من أعراض المدينة ، منها حميد الأحمى ، دخل على عمر بن عبد العزيز ، وهو القائل :

شربت المدام فلم ألق	وعوتبت فيها فلم أسمع
حميد الذى أمج داره	أخو الخمر . . . البيت
علاه المشيب على حبا	وكان كريما ، فلم يبرح

=



وقال الآخر :

٤٢٠ - [٢٧٦] لَتَجِدَنِي بِالْأَمِيرِ بَرًّا . وَبِالْقَنَازِ مِدْعًا مَكْرًّا .  
\* إِذَا غُطِيفُ السَّلْمِيِّ فَرًّا \*

أراد « غطيف » بالتثنية ، إلا أنه جَذَفَهُ لالتقاء الساكنين ، كما حذف نون التوكيد لالتقاء الساكنين .

= ومن هنا تعلم أن في بيت الشاهد الإقواء - وهو كما قلنا في شرح الشاهد رقم ٤١٦ اختلاف حركة الروى في آخر البيت ، فإن حركة الروى في « الأصلح » الضمة ، وحركته في بقية الأبيات الكسرة ، إلا أن يكون الرواة يروون « الأصلح » بالجر للخوار ، لأن كلمة « الشيبة » قبله مجرورة بإضافة « ذو » إليها ، وانظر الشواهد ٣٨٩-٣٩١ السابقة في المسألة رقم ٨٤ . ومحل الاستشهاد بهذا البيت هنا قوله « حميد » حيث حذف التنوين من هذه الكلمة لغير سبب من الأسباب الثمانية التي ذكرناها في شرح الشاهد رقم ٤١٤ وكان الأصل أن يحرك هذا التنوين حتى تنشأ نون مكسورة على ما هو الأصل في التخلص من التقاء الساكنين اللذين هما سكون التنوين وسكون لام الذي لأن بينهما ألف وصل ولا اعتداد بها في الدرج ، لكنه حذف التنوين رأسا في هذا الموضع للتخلص من اتقاء هذين الساكنين ، وهذا الحذف من الضرورات التي لا تقع إلا في الشعر .

٤٢٠ - هذه ثلاثة أبيات من الرجز المشطور ، وقد أنشد ثلاثها ابن الشجري في أماليه ( ٣٤٥/١ ) وابن منظور ( د ع س ) وأنشد أولها وثانيها ( د ع ص ) ولم يعزها في المرتين ، وأنشدها أبو زيد في النوادر ( ٩١ ) مع بيتين سابقين من غير عزو ، وتقول : رجل مدعس ، ومدعس - وهو بالصاد أشهر - ومداعس بضم الميم هنا : أى طعان ، وتقول : دعه بالرمح بدعه دعه - من مثال فتح - إذا طمنه به ، وقد يسمى الرمح مدعسا ؛ لأنه آلة الدعس ، وجمعه مداعس - بفتح الميم - ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « غطيف » حيث حذف التنوين لغير واحد من الأسباب الثمانية السابقة يأتها ، بل للتخلص من التقاء الساكنين ، وهو ضرورة ، والقول فيه كالقول في الشواهد السابقة .

والذي يدل على أن نون التوكيد في الفعل بمنزلة التنوين في الاسم أنه إذا انفتح ما قبلها أبدلت منها في الوقف ألفاً ، وإذا انضم ما قبلها أو انكسر حذفها ، كما تبدل من التنوين في النصب إذا وقفت ألفاً ، نحو « رَأَيْتُ زَيْدًا » وتحذفه في الرفع والجر وتقف بالسكون ، نحو « هذا زَيْدٌ ، ومَرَرْتُ بِزَيْدٍ » فدل على ما قلناه .

وأما قولهم « إن هذه النون دخلت لتأكيد الفعل المستقبل ؛ فكما جاز إدخالها في كل فعل ؛ فكذلك فيما وقع فيه الخلاف » قلنا : إنما جاز هناك لجيئته في النقل ، وصحته في القياس ، وأما ما وقع فيه الخلاف فلم يأت في النقل عن أحد من العرب ، ولا يصح في القياس ؛ لأنه لا نظيره في كلامهم .

وأما قولهم « إن الألف فيها زيادةٌ مدَّةٌ » قلنا : إلا أنه على كل حال لا يخفُّ كل الخفة ، ولا يعزى عن الثقل ، هذا مع عدم نظيره في النقل وضعفه في القياس ؛ لأن الألف لم تخرج عن كونها ساكنة ، وإذا كانت ساكنة فلا يجوز أن يقع بعدها ساكن إلا مدغماً ، نحو « دَابَّةٌ ، وشَاةٌ » لأن الحرف المدغم بحرفين : الأول ساكن ، والثاني متحرك ، إلا أنه لما نبأ اللسان عنهما نبوةً واحدة ، وصارا بمنزلة حرف واحد وفيهما حركة قد رفع المد في الألف كأنه لم يجتمع ساكنان .

وأما قولهم « إنه قد جاء في غير المدغم ، كقوله تعالى : ( إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ ) فنقول : وجه هذه القراءة أنه نوى الوقف فحذف الفتح ، وإلا فلا وجه لهذه القراءة في حال الوصل ، إلا أن يجرى الوصل مجرى الوقف . وذلك إنما يجوز في حال الضرورة .

وأما ما حكى عن بعض العرب من قوله « التقت حَلَقَتَا البطان » وقول الآخر « ثلثا للال » فغير معروف ، والمعروف عن العرب حذف الألف من « حَلَقَتَا البطان » وثلثا المال وما أشبههما ؛ لا لتقاء الساكنين ، وإن صح ما حكيتموه عن أحد من العرب فهو من الشاذ النادر الذي لا يقاس عليه ، ولا يعتد به لقلته .

وأما قولهم « إنه يجوز تخفيف الهمزة في نحو هَبَاءة ، والهمزة [ ٢٧٧ ] الخفيفة ساكنة » قلنا : لانسلم أنها ساكنة ، بل هي متحركة ، وسنبين فساد ذلك مستقصى في موضعه إن شاء الله تعالى .

وأما قراءة ابن عامر : ( وَلَا تَتَّبِعَانِ ) بالنون الخفيفة فهي قراءة تفرد بها ، وباقي القراء على خلافها ، والنون فيها للاعراب علامة الرفع ؛ لأن « لا » محمول على النفي ، لا على النهي ، والواو في « ولا » واو الحال ، والتقدير : فاستقيما غير متبعين ، كما قال الشاعر :

٤٢١ — بِأَيْدِي رِجَالٍ لَمْ يَشِيمُوا سِيُوفَهُمْ  
وَلَمْ تَكْثُرِ الْقَتْلَى بِهَا حِينَ سُلتِ

٤٢١ — هذا البيت من شواهد ابن هشام في مغنى اللبيب ( رقم ٥٩٢ ) وابن يعيش في شرح المفصل ( ص ٢٤٨ ) وأنشده ابن منظور ( ش ي م ) وعزاه إلى الفرزدق ، وقد وجدته في ديوان الفرزدق ( ص ١٣٩ ) بيتا مفردا ، وأنشده ابن رشيق في العمدة ( ١٧٨/٢ بتحقيقنا ) وعزاه إلى سليمان بن قنة في رثاء الحسين بن علي رضي الله عنها وذكر آل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم قال « وروى للفرزدق » وروى صدره :

\* أولئك قوم لم يشيموا سيوفهم \*

ورواه أبو العباس المبرد في الكامل ( ١٨٠/١ الحيرية ) ولم يشيموا سيوفهم : أي لم يعمدوها ، أي لم يعيدوها إلى قريبها ، وقال قوم : المراد لم يساوها ، أي لم يخرجوها من أغمارها ، فهو على هذا من الأضداد . ومحل الاستشهاد من هذا البيت ههنا قوله « ولم تكثر القتلى » فإن جماعة من العلماء - منهم ابن يعيش وابن هشام - ذهبوا إلى أن الواو في قوله « ولم تكثر » إلح « هي واو الحال ، قال ابن هشام « ولو قدرت للمعطف لا نقلب المدح ذما » اهـ ، وهذا مبني على أن معنى « لم يشيموا سيوفهم » لم يعيدوها إلى أغمارها ، يريد أنهم لم يعيدوها إلى أغمارها في حال عدم كثرة القتلى ، أي انتفت إعادتهم السيوف إلى الأغمار في حال عدم كثرة القتلى ؛ فيكون الثابت لهم إدخال السيوف في أغمارها حال كثرة القتلى ، وهذا مدح أي مدح ، وهو مبني على جعل =

أى : لم يَشِيمُوا سيوفهم غيرَ كاترة بها القتلى ، والمعنى لم يَشِيمُوا سيوفهم <sup>(١)</sup> إلا في تلك الحالة ، وإذا كان محمولا على النفى لا على النهى لم يكن لكم فيه حجة .  
والذى يدلُّ على فساد ما ذهبوا إليه أنه لا يجتمع ساكنان فى الوصل إلا إذا كان الثانى منهما مدغما .

قولهم « إن هذا النحو قد يلحقه ما يوجب له الإدغام ، نحو : اضرباً ثُعمانَ واضرباً نائى ، فينبغى أن تميزوا هذا للإدغام » قلنا : هذا لا يستقيم ؛ لأننا نكون قد ردَدْنَا النونَ الخفيفةَ مع لزوم حذفها فى حال الوصل والوقف إذا لم يتبعه كلام ، وذلك خطأ . ثم كيف ترده وأنت لو جمعت هذه النون إلى نون ثانية لا عطلت وأدغمت . وحذفت فى قول بعض العرب ؟ فإذا كُفُوا مؤنتها لم تكن ليردوها إلى

الواو للحال ، فأما إن جعلت الواو للعطف والمفروض أن معنى لم يَشِيمُوا لم يغمذوا . فإن المعنى حيثُ انتفت إعادتهم السيوف إلى أغمادها وانتفت أيضا كثرة القتلى ، يعنى أن الثابت لهم شيآن : عدم إغماد السيوف ، وعدم كثرة القتلى ، وهذا ذم شنيع ، ولا شك أنه ليس مراد الشاعر ، وقد ذهب جماعة من العلماء إلى أن الواو فى قوله « ولم تكثر القتلى » يجوز أن تكون للعطف ، وصححوا المعنى على ما أراد الشاعر بأحد وجهين : الأول أن معنى « لم يَشِيمُوا سيوفهم » لم يسلوها : أى لم يخرجوها من أغمادها . وهذا وجه تعلقه مع الوجه الأول ابن رشيقي فى العمدة ؛ قال بعد إنشاد البيت : « أراد لم يغمذوا سيوفهم إلا بعد أن كثرت بها القتلى ؛ كما تقول : لم أضربك ولم تجن على ؛ إلا بعد أن جنيت على ، وقال آخرون : أراد لم يسلوا سيوفهم إلا وقد كثرت بها القتلى ؛ كما تقول : لم ألقك ولم أحسن إليك إلا وقد أحسنت إليك ؛ والقولان جميعا صحيحان ؛ لأنه من الأضداد » اهـ . والحاصل أنك إذا فسرته « لم يَشِيمُوا سيوفهم » بلم يغمذوها تعين أن تكون الواو للحال ، وإن فسرته « يَشِيمُوا سيوفهم » بلم يسلوها جاز أن تكون الواو للعطف وجاز أن تكون للحال ؛ والوجه الثانى من الوجهين : أن مراد الشاعر بقوله « ولم تكثر القتلى » أنهم لم يكثروا من القتل ؛ لأنهم لا يقتلون كل من قدروا عليه ، وإلا لأفنوا أعداءهم إفناء ، وإنما يقتلون أ كفاءهم فى الشجاعة والإقدام على المكره ، وذلك قليل فى أعدائهم . (١) لعل كلمة « إلا » لا لزوم لها .

ما يستقلون ، ولو جوزنا هذا في « اضربا نَعْمَان » ونحوه لوجب إجازته في قولك « اضربانَ أباكا » في قول من لم يهمز ؛ لأن هذا الموضع لم يمتنع فيه الساكن من التحريك ، فتردها إذا وثقت بالتحريك كما رددتها حيث وثقت في الإدغام ، وكما لا يجوز أن ترد في هذا وما أشبهه لأنك جئت به إلى شيء قد لزمه الحذف فكذلك ها هنا ، ولو وجب<sup>(١)</sup> إجازته في غير ذلك من الأسماء التي لا نُونَ في أولها ؛ ليكون الحكم فيها واحداً ، وذلك لا يجوز ؛ لأن حمل المدغم على غير المدغم في الامتناع أولى من حمل غير المدغم على المدغم في الجواز ، وذلك لأن غير المدغم أعم استعمالاً وأكثر وقوعاً ، والمدغم أقل استعمالاً وأندر وقوعاً ، فلما وجب أن يحمل أحدهما على الآخر كان حمل الأقل الأندر على الأعم الأكثر أولى من حمل الأعم الأكثر على الأقل الأندر ، والله أعلم .

## مسألة ٩٥ — [٢٧٨]

[ الحروف التي وضع الاسم عليها في « ذا » و « الذي » ]<sup>(٢)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم في « ذا » ، والذي « الذال » وحدها ، وما زيد عليها تكثير لها . وذهب البصريون إلى أن الذال وحدها ليست هي الاسم فيها ، واختلفوا في « ذا » : فذهب الأنخس ومن تابعه من البصريين إلى أن

(١) كذا ، وأظن أصل الكلام « ولوجب إجازته »

(٢) انظر في هذه المسألة : شرح ابن يعيش على المفصل ( ص ٤٤٤ و ٤٥٦ )

وشرح الأشموني مع حاشية الصبان ( ١٣٧/١ و ١٤٦ ) وتصريح الشيخ خالد ( ١٥٠/١ و ١٥٦ بولاق ) وشرح الرضى على الكافية ( ٣٧٢ و ٣٧٨ ) ولسان العرب لابن

منظور ( ١١١/٢٠ و ٣٣٠ و ٣٣٥ ) وشرحنا الطول على شرح الأشموني ( ١٩٤/١ )

وأسرار العربية للمؤلف ( ص ١٥٠ )

أصله : ذىٌ - بتشديد الياء - إلا أنهم حذفوا الياء الثانية فبقى « ذىٌ » فأبدلوا من الياء ألفاً لئلا يلتحق بكتي ؛ فإذا الألفُ منه منقلبة عن ياء ، بدليل جواز الإمالة ؛ فإنه قد حكى عنهم أنهم قالوا في ذا « ذا » بالإمالة ، فإذا ثبت أنها منقلبة عن ياء لم يجوز أن تكون اللام المحذوفة واواً ؛ لأن لهم مثل « حَيِّتُ » وليس لهم مثل « حَيَّوتُ » ، وذهب بعضهم إلى أن الأصل في ذا « ذَوَى » بفتح الواو ؛ لأن باب « شَوَيْتُ » أكثر من باب « حَيَّيتُ » فحذفت اللام تأ كيذاً للابهام ، وقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وأما « الذى » فأجمعوا على أن الأصل فيه « لَدَى » نحو : عَمِي وشَجِي .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن الاسم هو الذال وحده أن الألف والياء فيهما يحذفان في التثنية نحو « قَامَ ذَانِ ، ورَأَيْتُ ذَيْنِ ، ومررتُ بِذَيْنِ ، وقَامَ اللَّذَانِ ، ورَأَيْتُ اللَّذَيْنِ ، ومررتُ بِاللَّذَيْنِ » ولو كان كما زعمتم أنهما أصلان لكانا لا يحذفان ، ولوجب أن يقال في التثنية « الذَّيَّانِ » كما يقال العَمَيَّانِ ، والشَّجِيَّانِ ، و « الذَّيُّونَ » ، كما يقال : العميين ، والشجيين ، وأن تقلب الألف في تثنية « ذا » ولا تحذف ، فلما حذفت الياء والألف في تثنية « الذى » ، وذا « دل على أنهما زائدان لا أصلان » ، وأن ما زيد عليهما تسكير لهما كراهية أن يبقى كل واحد منهما على حرف واحد ، وحركوا الذال لا لتقاء الساكنين - وهما الذال والألف في ذا ، والذال والياء فى الذى - وفتحوا الذال فى « ذا » لأن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً ، وكسروها من « الذى » لأن الكسرة من جنس الياء ، فكسروا ما قبل الياء توكيداً لها ، وزادوا اللام الثانية مفتوحة من « الذى » على اللام الأولى ليسلم سكون اللام الأولى ؛ لأن الألف واللام لا [٢٧٩] تدخل على ساكن إلا احتيج إلى تحريك اللام لا لتقاء الساكنين ، كقولهم « الانتظار ، والانكسار » فلو لم تدخل اللام الثانية لأدى إلى تحريك اللام

الأولى ؛ لأنها ساكنة والذال بعدها ساكنة ؛ فزادوا اللام الثانية لتبقى اللام الأولى على أصلها في السكون ولا تكسر لالتقاء الساكنين .

والذي يدل على أن الذال أصلها السكون قول الشاعر :

٤٢٢ — اللذ بأشفله صخراته واسمة

واللذ بأغلاة سئل مدد الجرف

وقول الآخر :

٤٢٣ — فلم أر بيتا كان أحسن بهجة

من اللذ له من آل عزة عامر

٤٢٢ — أنشد المؤلف هذا البيت شاهدا للكوفيين على أن أصل ذال الذي ، السكون ، ونظيره في « التي » قول الأقيش بن ذهيل العكلى :

وأمنحه اللت لا يغيب مثلها إذا كان نيران الشتاء نواثما

وقول الآخر ، وأنشده ابن الشجري في أماليه عن الفراء ، وأنشده رضى الدين

في شرح الكافية :

فقل للت تلومك : إن نفسى أراها لا تعوذ بالتميم

والتميم : جمع تيممة ، وهى المعادة ، ولكن ماوجه دلالة ذلك على أن الأصل هو السكون ، خصوصا إذا راعيت أنه قد جاء مع هذه الشواهد شواهد أخرى بكسر الذال ؛ وسيدكر المؤلف هذا الاعتراض وينشد شواهد أخرى تدل للغات آخر في « الذي » وستكلم عليها هناك إن شاء الله .

٤٢٣ — العامر : المقيم في الدار ، كأنه سمى بذلك لأنه يعمرها . وقد أنشد المؤلف هذا البيت على لسان الكوفيين يستدلون به على أن أصل ذال « الذي » ساكنة ؛ لأنها قد جاءت في قول الشاعر « من اللذ » ساكنة ، والقول فيه كالقول في الشاهد السابق فإن أقصى ما يبدل عليه مجيئها ساكنة في هذا البيت ونحوه أن يكون سكونها مع حذف الياء لغة من لغات العرب قد جاءت في هذه الكلمة ، وستكلم على ذلك مع الشواهد الأخرى التي جاءت على لغات آخر في هذه الكلمة .

وقول الآخر :

٤٢٤ — لَنْ تَنْفَعِي ذَا حَاجَةٍ وَيَنْفَعَكَ وَتَجْعَلِينَ اللَّذْمَ مَعِي فِي اللَّذْمِ مَعَكَ

وقول الآخر :

٤٢٥ — فَظَلْتُ فِي شَرِّ مِنَ اللَّذِّ كَيْدًا كَالَّذِ تَزَبِّي زُبِيَّةً فَاصْطِيدَا

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز أن تكون الذال وحدها فيهما هو الاسم ، وذلك لأن « ذا » ، والذي « كل واحد منهما كلمة منفصلة عن غيرها ؛ فلا يجوز أن يُبنى على حرف واحد ؛ لأنه لا بد من الابتداء بحرف والوقوف على حرف ؛ فلو كان الاسم هو الذال وحدها لكان يؤدي إلى أن يكون الحرف الواحد ساكناً متحركاً ، وذلك محال ؛ فوجب أن يكون الاسم في « ذا » الذال والألف معاً ، والاسم في « الذي » لذي ؛ لأن له نظيراً في كلامهم ، نحو

٤٢٤ — الاستشهاد من هذا البيت في قوله « اللذم معي في اللذم معك » حيث وردت كلمة « اللذ » ساكنة الذال في الموضعين ، والكلام فيهما كالكلام في نظائرها من الشواهد السابقة .

٤٢٥ — هذان بيتان من الرجز المشطور ، وهما لرجل من هذيل ، وقد أنشدها ابن منظور ( ٣٤٣/٢٠ ) عن الفراء من غير عزو ، وقد أنشد ثانيها رضى الدين في باب الموصول من شرح الكافية ، وشرحه البغدادي في الخزانة ( ٤٩٧/٣ ) وأنشد ثانيها أيضاً ابن يعيش في شرح المفصل ( ص ٤٥٧ ) وتزبي : اتخذ زبية ، والزبية - بضم الزاي وسكون الباء - حفرة بعيدة الغور تصنع لاصطياد السبع ، إذا وقع فيها لم يستطع الخروج منها ، وفي أمثال العرب : بلغ الخيل الزبي ، يقولونه إذا بلغ الأمر منتهاه ، وإنما تتخذ الزبية في الجبال لأنها موطن الأسود ، ويروى « الربا » بالراء مهملة ، وهو جمع ربوة ، وهى ما ارتفع وعلا من الأرض . وكيد : فعل ماض مبني للمجهول من الكيد يقول : لقد ظلمت في شر من الذي كدت في حقه ، فكنت كمن حفر حفرة ليصطاد فيها فإذا هو واقع فيها . ومحل الاستشهاد من هذين البيتين قوله « في شر من اللذ » وقوله « كالذ تزبي » حيث وردت كلمة « اللذ » في الموضعين محذوفة الياء ساكنة الذال ، والكلام فيها كالكلام فيما سبق من الشواهد .



شَجِي وعَمِي ، وهو أقل الأصول التي تبني عليها الأسماء ، وما نقص عن ذلك من الأسماء التي أوغلت في شبه الحروف فعلى خلاف الأصل ، ولا يمكن إلحاق « ذاء » ، والذي « بها » ، ألا ترى أن « ذا » كاسم مظهر يكون وصفاً وموصوفاً ؟ فكونه وصفاً نحو قوله تعالى : ( اذهبوا بقميصي هذا ) وكونه موصوفاً نحو قوله تعالى : ( ما لهذا الكتاب ) وكذلك لا يمكن إلحاق « الذي » بها بأن يحكم بزيادة اللام الثانية كاللام التي تزداد للتعريف ؛ لأن زيادة اللام ليس بهيئاً مطرد ، وإنما يحكم بزيادتها في كلمات يسيرة نحو « زَيْدًا ، وَعَبْدًا ، وَأُولَئِكَ » ؛ [٢٨٠] لقيام الدليل على ذلك ، كقولك في معناها : زيد ، وعبد ، وأولئك ، ولم يوجد لها هنا ؛ فبقينا فيه على الأصل .

والذي يدل على أن الألف في « ذا » والياء في « الذي » أصليتان قولهم : في تصغير ذا « ذِيًا » وأصله : ذِيًّا ، بثلاث ياءات : ياءان من أصل الكلمة وياء للتصغير ؛ لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها ، واستثقلوا اجتماع ثلاث ياءات ؛ فحذفوا الأولى ، وكان حذفها أولى ؛ لأن الثانية دخلت لمعنى وهو التصغير ، والثالثة لو حذفت لوقعت ياء التصغير قبل الألف ، والألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً ؛ فكانت تتحرك ، وياء التصغير لا تكون إلا ساكنة ، ووزنه « فَعِيلٌ » ؛ لذهاب العين منه ؛ وفي تصغير الذي « اللَّذِيَّا » ولولا أنها أصليتان ، وإلا لما انقلبت الألف في « ذَا » ياءً وأدغمت في ياء التصغير ، ولما ثبتت الياء في « الَّذِي » في التصغير ؛ لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها .

قالوا : ولا يجوز أن يقال « إن هذا يبطل بما إذا سميت رجلاً بهلً وبَلْ ثم صغرتوه ؛ فإنكم تزيدون فيه في التصغير ما لم يكن فيه قبل ذلك » لأننا نقول : إذا سمينا بهلً وبَلْ وما أشبه ذلك فقد قلناه من الحرفية إلى الاسمية ، فإذا صغرناه صغرناه على أنه اسم ؛ فوجب أن نزيد عليه حرفاً توجه الاسمية ،

بمخلاف تصغير « الذي » ، وذا « لأننا إنما نصغرها <sup>(١)</sup> على معناها الذي وضماله ؛  
فبان الفرق بينهما .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن الألف والياء يحذفان  
في التثنية في نحو ذان والذان ، فدل على زيادتهما » قلنا : ذان والذان ليس ذلك  
تثنية على حد قولهم « زيد وزيدان ، وعمرو وعمران » وإنما ذلك صيغة مرتجلة  
للتثنية ، كما أن « هؤلاء » صيغة مرتجلة للجمع .

والذي يدل على ذلك أنه لو كان ذلك تثنية على حد قولهم « زيد وزيدان ،  
وعمر وعمران » لوجب أن يجوز عليه دخول الألف واللام كما يقال : الزيدان ،  
والعمران ، فلما لم يجوز عليهما دخول الألف واللام فيقال الذان والذان <sup>(٢)</sup> دل على  
أنه صيغة مرتجلة للتثنية في أول أحواله بمنزلة « كلا » وكذلك حكم كل اسم  
لا يقبل التنكير . وإنما لم يجز تثنيتهما على حد قولهم « زيد وزيدان ، وعمر  
وعمران » لأن التثنية ترد الاسم المعرفة إلى التنكير ، والأسماء الموصولة وأسماء  
الإشارة والأسماء المضمرة [٢٨١] لا تقبل التنكير ، إلا أنهم لما قصدوا تثنيتهما  
عاملوها ببعض ما يكون في التثنية الحقيقية ؛ فأدخلوا عليها حرف التثنية ، فوجود  
حرف التثنية في اللفظ بمنزلة تاء التانيث في « غرفة ، وقربة » فكما أن التانيث  
في « غرفة وقربة » لفظي لا معنوي ؛ فكذلك ها هنا : التثنية لفظية  
لا معنوية .

وقولهم « لو كان الأمر كما زعم لكان ينبغي أن لا تحذف الألف والياء من ذا  
والذي كما لا تحذف الياء من عمى وشجى » قلنا : هذا باطل ، وذلك من وجهين :

(١) في ر « لأننا إنما نصغرها على معناها » تحريف .

(٢) الأول تثنية « ذا » والثاني تثنية « الذي » مقرونين بأل .

أحدهما : أن تثنية عى وشجى على حد تثنية زيدان وعمران ، بخلاف « ذا » ، والذي « على ما بينا .

والثاني : أن ياء شجى وعى يدخلها النصب ، نحو « رأيت عمياً وشجياً » بخلاف الياء في « الذي » فإنها لا يدخلها النصب ، بل يلزمها السكون أبداً ؛ فبان الفرق بينهما .

وأما قولهم « إن الاسم هو الذال وحدها وما زيد عليها تكثير لها » قلنا : لو كان كما زعمتم لكان ينبغي أن يقتصر في « الذي » على زيادة حرف واحد ، كما زدتم في « ذا » فأما زيادة أربعة أحرف فهذا مالا نظير له . كلامهم ، على أننا قد بينا فساد كونها زائدة .

وأما قولهم « الدليل على أن الأصل فيهما السكون نحو قول الشاعر :  
فَظَلْتُ فِي شَرٍّ مِنَ الذُّكَيْدَا      كَالَّذِ تَزَبَّى زِينَةً فَأَمَّا طِيلًا ! [٤٢٥]  
قلنا : لو جاز أن يستدل بهذه اللغة على أن الأصل فيها السكون لجاز لآخر أن يستدل على أن الأصل فيها الحركة باللغات الأخرى ؛ فإن فيها أربع لغات : أحدها « الذي » بياء ساكنة وهي أفصح اللغات ، والثانية « الذي » بياء مشددة كما قال الشاعر :

٤٢٦ — وَلَيْسَ الْمَالُ فَأَعْلَهُ بِمَالٍ      مِنَ الْأَقْوَامِ ، إِلَّا الَّذِي  
يُرِيدُ بِهِ الْعَلَاءَ      لِأَقْرَبِ أَقْرَبِهِ وَلِلْقَصِيِّ

٤٢٦ — هذان البيتان أنشدهما ابن منظور ( الذي ) من غير جزو ، وهما من شواهد رضى الدين في باب الوصول من شرح الكافية ، وقد شرحها العدادي في الحزانة ( ٩٧/٢ ) وقد رواها ابن السجور في شعره الرابع والستين ، من أماليه ، ويروى « يقال به العلاء » ويروى « ويصطفيه » ومعناه يختاره ، ويعتنه في رواية المؤلف بمعنى يهينه ، وهو مجزوء بلام أمر مقدرة — أى ولينته — للضرورة ، وقوله « لأقرب » متعلق يصطفيه أو يهينه ، والقصى : البعيد ، يقول : ليس المال على وجه =

والثالثة « اللذ » بكسر الذال من غير ياء ، كما قال الشاعر :  
٤٢٧ — اللذ لو شاء لكانت برا أو جبلا أصم مشمخرا

== الحقيقة بملوك لأحد من الناس إلا لرجل يريد به أن يبلغ أعلى درجات الرفعة وعلو القدر ويختاره ليعطى منه القريب والبعيد من غير تفرقة . ومحل الاستشهاد من البيتين قوله « للذي » حيث وردت هذه الكلمة بذال مكسورة وياء مشددة مكسورة، وكسر هذه الياء كسرة بناء وليست الكسرة التي تقتضيها اللام في الاسم العرب، وذلك لأن الموصولات كلها مبنية لشبهها بالحرف شبه افتقاريا ، وتشديد الياء في « الذي » وفي « التي » لغة من لغات العرب ، وقد مضت لغة أخرى في الشواهد ٤٢٢ - ٤٢٥ ، وستأتيك لغة أخرى في الشاهد ٤٢٧ فإذا ضمت هذه اللغات إلى اللغة الأصلية - وهي ثبوت الياء ساكنة - كانت أربع لغات ، والمؤلف يصدد تعدادها .

٤٢٧ — هذان بيتان من الرجز المشطور ، وهما من شواهد رضى الدين في باب الموصول من شرح الكافية ، وقد شرحها البغدادي في الحزانة ( ٤٩٨/٢ ) وروى البيتان هكذا :

والذ لو شاء لكنت صخرا أو جبلا أشم مشمخرا

وقد قال قوم من العلماء: إن الضمير المستتر في « لكانت » في رواية المؤلف عائد على الدنيا ، وإن البر في هذه الرواية بفتح الباء ضد البحر ، والمعنى: هو الذي لو شاء أن تكون الدنيا كلها برا لكانت برا ولو شاء أن تكون كلها جبلا لكانت جبلا، والأصم بالصاد ، وروى « أشم » والأشم: العالى المرتفع ، والمشمخر : البالغ الغاية في الارتفاع ، أو الراسخ . ومحل الاستشهاد من هذين البيتين قوله « اللذ » فقد وردت الرواية فيه بكسر الذال مع حذف الياء ووزن البيت لا يستقيم إلا بتحريك الذال ، ولم ينقل أنها تحرك بغير الكسر ، فدل ذلك على أن من العرب من ينطق بهذه الكلمة على هذا الوجه ، ونظير ذلك في « التي » قول الشاعر :

شغفت بك اللت تيمتك ؛ فمثل ما بك ما بها من لوعة وغرام

قال ابن منظور في ( ل ذ ي ) : « الذي : اسم مبهم ، وهو مبنى معرفة ، ولا يتم إلا بصلة ، وأصله لذى ، فأدخل عليه الألف واللام ، ولا يجوز أن ينزعا منه ، وقال ابن سيده : الذي من الأسماء الموصولة ليتوصل بها إلى وصف المعارف بالجل ، وفيه ==

والرابعة « اللذ » بسكون الذال ، وبل أولى ؛ فإن « اللذ » بسكون الذال أقل في الاستعمال من « الذي » وغيرها من اللغات ، فإذا لم يعتبر الأكثر في الاستعمال فأولى أن لا يعتبر الأقل ، والله أعلم .

## ٩٦ — مسألة

[ الحروف التي وضع عليها الاسم في « هو » و « هي » ]<sup>(١)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم من « هو » ، وهي « الهاء وحدها .  
وذهب البصريون إلى أن الهاء والواو من « هو » والياء من « هي »  
هما الاسم بمجموعهما .  
أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن الاسم هو الهاء وحدها

لغات : الذي ، والذ — بكسر الذال — والذ — يسكان الذال — والذي — بتشديد الياء — ثم أنشد البيهقي رقم ٤٢٦ « اه ، وقال كلاما نظير هذا عن التي في ( ل ت ي ) وقال ابن يعيش : « أما الذي فيقع على كل مذكر من العقلاء وغيرهم ، وفيها أربع لغات ، قالوا : الذي — ياء ساكنة — وهو الأصل فيها ، والذ — بكسر الذال من غير ياء — كأنهم حذفوا الياء تخفيفا إذ كانت الكسرة قبلها تدل عليها ، فعلوا ذلك كما قالوا : يا غلام ، ويا صاحب — بالكسرة اجتزاء بها عن الياء — الثالثة : اللذ — بسكون الذال — ومجازه أنهم لما حذفوا الياء اجتزاء بالكسرة منها أسكنوا الذال للوقف ثم أجروا الوصل مجرى الوقف ، وهو من قبيل الضرورة ، وعند الكوفيين قياس لكثرتة ، الرابعة : الذي — بتشديد الياء ، للمبالغة في الصفة ، كما قالوا : أحمرى ، وأصفرى ، وكما قال :

\* والدهر بالإنسان دوارى \*

وليس منسوبا « اه ، وإذا ثبت بالنقل الصحيح أن في هذه الكلمة عدة لغات وأن العرب قد تكلموا بها كلها لم تكن إحدى هذه اللغات بأن تكون أصلا وغيرها فرعا عنها بأولى مما عداها

(١) انظر في هذه المسألة : شرح ابن يعيش على المفصل ( ص ٤١٦ ) وشرح الرضى

على الكافية ( ٩/٢ ) وشرح الأشموني بحاشية الصبان ( ١١٨/١ )

دون الواو والياء أن الواو والياء تُحذفان في التثنية ، نحو « هما » ولو كانتا أصلاً لما حذفتا .

والذي يدل على ذلك أنهما تحذفان في حالة الإفراد أيضاً وتبقى الهاء وحدها ، قال الشاعر ، وهو العجيز السلولي جاهلي :

فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ :

لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ الْمِلَاطِ نَجِيبٌ [٣٣٣]

أراد « بينا هو » وقال الآخر :

٤٢٨ — بَيْنَاهُ فِي دَارٍ صِدْقٍ قَدْ أَقَامَ بِهَا

حِينَئِذَا يُعَلِّلُنَا وَمَا نَعْلَهُ

أراد « بينا هو » وقال الآخر :

٤٢٩ — إِذَاهُ سِيمَ الْخُسْفِ آلَى بِقَسَمٍ بِاللَّهِ لَا يَأْخُذُ إِلَّا مَا أَحْتَكَمُ

٤٢٨ — هذا البيت من شواهد سيويه ( ١٢/١ ) ولم يعزه ، ولا عزاه الأعم ، وقد روينا لك في شرح الشاهد ٣٣٣ السابق في المسألة ( رقم ٧٠ ) وبيننا علته عند سيويه ومن نحو منحاء ، وهو ههنا مروي على لسان الكوفيين ، يستدلون به على أن أصل « هو » الهاء وحدها ، بدليل سقوطها في هذا الشاهد وأمثاله ، فإن المعروف أن سقوط الحرف من الكلمة دليل على أنه زائد ، وهو كلام غير مستقيم ، لأن « هو » ضمير منفصل مستقل بنفسه يجري مجرى الظاهر ، فلا يكون على حرف واحد ، ولأن لزوم الحرف وسقوطه إنما يستدل به في تصريف الكلمات ، وقد عرف أن التصريف لا يدخل الضمائر ونحوها من الأسماء غير المتمكنة .

٤٢٩ — هذان بيتان من مشطور الرجز ، وقد أنشدها ابن منظور عن الكسائي ( ٣٦٦/٢٠ ) ولم يعزها إلى قائل معين ، والرواية عنده في صدر الأول « إذاه سام الخسف » وتقول : سام فلان فلانا الخسف ، إذا أراد إذلاله وظلمه ، وقال الأعشى :

إذا سامه خطي خسف فقال له : اعرض على كذا أسمعها حار =

= وآلى : حلف ، والقسم : اليمين ، ومحل الاستشهاد بالبيت قوله « إذا » فإنه أراد أن يقول « إذا هو » فلما لم يتيسر له ذلك حذف الواو ، والكوفيون يستدلون بهذا البيت ونحوه على أن أصل « هو » و « هي » الهاء وحدها ، وأما الواو في « هو » والياء في « هي » فحرفان زائدان قصد بهما دعم الهاء ، والبصريون يقولون : إن الواو والياء حرفان وضع كل واحد منهما مع الهاء ليكون كل من « هو » و « هي » ضميراً منفصلاً ، وإن حذف الواو من « هو » وحذف الياء من « هي » لا يدل على زيادتهما ، لأن أقصى ما يدل عليه الحذف أن يكون لغة من لغات العرب يلجأ إليها من لا يستطيع أن يأتي بالكلمة على أصلها الذي وضعت عليه عند جمهور العرب ، وقد يكون ذلك الذي فعله الشاعر في هذا البيت ضرورة من ضرورات الشعر ، والضرورات لا يستدل بها على أحكام العربية ولا تبني عليها قواعد تجعل أسماً للكلام المتلثب ، قال ابن منظور « قال الكسائي : هو : أصله أن يكون على ثلاثة أحرف مثل أنت ، فيقال : هو فعل كذا - أي بتشديد الواو مفتوحة - وقد ورد في قول الشاعر :

وإن لسانى شهدة يشفى بها وهو على من صبه الله علقم

ومن شواهد تشديد الياء من « هي » قول الشاعر :

وانفس ما أمرت بالعنف آية وهي إن أمرت باللطف تأمر

قال : ومن العرب من يخففه فيقول : هو فعل كذا ، أي بإسكان الواو - قال اللحياني : وحكى الكسائي عن بني أسد وتميم وقيس : هو فعل ذلك ، بإسكان الواو ، وأنشد لعبيد :

وركضك لولا هولقيت الذي لقوا فأصبحت قد جاوزت قوما أعاديا

قال الكسائي : وبعضهم يلقي الواو من هو إذا كان قبلها ألف ساكنة ، فيقول : حتاه فعل ذلك ، وإنما فعل ذلك ، وأنشد أبو خالد الأسدي :

\* إذا لم يؤذن له لم ينبس \*

قال : وأنشدني خشاف \* إذا سم الحسف . . . البيتين \* ثم أنشد الشاهد ٣٣٣ ثم قال : وقال ابن جني : إنما ذلك لضرورة الشعر ، ولتشبيه الضمير للتفصل بالضمير المتصل في عصاه وقتاه « اه .

أراد « إذا هو » وقال الآخر :

٤٣٠ — \* دَارٌ إِسْعَدَى إِذْهُ مِنْ هَوَاكَ \*

أراد « إذ هي » فحذف الياء ؛ فدل على أن الاسم هو الهاء وحدها ، وإنما زادوا الواو والياء تكثيراً للاسم ، كراهية أن يبقى الاسم على حرف واحد ، كما زادوا الواو في قولهم « ضربتهو » وأكرمتهو » وإن كانت الهاء وحدها هي الاسم ، فكذلك ها هنا .

٤٣٠ — هذا بيت من مشطور الرجز ، وقبلة :

\* هل تعرف الدار على تبراكا \*

وهو من شواهد سيويه (٩/١) ورضي الدين في باب المصدر وباب الموصول من شرح الكافية ، وقد شرحه البغدادي في الخزانة (٣٩٩/٢ و ٢٢٧/١) وابن يعيش في شرح المفصل (ص ٤١٧) وابن جنى في الخصائص (٨٩/١) وتبراك - بكسر التاء وسكون الباء الموحدة - اسم موضع بعينه . ومحل الاستشهاد قوله « إذ هـ » فقد ادعى الكوفيون أن جيم الهاء وحدها مراد بها « هي » يدل على أن الياء في « هي » زائدة ، وأن أصل الكلمة الهاء وحدها ، والبصريون يردون ذلك ويأبونه ، وهم في الرد عليهم ينهجون أحد منهجين ، الأول أن يقولوا : إن جيم الهاء وحدها في مكان « هي » و « هو » ضرورة من الضرورات التي تباح للشاعر إذا ألجأه قصد إقامة الوزن أو الروي ، أما في حال السعة والاختيار فلا يجوز ذلك ، وهذا المنحى هو الذي اتخذه شيخ البصريين سيويه رحمه الله ، ومنهم من حكى في « هو » و « هي » لغات يتكلم بكل واحدة منها قبيلة أو أكثر من قبائل العرب ، وهذا هو المنحى الذي اتخذه الكسائي فيما نقلناه عن ابن منظور عنه في شرح الشاهد السابق ؛ وقد ذهب إلى مثل كلامه ابن يعيش في شرح المفصل (٤١٧) قال : « وذهب الكوفيون إلى أن الاسم الهاء وحدها ؛ واحتجوا لذلك بحذف الياء في نحو قوله \* دار لسعدى إذ هـ من هواكا \* وليس في ذلك حجة ؛ لأن ذلك من ضرورات الشعر ، وفيها ثلاث لغات : هي بتخفيف الياء وفتحها ؛ وهي بتشديد الياء مبالغة في تقوية الاسم ولتصير على أبنية الظاهر ؛ وهي بالإسكان تخفيفاً ؛ وينبغي أن يكون الحذف في قوله \* إذ هـ من هواكا \* على لغة من أسكن لضعفها ؛ إذ المفتوحة قد قويت بالحركة » اهـ .



وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن الواو والياء أصل أنه ضمير منفصل ، والضمير المنفصل لا يجوز أن يبنى على حرف واحد ؛ لأنه لا بد من الابتداء بحرف والوقف على حرف ؛ فلو كان الاسم هو الهاء وحدها لكان يؤدي إلى أن يكون الحرف الواحد سا كنًا متحركًا ، وذلك محال ؛ فوجب أن لا تكون الهاء وحدها <sup>(١)</sup> هي الاسم .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن الواو والياء تحذفان في التثنية نحوها » قلنا : إن « هُما » ليس بتثنية على [ ٢٨٣ ] حد قولك في زيد زيدان وعمر وعمران ، وإنما هما صيغة مرتجلة للتثنية كأتما ، ألا ترى أنه لو كان تثنية على حد قولهم « زيدان ، وعمران » لقالوا في تثنية هو « هُوان » وفي تثنية أنت « أنتان » ولكان يجوز أن يدخل عليهما الألف واللام فيقال « الهُوان » والأنتان كما يقال : الزيدان ، والعمران ، فلما لم يقولوا ذلك دل على أنها صيغة مرتجلة للتثنية ، وعلى أنه لو كان الأمر كما زعمتم فليس لكم فيه حجة ؛ لأن الحرف الأصلي قد يحذف لعلّة عارضة ، ألا ترى أن الياء تحذف في الجمع في نحو قولهم : « قَاضُونَ ، ورَامُونَ » والأصل قَاضِيُونَ ، ورَامِيُونَ ، فاستثقلت الضمة على الياء فحذفت الضمة عنها ؛ فبقيت الياء سا كنة وواو الجمع سا كنة ، فاجتمع سا كنان ، وسا كنان لا يجتمعان ؛ فحذفت الياء لالتقاء السا كنين وإن كانت أصلية لعلّة عارضة ، فكذلك ها هنا ، والعلّة ها هنا في إسقاطهما أن الواو التي قبل الميم في التثنية والجمع يجب أن تكون مضمومة ، والضمة في الواو مستثقلة ؛ فلذلك سقطت ، وإنما وجب أن تكون مضمومة لأنها لو كسرت لكان ذلك مستثقلا من وجهين :

(١) في ر « فوجب أن تكون الهاء وحدها هي الاسم » وهو ظاهر الفساد .

أحدهما : لأنه خروج من ضم إلى كسر ، وذلك مستثقل ، ولهذا ليس في الأسماء ماهو على وزن فُعِلٍ إلا « دُئِلَ » اسم دُوَيْبَّةٍ و « رُئِمَ » اسم للسه ، وهما في الأصل فِعْلَانِ نقلا إلى الاسمية ، وحكى بعضهم « وُعِلَ » في الوُعِل .

والثاني : أن الكسرة تستثقل على الواو أكثر من استثقال الضمة عليها ؛ ولهذا تضم لالتقاء الساكنين في نحو قوله : ( اشْتَرَوْا الضلالة بالهدى ) ولا تكسر إلا على وجه بعيد ، ولو بقيت الواو من « هُوَ » كما كانت مفتوحة وقد زيد عليها الميم والألف كَتَوُّهُمْ أنها حرفان منفصلان ؛ فوجب أن تغير الحركة التي كانت مستعملة في الواحد إلى الضم كما غيرت في « أنما » ووجب أيضا ذلك في « أنما » لأنها لو فتحت أو كسرت لجاز أن يتوهم أنها كلمتان منفصلتان ، فاجتلبوا حركة لم تكن في الواحد لتدل على أنها كلمة واحدة ، وأجروا جميع المضر في التثنية والجمع هذا المجزى .

وقيل : إنما ضُمَّت التاء في التثنية تحلا على الجمع ؛ لأنها في التقدير كأنها وليت الواو في « أنتمو » وإنما حملت التثنية على الجمع ليشتراك في ذلك كما اشتركا في الضمير في « نَحْنُ » وزيدت الميم في التثنية [ ٢٨٤ ] لوجهين :

أحدهما : أن التثنية أكثر من الواحد ، وفي المضمرات ماهو على حرف واحد ، فكثر اللفظ كما كثر العدد ؛ فلذلك زيد في التثنية حرف ، وحمل جميع المضمرات عليه .

والثاني : أن القافية فيه إذا كانت مطلقة وحرف الروى مفتوح وُحِلَ بالألف ، ولهذا يسمى ألف الوصل والصّلة ، قال الشاعر :

يَا مُرَّ يَا بَنَ وَاقِعَ يَا أَتْنَا

أَنْتَ الَّذِي طَلَقْتَ حَامَ جُنُتَا [ ٢٠٤ ]

وقال الآخر :

٤٣١ - أَخُوكَ أَخُو مُكَاشَرَةٍ وَضِخْكَ

وَحَيَّاكَ الْإِلَهُ وَكَيْفَ أَتَا

فلو لم يزيدوا الميم لالتبس الواحد بالتثنية ؛ فزادوا الميم كراهية الالتباس ، فكانت الميم أولى بالزيادة لأنها من زوائد الأسماء ، فلذلك كانت أولى بالزيادة .

وأما ما أنشدوه من قول الشاعر :

\* فَبَيْنَاهُ بِشْرِي رَحْلَهُ ... \* [٣٣٣]

و \* بَيْنَاهُ فِي دَارِ صِدْقٍ ... \* [٤٢٨]

و \* إِذَاهُ سِيمِ الْخُفِّ ... \* [٤٢٩]

و \* دَارُ لِسْعَدَى إِذْ مِنْ هَوَاكَ ... \* [٤٣٠]

٤٣١ — المكاشرة : الضحك حتى تبدو الأسنان ، تقول : كشر الرجل يكشر - مثل جلس مجلس - كشرنا ، وانكل ، واقر - بتضعيف لامها - أى تبسم ، وقال الشاعر :

وإن من الأخوان إخوان كشرة وإخوان كيف الحال والبال كله

الكشرة - بوزن العشرة والمهجرة - مثل المكاشرة ، نظير المهجرة والمهاجرة والعشرة والمعاشرة . والضحك في بيت الشاهد بكسر الضاد وسكون الحاء ، وقوله « وحياك الإله » يريد لفظ الجملة ، يعنى أن أخاك رجل حسن الصحبة رفيق في معاملة إخوانه يقبل عليهم بوجه طلق وسن ضاحك يحيمهم ، وقوله « فكيف أتا » يريد هل أنت على غرار أخيك ؟ وما حالك مع إخوانك ؟ ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « كيف أتا » حيث ألحق الألف للضمير المنفصل الذى لخطاب الواحد المذكور عند الوقف عليه ، ولو لم نزد الميم قبل الألف فى الضمير المنفصل الذى لخطاب الاثنين واكتفينا بزيادة الألف قلنا « أتا » لكان يلتبس خطاب الواحد بخطاب الاثنين ، لما قلنا فى خطاب المثنى « أتا » بزيادة الميم قبل الألف ارتفع اللبس

فإنما حذف الواو والياء لضرورة الشعر ، كقول الشاعر :

٤٣٢ — فَلَسْتُ بِآتِيهِ وَلَا أُسْتَطِيعُهُ

وَلَكِ اسْقِنِي إِنْ كَانَ مَأْوُكَ ذَا فَضْلٍ

أراد « وَلَكِنْ اسْقِنِي » فحذف النون لضرورة الشعر ، وكقول الآخر :

٤٣٣ — أَصَاحُ تَرَى بَرْقًا أَرِيكَ وَمِيضَةً

كَلَمَعَ الْيَدَيْنِ فِي حَبِيٍّ مُكَلَّلٍ

٤٣٢ — هذا البيت من كلمة في وصف ذئب ، للنجاحشي الحارثي ، واسمه قيس بن عمرو بن مالك ، وقد اختار هذه الكلمة الشريف المرتضى في أماليه ( ٢١١/٣ ) والشريف ابن الشجري في حماسه ( ص ٢٠٧ ط الهند ) والبيت من شواهد سيويه ( ٩/١ ) وابن جني في الخصائص ( ٣١٠/١ ) وابن هشام في مغني اللبيب ( رقم ٤٨٥ ) وفي أوضح المسالك ( رقم ١٠٠ ) والأشعرى ( رقم ٢٥٧ ) والرضي في باب الحروف المشبهة بالفعل ، وشرحه البغدادي ( ٣٦٧/٤ ) وقبل البيت المستشهد به قوله :

وماء كلون الغسل قد عاد آجنا قليل به الأصوات في بلد محل

وجدت عليه الذئب يعوى كأنه خليع خلا من كل مال ومن أهل

فقلت له : يا ذئب ، هل لك في فتى يواسي بلا من عليك ولا يخل ؟

فقال : هداك الله للرشد إنا دعوت لما لم يأت به سبع مثلي

ومحل الاستشهاد في البيت قوله « ولاك اسقني » وأصل العبارة « ولكن اسقني »

فالتقى فيها ساكنان : نون لكن ، وسين اسقني ، وكان الأصل في التخلص من هذين

الساكنين أن يكسر نون لكن ، ولكن الشاعر حذفها هنا للتخلص من التقاء

الساكنين حين اضطر لإقامة الوزن ؛ قال الأعمى « حذف النون من لكن لاجتماع

الساكنين ضرورة لإقامة الوزن ، وكان وجه الكلام أن يكسر لالتقاء الساكنين ،

مشبهها في الحذف بحروف المد واللين إذا سكنت وسكن ما بعدها ، وذلك نحو يفر العدو ،

ويقضى الحق ، ويخشى الله ، ولما استعمل محذوفاً نحو لم يك ولا أدر » اهـ .

٤٣٣ — هذا البيت هو البيت السبعون من معلقة امرئ القيس بن حجر الكندي

( انظر شرح التبريزي ص ٦٩ ) والبيت من شواهد سيويه ( ٣٣٥/١ ) ولكنه روى

صدره « أحر نرى برقاً » وابن جني في الخصائص ( ٩٦/١ ) ولكنه روى صدره =

= « أعنى على برق أريك وميضه » و « حار » في رواية سيويه يريد به « حارث »  
 محذف الراء ، و « صاح » في رواية المؤلف يريد به « صاحبي » محذف ياء التكلم  
 وحذف آخر المضاف أيضا ، وترى : يريد أرى - بهمزة الاستفهام - إلا أنه لما كان  
 حرف الاستفهام في صورة حرف النداء الذي استعمله وهو الهمزة ، وكان حرف النداء  
 يؤدي من التنبيه وتحريك المخاطب مثل ما يؤديه حرف الاستفهام اكتفى بحرف النداء  
 والوميض - بفتح الواو - اللع ، والحج - بفتح الحاء وتشديد الياء - وهو السحاب  
 المعترض بالأفق ، والمككل : المتراكب بعضه فوق بعض ، وقوله « في حي » متعلق  
 بوميضه . ومحل الاستشهاد في رواية المؤلف قوله « أصاح » فإن هذه الكلمة مؤلفة  
 من حرف النداء وهو الهمزة ومنادى مضاف لياء التكلم وقد رخه الشاعر محذف  
 ياء التكلم ، وحذف حرف من أصل الكلمة ، وأصله صاحي ، ونظيره في ذلك  
 قول الشاعر :

صاح هل ريت أو سمعت براع      رد في الضرع ما قرى في العلاب  
 وقول الآخر :

صاح شمر ، ولا تزل ذاكر المو      ت ؛ فنسيانه ضلال مبين  
 وجاء على هذا الغرار قول أبي العلاء المعري :

صاح هذى قبورنا تملأ الرحب فأين القبور من عهد عاد ؟  
 يريد هؤلاء الشعراء « يا صاحبي » محذوفوا ياء التكلم ، ثم استنبعوا ذلك المحذف  
 حذف الباء التي هي آخر حروف الكلمة الأصلية ، وقد حذفوا مع ذلك حرف انداء  
 وهذا الترخيم شاذ ، ولا يكون مثله عند البصريين إلا في ضرورة الشعر ، لما علمت  
 ( في المسألة ٤٨ ) من أنهم لا يجيزون ترخيم الاسم المضاف ، فارجع إلى المسألة التي أحلتناك  
 عليها لتعلم حقيقة الأمر .

وأما في رواية سيويه فالاستشهاد به في قوله « أحر » حيث أراد « يا حارث »  
 فرخم محذف الراء ، وهو عند سيويه قليل بالنسبة لترك الترخيم ، قال « واعلم أن الأسماء  
 التي ليس في أواخرها هاء ألا يحذف منها أكثر ؛ لأنهم كرهوا أن يخلوا بها فيحملوا  
 عليها حذف التنوين وحذف حرف لازم للاسم لا يتغير في الوصل ولا يزول ، وإن  
 حذفت ففسن ، وليس المحذف لشيء من هذه الأسماء ألزم منه لحارث ومالك وعامر ،  
 وذلك لأنهم استعملوها كثيرا في الشعر وأكثروا التسمية بها للرجال » اهـ . =

أراد « صاحبي » حذف الباء والياء ؛ فكذلك هاهنا ، وبَلْ أُولَى ،  
وذلك من وجهين :

أحدهما : أن الواو والياء حرفا علة ، والنون من « لكن » والباء من  
« صاحب » حرف صحيح ، والمعتل أضعف من الصحيح ؛ فإذا جاز حذف الأقوى  
لضرورة الشعر فحذف الأضعف أولى .

والثاني : أنه قد حذَفَ حرفين للضرورة - وهما الباء والياء من صاحبي - وإذا  
جاز حَذَفَ حرفين للضرورة فحذف حرف واحد أولى .

وأما قولهم « إنهم زادوا الواو والياء تكثيراً للاسم ، كما زادوا الواو [ ٢٨٥ ]  
في ضَرَبْتُهُمْ » قلنا : هذا فاسد ؛ لأن « هو » ضمير المرفوع المنفصل ، والهاء  
في « ضَرَبْتُهُمْ » ضمير المنصوب المتصل ، وقد بينّا أن ضمير المرفوع المنفصل لا يجوز  
أن يكون على حرف واحد ، بخلاف ضمير المنصوب المتصل ؛ لأن ضمير المرفوع  
المنفصل يقوم بنفسه ؛ فلا بُدَّ من حرفٍ يبدأ به وحرفٍ يوقف عليه ، بخلاف  
ضمير المنصوب المتصل ؛ لأنه لا يقوم بنفسه ، ولا يجب فيه ما وجب في ضمير  
المرفوع المنفصل .

والذي يدلُّ على أنها ليست كالواو في « أَكْرَمْتُهُمْ » أنه لا يلزم تسكينها  
كما يلزم تسكينها في « أَكْرَمْتُهُمْ » ولا يجوز تحريك الواو في « أَكْرَمْتُهُمْ »  
كما يجوز في « هُوَ قَائِمٌ » ولو كانا بمنزلة [ واحدة ] لوجب أن يُسَوَّى بينهما  
في الحكم ، والله أعلم .

= ومن ترخيم حارث - غير بيت الشاهد - قول مهلهل بن ربيعة :

يا حار لا تجهل على أشياخنا      إنا ذوو اشورات والأحلام

وقول الآخر :

يا حار لا أرمين منكم بداهية      لم يلقها سوقة قبلي ولا ملك

## ٩٧ — مسألة

[ القول في هل يقال « لَوْلَايَ » و « لَوْلَاكَ » ؟ وموضع الضمائر <sup>(١)</sup> ]

ذهب الكوفيون إلى أن الياء والكاف في « لولاي ، ولولاك » <sup>(٢)</sup> في موضع رفع ، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين . وذهب البصريون إلى أن الياء والكاف في موضع جر بلولا . وذهب أبو العباس المبرد إلى أنه لا يجوز أن يقال « لولاي ، ولولاك » ويجب أن يقال « لولا أنا ، ولولا أنت » فيؤتى <sup>(٣)</sup> بالضمير المنفصل كما جاء به التنزيل في قوله : ( لَوْلَا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ) ولهذا لم يأت في التنزيل إلا منفصلا .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن الياء والكاف في موضع رفع لأن الظاهر الذي قام الياء والكاف مقامه رفع بها على مذهبنا ، وبالاقتداء على مذهبكم ؛ فكذلك ما قام مقامه .

قالوا : ولا يجوز أن يقال « هذا يبطل بعسى ؛ فإن عسى تعمل في المظهر الرفع وفي المكنى النصب » لأننا نقول : الجواب على هذا من ثلاثة أوجه ؛ أحدها : أنا لا نسلم أنها تنصب المكنى ، وإنما هو في موضع رفع بعسى ، فاستعير للرفع لفظ النصب في عسى ، كما استعير لفظ الجر في « لولاي ، ولولاك » وإليه ذهب

(١) انظر في هذه المسألة : شرح ابن يعيش على الفصل ( ص ٤٣٧ ) وشرح الكافية للرضي ( ١٨/٢ ) وشرحنا المطول على شرح الأشموني ( ١٩٢/٣ - ١٩٩ ) وشرح الأشموني بحاشية الصبان ( ١٨١/٢ )

(٢) ومثل الكاف التي للمخاطب والياء التي للمتكلم الهاء التي للغائب في نحو « لولاء »

(٣) في ر « فيأتي »

الأخفش من أصحابكم . والوجه الثانى : أن الكاف فى موضع نصب بعسى ، وأن اسمها مضمرة فيها ، وإليه ذهب أبو العباس المبرد من أصحابكم . والوجه الثالث : أنا نسلم<sup>(١)</sup> أنه فى موضع [٢٨٦] نصب ، ولكن لأنها حملت على « لعل » فجعل لها اسم منصوب وخبر مرفوع ، وهو هاهنا مقدر ، وإنما حملت على « لعل » لأنها فى معناها ، ألا ترى أن « عسى » فيها معنى الطمع ، كما أن لعل فيها معنى الطمع ، فأما « لولا » فليس فى حروف الخفض ما هو بمعناه فيحمل عليه ، فبان الفرق بينهما ، ولأنه لو كان المكنى فى موضع خفض لكنا نجد اسماً ظاهراً مخفوضاً بلولاً ؛ لأنه ليس فى كلام العرب حرف يعمل الخفض فى المكنى دون الظاهر ؛ فلو كانت مما يخفض لما كان يخلو أن يحىء ذلك فى بعض المواضع أو فى الشعر الذى يأتى بالمستجاز ، وفى عدم ذلك دليل على أنه لا يجوز أن تخفض اسماً ظاهراً ولا مضمراً ؛ فدل على أن الضمير بعد « لولاك » فى موضع رفع .

يدل عليه أن المكنى كما يستوى لفظه فى النصب والخفض نحو « أكرمك » ، ومررت بك » فقد يستوى لفظه أيضاً فى الرفع والخفض نحو « قنا ، ومررت بنا » فيكون لفظ المكنى فى الرفع والخفض واحداً ، وإذا كان كذلك جاز أن تكون الكاف فى موضع « أنت » رفعاً .

قالوا : ولا يجوز أن يقال « لو كان الرفع محمولا على الجر فى لولاك لوجب أن يُفصل بين المكنى المرفوع والمجرور فى المتكلم كما فصل بين لفظ المكنى المنصوب والمجرور فى المتكلم نحو : أكرمنى ، ومربى » لأننا نقول : النون فى المنصوب لم تدخل لتفصل بين المكنى المنصوب والمكنى المخفوض ، وإنما دخلت النون فى المكنى المنصوب لاتصاله بالفعل ؛ فلو لم يأتوا بهذه النون لأدى ذلك إلى أن يكسر الفعل مسكان الياء ؛ لأن ياء المتكلم لا يكون ما قبلها إلا

(١) فى مطبوعة أوربا « والوجه الثالث أنا لا نسلم - إلخ » وزيادة لا واضحة



مكسوراً ، والفعل لا يدخله الكسر ؛ لأنه إذا لم يدخله الجر - وهو غير لازم ؛ استثقالا له - فلأن لا يدخله الكسر الذي هو لازم استثقالا له كان ذلك من طريق الأولى . وأما المكنى المخفوض فلم تدخله هذه النون لأنه يتصل بالحرف ، والحرف لا يلزم أن تدخل عليه هذه النون ، و « لولا » حرف ؛ فلهذا المعنى لم تدخل عليه هذه النون .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن المكنى في « لولاي » ولولاك » في موضع جر لأن الياء والكاف لا تكونان علامة مرفوع ، والمصير إلى ما لا نظير له في كلامهم محال ؛ ولا يجوز أن يتوهم أنهما في موضع نصب ؛ لأن « لولا » حرف ، وليس بفعل له [٢٨٧] فاعل مرفوع فيكون الضمير في موضع نصب ، وإذا لم يكن في موضع رفع ولا نصب وجب أن يكون في موضع جر .

قالوا : فلا يجوز أن يقال « إذا زعمتم أن لولا تخفض الياء والكاف فحروف الخفض لا بد أن تتعاق بفعل فبأي فعل تتعلق ؟ » لأننا نقول : قد تكون الحروف في موضع مبتدأ لا تتعلق بشيء كقولك « بحسبك زيد » ومعناه حسبك ، قال الشاعر :

بِحَسْبِكَ فِي الْقَوْمِ أَنْ يَعْلَمُوا بِأَنَّكَ فِيهِمْ غَنِيٌّ مُضِرٌّ [١٠٠]

وكقولهم « هل من أحد عندك » أي هل أحد عندك ؟ قال الله تعالى : (مالكم من إله غيره) أي مالكم إله غيره ، ولهذا كان (غيره) مرفوعا في قراءة من قرأ بالرفع ؛ فموضعها رفع بالابتداء وإن كانت قد عملت الجر ، وكذلك « لولا » إذا عملت الجر صارت بمنزلة الياء في « بحسبك » ومن في « هل من أحد عندك » ولا فرق بينهما .

والصحيح ما ذهب إليه الكوفيون .

وأما الجواب عن كلمات البصريين : أما قولهم « إن الياء والكاف لا يكونان علامة مرفوع » قلنا : لا نسلم ؛ فإنه قد يجوز أن تدخل علامة الرفع على الخفض ، ألا ترى أنه يجوز أن يقال « ما أنا كأت » وأنت : من علامات المرفوع ، وهو ها هنا في موضع مخفوض ، فكذلك ها هنا ؛ الياء والكاف من علامات المخفوض ، وهما في « لولاي ، ولولاك » من علامات المرفوع .

والذي يدل على أن « لولا » ليس بحرف خفض أنه لو كان حرف خفض لكان يجب أن يتعلق بفعل أو معنى فعل ، وليس له ها هنا ما يتعلق به .

قولهم « قد يكون الحرف في موضع مبتدأ لا يتعلق بشيء » قلنا : الأصل في حروف الخفض أن لا يجوز الابتداء بها ، وأن لا تقع في موضع مبتدأ ، وإنما جاز ذلك نادراً في حرف زائد دخوله كخروجه كقولهم « بحسبك زيد ، وما جاءني من أحد » لأن الحرف في نية الاطراح ؛ إذ لا فائدة له ، ألا ترى أن قولك « بحسبك زيد ، وحسبك زيد » في معنى واحد ، وكذلك قولك « ما جاءني من أحد ، وما جاءني أحد » في المعنى واحد ، فأما الحرف إذا جاء لمعنى ولم يكن زائداً فلا بد أن يتعلق بفعل أو معنى فعل ، ولولا : حرف جاء لمعنى ، وليس بزائد ؛ لأنه ليس دخوله كخروجه ، ألا ترى أنك لو حذفها لبطل [٢٨٨] ذلك المعنى الذي دخلت من أجله ، بخلاف الباء في « بحسبك زيد » ومن في قولك « ما جاءني من أحد » فبان الفرق بينهما .

ثم لو سلمنا أن الحرف مطلقاً إذا وقع في موضع ابتداء لا يتعلق بشيء فلا نسلم ها هنا أن الحرف في موضع ابتداء ، وقد يفسد ذلك فيما قبل .

وأما إنكار أبى العباس المبرد جوازه فلا وجه له ؛ لأنه قد جاء ذلك كثيراً في كلامهم ، وأشعارهم ، قال الشاعر :

٤٣٤ — وَأَنْتَ أَمْرٌ لَوْلَايَ طَحْتَ كَمَا هَوَى  
بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُلَّةِ النَّيْقِ مُنْهَوَى

٤٣٤ — هذا البيت ليزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفى صاحب الشاهد رقم ١١١ السابق في المسألة ٢٢ من نفس القصيدة التى منها الشاهد المذكور ، وهذا البيت من شواهد سيويه ( ٣٨٨/١ ) وابن يعيش فى شرح المفصل ( ص ٤٣٠ ) ورضى الدين فى باب الضمير من شرح الكافية ، وشرحه البغدادي فى الحزانة ( ٤٣٠/٢ ) والمبرد فى الكامل ( ٢٠٩/٢ ) وابن جنى فى الخصائص ( ٢٥٩/٢ ) والأشمونى ( رقم ٥٢٥ ) وابن عقيل ( رقم ٢٠٠ ) وشرحه العيني ( ٢٦٢/٣ ) بهامش الحزانة ( وطحت : سقطت وهلكت ، ويجوز فى الطاء الضم والكسر ؛ لأن عين هذا الفعل جاءت بالواو وبالياء وإن كانت الياء أكثر ، تقول : طاح يطوح كقال يقول ، وطاح يطيح كباع يبيع ، وهوى : سقط من أعلى إلى أسفل ، وهو على وزان رعى رعى ، فأما هوى يهوى بمعنى عشق يعشق فوزانه رضى رضى ، والأجرام : جمع جرم ، وجرم كل شئ جثته ، والقلة ومثلبا بقنة — بضم القاف وتشديد ما بعدها — أعلى الجبل ، والنيق — بـسر النون — أرفع موضع فى الجبل ، والمنهوى : الساقط . ومحل الاستشهاد من هذا البيت هنا قوله « لولاي » حيث وقع الضمير المتصل الذى أصله أن يكون فى محل جر أو محل نصب بعد لولا ، ولولا عند جمهرة النحاة حرف من حروف الابتداء تتطلب اسما ظاهرا مرفوعا كما فى قول الراجز ، وهو عامر بن الأكوع رضى الله عنه :

والله لولا الله ما اهتدينا ولا تصدقنا ولا صلينا

أو صميرا منفصلا مرفوعا كما فى قوله تعالى ( لولا أأنتم لكننا مؤمنين ) وقد اختلف النحاة فى مثل « لولاي » أهو جائز أم لا ؟ فقال أبو العباس المبرد : هو تعبير غير جائز عربية ، فإن وقع فى كلام فهو خطأ ، وقال غيره من العلماء : هو جائز لوروده فى كلام العرب المحتج بكلامهم ، غير أنه ليس بالنهج المطرد ولا المبيع المستمر ، قال أبو سعيد السيرافى : « ما كان لأبى العباس المبرد أن يسقط الاستشهاد بشعر رجل من العرب قد روى قصيدته التحويون وغيرهم ، ولا أن ينكر ما أجمع الجماعة على روايته عن العرب » هـ ، ويقول أبو رجاء : وما كان لأبى العباس المبرد أن ينكر ورود مثل هذا التعبير عن العرب ، وهو يروى هذا البيت فى الكامل ( ٢٠٩/٢ ) الخيرية ) ويروى قبله بيتا فيه هذا التعبير ، وهو قول رجل من الخوارج لم يعينه ، وهو أعشى همدان :

ويوم يحى تلافيته ولولاي لاصطم العسكر =

== وقد ورد في رجز لرؤبة ، وهو قوله :

\* لولا كما قد خرجت نفسها \*

ورؤبة عنده أفصح العرب ، وهو ممن لا تنكر فصاحته .

ثم اختلف القائلون بصحة هذا التعبير ، ولهم فيه ثلاثة مذاهب :

فذهب سيبويه رحمه الله تعالى إلى أن هذه الياء في «لولاى» والكاف في «لولاك» والهاء في «لولاه» في محل جر بلولا ، ولولا حينئذ حرف جر ، لا حرف ابتداء ، ولا تتعلق بشيء . وعنده أن لولا على وجهين : الوجه الأول تكون فيه حرف ابتداء وذلك إذا وقع بعدها الاسم الظاهر كما في رجز عامر بن الأكوع ، أو وقع بعدها ضمير رفع منفصل كما في الآية الكريمة التي تلونا ، والوجه الثانى أن تكون حرف جر لا تتعلق بشيء . كما في هذا البيت ، قال : « هذا باب ما يكون مضمرا فيه الاسم متحولا عن حاله إذا أظهر بعده الاسم . وذلك لولاك ولولاى ، إذا ضمرب فيه الاسم جر ، وإذا أظهرت رفع ، ولو جاءت علامة الإضمار على القياس لقلت : لولا أنت ، كما قال سبحانه ( لولا أتم لكنا مؤمنين ) ولكنهم جعلوه مضمرا مجرورا ، والدليل على ذلك أن الياء والكاف لا تكونان علامة مضمرة مرفوعة ، قال الشاعر \* وكم موطن لولاى .. البيت \* وهذا قول الخليل ويونس » اه كلامه .

والمذهب الثانى : مذهب الأخفش والقراء ، وحاصله أن الياء والكاف والهاء في محل رفع بالابتداء ، ولولا حرف ابتداء على حالها ، وليس لها إلحال واحدة ، ولكن العرب وضعت ضمير الجر في موضع ضمير الرفع ، كما عكسوا فوضعوا ضمير الرفع في موضع ضمير الجر فقالوا : ما أنا كأت ولا أنت كأتا .

والمذهب الثالث : مذهب الكسائى ، وتلخيصه أن الاسم المرتفع بعد «لولا» فاعل بفعل محذوف يدل عليه المقام ، وتقدير الكلام : لو لم يكن فعلى ، وذلك لأن «لولا» عنده تختص بالفعل ، ولم أجد نصا صريحا عنه يمنع وقوع الضمير المتصل بعد لولا أو يجيزه ، إلا ما ذكره ابن يعيش استنباطا في شرح مذهبه حيث يقول «وأما الكسائى فكان يرى ارتفاع الاسم بعد لولا بفعل مضمرة ، معناه لو لم يكن فعلى ، فعلى هذا ينبغي إذا كنى عنه أن تقول : لولا أنا ، ولولا أنت ، لأن الفعل لم يظهر فتصل به كنيته ، فوجب أن يكون الضمير منفصلا » اه كلامه بحروفه ، وقوله « فعلى هذا - إلخ » استنباط من عنده بحسب الأصول والقواعد ، ولعل الكسائى يجيز وضع الضمير =

وقال الآخر :

٤٣٥ — أَتُطْمِعُ فِينَا مَنْ أَرَاقَ دِمَاءِنَا  
وَلَوْلَاكَ لَمْ يَغْرِضْ لَأَحْسَابِنَا حَسَنٌ

وقال بعض العرب :

٤٣٦ — [أَوَمَتَ بَعِيْنِيهَا مِنْ الْهُودَجِ] لَوْلَاكَ هَذَا الْعَامَ لَمْ أَحْجِجْ

= المتصل في مكان المنفصل الرفع كالأخفش والفراء ، والفرق بينها هو في العامل في الضمير؛ فالأخفش والفراء يريان أن العامل في الضمير هو الابتداء لأن لولا عندها لا تكون إلا حرف ابتداء ، والكسائي يرى أن العامل في الضمير الفعل المقدر ؛ لأن لولا حرف يختص بالفعل فلا يقع بعده إلا الفعل لفظاً أو تقديراً ، وارجع إلى المسألة العاشرة .

٤٣٥ — ينسب هذا البيت إلى عمرو بن العاص بقوله لمعاوية بن أبي سفيان في شأن الحسن بن علي ، رضى الله عنهم أجمعين ، وقبل البيت قوله :

معاوى إني لم أباعك فلتة وما زال ما أسررت منى كما أعلن

والبيت من شواهد ابن يعيش في شرح المفصل ( ص ٤٣٨ ) والأشموني ( رقم ٥٢٤ ) وابن عقيل ( رقم ١٩٩ ) وشرحه العيني ( ٣/٢٦٠ بهامش الخزانة ) ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « ولولاك » حيث وقع الضمير المتصل الذي حقه أن يكون في موضع الجر أو موضع النصب بعد لولا ؛ ومجىء هذا الاستعمال في كلام العزب المحتج بكلامهم بردأولا على أبي العباس المبرد الذي أنكر مثل هذا الاستعمال ، وللذين يجيزون هذا الاستعمال ثلاث تخريجات ذكرناها مفصلة في شرح الشاهد السابق ، فارجع إليها إن شئت .

٤٣٦ — هذا البيت من شواهد الزعخشري في المفصل وابن يعيش في شرحه ( ص ٤٣٨ ) ونسبه إلى عمر بن أبي ربيعة ، ولا يوجد البيت في أصل ديوانه ، ولكنه موجود في زيادات الديوان أول بيتين ( انظر الديوان ٤٨٧ بتحقيقنا ) ومن شواهد رضى الدين في شرح الكافية في باب الضمير ، وشرحه البغدادي في الخزانة ( ٢/٤٢٩ ) ونسب قوم بيت الشاهد للعرجي - واسمه عبد الله بن عمر بن عمرو بن عثمان بن عفان - وهو مثل عمر بن أبي ربيعة أحد شعراء قريش الغزاليين ، وأومت : معناه أشارت ، وأصله أومات ، فسهل الهمزة بقلبها ألفا من جنس حركة ما قبلها ، ثم حذف هذه الألف للتخلص =

وأما مجيء الضمير المنفصل بعده نحو « لَوْلَا أَنَا ، وَلَوْلَا أَنْتَ » كما قال تعالى : ( لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ) فلا خلاف أنه أكثر في كلامهم وأفصح ، وعدم مجيء الضمير المتصل في التنزيل لا يدل على عدم جوازه ، ألا ترى أنه لم يأت في التنزيل تركُّ عمل « ما » في المبتدأ والخبر نحو « ما زيد قائم » وما عمرو منطلق وإن كانت لغة جائزة فصيحة ، وهي لغة بني تميم ، قال الشاعر :

٤٣٧ - رِكَابٌ حُسَيْلٍ أَشْهَرُ الصَّيْفِ بَدَنٌ

وَنَاقَةٌ غَمْرٌ وَمَا يُحَلُّ لَهَا رَحْلٌ

وَيَزْعُمُ حَسْلٌ أَنَّهُ فَرْعٌ قَوْمِيهِ

وَمَا أَنْتَ فَرْعٌ يَا حُسَيْلُ وَلَا أَصْلُ

من التقاء الساكنين معاملة لها معاملة الألف الأصلية في نحو سعت ونهت وسقت وشفت وأبقت وأفنت وتغاضت وتراضت ، وما أشبه ذلك ، والهودج : مركب من مراكب النساء ، ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « لولاك » حيث وقع الضمير المتصل الذي يكون في محل الجر أو النصب بعد لولا ، والقول فيه كالقول في الشاهدين السابقين فلا نطيل الحديث بعد أن فصلنا لك ذلك فيما سبق .

٤٣٧ - الركاب : الإبل ، ولا واحد لها من لفظها ، وإنما واحدها راحلة ، وأشهر الصيغ : مركب إضافي صدره منصوب على الظرفية ، والبدن : جمع بادن ، وهو الكثير اللحم العظيم البدن ، ويقال بادن للمذكر والمؤنث ، وربما قيل للمؤنث : بادنة ، وكفى بكون ركابه بدنا عن أنها لا تعمل ولا يؤخذ منها شيء من دم أو لبن ، وقابله بقوله « ما يحل لها رحل » أي أنها على سفر دائماً ، وحسل : اسم رجل وأصله ولد الثعلب ، وحسيل : تصغيره . ومحل الاستشهاد من البيتين قوله « وما أنت فرع ولا أصل » حيث أهمل « ما » النافية فلم يرفع بها الاسم وينصب الخبر ، وإعمالها لغة تميم ، وإعمالها لغة أهل الحجاز وهي التي وردت في القرآن الكريم في قوله سبحانه ( ما هذا بشرا ) وقوله جللت كلمته ( ما هن أمهاتهم ) وقد علمنا أن القرآن الكريم نزل على الرسول الكريم بلغة قومه وهم أهل الحجاز ، فعدم وجود لغة أخرى فيه لا يدل على ضعف هذه اللغة المتروكة ، ولا على أنه لا يجوز التكلم بها ، نعم الإفصح في الاستعمال هو ما جاء في الكتاب العزيز .

ثم لم يدلَّ عدمُ مجيئها في التنزيل على أنها غيرُ جائزةٍ ولا فصيحةٍ ؛ فكذلك  
ها هنا ، والله أعلم .

## ٩٨ — مسألة

[ الضمير في « إياك » وأخواتها ]<sup>(١)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أن الكاف والهاء والياء من « إِيَّاكَ ، وإِيَّاهُ ، وإِيَّاي » هي الضمائر المنصوبة ، وأن « إيا » عماد ، وإليه ذهب أبو الحسن ابن كَيْسَانَ ، وذهب بعضهم إلى أن « إياك » بكامله هو الضمير . وذهب البصريون إلى أن « إيا » هي الضمير [٢٨٩] والكاف والهاء والياء حروف لا موضع لها من الإعراب . وذهب الخليل بن أحمد إلى أن « إيا » اسم مضمَر أضيف إلى الكاف والهاء والياء ؛ لأنه لا يفيد معنى بانفراده ، ولا يقع معرفةً ، بخلاف غيره من المضمرات ؛ فخص بالإضافة عوضاً عما مُنِعَهُ ، ولا يعلم اسم مضمَر أضيف غيره . وذهب أبو العباس محمد بن يزيد المبرد إلى أنه اسم مبهم أضيف للتخصيص ، ولا يعلم اسم مبهم أضيف غيره . وذهب أبو إسحاق الزجاج إلى أنه اسم مظهر خُصَّ بالإضافة إلى سائر المضمرات ، وأنها في موضع جر بالإضافة . وحكى أيضاً عن الخليل بن أحمد — رحمه الله ! — أنه مظهر نائب مَنَابِ المضمَر . وحكى عن العرب إضافته إلى المظهر في قولهم في المثل « إذا بلغ الرجل الستين فإِيَّاه وإِيَّا الشَّوَابَّ » . والذي عليه الأكثر من الفريقين ما حكيناه عنهما أولاً .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن هذه الكاف والهاء

(١) انظر في هذه المسألة : تصريح الشيخ خالد الأزهرى ( ١٢٢/١ ) وشرح الأشموني بحاشية الصبان ( ١١٩/١ ) وشرح ابن يعيش على الفصل ( ص ٤١٨ وما بعدها ) وشرح الرضوى على الكافية ( ١٢/٢ )

والياء هو الكاف والهاء والياء التى تكون فى حال الاتصال ؛ لأنه لا فرق بينهما بوجه ما ، إلا أنها لما كانت على حرف واحد وانفصلت عن العامل لم تقم بنفسها فأتى بإيّا لتعتمد الكاف<sup>(١)</sup> والهاء والياء عليها ؛ إذ لا تقوم بنفسها ، فصارت بمنزلة حرف زائد لا يحول بين العامل والمعمول فيه .

والذى يدل على ذلك لحاق التثنية والجمع لما بعد « إيا » ولزومها لفظاً واحداً .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن « إيا » هى الضمير دون الكاف والهاء والياء ، وذلك لأننا أجمعنا على أن أحدهما ضمير منفصل ، والضائر المنفصلة لا يجوز أن تكون على حرف واحد ؛ لأنه لا نظير له فى كلامهم ؛ فوجب أن تكون « إيا » هى الضمير ؛ لأن لها نظيراً فى كلامهم ، والمصير إلى ماله نظير أولى من المصير إلى ما ليس له نظير ؛ ولهذا المعنى قلنا « إن الكاف والهاء والياء حروف لا موضع لها من الإعراب » ؛ لأنها لو كانت معربة لكان إعرابها الجرّ بالإضافة ؛ ولا سبيل إلى الإضافة ها هنا ؛ لأن الأسماء المضمرة لاتضاف إلى ما بعدها ؛ لأن الإضافة تُرادُ للتعريف<sup>(٢)</sup> ، والمضمر فى أعلى مراتب التعريف ؛ فلا يجوز إضافته إلى غيره ؛ فوجب أن لا يكون لها موضع من الإعراب .

وأما قول من ذهب من البصريين إلى أنه مضمّر أضيف [٢٩٠] لأنه لا يفيد معنى بانفراده ، ولم يقع معرفة فجاز أن يخص بالإضافة — فباطل ؛ لأن هذا الضمير ما وقع إلا معرفة ، ولم يقع قط نكرة .

والذى يدل على ذلك أن علامات التنكير لا يحسن دخولها عليه ، بل فيها إبهام تبينه هذه الحروف كالتاء فى « أنت » فإن الضمير هو « أن » وهو مبهم ، والتاء تبينه ؛ فإن كانت مفتوحة دلّت على أنه ضمير المذكور ، وإن كانت

(١) فى ر « لتعتمد الكاف — إلخ » . (٢) فى ر « تزداد للتعريف »



مكسورة دلت على أنه ضمير المؤنث ، فكذلك ها هنا : جُعِلَتْ هذه الأحرف مبنيةً لذلك الإبهام مع كونه معرفة لا نكرة ، وكما لا يجوز أن يقال « أن » مضاف إلى التاء ؛ فكذلك لا يجوز أن يقال إنَّ « إيا » مضاف إلى الكاف والهاء والياء وإذا حصلت الفائدة بهذه الأحرف لا على جهة الإضافة — ولها نظير في كلامهم — كان أولى من جعل الضمير مضافاً إليها ولا نظير له في كلامهم .

وهذا هو الجواب عن مذهب مَنْ ذهب إلى أنه اسم مبهم مضاف ؛ لأن المبهم معرفة ، والمعرفة لا تضاف ؛ لأنه استغنى بتعريفه في نفسه عن تعريف غيره ؛ لأن السَّكَلَ يغنى عن السَّكَلِ .

وأما مَنْ ذهب إلى أنه اسم مظهر فباطل ؛ لأنه لو كان الأمر على ما زعم لما كان يقتصر فيه على ضرب واحد من الإعراب وهو النصب ، فلما اقتصر فيه على ضرب واحد من الإعراب وهو النصب دل على أنه اسم مضمّر ، كما أنه لما اقتصر بأننا وأنتَ وهُوَ وما أشبهها على ضرب واحد من الإعراب وهو الرفع دل على أنها أسماء مضمرة ؛ إذ لا يعلم اسم مظهر يقتصر فيه على ضرب واحد من الإعراب ، إلا ما اقتصر به من الأسماء على الظرفية نحو « ذاتَ مرّةٍ » ، وبعيدَاتِ بينَ » ونوعاً من المصادر نحو « سُبْحَانَ ، وَمَعَادَ » . وليس « إيا » ظرفاً ولا مصدراً فيلحق بهذه الأسماء .

وأما ما حكى عن الخليل من قولهم « إذا بلغَ الرجلُ الستينَ فأياه وإيا الشَّوَابَّ » فالذي ذكره سيبويه في كتابه أنه لم يسمع ذلك من الخليل ، وإنما قال : وحدثني مَنْ لا أتهم عن الخليل أنه سمع أعرابياً يقول : إذا بلغَ الرجلُ الستينَ فأياه وإيا الشَّوَابَّ وهي رواية شاذة لا يمتد بها ، وكأنه لما رأى آخره يتغير كتغير المضاف والمضاف إليه أجراه مجراه .

ثم هذه الرواية حجة على مَنْ يزعم أنه اسم مظهر خص بالإضافة إلى المضمرات ؛ لأنه أضاف [٢٩١] « إيا » إلى « الشَّوَابَّ » وهو اسم مظهر .

والذي يدل على أنه ليس باسم مظهر أنه لو كان الأمر كذلك لوجب أن يجوز أن يقال : ضربت إياك ، كما يقال : ضربت زيدا ؛ فلما لم يجوز ذلك دل على أنه ليس باسم مظهر .

فأما قول الشاعر :

٤٣٨ — بِالْبَاعِثِ الْوَارِثِ الْأَمْوَاتِ قَدْ ضَمِنْتُ  
إِيَّاهُمْ الْأَرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَارِ

٤٣٨ — هذا البيت للفردق همام بن غالب ، من قصيدة له يمدح فيها يزيد بن عبد الملك بن مروان ( الديوان ص ٢٦٢ - ٢٦٧ ) وليس لأمية بن أبي الصلت كما قال ابن جني ، وقبل البيت المستشهد به قوله :

يا خير حي وقت نعل له قدما      وميت بعد رسل الله مقبور  
إني حلفت ، ولم أحلف على فند ،      فناء بيت من الساعين معمور  
في أكبر الحج حاف غير منتعل      من حالف محرم بالحج مصبور

والبيت من شواهد الأشموني ( رقم ٤٧ ) وابن عقيل ( رقم ١٥ ) وأوضح المسالك ( رقم ٢٣ ) وابن جني في الخصائص ( ٣٠٧/١ و ١٩٥/٢ ) ورضي الدين في باب الضمير من شرح الكافية ، وشرحه البغدادي في الخزانة ( ٤٠٩/٢ ) وابن الناظم في باب الضمير من شرح الألفية ، وشرحه العيني ( ٢٧٤/١ بهامش الخزانة ) ومحل الاستشهاد من البيت قوله « ضمنت إياهم الأرض » حيث جاء بالضمير منفصلا مع أنه في موضع يمكن الإتيان به متصلا فيقال « ضمنتهم الأرض » والذي صنعه الشاعر في بيت الشاهد مما لا يجوز إلا في ضرورة الشعر ، ومثل هذا البيت قول الشاعر ، وينسبونه إلى طرفة بن العبد البكري ، ولكنه غير موجود في ديوانه :

أصرمت جبل الوصل ؟ بل صرموا      يا صاح ، بل قطع الوصال هم

وبين هذا البيت والبيت المستشهد به فرق من جهتين : الجهة الأولى أن الضمير في هذا البيت ضمير رفع منفصل وفي البيت المستشهد به ضمير نصب منفصل ، والجهة الثانية أنه قد فصل بين الضمير وعامله في البيت المنسوب إلى طرفة واتصل الضمير بعامله من البيت المستشهد به ، وهذا مما يزيد في قبح الضرورة ، فأعرف ذلك .

وقول الآخر :

٤٣٩ — \* إِيَّاكَ حَتَّى بَلَغْتَ إِيَّاكَ \*  
 \* أَيْتُكَ حَتَّى بَلَغْتَ إِيَّاكَ \*

وقول الآخر :

٤٤٠ — كَأَنَّا يَوْمَ قُرَى إِنَّمَا نَقْتُلُ إِيَّانَا

٤٣٩ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وقبله قوله :

\* أَيْتُكَ عَنَسَ تَقَطَّعَ الْأَرَاكَ \*

والبيت من شواهد سيويه ( ٣٨٣/١ ) ونسبه الأعلام إلى حميد الأرقط ، ومن شواهد ابن يعيش في شرح المفصل ( ص ٤٢٤ ) وتعرض البغدادى لشرحه أثناء شرح الشاهد ٣٨٥ من شواهد الكافية ، وهو انشاهد الآتي ، وممن استشهد به ابن جني في الخصائص ( ٣٠٧/١ و ١٩٤/٢ ) والعنس — بفتح فسكون — الناقة الشديدة القوة على السير ، وقوله « تقطع الأراك » أراد تقطع الأرضين التي هي منابت الأراك ، والأراك — بوزن السحاب — العود الذي يستاك به . ومحل الاستشهاد بالبيت قوله « بلغت إياك » حيث جاء بالضمير المنفصل في المكان الذي يكون فيه الضمير المتصل ، وكان من حق العربية عليه أن يقول « حتى بلغتك » وكان الزجاج يذهب إلى أن « إياك » في هذا البيت ليس مفعولا بلغت ، ولكنه تأكيد لضمير متصل محذوف يقع مفعولا بلغت ، وأصل الكلام على هذا « بلغتك إياك » وهو تخلص من ضرورة بالوقوع في ضرورة أخرى ؛ لأن حذف المؤكد وبقاء التوكيد مما لا يجوز ؛ لأنه يفوت الغرض الذي سيق إليه الكلام

٤٤٠ — قد اختلف العلماء في نسبة هذا البيت ، فنسبه سيويه ( ٣٨٣/١ ) إلى بعض اللصوص ولم يعين اسمه ، ورواه في ( ٢٧١/١ ) وقال قبل إنشاده « وحدثني أبو الخطاب أنه سمع من يوثق بعريته من العرب ينشد هذا البيت » ونسبه ابن جني في الخصائص ( ١٩٤/٢ ) لأبي بجيلة ، ونسبه ابن الشجري في أماليه ( ٣٢/١ ط مصر ) إلى ذي الإصبع العدواني ، والبيت بعد ذلك من شواهد رضى الدين في باب الضمير من شرح الكافية ، وشرحه البغدادى في خزانة الأدب ( ٤٠٦/٢ ) والزحشرى في المفصل ونسبه — كما في كتاب سيويه — إلى بعض اللصوص ، وابن يعيش في شرحه ( ص ٤٢٣ ) ونسبه إلى ذي الإصبع العدواني ، وقرى — بضم القاف وتشديد الراء مفتوحة — موضع في بلاد بني الحارث بن كعب ، وقوله « تقتل إيانا » شبه فيه أعداءهم الذين أوقعوا فيهم القتل بأنفسهم في السيادة والحسن ، يدل ذلك على هذا قوله بعد بيت الشاهد :

فهو من ضرورة الشعر التي لا يجوز استعمالها في اختيار الكلام .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن الكاف والهاء والياء هاءنا هي التي تكون في حالة الاتصال » قلنا : لا نسلم ؛ فإنها وإن كانت مثلها في النطق إلا أنها تخالفها ؛ لأن الكاف والهاء والياء هاءنا حروف وهناك أسماء ، وصار هذا كالتاء في « أنت » فإنها في اللفظ مثل التاء في « قُمْتَ » وإن كانت التاء في « أنت » حرفاً والتاء في « قُمْتَ » اسماً ، وكما لا يجوز أن يقال إن التاء

= قتلنا منهم كل فتى أبيض حسنا  
يرى يرقل في بردين من أبراد نجرانا

ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « نقتل إيانا » وقد أراد المؤلف بإيراد هذا الشاهد هنا أن يقول : إنه وضع الضمير المنفصل المنصوب في موضع الضمير المتصل المنصوب ، وكان عليه - على هذا - أن يقول « إنما نقتلنا » ولكنه لو قال « إنما نقتلنا » لكان خطأ ؛ لأنه لا يجوز أن يكون فاعل الفعل ومفعوله ضميرين لشيء واحد ، لا تقول « ضربتني » ولا « ضربتك » بناء المخاطب ، ولا « زيد ضربه » على أن يكون في ضرب ضمير مستتر يعود إلى زيد ، وتكون الهاء أيضا عائدة إلى زيد ، وإذا أريد هذا المعنى جيء بلفظ النفس فجعل مفعولا به ، فيقال « ضربت نفسي » و « أكرمت نفسي » و « ضربت نفسك » و « أكرمت نفسك » و « زيد أكرم نفسه » ويستثنى من هذه القاعدة أفعال القلوب وفعال آخران - وهما عدم وفقد - تقول « ظننتني ، وخلصني ، وعدمتني ، وفقدتني » . فلو أراد الشاعر أن يأتي بالكلام على الطريق المستعمل في كلام العرب كان يقول « إنما نقتل أنفسنا » قال الأعلم « وفصل الضمير من الفعل ضرورة ، وكان الوجه نقتلنا ، والأصل في هذا أن يسغنى فيه بالنفس فيقال : نقتل أنفسنا ، فوضع إيانا موضع ذلك » اهـ . وأحسن مما قال الأعلم قول ابن يعيش « الشاهد فيه وضع إيانا موضع الضمير المتصل ، إلا أنه أسهل من قول حميد الأرقط حتى بلغت إياك » وذلك لأنه لا يمكنه أن يأتي بالتصل فيقول نقتلنا لأنه يتعدى فعله إلى ضميره المتصل ، فكان حقه أن يقول : نقتل أنفسنا ، لأن المنفصل والنفس يشتركان في الاتصال ويقعان بمعنى ، فلما كان المتصل لا يمكن وقوعه هنا لما ذكرناه ، وكان النفس والمنفصل مترادفين استعمل أحدهما في موضع الآخر » اهـ .

في « أنت » اسم ؛ لأنها مثل التاء في « قُمتَ » فكذلك هاهنا [ و ] كما أن الاسم المضمَر في « أنت » أن وحدها والتاء لمجرد الخطاب وليست عماداً للتاء ؛ فكذلك « إيا » هي الاسم المضمَر وحدها ، وليست عماداً للكاف والهاء والياء .

ثم لو كان الأمر كما زعموا لكان ذلك يؤدي إلى أن يُعمد الشيء بما هو أكثر منه ، وأن يكون الأثر عماداً للأقل وتبعاً له ، وهذا لا نظير له في كلامهم .

والذي يدلُّ على أن هذه الكاف والهاء والياء ليست هي التي تكون في حالة الاتصال أن هذه الأحرُف هاهنا ضمائر منفصلة ، وتلك ضمائر متصلة ، والضمائر المنفصلة ينبغي أن يكون لفظها مخالفاً للفظ الضمائر المتصلة ، كما أن لفظ المضمرات المرفوعة المنفصلة مخالف للفظ الضمائر المرفوعة المتصلة ، وليس شيء منها معموداً ، فكذلك هاهنا .

وأما استدلالهم على أن « إيا » [ ٢٩٢ ] عماد بلحاق التثنية والجمع لما بعدها فيبطل بأنَّ ؛ فإننا أجمعنا على أن الضمير منه « أن » والتثنية والجمع يلحقان ما بعده وهو التاء ، ولا خلاف أن « أن » ليست عماداً للتاء ، وأن التاء ليست هي الضمير ، فكذلك هاهنا ؛ وهذا لأن الحروف إذا زيدت للدلالة على الأشخاص جاز أن تلحقها علامة التثنية والجمع ؛ لأنها لما كانت دلالة على المخاطب والغائب والمتكلم لم يكن بُدٌّ من لحاق علامة التثنية والجمع بها .

على أنا نقول : إن « إيا كما ، وإياكم » ليس بتثنية لمفرد ولا جمع على حد التثنية والجمع ، وإنما « إيا كما » صيغة مرتجلة للتثنية ، و « إياكم » صيغة مرتجلة للجمع ، وكذلك « أتما ، وأتم » ليس بتثنية ولا جمع على حد التثنية والجمع ، وإنما « أتما » صيغة مرتجلة للتثنية ، و « أتم » صيغة مرتجلة للجمع ، وكذلك

حكم كل اسم مضمّر واسم إشارة واسم صلة . وسنبين هذا في اسم الصلة مستقصى إن شاء الله تعالى .

وأما مَنْ ذهب إلى أنه بكالهِ المضمّر فليس بصحيح ، وذلك لأن الكاف في « إياك » بمنزلة التاء في « أنت » .

والذي يدلُّ على ذلك أن الكاف في « إياك » تفيد الخطاب ، كما أن التاء في « أنت » تفيد الخطاب ، وأن فتحة الكاف تفيد خطاب المذكر ، كما أن فتحة التاء في « أنت » تفيد خطاب المذكر ، وأن كسرة الكاف تفيد خطاب المؤنث ، كما أن كسرة التاء تفيد خطاب المؤنث ، فكما أن التاء ليست من المضمّر الذي هو « أن » في « أنت » وإنما هي لمجرد الخطاب ، ولا موضع لها من الإعراب ؛ فكذلك الكاف ليست من المضمّر الذي هو « إيا » في « إياك » وإنما هي لمجرد الخطاب ، ولا موضع لها من الإعراب ، وإذا لم تكن الكاف في « إياك » من المضمّر كما لم تكن التاء في « أنت » من المضمّر ، واستحال أن يقال إن « أنت » بكالهِ هو المضمّر ؛ فكذلك يستحيل أن يقال إن « إياك » بكالهِ هو المضمّر ، والله أعلم .

## ٩٩ - مسألة

[المسألة الزنبورية] <sup>(١)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يقال « كُنْتُ أَظُنُّ أن العُقْرَبَ أَشَدُّ [٢٩٣] لَسَعَةً من الزُّنْبُورِ فإذا هو إياها » . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن يقال « فإذا هو إياها » . ويجب أن يقال « فإذا هو هي » .

(١) انظر في هذه المسألة : مغنى اللبيب لابن هشام (ص ٨٨ - ٩٢) فقد فصل المسألة وخرج المثال موضع الخلاف تخریجا دقيقا .

أما الكوفيون فاحتجوا بالحكاية المشهورة بين الكسائي وسيبويه ، وذلك أنه لما قدم سيبويه على البرامكة ، فطلب أن يجمع بينه وبين الكسائي للمناظرة ؛ حضر سيبويه في مجلس يحيى بن خالد وعنده ولده جعفر والفضل ومن حضر بحضورهم من الأكابر ، فأقبل خلف الأحمر على سيبويه قبل حضور الكسائي ، فسأله عن مسألة ، فأجابه سيبويه ، فقال له الأحمر : أخطأت ، ثم سأله عن ثانية فأجابه فيها ، فقال له : أخطأت ، ثم سأله عن ثالثة ، فأجابه فيها ، فقال له : أخطأت ، فقال له سيبويه : هذا سوء أدب ، قال الفراء : فأقبلت عليه وقلت : إن في هذا الرجل عَجَلَةً وَحِدَةً ، ولكن ما تقول في من قال « هؤلاء أبون » ، ومررت بأبين » كيف تقول على مثال ذلك من « وأيت » و « أويت » فقدّر فأخطأ ، فقلت : أعدِ النظر ، فقدّر فأخطأ ، فقلت : أعدِ النظر ، فقدّر فأخطأ ، ثلاث مرات يجيب ولا يصيب . فلما كثر ذلك عليه قال : لا أكلمكما أو يحضر صاحبكما حتى أناظره ، قال : فحضر الكسائي ، فأقبل على سيبويه فقال : تسألني أو أسألك؟ فقال : بل تسألني أنت ، فأقبل عليه الكسائي فقال : كيف تقول : كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو هي ، أو فإذا هو إياها ؛ فقال سيبويه : فإذا هو هي ، ولا يجوز النصب ؟ فقال له الكسائي : لَئِنْتَ ، ثم سأله عن مسائل من هذا النحو نحو « خرجت فإذا عبد الله القائم ، والقائم » فقال سيبويه في ذلك بالرفع دون النصب ، فقال الكسائي : ليس هذا من كلام العرب ، والعرب ترفع ذلك كله وتنصبه ، فدفع ذلك سيبويه ، ولم يُجْزَ فيه النصب ، فقال له يحيى ابن خالد : قد اختلفتما وأتما رئيسا بليديكما فمن ذا يحكم بينكما ؟ فقال له الكسائي : هذه العرب بيابك قد اجتمعت من كل أوب ؛ ووفدت عليك من كل ضئع ، وهم فصحاء الناس ، وقد قنع بهم أهل المصيرين ، وسمع أهل الكوفة والبصرة منهم ؛ فَيُحْضَرُونَ وَيُسْأَلُونَ ، فقال له يحيى وجعفر : قد أنصفت ، وأمر بإحضارهم ، فدخلوا وفيهم أبو فقّس وأبو زياد وأبو الجراح وأبو ثروان ، فسئلوا عن المسائل

التي [٢٩٤] جَرَتْ بين الكسائي وسيبويه ، فوافقوا الكسائي ، وقالوا بقوله ، فأقبل يحيى على سيبويه فقال : قد نسمع ، وأقبل الكسائي على يحيى ، وقال : أصلح الله الوزير ! إنه وفد عليك من بلده مؤملاً ، فإن رأيت أن لا ترده خائباً ، فأمر له بعشرة آلاف درهم ، فخرج وتوجه نحو فارس ، وأقام هناك ، ولم يعد إلى البصرة .

فوجه الدليل من هذه الحكاية أن العرب وافقت الكسائي ، وتكلمت بمذهبنا ، وقد حكى أبو زيد الأنصاري عن العرب « قد كنت أظن أن العقب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو إياها » مثل مذهبنا ؛ فدل على صحة ما ذهبنا إليه .

وأما من جهة القياس فقالوا : إنما قلنا ذلك لأن « إذا » إذا كانت للعفاجاة كانت ظرف مكان ، والظرف يرفع ما بعده ، وتعمل في الخبر عمل وَجَدْتُ ؛ لأنها بمعنى وجدت .

وقد قال أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب : إن « هو » في قولهم « فإذا هو إياها » عماد ، ونصبت « إذا » لأنها بمعنى وَجَدْتُ على ما قدمناه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز إلا الرفع لأن « هو » مرفوع بالابتداء ، ولا بد للمبتدأ من خبر ، وليس ها هنا ما يصلح أن يكون خبراً عنه ، إلا ما وقع الخلاف فيه ، فوجب أن يكون مرفوعاً ، ولا يجوز أن يكون منصوباً بوجه ما ؛ فوجب أن يقال « فإذا هُوَ هِيَ » فهو : راجع إلى الزنبور لأنه مذكر ، وهي : راجع إلى العقب لأنه مؤنث .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما ما روه عن العرب من قولهم « فإذا هُوَ إِيَّاهَا » فمن الشاذ الذي لا يُعْبَأُ به كالجزم بَلَنَ والنصب يَلَمَّ وما أشبه ذلك من الشواذ التي تخرج عن القياس ، على أنه قد روى أنهم أعطوا على متابعة الكسائي جُعلاً ؛ فلا يكون في قولهم حجة لتطرق التهمة في الموافقة .



وأما قولهم « إن إذا إذا كانت للمفاجأة كانت بمنزلة وَجَدْتُ » فباطل ؛ لأنها إن كانت بمنزلة وجدت في العمل فوجب أن يرفع بها فاعل وينصب بها مفعولان كقولهم « وَجَدْتُ زَيْدًا قائمًا » فترفع الفاعل وتنصب المفعولين ، وإن قالوا إنها بمعنى وجدت ولا تعمل عملها كما أن قولهم « حَسْبُكَ زَيْدٌ » بمعنى الأمر وهو اسم وليس بفعل ، وكقولهم « أَحْسِنْ زَيْدٌ » لفظه لفظ الأمر وهو بمعنى التعجب ، وكقولهم « رَحِمَ اللَّهُ فلانًا » لفظه لفظ الخبر وهو في المعنى دعاء ، [٢٩٥] وكقوله تعالى في قراءة من قرأ بالرفع ( لَا تُضَارُّ وَالِدَهُ بِوَالِدَتِهَا ) لفظه لفظ الخبر والمراد به النهي ، وكقوله تعالى : ( فَعَلِ أَتَمُّ دُنْتَهُونَ ) أى : انتهوا ، لفظه لفظ الاستفهام والمراد به الأمر ، وكقوله تعالى : ( فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدَدًا ) لفظه لفظ الأمر والمراد به الخبر ، وكقوله تعالى : ( وَالْوَلَدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ ) أى : ليرضعن ، لفظه لفظ الخبر والمراد به الأمر ، إلى غير ذلك من الأمثلة التي لا تحصى كثرة ، فكذلك نقول نحن ها هنا : « إذا » بمعنى وجدت وهى في اللفظ ظرف مكان ، وظرف المكان يجب رفع المرفعين بعده ، فوجب أن يقال « فإذا هو هى » .

وإن قالوا « إنها تعمل عمل الظرف وعمل وجدت ؛ فترفع الأول لأنها ظرف وتنصب الثانى على أنها فعل ينصب مفعولين » فباطل ؛ لأنهم إن أعمالوها عمل الظرف بقى المنصوب بلا ناصب ، وإن أعمالوها عمل الفعل لزمهم وجود فاعل ومفعولين ، وليس لهم إلى إيجاد ذلك سبيل .

وأما قول أبى العباس ثعلب « إن هو في قولهم فإذا هو إياها عماد » فباطل عند الكوفيين والبصريين ؛ لأن العماد عند الكوفيين - الذى يسميه البصريون الفصل - يجوز حذفه من الكلام ، ولا يختل معنى الكلام بحذفه ، ألا ترى أنك لو حذف العماد الذى هو الفصل من قولك « كان زَيْدٌ هُوَ القائم » قلت « كان زَيْدٌ القائم » لم يختل معنى الكلام بحذفه ؛ وكان الكلام صحيحًا ،

وكذلك سائر الأماكن التي يقع فيها العماد الذي هو الفصل يجوز إثباته وحذفه ، ولو حذفته ها هنا من قولهم « فإذا هو إياها » لا يختل معنى الكلام وبطلت فائدته ؛ لأنه يصير « فإذا إياها » وهذا لا معنى له ولا فائدة فيه ؛ فبطل ما ذهبوا إليه . والله أعلم .

## ١٠٠ - مسألة

[ ضمير الفصل ]<sup>(١)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أن ما يُفصل به بين النعت والخبر يسمى عمادا ، وله موضع من الإعراب ، وذهب بعضهم إلى أن حكمه حكم ما قبله ، وذهب بعضهم إلى أن حكمه حكم ما بعده . وذهب البصريون إلى أنه يسمى فصلاً [ ٢٩٦ ] لأنه يَفْصِلُ بين النعت والخبر إذا كان الخبر مضارعاً لنعت الاسم ليخرج من معنى النعت كقولك « زيد هو العاقل » ولا موضع له من الإعراب .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن حكمه حكم ما قبله لأنه توكيد لما قبله ، فتنزل منزلة النفس إذا كانت توكيداً ، وكما أنك إذا قلت « جاءني زيد نفسه » كان نفسه تابعاً لزيد في إعرابه ، فكذلك العماد ، إذا قلت « زيد هو العاقل » يجب أن يكون تابعاً في إعرابه .

وأما من ذهب إلى أن حكمه حكم ما بعده قال : لأنه مع ما بعده كالشيء الواحد ؛ فوجب أن يكون حكمه بمثل حكمه .

(١) انظر في هذه المسألة : شرح ابن يعيش على الفصل (ص ٤٣٠) وشرح الرضى على الكافية (٢٢/٢) وتصريح الشيخ خالد (٢٧٠/١ وما بعدها) وحاشية الصبان على الأسموني (٢٦٢/١ بولاق)

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنه لا موضع له من الإعراب ؛ لأنه إنما دخل لمعنى وهو الفصل بين النعت والخبر ، ولهذا سمى فصلاً ، كما تدخل الكاف للخطاب في « ذلك ، وتلك » وتثنى وتجمع ولا حظاً لها في الإعراب و « ما » التي للتوكيد ولا حظ لها في الإعراب ؛ فكذلك ها هنا .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنه توكيد لما قبله فتنزل منزلة النفس في قولهم جاءني زيد نفسه » قلنا : هذا باطل ؛ لأن المكنى لا يكون تأكيداً للمظهر في شيء من كلامهم ، والمصير إلى ما ليس له نظير في كلامهم لا يجوز أن يُصار إليه .

وأما قولهم « إنه مع ما بعده كالشيء الواحد » قلنا : هذا باطل أيضاً ؛ لأنه لا تعلق له بما بعده ؛ لأنه كناية عما قبله ، فكيف يكون مع ما بعده كالشيء الواحد ؟ والله أعلم .

## ١٠١ - مسألة

[ مراتب المعارف ]<sup>(١)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المبهم<sup>(٢)</sup> - نحو « هذا ، وذاك » - أعرف من الاسم العلم - نحو « زيد ، وعمر » - وذهب البصريون إلى أن الاسم العلم أعرف من الاسم المبهم ، واختلفوا في مراتب المعارف ؛ فذهب سيبويه إلى أن أعرف المعارف الاسم المضمّر ؛ لأنه لا يُمَرّ إلا وقد عُرف ؛ ولهذا لا يقتصر إلى أن

(١) انظر في هذه المسألة : شرح الأشتوني بحاشية الصبان ( ١١٠/١ بولاق )  
وتصريح الشيخ خالد الأزهرى ( ١١٢/١ بولاق )

(٢) المراد بالاسم المبهم هنا : اسم الإشارة

يُوصَفَ كغيره من المعارف ، ثم الاسم العلم ؛ لأن الأصل فيه أن يُوَضَّعَ على شيء ، لا يقع [٢٩٧] على غيره من أمته<sup>(١)</sup> ، ثم الاسم المبهم ؛ لأنه يعرف بالعين وبالقلب ، ثم ما عرف بالألف واللام ؛ لأنه يعرف بالقلب فقط ، ثم ما أضيف إلى أحد هذه المعارف ؛ لأن تعريفه من غيره ، وتعريفه على قدر ما يضاف إليه ، وذهب أبو بكر بن السراج إلى أن أعرف المعارف : الاسم المبهم ، ثم المضمَر ، ثم العلم ، ثم ما فيه الألف واللام ، ثم ما أضيف إلى أحد هذه المعارف ، وذهب أبو سعيد السيرافي إلى أن أعرف المعارف : الاسم العلم ، ثم المضمَر ، ثم المبهم ، ثم ما عُرِّفَ بالألف واللام ، ثم ما أضيف إلى أحد هذه المعارف .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن الاسم المبهم أعرف من الاسم العلم ، وذلك لأن الاسم المبهم يعرف بشيئين : بالعين وبالقلب ، وأما الاسم العلم فلا يعرف إلا بالقلب وحده ، وما يعرف بشيئين ينبغي أن يكون أعرف مما يعرف بشيء واحد .

قالوا : والذي يدل على صحة ذلك أن الاسم العلم يقبل التنكير ، ألا ترى أنك تقول « مررت بزيد الظريف وزيد آخر » ومررت بعمر والعادل وعمر آخر » وكذلك إذا تَنَبَّهْتَ الاسم العلم أو جمعته نَكَّرْتَهُ نحو « زيدان ، والزيدان ، وعمران ، والعمران ، وزيدون ، والزيدون ، وعمرور ، والعمرور » فتَدْخُلُ عليه الألف واللام في التثنية والجمع ، ولا تدخلان إلا على النكرة ؛ فدل على أنه يقبل التنكير ، بخلاف الاسم المبهم ؛ فإنه لا يقبل التنكير ؛ لأنك لا تَصِفُهُ بنكرة في حال من الأحوال ، ولا تنكره في التثنية والجمع فتَدْخُلُ عليه الألف واللام فتقول : الهَاذَانِ ؛ فدل على أنه لا يقبل التنكير ، وما لا يقبل التنكير أعرف مما يقبل التنكير ، فتَنَزَّلُ منزلة المضمَر ، وكما أن المضمَر أعرف من الاسم العلم فكذلك المبهم .

(١) أمته : المراد به نوعه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن الأسم العلم أعرف من المبهم لأن الأصل في الأسم العلم أن يوضع لشيء بعينه لا يقع على غيره من أمته ، وإذا كان الأصل فيه أن لا يكون له مشارك أشبه ضمير المتكلم ، وكما أن ضمير المتكلم أعرف من المبهم فكذلك ما أشبهه .

والذي أذهب إليه ما ذهب إليه الكوفيون .

وأما الجواب عن كلمات البصريين : أما قولهم « إن الأصل في الاسم العلم أن يوضع لشيء بعينه لا يقع على غيره » قلنا : وكذلك الأصل في [٢٩٨] جميع المعارف ، ولهذا يقال : حدّ المعرفة ما خص الواحد من الجنس ، وهذا يشتمل على جميع المعارف ، لا على الاسم العلم دون غيره ، على أننا نسلم أن الأصل في الاسم العلم ما ذكرتموه ، إلا أنه قد حصل فيه الاشتراك ، وزال عن أصل وضعه ، ولهذا افتقر إلى الوصف ، ولو كان بافياً على الأصل لما افتقر إلى الوصف ؛ لأن الأصل في المعارف أن لا توصف ؛ لأن الأصل فيها أن يقع لشيء بعينه ، فلما جاز فيه الوصف دل على زوال الأصل ، فلا يجوز أن يحمل على المضر الذي لا يزول عن الأصل ولا يفتقر إلى الوصف في أنه أعرف من المبهم ، والله أعلم .

## ١٠٢ — مسألة

[ « أي » الموصولة معرفة دائماً أو مبنية أحياناً ؟ ]<sup>(١)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أن « أيهم » إذا كان بمعنى الذي وحذف العائد من

(١) انظر في هذه المسألة : شرح الأشموني بحاشية الصبان ( ١٦١/١ بولاق ) وتصريح الشيخ خالد ( ١٦٢/١ ) وشرح ابن يعيش على مفصل الزمخشري ( ص ٤٦٢ وما بعدها ) وشرح الرضى على الكافية ( ٥٣/٢ وما بعدها ) ومغنى اللبيب لابن هشام ( ص ٧٧ بتحقيقنا )

الصلة مُعَرَّبٌ ، نحو قولهم « لأُضْرِبَنَّ أَيْهَمُ أَفْضَلُ » ، وذهب البصريون إلى أنه مبني على الضم ، وأجمعوا على أنه إذا ذكر المائد أنه معرب ، نحو قولهم « لأُضْرِبَنَّ أَيْهَمُ هُوَ أَفْضَلُ » ، وذهب الخليل بن أحمد إلى أن « أَيْهَمُ » مرفوع بالابتداء ، و « أَفْضَلُ » خبره ، ويجعل « أَيْهَمُ » استفهاماً ، ويحمله على الحكاية بعد قول مقدر ، والتقدير عنده : لأُضْرِبَنَّ الذي يقال له أَيْهَمُ أَفْضَلُ ، قال الشاعر :

٤٤١ — وَلَقَدْ أُبَيِّتُ مِنَ الْفَتَاةِ بِمَنْزِلٍ فَأَبَيْتُ لَأَحْرَجَ وَلَا مَحْرُومَ

٤٤١ — هذا البيت للأخطل التغلبي ، وهو من شواهد سيويه ( ٢٥٩/١ و ٣٩٨ ) وابن يعيش في شرح الفصل ( ص ٤٦٣ ) ورضي الدين في باب الموصول من شرح الكافية ، وشرحه البغدادى في الحزانة ( ٥٥٣/٢ ) والخرج - بفتح الحاء وكسر الراء المهملتين - الضيق عليه ، والمحروم : المنوع مما يريد . ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « لا حرج ولا محروم » فإن سيويه رحمه الله خرج هذه العبارة نقلاً عن شيخه الخليل بن أحمد على أن قوله « لا حرج » خبر مبتدأ محذوف ليس ضمير المتكلم وجملة المبتدأ المحذوف وخبره في محل نصب على الحكاية بقول محذوف أيضاً ، وتقدير الكلام على هذا : فأبيت مقولاً في شأني : هو لا حرج ولا محروم ، قال سيويه ( ٢٥٩/١ ) « وأما قول الأخطل \* ولقد أبيت من الفتاة ... البيت \* فزعم الخليل أن هذا ليس على إضمار أنا ، ولو جاز هذا على إضمار أنا لجاز « كان عبد الله لا سلم ولا صلح » على إضمار هو ، ولكنه - فيما زعم الخليل - فأبيت بمنزلة الذي يقال له : لا حرج ولا محروم ، ويقويه في ذلك قوله :

على حين أن كانت عقيل وشائظا وكانت كلاب خامري أم عامر  
فإنما أراد : كانت كلاب التي يقال لها : خامري أم عامر ، وقد زعم بعضهم أن رفعه على النفي ، كأنه قال : فأبيت لا حرج ولا محروم بالمكان الذي أنا به ، وقول الخليل حكاية لما كان يتكلم به قبل ذلك ، فكأنه حكى ذلك اللفظ ، كما قال :

كذبتم وبيت الله لا تسكحونها بني شاب قرناها تصر وتحب  
أى بني من يقال له ذلك . والتفسير الآخر الذي على النفي كأنه أسهل « اه كلامه . وقال الأعم » الشاهد في رفع حرج ومحروم ، وكان وجه الكلام نصبها على الحال ، ووجه رفعها عند الخليل الحمل على الحكاية ، والمعنى فأبيت كالذي يقال : لا حرج ولا محروم ، ولا يجوز رفعه حملاً على مبتدأ مضمرك كما لا يجوز كان زيد لا قائم ولا قاعد على تقدير لا هو قائم ولا قاعد ، لأنه ليس موضع تبغيض وقطع ، فلذلك حملة على =

أى : فأبيتُ لا يقال لى هذا حَرَجٌ ولا محروم ، وحذف القول فى كتاب الله تعالى وكلام العرب أكثر من أن يحصى ، وذهب يونس بن حبيب البصرى إلى أن «أيهم» مرفوع بالابتداء ، و «أفضل» خبره ، وينحصر «أيهم» استفهاماً ، ويعلق «لأضر بن» عن العمل فى «أيهم» فينزل الفعل المؤثر منزلة أفعال القلوب نحو «علت أيهم فى الدار» .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه معرب منصوب بالفعل الذى قبله أنه قد جاء ذلك فى كتاب الله تعالى وكلام العرب ، قال الله تعالى : ( ثُمَّ كُنْزُ عَنْ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ [٢٩٩] عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا ) بالنصب ، وهى قراءة هرون القارىء ومما ذاهراء ، ورواية عن يعقوب :

قالوا : ولا يجوز أن يقال «إن القراءة المشهورة بالضم هى حجة عليكم» لأننا نقول : هذه القراءة لا حجة لكم فيها ، لأن الضمة فيها ضمة إعراب ، لا ضمة بناء ، فإن «أَيُّهُمْ» مرفوع لأنه مبتدأ ، وذلك من وجهين :

أحدهما : أن قوله ( لنزعهن ) عمل فى ( مِنْ ) وما بعدها ، واكتفى الفعل بما

=الحكاية، كما قال بنى شاب قرناها ، ويجوز رفعه على الابتداء وإضمار الخبر، على معنى فأبيت لا حرج ولا محروم فى المكان الذى أبيت فيه ، ثم حذف هذا لعلم السامع ، وإذا نفى أن يكون مبيته حرج أو محروم فهو غير حرج وغير محروم ، لأنه فى ذلك المكان اه كلام بحروفه ، وقوله «ولا يجوز رفعه حملاً على مبتدأ مضمّر» ليس على إطلاقه ، بل المراد أنه لا يجوز رفعه على إضمار مبتدأ تقديره : لأننا حرج ولا محروم ، من غير تقدير حكاية كما هو فى مطلع كلام سيويه عن الخليل ، وكيف لا يكون على تقدير مبتدأ أصلاً والحكاية إنما تقع فى الجمل لا فى المفردات ؟ ولو سلمنا أن الحكاية بالقول تكون فى المفردات فما يكون إعراب لا حرج المرفوع ؟ وكيف كان يقول من يحكى كلامه ؟ وقال السيرافى عن التخريج الثانى الذى ذكره سيويه وذكره الأعمى أيضاً ، وذكر سيويه أنه أسهل «وهذا التفسير أسهل ؛ لأن المحذوف خبر حرج ، وهو ظرف ، وحذف الخبر فى النفى كثير ، كقولنا : لا حول ولا قوة إلا بالله ، أى لنا اه .

ذكر معه ، كما تقول « قتلْتُ من كل قبيلٍ ، وأكلت من كل طعام » فيكتفى  
الفعل بما ذكر معه ، فكذلك هاهنا : عمل الفعل في الجار والمجرور واكتفى بذلك ،  
ثم ابتداء فقال : ( أيهم أشد ) فرفع ( أيهم ) بأشد كما رفع ( أشد ) بأيهم ، على ما عرف  
من مذهبنا .

والوجه الثاني : أن الشيعة معناها الأعوان ، وتقدير الآية : لنزعن من كل قوم  
شأيموا فنظروا أيهم أشد على الرحمن عتياً ، والنظر من دلائل الاستفهام ، وهو مُقدَّر  
معه ، وأنت لو قلت « لأنظرَنَّ أيُّهم أشد » لسكان النظر معلقاً ، لأن النظر والمعرفة  
والعلم ونحوهن من أفعال القلوب ، وأفعال القلوب يسقط عملهن إذا كان بعدهن  
استفهام ، فدل على أنه مرفوع لأنه مبتدأ .

والذي يدل على صحة ما ذهبنا إليه ما حكاه أبو عمر الجرمي أنه قال : خرجت  
من الخندق - يعني خندق البصرة - حتى صرت إلى مكة ، لم أسمع أحداً يقول  
« اضرب أيُّهم أفضل » أي : كلهم ينصبون ، وكذلك لم يرو عن أحد من العرب  
« اضرب أيُّهم أفضل » بالضم ، فدل على صحة ما ذهبنا إليه .

والذي يدل على فساد قول مَنْ ذهب إلى أنه مبني على الضم أن المفرد من  
المبنيات إذا أضيف أعرب ، نحو قَبْلُ وَبَعْدُ ، فصارت الإضافة توجب إعراب  
الاسم ، وأيُّ إذا أفردت أعربت ، فلو قلنا « إنها إذا أضيفت بنيت » لكان هذا  
نقضاً للأصول ، وذلك محال .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنها مبنية هاهنا على الضم ،  
وذلك لأن القياس يقتضي أن تكون مبنية في كل حال ، فوقعها موقع  
حرف الجزاء والاستفهام والاسم الموصول كما بنيت « مَنْ ، وما » لذلك في  
كل حال ، إلا أنهم أعربوها حملاً على نظيرها - وهو « بعض » - وعلى تقيضها



وهو « كل » ، وذلك على خلاف القياس ، فلما دخلها نقص بحذف العائد ضعفت فردت إلى أصلها من البناء على مقتضى القياس ، [٣٠٠] كما أن « ما » في لغة أهل الحجاز لما كان القياس يقتضى أن لا تعمل ، إذا تقدم خبرها على اسمها أو دخل حرف الاستثناء بين الاسم والخبر ردَّ إلى ما يقتضيه القياس من بطلان عمائها ، فكذلك ها هنا : لما كان القياس يقتضى أن تكون مبنية ، لما حذف منها العائد ردت إلى ما يقتضيه القياس من البناء ، يدل عليه أن « أيهم » استعملت استعمالاً لم تستعمل عليه أخواتها من حذف المبتدأ معها ، تقول : « اضرب أيهم أفضل » تريد أيهم هو أفضل ، ولو قلت : « اضرب من أفضل » ، وكل باطبيب » تريد من هو أفضل وما هو أطيب لم يحز ، فلما خالفت « أى » أخواتها فيما ذكرناه زال تمكُّنها ؛ لأن كل شيء خرج عن بابه زال تمكُّنه ، فوجب أن تبنى إذا استعملت على خلاف ما استعمل عليه أخواتها ، كما أن « يا الله » لما خالفت سائر ما فيه الألف واللام لم يحذفوا ألفه ، وكذلك « ليس » لما لم تتصرف تصرف الفعل تركت على هذه الحال ، ألا ترى أن أصل « لَيْسَ » لَيْسَ ، مثل صَيِّدَ البعير ، وصَيِّدَ البعير يجوز فيه التخفيف فيقال « صَيِّدَ البعير » ويجب في ليس التخفيف ، ولا يجوز أن يؤتى به على الأصل كما جاز أن يؤتى بصَيِّدَ على الأصل ؛ لأن ليس لم تتصرف تصرف الفعل ، بخلاف صيد ، ويدل عليه أيضاً أنك لو قلت « صَيِّدَتَ يا بعير » لوجب أن ترد الفعل إلى أصله من الكسر ، ولو قلت « لَيْسَتْ » لم يحز رده إلى الأصل ، كل ذلك لمخالفته الفعل في التصرف وخروجه عن مشابهة نظائره ، فكذلك ها هنا : لما خالفت [ أى ] سائر أخواتها وخرجت عن مشابهة نظائرها وجب بناؤها ، وإنما وجب بناؤها على الضم لأنهم لما حذفوا المبتدأ من صلتها بنوها على الضم ، لأنه أقوى الحركات .

والذي يدل على صحة هذا التعليل وأنهم إنما بنوها لخلاف<sup>(١)</sup> المبتدأ أنا أجمعنا على أنهم إذا لم يحذفوا المبتدأ أعربوها ولم يبنوها فقالوا « ضَرَبْتُ أَيُّهُمْ هُوَ فِي الدَّارِ » بالنصب ؛ وإنما حسن حذف المبتدأ من صلة « أَيْ » ولم يحسن حذفه مع غيرها من أخواتها لأن « أَيْ » لا تنفك عن الإضافة ، فيصير المضاف إليه عوضاً عن حذف المبتدأ ؛ بخلاف غيرها من أخواتها ؛ فلهذا حَسُنَ الحذفُ مع « أَيْ » دون سائر أخواتها .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقراءة من قرأ ( ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ [ ٣٠١ ] مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ) بالنصب - فهي قراءة شاذة جاءت على لغة شاذة لبعض العرب ، ولم يقع الخلاف في هذه اللغة ، ولا في هذه القراءة ؛ وإنما وقع الخلاف في اللغة الفصيحة المشهورة ، والقراءة المشهورة التي عليها قرأة الأمصار « أَيُّهُمْ » بالضم ، وهي حُجَّةٌ عليهم .

قولهم « إن الضمة فيها ضمة إعراب لا ضمة بناء ، وإنه مرفوع لأنه مبتدأ ؛ لأن قوله ( لَنَنْزِعَنَّ ) عمل في مِنْ وما بعدها ، واكتفى الفعل بما ذكر معه ، كقولهم : قتل من كل قبيل » قلنا : هذا خلاف الظاهر ؛ لأن قوله ( لَنَنْزِعَنَّ ) فعل متعد ؛ فلا بد أن يكون له مفعول إما مظهر أو مقدر ، و « أَيُّهُمْ » يصلح أن يكون مفعولا ، وهو ملفوظ به مظهر ، فكان أولى من تقدير مفعول مقدر .

وأما قولهم « إن تقدير الآية فتنظروا أَيُّهُمْ أَشَدُّ » قلنا : وهذا أيضاً خلاف الظاهر ؛ لأنه ليس في اللفظ ما يدل على تقدير هذا الفعل ، وقوله ( لَنَنْزِعَنَّ ) فعل يصلح أن يكون ( أَيُّهُمْ ) مفعولا له ، فكان أولى من تقدير فعل لا دليل يدل عليه ولا حاجة إليه .

(١) كذا ، وأظن أصل العبارة « لحذف المبتدأ » .

وأما ما حكى عن أبي عمر الجرمي أنه قال : خرجت من الخندق فلم أسمع أحداً يقول ضَرَبْتُ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ ، قلنا : هذا يدل على أنه ما سمع «أيهم» بالضم ، وقد سمعه غيره .

والذى يدل على صحة هذه اللفظة ما حكاه أبو عمرو الشيباني عن غسان - وهو أحد مَنْ تَوَخَّذَ عنه اللفظة من العرب - أنه أنشد :

٤٤٢ — إِذَا مَا أَتَيْتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ

برفع «أَيُّهُمْ» فدلَّ على أنها لغة منقولة صحيحة لا وجه لإنكارها .

٤٤٢ — هذا البيت من شواهد ابن يعيش في شرح المفصل ( ص ٤٦٣ و ٤٩٠ ) ورضي الدين في باب الموصول من شرح الكافية ، وشرحه البغدادي في الخزانة ( ٥٢٢/٢ ) وابن هشام في مغني اللبيب ( رقم ١١٩ ) وفي أوضح المسالك ( رقم ٥٠ ) والأشموني ( رقم ١١٠ ) وابن عقيل ( رقم ٣٣ ) وشرحه العيني ( ٤٣٦/١ ) بهامش الخزانة ) والبيت لغسان بن علة بن مرة بن عباد ، ويروى « إذا ما لقيت بني مالك » ومحل الاستشهاد به قوله « على أيهم أفضل » فإن الرواية في هذه الكلمة بضم «أيهم» على ما حكاه أبو عمرو الشيباني ، ويلزم أن تكون «أى» في هذه العبارة موصولة بمعنى الذى ، ويكون «أفضل» خبراً لمبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : فسلم على الذى هو أفضل ؛ ولا يجوز أن تكون «أى» استفهامية مع الضم ، لأنه يلزم على هذا محذوران : أحدهما أن يعلق حرف الجر عن العمل في لفظ المجرور لأن أى الاستفهامية غير مبنية ، وهذا مما لا يقوله أحد ، والثانى أن يخرج اسم الاستفهام عن الصدارة ، كما لا يجوز أن تكون أى شرطية ، لأن الشرطية لا تبني على الضم ، وهى تستدعى فعلاً شرط وجوابه ، وليس هنا شيء من ذلك ، وإذا لم تصلح «أى» أن تكون استفهامية ولا شرطية تعين أن تكون موصولة ، ولذلك قال ابن يعيش بعد أن أنشد البيت « وهذا نص في محل النزاع » اهـ . وقد تمحل قوم فقالوا : يجوز أن تكون «أى» في هذا البيت استفهامية مبتدأ مرفوعاً بالضممة الظاهرة ، و «أفضل» خبر للمبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب مقول لقول محذوف يقع نعتاً لـ «مَنْ» المحذوف ، وهذا للنعت المحذوف هو المجرور على =

وأما قولهم « إن المفرد من المبنيات إذا أضيف أعرب ، وأى إذا أفردت أعربت ، فلو قلنا إنها إذا أضيفت بنيت لكان هذا نقضاً للأصول » قلنا : هذا باطل ؛ لأن الإضافة إنما تردُّ الاسم إلى حال الإعراب إذا استحق البناء في حال الإفراد ، فأما إذا كان الموجبُ للبناء في حال الإضافة لم تردُّ الإضافة ذلك الاسم إلى الإعراب ، ألا ترى أن « لَدُنْ » في جميع لغاتها لما استحققت البناء في حال الإضافة لم تردّها الإضافة إلى الإعراب ؛ فكذلك ها هنا ، وفي « لَدُنْ » ثمانى لغات ، وهى : « لَدُنْ ، وَلَدَنْ ، وَلَدَا ، وَلَدُ ، وَلَدَنْ ، وَلَدِنْ ، وَلَدَ ، وَلَدُ » وكلها مبنية على ما بينا .

وأما ما ذهب إليه [ ٣٠٢ ] الخليل من الحكاية فبعيد في اختيار الكلام ، وإنما يجوز مثله في الشعر ، ألا ترى أنه لو جاز مثل هذا لجاز أن يقال « أَضْرِبْ الفَاسِقُ الخَبِيثُ » بالرفع - أى : أضرب الذى يقال له الفاسق الخبيث ، ولا خلاف أن هذا لا يقال بالإجماع .

وأما قول يونس فضعيف ؛ لأن تعليق « أَضْرِبْ » ونحوه من الأفعال لا يجوز لأنه فعل مؤثر ؛ فلا يجوز إلغاؤه ، وإنما يجوز أن تعلق أفعال القلوب عن الاستفهام ، وهذا ليس بفعل من أفعال القلوب ؛ فكان هذا القول ضعيفاً جداً ، والله أعلم .

\*\*\*

---

= وتقدير الكلام على هذا الوجه : فسلم على شخص مقول فيه : أيهم أفضل ، وهذا كلام لا يقضى المعجب منه ، وهذه المقدرات الكثيرة ما الدليل على حذفها ؟ ولو أن ثبوت قواعد اللغة ارتكب في الوصول إليه مثل هذه التمحلات لما ثبتت قاعدة أصلاً

### ١٠٣ — مسألة

[ هل تأتى ألفاظ الإشارة أسماء موصولة ؟ ]<sup>(١)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أن « هَذَا » وما أشبهه من أسماء الإشارة يكون بمعنى الذى والأسماء الموصولة ، نحو « هذا قال ذاك زيد » أى : الذى قال ذاك زيد . وذهب البصريون إلى أنه لا يكون بمعنى الذى ، وكذلك سائر أسماء الإشارة لا تكون بمعنى الأسماء الموصولة .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنه قد جاء ذلك فى كتاب الله تعالى وكلام العرب ، قال الله تعالى : ( ثم أتم هؤلاء تقتلون أنفسكم ) والتقدير فيه : ثم أتم الذين تقتلون أنفسكم ، فأنتم : مبتدأ ، وهؤلاء : خبره ، وتقتلون : صلة هؤلاء ، وقال تعالى : ( ها أتم هؤلاء جادلتم عنهم فى الحياة الدنيا ) والتقدير فيه : ها أتم الذين جادلتم عنهم ، فأنتم : مبتدأ ، وهؤلاء : خبره ، وجادلتم : صلة هؤلاء ، وقال تعالى : ( وما تلك بيمينك يا موسى ) والتقدير فيه : ما التى بيمينك ، فما : مبتدأ ، وتلك : خبره ، ويمينك : صلة تلك ، ثم قال ابن مفرغ .  
٤٤٣ — عَدَسٌ مَا لِعَبَادِ عَمَلِكِ إِمَارَةٌ . أَمِنَتْ ، وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ

(١) انظر فى هذه المسألة : شرحنا المطول على الأشمونى ( ١٨٢/١ - ١٨٥ ) وشرح الأشمونى بحاشية الصبان ( ١٥٦/١ بولاق ) وتصريح الشيخ خالد الأزهرى ( ١٦٥/١ - ١٦٦ ) وشرح ابن يعيش على المنفصل ( ص ٤٩٣ ) وشرح الرضى على الكافية ( ٥٥/٢ )  
٤٤٣ — هذا البيت ليزيد بن مفرغ الحميرى ، وهو من شواهد ابن يعيش فى شرح المنفصل ( ص ٤٩٢ ) ورضى الدين فى باب الموصول من شرح الكافية ، وشرحه البغدادى فى الخزانة ( ٥١٤/٢ ) وابن هشام فى مغنى اللبيب ( رقم ٧١٥ ) وفى أوضح المسالك ( رقم ٥٥ فى باب الموصول . وفى باب الحال ) وفى شرح شذور الذهب ( رقم ٦٩ ) وفى شرح قطر الندى ( رقم ٣٣ ) والأشمونى ( رقم ١٠٤ ) وابن الناظم فى باب الموصول من شرح الألفية ، وشرحه العيني ( ٤٤٢/١ ) وعدس : اسم زجر للبغل ليسرع ، قاله الجوهري وغيره ، ومنه قول بهس بن صريم الجرمي :  
=

= أليت شعري هل أقولن لبغلي: عدس ، بعد ما طال السفار وكنت  
وهومني على السكون ، وربما أعربه الشاعر إذا اضطر ، كما قال بشر بن سفيان الراسي  
فأله بيني وبين كل أخ يقول : أجزم ، وقائل : عدسا  
وربما صموا البغل نفسه عدس ، ومنه قول الراجز :  
إذا حمات بزني على عدس على القى بين الحمار والفرس  
\* فلا أبالي من غزا ومن جلس \*

وقوله في بيت الشاهد « ما لعباد » أراد به عباد بن زياد وإلى سجتان في عهد  
معاوية بن أبي سفيان ، وكان يزيد قد هجا عبادا ، ثم أخذه عبيد الله بن زياد أخو عباد  
فحبسه وعذبه ورده إلى أخيه عباد ، فلما بلغ معاوية ذلك أمر بإخلاء سبيله « إماراة »  
أي حكم وسلطان « طليق » حر لا يد لأحد عليه ؛ لأنه قد أطلق سراحه ، ومحل الاستشبهة  
من البيت قوله « وهذا تحملين طليق » فإن الكوفيين والقراء ينشدون هذا البيت  
للاستدلال به على أن « هذا » اسم موصول بمعنى الذي ، وهو مبتدأ ، وجملة « تحملين »  
لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ؛ و« طليق » خبر المبتدأ ، وكأنه قد قال : والذي  
تحملينه طليق ، قل القراء : « العرب قد تذهب بهذا وهذا إلى معنى الذي ؛ فيقولون :  
من ذا يقول ذلك ، في معنى : من الذي يقول ، وقال يزيد بن مفرغ \* عدس ما لعباد  
البيت \* كأنه قال : والذي تحملين طليق » اه كلامه ، ولم يمنعهم من اعتبار ذا موصولة  
اقترانها التنبيه بها ولا عدم تقدم ما أو من الاستفهاميتين عليها ، مع أن المثال  
الذي ذكر القراء أن العرب تقوله قد تقدم فيه على ذا من الاستفهامية ولم يقترن  
بها فيه حرف التنبيه ؛ وأنكر البصريون صحة الاستدلال بهذا البيت على ما ذهب إليه القراء  
والكوفيون ، ولهم في تخريج البيت ثلاث تخريجات ؛ الأول أن يكون هذا اسم إشارة  
مبتدأ ، وخبره قوله طليق ، وجملة تحملين في محل نصب حال من الضمير المستتر في  
طليق ، وكأنه قد قال : وهذا طليق حال كونه محمولا عليك ، والثاني : أن يكون هذا اسم  
إشارة مبتدأ خبره محذوف وجملة تحملين في محل رفع صفة لذلك الخبر المحذوف ،  
وطليق خبر ثان ، وكأنه قد قال : وهذا رجل تحملينه طليق ، والثالث : أن يكون هذا  
اسم إشارة مبتدأ ، وله نعت هو اسم موصول محذوف وجملة تحملين لا محل لها صلة ، وطليق  
خبر المبتدأ ، وكأنه قد قال : وهذا الذي تحملينه طليق ..

يريد : والذي تَحْمِلِينَ طَلِيق ؛ فدلَّ على أن أسماء الإشارة تكون بمعنى الأسماء الموصولة .

عَدَسٌ : زَجَر البغل ، وهو هاهنا اسم لبغلة ابن مُفَرَّغ ، وعَبَّاد : اسم والى سِجِسْتَانَ حِينَشِدِ ، وكان قد حَبَسَهُ ثم أطلقه ، فركب البغلة وجلس ينشد هذا [ ٣٠٣ ] البيت . وكان الخليل يزعم أن « عدسا » كان رجلاً عَنِيفاً بالبغال في أيام سليمان بن داود ، فإذا قيل لها « عَدَسٌ » انزعجت ، وهذا مالا يعرف في اللغة .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن الأصل في « هذا » وما أشبهه من أسماء الإشارة أن يكون دالاً على الإشارة ، و « الذي » وسائر الأسماء الموصولة ليست في معناها ؛ فينبغي أن لا يحمل عليها ، وهذا تمسك بالأصل واستصحاب الحال ، وهو من جملة الأدلة المذكورة ، فمن ادعى أمراً وراء ذلك بقي مُرْتَهَنًا بإقامة الدليل ، ولا دليل لهم يدل على ما ادعوه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قوله تعالى : ( ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم ) فلا حجة لكم فيه من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن يكون « هؤلاء » باقياً على أصله من كونه اسم إشارة ، وليس بمعنى الذي كما زعمتم ، ويكون في موضع نصب على الاختصاص ، والتقدير فيه « أعني هؤلاء » كما قال عليه السلام « سَلَامُنْ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ » فنصب « أَهْلَ » على الاختصاص ، والتقدير فيه « أعني أهل البيت » وخبر أنتم : هؤلاء تقتلون<sup>(١)</sup> .

والوجه الثاني : أن يكون « هؤلاء » تأكيداً لأنتم ، والخبر « تقتلون » ، ثم هذا لا يستقيم على أصلكم ، فإن « تقتلون » عندكم في موضع نصب ؛ لأنه خبر

(١) كذا ، وأعتقد أن صواب العبارة « وخبر أنتم هو تقتلون » فتنبه .

التقريب ، وخبر التقريب عندكم منصوب ، كقولهم « هذا زيد قائم » بالنصب ، و « هذا زيد قائماً » ولو كان صلة لما كان له موضع من الإعراب ، وعندنا أنه يحتمل أن يكون في موضع نصب على الحال .

والوجه الثالث : أن يكون ( هؤلاء ) منادى مفرداً ، والتقدير فيه « ثم أنتم يا هؤلاء تقتلون » و ( تقتلون ) هو الخبر ، ثم حذف حرف النداء كما قال تعالى : ( يُوْسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا ) وكما قال تعالى : ( يُوْسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ ) وحذف حرف النداء كثير في كلامهم .

وهذا الذي ذكرناه هو الجواب عن احتجاجهم بقوله تعالى : ( هَآ أَنتُمْ هَؤُلَاءِ جَادَلْتُمْ عَنْهُمْ ) .

وأما قوله تعالى : ( وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى ) فلا حُجَّةَ لهم فيه ؛ لأن ( تلك ) معناها الإشارة وليست بمعنى التي ، والتقدير فيه : أي شيء هذه يمينك و « تلك » بمعنى هذه كما يكون « ذلك » بمعنى هذا ، قال الله تعالى : ( أَلَمْ ذَلِكَ الْكِتَابُ ) أي : هذا [ ٣٠٤ ] الكتاب ، ثم قال الشاعر وهو خُفَّافُ بْنُ نَدْبَةَ :  
٤٤٤ — أَقُولُ لَهُ وَالرُّمُحُ يَاطِرُ مَتْنَهُ : تَأْمَلْ خُفَّافًا ؛ إِنِّي أَنَا ذَلِكَا

٤٤٤ — هذا البيت من كلام خُفَّافِ بْنِ نَدْبَةَ السُّلَمِيِّ ، وخُفَّافُ : بَزْنة غُرَابٌ ، وَنَدْبَةُ : بفتح النون أو ضمها ، وهي أمه ، وأبوه عُمَيْرُ بْنُ الْحَارِثِ بْنِ الشَّرِيدِ السُّلَمِيِّ ، وخُفَّافُ بْنُ عَمِ الْخَنَسَاءِ تَمَاضَرَبَتْ عَمْرُو بْنُ الشَّرِيدِ ، وهو يقول هذا البيت وقد قتل مالك بن حمار سيد بني شَمِخِ بْنِ فَزَارَةَ ، وقبله قوله :

فَإِنْ تَكْ خَيْلِي قَدْ أَصِيبَ عَمِيدُهَا فَعَمِيدًا عَلَى عَيْفَى تَيْمَمْتَ مَا لَكَ

والبيت من شواهد رضى الدين في باب اسم الإشارة من شرح السكاكية ، وشرحه البغدادي في الحزاة ( ٤٧٠ / ٢ ) وقد أنشده ابن دريد في الاشتقاق ( ص ٣٠٩ مصر ) وأبو العباس اللبرد في الكامل ( ٢٨٥ / ٢ الخيرية ) وابن قتيبة في الشعراء ( ص ١٩٦ أوزبة ) وأراد بالعميد الذي أصيب معاوية بن عمرو بن الشريد أخا الخنساء ، وتيممت : =



أى : هذا ، والجار والمجرور فى قوله تعالى : (بيمينك) فى موضع نصب على الحال كأنه قال : أى شىء هذه كائنة بيمينك .  
وأما قول الشاعر :

\* . . وهذا تحمّلين طليق \* [٤٤٣]

فلا حجة لهم فيه ؛ لأن « تحمّلين » فى موضع الحال ، كأنه قال : وهذا محمولا طليق ، ويحتمل أيضا أن يكون قد حذف الاسم الموصول للضرورة ، ويكون التقدير : وهذا الذى تحمّلين طليق ، وحذف الاسم الموصول يجوز فى الضرورة ، قال الشاعر :

٤٤٥ — لَكُمْ مَسْجِدًا اللَّهُ الْمَزُورَانِ وَالْحَصَى

لَكُمْ قَبْضُهُ مِنْ بَيْنِ أَثَرَى وَأَقْتَرَا

أراد من أَثَرَى ومن أَقْتَرَا ، فحذف للضرورة ، فكذلك ها هنا .

قصدت ، ومالك : هو مالك بن حمار سيد بنى شمع ، ومحل الاستشهاد بهذا البيت قوله « أنا ذلكا » أى هذا ، والإشارة فيه قد قصد بها تعظيم المثار إليه ، أى أنا ذلك الفارس الذى ملأ سمعك ذكره ، نزل بعد درجته ورفعة محله وعظيم منزلته منزلة بعد المسافة ، ولهذا استعمل مع اسم الإشارة اللام التى للبعد ، ومثل هذا قوله تعالى (ذلك الكتاب) ٤٤٥ — هذا البيت للكثير بن زيد ، وقد أنشده ابن منظور (ق ب ص) ومسجدا لله : أراد بهما مسجد مكة ومسجد المدينة ، رادها الله تعالى شرفا ، وأراد بالحصى العدد العديد من البشر ، كما ورد فى قول الأعشى :

ولست بالأكثر منهم حصى وإنما العزة للكافر

والسر فى ذلك أنهم كانوا يعدون بالحصى ، والتقصص — بكسر الكاف وسكون الهاء — آخره صاد مهملة — أصله مجتمع النمل الكبير الكثير ، ثم أطلق على الغنم الكثير من الناس . ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « من بين أَثَرَى وَأَقْتَرَا » فإن هذا الكلام على تقدير اسم موصول قبل أَثَرَى واسم موصول آخر قبل أَقْتَرَا ، وأصل الكلام من بين من أَثَرَى ومن أَقْتَرَا ، فحذف الموصولين وأبقى صلتيهما ، ولا يكون الكلام على =

على أنه يجوز عندكم حذف الاسم الموصول في غير ضرورة الشعر ؛ ولهذا ذهبتم إلى أن التقدير في قوله تعالى : ( مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ ) مَنْ يُحَرِّفُونَ ، فحذف « مَنْ » وهو الاسم الموصول ، وكذلك ذهبتم إلى أن التقدير في قوله تعالى : ( كَمَثَلِ الْجَرَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا ) أى : الذى يحمل أسفاراً ، وإذا جاز هذا عندكم في القرآن ففي ضرورة الشعر أولى ؛ فلا يكون لهم فيه حجة ، والله أعلم .

### ١٠٤ - مسألة

[ هل يكون للاسم المحلى بأل صلة كصلة الموصول ؟ ]<sup>(١)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم الظاهر إذا كانت فيه الألف واللام وُصِلَ كما يوصل الذى . وذهب البصريون إلى أنه لا يوصل .

= تقدير موصول واحد ، لأنه يلزم عليه أن يكون الذى أثرى هو نفس الذى أقر أى افتقر وهو لا يريد ذلك ، إنما يريد من بين جميع الناس مثريهم وفقيرهم ، ونظير هذا البيت في حذف الموصول وبقاء صلته قول حسان بن ثابت الأنصارى رضى الله عنه :  
أمن يهجو رسول الله منكم ويمدحه وينصره سواء ؟  
التقدير : أمن يهجو رسول الله ومن يمدحه وينصره سواء ؟ ولا يجوز أن تجعل جملة يمدحه وجملة ينصره معطوفتين على جملة يهجو رسول الله ؛ لأنه يلزم عليه أن يكون الذى يهجو والذى يمدحه واحداً ، وهذا غير صحيح ، ونظير ذلك قول الآخر :  
ما الذى دأبه احتياط وحزم وهواه أطاع يستويان  
التقدير : ما الذى دأبه احتياط وحزم والذى أطاع هواه ، وأقول في لزوم هذا التقدير كالتقدير الذى ذكرناه في بيت حسان .

واعلم أن حذف الموصول وإبقاء صلته قد أجازوه الكوفيون والأخفش ، واتبعهم ابن مالك في بعض كتبه ، واشترط في بعض كتبه لجواز هذا الحذف أن يكون الموصول المحذوف معطوفاً على موصول آخر ، وسأثر البصريين لا يقرون ذلك ، ويجعلون الحذف من ضرورات الشعر .

(١) انظر في هذه المسألة : شرح الرضى على الكافية ( ٣٥/٢ - ٣٦ )

أما الكوفيين فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنه قد جاء ذلك في كلامهم واستعمالهم ، قال الشاعر :

٤٤٦ — لَعَمْرِي لَأَنْتَ الْبَيْتُ أَكْرَمُ أَهْلَهُ  
وَأَقْعُدُ فِي أَفْيَائِهِ بِالْأَصَائِلِ

٤٤٦ — هذا البيت من قصيدة لأبي ذؤيب الهذلي أولها قوله :  
أساءلت رسم الدار أم لم تسائل عن السكن ، أم عن عهده بالأوائل ؟  
( انظر ديوان الهذليين ١/١٣٩ — ١٤٥ ) والبيت من شواهد رضى الدين في باب الموصول من شرح الكافية ، وشرحه البغدادى في الخزانة ( ٤٨٩/٢ ) وأنشده المبرد في الكامل ( ٥٧/٢ الحيرية ) وأكرم : ضارع أكرم ، والأفياء : جمع فيء — بفتح فكون — وهو الظل ، وقوله « بالأصائل » الأصائل : جمع أصيل ، وهو الوقت الذى قبل غروب الشمس . ومحل الاستشهاد من البيت قوله « لَأَنْتَ الْبَيْتُ أَكْرَمُ أَهْلَهُ » فإن الكوفيين يزعمون أن جملة « أكرم أهله » لا محل لها من الإعراب صلة للبيت ، وعندهم أن الاسم الجامد المحلى بأل مثل البيت والدار وانفرد مثل الأسماء الموصولة كالقذى والذى وفروعها فى الحاجة إلى الصلة .

ويقول أبو رجا عفا الله تعالى عنه : كأنهم أرادوا أن يجعلوا الجملة الواقعة بعد الاسم المحلى بأل صفة لذلك الاسم ، فمنعهم من ذلك أن الجمل تكرات والمحلى بأل معرفة ، فامتنعوا من جعل الجملة صفة لذلك ، ورأوا أن هذه الجملة من تمام الاسم المحلى بأل كما أن الجملة التى تقع صلة من تمام الاسم الموصول ، فقالوا : إن هذه الجملة صلة ، يريدون أنها من تمام الاسم المتقدم عليها . أما البصريون فينكرون ذلك ولا يرتضونه لعدة وجوه .

الأول : أن الاسم المحلى بأل يدل على معنى خاص فى نفسه والاسم الموصول لا يدل على معنى خاص فى نفسه ، وإنما يدل على معنى مبهم ، وهذا المعنى المبهم الذى يدل عليه الاسم الموصول يتضح وتظهر حقيقته بواسطة الصلة ، وإذا كان الأمر كذلك لم يكن الاسم المحلى بأل محتاجا إلى الصلة كحاجة الموصول إليها .

والثانى : أن هذا المعنى الذى أرادوه من العبارة المذكورة لا يحسنه الطريق إلىه فى جعل الجملة صلة ، بل يحسنه الطريق إلىه من غير الطريق الذى سلكوه ، وقد ذكر العلماء لذلك طريقين : أحدهما أن يجعل « أنت » مبتدأ ، و « البيت » خبر أول ، وجملة « أكرم أهله » فى محل رفع خبر ثان ، وعلى هذا تكون « ال » الداخلة على =

[٣٠٥] فقوله « لَأَنْتَ » مبتدأ ، و « البيت » خبره و « أَكْرَم » صلة الخبر الذي هو البيت ، وهذا كثير في استعمالهم .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك لأن الاسم الظاهر يدل على معنى مخصوص في نفسه ، وليس كالذي ؛ لأنه لا يدل على معنى مخصوص إلا بصلة توضّحه ؛ لأنه مبهم ، وإذا لم يكن في معناه <sup>(١)</sup> فلا يجوز أن يُقام مقامه .  
وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقوله :

\* لَعَمْرِي لَأَنْتَ الْبَيْتُ أَكْرَمُ أَهْلَهُ \* [٤٤٦]

فلا حجة لهم فيه من وجهين :

أحدهما : أن يكون « البيت » خبر المبتدأ الذي هو « أَنْتَ » و « أَكْرَم » خبر آخر ، كما تقول : هذا حلوحامض ، فحلّو : خبر المبتدأ الذي هو هذا ، وحامض : خبر آخر ، والمعنى أنه قد جمع الطعمين ، ونحوه قول الشاعر :

= البيت لا ستغراق الصفات ، كالتى في قولهم : أنت الرجل ، يريدون أنت الجامع لكل صفات الكمال التى فى الرجال ، وكان الشاعر قد قال : أنت البيت الجامع لكل الصفات المحيية فى البيوت ، ثم أخبر عنه مرة أخرى بقوله « أَكْرَم أَهْلَهُ » والطريق الثانى : أن يكون قوله البيت خبراً لأنّ ، وجملته « أَكْرَم أَهْلَهُ » صفة للبيت ، وعلى هذا تكون الـ الداخلة على البيت جنسية ، وقد علم أن الاسم المحلى بأل الجنسية قريب من النكرة ؛ فيجوز أن تكون الجمل بعده صفات له ، وذلك نظير ما قالوه فى قول الشاعر :

ولقد أمر على اللثيم يسبى فأمر ثم أقول لا يعينى

والوجه الثالث : سلمنا أن الطريق إلى المعنى الذى أرادوه منحصر فى جعل جملة « أَكْرَم أَهْلَهُ » صلة ، لكن لا نسلم أن هذه الجملة صلة للبيت ، ولم لا تكون صلة لموصول محذوف يقع صفة للبيت ، وأتم معشر الكوفيين تجيزون حذف الموصول وبقاء صلتها ، وكان الشاعر قد قال : لَأَنْتَ الْبَيْتُ الَّذِى أَكْرَمُ أَهْلَهُ - إلخ . وفى هذا القدر كفاية . (١) يريد وإذا لم يكن الاسم المحلى بأل فى معنى الموصول .

٤٤٧ - مَنْ يَكُ ذَابَتْ فَهَذَا بَقِي مُصَيِّفٌ مُقِيطٌ مُشَقِي  
تَمَحُّذُهُ مِنْ نَمَجَاتٍ سِتُّ سُوْدٍ جِعَادٍ مِنْ نِعَاجِ الدَّشْتِ  
قَبَّتِي : خبر المبتدأ الذي هو هذا ، ومصيف : خبر ثان ، ومقيط : خبر ثالث ،  
ومشقي : خبر رابع ، وإذا جاز أن يكون له أربعة أخبار جاز أن يكون له خبران .  
والوجه الثاني : أن يكون « البيت » مبهماً لا يدل على معهود ، و« أكرم »  
وصف له ؛ فكأنه قال : لَأَنْتَ بَيْتٌ أَكْرَمُ أَهْلِهِ ، كما يقال : إني لأمر بالرجل

٤٤٧ - - هذه أربعة أبيات من الرجز المشطور ، وأولها وثانيها من شواهد سيويه  
( ٢٥٨/١ ) ولم يعزهما ولا عزاهما الأعم إلى قائل معين ، وأربعتهما من شواهد ابن يعيش  
في شرح الفصل ( ص ١٢١ ) واستشهد بأولها وثانيها أيضا الأشموني ( رقم ١٦٤ ) وابن  
عقيل ( رقم ٥٨ ) وشرحه العيني ( ٥٦١/١ بهامش الحزانة ) وتنسب أربعة الأبيات  
لرؤبة بن المعجاج ، ولكني لم أجدها في ديوان رجزه ، ووجدتها في الزيادات الملحقه به  
والأول والثاني والثالث في اللسان ( بتت ) من غير عزو ، والثالث والرابع فيه  
( د ش ت ) من غير عزو أيضا . والبت - بفتح الباء وتشديد التاء - هو هنا كساء من  
صوف ، ويقال على ضرب من الطيالة يسمى الساج يكون مربعا غليظا أخضر ، وقوله  
« مقيط مصيف مشقي » يريد أنه يكفيه في الأزمنة الثلاثة ، والدشت - بفتح الدال  
وسكون الشين - الصحراء . ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « هذا بقي مقيط  
مصيف مشقي » حيث أخبر عن المبتدأ الواحد - وهو اسم الإشارة - بأربعة أخبار ،  
وجعل هذه الأربعة أخبارا لهذا المبتدأ المذكور في الكلام هو مذهب سيويه ، وكان  
شيخه الخليل لا يرى ذلك ، بل كان يرى أنه إذا ورد ما ظاهره تعدد الخبر للمبتدأ الواحد  
نظر ، فإن كانت هذه الأخبار مجتمعة تؤدي ما تؤديه الصفة الواحدة ، ولا يجوز حذف  
بعضها وإبقاء بعضها الآخر نحو أن تقول : فلان أعسر أيسر ، وأن تقول : الزمان حلو  
حامض ، كان الاثنان أو الأكثر خبرين أو أخبارا عن المبتدأ الواحد ، وإلا يكن الأمر  
كذلك كان أحدها خبرا عن المبتدأ المذكور ، وقدرت لكل واحد مما عداه مبتدأ آخر ،  
فتقول : هذا بقي ، هو مقيط ، هو مصيف ، هو مشقي ، ومن العلماء من أجاز تعدد  
الخبر للمبتدأ الواحد بشرط أن تكون الأخبار كلها متحدة في الأفراد أو الجملة ، فاعرف  
هذا ، وكن منه على ثبت .

غيرك ، ومثلك ، وخير منك ، فيكون « غيرك ، ومثلك ، وخير منك » - وهي نكرات - أوصافاً للرجل ؛ لأنه لما كان مبهماً لا يدل على معهود فكأنه قال « إني لأمر برجل غيرك ، ومثلك ، وخير منك » كما قال الشاعر :

وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُوا وَعَسَاقِلَا      وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ [٢٠١]  
أراد « بنات أوبر » وهي ضربٌ من الكُمأة ، وقد جاء هذا النَّحْوُ في كلامهم وأشعارهم .

ويحتمل أيضاً أن يكون التقدير فيه : لأنت البيت الذي أكرم أهله ، فحذف الاسم الموصول للضرورة ، على ما بينا قبل .

وإذا كان يحتمل هذه الوجوه من الاحتمالات بطل الاحتجاج به ؛ فلا يكون فيه حجة ، والله أعلم .

### [٣٠٦] ١٠٥ - مسألة

[ همزة يَيْنَ يَيْنَ متحركة أو ساكنة ؟ ]<sup>(١)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أن همزة يَيْنَ يَيْنَ ساكنة . وذهب البصريون إلى أنها متحركة .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنها ساكنة أن همزة يَيْنَ يَيْنَ لا يجوز أن تقع مبتدأة ، ولو كانت متحركة لجاز أن تقع مبتدأة ، فلما امتنع الابتداء بها دلَّ على أنها ساكنة ؛ لأن الساكن لا يُبتدأ به .

(١) انظر في هذه المسألة : شرح ابن يعيش على المفصل ( ص ١٣٠٨ ) وشرح الأشموني بحاشية الصبان ( ٢٤٩/٤ - ٢٥٣ ) وتصريح الشيخ خالد الأزهرى ( ٤٦٥/٢ - ٤٦٨ ) وكتاب سيويه ( ١٦٣/٢ - ١٧١ )

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : المذليل على أنها متحركة أنها تقع مخففة  
بَيْنَ بَيْنَ في الشعر وبعدها ساكن في الموضع الذي لو اجتمع فيه ساكنان  
لا نكسر البيت كقول الأعشى :

٤٤٨ — أَأَنْ رَأَتْ رَجُلًا أَغْشَى أَضْرَ بِهِ  
رَيْبُ الزَّمَانِ وَدَهْرٌ مُفْسِدٌ خَبِلُ

٤٤٨ — هذا البيت هو البيت العشرون في رواية التبريزي والعاشر في رواية  
أبي العباس ثعلب من قصيدة الأعشى ميمون التي يعدها بعض العلماء من المعلقات ( انظر  
شرح التبريزي ص ٢٧٨ ط السلفية، وديوان الأعشى ص ٤٢ ط فينا) والبيت من شواهد  
سيويه ( ٤٧٦/١ و ١٦٧/٢ ) وشواهد الرضى في باب الوقف من شرح الشافية ،  
وشرحه البغدادى ( ص ٣٣٢ ) والأعشى : الذي لا يبصر بالليل ، ويقابله الأجر ،  
وهو الذي لا يبصر بالنهار ، والنون : النية أى الموت ، وسميت منونا لأنها مقدرة على  
كل أحد ، تقول : منى الله الشئ ، يمنية - بوزن رى رى - إذا قدره وهيا أسبابه ؛  
وقيل : سميت منونا لأنها تنقص الأشياء : من منى الشئ ، يمنية ؛ إذا نقصه ؛ وفيه لغة منه -  
بتشديد النون - ومنه قوله تعالى : ( وإن لك لأجرا غير ممنون ) أى غير منقوص ، وعلى الأول  
هى فعول بمعنى مفعول ، وعلى الثانى هى فعول بمعنى فاعل ، والحبل - بفتح الحاء وكسر الباء -  
مأخوذ من الحبال وهو الفساد . ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « أن » فقد التقي فى  
هذه الكلمة همزتان أولاهما همزة الاستفهام والثانية همزة أن المصدرية ؛ ولك أن تحقق  
الهمزتين فتأتى بهما على أصلهما فتقول « أن » ولك أن تخفف الهمزة الثانية ، وقد  
ذهب البصريون إلى أنك إذا خففت الثانية جئت بها متحركة وجعلتها حرفا بين الهمزة  
وحرف العلة ؛ وقال الكوفيون : همزة بين بين ساكنة ، ويرد عليهم مثل هذا البيت ،  
ووجه الرد أن النون بعد الهمزة الثانية ساكنة ؛ فلو كانت الهمزة ساكنة أيضا لالتقى  
ساكنان على غير الحد الجائز ، وذلك مما لا يجوز ، وقد روى أن ورشا قرأ فى قوله  
تعالى ( أنذرتهم ) بقلب الهمزة الثانية ألفا ، وقد أنكر هذه القراءة الزمخشري وزعم  
أن ذلك لحن وخروج عن كلام العرب من وجهين : أحدهما أنه يلزم على هذه القراءة  
الجمع بين ساكنين على غير الحد الذى يجوز فيه التقاء الساكنين ؛ والثانى أن طريق =

فالنون ساكنة وقبلها همزة مخففة بين بين ، فلم أنها متحركة ؛ لاستحالة  
البقاء الساكنين في هذا الموضع ، وهذا لأن الهمزة إنما جعلت بين بين كراهية  
لا اجتماع الهمزتين ؛ لأنهم يستثقلون ذلك ، ولم يأت اجتماع الهمزتين في شيء من  
كلامهم إلا في بيت واحد أنشده قطرب :

= تخفيف همزة بين بين هو بالتسهيل لا بالقلب ألفا ؛ لأن القلب ألفا هو طريق تخفيف  
الهمزة الساكنة ، لكن هذا الكلام فيه إثم الكوفيين بما لم يلتزموه ؛ لأن هذا  
الذي قاله الزمخشري في رد قراءة ورش هو قواعد البصريين التي أصلوها وجعلوها  
معيارا لأنفسهم ؛ وقد قلنا مرارا : إنه لا يجوز الرد على قوم بذهب غير مذهبهم ؛ كما  
قلنا مرة أخرى : إن القراءة سنة متبعة ؛ فليست خاضعة لما يراه فريق من النحاة ؛  
والكوفيون يحجزون التقاء الساكنين في مثل هذا الموضع ، ولعلمهم يلتزمون تحقيق  
الهمزتين في مثل هذا البيت . ونظيره قول الشاعر ؛ وهو من شواهد ابن يعيش :

أأن زم أجمال وفارق جيرة      وصاح غراب البين أنت حزين؟  
ونظيره أيضا قول ذى الرمة غيلان :  
أأن ترسمت من خرقاء منزلة      ماء الصباية من عينيك مسجوم؟  
ونظيره أيضا قول ابن هرمة :  
أأن تمنت على ساق مطوقة      ورقة تدعو هديلا فوق أعواد؟  
ونظيره قول مجنون بن عامر :  
أقول لظي يرتى وسطروضة :      أنت أخويلي ؟ فقال : يقال  
ونظيره قول ذى الرمة (كامل المبرد ٢/١٦٨)  
أيا ظبية الوعساء بين جلاجل      وبين النقا أنت أم أم سالم؟  
ونظيره قول الشاعر :  
أأخير الذي أنا أبغيه      أم الشر الذي لا يأتيني؟  
ونظيره قول عمر بن أبي ربيعة :  
أألق إن دار الرباب تباعدت      أو انبت جبل أن قلبك طائر؟  
ونظيره قول تميم بن أبي بن مقبل :  
أم تميم إن ترى عدوك      ويبتى فقد أغنى الحبيب للصافيا



٤٤٩ - فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي مَتَى الْمَوْتُ جَائِيٌّ  
وَلَكِنَّ أَقْصَى مُدَّةِ الْمَوْتِ عَاجِلُ

٤٤٩ - هذا البيت من شواهد الأشموني ( رقم ٣٨ ) وروى صدره « لعمر ك ما تدرى متى الموت جائي » وحفظي في مجزه « أقصى مدة العمر » و « لعمر ك » - بفتح العين هنا وسكون الميم - اللام فيه لتوكيد الابتداء ، والحبر محذوف وجوبا ، أي لعمر ك قسمي ، أو لعمر ك ما أقسم به ، وإذا لم تدخل عليه اللام نصبت نصب المصدر ، كما قال عمر بن أبي ربيعة :

أيها النكح الثريا سهلا      عمر ك      الله      كيف يلتقيان ؟  
و « تدرى » أي تعلم ، و « عاجل » قريب . وحمل الاستشهاد من هذا البيت قوله « جائي » واعلم أولا أن هذه الكلمة تروى بهمزتين وتروى بهمزة فياء متحركة بحركة الإعراب وهي الضمة ، واعلم ثانياً أن الأصل الأصيل في هذه الكلمة « جائي » بياء ثم همزة ، لأنه اسم الفاعل من جاء يحىء مثل باع يبيع ، فانقلبت ياءه همزة لوقوعها عين اسم فاعل فعل أعلت فيه ، أولكونها بعد ألف زائدة ، فصار « جائي » بهمزتين والقياس في مثل ذلك أن تقلب الهمزة المتطرفة ياء لكونها ثانية همزتين في موقع اللام من الكلمة فيقال « جائي » والنحاة يروونه على هذه الصورة ويحركون الياء بالضمة ، ويقولون : إن الشاعر عامل حرف العلة معاملة الحرف الصحيح ، وبعبارة أخرى : إن الشاعر عاود الأصل المجهور ، ورجع إليه ، وترك الفرع الذي صار إليه العمل - وهو تقدير الضمة والكسرة على الياء أو الواو لثقل كل من الضمة والكسرة على كل من الواو والياء - وهذا الرجوع ضرورة من ضرورات الشعر ، ونظيره قول جرير بن عطية يهجو الفرزدق :

وعرق الفرزدق شر العروق      خيث الثرى كابي الأزند  
فقد جاء بقوله « كابي » مرفوعاً ، وعامل الياء معاملة الحرف الصحيح فلم يقدر عليها الضمة ، ونظيره قول الآخر :

تراه - وقد بذ الرماة - كأنه      أمام الكلاب عنهم مصنى الحد  
الرواية برفع « مصنى » بضمة ظاهرة على الياء على أنه خبر « كأن » ، ونظيره قول القطامي :

ما للعداري ؟ ودعن الحياة كما      ودعني ، واتخذن الشيب ميعادي  
حمل الاستشهاد قوله « ما للعداري » فقد جاء بكسر الياء ، والكسرة أخت الضمة =  
( ٢٠ - الإنصاف ٢ )

ولهذا لم يأت في كلامهم ما عينه همزة ولا مة همزة كما جاء ذلك في الياء والواو نحو « حية ، وقوة » وكذلك الحروف الصحيحة نحو « طلل ، شرر » وما أشبه ذلك : فلما كانوا يستثقلون اجتماع الهمزتين قربوا هذه الهمزة من حرف العلة ، وذلك لا يوجب خروجها عن أصلها من كل وجه ، ولا سلب حركتها عنها بالكلية .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنه لا يجوز أن تقع مبتدأة » قلنا : إنما لم يجوز أن تقع مبتدأة لأنها إذا جعلت بين بين اختلست حركتها وقربت من الساكن ، والابتداء إنما يكون بما تمكنت فيه حركته ، وإذا جعلت بين

كما قلنا ، ونظير ذلك في الفعل قول الشاعر :

إذا قلت عل القلب يساو قيضت هواجس لا تنفك تغريه بالوجد  
الشاهد فيه قوله « يساو » فقد جاء الشاعر بهذا الفعل مرفوعاً بضمة ظاهرة على الواو ، ومثله قول الآخر :

قصمت إلى عز بقية أعز فأذبحها ، فعل امرىء غير نادم  
فروضي منها غناي ولم تكن تساوى عندي غير خمس دراهم  
الشاهد في قوله « تساوى » حيث جاء الشاعر بهذا الفعل مرفوعاً بالضمة الظاهرة ولم يبال بأن الضمة ثقيلة على الياء ، من قبل أن الأصل الأصيل هو أن تظهر حركات الإعراب على الحروف متى أمكن أن تظهر عليها .

نقول : إن كل النحاة يرون في بيت الشاهد « متى الموت جائي » بالياء مرفوعة بالضمة الظاهرة - على أن الشاعر ارتكب الضرورة ، والضرورة هي معاودة الأصول المهجورة رغبة في إقامة وزن أو نحوه ، ولكن قطرب بن المستنير روى هذه الكلمة « متى الموت جائي » بهمزتين ؛ لغير من هذه الضرورة ، وفاته أنه وقع في ضرورة أخرى وذلك لأن الهمزتين المتطرفتين إذا تحركتا وانكسرت أولاهما وجب قلب الثانية ياء ، وذلك لأن آخر الكلمة بعرض التسكين للوقف ، فتكون الثانية كأنها متطرفة ما كنة إثر أخرى مكسورة ، فبقاء الهمزتين ليس هو المستعمل في العربية ، فيكون ضرورة ، فيصدق عليه المثل « هرب من المطر فوقف تحت ميزاب » .

بين فقد زال ذلك التمكن وقربت من الساكن ، وكلا لا يجوز الابتداء بالساكن فكذلك لا يجوز الابتداء بما [٣٠٧] قرب منه .

ألا ترى أنهم لم يخرموا متفاعلين من الكامل - وهو حذف الحرف الأول - كما خرموا فعولن ؛ لأجل أن متفاعلين يسكن ثانيه إذا أضمر ، والإضمار إسكان الثاني ، فكان يبقى متفاعلين فينقل إلى مُستفعلن ، فلو خرموه في أول البيت لأدى ذلك إلى الابتداء بالساكن في حال ؛ فجرى خرمه مجرى خرم مستفعلن ؛ فلما كان يُفِضَى إلى الابتداء بالساكن رَفَضُوهُ ، فكذلك ها هنا : لما قربت من الساكن يجعلها بين بين رفضوا الابتداء بها .

وحكى عن أبي على الفارسي أنه سئل عن الخرم في متفاعلين في حال شبابه ، ولم يكن عنده حينئذٍ مذهب أهل العروض ، فأجاب بهذا الجواب ، وقال : لا يجوز ؛ لأنه يؤدي إلى الابتداء بالساكن من الوجه الذي بيناه ، والله أعلم .

## ١٠٦ — مسألة

[ هل يُوقَفُ بنقل الحركة على المنصوب المحلى بأل الساكن ما قبل آخره ؟ ]<sup>(١)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يقال في الوقف « رأيتُ البكرُ » بفتح الكاف في حالة النصب .

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز .

وأجمعوا على أنه يجوز أن يقال في حالة الرفع والجر بالضم والكسر ؛ فيقال في الرفع « هذا البكرُ » بالضم ، وفي الجر « مررتُ بالبكرُ » بالكسر .

(١) انظر في هذه المسألة : تصريح الشيخ خالد الأزهرى ( ٤٢٧/٢ ) وشرح الأشموني بحاشية انصاف ( ١٧٧/٤ وما بعدها ) وشرح المفصل لابن يعيش ( ص ١٢٧٢ وما بعدها ) .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : أجمعنا على أنه إنما جاز هذا في المرفوع والمخفوض نحو « هذا البكر » ، ومررت بالبكر » ليزول اجتماع الساكنين في حالة الوقف ، وأنهم اختاروا الضمة في المرفوع والكسرة في المخفوض لأنها الحركة التي كانت للكلمة في حالة الوصل ؛ فكانت أولى من غيرها ، كما قال الشاعر :

٤٥٠ — \* أنا ابن ماوية إذ جدّ النقر \*

٤٥٠ — هذا بيت من الرجز الشطور ، وبعده :

\* وجاءت الحيل أثنافي زمر \*

وهو من شواهد سيويه ( ٢٨٤/٢ ) ونسبه لبعض السعديين من غير تعيين ، ولم يرد الأعم في نسبته إلى قائله على ما ذكره سيويه ، وجزم الجوهري بأنه لعبدالله بن ماوية الطائي ، وذكر ذلك ابن السيد على سبيل الظن ، ونسبه الصاغاني إلى قدي بن عبدالله المنقري ( انظر لسان العرب ن في ر ) وقد استشهد به ابن هشام في أوضح المسالك ( رقم ٥٥٥ ) . والنقر : أصله - بفتح النون وسكون القاف - قل ابن سيدة ومعناه أن تترك طرف لسانك بحسكك وتفتح ثم تصوت ، وقيل : هو اضطراب اللسان في الفم إلى فوق وإلى أسفل ، وقد نقر بالدابة نقرأ ، إذا صوت ، وقال الأعم : « النقر صوت يسكن به الفرس عند احتوائه وشدة حركته . يقول : أنا الشجاع البطل إذا احتمت الحيل عند اشتداد الحرب » اه . ومحل الاستشهاد بالبيت قوله « النقر » فإن أصله ما كن القاف متحركة الراء بحركة الإعراب - وهي الضمة هنا - ولكن الشاعر حين أراد الوقف نقل الضمة من الراء إلى القاف الساكنة قبلها ، قال الأعم « الشاهد فيه إلقاء حركة الراء على القاف للوقف » اه

ونظير ذلك قول الراجز :

تحفزها الأوتار والأيدى الشعر والنبل ستون كأنها الجمر

الشاهد في قوله « الشعر » وقوله « الجمر » فإن أصل الكلمة الأولى - بضم الشين وسكون العين وضم الراء - فلما أراد الوقف نقل ضمة الراء إلى العين الساكنة قبلها ، وأصل الثانية بفتح الجيم وسكون الميم وضم الراء ؛ فنقل الشاعر عند الوقف ضمة الراء الإعرابية إلى الميم الساكنة قبلها

وكما قال الآخر :

٤٥١ — أَنَا جَرِيرٌ كُنَيْتِي أَبُو عَمْرٍ      أَضْرِبُ بِالسَّيْفِ وَسَعْدٌ فِي الْقَصْرِ  
\* أَجْبُنًا وَغَيْرَةً خَلْفَ السِّتْرِ \*

وقال الآخر :

٤٥٢ — [٣٠٨] أَرْتَنِي حِجْلًا عَلَى سَاقِهَا      فَهَشَّ الْقَوَادُ لِذَاكَ الْحِجْلِ  
قُلْتُ وَلَمْ أَخْفِ عَنْ صَاحِبِي :      أَلَا بِأَبِي أَصْلُ تِلْكَ الرَّجْلِ

٤٥١ — محل الاستشهاد من هذه الآيات قوله « عمر » وقوله « النصر » وقوله « الستر » فإن أصل الكلمة الأولى بفتح العين وسكون الميم وكسر الراء ، فنقل حركة الراء الإعرابية إلى الميم الساكنة قبلها للوقف ، وأصل الثانية بفتح القاف وبسكون الصاد وهاتان حركة وسكون البنية ، وبكسر الراء وهذه حركة إعراب ، فلما أراد الراجز الوقف نقل حركة الراء إلى الصاد الساكنة قبلها ، فصار هذا وما قبله كالكتف ونحوه ، وأما الكلمة الثالثة فأصلها بكسر السين وسكون التاء ، وهاتان حركة وسكون البنية ، وبكسر الراء وهذه حركة الإعراب ، فلما أراد الوقف نقل كسرة الراء إلى التاء الساكنة فصار بزنة الإبل والبلز ونحوهما .

٤٥٢ — هذان بيتان من المتقارب ، وهما من شواهد ابن يعيش في شرح الفصل ( ص ١٢٧٢ ) وابن منظور ( رج ل ) ، والحجل — بكسر الحاء وسكون الجيم ، وحكى قوم فتح الحاء مع سكون الجيم أيضاً — هو الخلل ، وهو حلية تلبسها المرأة في رجلها وقالوا لحلقى القيد حجلاً ، وقالوا : هذا فرس محجل ، إذا كان في قوائمه يابض ، على التشبيه . ومحل الاستشهاد من البيتين قوله : « الحجل » في البيت الأول ، وقوله : « الرجل » في البيت الثاني ، فإن أصل الكلمة الأولى بكسر الحاء وسكون الجيم كما قلنا ، وهاتان حركة وسكون البنية . وبكسر اللام وهذه حركة الإعراب التي يقتضها العامل ، فلما أراد الشاعر الوقف نقل كسرة اللام إلى الجيم الساكنة قبلها فصار بزنة الإبل والإبد والبلز ونحوهن ، وكذلك الكلمة الثانية ، قال ابن منظور « أراد الرجل والحجل فألقى حركة اللام على الجيم ، وليس هذا وضعا ؛ لأن فعلا لم يأت إلا في قولهم إبل وإطل » اهـ ، يريد أن كسرة الجيم ليست من أصل البنية التي وضعت الكلمتان عليها ؛ لأن فعلا بكسر الفاء والعين جميعا لم يرد إلا في كلمات قليلة محفوظة ، وليس هاتان الكلمتان من بين ما حفظه العلماء منها .

وقال الآخر :

٤٥٣ — عَلَّمَنَا إِخْوَانَنَا بَنُو عِجْلٍ شَرِبَ النَّبِيدَ وَأَصْطَفَا بِالرَّجْلِ

٤٥٣ — هذان بيتان من الرجز المشطور ، وقد أنشدهما ابن منظور (ع ج ل) وأبو زيد في النوادر (ص ٣٠) من غير عزو ، وعجل : قبيلة من ربيعة ، وهم بنو عجل ابن لجيم بن صعب بن على بن بكر بن وائل ، وهو في الأصل بكسر العين وسكون الجيم . ومحل الاستشهاد قوله : « عجل » وقوله : « بالرجل » فإن أصل الكلمة الأولى - كما ذكرنا لك - بكسر العين وسكون الجيم ، وهاتان حركة وسكون البنية التي وضعت الكلمة عليها ، وبكسر اللام ، وهذه حركة الإعراب التي يقتضيها العامل ، إلا أن الراجز حين أراد الوقف نقل حركة اللام إلى الجيم الساكنة قبلها ، وكذلك فعل بالكلمة الثانية ، قل ابن منظور « إنما حرك الجيم فيهما ضرورة ، لأنه يجوز تحريك الساكن في التقافية بحركة ما قبلها ، كما قال عبد مناف بن ربيع الهذلي :  
إذا تجاوب نوح قامتا معه ضربا أليما بسبت يلعب الجلدا »  
اه كلامه بحروفيه .

قال أبو رجاء ، عفا الله عنه : وفي قول ابن منظور الذي سمعته مأخذان ما كان يصح أن يقع فيهما على جلالة قدره ، الأول : أنه جعل تحريك الجيم ههنا ضرورة ، وكلام النحاة صريح في أن الوقف ينقل حركة الإعراب إلى الساكن قبله مما يقولونه في الكلام عند الوقف ، إلا أن تكون حركة الإعراب الفتحة فهذه موضع الخلاف بين البصريين والكوفيين ، قال سيويه « هذا باب الساكن الذي يكون قبل آخر الحروف فيحرك لكرهيتهم التقاء الساكنين ، وذلك قول بعض العرب : هذا بكر ، ومن بكر ، ولم يقولوا رأيت البكر ، لأنه في موضع التنوين ، وقد يلحق ما بين حركته ، والمجرور والرفوع لا يلحقهما ذلك في كلامهم ، ومن ثم قال الراجز \* أنا ابن ماوية إذ جد النقر \* اه كلامه . والثاني أنه جعل بيت عبد مناف بن ربيع الهذلي نظير بيت الشاهد وهما متغايران ، كل واحد منهما عكس صاحبه ، ألا ترى أن بيت الشاهد فيه نقل حركة الحرف الآخر إلى الذي قبله ، وبيت الهذلي فيه تحريك الحرف الذي قبل آخر حروف الكلمة حركة إتياع للحرف الذي قبله ، ولم تنقل فيه حركة من حرف إلى حرف ؟ =

وإذا ثبت هذا في المرفوع والمخفوض ، فكذلك أيضاً في المنصوب ؛ لأن الكاف في قولك « رأيت البكر » في حالة النصب ساكنة كما هي ساكنة في قولك : « هذا البكر ، ومررت بالبكر » في حالة الرفع والمخفوض ، فكما حركت الكاف في المرفوع والمخفوض ليزول اجتماع الساكنين ، فكذلك ينبغي أيضاً في المنصوب ليزول اجتماع الساكنين ، وكما أنهم اختاروا الضمة في المرفوع والكسرة في المخفوض لأنها الحركة التي كانت للكلمة في حالة الوصل ، فكذلك يجب أيضاً أن يختاروا الفتحة في المنصوب ؛ لأنها الحركة التي كانت للكلمة في حالة الوصل ، ولا فرق بينهما .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك ؛ لأن أول أحوال الكلمة التنكير ، ويجب فيها في حال النصب أن يقال « بَكْرًا » فلا يجوز أن تحرك العين ؛ إذ لا يلتقي فيه ساكنان كما يلتقي في حال الرفع والجر ، نحو « هذا بَكْرٌ » ، ومررت ببَكْرٍ » فلما امتنع في حال النصب تحريك العين في حال التنكير دون حالة الجر والرفع تبعه حال التعريف ؛ لأن اللام<sup>(١)</sup> لا تلزم الكلمة في جميع أحوالها ؛ فلذلك روعي الحكم الواجب في حال التنكير .

والذي أذهب إليه في هذه المسألة ما ذهب إليه الكوفيون .

وأما الجواب عن كلمات البصريين : أما قولهم « إن أول أحوال الكلمة التنكير ، فلما امتنع معه في حال النصب تحريك العين تبعه حال التعريف بلام

---

= وقد أنشد أبو زيد بيت عبد مناف المذكور في نوادره (ص ٣٠) ثم قال بعد إنشاده « يريد الجلد — أى بكسر الجيم ومكون اللام — فأتبع الكسرة الكسرة » اهـ ، وهو كلام دقيق ، فتنبه لذلك ، والله المسؤول أن يعصمك ويسددك .

(١) المراد باللام حرف التعريف .

التعريف لأنها لا تلزم الكامة » قلنا : هذا فاسد ؛ لأن حمل الاسم في حالة التعريف بلام التعريف على حالة التنكير لا يستقيم ؛ لأنه في حال التنكير في النصب يجب تحريك الراء فيه ، فلا يجوز تحريك العين لعدم التقاء الساكنين ، بخلاف ما إذا كانت فيه لام التعريف ؛ فإنه لا يجب تحريك الراء فيه ، بل تكون ساكنة فيه كما هي ساكنة في حال الرفع والجر ، فكما تحرك الكاف [ ٣٠٩ ] في حالة الرفع بالضم وفي حالة الجر بالكسر ؛ فكذلك يجب أن تحرك في حالة النصب بالفتح .

وإنما يستقيم ما ذكره البصريون أن لو كان الوقف يوجب فيما دخله لام التعريف أن يكون الوقف عليه بالألف فيقال « رأيت البَكْرَا » كما يقال « رأيت بَكْرَا » فلما لم يُقَلْ ذلك لدخول لام التعريف دلّ على أن الفرق بينهما ظاهر ؛ فلا يجوز أن يحمل أحدهما على الآخر . على أن من العرب من يقف عليه مع التنكير في حال النصب بالسكون فيقول « ضربت بَكْرًا ، وأكرمت عَمْرُو<sup>(١)</sup> » وإن كانت اللغة العالية الفصيحة أن يُوقَفَ عليه بالألف<sup>(٢)</sup> ، غير أن العرب وإن اختلفوا في الجملة في حال التنكير هل يوقف فيه بالألف أو السكون فما اختلفوا البتة في حال التعريف باللام أنه لا يجوز الوقف عليه بالألف .

والذي يدلُّ على ذلك أن الألف لا تكاد تقع في هذا النحو في القوافي وصلا إلا قليلا ؛ فدل على ما بيناه ، والله أعلم .

\*\*\*

(١) هذه لغة ربيعة ، يقفون على المنصوب النون بالسكون كما يقف عامة العرب على المرفوع والمخفوض النونين ، وكما يقفون هم وغيرهم على ذى الألف واللام .  
(٢) في ر « أن يقف عليه بالألف » .



## ١٠٧ — مسألة

[القول في أصل حركة همزة الوصل] <sup>(١)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أن الأصل في حركة همزة الوصل أن تتبع حركة عين الفعل ؛ فتكسر في « أَضْرِبْ » إتباعاً لكسرة العين ، وتضم في « ادْخُلْ » إتباعاً لضمة العين ، وذهب بعضهم إلى أن الأصل في همزة الوصل أن تكون ساكنة ، وإنما تحرك لالتقاء الساكنين . وذهب البصريون إلى أن الأصل في همزة الوصل أن تكون متحركة مكسورة ، وإنما تضم في « ادْخُلْ » ونحوه لثلاثي يُخْرَج من كسر إلى ضم ؛ لأن ذلك مستثقل ، ولهذا ليس في كلامهم شيء على وزن فَعَلٍ بكسر الفاء وضم العين .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنه لما وجب أن يزيدوا حرفاً لثلاثي يبتدأ بالساكن ووجب أن يكون الحرف الزائد متحركاً وجب أن تكون حركته تابعة لعين الفعل طلباً للمجانسة ؛ لأنهم يتوخَّون ذلك في كلامهم ، ألا ترى أنهم قالوا « مُنْتَن » فضموا التاء إتباعاً لضمة الميم ، وإن كان الأصل في التاء أن تكون مكسورة ؛ لأنه [ ٣١٠ ] من أَنتَنَ فهو مُنْتَنٌ ، كما تقول : أَتَجَلَّ فهو مُجَلِّلٌ ، وأَحْسَنَ فهو مُحَسِّنٌ ، إلا أنهم ضموها للإتباع ، وكذلك قالوا فيها أيضاً « مِنتِنٌ » فكسروا الميم إتباعاً لكسرة التاء ، وكذلك قالوا « المِغِيرَةُ » فكسروا الميم إتباعاً لكسرة التين ، وإن كان الأصل أن تكون مضمومة ؛ لأنه من أَغَارَ على العدو إغارةً ، وكذلك قالوا « يُسْرُوع » فضموا الياء إتباعاً لضمة الراء ، والبُشْرُوع : دابة حراء تسكون في الرمل ،

(١) انظر في هذه المسألة : شرح تنفيل لابن عيش (ص ١٣٣٢) وشرح الأشموني

بمحاكية الصبان ( ٤/ ٣٣٣ وما بعده ) وتصريح الشيخ خالد ( ٢/ ٤٥٦ وما بعدها ) .

وكذلك قالوا « الأسود بن يعْفُرُ » فضموا الياء إتباعاً لضمة الفاء ، وإن كان الأصل هو الفتح ؛ لأنه ليس في الكلام على وزن يُفْعُول بالضم ، وكذلك قالوا « هو أخوك لِإِمك » بكسر الهمزة إتباعاً لكسرة اللام ، قال الله تعالى : ( فَلَا مَـةَ الثَّلَثِ ) في قراءة من قرأ بكسر الهمزة ، وهما حمزة الزيات والكسائي ، وهما من سادات القراء السبعة ، وعلى ذلك قراءة الحسن ( الحمد لله ) بكسر الدال ، وقراءة ابن أبي عَبلَة ( الحمد لله ) بضم اللام ، وإذا كانوا كسروا ما يجب بالقياس ضمه وضموا ما يجب بالقياس كسره للاتباع طلباً للمجانسة فلأن يضموا هذه الهمزة أو يكسروها للاتباع ولم يجب لها حركة مخصوصة كان ذلك من طريق الأولى .

وأما من ذهب إلى أن الأصل فيها أن تكون ساكنة فقال : أجمعنا على أن همزة الوصل زيادة على بناء الكلمة ، وإذا كانت زيادة كان تقديرها ساكنة أولى من تقديرها متحركة ، وذلك لأننا إذا قدرناها ساكنة كان زيادة حرف واحد مجرد عن شيء آخر ، والزيادة كلما كانت أقل كانت أولى ، ثم يجب تحريك الهمزة لالتقاء الساكنين ؛ فلا يؤدي إلى الابتداء بالساكن .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن الأصل فيها الحركة وهو الكسر ، وذلك لأن المقصود بزيادة الهمزة أن نلفظ بفاء الفعل ساكنة في حال الابتداء ؛ لأنه لو لم نَزِد الهمزة لتحركت فاء الفعل الساكنة في حال الابتداء ؛ لأن الابتداء بالساكن محال ، فإذا كانوا قد زادوا الهمزة لئلا يبتدأ بالساكن ، ولهذا لم يزيدها فيما تحركت فاءه ؛ فينبغي أن تزداد متحركة لا ساكنة ؛ لأنه من المحال أن تقصد إلى حرف ساكن وأنت تقصد التخلص من الساكن .

وإنما وجب أن تكون حركتها الكسرة لأنها زيدت على حرف ساكن فكان الكسر [٣١١] أولى بها من غيره ؛ لأن مصاحبها للساكن أكثر من

غيره ، ألا ترى أنه الأكثر في التقاء الساكنين ؟ فحركت بالكسر تشبيهاً بحركة الساكن إذا لقيه ساكن ؛ لأن الهمزة إنما جيء بها توصلاً إلى النطق بالساكن ، كما أن الساكن إنما حرك توصلاً إلى النطق بالساكن الآخر .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنه لما وجب أن يكون الحرف الزائد متحركاً وجب أن تكون حركته تابعةً لحركة العين ، طلباً للمجانسة » قلنا : التحريك للإتباع ليس قياساً مطرداً ، وإنما جاء ذلك في بعض المواضع في ألفاظ معدودة قليلة جداً ، وذلك الإتباع على طريق الجواز ، لا على طريق الوجوب ، ألا ترى أنه يجوز أن يقال في مُنْتَن بضم التاء « مُنْتِن » بالكسر فيؤتى به على الأصل ، وأما قولهم « مُنْتِن » بكسر الميم فيحتمل أن يكون من نُنْتَن ؛ لأنه يقال « نُنْتِن الشيء ، وأنْتَن » لفتان ؛ فلا يكون الكسر للإتباع . وكذلك قولهم « المِغِيرَة » يجوز أن يؤتى به على الأصل فيقال فيه « المِغِيرَة » بالضم . ويحتمل أن يكون من « غَارَ أَهْلَهُ يَغِيرُهُمْ غَيْرًا » إذا مَارَهُمْ ، وكذلك يجوز أن يقال في يُسْرِع بالضم « يَسْرِع » بالفتح على الأصل ، وقد قالوا إنه أسْرِع<sup>(١)</sup> أيضاً ، وكذلك يجوز أن يقال في « يُغْفِر » بالضم « يَغْفِر » بالفتح على الأصل ، وكذلك يجوز أن يقال في قولهم هو أخوك لإمك بالكسر « هو أَخُوكَ لِإِمَك » بالضم على الأصل ، وأما قراءة من قرأ ( الحمد لله ) بكسر الدال وقراءة من قرأ ( الحمد لله ) بضم اللام فهما قراءتان شاذتان في الاستعمال ضعيفتان في القياس : أما شذوذهما في الاستعمال فظاهر ، وأما ضعفهما في القياس فظاهر أيضاً : أما كسر الدال فإنما كان ضعيفاً لأنه يؤدي إلى إبطال الإعراب ، وذلك لا يجوز ، وأما ضم اللام فإنما كان ممتنعاً لأن الإتباع لما كان في الكلمة الواحدة

(١) وقد جاء جمعه في قول امرئ القيس :

وتعطو برخص غير شئن كأنه أساريع ظي أو مساويك إسحل

قليلاً ضعيفاً كان مع الكلمتين ممتنعاً البتة ؛ لأن المنفصل لا يلزم لزوم المتصل ، فإذا كان في المتصل ضعيفاً امتنع في المنفصل البتة ؛ لأنه ليس بعد الضعف إلا امتناع الجواز ؛ لأن حركة الإعراب لا تلزم ؛ فلا يكون لأجلها إتيان ، وإذا كان الإتيان في كلامهم بهذه المثابة دل على أنه ليس الأصل في حركة همزة الوصل أن تتبع حركة العين .

والذي يدل [ ٣١٢ ] على أن حركتها ليست إتياناً لحركة العين في نحو « اضرب ، وأدخل » أنه لو كان الأمر كذلك لكان ينبغي أن يقال في ذهب يذهب « أذهب » بفتح الهمزة ؛ لأن عين الفعل منه مفتوحة ، فلما لم يجر ذلك وقيلت بالكسر علم أن أصابها أن تكون متحركة بالكسر ، وإنما ضمت في « أدخل » ونحوه لثلاثي يخرجوا من كسر إلى ضم لأنه مستثقل ، ولم يفعلوا ذلك في « أذهب » لأن الخروج من كسر إلى فتح غير مستثقل ؛ فجاء بها على الأصل وهو الكسر .

وأما قول من قال « إن الأصل فيها أن تكون ساكنة ؛ لأن همزة الوصل زائدة ، وإذا كانت زائدة كان تقديرها ساكنة أولى من تقديرها متحركة ؛ لأن الزيادة كلما كانت أقل كانت أولى » قلنا : الكلام على هذا من وجهين :

أحدهما : القاصد للفظ بالساكن إذا قَدَّرَ اجتلاب حرف ساكن - مع علمه بأنه لا يلفظ به - كان تقديره محالاً ، ولو جاز أن يقال ذلك لجاز أن يقال : إن الاسم يوضع أولاً على سكون الأول ثم يتحرك ؛ لأن الابتداء بالساكن محال ، ثم يلزمه على هذا أن لا يثبت حركة في لفظ إلا لضرورة ، وأن يسكن كل حرف في أول كل كلمة إذا لم يبتدأ به ، ولا خلاف أن مثل هذا لا يرتكبه أحد .

والوجه الثاني : أن الهمزة إذا زيدت ساكنة ثم تحركت لالتقاء الساكنين لم تكن جاءت لأجل اللفظ بالساكن ؛ فكان حكمها حكم ما بينى عليه ؛ إذ لو زيدت ساكنة لئلا يبتدأ بالساكن لكان تقدير السكون فيها محالاً ؛ لما فيه من العود إلى عين ما يُفَرَّ منه ، وكان يلزم على مقتضى هذا القول أن لا يجوز حذفها بحال ، وأن يقال « يَا زَيْدُ اضْرِبْ وَيَا عَمْرُو ادْخُلْ » بإثبات الهمزة ، وذلك لا يجوز ، والله أعلم .

### ١٠٨ — مسألة

[ هل يجوز نقل حركة همزة الوصل إلى الساكن قبلها ؟ ]<sup>(١)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز نقل حركة همزة الوصل إلى الساكن قبلها .  
وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز .  
وأجمعوا على أنه يجوز نقل حركة همزة القطع إلى الساكن قبلها كقولهم « مَنْ أَبُوكَ ، وَكَمْ أَبْلَكَ » .

أما الكوفيون فاحتجوا [ ٣١٣ ] بأن قالوا : الدليل على ذلك : النقل ، والقياس .

أما النقل فقد قال الله تعالى : ( أَلَمْ يَلَمْ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ) فنقل فتحة همزة ( الله ) إلى الميم قبلها ، وحكى الكسائي قال : قرأ على بعض العرب سورة ( ق ) فقال : ( مَنَّاغٍ لِلْخَيْرِ مُعْتَدٍ مُّرِيْبِينَ الَّذِي ) بفتح التنوين ؛ لأنه نقل فتحة همزة ( الذي ) إلى التنوين قبلها ، وحكى أيضاً عن بعض العرب ( بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الْحَمْدُ لِلَّهِ ) بفتح الميم ؛ لأنه نقل فتحة همزة ( الحمد ) إلى الميم قبلها ، وقرأ أبو جعفر يزيد بن القمقاع المدني وهو من سادات أئمة القراء وهو أحد القراء

(١) انظر في هذه المسألة : شرح الفصل لآين يعيش ( ص ١٣٢٠ — ١٣٢٣ ) .

العشرة ( وإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا ) فنقل ضمة همزة ( اسْجُدُوا ) إلى التاء قبلها ؛ فدل على جوازه .

وأما القياس فلأنها همزة متحركة ؛ فجاز أن تنقل حركتها إلى الساكن قبلها كهمزة القطع في قولهم « مَنْ أَبُوكَ ، وَكَمْ أَبْلُكَ » وما أشبه ذلك .

والذي يدل على صحة ما ذكرناه أنهم يقولون « وَاحِدِ اثْنَانِ » فيكسرون الدال من « وَاحِدِ » وأجمعنا وإياكم على أن كسرة الدال إنما كانت لإلقاء حركة همزة « اثْنَانِ » عليها لالتقاء الساكنين ، ولا خلاف أن همزة « اثْنَانِ » همزة وصل ؛ فدل على صحة ما ذكرناه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك لأن الهمزة إنما يجوز أن تنقل حركتها إذا ثبتت في الوصل نحو : « مَنْ أَبُوكَ » في « مَنْ أَبُوكَ » و « كَمْ أَبْلُكَ » في « كَمْ أَبْلُكَ » فأما همزة الوصل فتسقط في الوصل ؛ فلا يصح أن يقال إن حركتها تنقل إلى ما قبلها ؛ لأن نقل حركة معدومة لا يتصور ، ولو جاز أن يقال إن حركتها تنقل لكان يجب أن يثبتها في الوصل فيقول : قال الرجل ، وَذَهَبَ الْفَلَامُ ، حتى يجوز له أن يقدر نقل حركتها ، ولو جاز ذلك لجاز أن يقال : « أَخَذْتُ عَنْ الرَّجُلِ » بسكون النون وقطع الهمزة وفتح النون على نقل الحركة كما يقال : « مَنْ أَبُوكَ ، وَمَنْ أَبُوكَ » فلما لم يُقَلْ ذلك بالإجماع دل على فساد ما ذهبتم إليه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقوله تعالى : ( أَلَمْ اللَّهُ ) فلا حجة لهم فيه ؛ لأن حركة الميم إنما كانت لالتقاء الساكنين - وهما الميم واللام من ( الله ) - وزعم بعضهم أن الساكنين هما الميم والياء قبلها ، وهذا عندى باطل ؛ لأنه لو كان التحريك في قوله ( أَلَمْ اللَّهُ ) لسكونها وسكون الياء [ ٣١٤ ] قبلها لكان يجب أن تكون متحركة في قوله ( أَلَمْ ذَلِكَ الْكِتَابِ ) فلما كانت ساكنة دل على

أنها حركت ها هنا لسكونها وسكون اللام بعدها ؛ لا لسكونها وسكون الياء قبلها ، وكانت الحركة فتحةً على خلاف الأصل في التقاء الساكنين لأن قبلها ياء قبلها كسرة فلو كسر لأدى ذلك إلى اجتماع كسرة قبلها ياء قبلها كسرة ، والياء تعدُّ بكسرتين ؛ فيؤدى في التقدير إلى اجتماع أربع كسرات متواليات ، وذلك ثقل جداً فعدلوا عنه إلى الفتح لأنه أخف الحركات .

وهذا هو الجواب عن احتجاجهم بقراءة بعض العرب ( مُرِيْنَ الَّذِي ) فإن الفتحة في التنوين ليس عن إلقاء حركة همزة ( الَّذِي ) وإنما حركت لالتقاء الساكنين - وهما التنوين ، واللام من ( الَّذِي ) - وكانت الحركة فتحة على خلاف الأصل في التقاء الساكنين لأن ما قبل التنوين كسرة وقبل الكسرة ياء قبلها كسرة ؛ فالياء تعدُّ بكسرتين على ما بيننا ؛ فعدل في هذه القراءة عن الكسر لثلاث يجمع في التقدير بين خمس كسرات متواليات ، وعدل عنه إلى الفتح لأنه أخف الحركات ، وإذا كانوا قد فتحوها « أَيْنَ ، وكيف » لثلاث ياء مع كسرة مع كثرة الاستعمال ، ولا يوجد فيه من الاستثقال ما يوجد ها هنا ، فلأن يفتحوا ها هنا كان ذلك من طريق الأولى ، على أنه لا يجوز لأحد أن يقرأ بهذه القراءة لأنه لا إمام لها ، وكذلك ما حكاه عن بعض العرب من فتح الميم من ( الرحيمَ الحمدُ لله ) لأنها لا إمام لها ، على أنه لا وجه للاحتجاج بها ؛ لأن فتح الميم فتحة إعراب ؛ لأنه لما تكرر الوصف عدل به إلى النصب على اللوح بتقدير أعنى ، كما قالت امرأة من العرب<sup>(١)</sup> :

لَا يَبْعَدَنَّ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سَمُّ الْعَدَاةِ وَآفَةُ الْجُزْرِ [٢٩٥]  
النَّازِلُونَ بِكُلِّ مُفْتَرَكٍ وَالطَّيِّبِينَ مَعَاقِدَ الْأَزْرِ

وهذا كثير في كلامهم ، وقد بينا ذلك قبل .

(١) هي الخزنية أخت طرفة بن العبد لأمه كما تقدم ذكره في شرح هذا الشاهد (ص ٤٧٦)

وأما قراءة أبي جعفر ( وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا ) فضعيفة في القياس جداً والقراء على خلافها ، على أنها لا حجة لهم فيها . وذلك من ثلاثة أوجه :  
أحدها : أن الخلاف إنما وقع في نقل حركة همزة الوصل إلى الساكن قبلها ،  
وها هنا ليس ما قبلها ساكناً ، وإنما هو [ ٣١٥ ] متحرك ؛ لأن التاء من (الملائكة)  
متحركة ، فهذا احتجاج على غير محل الخلاف .  
والثاني : أن هذا لا يقولون به ؛ فإنه لا يجوز عندكم نقل حركة همزة الوصل إلى  
المتحرك قبلها .

والثالث : أننا نقول : إنما ضمت هذه التاء إتياعاً لضمة الجيم في ( اسجدوا )  
وذلك من وجهين ؛ أحدهما : أن يكون قد نوى الوقف فسكنت التاء وضمها تشبيهاً  
بضمة التاء في قراءة من قرأ ( وَقَالَتْ أَخْرِجْ عَلَيْنِ ) بإتياع ضمة التاء ضمة الراء ؛  
لثلاث مخرجوا من كسر إلى ضم كما ضموا الهمزة ، ونحو هذا الإتياع قراءة من قرأ  
أيضاً ( جنات وعيونٍ أدخلوها ) بضم التنوين إتياعاً لضمة الخاء من ( أدخلوها ) ،  
وهذا كثير في كتاب الله تعالى وكلام العرب . والثاني : أنه أتبع الضم الضم ، كما  
أتبع الكسر الكسر في قراءة الحسن البصري ( الحمد لله ) فكسر الدال إتياعاً  
لكسرة اللام ، وكقولهم « مِئْتَيْنِ » بكسر الميم ، والأصل فيه « مِئْتَيْنِ » بضم  
الميم ؛ فكسروها إتياعاً لكسرة التاء ، ومنهم من يقول « مِئْتَيْنِ » بضم التاء ،  
والأصل فيها الكسر ، إتياعاً لضمة الميم ، كقراءة ابن أبي عَبدِلة ( الحمد لله ) بضم  
اللام والأصل فيها الكسر إتياعاً لضمة الدال .  
وعلى كل حال فهذه القراءة ضعيفة في القياس ، قليلة في الاستعمال .

وأما قولهم « إنها همزة متحركة فجاز أن تنقل حركتها إلى الساكن قبلها كهمزة  
القطع » قلنا : قد بينا الفرق بين همزة الوصل وهمزة القطع بما يغني عن الإعادة ؛  
فلا يجوز أن تُحمَلَ إحداها على الأخرى .



وأما قولهم « أجمعنا على أن كسرة الدال في قولهم واحد اثنان إنما كان لإلقاء حركة همزة اثنان ، وهمزة اثنان همزة وصل » قلنا : إنما جاز ذلك هاهنا لأن « واحد » في حكم الوقف كنهوه من العدد ، و « اثنان » في حكم المستأنف المبتدأ به ، وإذا كان في حكم المستأنف المبتدأ به كانت همزته بمنزلة همزة القطع ، وإن كانت همزة وصل ؛ لأن همزة القطع وهمزة الوصل تستويان في الابتداء ؛ ولهذا يقولون « واحد اثنان » فيثبتون فيه الهمزة وإن كانت همزة وصل ؛ لأن « واحد » في حكم الوقف ، و « اثنان » في حكم المستأنف ، ولذلك يقولون « ثلاثة أربعة » فيحذفون الهمزة من « أربعة » ولا يقلبون الهاء من ثلاثة تاء ؛ لأن الثلاثة عندهم في حكم الوقف والأربعة في حكم المستأنف ، وهم إنما يقلبون [ ٣١٦ ] الهاء تاء في حالة الوصل ، وإذا كانت في تقدير الوقف بقيت هاء ، وإن أقيت عليها حركة ما بعدها ، كما تكون هاء إذا لم يكن بعدها شيء ، والله أعلم .

## ١٠٩ — مسألة

[ هل يجوز مد المقصور في ضرورة الشعر ؟ ]<sup>(١)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز مدُّ المقصور في ضرورة الشعر ، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز .

وأجمعوا على أنه يجوز قصرُ الممدود في ضرورة الشعر ، إلا أن الفراء من الكوفيين اشترط في مد المقصور وقصر الممدود شروطاً لم يشترطها غيره ؛ فذهب إلى أنه لا يجوز أن يمد من المقصور ما لا يجيء في بابه ممدود ، نحو قَتَلْتُ تَأْنِيثَ قَعْلَانَ نَحْوَ سَكْرَى

(١) انظر في هذه المسألة : شرح الأشموني بحاشية الصبان (٩١/٤) وتصريح الشيخ خالد الأزهرى (٣٦٨/٢) .

وَعَطَشَى ؛ فهذا لا يجوز أن يمدَّ ؛ لأن مذكَّره سكران وعطشان ، وَقَعْلَى تَأْنِثُ  
 قَتْلَانٌ لَا تَجِيءُ إِلَّا مَقْصُورَةٌ ، وكذلك حكم كل ما يقتضى القياسُ أن يكون مقصوراً  
 وكذلك لا يجوز أن يُقْصَرَ من الممدود ما لا يجيئ في بابه مقصور ، نحو تَأْنِثُ أَفْعَلُ  
 نحو بِيضَاءُ وَسُودَاءُ ؛ فهذا لا يجوز أن يُقْصَرَ ؛ لأن مذكَّره أبيض وأسود ، وَقَتْلَاءُ  
 تَأْنِثُ أَفْعَالٌ لَا يَكُونُ إِلَّا مَمْدُوداً ، وكذلك حكم كل ما يقتضى القياسُ أن يكون  
 ممدوداً ، فأما ما عدا ما يوجب القياسُ أن يكون مقصوراً أو ممدوداً من المقصور  
 والممدود فإنه يجوز أن يمد منه المقصور ويقصر منه الممدود إذا كان له نظير من  
 المقصور أو الممدود ؛ فيجوز عنده مَدُّ « رَحَى ، وَهْدَى ، وَحِجَى » لأنها إذا مدت  
 صارت إلى مثال سَمَاءُ وَدُعَاءُ وَرِدَاءُ ، ويجوز عنده قصر « سَمَاءُ ، وَدُعَاءُ ، وَرِدَاءُ » لأنها إذا  
 قصرت صارت إلى مثال رَحَى وَهْدَى وَحِجَى ، فأما ما لا مثال له من المقصور  
 والممدود إذا مَدَّ وَقْصَرَ فلا يخرج عن بابه من المد والقصر ؛ فهذا تفصيل المذاهب .  
 أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على جواز مد المقصور أنه قد جاء  
 ذلك عن العرب في أشعارهم ، قال الشاعر :

٤٥٤ — [٣١٧] قَدْ عَلِمْتُ أُمُّ أَبِي السَّعْلَاءِ وَعَلِمْتُ ذَاكَ مَعَ الْجُرَاءِ  
 أَنْ نَمَّ مَا كُولا عَلَى الْخَوَاءِ يَالْلَّكَ مِنْ تَمَرٍ وَمِنْ شَيْشَاءِ  
 \* يَنْشَبُ فِي الْمَنْعَلِ وَاللَّهَاءِ \*

٤٥٤ — هذه خمسة أبيات من الرجز الشطور ، وقد أنشدها — إلا الثانى —  
 ابن منظور ( ل ١٥ ) وأنشد رابعها وخامسها ابن يعيش ( ص ٨٠١ ) والأشعرونى ( رقم  
 ١١٥٧ ) وابن عقيل ( رقم ٣٥٣ ) وقد قال الفراء : إن هذا الرجز لأعرابى من  
 أهل البادية ، ولم يسمه ، وقال أبو عبيد البكرى : هو لأبى المقدام الراجز . والسعلاء  
 — بكسر السين وسكون العين — أصله السعلاة ، قيل : هى النول ، وقيل : ساحرة  
 الجن ، وتجمع على السعالي ، والعرب تشبه المرأة العجوز بالسعلاة ، قال الراجز :  
 لقد رأيت عجبا مذ أمسا عجائزا مثل السعالي خسا =

والسعلاء والخواء واللهاة كله مقصور في الأصل ، ومدّه لضرورة الشعر ؛ فدلّ على جوازِهِ ، وقال الآخر :

٤٥٥ — إِنَّمَا الْفَقْرُ وَالْغِنَاءُ مِنَ اللَّهِ ؛ فَهَذَا يُعْطَى ، وَهَذَا يُحَدُّ

فدّ الغِناء وهو مقصور ، فدلّ على جوازِهِ ، وقال الآخر :

٤٥٦ — سَيُفْنِنِي الَّذِي أَغْنَاكَ عَنِّي فَلَا فَقْرٌ يَدُومُ وَلَا غِنَاءُ

== وقال الأعشى :

رب رفد هرقته ذلك اليو م وأسرى من معشر أقتال

وشيوخ حربى بشطى أريك ونساء كأنهن السعالى

والجراء - بفتح الجيم أو كسرهما - الفتاء ، تقول : هذه جارية بينة الجراء ، والجراية والجراية ، والجري ، أى بينة الصبا والفتاء ، والخواء : الحلاء ، تقول : خوى الربع يحوى ، إذا خلا من أهله ، لكن الأصمى حكى في مصدر هذا الفعل أنه ممدود في الأصل والشيشاء - بشينين معجمتين أولاهما مكسورة وبينهما ياء - هو الشيص ، وهو أردأ التمر ، وينشب : يعلق ، والمسلع : موضع السعال من الحلق ، واللهاة - بفتح اللام ، وبالمد ، وأصله القصر - جمع لهاة ، وهى هنة مطبقة فى أقصى سقف الفم . ومحل الاستشهاد من هذه الأبيات قوله « السعلاء » وقوله « اللهاة » فإن أصل هاتين الكلمتين القصر فأصل الأولى السعلاء ، وأصل الثانية اللهاة ، ولكن الراجز قد مدهما حين اضطر ، وقد زعم المؤلف أن « الخواء » أصله القصر ، ولكن الراجز مده أيضا ، ولكن الأصمى كما حدثنا قد حكى أن أصل « الخواء » ممدود ، والخطب فى ذلك سهل ، فإنه يكفى الاستشهاد بالكلمتين السابقتين .

٤٥٥ — يحد - بالبناء للمجهول - أى يمنع ويحرم ، والاستشهاد بهذا البيت فى قوله « والغناء » فإن هذه الكلمة فى الأصل مقصورة ، والغنى - بكسر الغين مقصورا - ضد الفقر ، وفى الحديث « خير الصدقة ما أبقت غنى » وفى رواية « خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى » وأصله مصدر « غنى يغنى » بوزن رضى رضى ، وقد مده الشاعر فى هذا البيت حين اضطر لإقامة وزن البيت .

٤٥٦ — هذا البيت من شواهد الأشموني ( رقم ١١٥٦ ) وأوضح المسالك ( رقم ٥٣٧ ) وشرحه العيني ( ٥١٣/٤ ) بهامش الحزاة ) وأنشده ابن منظور ( غنى ) ومحل ==

وقول الآخر :

٤٥٧ — لم تُرَحِّبْ بِأَنْ شَخَّصْتَ، وَلَكِنْ مَرَحَبًا بِالرِّضَاءِ مِنْكَ وَأَهْلًا  
فهذه الأبيات كلها تدل على جوازه .

== الاستشهاد منه قوله « ولا غناء » فإن أصل هذه الكلمة « ولا غنى » بكسر الغين مقصورا ، ولكن الشاعر مده حين اضطر لإقامة وزن البيت ، وزعم قوم أنه بفتح الغين من قولهم « هذا رجل لا غناء عنده » فيكون ممدودا أصالة ، وزعم آخرون أنه بكسر الغين وأنه مصدر « غانته أغانيه غناء — مثل راميته أراميه رماء » إذا فاخرته وباهيته في الغنى بكسر الغين وبالقصر ، قال ابن منظور « وأما قوله \* سيغنيني الله أغناك البيت \* فإنه يروى بالفتح والكسر ، فمن رواه بالكسر أراد مصدر غانيت ، ومن رواه بالفتح أراد الغنى نفسه ، قال أبو إسحاق : إنما وجهه ولا غناء — يعني بفتح الغين — لأن الغناء غير خارج من معنى الغنى ، وكذلك أنشده من يوثق بعلمه » اهـ . وقال ابن هشام « واختلفوا في جواز مد المقصور للضرورة ، فأجازوه الكوفيون متمسكين بنحو قوله \* فلا قهر يدوم ولا غناء \* ومنعه البصريون ، وقدروا الغناء في البيت مصدرا لغانيت لا مصدرا لغنيت ، وهو تعسف » اهـ .

٤٥٧ — شخص الرجل يشخص — مثل فتح يفتح — شخصا ، إذا ذهب من بلد إلى بلد ، والرضاء : ضد السخط ؛ ومحل الاستشهاد في هذا البيت قوله « بالرضاء » فإن أصله الرضا مقصورا ، لكن الشاعر لما اضطر لإقامة الوزن مده ، وبهذا يستدل الكوفيون على أنه يجوز للشاعر إذا ألجأته الضرورة أن يمد المقصور ، كما يجوز له عند الضرورة أن يقصر الممدود ، ولكن الأخفش — على ما في اللسان — حكى أن مصدر « رضى » هو الرضا بالقصر ، ومنه قول القحيف العقيلي :

إذا رضيت على بنو قشير لعمر الله أعجبي رضاها

والاسم الرضاء بالمد ، فيجوز — إن صح هذا — أن يكون الرضاء في بيت الشاهد اسما لا مصدرا ، فيكون ممدودا أصالة ، وبهذا يسقط استدلال الكوفيين بهذا البيت . وقد أنشد الكوفيون للاستدلال على ما ذهبوا إليه قول العجاج :

والمرء يلبه بلاء السربال كمر الليالي وانتقال الأحوال

وهذا البيت من شواهد الأشموني في المسألة ( رقم ١١٥٥ ) وإتمام الاستدلال لهم بهذا البيت إذا قرئ « بلاء السربال » بكسر الباء ، فإنه يقال : بلى الثوب يلبى بلى =

وأما من جهة القياس فإنما قلنا إنه يجوز مد المقصور لأننا أجمعنا على أنه يجوز في ضرورة الشعر إشباع الحركات التي هي الضمة والكسرة والفتحة فينشأ عنها الواو والياء والألف ؛ فإشباع الضمة كقوله :

\* كَأَنَّ فِي أَنْبِيَائِهَا الْقَرَئُونَ \* [٨]

أراد « القَرَئُونَ » وإشباع الكسرة كقوله :

\* لَا عَهْدَ لِي بِبَنِيضَالٍ \* [١٦]

أراد بِنِيضَالٍ ، وإشباع الفتحة كقوله :

\* أَقُولُ إِذْ خَرَّتْ عَلَى الْكَأْكَالِ [ ١٠ ]

أراد الكَأْكَالَ ، وقد ذكرنا ذلك مستقصى في غير هذه المسألة<sup>(١)</sup> . فإذا كان هذا جائزاً في ضرورة الشعر بالإجماع جاز أن يشبع الفتحة قبل الألف المقصورة فتنشأ عنها الألف فيلتحق بالمدود .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز مد المقصور لأن المقصور هو الأصل ، والذي يدل على أن المقصور هو الأصل أن الألف تكون فيه أصلية وزائدة ، والألف لا تكون في [٣١٨] المدود إلا زائدة ، والذي يدل على ذلك أيضاً أنه لو لم يعلم الاسم هل هو مقصور أو ممدود لوجب أن يلحق بالمقصور دون الممدود ؛ فدل على أنه الأصل ، وإذا ثبت أن المقصور هو الأصل فلو جوزنا مدَّ المقصور لأدى ذلك إلى أن نردّه إلى غير أصل ، وذلك لا يجوز ، وعلى هذا يخرج قصر الممدود ؛ فإنه إنما

== مثل رضى رضى رضى — وأما إذا فتحت الباء فإنه ممدود أصالة ، قال ابن منظور « بلى الثوب بلى بلى وبلاء ، وأبلاه صاحبه ... إذا فتحت الباء مددت ، وإذا كسرت قصرت ، ومثله القرى والقراء ، والصلى والصلاء » اهـ .

(١) انظر المسألة الثانية من مسائل هذا الكتاب .

جاز لأنه رَدُّ إلى أصل ، بخلاف مد المقصور ؛ لأنه رَدُّ إلى غير أصل ، وليس من ضرورة أن يجوز الرد إلى أصل أنه يجوز الرد إلى غير أصل ، وهذا لا إشكال فيه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قول الشاعر :

\* قَدْ عَلِمْتُ أَمْ أَبِي السَّعْلَاءِ \* [٤٥٤]

الآيات إلى آخرها — فلا حجة فيها ؛ لأنها لا تعرف ، ولا يعرف قائلها ، ولا يجوز الاحتجاج بها ، ولو كانت صحيحة لتأولناها<sup>(١)</sup> على غير الوجه الذي صاروا إليه .

وأما قول الآخر :

\* إِنَّمَا الْفَقْرُ وَالْفَنَاءُ مِنْ اللَّهِ \* [٤٥٥]

وقول الآخر :

\* فَلَا فَقْرٌ يَدُومُ وَلَا غِنَاءُ \* [٤٥٦]

فلا حجة لهم فيه أيضاً ، وذلك من وجهين ؛ أحدهما : أن الإنشاد بفتح الغين والمد ، والفناء بمدود بمعنى الكفاية ، قال طرفة :  
٤٥٨ — وَلَا تَجْعَلِينِي كَأَمْرِى وَلَيْسَ هُمُ كَهَمِّى ، وَلَا يُغْنِيْ غِنَايَ وَمَشْهَدِي

(١) في ر « لتناولناها » وظاهر أن ذلك تحريف عما أثبتناه .

٤٥٨ — هذا هو البيت الرابع والتسعون من قصيدة طرفة بن العبد البكري

المعلقة ( انظر شرح التبريزي ص ٩٦ ) وقوله قوله :

إذا مت فأنعني بما أنا أهله وشقي على الجيب يا ابنة معبد

وانعني : أي اذكرى من أفعالي ما أنا خليق به وأهل له ، وليس همهم كهمي :

يريد ليس عزمه مثل عزمي ولا طلبه للمعالي مثل طلبي ، ولا يغني غنائي : أي لا ينفع

في المواطن التي أنفع فيها ولا يسد كما أسد ، يريد أنه لا يكون مثله في المواطن التي تظهر فيها

قيم الرجال كمواطن الحرب ومجالس الخصومات والمفاخرات . ومحل الاستشهاد من هذا =

والوجه الثاني : أنا نسلم أن الرواية بكسر الغين ، ولكن تكون مصدراً لغانيته : أى فاخرته بالغنى ، يقال : غانيته أغانيه غناء ، كما يقول : **وَالْيَتُّ أُولِيهِ** ولأى ، وعاديته أعاديه عِدَاء بمعنى **وَالْيَتُّ** ، قال امرؤ القيس :

٤٥٩ — **فَعَادَى عِدَاءَ بَيْنِ ثَوْرٍ وَنَعْجَةٍ دِرَاكَا ، وَلَمْ يَنْضَحْ بِمَاءٍ فَيُغْسَلِ**

= البيت قوله « غنائى » فإنه بفتح الغين ، وهو ممدود أصالة ، ومعناه النفع والكفاية ، والمؤلف يريد بإنشاد هذا البيت أن يقول : إنه يجوز أن يكون « الغناء » فى الشاهد رقم ٤٥٥ و « غناء » فى الشاهد رقم ٤٥٦ مثل « غنائى » فى بيت طرفة هذا بفتح الغين وبمعنى الكفاية والنفع ، وعلى هذا يكون ممدوداً أصالة ، ولا يكون فيه شاهد للكوفيين لأن الشاعر أتى به على أصله ، وقد ذكرنا لك هناك أن هذا الكلام لا يصح أن يؤخذ به وذكرنا لك كلام ابن هشام فى الرد على هذا الكلام ، وقال فى آخره : إن تعلمات البصريين فى الرد على الكوفيين تصف .

٤٥٩ — هذا هو البيت السادس والستون من معلقة امرئ القيس بن حجر الكندى (انظر شرح التبريزى على اللغات ص ٤٦ ط السلفية) وقد أنشده ابن منظور (عدى) وعزاه إليه ، وعادى : معناه وإلى بين اثنين فى طلق واحد ولم يعرق ، تقول : عادى الفارس بين صيدين ، وبين رجلين ، إذا طعنهما طعنتين متواليتين ، والعداء : مصدر هذا الفعل ، وهو بكسر العين ممدوداً ، ومعناه الموالاة والمتابعة بين الاثنين يصرع أحدهما على إثر الآخر فى طلق واحد ، ودراكا : أى مداركة ، وهو مصدر فى موضع الحال ، يصف امرؤ القيس فرسه بالسرعة وأنه يدرك الوحش ويمكن راكمه من صيدها من غير أن يظهر عليه أثر الجهد والتعب حتى إنه لا يعرق مع شدة جريه . ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « عداء » فإنه بكسر العين المهملة مصدر عادى ، وهو ممدود قياسى ، وغرض المؤلف من إنشاد هذا البيت ههنا أن يقول : إنه يجوز أن يكون « الغناء » فى البيتين ( رقم ٤٥٥ و ٤٥٦ ) اللذين أنشدهما الكوفيون بكسر الغين كما قالوا ، لكن لا على أنهما مصدر غنى كرضى ، بل على أنهما مصدر « غنائى » أى فاخر فى الغنى ، ولست فى حاجة إلى أن نعيد عليك هنا قول ابن هشام « وهو تصف » وقد وافق الكوفيين فى هذه المسألة ابن ولاد وابن خروف ، وقد قرأ طلحة بن مصرف فى قوله تعالى ( يكاد سنابرقه يذهب بالأبصار ) بمد السنا وأصله مقصور ، فإذا صحت رواية هذه القراءة دل على جواز مد المقصور فى سعة الكلام ، ولم يقصر الجواز على الضرورة .

فكذلك ها هنا ، وهذا هو الجواب عن قول الآخر :

..... وَلَكِنْ مَرْحَبًا بِالرَّضَاءِ مِنْكَ وَأَهْلًا [٤٥٧]

لأن « الرضاء » مصدر راضيته مراضاة ورضاء ، فلا يكون فيه حجة .

وأما قولهم [٣١٩] « إنه يجوز إشباع الحركات فتنشأ عنها الحروف — إلى آخر ما ذكره » فنقول : الفرق بينهما ظاهر ، وذلك أن إشباع الحركات هناك يؤدي إلى تغيير واحد ، وهو زيادة هذه الحروف فقط ، وأما ها هنا فإنه يؤدي إلى تغييرين : زيادة الألف الأولى ، وقلب الثانية همزة ؛ وليس من ضرورة أن يجوز ما يؤدي إلى تغيير واحد أن يجوز ما يؤدي إلى تغييرين أو أكثر من ذلك .

وأما ما ذهب إليه الفراء — من اشتراطه في قصر الممدود أن يحىء في بابه مقصور — فباطل ؛ لأنه قد جاء القصر فيما لم يحىء في بابه مقصور ، قال الشاعر :

٤٦٠ — وَالْقَارِحَ الْعَدَا وَكُلَّ طِمْرَةٍ مَا إِنْ تَنَالُ يَدُ الطَّوِيلِ قَدَّالَهَا

٤٦٠ — هذا هو البيت السادس والعشرون من قصيدة للأعشى ميمون مطلعها قوله ( وانظر ديوانه ص ٢٢ — ٢٧ ) :

رحلت سمية غدوة أجمالها غضي عليك ، فما تقول بدالها ؟  
وقبل البيت المستشهد به قوله :

الواهب المائة الهجان وعبدها عودا تزجي بينها أطفالها

وأنشد ابن منظور بيت الشاهد ( ع د ا ) وعزاه إليه ، غير أنه روى عجزه « لا تستطيع يد الطويل قذالها » ورواية الديوان كرواية المؤلف ، والعود — بضم العين — جمع عائد ، وهي الحديثة التاج ، والقارح : أراد به الفرس الذي اكتمل سنه ، والطمرة — بكسر الطاء والميم جميعاً مع تشديد الراء — الوثابة ، ويقال : هي للشرقة ، أي العالية ، وهذا هو الذي يتناسب مع عجز البيت ، ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « العدا » فإن أصله « العداء » صيغة مبالغة فعلها عدا يعدو ، فأصله ممدود قياسي ، ولكن الشاعر قصره حين اضطر لإقامة وزن البيت ، قال ابن منظور =



فقصر « العداء » وهو فعّال من العدو ، وفعّال تكثير الفعل ، نحو « بضرب وقتال<sup>(١)</sup> » ولا يجيء في بابه مقصور ، وقال الآخر :

٤٦١ — وَلَكِنَّمَا أَهْدَى لِقَيْسٍ هَدِيَّةً      بِنِيٍّ مِنْ أَهْدَاهَا لَكَ الدَّهْرَ إِثْلَبُ

فقصر « إهدأها » وهو مصدر أهدي يهدي إهداء ، ولا يجيء في بابه مقصور ، ألا ترى أن نظيره من الصحيح أكرم إكراماً وأخرج إخراجاً ، وما أشبه ذلك ، وقال الآخر :

فَلَوْ أَنَّ الْأَطِبَّاءَ كَانُوا حَوْلِي      وَكَانَ مَعَ الْأَطِبَّاءِ الْأَمَةُ [٢٤٥]

فقصر « الأطباء » وهو جمع طبيب ، ولا يجيء في بابه مقصور ؛ لأن القياس يوجب مدّه ؛ لأن الأصل في طبيب أن يجمع على طبّباء على مثال فعلاء ،

« أراد العداء ، فقصره للضرورة ، وأراد لا تستطيع يد الطويل نيل قذاها ، غذف للعلم بذلك » اه . وأراد المؤلف من الاستشهاد بهذا البيت الرد على الفراء الذي اشترط لجواز قصر المدود أن يكون قد ورد في بابه مقصور ، ووجه الرد من هذا البيت أن الشاعر قد قصر « العداء » وهو صيغة بالغة كما قلنا فعلها عدا يعدو ، ولم يأت في صيغ المبالغة مقصور حتى يحمل هذا عليه .

(١) في ر « وقفال »

٤٦١ — أنشد ابن منظور هذا البيت ( ث ل ب ) ولم يعزه ، وقوله « بني » أي بضمي ، وهو متعلق بقوله أهدي ، يريد أنه يهديه كلاماً ، و « له الدهر إثلب » جملة مستأنفة ، يريد : له الدهر إثلب من إهدائي إياها ، والإثلب : التراب والحجارة ، وقال شمر : الإثلب بلغة أهل الحجاز الحجر ، وبلغة نعيم التراب ، وهمزة الإثلب مكسورة أو مفتوحة ، والفتح أكثر . ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « إهدأها » فإن أصل هذه الكلمة « إهدأها » لأنه مصدر أهدي إليه هدية يهديها إهداء — مثل أكرمه بكرمه إكراماً — فهو محدود قياسي ، ولا يجيء في باب مصدر « أفعل يفعل » مقصور حتى يحمل هذا عليه ، فأنت تقول : أعطى يعطى إعطاء ، وأبقى يبقى إبقاء ، وأرضى يرضى إرضاء ، وهلم جرا ؛ وهذا رد على الفراء الذي اشترط لجواز قصر المدود أن يكون قد جاء في بابه مقصور ، ووجه الرد ما ذكرنا مثله في شرح الشاهد السابق .

كشريف وشرَفَاء وظريف وظُرَفَاء ؛ إلا أنه اجتمع فيه حرفان متحركان من جنس واحد ، فاستثقلوا اجتماعهما ، فنقلوه من فُعَلَاء إلى أَفْعَلَاء فصار أَطِبَاء ، فاستثقلوا أيضاً اجتماع حرفين متحركين من جنس واحد ، فنقلوا كسرة الباء الأولى إلى الطاء ، فراراً من الاستثقال ، وأدغموا الباء في الباء ، فصار أَطِبَاء ، وكذلك حكم ما جاء على هذا المثال في جمع فَعِيل من المضاعف ، كقولهم : حَبِيب وأَحِبَاء ، وَخَلِيل وأَخِلَاء ، وَجَلِيل وأَجِلَاء ، وما أشبه ذلك ، ولا يجوز في القياس أن يقع شيء من هذا الجمع إلا ممدوداً ، فلما قال « الأَطِبَاء » فقصر ما يوجب القياسُ مدّه دَلَّ على فساد ما ذهب إليه ، والله أعلم .

### [ ٣٢٠ ] ١١٠ — مسألة

[ هل يُحذف آخر المقصور والمدود عند التثنية إذا كثرت حروفهما ؟ ]<sup>(١)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المقصور إذا كثرت حروفه سقطت ألفه في التثنية ؛ فقالوا في تثنية « خَوْزَلَى ، وَتَهْقَرَى » : خَوْزَلَانِ ، وَتَهْقَرَانِ ، وذهبوا أيضاً فيما طال من المدود إلى أنه يحذف الحرفان الآخران ، فأجازوا في « قَاصِعَاء ، وَحَائِيَاء » : قَاصِعَانِ ، وَحَائِيَانِ .

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز حذف شيء من ذلك في مقصور ولا ممدود .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه يجوز ذلك لأنه لما كثرت حروفهما وطال اللفظ بهما ، والتثنية توجب زيادة ألف ونون أو ياء ونون عليهما

(١) انظر في هذه المسألة : شرح ابن يعيش على المفصل ( ص ٥٩٨ و ٦٠٠ )

وشرح الأشموني بحاشية الصبان ( ٩٤/٤ بولاق ) وتصريح الشيخ خالد ( ٣٧١/٢ ) .

ازدادا كثرة وطولا ؛ فاجتمع فيهما ثقلان : ثقل أصلي ، وثقل طاريء ؛ فجاز أن يحذف منهما لكثرة حروفهما كما يحذفون لكثرة الاستعمال .

والذي يدلُّ على أن طول الكلمة وكثرة حروفها له أثر في الحذف قولهم « اشهبَّ اشهبَّابًا ، واحمَّارَّ احمَّارًا ، وأصله اشهبَّابًا واحمَّارًا ، فحذفوا الياء لطول الكلمة وكثرة حروفها ، وكذلك زعمتم أن « كَيْنُونَة » أصلها كَيْنُونَة بالتشديد ، ثم أوجبتم الحذف لطول الكلمة طلبًا للتخفيف ؛ فدلَّ على أن طول الكلمة وكثرة حروفها له أثر في الحذف ؛ فكذلك ها هنا ، وعلى هذا يخرج ما لم يكثر حروفه منهما ؛ فإنه لا يجوز أن يحذف منه شيء لقلة حروفه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنه لا يحذف منهما شيء ؛ لأن التثنية إنما وردت على لفظ الواحد ؛ فينبغي أن لا يحذف منه شيء ، قَلَّتْ حروفه أو كثرت .

والذي يدلُّ على ذلك أن العرب لم تحذف فيما كثرت حروفه ، كما حُذِفَ فيما قَلَّتْ حروفه ، فقالوا في ثنية جُمَادَى : « جُمَادَيْنِ » من غير حذف ، قال الشاعر :

— ٤٦٢ — \* شَهْرِي رَّبِيعِ وَجُمَادَيْنِ \*  


---

٤٦٢ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وهو من شواهد رضى الدين فى باب المثنى من شرح الكافية ، وشرحه البغدادى فى الحُرانة ( ٣٣٨/٣ ) وذكر أنه لامرأة من قعس ، وأنشد قبله :

يارب خال لك من عرينه حج على قليس جوينه

\* فسوته لا تنقضى شهره \*

والقليس : تصغير القلوص ، وهى الناقة الشابة ، وجوينه : تصغير جون ، والجون من الإبل ومن الخيل أيضا : الأدهم المديد السواد ، وقوله « فسوته — إلخ » الفسوة بفتح الفاء وسكون السين — ربيع يخرج من البطن من غير صوت ، والكلام على =

وقال الآخر :

٤٦٣ — [٣٢١] \* جَمَادَيْنِ حَسُومًا \*

= حذف مضاف ، وكأنه قال : تن فسوته — إلخ ، وشهرينه : منصوب على الظرفية والعامل فيه تنقضي ، وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه مثنى ، والهاء في آخره للسكت ، وقوله « شهرى ربيع » بدل من الشهرين ، وجماديينه معطوف على شهرى ربيع ، والهاء في آخره للسكت أيضاً . ومحل الاستشهاد هنا قوله « جماديينه » فإنه مثنى جمادى ، والألف فيه خامسة ، وقد قلبها الراجز ياء ، ولم يحذفها ، فيكون رداً على الكوفيين الذين ذهبوا إلى أن الاسم المقصور إذا كثرت حروفه سقطت ألفه في التثنية ، ونحب أن ننبهك إلى أن الكوفيين لم يذهبوا إلى أن سقوط الألف في تثنية الاسم الذى كثرت حروفه أمر واجب لا يجوز غيره ، بل ذهبوا إلى أنه يجوز أن تسقط ألفه ويجوز أن تذكر وتقلب ياء ، فلا يرد عليهم بأن العرب قد أبقت الألف وقلبها ياء في « جماديينه » وفي ألف كلمة أخرى ، وقد قالت العرب في تثنية الحوزلى « الحوزلان » يحذف الألف ، ولو أبقوها لقالوا : الحوزليان ، وقالوا أيضاً : خنفسان ، وقرفصان ، وعاشوران ، في تثنية خنفساء ، وقرفصاء ، وعاشوراء ، فحذفوا في اثنتيئة الهمزة والألف التى قبلها ، ولو أبقوا ذلك لقالوا : خنفساوان ، وقرفصاوان ، وعاشوراوان . وقد استشهد الرضى بالبيت على أن من العرب من يفتح نون المثنى بعد الياء ، وبعد الألف كما في قول الراجز :

أعرف منها الجيد والعينانا ومنخرين أشبها ظبياننا

٤٦٣ — الاستشهاد من هذا الشاهد في قوله « وجماديين » فإنه مثنى جمادى ، والألف فيه خامسة ، ولم يحذفها الشاعر ، بل قلبها ياء على قاعدة أن الألفات إذا كانت رابعة فأكثر قلبت ياء مطلقاً ، وهذا — فما زعم المؤلف — يرد على مذهب الكوفيين الذين يقولون : إن المقصور إذا كانت حروفه كثيرة جاز حذف هذه الألف عند التثنية ، وإن الممدود إذا كانت همزته بعد حروف كثيرة جاز حذف هذه الهمزة والألف التى قبلها ، وقد بينا لك في شرح الشاهد السابق أن هذا الشاهد والكثير من أمثاله لا يرد مذهب الكوفيين من قبل أنهم لا يقولون بوجوب حذف ألف المقصور ولا بوجوب حذف همزة الممدود ، وإنما يقولون : يجوز للمتكلم إذا استطال حروف الكلمة أن يحذف الألف أو الهمزة ويجوز له أن يأتى بالكلمة على الأصل ويقلب الألف ياء ويقلب الهمزة واوا أو يقيها =

وقال الآخر :

٢٦٤ — \* جَمَادِيَيْنِ حَرَامِ \*

فثنوا ذلك على تمام الاسم على الأصل من غير حذف ، والعدول عن الأصل والقياس والنقل من غير دليل لا وجه له .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنما قلنا إنه يحذف لسكثرة حروفهما وطول ألفاظهما » قلنا : كثرة الحروف لا تكون علة موجبة للحذف ، وإنما يوجد ذلك في ألفاظ يسيرة نُقلت عنهم على خلاف الأصل والقياس ،

= على تفصيل في المدود معروف لك ، وإذا كانوا لا يقولون بوجوب الحذف فمجيء الشواهد العديدة بالإثبات وانقلب لا يرد مذهبهم ؛ لأن هذه الشواهد جاءت على الوجه الآخر الذي يجوزونه أيضاً .

٢٦٤ — والاستشهاد بهذا الشاهد في قوله « جماديين » أيضاً ، والكلام فيه كالقلام فيما قبله ، وقول المؤلف بعد إنشاد هذه الشواهد « والعدول عن الأصل والقياس والنقل من غير دليل لا وجه له » غير مسلم له ، فإنهم لم يقولوا ما قلوه من غير دليل ، فقد حكوا أن العرب ثنى الحوزلى والقهقرى على الحوزلين والقهقرين ، يحذف الألف ، وثنى القاصعاء والحائياء على القاصعين والحائيين ، يحذف الهمزة والألف التي قبلها ؛ وقد نقلنا لك زيادة على هذه الكلمات في شرح الشاهد ٢٦٢ أنهم يثنون الخنفساء والقرفصاء وعاشوراء يحذف الألف والهمزة التي قبلها ، فكيف يقال : إنهم عدلوا عن الأصل والنقل والقياس من غير دليل ؟ وإذا كان القياس يثبت بعدد الكلمات فإن كلام الكوفيين أخرى بالثبوت ، لأن الكلمات التي ذكروا أن العرب حذفت منها ألف المقصور وهمزة المدود مما عددناه هنا سبع كلمات ، بينما لم يأت هو لمذهب البصريين إلا بكلمة واحدة ، وهي جمادى على تعدد ما أتى به من الشواهد لهذه الكلمة ، ومع هذا كله نرى لك أن تأخذ بمذهب البصريين ، لا لضعف الحجة التي أتى بها الكوفيون ولكن لأن الأصل أن علامة التثنية تزداد على حروف الكلمة كلها ، وأن الحذف من الكلمة قد يوقع في اللبس بين الكلمة المراد تثنيها وكلمة أخرى تشبهها في الحروف التي أقيمت بعد الحذف ، فإن أمن اللبس كان لكلامهم وجه .

فيجب الاقتصار على تلك المواضع ، ولا يقاس عليها غيرها ؛ إذ ليس الحذف للكثرة قياساً مطرداً ؛ فإذا وجب الاقتصار على ما نقل من الحذف للكثرة بطل أن الحذف ها هنا للكثرة ؛ لو رُود النقل بخلافه .

وأما استشهادهم بأشهباب وكينونة والأصل فيهما أشهباب وكينونة بالتشديد فخالف لما وقع الخلاف فيه ؛ لأن الثقل فيهما لازم في أصل الكلمة غير عارض ، بخلاف ما وقع الخلاف فيه فإنه غير لازم في أصل الكلمة ، بل هو عارض ؛ لأن التثنية عارضة وليست لازمة ، ثم أيضاً استشهادهم بكينونة وأن أصلها كينونة بالتشديد لا يستقيم ؛ لأنه شيء لا يقولون به ؛ لأن الأصل عندهم في كينونة كؤنونة ، فأبدلوا من الواو ياء ، فكيف يستشهدون على صحة مذهبهم بشيء لا يعتقدون صحته ؟ فدل ذلك على صحة ما قلناه ، والله أعلم .

## ١١١ - مسألة

[ القول في المؤنث بغير علامة تأنيث مما على زنة اسم الفاعل ]<sup>(١)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أن علامة التأنيث إنما حذفت من نحو « طالق ، وطامث ، وحائض ، وحامل » لا اختصاص المؤنث به .

وذهب البصريون إلى أنه إنما حذفت منه علامة التأنيث لأنهم قصدوا به النسب ولم يُجرؤوا على الفعل ، وذهب بعضهم إلى أنهم إنما حذفوا علامة التأنيث منه لأنهم حملوه على المعنى كأنهم قالوا « شيء حائض » .

(١) انظر في هذه المسألة : شرح ابن يعيش على الفصل ( ص ٦٩٥ و ٧٧٣ )

وشرح رضى الدين على كافية ابن الحاجب ( ١٥٤/٢ ) .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن علامة التأنيث إنما دخلت في الأصل للفصل بين المذكر والمؤنث ، [٣٢٢] ولا اشتراك بين المؤنث والمذكر في هذه الأوصاف من الطَّلَاقِ والطَّمْثِ والحَيْضِ والحَمْلِ ، وإذا لم يقع الاشتراك لم يفتقر إلى إدخال علامة التأنيث ؛ لأن الفصل بين شيئين لا اشتراك بينهما بحالٍ محالٍ .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما حُذِفَتْ علامة التأنيث من هذا النحو لأن قولهم « طالق ، وطامث ، وحائض ، وحامل » في معنى ذات طَلَّاقٍ وطَمَّثٍ وحَيْضٍ وحَمْلٍ ، على معنى النسب ، أى : قد عُرِفَتْ بذلك ، كما يقال : رجل رامح ونابل ، أى ذو رُمَحٍ ونَبَلٍ ، وليس محمولا على الفعل ؛ واسم الفاعل إنما يؤنث على سبيل المتابعة للفعل ، نحو ضَرَبَتِ المرأةُ تضرب فهي ضاربة ، فإذا وضع على النسب لم يكن جارياً على الفعل ولا متبعاً له ، فلم تلحقه علامة التأنيث ، وصار بمنزلة قولهم « امرأةٌ مِطْطَارٌ ، ومِذْكَارٌ ، ومِثْنَاثٌ ، ومِثْشِيرٌ ، ومِطْطِيرٌ ، وصَبُورٌ ، وشَكُورٌ ، وخَوْدٌ ، وضَنَّاكٌ ، وصَنَّاعٌ ، وحَصَّانٌ ، ورَزَّانٌ » قال حسان :

٤٦٥ — حَصَّانٌ رَزَّانٌ مَا تَزَنُّ بِرِيْبَةٍ وَتُصْبِحُ غَرْتِي مِنْ لُحُومِ الْغَوَافِلِ

٤٦٥ — هذا البيت لحسان بن ثابت الأنصاري رضى الله تعالى عنه ، يقوله في أم المؤمنين وصفية رسول الله عائشة بنت الصديق أبي بكر ، رضى الله تعالى عنها وعن أبيها وقد أنشد هذا البيت ابن منظور ( غرث — ح ص ن — رزن — زن ن ) والحصان — بفتح الحاء — العفيفة ، والرزان — بفتح الراء — أى ذات ثبات ووقار وعفاف ، وهى مع ذلك رزينة فى مجلسها ، وما تزن — بالبناء للمجهول — أى ما تنهم ، والريبة : التهمة وموضع الشك ، وغرثى : وصف المؤنث من الغرث — بالتحريك — وهو الجوع ، أو أسره ، أو أشده ، والغوافل : جمع غافلة ، يعنى أنها لا تفتاب أحدا . وحمل الاستشهاد بحجى هذه الصفات — وهى حصان ، ورزان — من غير تاء التأنيث ، مع أنها جارية على مؤنث ، وذلك بسبب كونها غير جارية على فعل .

فإن هذه الأوصاف وما أشبهها لما لم تكن جاريةً على الفعل لم تلحقها علامة التأنيث ، فكذلك ها هنا .

والذى يدل على صحة ما ذكرناه أنهم لو حملوه على الفعل لدخلته علامة التأنيث ؛ فقل : طَلَّقَتْ فهِى طَالِقَةٌ ، وَطَمِثَتْ فهِى طَامِثَةٌ ، وَحَاضَتْ فهِى حَائِضَةٌ ، وَحَمَلَتْ فهِى حَامِلَةٌ ، قال الشاعر ، وهو الأعشى :

٤٦٦ — أَيَا جَارَتَا بَيْنِي فَإِنَّكَ طَالِقَةٌ      كَذَلِكَ أُمُورُ النَّاسِ غَادٍ وَطَارِقَةٌ  
وقال :

٤٦٧ — تَمَخَّضَتِ الْمَنُونُ لَهُ يَوْمَ —      أَنَّى ، وَلِكُلِّ حَامِلَةٍ تَمَامُ

٤٦٦ — هذا البيت مطلع القصيدة الحادية والأربعين من ديوان الأعشى ميمون بن قيس ( د ١٨٣ ط فينا ) وقد أنشده ابن منظور ( ط ل ق ) وعزاه إليه ، وأراد بالجارزة زوجه ، وبيني : أى فارقتى وابتعدى عنى ، وأصل معنى البين القطع ، ومنه أخذ البين للفراق والبعد ، لأنه قطع ما كان موصولا بين الأليفين ، وقد علل طلبه منها أن تفارقه وتبتعد عنه بقوله « فَإِنَّكَ طَالِقَةٌ » وقوله « كَذَلِكَ أُمُورُ النَّاسِ غَادٍ وَطَارِقَةٌ » أى أن بعض ما يعرض للناس يعرض لهم فى وقت العدو ، وبعضه يعرض لهم فى وقت الطروق وهو الليل ، ومحل الاستشهاد فى هذا البيت قوله « طَالِقَةٌ » حيث أتى بهذا الوصف مؤثرا بناء التأنيث مع أنه لا يوصف به إلا النساء ، والسر فى أنه أتى بهذا الوصف بناء التأنيث هنا أنه حملة على معنى الفعل وهو الحدوث سأل ترى أن الشاعر يريد أن يقول لامراته : ابتعدى عني فإنه قد جرى عليك الطلاق وحدث أو يحدث بعد أن لم يكن ؟ قال ابن منظور « وكلهم يقول : امرأة طالق — غير هاء — وأما قول الأعشى « أَيَا جَارَتَا بَيْنِي فَإِنَّكَ طَالِقَةٌ » فإن اليت قول : أراد طالق غدا ، وقال غيره : هى طالق على الفعل ، لأنه يقال لها : قد طلقت — بفتح الطاء ، واللام بعدها — فبنى النعت على الفعل » اه كلامه .

٤٦٧ — أنشد ابن منظور هذا البيت ( حم ل — أن ا ) ونسبه فى الشرة الأولى إلى عمرو بن حسان ، ثم قال : ويروى لخالد بن حق ( هكذا ) ورواه رابع أربعة أبيات ( م خ ض ) ونسبها لعمرو بن حسان أحد بنى الحارث بن همام بن مرة ، وأصل معنى تمخض تحرك ، وقالوا : تمخض اللبن ، أى تحرك فى المخضة ، وقالوا : تمخض الولد ، =



== أى تحرك فى بطن الحامل، وقالوا : تمخض الدهر بالفتنة ، والدنيا تمخض بفتنة منكورة  
وعمخضت المنون وغيرها ، كل هذا على المجاز ، والنون : النية وهى الموت ، وأنى : أى  
أدرك وبلغ مداه ، وقوله « ولكل حاملة تمام » تذييل ، يريد أن لكل حمل مدة ينتهى  
فيها وتم مدته . ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « حاملة » حيث جاء بهذا الوصف  
متصلا بتاء التأنيث مع أنه خاصر بالإناث لا يوصف به غيرهن ، وذلك لأنه جعله وصفا  
جاريا على الفعل ، على نحو ما ذكرناه فى الشواهد السابقة ، قال ابن منظور « وامرأة  
حامل وحاملة ، على النسب وعلى الفعل ( يريد أنه يقال حامل على النسب ، ويقال حاملة  
على الفعل ، فهو على طريق اللف والنشر ) الأزهرى : امرأة حامل وحاملة ؛ إذا كانت  
حبل ، وفى التهذيب : إذا كان فى بطنها ولد ، وأنشد لعمر بن حسان \* تمخضت المنون  
البيت \* فمن قال حامل - بغيرها - قال : هذانت لا يكون إلا للمؤنث ، ومن قال  
حاملة بناء على حملت فبهي حاملة ، فإذا حملت المرأة شيئا على ظهرها أو على رأسها  
فبهي حاملة لا غير ، لأن الهاء إنما تلحق للفرق ، فأما ما لا يكون للمذكر فقد استغنى فيه  
عن علامة التأنيث ، فإذا أتى بها فإنما هو على الأصل ، قال : هذا قول أهل الكوفة ،  
وأما أهل البصرة فإنهم يقولون : هذا غير مستمر ؛ لأن العرب قالوا : هذا رجل أيم ،  
وامرأة أيم ، ورجل عانس ، وامرأة عانس ، على الاشتراك ، وقالوا : امرأة مصيبة ،  
وكلبة مجرية ، مع غير الاشتراك ، قالوا : والصواب أن يقال : قولهم حامل وطالق  
وحائض وأشياء ذلك من الصفات التى لا علامة فيها للتأنيث ، فإنما هى أوصاف مذكرة  
وصف بها الإناث ، كما أن الربعة والراوية والحجأة أوصاف مؤنثة وصف بها الذكرا .  
اه كلامه ، وهو كلام غير محدود ولا مطلق ، وخلاصته أن الأصل أن يكون وصف  
للمؤنث بعلامة تأنيث ، ووصف المذكر بغير علامة ، ولكنهم قد يعكسون فيجعلون وصف  
للمذكر مقترنا بعلامة التأنيث ووصف للمؤنث خاليا من علامة التأنيث ، والكلام الدقيق  
هو ما قاله أبو البقاء بن يعيش فى شرح المفصل ( ص ٦٩٥ ) وذلك قوله « اعلم أنهم  
قالوا : امرأة طالق وحائض وطامث وقاعد للآيسة من الحيض ، وعاصف فى وصف  
الريح من قوله تعالى ( جاءته ريح عاصف ) فلم يأتوا فيه بالتاء وإن كان وصفا للمؤنث ،  
وذلك لأنه لم يجر على الفعل ، وإنما يلزم الفرق ما كان جاريا على الفعل ؛ لأن الفعل  
لا بد من تأنيثه إذا كان فيه ضمير مؤنث حقيقيا كان أو غير حقيقى - نحو هند ذهبت ،  
وموعظة جاءت ، فإذا جرى الاسم على الفعل لزمه الفرق بين المذكر والمؤنث كما كان ==  
( ٢٢ - الإنصاف ٢ )

ومنهم من تمسك بأن قال : إنما حَذَفُوا علامة التأنيث من « طالق » ونحوه لأنهم حملوه على المعنى ، كأنهم قالوا : شيء طالق ، أو إنسان طالق ، كما قالوا : رجل رُبْعَةٌ ، فأثبوا والموصوفُ مذكر على معنى نفس رُبْعَةٌ ، وكما جاء في الحديث

= كذلك في الفعل ، وإذا لم يكن جازيا على الفعل كان بمنزلة المنسوب ، فحائض بمعنى حائضى - أى ذات حيض - على حد قولهم : رجل دارع ، أى دارعى - بمعنى صاحب درع - ألا ترى أنك لا تقول درع فتجريه على فعل - كفرح - إنما قولك دارع أى ذو درع ، وطالق أى أن الطلاق ثابت فيها ، ومثله قولهم : مرضع ، أى ذات رضاع ، ومنه قوله تعالى ( السماء منفطر به ) أى ذات انفطار ، وليس ذلك على معنى حاضت وانفطرت ، إذ لو أريد ذلك لأتوا بالتاء وقالوا : حائضة غدا ، وتطلق غدا ، ومنه قوله تعالى ( يوم ترونها تذهل كل مرضعة عما أرضعت ) وقوله تعالى ( ولسليمان الريح عاصفة ) وقول الشاعر :

رأيت جنون العام والعام قبله كحائضة يزنى بها غير طاهر

وذلك كله يجرى على الفعل على تقدير حاضت وطلقت ، هذا مذهب الخليل ، وسيبويه يتأول على أنه صفة شيء أو إنسان ، والشيء مذكر ، فكأنهم قالوا : شيء حائض ، لأن الشيء عام يقع على المذكر والمؤنث « اهـ . وخلاصة هذا الكلام أن ما كان وصفا للمؤنث وليس فيه علامة تأنيث كحائض وطالق وطامث لشيوخ البصرة فيه تأويلان : الأول تأويل الخليل ، وحاصله أن هذا الوصف لا يراد به الحدوث ، وإنما يراد به أنه قائم بصاحبه وأن صاحبه منسوب إليه ، فمعنى « امرأة حائض » أنها منسوبة إلى الحيض وإن كانت خالية من دم الحيض حين إطلاق الوصف عليها فعلا ، ومعنى « امرأة مرضع » أنها منسوبة إلى الرضاع معنى أن لها ولدا في زمن الرضاع ، ويقال لها مرضع ولو لم تكن ترضع وقت إطلاق الوصف عليها فعلا ، فإذا أردت بحائض أن الدم الذى يسمى الحيض يقطر منها أو أردت بمرضع أن ثديها في قم ولدها لم يكن لك بد من أن تلحقهما التاء فتقول حائضة ومرضعة ، وهذا هو الذى يسمونه جاريا على الفعل ، والتأويل الثانى تأويل سيبويه ، وخلاصته أنه تأول الموصوف بهذه الصفات الحالية من علامة التأنيث بمذكر ، فجعل المرأة بمعنى شيء أو بمعنى إنسان ليصح وصفه بالمذكر ، وقد علمت أن مذهب الكوفيين أنه لا يلزم اقتران علامة التأنيث بالوصف الجارى على المؤنث متى كان هذا الوصف محالا يوصف به المذكر ، وفي هذا القدر كفاية ومقنع .

« مَذَجَتِ الْإِسْلَامَ » لأن الإسلام بمعنى الملة ، وكما حكى الأصمعي عن أبي عمرو ابن القلاء قال : سمعت أعرابياً يمانياً يقول : فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها ، فقلت له : أتقول « جاءته كتابي » ؟ فقال : أليس بصحيفة ؟ والحل [٣٢٣] على المعنى كثير في كلامهم ، قال الشاعر :

قَامَتْ تَبَسُّكِيهِ عَلَى قَبْرِهِ      مَنْ لِي مِنْ بَعْدِكَ يَا عَامِرُ ؟ [٣٢٧]  
تَرَكَتْنِي فِي الدَّارِ ذَا غُرْبَةٍ      قَدْ ذَلَّ مَنْ لَيْسَ لَهُ نَاصِرُ  
فقال « ذا غربة » ولم يقل « ذات غربة » ؛ لأن المرأة في المعنى إنسان .  
وقال الآخر :

٤٦٨ — إِنَّ السَّمَاحَةَ وَالْمُرُوءَةَ ضُمْنَا      قَبْرًا بِمَرَوْ عَلَى الطَّرِيقِ الْوَاضِحِ

٤٦٨ — هذا البيت من قصيدة لزياد الأعجم يرثي فيها المغيرة بن المهلب بن أبي صفرة وقد أنشد هذه القصيدة ابن عبد ربه في العقد ( ٢٨٨/٣ اللجعة ) وأنشدها أكل منه أبو علي القالي في ذيل الأملالي ( ص ٨ ط الدار ) وقد أنشد بيت الشاهد ابن هشام في شرح الشذور ( رقم ٧٧ ) و السيد المرتضى في أماليه ( ٧٢/١ ) والعباسي في مهده التنصيص ( ٢٦١ بولاق ) والبيت كناية عن ثبوت صفتي السماحة والمروءة للرثي ، ونظيره في هذا قول زياد أيضاً :

إِنَّ السَّمَاحَةَ وَالْمُرُوءَةَ وَالنَّدَى      فِي قَبْرِهِ ضَرِبَتْ عَلَى ابْنِ الْحَشْرِجِ

ومحل الاستشهاد من البيت قوله « ضُمْنَا » فإن هذا فعل ماض مبني للمجهول مسند إلى ضمير غائب هو ألف الاثنين يعود إلى مؤنثين وهما المروءة والنجدة ، وكان من حق العربية عليه أن يؤنث هذا الفعل ، فيلحق به التاء ، فيقول « ضُمْنَا » لأن الفعل للسند إلى ضمير المؤنث يجب إلحاق علامة التأنيث به — سواء أكان هذا المؤنث حقيقياً التأنيث أم كان مجازي التأنيث — إلا أن الشاعر ترك التاء بسبب كونه أراد المعنى ، وبيان ذلك أن السماحة قد يطلق عليها الكرم أو الجود أو السخاء ، وأن المروءة قد يطلق عليها كرم الطباع أو الشرف أو السمو ، وكل ذلك مذكور ، فذكر الفعل لأنه أراد بالضمير وصفين من هذه الأوصاف المذكورة ، ونظير ذلك من القرآن الكريم قوله تعالى ( هذا رحمة من ربي ) وقوله سبحانه ( ولا يزالون مختلفين )

فقال « ضُمَّنَا » ولم يقل « ضُمَّتَنَا » لأنه ذهب بالسماحة إلى السخاء وبالمروءة إلى السكرم ، وقال الآخر :

٤٦٩ — فَإِنْ تَعَهَّدِيْنِي وَلِي لِمَّةٍ فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا

إلا من رحم ربك ، ولذلك خلقهم ) إذا جعلت اسم الإشارة في ( ولذلك ) عائدا إلى الرحمة المستفادة من قوله سبحانه ( إلا من رحم ربك ) وهو رأى لبعض العلماء في الآية ألا ترى أنه قد جرى باسم الإشارة الموضوع للمفرد المذكور مشارا به إلى الرحمة ، وذلك لأن معنى الرحمة هو الفضل والإنعام ، فكأنه قيل : ولذلك الفضل أو لذلك الإنعام خلقهم ، وكأنه قيل في الآية الأخرى هذا فضل من ربي ، ونظير ذلك من الشعر مما لم يذكره المؤلف قول الخنساء :

فذلك — يا هند — الرزية ، فاعلمى ونيران حرب حين شب وقودها  
 فقد أشارت باسم الإشارة الموضوع للمفرد المذكور في قولها « فذلك » إلى الرزية وهي مؤنثة لأنها أرادت من الرزية الرزء أو الخطب أو نحو ذلك ، ونظيره قول امرئ القيس بن حجر الكندي :

برهزة رؤدة رخصة نخرعوبة البانة المنفطر

البرهزة : الرقيقة الجلد ، والرؤدة : الناعمة الرخصة ، والنخرعوبة : القضيب الغض والمنفطر : المنشق ، فأنت تراه قد قال « نخرعوبة البانة المنفطر » مع أن النخرعوبة مؤنث اللفظ ، وكان من حقه أن يقول المنفطرة ، إلا أنه لما كان النخرعوبة والغض بمعنى واحد أعاد الصفة على النخرعوبة كما يعيدها على الغض .

٤٦٩ — هذا البيت من كلام الأعشى ميمون بن قيس ، من قصيدة يمدح فيها رهط

قيس بن معد يكرب الكندي ويزيد بن عبد المدان الحارثي ( الديوان ١٢٠ — ١٢٢ فينا ) وقد أنشده ابن منظور ( ح د ث ) والبيت من شواهد سيويه ( ٢٣٩/١ ) وابن هشام في أوضح المسالك ( رقم ٢١٢ ) والأشعوني ( رقم ٣٦٨ ) وشرحه العيني ( ٤٦٦/٢ ) بهامش الخزانة ( ورواية سيويه « فأما ترى لتي بدلت » ورواية المتأخرين من النحاة « فأما تريني ولي لمة » وكذلك هي في اللسان ، ورواية المؤلف توافق رواية الديوان . واللغة بكسر اللام — الشعر يلم بالنكسب ، أي يحيط به ، وبدلت في رواية سيويه معناه غيرت من السواد إلى البياض ، وأودى بها : ذهب بما كان لها من بهجة وحسن ، ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « أودى بها » فإن الفعل الذي هو أودى مسند إلى صمير مستتر =

= يعود إلى الحوادث ، والحوادث جمع حادثة ، فهو جمع تكسير مفردة مؤنث ، وقد زعم المؤلف تبعاً لسيبويه وشراح كلامه أنه كان على الشاعر أن يقول : فإن الحوادث أودت بها ؛ فيؤنث الفعل لكونه مسنداً إلى ضمير يعود إلى مؤنث ، ولكنه ترك تاء التأنيث لأن الحوادث يطلق عليها الحدثان ، والحدثان مذكور ، ويسند إليه الفعل بغير تاء كما في قول شاعر الحماسة :

رمى الحدثان نسوة آل حرب بمقدار سمدن له سمودا  
فرد شعورهن السود بيضا ورد وجوههن البيض سودا  
قال ابن منظور « فأما قول الأعشى \* فأما ترينى ولى لمة — البيت \* فإنه حذف التاء للضرورة ، وذلك لمكان الحاجة إلى الردف ، وأما أبو علي الفارسي فذهب إلى أنه وضع الحوادث موضع الحدثان كما وضع الآخر الحدثان موضع الحوادث في قوله \* ألاهلك الشهاب المستنير \* البيتين الآتين برقم ٤٧٠ » اهـ .

ولكن خيراً من هذا التخريج أن يقال : إن الحوادث جمع تكسير ، وإن جمع التكسير لكونه لم يسلم فيه بناء المفرد يصح أن يعود إليه الضمير من الفعل والوصف مذكراً أو مؤنثاً — سواء أكان مفردة مذكراً أم كان مفردة مؤنثاً — وقد تنبه لهذا بعض التنبيه الأعلام حيث يقول « الشاهد فيه حذف التاء من أودت ضرورة ، ودعا إلى حذفها أن القافية مردفة بالألف ، وسوغ له حذفها أن تأنيث الحوادث غير حقيقي ، وهي في معنى الحدثان » اهـ . وقد قلنا « إنه تنبه بعض التنبيه » لأنه تنبه إلى أن تأنيث الحوادث غير حقيقي ، ولم يكن تنبهه كاملاً لأن جعل ترك التاء في مثل هذا ضرورة ، ولأنه عاد فقال « وهي في معنى الحدثان » والصواب أن التعليل لترك التاء ههنا هو أن مرجع الضمير جمع تكسير ، وجمع التكسير يصح أن ينظر إليه على أنه جمع فيكون مذكراً ولو كان مفردة مؤنثاً ، وأن ينظر إليه على أنه جماعة فيكون مؤنثاً ولو كان مفردة مذكراً ، والوجهان جائزان في سعة الكلام عند علماء المصيرين الكوفة والبصرة فهابطهم قد تركوا هذه القاعدة هنا ، ورجعوا إلى أصل الكلام الأصيل ، وانظر لذلك بحثنا وإفيا كتبناه في شرحنا على شذور الذهب ( ص ١٧١ — ١٧٤ ) .

ومما ورد فيه إسناد الفعل إلى جمع التكسير الذي واحده مؤنث من غير أن يلحق بالفعل تاء التأنيث قول الشاعر ، وأنشده القالي ( الأملالي ٢/٢٨١ ط الدار ) :  
فمالك إذ ترمين يأم مالك حشاشة قلبي ، شل منك الاصابع =

فقال « أودى » ولم يقل « أودت » ؛ لأن الحوادث في معنى الحدثان ،  
وقال الآخر :

٤٧٠ — أَلَا هَلَكَ الشَّهَابُ الْمُسْتَنِيرُ وَمِدْرَهُنَا الْكَمِيُّ إِذَا نُفِيرُ  
وَحَمَالُ الْمِثْنِ إِذَا أَلَمْتُ بِنَا الْحَدَثَانُ ، وَالْأَنْفُ النَّصُورُ

= ألا تراه قد قال « شل الأصابع » والأصابع جمع إصبع ، والإصبع مؤنثة ، بدليل  
قوله صلى الله عليه وسلم « هل أنت إلا إصبع دميت » وقد جاء الفعل المسند إلى  
الأصابع مؤنثا في بيت الفرزدق المشهور :

إذا قيل : أى الناس شريقة ؟ أشارت كليب بالأصابع

أى أشارت الأصابع إلى كليب مصاحبة الأكف . وقد أثرنالك في شرح الشاهد  
٤٧٠ كلمة لابن يعينى صريحة في ذلك . وفي هذا القدر كفاية وغناء إن شاء الله تعالى .  
٤٧٠ — أنشد ابن منظور هذين البيتين ( ح د ث ) من غير عزو ، والمدره —  
بكسر الميم وسكون الدال وفتح الراء — السيد الشريف والقدم في اللسان واليد عند  
الخصومة والقتال ، وقيل : هو رأس القوم والمدافع عنهم ، وقيل : زعيم القوم وخطيبهم  
والمسكلم عنهم والذي يرجعون إلى رأيه ، وكل هذه عبارات متقاربة ، وقال الشاعر :

وأنت في القوم أخو عفة ومدره القوم غداة الخطاب

والكمى — بفتح السكاف وكسر الميم وتشديد الياء — الشجاع المتكى في سلاحه ،  
أى المستتر فيه ، وكان من عادة الفرسان إذا كان عليهم ثارات أن يتكفوا في السلاح  
مخافة أن يأخذهم أحد من ذوى الثارات غدرا ، ونغير : من الغارة وهى الهجوم على العدو  
وقوله « وحمال المئين — إلخ » وصفه بالكرم بعد وصفه بالشجاعة واللسن ، وعمل  
الاستشهاد من هذا البيت قوله « ألت بنا الحدثان » حيث ألحق تاء التأنيث بالفعل  
المسند إلى الحدثان ، مع أن الحدثان مذكر ، لأن الحدثان يطلق عليه لفظ الحوادث ،  
والحوادث مؤنث لسكونه جمع حادثة ، فقد راعى الشاعر معنى الحدثان وألحق به التاء  
بناء على هذا المعنى ، والواقع في هذا البيت عكس الواقع في البيت السابق كما سمعت في  
كلام ابن منظور وهذا ظاهر .

ونظيره قول أبى ذؤيب وهو من شواهد سيويه ( ٢٣٨/١ ) :

بيد الغزاة فما إن يزا ل مضطمرا طرتاه طليحا

والشاهد فيه قوله « مضطمرا طرتاه » حيث حذف التاء من الوصف الذى هو =

قال « أَلَمْتُ » لأنه ذهب بالحدثان إلى معنى الحوادث ، وقال الآخر :  
 ٤٧١ — إِنَّ الْأُمُورَ إِذَا الْأَحْدَاثُ دَبَّرَهَا  
 دُونَ الشُّيُوخِ تَرَيَّ فِي بَعْضِهَا خَلًّا

= مضطمر مع أنه مسند إلى مثنى مؤنث — وهو قوله « طرناه » — وذلك لأن الطرة يطلق عليها الجانب ، والجانب مذكر ، ونظيره قول الفرزدق ، وهو من شواهد سيويه أيضا :  
 وكنا ورثناه على عهد تبع طويلا سواريه شديدا دعائمه  
 وعمل الشاهد منه قوله « طويلا سواريه » وقوله « شديدا دعائمه » حيث حذف انتاء من الوصفين ، مع أن كل واحد من فاعلي الوصفين جمع تكسير مفردة مؤنث فمفرد الدعائم دعامة ومفرد السوارى سارية ، ويجرى في هذا ما ذكرناه لك في شرح الشاهد ٤٦٩ .

وقال ابن منظور : « الأزهرى : وربما أثنت العرب الحدثان يذهبون به إلى الحوادث وأنشد الفراء هذين البيتين \* ألهلك الشهاب المستير — البيتين \* قال : وقال الفراء : تقول العرب : أهلكتنا الحدثان » اهـ .

واستمع إلى كلام ابن يعيش فإنه يقرر ما ذكرناه لك من رأينا في هذا التخريج ، قال ( ص ٦٩٩ ) « واعلم أن الجموع تختلف ، فما كان من الجمع مكسرا فأنت مخير في تذكير فعله وتأنيثه ، نحو قام الرجال وقامت الرجال ، من غير ترجيح ، لأن لفظ الواحد قد زال بالتكسير ، وصارت المعاملة مع لفظ الجمع ؛ فإن قدرته بالجمع ذكرته ، وإن قدرته بالجماعة أنثته ، قال الشاعر :

\* أخذ العذارى عقدها فنظمنه \*

وقال الراجز :

إذا الرجال ولدت أولادها واضطربت من كبر أعضادها  
 وجعلت أوصابها تعتادها فهي زروع قددنا حصادها

وما كان منه مجموعا جمع السلامة فما كان منه لمؤنث — نحو المسلمات والهندات — كان الوجه تأنيث الفعل ، وإن كان الجمع للمذكورين بالواو والنون فالوجه تذكير الفعل فيه « اه المقصود منه .

٤٧١ — الأحداث : جمع حدث — بفتح الحاء والدادل جميعا — وهو انشأب انفق السن ، ويجمع أيضا على حدثان — بضم فسكون ، أو بكسر فسكون — وعلى حدثان =

فقال « دَبَّرَهَا » لأنه ذهب إلى معنى الحَدَّث ؛ لأن الحَدَّثَ ها هنا يؤدي عن الجمع ، وقال الآخر :

٤٧٢ — هَنِيئًا لِسَعْدٍ مَا أَقْتَضَى بَعْدَ وَقَعَتِي

بِنَاقَةِ سَعْدٍ وَالْعَشِيَّةُ بَارِدٌ

= بضم ففتح — والأنثى حدة ، والشيخ : الرجل الذى استبانته فيه السن. وظهر عليه الشيب ( وانظر شرح الشاهد ٤٠٩ ) وجمعه شيوخ ، وأشياخ ، وشيخان — بكسر الشين — نظير ضيف وضيفان ، ويقال للأنثى : شَيْخَةٌ ، قال عبيد :

بَاتَتْ عَلَى أَرْمٍ عَذُوبًا كَأَنَّهَا شَيْخَةٌ رَقُوبٌ

وأصل تدبير الأمر أن تنظر إلى ما تؤول إليه عاقبته ، تقول : دبر الأمر تدبيرا ، وتدبره تدبرا . والمعنى لو أن الأمور قد وكل تدبيرها إلى الأحداث من الشبان وترك فيه الشيوخ ذوو الرأي والحكمة والتجربة لا ختل نظامها وانقرط عقدتها ، ومحل الاستشهاد من البيت قوله « إذا الأحداث دبرها » حيث أسند الفعل — الذى هو دبر — إلى ضمير غيبة يعود إلى جمع تكسير مفردة مذكر — وهو الأحداث — وجرد هذا الفعل من تاء التأنيث ، وقد بينا لك فيما مضى رأينا فى هذه المسألة ، ودللناك على أننا لم نبتدع هذا الرأى بما أثرناه لك من أقوال العلماء .

٤٧٢ — أنشد الشريف المرتضى هذا البيت فى أماليه ( ٧١/١ ط الحلبي ) من غير عزو ، والعشى والعشية بفتح العين وكسر الشين وتشديد الياء فهما — يقال : هو الوقت من صلاة المغرب إلى العتمة ، وتقول : أتمته عشى أمس ، وعشية أمس ، وقال أبو الهيثم : إذا زالت الشمس دعى ذلك الوقت العشى فتحول الظل شرقيا وتحولت الشمس غربية ، وقال الأزهري : يقع العشى على ما بين زوال الشمس إلى غروبها ، وقيل : العشى من زوال الشمس إلى الصباح . والبرد : ضد الحر ، وبرد الشيء يبرد — على مثال قعد يقعد — برودة ، وماء برد وبارد وبرود ، وقال الجوهري : برد الشيء — بالضم — وبردته أنا فهو مبرود ، وبردته تبريدا . ومحل الاستشهاد من البيت قوله « والعشية بارد » حيث أخبر عن العشية وهى مؤنثة يارد ، وأسقط تاء التأنيث ، وقد علمنا أن لحاق تاء التأنيث فى مثل هذا الموضع واجب ، سواء أكان المرنث الذى هو مرجع الضمير المستتر هنا فى الوصف حقيقى التأنيث أم كان مجازى التأنيث ، ولكن الشاعر استساغ أن يسقط تاء التأنيث لأن العشية يطلق عليها عشى ، فلحظ المعنى ؛ فعامل الفعل كما لو كان مسندا لضمير العشى .



فقال « بارد » لأنه حَلَّ العشيَّ على معنى العشيِّ . وقال الآخر :

٤٧٣ — وَإِنَّ كِلَابًا هَذِهِ عَشْرُ أَبْطُنٍ

وَأَنْتَ بَرِيٌّ مِنْ قِبَائِلِهَا الْعَشْرِ

فقال « عشر أبطن » ولم يقل « عشرة » لأن البطن بمعنى القبيلة ،

وقال الآخر :

٤٧٤ — وَقَائِعُ فِي مُضَرٍ تِسْعَةٌ وَفِي وَائِلٍ كَانَتْ الْعَاشِرَةُ

٤٧٣ — أنشد ابن منظور ( ب ط ن ) هذا البيت من غير عزو ، وهو :  
سيويه ( ١٧٤/٢ ) ونسبه إلى رجل من كلاب ، ولم يزد الأعم في التعريف .  
يقائله عن ذلك ، وأنشده ابن النظم في باب العدد من شرح الألفية ، وشرحه العيني ( ٤٨٤/٤ )  
وقال « قائله رجل من بني كلاب ، يسمى النواح » وأنشده ابن جني في الخصائص  
( ٤١٧/٢ ) والأشموني ( رقم ١١٢٦ ) وأبو العباس اللبرد في الكامل ( ٣٨٨/١ )  
الخيرية ( قال الأعم « هجا رجلا ادعى نسبه في بني كلاب ، فذكر أن بطون  
بني كلاب عشرة ، ولا نسب له معلوم في أحدهم » اهـ . وحمل الاستشهاد من هذا البيت  
قوله « عشر أبطن » والأبطن : جمع بطن ، والبطن مذكر ، فكان ينبغي أن يقول  
« عشرة أبطن » لأن اسم العدد من ثلاثة إلى عشرة يؤنث مع المذكر ويذكر مع  
المؤنث ، إلا أنه حذف التاء نظرا إلى المعنى ، فإنه عنى بالبطن القبيلة ، بدليل قوله فيما بعد  
« من قبائلها العشر » والقبيلة مؤنثة ، فاسم العدد معها يكون مذكرا ، قال ابن جني  
« وذهب بالبطن إلى القبيلة ، وأبان ذلك بقوله : من قبائلها » اهـ ، وقال الأعم « الشاهد  
فيه تأنيث الأبطن وحذف الهاء من العدد المضاف إليها حملا على معنى قبائل ، لأنه أراد  
بالبطن القبيلة ، وقد بين ذلك بقوله : من قبائلها العشر » اهـ ، وقال ابن منظور  
« فأما قوله \* وإن كلابا هذه . . . فإنه أنث على معنى القبيلة ، وأبان ذلك بقوله من  
قبائلها العشر » اهـ .

٤٧٤ — الوقائع : جمع وقعة ، وهي مثل الوقعة والواقعة والنواسة ، تطلق  
على المعركة التي تدور بين فئتين من الناس ، وحمل الاستشهاد من البيت قوله « تسعة »  
فإنه أنث اسم العدد ، والممدود به مؤنث ، ومن حق العربية عليه أن يأتي باسم العدد  
مذكرا فيقول « وقائع في مضر تسع » إلا أن العرب تطلق على الوقعة « اليوم » ويقولون =

فقال « تسعة » ولم يقل « تسع » لأنه حمل الوقائع على الأيام ، يقال : فلان عالم بأيام العرب ، أى بوقائعها ، وقال الآخر ، وهو عمر بن أبي ربيعة :

٤٧٥ — وَكَانَ يَجْنِي دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتَّقِي

ثَلَاثُ شُخُوصٍ كَاعِبَانِ وَمُعْصِرُ

= أيام العرب » وهم يريدون مواقعها ، فلذلك أنت اسم العدد لأنه أراد بالوقائع الأيام ، والأيام مذكرة . هذا بيان كلام المؤلف وإيضاحه ، ولى في هذا الموضوع رأى يصير به كلام الشاعر صحيحا من غير حاجة إلى تأويل ولا حمل على المعنى ، وملخص هذا الرأى أنك في ذكر العدد ومعدوده إما أن تذكرهما على طريقة العدد فتضيف اسم العدد إلى معدوده فتقول : عندي عشرة رجال أولى بأس ، وعندي عشر نساء ذوات خطر ، وفي هذه الحال يجب مراعاة ما قال النحاة في باب العدد فتذكر اسم العدد مع العدود المؤنث وتؤنث اسم العدد مع العدود المذكر كما سمعت في المثالين ، وإما أن تأتى بالعدد ومعدوده على طريق الوصف فتقول : هؤلاء رجال عشر ، وأولئك نساء عشرة ، وفي هذه الحال يتنازعك أصلان : أحدهما أصل العدد ومعدوده الذى بيناه ، وثانيها أصل النعت ومنعوته ، وهذا يستلزم تأنيث النعت إذا كان منعوته مؤنثا وتذكير النعت إذا كان منعوته مذكرا ، وأنت بالخيار بين أن تستجيب لأى الأصلين ، نعى أنه يجوز لك أن تراعى قاعدة العدد والمعدود فتذكر اسم العدد مع العدود المؤنث فتقول : النساء العشر وتؤنث العدد مع العدود المذكر فتقول : الرجال العشرة ، ويجوز لك أن تراعى قاعدة النعت مع منعوته فتذكر اسم العدد مع المنعوت المذكر فتقول : الرجال العشر ، وتؤنث مع المؤنث فتقول : النساء العشرة ، وعلى هذا يكون قول الشاعر « وقائع في مضر تسعة » قد جاء على أحد الطريقتين الجائزين له ، وهو طريق النعت مع منعوته .

٤٧٥ — هذا البيت هو السادس والخمسون من رابعة عمر بن أبي ربيعة الطويلة ( انظر الديوان ٩٢ — ١٠٣ بتحقيقنا ) ومنها الشاهد ٣٨٠ الذى سبق في المسألة رقم

٨١ ، وهذا البيت من شواهد سيويه ( ١٧٥/٢ ) ورضى الدين في باب العدد من شرح الكافية ، وشرحه البغدادي في الخزانة ( ٣١٢/٣ ) وابن جنى في الخصائص ( ٤١٧/٢ ) والأشموني ( رقم ١١٢٥ ) وابن هشام في أوضح المسالك ( رقم ٥٢٤ ) وابن الناطم في باب العدد من شرح الألفية ، وشرحه العيني ( ٤٨٣/٤ ) بهامش الخزانة ( والمجن — بكسر الميم وفتح الجيم وتشديد النون — أصله اسم الآلة من « جنه يجنه » إذ ستره =

فقال « ثلاث » ولم يقل « ثلاثة » لأنه عني بالشخص نساء ، فعمله على المعنى ، وقال [٣٢٤] الآخر ، وهو الخطيئة :

٤٧٦ — ثَلَاثَةُ أَنْفُسٍ وَثَلَاثُ ذَوْدٍ لَقَدْ جَارَ الزَّمَانُ عَلَى عِيَالِي

= وأخفاه ، ومموا اترس مجنأ لأنه يستربدن المحارب ، والكاعب من النساء : هي الجارية حين يبدو ثديها للنهود والاكتناز ، والمعصر : الجارية أول ما أدركت زمن البلوغ . ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « ثلاث شخص » حيث أتى باسم العدد مذكرا مع أنه مضاف إلى معدود مذكر ، ولو أنه أتى به على وفق ما يقتضيه الاستعمال العربي لقال « ثلاثة شخص » بالتاء ، لما ذكرنا لك من العلة في شرح الشواهد السابقة ، لكنه لحظ المعنى ، ذلك بأنه أراد بالشخص هنا نساء بدليل تفصيلهم بقوله « كاعبان ومعصر » ولو أنه ذكرها بلفظ النساء لكان يقول « ثلاث نساء » فلما أراد بالشخص النساء عاملها معاملة ما هو بمعناها ، قال ابن جني « أنت الشخص لأنه أراد به المرأة » اهـ . وقال الأعلم « الشاهد في قوله ثلاث شخص بحذف الهاء حملا على المعنى ؛ لأنه أراد بالشخص المرأة ، فأنت العدد لذلك » اهـ .

٤٧٦ — هذا البيت من كلام الخطيئة ، وقيله :

أذئب القفر أم ذئب أنيس أصاب البكر ، أم حدث الليالي ؟

وهو من شواهد سيويو ( ١٧٥/٢ ) ورضي الدين في باب العدد من شرح الكافية وشرحه البغدادي في الخزانة ( ٣٠١/٣ ) والأشموني ( رقم ١١٢٧ ) وابن هشام في أوضح المسالك ( رقم ٥٢٣ ) وابن الناظم في باب العدد من شرح الألفية ، وشرحه العيني ( ٤٨٥/٤ ) بهامش الخزانة ) والذود — بفتح الذال المعجمة وسكون الواو وآخره دال مهملة — هو اسم جمع يطلق على ما بين الثلاثة إلى العشرة من الإبل ، وليس له واحد من لفظه ، وفي مثل من أمثال العرب « الذود إلى الذود إبل » بعنوان أن القليل يضم إلى القليل فيصير كثيرا ، يضرب في الحث على التدبير ، والتحاة يستشهدون من هذا البيت في موضعين :

أما الموضع الأول في قوله « ثلاثة أنفس » حيث أتى بلفظ اتعدد مشتركا بالتاء مع أنه مضاف إلى معدود مؤنث ، وهو الأنفس الذي هو جمع نفس ، والدليل على أن النفس مؤنثة قوله تعالى ( كل نفس ذائقة الموت ) إلا أن النفس قد يطلق عليها لفظ شخص والشخص مذكر ، فلحظ الشاعر ذلك وعبر بالأنفس وهو يريد الأشخاص ؛ فلذلك أتى =

فقال « ثلاثة أنفس » ولم يقل « ثلاث » حملا على المعنى ، وقال القتال الكلابي :

٤٧٧ — قَبَائِلُنَا سَبْعٌ ، وَأَنْتُمْ ثَلَاثَةٌ ،

وَلَسَبْعُ خَيْرٌ مِنْ ثَلَاثٍ وَأَكْثَرُ

فقال « ثلاثة » ولم يقل « ثلاث » حملا على المعنى ، وقال ليبيد :

٤٧٨ — قَمَضَى وَقَدَّمَهَا ، وَكَانَتْ عَادَةً مِنْهُ إِذَا هِيَ عَرَّذَتْ إِقْدَامَهَا

= باسم العدد كما يأتي به مع العدود المذكور ، ولو راعى لفظ العدود الذي ذكره لقال « ثلاث أنفس » قال الأعلم « الشاهد في تذكير الثلاثة وإن كانت النفس مؤنثة لأنه حملا على الشخص وهو مذكر » اهـ ، وهذا الموضع هو الذي يعنيه المؤلف هنا من الاستشهاد بهذا البيت .

والموضع الثاني في قوله « وثلاث ذود » حيث أضاف لفظ العدد إلى اسم الجمع الذي هو الذود ، والأصل أن يضاف اسم العدد إلى جمع تكسير من جموع القلة ، فإن لم يكن للمفرد جمع تكسير من جموع القلة انتقل إلى جمع تكسير من جموع الكثرة ، وأنت خير أن اسم الجمع ليس له واحد من لفظه ، وبأن الجمع لا بد أن يكون على زنة من أوزان الجمع المعروفة ، واسم الجمع لا يكون على إحدى هذه الأوزان غالبا ، وفي الحديث « ليس فيما دون خمس ذود صدقة » ونظيره قوله تعالى ( وكان في المدينة تسعة رهط يفسدون في الأرض ) .

٤٧٧ — هذا البيت من شواهد سيويه ( ١٧٥/٢ ) ونسبه إلى القتال الكلابي ، وأقر الأعلم هذه النسبة ، والقبائل : جمع قبيلة ، وعمل الاستشهاد من هذا البيت قوله « وأتم ثلاثة » مع أنه يريد أن يقابلهم بنفسه ، فهو يريد أن يقول : نحن سبع قبائل وأتم ثلاث قبائل ، فكان ينبغي أن يقول : وأتم ثلاث ، إلا أن القبيلة قد يطلق عليها لفظ البطن كما تطلق القبيلة على البطن ، وقد ذكرنا ذلك في الشاهد رقم ٤٧٣ ، لذلك جاء الشاعر هنا بلفظ ثلاثة مقترنا بالتاء كما لو كان العدود مذكرا ، من قبل أنه أراد المعنى فكانه قال : وأتم ثلاثة أبطن ، قال الأعلم « الشاهد في قوله ثلاثة يائبات الهاء وهو يريد القبائل ، حملا على البطون ؛ لأن معنى البطن والقبيلة واحد » اهـ .

٤٧٨ — هذا البيت هو البيت الثالث والثلاثون من معلقة ليبي بن ربيعة العامري =

فقال « كَانَتْ » لأن الإقدام في معنى التقدمة ، وقال الآخر :

٤٧٩ — يَا أَيُّهَا الرَّاكِبُ الْمَرْجِي مَطِيئَتُهُ

سَائِلُ بَنِي أُسْدٍ : مَا هَذِهِ الصَّوْتُ ؟

( انظر شرح التبريزي على القصائد العشر ص ١٤٢ ط السلفية ) والضمير المستتر في « مضى » يعود على حمار الوحش الذي يصفه ، والضمير البارز المتصل في « قدمها » يعود على الأنان ، يريد أنه مضى وقدمها لكيلا تعند عليه ، وعردت : تركت الطريق وعدلت عنه ، واسم كان هو الإقدام ، وخبرها هو قوله « عادة » وعمل الاستشهاد من البيت قوله « وكانت عادة إقدامها » حيث ألحق بالفعل الذي هو كان تاء التأنيث مع أن المسند إليه وهو الإقدام مذكر ، قال التبريزي « زعم الكوفيون أنه لا أولى كان خبرها وفرق بينها وبين اسمها توهم التأنيث فأنت ، وكان الكسائي يحيز : كانت عادة حسنة عطاء الله ، وكان يقول : إذا كان خبر كان مؤثا واسمها مذكرا وأوليتها الخبر فمن العرب من يؤنث كأنه يتوهم أن الاسم مؤنث إذا كان الخبر مؤثا ، وقال غير الكسائي : إنما بنى كلامه على : وكانت عادة تقدمتها ، لأن التقدمة مصدر قدمها ، إلا أنه انتهى إلى اتفاقية فلم يجد التقدمة تصلح لها فقال إقدامها » .

٤٧٩ — هذا البيت لرويشد بن كثير الطائي ، وقد أنشده ابن منظور ( صوت ) وعزاه إليه ، وأنشده ابن يعيش في شرح الفصل ( ص ٦٩٠ ) وابن جني في الخصائص ( ٤١٦/٢ ) وهو أول ثلاثة أبيات اختارها أبو تمام حبيب بن أوس الطائي في ديوان الحماسة ( انظر شرح التبريزي ١٦٤/١ بتحقيقنا وشرح الرزوقي ١٦٦ ) والمزجي : اسم الفاعل من أزجى يزجي ، ومعناه السائق ، والمطية : كل ما يركبه الإنسان ، أخذ هذا اللفظ من المطا — بوزن الفتي — وهو الظهر ؛ أو من المطو وهو السرعة ، وجملة « ما هذه الصوت » في موضع المفعول لسائل ، ويروي « بلغ بني أسد » وعمل الاستشهاد من هذا البيت هنا قوله « هذه الصوت » حيث جاء باسم الإشارة الموضوع للمفردة المؤنثة وأشار به إلى الصوت وهو مفرد مذكر ، وإنما فعل ذلك لأن الصوت يطلق عليه لفظ « الجلبة » أو « الضوضاء » أو « الصيحة » وكل واحد من هذه الألفاظ مؤنث ، قال ابن جني « ذهب إلى تأنيث الاستغاثه ، وحكى الأصمعي عن أبي عمرو أنه سمع رجلا من أهل اليمن يقول : فلان لغوب ، جاءتته كتابي فاحتقرها ، فقلت له : أتقول جاءتته كتابي ؟ فقال : نعم أليس بصحيفة ؟ قلت : فما اللغوب ؟ قال : الاحق ، وهذا في النثر كما ترى ، وقد

فقال « هَذِهِ » لَأَنَّ الصَّوْتَ فِي مَعْنَى الصَّيْحَةِ ، وَقَالَ الْآخَرُ :

— ٤٨٠ — \* وَكَانَتْ مِنْ سَجِيَّتِنَا الْغَفْرِ \*

= علله « اهـ . وقال التبريزي « وأراد بالصوت الجلبة أو الصيحة ، وهذا الكلام تهكم ، ويجوز أن يكون المراد بقوله ما هذه الصوت ما هذه القصة التي تتأدى إلى عنكم ؟ يقال ذهب صوت هذا الأمر في الناس ، أي انتشر ، فكأنه على هذا يوهمهم أنه لم يصح عنده ما يقال ، وأنهم — إن لم يقيموا المذرة والدلالة على براءة ساحتهم — عاقبهم « اهـ . وقال ابن منظور « الصوت : الجرس ، معروف مذكر ، فأما قول رويشد بن كثير الطائي \* يأيها الراكب المزجي مطيته . . . البيت \* فإنما أثبت لأنه أراد به الضوضاء والجلبة على معنى الصيحة أو الاستغاثة ، قال ابن سيدة : وهذا قبيح من الضرورة — أعني تأنيث المذكر — لأنه خروج عن أصل إلى فرع ، وإنما المستجاز من ذلك رد التأنيث إلى التذكير ؛ لأن التذكير هو الأصل ، بدلالة أن الشيء مذكر ، وهو يقع على المذكر والمؤنث ؛ فلم بهذا عموم التذكير وأنه هو الأصل الذي لا ينكر ، ونظير هذا الشذوذ قوله وهو من أبيات الكتاب (كتاب سيويه ٢٥/١) :

إذا بعض السنين تعرقنا كفى الأيتام فقد أبي اليثيم

قال : وهذا أسهل من تأنيث الصوت ، لأن بعض السنين سنة ، وهي مؤنثة وهي من لفظ السنين ، وليس الصوت بعض الاستغاثة ولا من لفظها « اهـ . ونظير ذلك قول حاتم الطائي :

أماوى قد طال التجنب والهجر وقد عذرتنى في طلابكم العذر

— ٤٨٠ — هذه قطعة من بيت ، وهو بتمامه :

أزيد بن مصبوح ، فلو غيركم جنى غفرنا ، وكانت من سجيئتنا الغفر

وقد أنشده بتمامه التبريزي في شرح انقصاد العشر (س ١٤٢ ط السلفية) وأنشد

عجزه ابن منظور (غ ف ر) ولم يعزوا ، والسجية — بفتح السين وكسر الجيم وتشديد الياء المثناة — الطبيعة والحليقة والحصلة ، والغفر — بفتح فسكون — أحد

مصادر « غفر ذنبه يغفره — من مثال ضرب يضرب » ومغفرة ، وغفرانا ، وغفرا —

بضم الغين — وغفورا ، وغفيرة ، وغفيرا ، وقد قال أعرابي يدعوه ربه : أسالك الغفيرة ،

والناقة الغزيرة ، والعز في العشيرة ، فإنها عليك يسيرة . ومحل الاستشهاد من هذا البيت

في هذا الموضع قوله « وكانت من سجيئتنا الغفر » حيث ألحق تاء التأنيث بكان مع أن

اسمها مذكر وهو قوله الغفر ، وقد تقدم نظير ذلك في الشاهد رقم ٤٧٨ وذكرنا هناك

أن العلماء يغفرون مثل ذلك في كان إذا كان اسمها مذكرا وقد فصل بخبرها بينها وبين اسمها ،

وقد اختلف العلماء في تخريج العبارة التي في بيت الشاهد الذي معنا الآن ، فمنهم من =

أى : المَغْفِرَة ، وقال الآخر ، وهو طَفِيلُ الغَنَوَى :  
 ٤٨١ — إِذْ هِيَ أَحْوَى ، مِنْ الرَّبْعِيِّ ، حَاجِبُهُ  
 وَالْعَيْنُ بِالْإِثْمِدِ الْحَارِيَّ مَكْحُولُ

يسلك الطريق التي سلكها العلماء في الشواهد السابقة، فيذكر أنه أنت هنا مراعاة للعنف لأن الغفر يطلق عليه المغفرة والغفيرة، وكل منها مؤنث اللفظ، ومنهم من يقول: إن خبر كان محذوف، وهو مؤنث، وأصل الكلام: وكانت الغفر سجية من سجيئنا، فلما كان الغفر محبوا عنه بالسجية كان مؤنثا فلذلك أنت الفعل، قال ابن منظور « فأما قوله \* وكانت من سجيئنا الغفر \* فإما أنت الغفر لأنه في معنى المغفرة » اهـ . وقال التبريزي « زعم الكسائي أنه أنت كانت لأنه أراد: كانت سجية من سجايانا الغفر، وقال الذي خالفه: بل بنى على المغفرة، فلما انتهى إلى آخر البيت والمغفرة لا تصلح له، فقال الغفر، لأن الغفر والمغفرة مصدران » اهـ . قال الفراء: وكل قد ذهب مذهبها، وقول الكسائي أشبه بمذهب العرب » اهـ .

٤٨١ — هذا البيت من كلام طفيل الغنوي، وهو من شواهد سيويه (٢٤٠/١) وابن يعيش في شرح المفصل (ص ١٣٦٤) والأحوى: الظبي الذي في ظهره وجنبه أفعى خطوط سود، أخوذ من الحوة التي هي السواد، وقوله « من الربيعي » أى من الصنف المولود في زمن الربيع، وهو أبكر وأفضل، والحاري: المنسوب إلى الحيرة على غير قياس، والقياس حيرى، ومحل الاستشهاد ههنا من هذا البيت قوله « والعين بالإثمد الحاري مكحول » حيث أخبر بمكحول وهو وصف مذكور عن العين وهي مؤنثة، وقد علمنا أنه يجب تطابق المبتدأ وخبره في التذكير والتأنيث، وقد جعله سيويه من باب مراعاة المعنى، وبيان ذلك أن العين يطلق عليها لفظ طرف، وهو مذكور، فالشاعر لحظ العين على أنها طرف فأخبر عنها كما يخبر عن الطرف، وجعل غير سيويه قوله « مكحول » خبرا عن قوله « حاجبه » ويكون قوله « والعين » له خبر محذوف يدل عليه خبر حاجبه، وكأنه قد قال: حاجبه مكحول بالإثمد الحاري والعين كذلك، وجملة « والعين كذلك » معطوفة بالواو على جملة « حاجبه مكحول » والذي رآه غير سيويه خير مما رآه سيويه الذي تبعه المؤلف لوجهين: الأول أنه لا يلزم على ما رآه غير سيويه ارتكاب ضرورة ولا إجراء الكلام على غير المنهج المطرد في كلام العرب، والوجه الثاني أنه يجري على قاعدة ارتضاها النحاة جميعا، وهي أنه إذا دار الكلام بين أن يكون الحذف من الأول لدلالة الثاني على المحذوف =

ولم يقل « مَكْحُولَةٌ » لأن العين في المعنى عضو ، وقال الآخر :  
 ٤٨٢ — أَرَى رَجُلًا مِنْهُمْ أَسِيفًا كَأَنَّمَا  
 يَضُمُّ إِلَى كَشْحَيْهِ كَفًّا مُخَضَّبًا  
 فقال « مُخَضَّبًا » لأن الكف في المعنى عضو .

== ومن الثاني لدلالة الأول على المحذوف كان الأفضل اعتبار الحذف من الثاني لدلالة الأول عليه ، وانظر شرح الشاهد رقم ٤٦ في المسألة ١٣ ، نعم يلزم على الأول أن يحىء بالمعطوف قبل تمام المعطوف عليه . قال الأعمش « الشاهد فيه تذكير مكحول ، وهو خبر عن العين وهي مؤنثة ، لأنها في معنى الطرف ، ويجوز أن يكون خبراً عن الحاجب ، فيكون التقدير : حاجبه مكحول بالإمء والعين كذلك ، فلا تكون فيه ضرورة ، إلا أن سيويه حملة على العين لقرب جوارها منه » هـ

٤٨٢ — هذا هو البيت الثالث والعشرون من قصيدة للأعشى ميمون بن قيس (الديوان ص ٨٨ — ٩١ فينا) ومطلعها :

كفى بالذي تولينه لو تجنبا شفاء لسقم بعد ما كان أشيا

وقد أنشد بيت الشاهد ابن منظور (خ ض ب — ك ف ف — ب ك ي) وأبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب في مجالسه (ص ٤٧) وأبو العباس المبرد في الكامل (١٦/١ الخيرية) وفي الديوان واللسان (خ ض ب) « أرى رجلاً منكم » وفي اللسان مرتين والكامل « منهم » كما رواه المؤلف ، والأسيف : الأسير ، قال المبرد : والأسيف يكون الأجير ، ويكون الأسير ، فقد قيل في بيت الأعشى \* أرى رجلاً منهم أسيفاً ... البيت \* المشهور أنه من التأسف لقطع يده ، وقيل : بل هو أسير قد كبلت يده ، ويقال : قد جرحها الغل ، والقول الأول هو المجتمع عليه « اهـ . والكشع — بفتح الكاف وسكون الشين وآخره حاء مهملة — من الحاصرة إلى الضلع الخلف ، والكف : اليد ، وهي مؤنثة بدليل قول بشر بن أبي خازم :

له كفان كف كف ضر وكف فواضل خضل نداها

فأعاد الضمير عليها في قوله « نداها » مؤنثاً ، ومحل الاستشهاد من هذا البيت في هذا الموضع قوله « كفا مخضبا » فإن الظاهر أن قوله « مخضبا » نعت لقوله « كفا » ومخضب وصف مذكر ، وقد علمت أن من القواعد المقررة التي لا يختلف فيها أحد أن النعت الحقيقي يجب أن يطابق المنعوب في تذكيره وتأنثه ، ولهذا قال العلماء في بيت الشاهد : إنه ذكر النعت حملاً على المعنى ، ويبان ذلك أن الكف يطلق عليها لفظ =



والحمل على المعنى أكثر في كلامهم من أن يُخصى ، فكذلك ها هنا .  
وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن علامة التأنيث إنما دخلت  
للفصل بين المذكر والمؤنث ، ولا اشتراك بين المذكر والمؤنث في هذه الأوصاف »  
قلنا : الجواب عن هذا من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن هذا يبطل بقوله تعالى : ( يَوْمَ تَرَوُنَّهَا تُذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا  
أَرْضَعَتْ ) ولو كانت علامة التأنيث إنما تدخل للفصل بين المذكر والمؤنث لكان  
ينبغي أن لا تدخل ها هنا ؛ لأن هذا وصف لا يكون في المذكر ، فلما دخلت دل  
على فساد ما ذهبوا إليه .

والوجه الثاني : أنه لو كان سبب حذف علامة التأنيث من هذا النحو وجود  
الاختصاص وعدم الاشتراك لوجب أن لا يوجد الحذف مع وجود  
الاشتراك وعدم الاختصاص في نحو قولهم « رجل عاشق ، وامرأة عاشق » [ ٣٢٥ ]  
و « رَجُلٌ عَانِسٌ ، وامرأة عَانِسٌ » إذا طال مُكْتُمُهُمَا لا يتزوجان ، و « رجل عاقِرٌ ،  
وامرأة عاقِرٌ » إذا لم يُولَدْ لهما ، و « رأس ناصل من الخضاب ، ولحية ناصل »

== « عضو » والعضو مذكر قال ابن منظور ( خ ض ب ) : « ذكر على إرادة العضو ،  
أو على [ حد ] قوله :

فلا مِزَنَةٌ ودقت ودقها ولا أرض أبقل إبقاها  
ويجوز أن يكون صفة لرجل ، أو حالا من المضمير في يضم ، أو من المنفوض في  
كشحيه » اهـ . وقال في ( ك ف ف ) : « فأما قول الأعشى \* أرى رجلا منهم  
أسيفا . . . البيت \* فإنه أراد الساعد فذكر ، وقيل : إنما أراد العضو ، وقيل : هو  
حال من ضمير يضم أو من هاء كشحيه » اهـ ، فذكر ما ذكره في الموضع الأول إلا  
أن يكون مخضبا وصفا لقوله رجلا ، والخطب في ذلك سهل ، فإن جعل قوله مخضبا  
حالا من الضمير المستتر في يضم أو من الضمير البارز المتصل في قوله كشحيه مثل جملة  
صفة لقوله رجلا ، وكل ذلك أضعف من الحمل على المعنى .

و « جمل نازع إلى وطنه ، وناقة نازع » و « جمل ضامر ، وناقة ضامر » و « جمل بازل ، وناقة بازل » في كلمات كثيرة ، قال زهير :

٤٨٣ — فَوَقَعْتُ بَيْنَ قَتُودِ عَنَسٍ ضَامِرٍ لِحَاظَةٍ طَفَلٍ الْعَشِيِّ سِنَادٍ

وقال الأعشى :

٤٨٤ — عَهْدِي بِهَا فِي الْحَيِّ قَدْ سُرِبَتْ بَيْضَاءُ مِثْلَ الْمُهْرَةِ الضَامِرِ

٤٨٣ — هذا هو البيت الخامس من قصيدة لزهير بن أبي سلمى المزني ( الديوان ٣٣٠ - ٣٣٢ دار الكتب ) والقتود : عيدان الرجل ، وواحدها قتد - بفتح القاف والتاء جميعا - والعنس - بفتح العين وسكون النون - الناقة ، والضاير : يقال للذكر والأنثى ، والضمور : لحوق البطن بالظهر ، ولحظة : صيغة مباعدة من اللحظ ، ومعناه أن هذه الناقة تنظر وتتلفت حين اصفرت الشمس للمغرب ، وهو الوقت الذي تكل فيه الإبل ، وطفل العشى : منصوب على الظرفية ، وهو الوقت قبيل الغروب ، والسناد - بكسر السين - الشديدة ، أو العظيمة ، ومحل الاستشهاد من هذا البيت ههنا قوله « ضامر » فإنه وصف للعنس ، وقد علمت أن العنس اسم للناقة ، والناقة مؤنثة ، وقد أتى بهذه الصفة من غير تاء ، وذلك لأن هذا اللفظ يقال على الذكر والمؤنث بصيغة واحدة ، فيقال : بعير ضامر ، وناقة ضامر ، ويقال : فرس ضامر ، وجواد ضامر ، قال ابن منظور « وجمل ضامر ، وناقة ضامر - بغير هاء - أيضا ، ذهبوا إلى النسب » اهـ . وقد مضى قولنا في الوصف الذي يقصد به الدلالة على النسب والذي يقصد به الدلالة على الحدوث ، وأنه حين يقصد به الدلالة على النسب يطلق على المؤنث بدون تاء ، فإذا أريد معنى الفعل وأن ذلك حدث الآن أو يحدث بعد لحقته التاء ، وانظر الشاهد ٦٧٢ وشرحه ٤٨٤ — هذا البيت هو البيت العاشر من قصيدة للأعشى ميمون بن قيس ( الديوان ص ١٠٤ - ١٠٨ ) ومطلعها قوله :

شأقتك من قتلة أطلالها بالشط فالوتر إلى حاجر

وقد أنشد بيت الشاهد ابن يعيش ( ص ٦٩٧ ) والعهد - بفتح العين وسكون الهاء - الالتقاء ، والمعرفة ، ومن العهد أن تعهد الرجل على حال أو في مكان ، تقول : عهدي به في موضع كذا ، وفي حال كذا ، وعهده بمكان كذا ، وعهدي به قريب . و « عهدي بها » في بيت الشاهد مبتدأ خبره محذوف ، أي عهدي بها حاصل ، أو عهدي بها قريب =

وقال زهير :

٤٨٥ — تَهَوَّنُ بَعْدَ الْأَرْضِ عَنِّي فَرِيدَةٌ      كِنَازُ الْبُضِيعِ سَهْوَةُ الْمَشْيِ بَازِلُ

= أو ما أشبه ذلك ، و « قد سربلت » جملة في موضع الحال من الضمير المجرور محلا بالباء ، وسربلت — بالبناء للمجهول — أى ألبسوها السربال . ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « المهرة الضامر » حيث وصف « المهرة » وهى أنثى بالضامر من غير أن يؤنث الصفة بناء التأنيث ، وذلك يدل على أن لفظ الضامر يقال على الذكر والأنثى بصفة واحدة من غير أن يميز بين الحالين في اللفظ ، والغرض بهذا الرد على الكوفيين في قولهم : إن سقوط تاء التأنيث من طالق وحائض وطامث لكون هذه الصفات تختص بالإطلاق على الأنثى ، ووجه الرد أنه قد جاء سقوط التاء من الوصف المراد به المؤنث في ألفاظ لا تختص بالمؤنث ، بل تطلق على المؤنث وعلى الذكر ، ولو أن ما ذكرتموه كان صحيحا لم يقع ذلك في كلامهم ، قال ابن يعيش بعد أن حكى مقالة الكوفيين : « وهو يفسد من وجوه أحدها : أن ذلك لم يطرد فيما كان مختصا بالمؤنث ، بل قد جاء أيضا فيما يشترك فيه الذكر والأنثى ، قالوا : حمل بازل ، وناقاة بازل ، وحمل ضامر ، وناقاة ضامر ، قال الأعشى \* عهدي بها في الحى قد سربلت . . . البيت \* فإسقاط العلامة مما يشترك فيه القبيلان دليل على فساد ما ذهبوا إليه ، وإن كان أكثر الحذف إنما وقع فيما يختص بالمؤنث ، الثانى أنه ينتقض ما ذهبوا إليه بقولهم مرضعة بإثبات التاء فيما يختص بالمؤنث ، الثالث أن التاء تلحق مع فعل المؤنث نحو حاضت للمرأة وطلقت الجارية ، ولو كان اختصاصه بالمؤنث يكفي فارقا لم يفرق الحال بين الصفة والفعل ، فأعرفه » اه كلامه .

٤٨٥ — هذا هو البيت التاسع من قصيدة زهير بن أبى سلمى المزنى يقولها في سنان بن أبى حارثة المري ، وكان وهو شيخ كبير ركب بعيرا يطن نخل فذهب به فهلك ( الديوان ٢٩٢ - ٣٠٠ ) ومطامها قوله :

لسلمى بشرقى القنان منازل      ورسم بصحراء الليين حائل

والفريدة : التى لا مثل لها ، والبضيع : أراد لحمها ، وهو جمع بضع — بفتح فسكون — ونظيره كلب وكليب ، ومعنى « كِنَازُ الْبُضِيعِ » كثيرة اللحم صلبة ، وسهوة المشى : سهلته ، والبازل : التى بلغت أقصى السن ، وذلك بعد نهاية السنة الثامنة ، وما بعد البزول إلا النقصان ، ومحل الاستشهاد من البيت هنا قوله « بازل » حيث وصف به =

وقال لبيد :

٤٨٦ — \* تَرَوِي الْمَحَاجِرَ بَازِلٌ عَلَيْكُمْ \*  
وقال آخر :

٤٨٧ — \* بِيَاذِلٍ وَجُنَاءٍ أَوْ عَيْهَلٍ \*  
كيف والأصمعي قد صنف في هذا النحو كتاباً ؟ ! .

= الناقة من غير أن يلحق به تاء التأنيث ، وذلك يدل على أن هذا اللفظ يستوي فيه الذكر والمؤنث ، على نحو ما بيناه لك في شرح الشواهد السابقة .

٤٨٦ — هذا عجز بيت للبيد بن ربيعة العامري ، وهو بتمامه :

بصكرت بهاجرشية مقطورة      تروى المحاجر بازل علكوم

وقد أنشد هذا البيت ابن منظور ( ق ط ر - ج ر ش - غ ل ك م ) والجرشية -

بضم الجيم وفتح الراء - المنسوبة إلى جرش ، وهو مخلاف من مخاليف اليمن ، ومقطورة :

أى مطلية بالقطران ، قالوا : بغير مقطور ، وقالوا : بغير مقطرن ، أيضا ، وقالوا :

قطرت البعير والناقة ، أى طليتها بالقطران ، وقال امرؤ القيس :

أيقطنى وقد شعفت فؤادها      كما قطر المهنوءة الرجل الطالى ؟

والمحاجر : أراد به الحديقة ، والعلكوم - بوزن العصفور - الشديدة الصلبة ،

الناقة علكوم والجل علكوم ، وكل شديد صلب من الإبل وغيرها علكوم ، وفي

قصيدة كعب بن زهير التى مدح بها رسول الله صلى الله عليه وسلم :

غلباء وجنأ علكوم مذكرة      فى دفها سعة قدامها ميل

ومحل الاستشهاد من هذا البيت ههنا قوله « بازل » حيث وصف الناقة به من غير

أن يلحق به تاء التأنيث وذلك يدل على أن هذا اللفظ يطلق على الذكر والأنثى من

غير تفرقة ، على نحو ما بيناه لك في شرح الشواهد السابقة ، وقد سمعت فى شرح مفردات

هذا البيت أن لفظ « علكوم » توصف به الناقة من غير تاء كما يوصف به الجمل ، وسمعت

بيت كعب الذى أتى فيه بعدة أوصاف للناقة كلها مؤنث بعلامة تأنيث وبينها « علكوم »

بغير علامة تأنيث

٤٨٧ — هذا بيت من مشطور الرجز لمنظور بن مرثد الأسدى ، وربما نسبوا

منظورا هذا إلى أمه ، فقالوا : منظور بن حبة ، وقبله قوله :

=

والوجه الثالث : وهو أنه لو كان الاختصاص سبباً لحذف علامة التأنيث من اسم الفاعل لوجب أن يكون ذلك سبباً لحذفها من الفعل ؛ فيقال : المرأة طَلَّقَ ، وَطَمَتْ ، وَحَاضَ ، وَحَمَلَ ، كما يقال : طالق ، وطامث ، وحائض ، وحامل ؛ فلما لم يجوز أن تحذف علامة التأنيث من الفعل دل على أنه تعليل فاسد ، ولا يلزم هذا على قول من حمله على المعنى كأنه قال : إنسان حائض ؛ لأن الحمل على المعنى اتساع يقتصر فيه على السماع ، والتعليل بالاختصاص ليس باتساع ، فينبغي أن لا يقتصر فيه على السماع ، ولا يلزم أيضاً على قول مَنْ حمله على النسب بوجه ما ؛ لأنه جعل حائضاً بمعنى ذات

= إن تبخلى ياهند أو تعلى أو تصبى في الطاعن المولى

\* نسل وجد الهائم المقتل

وقد أنشد ابن منظور هذه الآيات (ع ي ه ل) وعزاها إليه ، وأنشدها بزيادة ثلاثة أبيات بعدها أبو زيد في نوادره (ص ٥٣) والبيت من شواهد سيويه (٢٨٢/٢) وشواهد ابن جني في الخصائص (٣٥٩/٢) ورضي الدين في شرح شافية ابن الحاجب (رقم ١٢٧) وتبخلى : تمنى وصلك ، وتعلى : تذرعى بالعلل الواهية والأسباب المصنوعة ، والطاعن : المفارق ، والمولى : الذي يعطينا ظهره سائراً في غير طريقنا ، والمقتل : رواه أبو زيد بالغين المعجمة على أنه مأخوذ من الغلة - بضم الغين - وهي في الأصل حرارة العطش ، وأراد بها حرارة الشوق ، ورواه ابن منظور بالغين المهملة ، ومعناه ذو الغلة وهي المرض ، والبازل : تقدم أنه الناقة إذا اكتملت ثمان سنين ودخلت في التاسعة ، والوجناء : الناقة الشديدة ، والعيهل : أصله بوزن جعفر ، ويقال : ناقة عيهل ، وجمل عيهل ، وربما قالوا : جمل عيهل ، وناقة عيهلة - بالتاء - وعمل الاستشهاد من هذا البيت هنا قوله « يازل » حيث أطلق هذا اللفظ على الناقة بدليل وصفها بالوجناء المؤنث بألف التأنيث ، فبدل ذلك على أن البازل يطلق على المؤنث بغير علامة تأنيث ، والكلام فيه كالشواهد السابقة ، والنحاة يستشهدون بهذا البيت لتشديد اللام في الوصل ضرورة ، والأصل أن يكون تشديده عند الوقف ليعلم أنه متحرك في الوصل .

حيض ، والفعل لا يدل على نفس الشيء ؛ فيقال : إن هندا حاضاً ، بمعنى هند ذات حيض ، وإنما شأن الفعل الدلالة على المصدر والزمان ، فبان الفرق بينهما ، والله أعلم .

### مسألة [٣٢٦] ١١٢ —

[ عِلَّةُ حذف الواو من « يَعِدُّ » ونحوه ] <sup>(١)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أن الواو من نحو « يَعِدُّ ، وَيَزِنُ » إنما حذفت للفرق بين الفعل اللازم والمتعدي . وذهب البصريون إلى أنها حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن الأفعال تنقسم إلى قسمين : إلى فعل لازم ، وإلى فعل متعد ، وكلا القسمين يقعان فيما فاؤه واو : فلما تغيرا في اللزوم والتعدي واتفقا في وقوع فائهما واوا وجب أن يفرق بينهما في الحكم ، فبقوا الواو في مضارع اللازم نحو « وَجَلَّ يَوْجَلُّ ، وَحَلَّ يَوْحَلُّ » وحذفوا الواو من المتعدي نحو « وَعَدَّ يَعِدُّ ، وَزَنَّ يَزِنُّ » وكان المتعدي أولى بالحذف ؛ لأن التعدي صار عوضاً من حذف الواو .

قالوا : ولا يجوز أن يقال « إنهم إنما حذفوا الواو لوقوعها بين ياء وكسرة » لأننا نقول : هذا يبطل بقولهم « أَعِدَّ وَنَعِدَّ وَتَعِدَّ » والأصل فيه : أَوْعِدَّ وَتَوْعِدَّ وتَوَعَّدَّ ، ولو كان حذف الواو لوقوعها بين ياء وكسرة لكان ينبغي أن لا تحذف هاهنا ؛ لأنها لم تقع بين ياء وكسرة ، ولكان ينبغي أن تحذف من قولهم « أَوْعَدَّ »

(١) انظر في هذه المسألة : شرح الأشموني بحاشية الصبان ( ٢٨٥/٤ بولاق )  
وتصريح الشيخ خالد الأزهرى ( ٤٩٣/٢ )

يُوعِدُ « بضم الياء فيقال « يُعِدُّ » لوقوعها بين ياء وكسرة ، فلما لم تحذف دل على فساد ما ذكرتموه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن الواو حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة ، وذلك لأن اجتماع الياء والواو والكسرة مستثقل في كلامهم ، فلما اجتمعت هذه الثلاثة الأشياء المستنكرة التي توجب ثقلاً وجب أن يحذفوا واحداً منها طلباً للتخفيف ، فحذفوا الواو ليخفَّ أمر الاستثقال .

والذي يدل على صحة ذلك أن الواو والياء إذا اجتمعتا وكانا على صفة يمكن أن تدغم إحداها في الأخرى قلبت الواو إلى الياء نحو « سَيِّدٌ ، وَمَيِّتٌ » كراهية لا اجتماع المثانين ، وإذا اجتمع ها هنا ثلاثة أمثال الياء والواو والكسرة ولم يمكن الإدغام لأن الأول متحرك ومن شرط المدغم أن يكون ساكناً ، فلما لم يمكن التخفيف بالإدغام وجب التخفيف بالحذف ، فقيل : يَعْدُ وَيَزِنُ ، وحلوا « أَعَدُّ ونَعَدُّ وتَعَدُّ » على « يَعْدُ » [٣٢٧] لثلاث تختلف طرق تصاريف الكلمة ، على ما سنبينه في الجواب إن شاء الله تعالى .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنما حذفت الواو من هذا النحو للفرق بين الفعل اللازم والمتعدي ، فبقوا الواو في اللازم وحذفوها من المتعدي » قلنا : هذا باطل ؛ فإن كثيراً من الأفعال اللازمة قد حذفت منها الواو ، وذلك نحو « وَكَّفَ الْبَيْتُ يَكِفُ ، وَوَنَّمَ الذِّبَابُ يَنْنِمُ ، وَوَجَدَ فِي الْحَزْنِ يَجِدُ » إلى غير ذلك . والأصل فيها : وَكَّفَ يَوْكِفُ ، وَوَنَّمَ يَوْنِمُ . وَوَجَدَ يَوْجِدُ ، وكلها لازمة ، ولو كان الأمر على ما زعمهم لكان يجب أن لا تحذف منه الواو ، فلما حذفت دل على أنه إنما حذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة ، ولا نظَرَ في ذلك إلى اللازم والمتعدي .

وأما « وَجِلَ يَوْجَلُ ، وَوَحَلَ يَوْحَلُ » فإنما لم تحذف منه الواو لأنه جاء على يَفْعَلُ بفتح العين ، كعلم يعلم ، فلم تقع الواو فيه بين ياء وكسرة ، وإنما وقعت بين ياء وفتحة ، وذلك لا يُوجِبُ حذفها ، وأما حذفهم لها من قولهم « وَلَغَ يَلْغُ » ، وإن كانت قد وقعت بين ياء وفتحة فلأن الأصل فيه يَفْعَلُ بكسر العين كضرب يضرب ، وإنما فتحت العين لوقوع حرف الحلق لا ما ؛ فإن حرف الحلق متى وقع لا ما من هذا النحو فإن القياس يقتضى أن يفتح العين منه ، نحو : قرأ يقرأ ، وَجَبَهَ يَجْبَهُ ، وَسَدَحَ يَسْدَحُ ، وَشَدَخَ يَشْدَخُ ، وَجَمَعَ يَجْمَعُ ، وَدَمَعَ يَدْمَعُ ، إلا ما جاء على الأصل نحو : نطح الكباش ينطح ؛ ونبح الكلب ينبح ، وكذلك أيضاً إذا وقع حرف الحلق عينا فإنه يقتضى فتح العين أيضاً ، نحو : سأل يسأل ، وجهد يجهد ، ونحر ينحر وفخر يفخر ، ونعب ينعب ، وفقر يفقر ، إلا ما جاء على الأصل ، نحو : نغق ينغق ؛ فدل على أن « وَجَلَ يَوْجَلُ » لا حجة لهم فيه . وفي وجَلَ يوجَلُ أربع لغات : أحدها تصحيح الواو ، وهى اللغة المشهورة ، واللغة الثانية « يَاجَلُ » فتقلب الواو ألفاً لمكان الفتحة قبلها وفراراً من اجتماع الياء والواو إلى الألف ، واللغة الثالثة قلب الواو ياء نحو « يَيَجَلُ » وذلك على طريقة سَيِّدٍ وَمَيِّتٍ وإن لم يمكن الإدغام لتحرك الأول ، واللغة الرابعة « يِيَجَلُ » بكسر الياء ؛ لأنهم أرادوا أن يقلبوا الواو ياء فكسروا ما قبلها ليجرى قلبها على سَنَنِ القياس في نحو مِيعَادٍ وَمِيزَانٍ وَمِيقَاتٍ [٣٢٨] ، والأصل فيها مِوَعَادٍ ، وَمِوَزَانٍ ، وَمِوَقَاتٍ ؛ لأنها من الوعد والوزن والوقت ، إلا أن الواو لما سكنت وانكسر ما قبلها قلبوها ياء ، فكذلك ها هنا : لَمَّا لم يمكن الإدغام لِمَا ذكرنا وكانت الواو تقلب في نحو سَيِّدٍ لإمكانه أحبوا أن يقلبوا الواو بسبب يستمر له القلب وهو كسر ما قبلها .



وأما قولهم « إنها لو كانت قد حذفت لوقعها بين ياء وكسرة لكان ينبغي أن لا تحذف من « أَعِدُّ ، وَتَعِدُّ ، وَنَعِدُّ » ؛ لأنها لم تقع بين ياء وكسرة » قلنا : إنما حذفت ها هنا وإن لم تقع بين ياء وكسرة حملا لحروف المضارعة - التي هي الهزمة والنون والتاء - على الياء ، لأنها أخوات<sup>(١)</sup> ، فلما حذفت الواو مع أحدها للعلة التي ذكرناها حذفت مع الآخر لثلاث مختلف طُرُقُ تصاريف الكلمة ؛ ليجرى البابُ على سَنَنِ واحد ، وصار هذا بمنزلة « أَكْرِمُ » والأصل فيها « أَأَكْرِمُ » إلا أنهم كرهوا اجتماع همزتين ، فحذفوا الثانية فراراً من اجتماع همزتين طلباً للتخفيف وكان حذف الثانية أولى من الأولى ؛ لأن الأولى دخلت لمعنى والثانية ما دخلت لمعنى فلهذا كان حذف الثانية وتبقيّة الأولى أولى . ثم قالوا « نكرم ، وتكرم ، ويكرم » فحذفوا الهزمة حملا للنون والتاء والياء على الهزمة طلباً للتشاكل على ما بينا .

وأما قولهم « إنه لو كان الحذف لوقعها بين ياء وكسرة كان يجب الحذف في قولهم « يُوعِدُّ » ونحوه » قلنا : الجواب عن هذا من وجهين . أحدهما : أن هذا لا يصلح أن يكون نقضاً على « يَعِدُّ » لأن الواو ها هنا ما وقعت بين ياء وكسرة ؛ لأن الأصل في « يُوعِدُّ » بضم الياء يُوْءَعِدُّ . كما أن الأصل في يُكْرِمُ يُوْءَكْرِمُ ، قال الشاعر :

\* فَإِنَّهُ أَهْلٌ لَأَنْ يُوْءَكْرِمَا \* [١]

فلما كان الأصل يُوْءَعِدُّ بالهمزة فلهزمة المحذوفة حالت بين الواو والياء لأنها في حكم الثابتة ، كما كانت الياء المحذوفة في قول الشاعر :

٤٨٨ — \* وَكَجَلِّ الْمَبِينِ بِالْعَوَارِ \*

(١) في ر « لأنها أخوات » وظاهر أن الواو مفجمة .

٤٨٨ — هذا بيت من مشطور الرجز لجندل بن المثنى الطهوي ، ويروون

= غرك أن تقاربت أباعري وأن رأيت الدهر ذا الدوائر  
\* حتى عظامي وأراه ثاغري \*

والبيت من شواهد سيويه ( ٣٧٤/٢ ) والزحشرى في الفصل ، وابن يعيش في شرحه ( ١٤٣١ ) ورضي الدين في شرح شافية ابن الحاجب ( رقم ١٧٦ ) وشرحه البغدادي ( ص ٣٧٤ بتحقيقنا ) وابن جنى في الخصائص ( ١٩٥/١ و ١٦٤/٣ و ٣٢٦ ) وعزاه في المرة الأخيرة إلى العجاج ، وليس ذلك صحيحا ، وابن منظور ( ع و ر ) والأشموني ( رقم ١٢٢٢ ) وابن هشام في أوضح المسالك ( رقم ٥٦٦ ) وتقاربت أباعري : كنى بذلك عن قلتها ، وأراد أنه غير ذى ثراء ، والدوائر : جمع دائرة ، وأراد بها أحداث الزمان ومصائبه ، وثاغري : يريد أنه مذهب أسنانه ، والعواور : جمع عوار - بوزن رمان - وهو وجع في العين ، جعله كحلا على سبيل التهكم . ومحل الاستشهاد بالبيت هنا قوله « بالعواور » فإن أصله بالعواوير - ياء بعد الواو منقلبة عن ألف المفرد كما تقول في جمع قرطاس : قرطيس ، والواو إذا كانت قريبة من طرف الكلمة بأن تكون قبل آخرها مباشرة قلب همزة ، وكذلك الياء ، تقول في جمع أول أوائل ، وفي جمع جيد وسيد وصائد : جيائد ، وسيائد ، وصيائد ، وأصلهن : جياود ، وصياود ، وصوايد ، فإن انفصلت الواو أو الياء من الطرف ياء مفاعيل لم تقلب همزة وبقيت على أصلها نحو طواويس ونواويس ، وبحسب الظاهر كان يجب قلب الواو من العواور همزة ؛ لأنها غير مفصولة من الطرف ، إلا أنه لما كان مفرد هذا اللفظ هو عوار ، وكان أصل جمعه العواوير - ياء فاصلة بين الواو وطرف الكلمة - إلا أن الراجز حذف هذه الياء للتخفيف ، وهو يريد بها ، فكأنها موجودة ، ولذلك لم يقلب الواو همزة ، قال ابن جنى « وصحة الواو في قوله » وكحل العينين بالعواور « إنما جاء لإرادة الياء في العواوير وليعلم أن هذا الحرف ليس بقياس ولا منقاد » اهـ . وقال الأعلم « الشاهد فيه تصحيح واو العواور الثانية ؛ لأنه ينوى الياء المحذوفة من العواوير ، والواو إذا وقعت في مثل هذا الموضع لم تهمز ، لبعدها من الطرف الذي هو أحق بالتغير والاعتلال ، ولو لم تكن فيه ياء منوية للزم همزها ، كما قالوا في جمع أول : أوائل ، والأصل أواول » اهـ كلامه . وقال ابن منظور « فأما قوله » وكحل العينين بالعواور « فإنما حذف الياء للضرورة ، ولذلك لم يهمز ، لأن الياء في نية الثبات ، فكما كان لا يهمزها والياء ثابتة ، كذلك =

في حكم الثابتة ، ولولا ذلك لما صحت الواو ، وكانت تُقَلَّبُ همزة ؛ لوقوعها قبل الطرف بحرف ؛ لأنهم يجرون ما قبل الطرف بحرف من هذا النحو تجرّى الطرف وهم يقابون الواو إذا وقعت طرفاً وقبلها ألف زائدة<sup>(١)</sup> همزة ؛ فهاهنا لما [٣٢٩] صحت الواو دل على أن الأصل فيه « العواوير » بالياء كطواويس ونواويس ، وإنما حذفت للضرورة ، وإنما صحت الواو مع تقدير الياء لأنها قبل الطرف بحرفين ، فبعدت عما تُقَلَّبُ فيه الواو إذا وقعت طرفاً ؛ فلم تقاب همزة .

والوجه الثاني : أنهم لما حذفوا الهمزة من « يُؤَوِّدُ » لم يحذفوا الواو ؛ لأنه كان يؤدي إلى الموالاة بين إعلايين ، وهم لا يوالون بين إعلايين ، ألا تسمي أنهم قالوا « هَوَى ، وَغَوَى » فأبدلوا من الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ولم يبدلوا من الواو ألفاً وإن كانت قد تحركت وانفتح ما قبلها ، لأنهم لو فعلوا ذلك فأعلّوا الواو كما أعلّوا الياء لأدى ذلك إلى أن يجمعوا بين إعلايين ، والجمع بين إعلايين لا يجوز ، والله أعلم .

— لم يهمزها والياء في نية الثبات « اهـ . والعوار — بزنة رمان أيضاً — الجبان ، وجمعه على عواوير ، وربما قالوا فيه : عواور ، فلم يهمزوا ؛ لأنهم يريدون الياء وينوونها ، قال الأعشى في العواوير بثبوت الياء :

غير ميل ولا عواوير في الهياج ، ولا عزل ، ولا أكفال

وقال لبديع يعاتب عمه في العواوير بحذف الياء مع نيتها :

وفي كل يوم ذي حفاظ بلوتني فقيمت مقاماً لم تقمه العواور

(١) وقوع الواو أو الياء طرفاً وقبلها ألف زائدة بوجب قلب كل منهما همزة ومثال ذلك كساء ورداء ، وأصلهما كساو ورداي ، ووقوع الواو والياء قبل الطرف بحرف وقبلهما ألف زائدة بوجب قلب كل منهما همزة ، ومثاله أوائل تبع أول وعيائل جمع عيل — بوزن سيد — وأصلهما أواول وعيايل ، فإن وقعت الواو أو الياء قبل الطرف بحرفين وقبلهما ألف زائدة لم تقلبا همزة ؛ لأنهما بعدتا عن الطرف بعدا حصنهما من القلب ، ومثال ذلك طواويس ونواويس وعواوير ، فأعرف ذلك .

### ١١٣ - مسألة

[ وزن الخماسي المكرر ثانيه وثالثه ]<sup>(١)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أن « صَحَّحَ وَدَمَّكَمَّكَ » على وزن فَعَلَّلٍ .  
وذهب البصريون إلى أنه على وزن فَعْلَلٍ .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه على وزن فَعَلَّلٍ ، وذلك أن الأصل في « صَحَّحَ وَدَمَّكَمَّكَ » صَحَّحَ وَدَمَّكَكَ ، إلا أنهم استثقلوا جَمْعَ ثلاث حاءات وثلاث كافات ، فجعلوا الوسطى منها ميما ، والإبدال لاجتماع الأمثال كثير في الاستعمال ، قال الله تعالى : ( فَكُتِبَ عَلَيْهَا هُمُ وَالْفَاوُونَ ) والأصل كُتِبُوا ؛ لأنه من « كَبَبْتُ الرَّجُلَ عَلَى وَجْهِهِ » إلا أنهم اعتثقلوا اجتماع ثلاث ثلاث باءات فأبدل من الوسطى كاف ، وقال الفرزدق :

٤٨٩ - مَوَانِعُ لِلْأَسْرَارِ إِلَّا لِأَهْلِهَا وَيُخْلِفْنَ مَا ظَنَّ الْغَيُورُ الْمَشْفُوفُ

(١) انظر في هذه المسألة : شرح الأشموني بحاشية الصبان (٢١٥-٢١٤ و ٢١٠/٤) وتصريح الشيخ خالد الأزهرى (٤٤٨/٢ - ٤٤٩)

٤٨٩ - هذا البيت هو التاسع من قصيدة للفرزدق هام بن غالب (الديوان ٥٥١ والنقائض ٥٤٨ ليدن) ومطلعها قوله :  
عزفت بأعشاش ، وما كدت تعرف وأنكرت من حدراء ما كنت تعرف  
وقد أنشده ابن منظور (ش ف ف)

وقوله « موانع للأسرار » معناه أنهن لا يتزوجن إلا أكفاءهن ، والأسرار : جمع سر ، وهو الزواج ، من قوله تعالى ( وليكن لا تواعدوهن سرا ) والمشفف - صيغة المفعول - الذي كان به رعدة واختلاطا ، وذلك من شدة الغيرة والإشفاق على حرمة ، وقال الأصمعي : هو الذي تشف الغيرة فؤاده ، وهو السيء الظن ، وذلك من إشفاقه على أهله ، قال : وإنما أراد المشفف فكرر الشين ، كما قالوا : دمع مكفكف ، وقد تجفجف الشيء من الجفوف وأصله تجفجف ، وهذه ثلاثة أحرف من جنس واحد =

والأصل في المُشَفِّفِ المُشَفَّفُ لأنه من « شَفَّتْهُ الغيرة ، وَشَفَّه الحزنُ » إلا أنه استعمل اجتماع ثلاث فاءات ، فأبدل من الوسطى شيناً ، وقال الآخر ، وهو الأعشى :

٤٩٠ — وَتَبْرُدُ بَرْدَ رِدَاءِ الْعَرُو سِ بِالصَّيْفِ رَقَرَقَتْ فِيهِ الْعَبِيرَا

= يكره جمعها ، ففرقوا بينها بحرف من الكلمة ، وهو فاء الفعل ، وربما قرئ المشفشف بزنة اسم الفاعل ، ومعناه المنقر والمفتش عن المساوي . هذا كلام شارح النقائص بحروفه ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « المشفشف » فإن الكوفيين زعموا في هذه الكلمة ونظائرها أن أصلها المشفف — ثلاث فاءات — فأبدلوا من الفاء الثانية حرفاً من جنس فاء الكلمة — وهي الشين — فصار المشفشف ، فهذه الشين لام أولى للكلمة لأنها بدل من لا منها الأولى ، وعلى هذا يكون المشفشف على وزن المفعول ، والذي يدل على ذلك الاشتقاق ، فإننا رأينا العرب يقولون : شف جسم فلان ؛ إذا هزل ونحل من الوجد والهم ، وقالوا : شفه الوجد والهم يشفه — من مثال مده يمدده — إذا أضعفه وهزله ، ومن ذلك قول أبي ذؤيب الهذلي :

فمن عكوف هكنوح الكريسم قد شف أ كبادهن الهوى

ثم رأيناهم يقولون في هذا المعنى نفسه : شفشفه الهم والحزن ، فعلنا أنهم أرادوا أن يضعفوا العين على مثال قطع وهذب ، فاجتمع عندهم ثلاث فاءات ، وهم يكرهون اجتماع ثلاثة أمثال ، ففروا من ذلك إلى إبدال الثانية حرفاً آخر ، ووجدوا أن أحسن ما يفعلون أن يبدلوه حرفاً من جنس فاء الكلمة .

٤٩٠ — هذا هو البيت الثامن عشر من قصيدة للأعشى ميمون بن قيس (الديوان

٦٧ — ٧٢) ومطلعها قوله :

غشيت لليلي بليل خدورا وطالبها ونذرت النذورا

وقد أنشد البيت ابن منظور ( ر ق ق ) والزحشرى في أساس البلاغة ( ر ق ق ) ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « رقرقت » فإن الكوفيين يزعمون أن أصل هذا الفعل رقت بثلاث قافات ، لأنه في الأصل رقى بقافين ، من قولهم رقى الثوب برق ، وقالوا : أرقه ، كما قالوا : أمدده ، وقالوا : رققه ، كما قالوا : مدده ، والرق — بكسر الراء وتشديد القاف — نبات له عود وشوك وورق أبيض ، وقالوا : رقرقت الثوب =

[٣٣٠] والأصل في رَقَرَّتْ رَقَّتْ ؛ لأنه من « الرَّقَّة » فأبدل من القاف الوسطى راء ، وقال الآخر :

٤٩١ - \* بَاتَتْ تُسَكِّرُ كِرُهُ الْجُنُوبُ \*

والأصل في تَكَرَّرَ تَكَرَّرَ ؛ لأنه من « التكرير » فأبدل من الراء الوسطى كافاً ، وكذلك أيضاً قالوا « تَمَلَّلَ عَلَى فَرَّاشِهِ » والأصل تَمَلَّلَ لأنه من

== بالطيب ، يريدون أجريت الطيب فيه ، وأصله رَقَّتْ بثلاث قافات ، فلما اشتقوا اجتماع الأمثال أبدلوا من ثانيها حرفاً من جنس فاء الكلمة ، على مثال ما ذكرنا في شرح الشاهد السابق ، ولو تأملت في هذا البيت وجدت الاشتقاق مستصعباً في هذا البيت أكثر من استصعابه في البيت السابق ، فيمكن أن يقال : إن تقارب كلمتين في اللفظ وفي المعنى لا يدل على أن إحداها أصل للأخرى ، حتى إنه لا يكفي أن يتقارب اللفظان ويتحد المعنيان ، بل لا بد من أشياء وراء ذلك من الاشتقاق ومن الاستعمال ، وكيف يكون تقارب اللفظين وتقارب المعنيين دليلاً على أن إحدى الكلمتين أصل للأخرى وفي اللغة العربية المترادف والمشارك ؟

٤٩١ - أنشد الجوهري هذه الجملة في الصحاح ( ك ر ر ) ولم يتم البيت ، ولم ينسبه ، ولم يسمه صاحب اللسان ، ولا ابن بري ، وقال الزمخشري في الأساس ( ك ر ر ) « وباتت السحابة تَكَرَّرَها الجنوب : تصرفها » اهـ . قال الجوهري : « والكركرة : تصريف الريح السحاب ، إذا جمعت بعد تفرق ، وقال \* باتت تَكَرَّرَها الجنوب \* وأصله تَكَرَّرَها من التكرير » هـ وقال ابن منظور « والكركرة : تصريف الريح السحاب إذا جمعت بعد تفرق ، وأنشد \* تَكَرَّرَها الجنايب في السداد \* وفي الصحاح \* باتت تَكَرَّرَها الجنوب \* وأصله تَكَرَّرَها من التكرير ، وكررتها : لم تدعه يمضي ، قال أبو ذؤيب :

تَكَرَّرَها نجدياً ونمده مسنفة فوق التراب معوج

وتَكَرَّرَها : تردى في الهواء ، وتَكَرَّرَ الماء : رجع في مسيله » اهـ ، وحمل الاستشهاد من هذه العبارة قوله « تَكَرَّرَها » فقد ذكر السكوفيون أن أصل هذه الكلمة تَكَرَّرَها - بثلاث راءات - والكلام فيها كالكلام الذي ذكرناه في الشواهد السابقة .

« المَلَّة » وهو الرماد الحارُّ ، إلا أنهم أبدلوا من اللام الوسطى ميما ، وكذلك قالوا « تَغْلَغَلْ في الشيء » والأصل تغل ؛ لأنه من « الغَلَل » وهو الماء الجاري بين الشجر ، فأبدلوا من اللام الوسطى غيناً ، وكذلك قالوا « تكَمَّكم » والأصل تَكَمَّمْ لأنه من « الكُمَّة » وهي القلنسوة ، فأبدلوا من الميم الوسطى كافاً ، وكذلك قالوا « حَثَّحَث » والأصل حَثَّثَ لأنه من « الحَثَّ » إلا أنهم أبدلوا من التاء الوسطى حاء كراهية لاجتماع الأمثال ، فكذلك ها هنا : الأصل فيه « صَمَحَح » إلا أنهم أبدلوا من الحاء الوسطى ميما كراهية لاجتماع الأمثال ، وكانت الميم أولى بالزيادة لأنها من حروف الزيادة التي تختص بالأسماء . وقلنا « إنه لا يجوز أن يكون وزنه فَعْلَعَل » بتكرير العين ؛ لأنه لو جاز أن يقال ذلك لجاز أن يقال إن صَرَصَرَ ، وسَجَسَج وزنه فَمَعَم على تكرير الفاء فيه ؛ فلما بطل أن يكون صرصر على فَمَعَم بطل أيضاً أن يكون صَمَحَح على فَعْلَعَل .

قالوا : ولا يلزم على كلامنا ، نحو « اَحْقَوْقَفَ الظَّاهِي » ، واغْدَوْدَنَ الشَّعْرُ » وما أشبه ذلك ، فإنه على وزن افْعَوْعَلْ ؛ لأننا نقول : إنما قلنا إنه على وزن افْعَوْعَلْ ؛ لأنه ليس في الأفعال ما هو على وزن « افْعَلَّل » فقلنا : إن وزنه على افْعَوْعَلْ ، بخلاف ما هنا ؛ فإن في الأسماء ما هو على وزن فَعْلَل ، نحو « سَفَرَجَل » ، و« فَرَزْدَق » وكذلك لا يلزم على كلامنا نحو « خُلَعْلَع » وهو الجعل ، و« ذُرْحَرَح » وهو دويبة ، فإنه على وزن فُعْلَعَل ؛ لأننا نقول : إنما قلنا إنه على وزن فُعْلَعَل ؛ لأنه ليس في الأسماء ما هو على وزن فُعْلَل - بضم الأول - وإذا خرج لفظ عن أبنيّة كلامهم دلّ ذلك على زيادة الحرف فيه .

والذي يدلُّ على ذلك أنهم قالوا في ذُرْحَرَح : ذُرَّاح ، فأسقطوا أحد المثليين ، ولو كان خماسياً لم يأت منه ذُرَّاح على وزن فُعَّال ، نحو : كَرَّام ، وحُصَّان ؛ فبان الفرق بينهما .

[٣٣١] وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن وزنه فَعْلَعَلْ ؛ لأن الظاهر أن العين واللام قد تكررتا فيه ؛ فوجب أن يكون وزنه فَعْلَعَلْ ، ألا ترى أنه إذا تكررت العين في نحو « ضَرَبَ وَقَتَلَ » كان وزنه فَعَلْ ، أو تكررت اللام في نحو « أَحْمَرٌ وَأَصْفَرٌ » كان وزنه أَفْعَلٌ ؛ فكذلك ها هنا ؛ لما تكررت العين واللام في نحو « صَمَحَ وَدَمَكَ » يجب أن يكون وزنه فَعْلَعَلْ لتكررها فيه ، هذا حكم الظاهر ، فمن ادعى قلباً بقي مرتها بإقامة الدليل .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن الأصل صَمَحَ ، وَدَمَكَ » قلنا : هذا مجرد دَعْوَى لا يستند إلى مَعْنَى ، بل تكرير عين الفعل ولامه كتكرير فاء الفعل وعينه في مَرَمَرٍ وهى الداهية ، ومَرَمَرِيَّة وهى القتر ؛ لأنهما من <sup>(١)</sup> المَرَّاسَةِ والمَرَّتِ ، وأما تلك المواضع التى استشهدوا بها على الإبدال لأجتماع الأمثال ؛ فهناك قام الدليل فى رَدِّ الكلمة إلى أصلها ، وذلك غير موجود ها هنا .

وقولهم « لو جاز أن يقال إن وزنه فَعْلَعَلْ - بتكرير العين - لجاز أن يقال : صَرَصَرٌ وَسَجَسَجٌ ، وَزَنُهُ قَفَعٌ لتكرير الفاء فيه » قلنا : هذا باطل ، وذلك أن الحُرْفَ إنما يجعل زائداً فى الاسم والفعل إذا كان على ثلاثة أحرفٍ سواء ، وهى فاء الفعل وعينه ولامه ، وَصَرَصَرٌ وَسَجَسَجٌ لم يُوجَدْ فيه ذلك ؛ فلو قلنا إن وزنه قَفَعٌ لَأَدَّى ذلك إلى إسقاط لاه ، وذلك لا يجوز ، بخلاف صَمَحَ وَدَمَكَ ؛ فإنه قد وجد فيه ثلاثة أحرفٍ فاء وعين ولام ، فلما لم يؤد ذلك إلى إسقاط لاه كان ذلك جائزاً ، وصار هذا كما تجعل إحدى الدالين فى أشود زائدة ، ولا تجعل إحدى الدالين فى رَدِّ ومد زائدة ؛ لأننا لو جعلنا

(١) فى ر « لأنها فى المراسمة »



إحداها زائدة لأدّى ذلك إلى إسقاط لام الفعل أو عينه ، وذلك لا يجوز ؛  
فكذلك ها هنا ، والله أعلم .

## ١١٤ — مسألة

[ هل في كل رباعي وخماسي من الأسماء زيادة ؟ ]<sup>(١)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أن كل اسم زادت حرُوفه على ثلاثة أحرفٍ ففيه زيادة ؛  
فإن كان على أربعة أحرف نحو جعفر ففيه زيادة حرف واحد ، واختلفوا [ ٣٣٢ ]  
فذهب أبو الحسن على بن حمزة الكسائي إلى أن الزائد فيما كان على أربعة  
أحرف الحرف الذي قبل آخره ، وذهب أبو زكرياء يحيى بن زياد الفراء إلى أن  
الزائد فيما كان على أربعة أحرف هو الحرف الأخير ، وإن كان على خمسة  
أحرف — نحو « سَفَرَجَل » — ففيه زيادة حرفين . وذهب البصريون إلى أن  
بنات الأربعة والخمسة ضربان غير بنات الثلاثة ، وأنها من نحو جعفر وسفرجل ،  
لا زائد فيهما البتة .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأننا أجمعنا على أن وزن  
جعفر فَعْلَالٌ ، ووزن سفرجل فَعْلَلٌ ، وقد علمنا أن أصل فَعْلَلٌ وفَعْلَلٌ فاء وعينٌ  
ولامٌ واحدة ؛ فتد علمنا أن إحدى اللامين في وزن جعفر زائدة ، واللامان في وزن  
سفرجل زائدتان ، فدلَّ على أن في جعفر حرفاً زائداً من حرفيه الأخيرين ، وأن في  
سفرجل حرفين زائدين ، على ما بينا .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : لا يخلو الزائد في جعفر من أن يكون الراء  
أو الفاء أو العين أو الجيم ؛ فإن كان الزائد هو الراء فيجب أن يكون وزنه فَعْلَرٌ ؛

(١) انظر في هذه المسألة : شرح ابن يعيش على المفصل ( ص ٩٠٠ )

لأن الزائد يُوزَنُ بلفظه ، وإن كان الزائد الفاء فوجب أن يكون وزنه فعفل ، وإن كان الزائد العين فوجب أن يكون وزنه فَعَل ، وإن كان الزائد الجيم فوجب أن يكون وزنه جَعَفَل ، وكذلك يلتزمون في وزن سقرجل ، وإذا كان هذا لا يقول به أحد دلَّ على أن حروفه كلها أصول .

قالوا : ولا يجوز أن يقال « إن إحدى الدالين من قرَدَد ومَهْدَد زائدة ووزنه عندكم فَعَلَل ؛ فقد وزتم الدال الزائدة باللام ، وكذلك صمِّح ووزنه عندكم فَعَلَل ، وإحدى الميمين وإحدى الحاءين زائدتان ، ولم تَزِنُوهُمَا بلفظهما فتقولوا : وزنه فَعَلَمَح ، ووزنتموهما بالعين واللام فقلتم : فعلمل ، وكذلك مَرْمَرِيس ومَرْمَرِيت ، ووزنه عندكم فَعْمَعِل ، ولم تَزِنُوا فِيهِ الزائد بلفظه فتقولوا : فعمريل ، ووزنتموه بالفاء والعين فقلتم : فعمعيل » لأننا نقول : إنما وَزَنَّا الزائد بلفظ اللام دون لفظ الدال ، وذلك لأن إحدى الدالين لام الفعل والدال الأخرى — وإن كانت زائدة — فهي تكرير لام الفعل بلفظها ، فَوَزَنَّا باللفظ الذي وَزِنَ بِهِ لَامُ الفعل ، وكذلك صمِّح : الميم عينُ الفعل ، والحاء لامة ، ثم [ ٣٣٣ ] أُعِيدَتَا تكثيراً لهما ؛ فصار المعاد زائداً ، غير أنه من جنس الأول ، فأعيد بلفظ الأول ؛ فجعلت عيناً ولاماً معادتين ، كما جعلت الميم والحاء الأولتان عيناً ولاماً ، وكذلك نقول في مرمريس ومرمريت .

والدليل على أن فاء الفعل وعينه في « مَرْمَرِيس ، ومَرْمَرِيت » زائدة مُكْرَرَةٌ أنه مأخوذ من المَرَاة والمرَّت ، ألا ترى أن « مَرْمَرِيس » اسم الداهية و « مَرْمَرِيت » اسم القفر .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنه إذا كانت إحدى اللامين في وزن جعفر زائدة دلَّ على أن فيه حرفاً زائداً ، وكذلك إذا كانت اللامان في وزن سقرجل زائدتين دلَّ على أن في سقرجل حرفين زائدين » قلنا : هذا غلط وجهل بموضع وزن الأسماء وتمثيلها بالفعل دون غيره ، وذلك أن التمثيل

إنما وقع بالفعل دون غيره ليعلم الزائد من الأصلي ، وذلك أنا إذا جئنا إلى جعفر فثَلَّثناه بفَعَّلَ علمنا بالمثال أنه لم يدخله شيء زائد ، وإذا جئنا إلى صَيَّقَلَ فثَلَّثناه بفَيَّعَلَ فقد علم بالمثال أن الياء زائدة ، واختاروا الفعل ؛ لأنه يأتي وهو عبارة عن كل شيء من الألفاظ التي تتصرف ، ألا ترى أنك تقول لصاحبك : قد ضَرَبْتَ زَيْدًا ، أو خاصمته ، أو أكرمته ، أو ما أشبه ذلك ، فتقول : قد فعلت ، وكان الثلاثي أولى بذلك من قَبْلِ أَنْ أَقْلَّ الأسماء والأفعال بنات الثلاثة وفيها بنات الأربعة والخمسة ؛ فلو وقع التمثيل بشيء على أربعة أحرف أو خمسة لبطل وزن الثلاثي به إلا بحذف شيء منه ، ونحن نجد بنات الثلاثة تُبْنَى على أربعة أحرف بزيادة حرف نحو ضيغم ، وهو من الضَّغْمِ وهو العَضُّ ، وعلى خمسة أحرف بزيادة حرفين نحو سَرَندَى ، وهو من السَّرْدِ ، ولم يعلم أنه بنى شيء من بنات الأربعة والخمسة على ثلاثة أحرف ، فلما كان الأمر على ما ذكرنا ووجب التمثيل بالفعل واحتجنا إلى تمثيل رباعي وخماسي زِدْنَا ما يلحقه بلفظ الرباعي والخماسي ؛ فهذا الذي نزيده على الفعل زائدٌ ، وإن كان الممثل به أصليا ؛ لأن الضرورة ألجأت إلى أن نزيد على الفعل ليلحق الممثل بالممثل به ؛ فدل على صحة ما ذهبنا إليه ، والله أعلم .

### مسألة [٣٣٤] ١١٥ —

[ وزن « سَيِّدٌ وَمَيِّتٌ » ونحوهما <sup>(١)</sup> ]

ذهب الكوفيون إلى أن وزن « سَيِّدٌ ، وَهَيِّينِ ، وَمَيِّتٌ » في الأصل على فَعِيلٍ ، نحو سَوَيْدٌ وَهَوَيْنِ وَمَوِيَّتٌ .

(١) انظر في هذه المسألة : شرح ابن يعيش على الفصل (٦٦٣ و ١٤١٠ و ١٤٣٢) وشرح الأشموني بحاشية الصبان ( ٢٦٣/٤ ) وكتاب سيويه ( ٣٧١/٢ ) .

وذهب البصريون إلى أن وزنه **فَعِيلٌ** - بكسر العين - وذهب قوم إلى أن وزنه في الأصل على **فَعِيلٍ** بفتح العين .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن أصله **فَعِيلٌ** نحو : **سَوِيدٌ** و**هَوَيْنٌ** و**مَوَيْتٌ** لأن له نظيراً في كلام العرب ، بخلاف **فَعِيلٍ** ؛ فإنه ليس له نظير في كلامهم ، فلما كان هذا هو الأصل أرادوا أن يعلّوا عين الفعل كما أعلت في « **سَادَ يَسُودُ** » وفي « **مَاتَ يَمُوتُ** » فقدمت الياء الساكنة على الواو فانقلبت الواو ياء ؛ لأن الواو والياء إذا اجتمعتا والسابق منهما ساكنٌ قلبوا الواو ياء وجعلوها ياء مشددة .

ومنهم من قال : أصله **سَوِيدٌ** و**هَوَيْنٌ** و**مَوَيْتٌ** ، إلا أنهم لما أرادوا أن يعلّوا الواو كما أعلوها في « **سَادَ وَمَاتَ** » قلبوها ، فكان يلزمهم أن يقلبوها ألفاً ، ثم تسقط لسكونها وسكون الياء بعدها ، فكبروها أن يلتبس **فَعِيلٌ** بفعل ، فزادوا ياء على الياء ليكمل بناء الحرف ويقع الفرق بها بين **فَعِيلٍ** وفعل ويخرج على هذا نحو **سَوَيْقٍ** و**عَوِيلٍ** ، وأنه إنما صح لأنه غير جارٍ على الفعل .

وأما البصريون فقالوا : إنما قلنا إن وزنه **فَعِيلٌ** ؛ لأن الظاهر من بنائه هذا الوزن ، والتمسك بالظاهر واجب مهما أمكن .

والذي يدل على ذلك أن المعتل يختص بأبنية ليست للصحيح ؛ فنهـا **فَعْلَةٌ** في جمع فاعل نحو قاض وقضاة ، ومنها **فَعْلُولَةٌ** نحو **كَيْنُونَةٌ** و**قَيْدُودَةٌ** ، والأصل **كَيْنُونَةٌ** و**قَيْدُودَةٌ** .

والذي يدل على ذلك أن الشاعر يردّه إلى الأصل في حالة الاضطراب ، قال الشاعر :

٤٩٢ — قَدْ فَارَقَتْ قَرِينَهَا الْقَرِينَةَ      وَشَحَطَتْ عَنْ دَارِهَا الظَّمِينَةَ  
يَا لَيْتَنَا قَدْ ضَمْنَا سَفِينَةَ      حَتَّى يَبُودَ الْوَصْلُ كَيْنُونَةَ

٤٩٢ — هذه أربعة أبيات من الرجز المشطور ، وقد أنشدها ابن منظور (كون) وقال قبل إنشادها « قال أبو العباس : أنشدني النهشلي » اهـ . وشحطت : بعدت ، والظمينه : أصلها المرأة ما دامت في المودج ، ثم جرد من بعض معناه فصار يطلق على المرأة مطلقا ، وقوله « ياليتنا قد ضمنا » الذي في اللسان « ياليت أنا ضمنا » وعمل الاستشهاد من هذه الأبيات قوله « كينونه » فإن البصريين ذهبوا إلى أن الأصل في هذه الكلمة هو ما ورد في هذه الأبيات بفتح الكاف وتشديد الياء مفتوحة — وأن الأصل الأصل في هذه الكلمة كيونونة — بفتح الكاف وسكون الياء وفتح الواو فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداها وهي الياء بالسكون فقلبت الواو ياء ، ثم أدغمت الياء في الياء ، وذلك لأنها أحد مصادر كان يكون كونا ، ونظير ذلك هيعوهة وديمومة وقيدودة ، لأنها من هاع يهوع هواعا — بضم ففتح — وهيعوهة ، أى قاء ، ومن دام يدوم دواما — بفتح الدال — وديمومة ، ومن قاد الفرس يقوده قودا ومقادة وقيدودة ، كل هذا أصله ياء ساكنة فواو مفتوحة ، بدليل الاشتقاق ، ثم قلبت واو الجميع ياء لما ذكرنا ، ثم أدغمت الياء في الياء ، وهذا الوزن قليل في واوى العين كثير فيما كانت عينه ياء ، نحو طار يطير طيرانا وطيرورة ، وحاد يحيد حيودا وخيدة وحيدودة ، كل هذا أصله بتشديد الياء مفتوحة ، ثم خففوه بمحذف إحدى الياءين ، فصار ياء ساكنة ، وذلك نظير تخفيفهم سيدوميت وطيب وهين ، فإن الأصل في هذه الألفاظ تشديد الياء كما في قول الشاعر :

وإن يقوم سودوك لحاجة      إلى سيد لويثة ترون بسيد  
وكما في قوله تعالى ( إنك ميت وإنهم ميتون ) وكما في قول الراجز :  
بنى إن الجود شيء هين      المنطق الطيب والطعيم  
ثم قد يجيئون بها مخففة ياء ساكنة كما في قول الشاعر :  
ليس من مات فاستراح بميت      إنما الميت ميت الأحياء  
وكما في قول الآخر :

هينون لينون أيسار ذوو كرم      مثل النجوم التى يسرى بها السارى  
قال ابن منظور : « وتقول : كان كونا ، وكنونة أيضا ، شبهوه بالحيدودة والطيرورة »

إلا أنهم خففوه كما خففوا رَيَّحَان ، وأصله رَيَّحَان - بالتشديد - على فَيَعْلَان ، وأصل رَيَّحَان « رَيَّوْحَان » فلما اجتمعت الواو والياء والسابق منهما سا كن قلبوا الواو [٣٣٥] ياء وجعلوها ياء مشدودة ، وكما خففوا سَيِّد وهَيِّن ومَيِّت ، إلا أن التخفيف في نحو سيد وهين وميت جائز ، والتخفيف في نحو كَيِّنُونَة وقَيِّدُونَة واجب ، وذلك لأن نهاية الاسم بالزيادة أن يكون على سبعة أحرف وهو مع الياء على سبعة أحرف ، فخففوه كما خففوا اشهياب ، فقالوا : اشهباب .

وإذا جاز الحذف فيما قلت حروفه نحو سَيِّد وهَيِّن ومَيِّت لزم الحذف فيما كثرت حروفه نحو كَيِّنُونَة وقَيِّدُونَة . وإذا جاز أن يختص المعتل بأبنية ليست للصحيح كان حمل سَيِّد وهَيِّن ومَيِّت على الظاهر أولى من العدول عنه إلى غيره .

قالوا : ولا يجوز أن يقال « إن الأصل أن يقال في جمع قاض : قُضِيَ . كما يقال : غَارَ وغَزَى ، فاستثقلوا التشديد على غير الفعل ، فحذفوا ، وعوضوا من حذف المحذوف هاء ، كما قالوا : عِدَّة ، فعوضوا من الواو المحذوفة هاء ، وأما كَيِّنُونَة وقَيِّدُونَة فالأصل كُونُونَة وقُودُونَة على فُعُولَة نحو بُهْلُول وصُنْدُوق . إلا أنهم فتحوا أوله لأن أكثر ما يجيء من هذه المصادر مصادر ذوات الياء ، كقولهم طَارَ طَيْرُورَة وصَارَ صَيْرُورَة وسارَ سَيْرُورَة وحادَ حَيِّدُونَة ، ففتحوه حتى

= من ذوات الياء ، ولم يجيء من الواو على هذا إلا أحرف : كَيِّنُونَة ، وهَيَّعُونَة ، ودَيَّعُونَة وقَيِّدُونَة ، وأصله كَيِّنُونَة - بتشديد الياء - فحذفوا كما حذفوا من هين وميت « اه ثم قال بعد كلام غير ظاهر : « قال ابن بري : أصله كَيِّنُونَة ، ووزنها فيعلولة ، ثم قلبت الواو ياء فصار كَيِّنُونَة ، ثم حذفت الياء تخفيفاً فصار كَيِّنُونَة ، وقد جاءت بالتشديد على الأصل ، قال أبو العباس : أنشدني التمشلي ، نم أنشد أربعة الأبيات ، قال : والحيدودة أصل وزنها فيعلولة وهو حيودودة ، ثم فعل بها ما فعل بكَيِّنُونَة « اه ، وفي الذي ذكره عن ابن بري في وزن حيدودة نظر .

تسلم الياء<sup>(١)</sup> ؛ لأن الباب للياء ، ثم حملوا ذوات الواو على ذوات الياء ؛ لأنها جاءت على بنائها ، وليس للواو فيه حظ ؛ لقربهما في المخرج واشتراكهما في اللين ، فقبلوا الواو ياء في نحو كَيَّنُونَهُ وَقَيَّدُونَهُ . كما قالوا الشَّكَايَةُ وهي من ذات الواو لقولهم : شكوت أشكو شكواً ؛ لأنها جاءت على مصادر الياء نحو الدَّرَايَةُ والرَّوَايَةُ والسَّعَايَةُ والرَّمَايَةُ فكذلك ها هنا « لأننا نقول : أما قولكم « إن الأصل أن يقال في جمع قاض قُضِيَ كما يقال غاز وَغُزِيَ » قلنا : هذا عدول عن الظاهر من غير دليل ، ثم لو كان أصله قُضِيَ كغاز وَغُزِيَ لكان ينبغي أن لا يلزمه الحذف لقلة حروفه ، وأن يجوز أن يوتى به على أصله ؛ فكان يقال فيه : قُضِيَ وَقُضَاةٌ كما قالوا : غُزِيَ ، وَغُزَاةٌ ؛ لأن فُعْلًا ليس بمهجور في أبنيتهم ، وهو كثير في كلامهم ، فلما لزم الحذف ولم يلزم في نظيره مع قلة حروفه دل على أن ما ذكرتموه مجرد دعوى لا يستند إلى معنى .

وأما قولهم « إن كينونة فُعْلُولَةٌ » قلنا : هذا باطل ؛ لأنه لو كان الأمر كما زعمتم لكان يجب أن يقال « كُونُونَةٌ وَقُودُونَةٌ » ؛ لأنه لم يوجد ها هنا ما [ ٣٣٦ ] يوجب قلب الواو ياء ، وقولهم « إنهم غَلَبُوا الياء على الواو ؛ لأن الباب للياء » فليس بصحيح ؛ لأن المصادر على هذا الوزن قليلة ، وما جاء منها من ذوات الواو نحو ما جاء منها من ذوات الياء ، كقولات : كينونة ، وقيدودة ، وحيولة ، وديمومة ، وسيدودة ، وهي موعة — من الهوآع وهو القى — فليس جعل الباب لذوات الياء أولى من جعله لذوات الواو ؛ فحمل أحدهما على الآخر لا وجه له . والذي يدل على صحة ما صرنا إليه أن فِعْلُولًا بناء يكون في الأسماء والصفات ، نحو : خَيَّتَعُورٌ ، وَعَيْطَمُوسٌ ، وفَعْلُولٌ لا يكون في شيء من الكلام ، ولم يأت إلا في قولهم « صَعْفُوقٌ » قال الراجز :

(١) إذ لو بقيت الضمة لوجب قلب الياء واوا ؛ لسكونها بعد ضمة كما قلوها في

موسر اسم الفاعل من أيسر

## ٤٩٣ — مِنْ آلِ صَعْفُوقٍ وَأَتْبَاعٍ أُخَرَ الطَّامِعِينَ لَا يُبَالُونَ الْعُمَرَ

٤٩٣ — هذان بيتان من مشطور الرجز ، من رجز للعجاج بن رؤبة يمدح فيه عمر بن عبيد الله بن معمر ، وكان قد ولي حرب الخوارج الذين كان يقودهم أبو فديك في عهد عبد الملك بن مروان فنال منهم ، وقد أنشده الجاربردي والرضي في شرح الشافية ، وشرحه البغدادي (ص ٤ بتحقيقنا) والجوهري في الصحاح ، وابن منظور في اللسان (ص ٢٢٢ ق) وقد روى البغدادي عما يتصل بالشاهد :

فهو ذا ؛ فقد رجا الناس الغير من أمرهم على يدك والثور .  
من آل صَعْفُوقٍ وَأَتْبَاعٍ أُخَرَ الطَّامِعِينَ لَا يُبَالُونَ الْعُمَرَ  
وقوله « فهو ذا » أي الأمر هو هذا الذي ذكرته ، و « الغير » معناه أن الناس قد رجوا وأملوا أن يتغير أمرهم ويتحول حالهم على يدك من فساد وفوضى إلى صلاح ونظام ، وذلك بنظرك في أمرهم وتدير حالهم ودفع غوائل الخوارج عنهم ورم ما أفسدوه ورتق ما فتقوه ، والثور — بضم الثاء وفتح الهمزة — جمع ثورة ، وهي الثأر ، وآل صَعْفُوقٍ : أصلهم خول — أي خدم وأتباع — بالجماعة ، وقال ابن الأعرابي : هم قوم من بقايا الأمم الحالية بالجماعة ضلت أنسابهم ، وقيل : هم الذين يشهدون الأسواق ولا بضائع لهم فيشترون ويبيعون ويأخذون الأرباح ، وعلى كل حال فإن العجاج يريد في هذا الموضع أرذل الناس وضعافهم الذين لا قدیم لهم يردعهم عن إتيان المنكرات . ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « صَعْفُوقٍ » فقد رواء ثقله اللغة بفتح الصاد وسكون العين وضم الفاء ، وقالوا : إن وزنه فعلول ، وإنه لم يجيء في كلام العرب على وزن فعلول غير هذه الكلمة ، وقوم ينكرون هذا الوزن بته ، ومن هؤلاء المنكرين من روه بضم الفاء ومنهم من قال : هذا لفظ أعجمي ، قال الجوهري « بنو صَعْفُوقٍ : خول بالجماعة ، قال العجاج :

مِنْ آلِ صَعْفُوقٍ وَأَتْبَاعٍ أُخَرَ مِنْ طَامِعِينَ لَا يُبَالُونَ الْعُمَرَ

وهو اسم أعجمي ، لا ينصرف للعجمة والمعرفة ، ولم يجيء على فعلول شيء غيره ، وأما الحزنوب فإن الفصحاء يضمونه أو يشددونه مع حذف النون ، وإنما يفتحها العامة « اه . وقال الأزهري « كل ما جاء على فعلول فهو مضموم الأول مثل زنبور وبهلول وعمرس وما أشبه ذلك ، إلا حرفا جاء نادرا وهو بنو صَعْفُوقٍ لخول بالجماعة ، وبعضهم يقول صَعْفُوقٍ بالضم » وقال ابن بري « رأيت بخط أبي سهل الهروي على حاشية كتاب =



وهم خَوَّلَ باليامة ، ولا ينصرف للتعريف والمعجمة ؛ فما صرنا إليه نظير في الأسماء والصفات ، وما صاروا إليه لا نظيره في شيء من كلام ، ثم ألزموا - مع حمله على شيء لا نظيره في كلامهم - قلباً لا نظيره في أقيسة كلامهم .

وأما من قال « إن أصله فَيْعَلًا - بفتح العين - » فاحتج بأنه وجد فَيْعَلًا بفتح العين له نظير في كلامهم ، ولم يجدوا فَيْعَلًا بكسر العين فجعله فَيْعَلًا بفتح العين ثم كسر الياء كما قالوا في بَصْرِيّ : بَصْرِيّ ، وكما قالوا في أَمْوِيّ : أَمْوِيّ ، وكما قالوا « أخت » والأصل فيها الفتح ، لأن أصلها أخوة ، وكما قالوا « دُهرِي » بالضم للرجل المسن الذي قد أتى عليه الدَّهْر ، والقياس الفتح ، وقد جاء في بعض هذا المعتل فَيْعَل ، قال الشاعر :

٤٩٤ - \* مَا بَالُ عَيْنِي كَالشَّعِيبِ الْعَيْنِ \*

= جاء على فَعُول - بفتح الفاء - صَعُوق ، وصَعُوق لضرب من الكأه ، وبَعُوكَة الوادي لجانبه ، أما بَعُوكَة الوادي وبَعُوكَة الشرف فذكرها السرافي وغيره بالضم لا غير ، أي بضم الباء ، وأما الصَعُوق لضرب من الكأه فليس معروف ، ولو كان معروفاً لذكره أبو حنيفة في كتاب النبات اهـ .

٤٩٤ - هذا بيت من الرجز الشطور ، وهو من أرجوزة لرؤبة بن العجاج (انظر أرجيز رؤبة ص ١٦٠) وقد استشهد به سيويه (٣٧٢/٢) ورضي الدين في شرح الشافية ، وشرحه البغدادي (ص ٦١ بتحقيقنا) والجوهري في الصحاح وابن منظور (ع ي ن) وابن جنى في الخصائص (٤٨٥/٢ و ٢١٤/٣) وبعد بيت الشاهد قوله :  
وبعض أعراض الشجون الشجن دار كرقم الكاتب المرقن

\* بين ثَمَّ الملقى وبين الأجون \*

وقوله « ما بال عيني » أي ما حالها وما شأنها ، والشعيب - بفتح الشين وكسر العين - الزادة الصغيرة ، والعين - بفتح العين وتشديد الياء مفتوحة - المتخرقة التي فيها عيون فهي لا تمسك الماء ، ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « العين » وللعلماء في هذه الكلمة مذهبان ، الاول - وهو رأي سيويه وأتباعه - وخلاصته أن هذه الكلمة على وزن فَيْعَل - بفتح الفاء وسكون الياء وفتح العين - وأنه من معتل العين =

فدل على أنه فِعَالٌ بفتح العين ، والشَّعِيبُ : المَزَادَةُ الضخمة ، والعَيْنُ : المتعينة ، وهى التى يصب فيها الماء فيخرج من غيونها : أى خُرَزَهَا ، فينفتح السير فينسد موضع الخرز ، ومنه يقال « عَيْنٌ قَرِبَتْكَ » أى صُبَّ فيها الماء حتى ينسد آثار الخرز .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن وزنه فَعِيلٌ إلا أنهم أَعْلَوْا عين الفعل وقدموا وأخروا وقلبوا » قلنا : هذا باطل ؛ لأن هذا التقديم والتأخير لا نظير له فى الصحيح ، لأن ياء فَعِيلٍ لا تتقدم على عينه فى شيء من [٣٣٨] الصحيح ، وإذا جاز أن يختص المعتل من التقديم والتأخير بما لا يوجد مثله فى الصحيح جاز أن يختص ببناء لا يوجد مثله فى الصحيح .

وأما قولهم « إنا حذفنا الألف وعوضنا الياء مكانها لثلاثين فَعِيلٌ بفعل » قلنا : وهذا أيضاً باطل ؛ لأنه لو كان الأمر على ما زعمتم لكان ينبغى أن لا يجوز

وزيدت عليه ياء بين الفاء والعين ، وقالوا : إن هذا الوزن جاء كثيراً فى صحيح العين نحو حيدر وصيرف وجيال ، ولم يأت منه فى معتل العين سوى هذه الكلمة ، وذلك لأنهم خصوا المعتل بوزن فَعِيلٍ — بكسر العين — نحو سيد وهين ولين وصيب وبيع ؛ فكون هذه الكلمة خارجة عن نظرائها وأمثالها ، وكان القياس فيها أن تكون بتشديد الياء مكسورة لا مفتوحة ، قال الأعمى « الشاهد فيه بناء العين على فَعِيلٍ بالفتح ، وهو شاذ فى المعتل ، لم يسمع إلا فى هذه الكلمة ، وكان قياسها أن تكسر العين فيقال عين كما قيل سيد وهين ولين ونحو ذلك ، وهو بناء يختص به المعتل ولا يكون فى الصحيح كما يختص الصحيح بفعل مفتوحة العين نحو صيرف وحيدر ، وهو كثير » اهـ ، والرأى الثانى ما ذهب إليه ابن جنى ، وذلك فى قوله « وكذلك ما أنشده من قول رؤية \* ما بال عني كالشعيب العين \* حملوه على فَعِيلٍ مما اعتلت عينه ، وهو شاذ ، وأوفق من هذا عندى أن يكون فعلاً أو فعولاً حتى لا يرتكب شذوذه ، وكأن الذى سوغهم هذا ظاهر الأمر وأنه قد روى العين بكسر العين » اهـ .

فيه التخفيف فيقال : سِيدُومِيَّتْ وَهَيْنٌ ؛ لأنه يؤدي إلى الالتباس ، فلما جاز ذلك فيه بالإجماع دل على فساد ما ذهبتم إليه .

وأما قول من قال « إن أصله فَيَعْلَ بفتح العين إلا أنه كسر العين كما كسر الباء في بِصْرِي » قلنا : هذا باطل ، وذلك لأنه لو كان فَيَعْلًا لكان ينبغي أن يقال سَيِّدْ وَهَيْنٌ وَمِيَّتْ - بالفتح - ولم يغير إلى الكسر ، كما قالوا : عَيْنٌ وَتَيَّحَانٌ ، وَهَيَّيَانٌ - بفتح العين - وَالتَيَّحَانُ : هو الذي يعترض في كل شيء ، وَالهَيَّيَانُ : الذي يهاب كل شيء ، فلما كسر دَلَّ على فساد ما ذهبتم إليه .

وأما قولهم في النسب إلى البصرة بِصْرِي - بكسر الباء - وكذلك جميع ما استشهدوا به فعلى خلاف القياس ؛ فلا يقاس عليه ؛ على أنهم قد قالوا : إنما كسرت الباء لأن البصرة في الأصل الحجارة الرخوة ، فإذا حذفت التاء كسرت الباء فقليل بِصْرٌ ، فلما نسبت إلى البصرة حذفت تاء التانيث لياء النسب فكسرت الباء لحذف التاء ، فلذلك قيل : بِصْرِي ، بكسر الباء .

وقولهم « إنه لم يوجد فَيَعْلَ في كلامهم » قلنا : قد بينا أن المعتل يختص بأبنية ليست للصحيح ؛ فلا حاجة إلى أن تجعل فَيَعْلًا مثل عَيْنٍ مع شذوذه وندوره في يابه ، وقد وجدنا سبيلا إلى أن تجعل فَيَعْلًا على لفظه ، ولو جاز أن يعتد بقولهم عَيْنٌ - بفتح العين - مع شذوذه وندوره لجاز أن يعتد بما حكى الأصمعي ، قال : حدثني بعض أصحابنا قال : سمعهم يقولون جاءت المَتَيْقِلُ - بكسر القاف - وإذا امرأة كأن وجهها سيف ، فلما رأتنا أُرُخْتَ البرقع فقلت : يرحمك الله ! إنا سَفَرٌ ، وفيما أَجْرٌ ، فلو منعنا من وجهك ، فانصاعت فتضاكت ، وهي تقول :

٤٩٥ - وَكُنْتَ مَتَى أُرْسَلْتَ طَرَفَكَ رَائِدًا

لِقَلْبِكَ يَوْمًا أَنْمَبَتِكَ الْمَنَاطِرُ

رَأَيْتَ الَّذِي لَا صَكُّهُ أَنْتَ قَادِرٌ

عَلَيْهِ ، وَلَا عَنِّ بَعْضُهُ أَنْتَ صَابِرٌ

[٣٣٨] فَصَيِّقِلْ - بكسر العين - في الشذوذ في الصحيح بمنزلة عَيْنٍ في المعتل ،

وكالا يُعْتَدُّ به في الصَّيْقِلِ لشذوذه فكذلك في عَيْنٍ ، والله أعلم .

\*\*\*

٤٩٥ - هذان البيتان قد أنشدهما ابن قتيبة في عيون الأخبار ( ٢٢/٤ ) مع نفس

القصة التي حكاهما المؤلف ههنا ، ولم يعز البيتين إلى قائل معين ، ولم ينشد المؤلف البيتين للاستشهاد بها على قاعدة من قواعد النحو . ولا لبيان معنى كلمة غريبة ، ولكنه أتى بها لأنها وردا في القصة التي يحكيها وفيها أن الصيقل سمع من بعض العرب بكسر القاف ، وفي ذكر قصة الفتاة وإنشاد البيتين إشارة من الأصمعي إلى أنه مثبت من رواية الصيقل بكسر القاف ، ووجه هذه الإشارة أنه يذكر الظروف والملايسات التي أحاطت به . وتقول : صقل السيف وغيره يصقله صقلا - مثل نصره ينصره نصرا - وصقلا ، فهو مصقول وصقيل - تريد جلالة ، والصاقل : الذي يجلوه ويشحذه ، وجمعه صقلة على مثال فاجر وفجرة وكافر وكفرة ، ويقال لشحاذ السيوف وجلاتها : صيقل - بفتح الصاد وسكون الياء وفتح القاف - وجمعه صياقل وصياقلة ، وقد حكى الأصمعي في هذه القصة أنه سمع من بعض أصحابه أن قوما من العرب يقولون صيقل بكسر القاف ، وهو شاذ ؛ لأن هذا الوزن لم يجرى في صحيح العين كما سمعت في شرح الشاهد ٤٩٤ وإنما يجرى كسر العين في معتل العين ، والخلاصة أن العرب قد خصت معتل العين المزيّد فيه بعد الفاء بالهجيء على زنة فيعل بكسر العين كسيد وميت وهين وبين ولين وصيت وخصت صحيح العين بالهجيء على وزن فيعل بفتح العين نحو صيرف وحيدر وجيال ويطر وصيقل ونيرب بمعنى الشر والنيمة ، وهذا هو الأصل الذي جرى عليه كلامهم ، ولكنهم ربما جاءوا بالكلمة من المعتل على الوزن الذي خصوا به الصحيح مثل كلمة « العين » التي وردت في الشاهد ٤٩٤ وقد بينا لك أمرها هناك ، وربما جاءوا بكلمة من الصحيح على الوزن الذي خصوا به المعتل مثل كلمة الصيقل التي حكاهما الأصمعي في هذه القصة ، وهذا وذاك شاذان ، فأعرف ذلك .

## ١١٦ - مسألة

[ وزن « خطايا » ونحوه <sup>(١)</sup> ]

ذهب الكوفيون إلى أن « خطايا » جمع خطيئة على وزن فعالي ، وإليه ذهب الخليل بن أحمد .

وذهب البصريون إلى أن « خطايا » على وزن فعائل .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن وزنه فعالي ، وذلك لأن الأصل أن يقال في جمع خطيئة « خطايء » مثل خطايح ، إلا أنه قدّمت الهمزة على الياء ؛ لثلاثي يؤدي إلى إبدال الياء همزة كما تبدل في صحيفة وصحائف وكتيبة وكتائب لوقوعها قبل الطرف بحرف ؛ لأنهم يحرون ما قبل الطرف بحرف من هذا النوع مجرى الطرف في الإبدال ، وهم يبدلون من الياء إذا وقعت طرفاً وقبلها ألف زائدة همزة ، فلم تقدم الهمزة على الياء في خطايء لكان يؤدي إلى اجتماع همزتين ، وذلك مرفوض في كلامهم ، ولم يأت في كلامهم الجمع بين همزتين في كلمة إلا في قول الشاعر :

فإنك لا تدري متى الموتُ جائي

ولكن أقصى مدة الموتِ عاجلُ [٤٤٩]

ولهذا قال الخليل بن أحمد : جائية مقلوبة ، ووزنه فاعلة ، فصارت خطائي مثل خطاعي ، ثم أبدلوا من الكسرة فتحة ومن الياء ألفاً ، فصارت خطاءا ، مثل خطاءا ، فحصلت همزة بين ألفين ، والألف قريبة من الهمزة ، فقلبوا

(١) انظر في هذه المسألة : تصريح الشيخ خالد الأزهرى ( ٢ / ٤٦٣ وما بعدها ) وشرح الأشموني بحاشية الصبان ( ٤ / ٢٤٤ - ٢٤٦ ) وشرح رضى الدين على الشافية ( ١ / ٢٥ و ٣ / ٥٩ و ٦٢ و ١٨١ بتحقيقنا )

من الهمزة ياء فراراً من اجتماع الأمثال ، فصار خطايا على وزن كَعَالَى ، على ما بينا .

ومنها من قال : إنه على كَعَالَى ؛ لأن خطيئة جمعت على ترك الهمز ؛ لأن ترك الهمز يكثر فيها ، فصارت بمنزلة فعيلة من ذوات الواو والياء ، وكل فعيلة من ذوات الواو والياء نحو وَصِيَّة وَحْشِيَّة فإنه يجمع على كَعَالَى دون فعائل ؛ لأنه لو جمع على فعائل لاختل الكلام وقل ، فجمعت على كَعَالَى ، فقالوا : وَصَايَا ، وَحْشَايَا ، [٣٣٩] وجعلت الواو في حَشَايَا على صورة واحدتها ؛ لأن الواو صارت ياء في حَشِيَّة ، فدل على أن خطايا على وزن كَعَالَى على ما بينا .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن وزنه فعائل ، وذلك لأن خطايا جمع خطيئة ؛ وخطيئة على وزن فعيلة ، وفعيلة يجمع على فعائل ؛ والأصل فيه أن يقال « خطائيء » مثل خطايح ؛ ثم أبدلوا من الياء همزة ؛ كما أبدلوها في صحيفة وصحائف ؛ فصار خطائيء مثل خطايح ؛ وقد حكى أبو الحسن على بن حمزة الكسائي عن بعض العرب أنه قال : اللهم اغفر لي خطائئي ؛ مثل خطاعي ؛ فاجتمع فيه همزتان ، فقلبت الهمزة الثانية ياء لكسرة قبلها ، فصار خطائي مثل خطاعي ، ثم أبدلوا من الكسرة فتحة ومن الياء ألفاً فصار خطاء مثل خطاء ، فاستثقلوا الهمزة بين ألفين فأبدلوا منها ياء فصار خطايا .

وكان الذي رغبهم في إبدال الفتحة من الكسرة والعود من خطائي إلى خطاء أن يقلبوا الهمزة ياء فيعودوا بالكلمة إلى أصلها ؛ لأن الهمزة الأولى من خطائي منقلبة عن الياء في خطيئة ، ولا يلزمنا على ذلك أن يقال في جائي « جايا » لأن الهمزة في جاء منقلبة عن عين الفعل ، والهمزة في خطايا منقلبة عن ياء زائدة في خطيئة ، ففضلوا الأصلي على الزائد ؛ فلم يلحقوه من التغيير ما ألحقوا الزائد .

وكذلك أيضاً قالوا في جمع هراوة « هَرَآوى » وإداوة « أدَاوى » وكان الأصل هَرَآئو وأدائو مثل هَرَاعِو وأداعِو على مثل فعائل كرسالة ورسائل ؛ لأنهم أبدلوا من ألف هراوة وإداوة همزة كما أبدلوا في رسائل من ألف رسالة همزة ، ثم أبدلوا من الواو في هرائو وأدائو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ، فصار هرائى وأدائى مثل هراعى وأداعى ، ثم أبدلوا من الكسرة فتحة ومن الياء ألفاً فصار هراءا وأدعاء مثل هَراعا وأداعا ، فاستثقلوا الهمزة بين ألفين ، فأبدلوا من الهمزة واوا ليظهر في الجمع مثل ما كان في الواحد طلباً للتشاكل ؛ وذلك لأن الجمع فرعٌ على الواحد ؛ فلا بأس بأن يطلب مشاكلكه له .

والذى يدل على أنهم فعلوا ذلك طلباً للشاكلة أن ما لا يكون في واحده واو لا يحىء فيه ذلك ، فدل على ما قلناه .

وأما الجواب عن كلمات السكوفيين : أما قولهم « إن الأصل أن يقال في جمع خطيئة خطايء مثل [٣٤٠] خطايع وإنما قدمت الهمزة على الياء » قلنا : ولم نَقْتَم بالتقديم وهو على خلاف الأصل والقياس ؟

قولهم « لئلا يؤدي ذلك إلى اجتماع همزتين ، وهو مرفوض » قلنا : ولم نَقْتَم إنه موجودها هنا ؟ وهذا لأن الهمزة الثانية يجب قلبها ياء لا نكسار ما قبلها ، فالكسرة توجب قلب الهمزة إلى الياء ، كما توجب الفتحة قلبها إلى الألف في نحو آدم وآخر ، فلم يجتمع فيه همزتان ، وإذا كان جملة على الأصل يؤدي إلى أن يجتمع فيه همزتان يزول اجتماعهما على القياس كان جملة عليه أولى من جملة على القلب بالتقديم والتأخير على خلاف القياس الذى هو الفرع .

وأما « جائية » فلا نسلم أنها مقلوبة ، وأن وزنه فَالِعة ، وإنما هو على أصله ، ووزنه فاعلة من جاءت فهي جائية ، وأصلها جائية مثل جايعة ، فأبدلوا

من الياء همزة فصار جاثئة مثل جاعمة ، فأبدلوا من همزة الثانية ياء لا نكسار ما قبلها .

وأما التحليل فإنما قَدَّرَ فيه القلبَ لثلاث جمع فيه بين إعلالين ؛ لأنه إذا قدم اللام التي هي همزة إلى موضع العين الذي هي الياء وآخر العين التي هي الياء إلى موضع اللام التي هي همزة لم يجب قلبُ الياء همزة فلا يكون فيه إلا إعلال واحد ، وإذا أتى بالكلمة على أصلها من غير قلب جمع فيه بين إعلالين ، وهما : قلب العين التي هي ياء همزة ، وقلب اللام التي هي همزة ياء ، وهذا التقدير غير كافٍ في تقدير القلب ؛ لأن همزة حرف صحيح ؛ فإعلالها لا يعتدُّ به .

والذي يدل على ذلك أن همزة تصح حيث لا يصبح حرفُ العلة ، ألا ترى أن حرف العلة إذا تحرك وانفتح ما قبله وجب إعلاله نحو عَصَوُورَ حَيٍّ ، وهمزة إذا تحركت وانفتح ما قبلها لا يجب إعلالها نحو كَلَّا ورَشًّا ، وإذا كانت همزة كذلك كان قلبها بمنزلة إبدال الحروف الصحيحة بعضها من بعض ، كقولهم في أصيلان «أَصِيلًا» فلا يعتد به ، وإنما يعتد بإعلال حرفِ العلة ، لأنه <sup>(١)</sup> الأصل في الإعلال ، وإذا كان قلب همزة غير معتد به لم يكن ها هنا إجراؤه على الأصل يؤدي إلى الجمع بين إعلالين .

وأما قولهم « إنما جمعت على ترك الهمز » قلنا : هذا باطل ؛ لأن ترك الهمز خلافُ الأصل ، والأصل أن يجمع على الأصل ، خصوصاً مع أنه الأكثر في الاستعمال .

وقولهم « إنه يكثر [٣٤١] همزة فيها فصارت بمنزلة فعيلة من ذوات الواو والياء وهي تجمع على فعآلى » قلنا : لا نسلم ، بل الأصل أن يقال في جمع فعيلة « فعائل »

(١) في ر « إلا أنه الأصل » تحريف .



إلا أنه يجب قلب الياء همزةً لوقوعها قبل الطرف بحرف؛ لأنهم يُجرون ما قبل الطرف بحرفٍ من هذا النوع يُجرى الطرف في الإبدال، وهم يُبدلون من الياء إذا وقعت طرفاً وقبلها ألف زائدة همزةً، فعلى هذا يكون الأصل في جمع نحو حَشِيَّة حَشَائِي على فعائل على لفظ المُضَيِّف إلى نفسه الحشأ إذا مدَّ، ثم أبدلوا من الكسرة فتحةً، ومن الياء ألفاً فصار حشَاء، فاستقلوا الهمزة بين ألفين فقلبوا الهمزة ياء على ما بينا في خطايا، والله أعلم.

## ١١٧ — مسألة

[ وزن « إنسان » وأصل اشتقاقه ]<sup>(١)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أن « إنسان » وزنه إفعان، وذهب البصريون إلى أن وزنه فِعْلَان، وإليه ذهب بعض الكوفيين.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأن الأصل في إنسان إنسيان على إفعْلَان من النسيان، إلا أنه لما كثرت في كلامهم وجرى على ألسنتهم حذفوا منه الياء — التي هي اللام — لكثرة استعمالها، والحذف لكثرة الاستعمال كثير في كلامهم، كقولهم « أَيْش » في أي شيء، و « عِم صَبَاحًا » في أنعم صباحًا، و « وَيْلَهُ » في وَيْلَ أمِّه، قال الهذلي:

٤٩٦ — وَيْلَهُ رَجُلًا تَأْبَى بِهِ عَيْنًا إِذَا تَجَرَّدَ، لَا خَالَ، وَلَا يَخْلُ

(١) انظر في هذه المسألة: صحاح الجوهري ولسان العرب ومفردات غريب القرآن للراغب الأصبهاني (أن س — ن وس — ن س ي).

٤٩٦ — هذا هو البيت الخامس من قصيدة للمتخل الهذلي (ديوان الهذليين ٣٣/٢ — ٣٧) ومطابق قوله:

(٢٥ — الإنصاف ٢)

وقال الآخر :

٤٩٧ — وَيْلُهُ مِسْعَرٌ حَرْبٍ إِذَا أَلْقَى فِيهَا وَعَلَيْهِ الشَّيْلُ

= ما بال عينك تبكى دمعها خضل كما وهي سرب الأخرات منبرل ؟  
 السرب - بفتح السين وكسر الراء - السائل ، يكون ثمة وهي فينسرب الماء منه ،  
 والأخرات : جمع خرت - بفتح فسكون وآخره تاء - وهو المثقب ، ويروى « الأخراب »  
 بياء موحدة - وهو جمع خربة ، وهي العروة ، وويل أمه رجلا : كلمة يتعجب بها ،  
 ولا يراد بها الدعاء ، والحال : المحيلة ، أى الخيلاء ، والبخل - بفتح الباء والحاء هنا -  
 مثل البخل بضم فسكون . ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « ويلمه » فإن أصل  
 هذه الكلمة « ويل أمه » بهمزة قطع من أصول الكلمة ، والأصل أن تتوفر حروف  
 الكلمة بحيث لا يحذف شيء إلا لعللة تقتضى هذا الحذف ، لكنهم لما كثر استعمالهم لهذه  
 الكلمة وترددت على ألسنتهم كثيرا التمسوا فيها التخفيف فحذفوا الهمزة بقصد التخفيف  
 فيها يكثر استعماله ، وهذا خلاف الأصل والقياس الذى أشرنا إليه . ولذلك لا يجوز أن  
 نقيس على هذه العبارة عبارة أخرى مماثلة لها مثل « ويل أياه » أو « ويل أخته » لأن  
 من شأن الخارج عن القياس أن يقتصر عليه ولا يقاس عليه غيره .

والخطيب التبريزي يرى أن أصل « ويلمه » ويل لأمه فالصدر مبتدأ ، والجار والمجرور  
 بعده خبر ، وقد حذف شيآن : اللام من ويل ، والهمزة من أم ، قال « لفظة ويل إذا  
 أضيفت بغير اللام فالوجه فيها النصب ، فتقول « ويل زيد » والمعنى ألزم الله زيدا الويل ،  
 فإذا أضيفت باللام فليل « ويل لزيد » فحكمه أن يرفع فيصير ما بعده جملة ابتدئ بها ،  
 وهي نكرة ، لأن معنى الدعاء منه مفهوم ، والمعنى الويل ثابت لزيد ، كأنه عده محصلا ،  
 كما يقال : رحمه الله زيدا ، فتجعل رحمه الله خبرا ، وإذا كان حكم ويل هذا وقد ارتفع  
 في قوله « ويل لذات الشباب » حذف من أم الهمزة ، واللام من ويل ، وقد ألقى حركة الهمزة  
 على اللام الجارة فصار ويلم - بضم اللام - وقد قيل : ويلم - بكسر اللام - كما قيل :  
 الحمد لله ، والحمد لله - الأولى بضم الدال وضم اللام إتباعا لها ، والثانية بكسر الدال إتباعا  
 لكسرة لام الجر بعدها - وقصده إلى مدح الشباب وحمد لذاته ، وانتصب معيشة على  
 التمييز اه ، وهو يتحدث عن بيت الحماسة الذى سنأثره لك مع شرح الشاهد الآتى ٤٩٧  
 ٤٩٧ - أصل المسعر - بزنة المنبر - والمسعار : ما أجمعت به النار ، أو ما تحرك  
 به النار من حديد أو خشب ، وقالوا : فلان مسعر حرب ، إذا كان يؤرثها ، وفى =

والذي يدل على أن «إنسان» مأخوذ من النسيان أنهم قالوا في تصغيره «أنسيان» فردوا الياء في حال التصغير؛ لأن الاسم لا يكثر استعماله مصغراً كثرة استعماله مكبراً، والتصغير يرد الأشياء إلى أصولها، فدل على ما قلناه.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن وزنه فعلاً لأن «إنسان» مأخوذ من الإنس، وسمى الإنس إنساً لظهورهم، كما سمي الجن جنّاً [٣٤٢] لاجتماعهم أي استتارهم، ويقال «آنست الشيء» إذا أبصرته، قال الله تعالى: (آنس من جانب الطور نارا) أي: أبصر، وكما أن الهمزة في الإنس أصلية ولا ألف ونون فيه موجودتان؛ فكذلك الهمزة أصلية في إنسان، ويجوز أن يكون سمي الإنس

== حديث أبي بصير «ويله مسعر حرب لو كان له أصحاب» يصفه بالمبالغة في الحرب والنجدة، ومنه حديث خيفان «وأما هذا الحى من همدان فأتجاد بسل، مساعير غير عزل» والشليل - بفتح الشين - الغلالة التي تلبس فوق الدرع، وقيل: هي الدرع الصغيرة القصيرة تكون تحت الكبيرة، وقيل: ما يجعل تحت الدرع من ثوب أو غيره، وقيل: هي الدرع ما كانت، وجمعها أشلة، قال أوس بن حجر:

وجئنا بها شهباء ذات أشلة لها عارض فيه النية تلمع

وقد اشتقوا من الشليل فعلاً فقالوا: شل الدرع يشلها - من مثال مد الحبل يمدّه - إذا لبسها. ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله «ويله» والكلام فيه كالكلام في نظيره من البيت السابق.

ومثل هذا البيت والذي قبله قول ذى الرمة، وهو من شواهد الرضى في باب التميز:

ويلها روحة والريح معصنة والقيث مرتجز، والليل مقرب

ومثل ذلك قول علقمة بن عبدة، وهو من شعراء الحماسة (التبريزي ١٨٦/٣ بتحقيقنا) ومن شواهد الرضى في باب التميز:

ويلم أيام الشباب معيشة مع الكثر يعطاه الفقى المتلف الندى

ومثل ذلك قول امرئ القيس يصف عقاباً، وهو من شواهد سيويه (٣٥٣/١):

ويلها في هواء الجو طالبة ولا كهذا الذى فى الأرض مطلوب

ومثل ذلك قول الهذلى، وأنشده فى اللسان (ب ز ز) وفى الأساس (ع ز ز):

فويلم بزجر شعل على الحصى ووقر بز ما هنالك ضائع

البز: السلاح، وشعل: لقب تأبط شرا، ووقر: صدع وفلل.

إنساً لأن هذا الجنس يُستأنس به ويوجد فيه من الأنس وعدم الاستيعاش ما لا يوجد في غيره من سائر الحيوان ، وعلى كلا الوجهين فالألف والنون فيه زائدتان ؛ فلهذا قلنا إن وزنه فَمَلَّان .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن الأصل في إنسان إنسيان » ، إلا أنهم لما كثروا في كلامهم حَذَفُوا منه الياء لكثرة الاستعمال ، كقولهم أيش في أى شيء وعم صباحاً في انعم صباحاً وويل أمه « قلنا : هذا باطل ؛ لأنه لو كان الأمر كما زعمتم لكان يجوز أن يؤتى به على الأصل ، كما يجوز أن تقول : أى شيء ، وانعم صباحاً ، وويل أمه - على الأصل ؛ فلما لم يأت ذلك في شيء من كلامهم في حالة اختيار ولا ضرورة دل على بطلان ما ذهبتم إليه .

وأما قولهم « إنهم قالوا في تصغيره أنيسيان » قلنا : إنما زيدت هذه الياء في أنيسيان على خلاف القياس ، كما زيدت في قولهم « لَيْسِيْلِيَّة » في تصغير ليلة ، و « عُشِيْشِيَّة » في تصغير عَشِيَّة ، وكقولهم على خلاف القياس « مُغَيَّرِبَان » في تصغير مغرب ، و « رَوَيْجِل » في تصغير رَجُل ، إلى غير ذلك مما جاء على خلاف القياس ؛ فلا يكون فيه حجة ، والله أعلم .

## ١١٨ - مسألة

[ وزن أشياء <sup>(١)</sup> ]

ذهب الكوفيون إلى أن « أشياء » وزنه أفعاء ، والأصل أفعلاء ، وإليه

(١) انظر في هذه المسألة : شرح رضى الدين على الشافية (٢٨/١ - ٣١ بتحقيقنا) ولسان العرب وصحاح الجوهري (ش ١) .

ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين . وذهب بعض الكوفيين إلى أن وزنه أفعَالٌ.

وذهب البصريون إلى أن وزنه لَفَعَاءٌ ، والأصلُ فَعَلَاءٌ .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن وزنه أفعَاءٌ لأنه جمع شيء على الأصل . وأصل شيء شيءٌ مثل شَيْعٍ ؛ فقالوا في جمعه أَشْيَاءٌ على أَفْعِلَاءَ ، كما قالوا في جمع كَيْنٍ : أَلَيْنَاءٌ ؛ إلا أنهم حذفوا الهمزة التي هي اللام طلباً للتخفيف ، وذلك لأمرين [٣٤٣] ؛ أحدهما : تقارب الهمزتين ؛ لأن الألف بينهما حرف خفي زائد ساكن ؛ وهو من جنس الهمزة ، والحرف الساكن حازر غير حصين ؛ فسكانه قد اجتمع فيه همزتان . وذلك مستثقل في كلامهم . وإذا كانوا قد قالوا في سَوَائِيَّةٍ « سَوَايَة » فحذفوا الهمزة مع انفرادها فلأن يحذفوا الهمزة هاهنا مع تكرارها كان ذلك من طريق الأولى . والآخر : أن الكلمة جمع ، والجمع يستثقل فيه ما لا يستثقل في المفرد ، فحذفت منه الهمزة طلباً للتخفيف .

والذي يدل على أنه يستثقل في الجمع ما لا يستثقل في المفرد أنهم ألزموا خطايا القَلْبِ ، وأبدلوا في ذوائب من الهمزة الأولى <sup>(١)</sup> واواً ، كل ذلك لاستثقالهم في الجمع ما لا يستثقل في المفرد .

وأما أبو الحسن الأخفش فذهب إلى أنه جمع شيء بالتخفيف ، وجمع فعل على أَفْعِلَاءَ كما يجمعونه على فُعَلَاءَ ، فيقولون : سَمَحَ وَسَمَحَاءُ ، وفُعَلَاءُ نظيراً فُعِلَاءَ ، فكما جاز أن يحىء جمعُ فَعَلٍ على فُعَلَاءَ جاز أن يحىء على أَفْعِلَاءَ لأنه نظيره .

والذي يدل على ذلك أنهم قالوا : طَبِيبٌ وَأَطِبَاءٌ ، وَحَبِيبٌ وَأَحِبَّاءٌ ، والأصل فيه طَبِيبَاءٌ وَحَبِيبَاءٌ ، نحو : ظَرِيفٌ وَظُرَفَاءٌ ، وَشَرِيفٌ وَشُرَفَاءٌ ، إلا أنه لما اجتمع فيه حرفان متحركان من جنس واحد واستثقلوا اجتماعهما فنقلوه عن فُعَلَاءَ إلى أَفْعِلَاءَ ،

(١) أصل ذوائب « ذائب » لأن مفردة « ذؤابة » وانظر ص ٨١٥ الآتية

فصار أطباء ، فاجتمع فيه أيضاً حرفان متحركان من جنس واحد ، فنقلوا حركة الحرف الأول إلى الساكن قبله فسكن فأدغموه في الحرف الذي بعده ، فقالوا : أطباء ، فنقلوه من فعلاء إلى أفعلاء ، فدل على ما قلناه .

وأما من ذهب إلى أن وزنه أفعال فتمسك بأن قال : إنما قلنا إن وزنه أفعال لأنه جمع شيء ، وشيء على وزن فعل ، وفعل يجمع في المعتل العين على أفعال ، نحو : يبت وأبيات وسيف وأسياف ، وإنما يمتنع ذلك في الصحيح ، على أنهم قد قالوا فيه : زند وأزناد ، وقرنخ وأفرانخ ، وأنف وآناف ، وهو قليل شاذ ، وأما في المعتل فلا خلاف في مجيئه على أفعال مجيئاً مطرداً ؛ فدل على أنه أفعال ؛ إلا أنه منع من الإجراء تشبيهاً له بما في آخره همزة التأنيث .

والذي يدل على أن أشياء جمع وليس بمفرد كطرفاء قولهم : ثلاثة أشياء . والثلاثة وما بعدها من العدد إلى العشرة يضاف إلى الجمع لا إلى المفرد . ألا ترى [٣٤٤] أنه لو قيل « ثلاثة ثوب وعشرة درهم » لم يجوز ، فلما جازها هنا أن يقال « ثلاثة أشياء ، وعشرة أشياء » دل أنها ليست اسماً مفرداً وأنه جمع .

والذي يدل على ذلك أيضاً تذكرهم ثلاثة وعشرة في قولهم : « ثلاثة أشياء ، وعشرة أشياء » ولو كانت كطرفاء مؤنثة لما جاز التذكير فيقال « ثلاثة أشياء » وكان يجب أن يقال : ثلاث أشياء ؛ كما كنت تقول مثلاً : ثلاث غرفة ؛ لو جاز أن يقع فيه الواحد موقع الجمع ، وفي امتناع ذلك دليل على أنه جمع وليس باسم مفرد .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن أشياء على وزن لفعاء لأن الأصل فيه شيئاء بهمزين على فعلاء كطرفاء وحلفاء ، فاستثقلوا اجتماع همزين وليس بينهما حاجز قوي ؛ لأن الألف حرف زائد خفي ساكن والحرف الساكن حاجز غير حصين ؛ فقدّموا الهمزة التي هي اللام على

الفاء ؛ كما غيروا بالقلب في قولهم : قَسِيَّ في جمع قَوْسٍ ، والأصل أن يقال في جمعها : قُوسٌ ؛ إلا أنهم قلبوا كراهية لاجتماع الواوين والضميتين ؛ فصار قُسُو ؛ فأبدلوا من الضمة كسرة<sup>(١)</sup> ؛ لأنهم ليس في كلامهم اسم متمكن في آخره واو قبلها ضمة ؛ فانقلبت الواو الثانية التي هي لام ياء ؛ لانكسار ما قبلها ؛ لأن الواو الأولى مدة زائدة فلم يعتد بها كما لم يعتد بالألف في كِسَاء ورداد لأنها لما كانت زائدة صار حرف العلة الذي هو اللام في كِءاء ورداد كأنه قد ولى الفتحة كما وليته في عَصَى وَرَحَى ؛ فكما وجب قلبه في عَصَى وَرَحَى ألقا لتحركه وانفتاح ما قبله ، فكذلك يجب قلب الواو الثانية ها هنا ياء لانكسار ما قبلها ؛ فصار : قُسُوْ ، وإذا انقلبت الواو الثانية يجب أن تقلب الواو التي قبلها ياء لوقوعها ساكنة قبل الياء ؛ لأن الواو والياء متى اجتمعتا والسابق منهما ساكن وجب قلب الواو ياء ، وجعلت ياء مشددة فصار قَسِيْ ، وكسروا أوله لما بعده من الكسرة والياء ، فقالوا قَسِيْ كما قالوا عَصِي وَرَحِي ، وما أشبه ذلك ، وكما غَيَّرُوا أيضاً بالقلب في ذَوَائِبَ وبالحذف في سَوَايَةِ ، وبَلْ أَوَّلِيْ ؛ لأنهم إذا أزالوا التقارب في ذوائب وأصله ذَائِبَ بأن قلبوا الهمزة واواً فقالوا ذوائب ، وحذفوها من سَوَايَةِ فقالوا سَوَايَةِ ؛ فلأن يزيلوا التقارب بأن يقدموا الهمزة إلى أول الكلمة مع بقائها كان [ ٣٤٥ ] ذلك من طريق الأولى ، وإذا كانوا قد قلبوا من غير أن يكون فيه خِفَّةً فقالوا « أَيْسَ » في يُسْ ، و « بَثْرٌ مَعِيْقَةٌ » في عَيْقَةٍ ، و « عُقَابٌ عَبْنَقَاةٌ وَبَعْنَقَاةٌ » في عَقْنَبَاةٍ ، و « مَا أُطْبِهَ » في ما أُطْبِيهَ ، وما أشبه ذلك ، بما لا يؤدي إلى التخفيف ، فكيف فيما يؤدي إليه ؟ فلهذا قلنا وزنها لَفْعَاء .

(١) في هذا الكلام تكلف ، والواو المتطرفة تقلب ياء بغير هذا التكلف ، وكيف تبقى الواو الأولى مدة بعد انكسار ما قبلها ؟ لقد كانت أولى أن تقلب ياء .

والذي يدلُّ على أنه اسم مفرد أنهم جمعوه على فعَّالٍ فقالوا في جمعه « أشاوي »  
كما قالوا في جمع صحراء « صَحَارَى » والأصل في صَحَارَى صحارى بالتشديد ،  
كما قال الشاعر :

٤٩٨ - لَقَدْ أَغْدُو عَلَى أَشْقَرٍ يَفْتَالُ الصَّحَارِيَّ

٤٩٨ - ينسب هذا البيت للوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان ، وقد راجعت  
ديوانه فوجدته فيه ( ص ٥٦ ) بيتاً مفرداً ، وهذا البيت من شواهد رضى الدين في  
باب التأنيث من شرح الكافية ، وشرحه البغدادي في الخزانة ( ٣٢٤/٣ ) وشواهد  
الرضي أيضاً في شرح الشافية ( ١٩٤/١ بتحقيقنا ) وشرحه البغدادي مرة أخرى  
( ص ٩٥ بتحقيقنا ) وشواهد ابن جني في سر الصناعة ( ٩٧/١ ) وأغدو : أذهب -  
أو أخرج ، أو أسير - في وقت الغدوة ، والغدوة - بضم فسكون - الوقت ما بين الصبح  
وطلوع الشمس ، والأشقر : الذي لونه الشقرة ، وهي في الخيل الحمرة الصافية ، وفي  
الإنسان حمرة يعلوها بياض ، وعنى هنا بالأشقر فرساً ، ويغتال : أصل معناه يهلك ،  
واستعاره هنا لمعنى يقطع المسافة الطويلة في سرعة فائقة ، والصحارى : جمع صحراء ،  
وهي الأرض الواسعة . ومحل الاستشهاد من هذا البيت هنا قوله « الصَّحَارِيَّ » بتشديد  
الياء - وهذا هو الأصل في جمع هذه الكلمة وما أشبهها ، ويان ذلك أن في صحراء  
ويداء وبطحاء وأسماء ألف مد قبل آخرها كالف قرطاس ومصباح ، وآخرها همزة  
منقلبة عن ألف التأنيث ، فإذا أرادوا جمع هذه الكلمات على صيغة منتهى الجموع قلبوا  
ألف المد التي قبل آخرها ياء كما قلبوا ألف مصباح وقرطاس فقالوا : مصاييح وقراطيس  
فإذا انقلبت هذه الألف ياء تبعها أن تنقلب ألف التأنيث التي هي الهمزة ياء أيضاً ،  
فتصير صحارى ويادى وبطاحى وأسامى - ياءات مشددة في أواخرها - ومع أن هذا  
هو الأصل وما تقتضيه صناعة التصريف الجارية على مقتضى كلام العرب لم يستعمله  
العرب في كلامهم استئصالاً له ، بل جرت عادتهم أن يحذفوا إحدى الياءين ، ثم لهم بعد  
حذف إحدى الياءين طريقان ؛ أولها أن يبقوا كسرة الحرف الذي بعد ألف التكسير  
على حالها فتبقى الياء على حالها ويعاملونها معاملة ياء المنقوص ، وثانيهما أن يقلبوا كسرة  
الحرف الواقع بعد ألف التكسير فتحة ، وحينئذ تنقلب الياء ألفاً لتحركها وانفتاح  
ما قبلها ، وبكل واحد من هذين الوجهين جرى استعمالهم ، فقال امرؤ القيس بن حجر  
الكندي في معلقته :



فالياء الأولى منقلبة عن الألف الأولى التي كانت في المفرد ؛ لأنها سكنت وانكسر ما قبلها ، والياء الثانية منقلبة عن ألف التانيث التي قلبت همزة في المفرد لاجتماع ألفين ، فلما زال هذا الوصف زالت الهمزة لزوال سببها ، فكانت الثانية منقلبة عن ألف في نحو حُبْلِي ، لا منقلبة عن همزة ، ثم حذفت الياء الزائدة طلباً للتخفيف ؛ فصار صَحَارِي مثل مَدَارِي ، ثم أبدلوا من الكسرة فتحة ؛ فانقلب الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها كما فعلوا في مَدَارِي فصارت صَحَارِي ، وكذلك « أَشَاوِي » أصلها أَشَائِيُّ بثلاث ياءات الأولى عين الفعل المتأخرة إلى موضع اللام ، والأخريان كاليامين في صَحَارِي ، ثم فعل به ما فعل بصحاري فصار أَشَايَا ، وأبدلوا من الياء التي هي عين واو فصار أَشَاوِي ، كما أبدلوا من الياء واو في قولهم « جَبِيتُ الخراجَ جِبَاوَةً ، وأُتِيته أَثْوَةً » والأصل فيه جباية وأثية ، وليس في إبدال الواو خروج عن الحكمة ؛ فإنهم إذا كانوا يبدنون الحروف الصحيحة بعضها عن بعض نحو أصيلا في أصيلا ، وإن لم يكن هناك استتقال فلأن يبدلوا الياء واو لأجل المقاربة وإن لم يكن ما يوجب قلبها مثل أن تكون ساكنة مضمومة ما قبلها نحو مُوسر ومُوقن كان ذلك من طريق الأولى ، فلما جمع على فعَالِي فقليل أَشَاوِي دل على ما قلناه .

= ويوم عقرت للعداري مطيق      فيا عجبا من كورها المتحمل

فظل العذاري يرتمين بلحمها      وشحم كهذاب الدمقس المقتل

جاء به بفتح ما قبل الياء ، وقال النابغة الذبياني :

لجب يظل به القضاء معضلا      يدع الإكام كأنهن صحاري

جاء به بكسر ما قبل الياء .

والتخفيف بحذف إحدى الياءين فصيح في الاستعمال وإن لم يكن هو القياس ، وإثبات

الياءين هو القياس ، وربما رد بعض الشعراء الكلمة إلى قياس عند الضرورة فيكون

قد رجع إلى الأصل المهجور كما في بيت الشاهد ، وكما في قول الآخر :

إذا حاشت حواليه ترامت      ومسدته البطاحي الرغاب

جمع بطحاء على القياس ؛ فجاء بالياء المشددة في آخره .

والذي يدل على ذلك أيضاً أنهم قالوا في جمعه أيضاً « أشياء » كما قالوا في جمع فعلاء فعلاوات نحو صحراء وصحراوات ، وما أشبه ذلك ، فدل على أنه اسم مفرد معناه الجمع ، وليس بجمع على ما بينا .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنه في الأصل على أفعلاء لأنه جمع شئ » على الأصل كقولهم كين وألينا « قلنا : قولكم إن أصل شئ شئ » مجرد دعوى لا يقوم عليها دليل ، ثم لو كان كما زعمتم لكان يحى ذلك في شئ من كلامهم ؛ ألا ترى أن نحو سبذ وهين وميت لما كان مخففاً من سيد وهين وميت جاء فيه التشديد على الأصل مجيئاً شائعاً ، فلما لم يحى ها هنا على الأصل في شئ من كلامهم - لا في حالة الاختيار ، ولا في حالة الضرورة - دل على أن ما صرتم إليه مجرد دعوى .

وقولهم « إن أشياء في الأصل على أفعلاء » قلنا : هذا باطل ؛ لأنه لو كان كما زعمتم لكان ينبغي أن لا يجوز جمعه على فعالي ؛ لأنه ليس في كلام العرب أفعلاء جمع على فعالي ، فلما جاز ها هنا دل على بطلان ما ذهبتم إليه .

وهذا هو الجواب عن قول الأخفش « إنه جمع شئ بالتخفيف وإنهم جمعوه على أفعلاء كما جمعوه على فعلاء لأنه نظيره نحو ستمح وستمحاء » فإن فعلاً لا يكسر على أفعلاء ، وإنما يكسر على فُعلول وفِعال ، نحو فلوس وكِئاب .

والذي يدل على أنه ليس بأفعلاء أنه قال<sup>(١)</sup> في تصغيرها أشياء ، وأفعلاء لا يجوز تصغيره على لفظه ، وإنما كان ينبغي أن يُردَّ إلى الواحد ويجمع بالآلف والتاء ، فيقال « شَيْئَات » وإنما لم يحز تصغير أفعلاء على لفظه لأن أفعلاء من أبنية الكثرة ، والتصغير علمُ القلة ، فلو صغرت مثلاً موضوعاً للكثرة لكنت قد جمعت بين ضدّين ، وذلك لا يجوز .

(١) كذا ، ولعل الأوفق « أنهم قالوا في تصغيرها — إلخ » .

وأما قول من ذهب إلى أنه جمع شيء وأنه جمع على أفعال كَبَيْتُ وأَيْسَات فظاهر البطلان؛ لأنه لو كان الأمر على ما زعم لوجب أن يكون منصرفاً كأسماء وأبناء .  
وأما قوله « إنما منع من الإجراء لشبه همزة التانيث » قلنا : فكان يجب أن لا تُجْرَى نظائره نحو أسماء وأبنساء وما كان من هذا النحو على وزن أفععال ؛ لأنه لا فرق بين الهمزة في آخر أشياء وبين الهمزة في آخر أسماء وأبناء .

وأما قولهم « الدليل على أن أشياء جمع وليس بمفرد قولهم : ثلاثة أشياء ، والثلاثة وما بعدها من العدد إلى العشرة يضاف إلى الجمع ، لا إلى المفرد ، فلا يقال : ثلاثة ثوب ، ولا عشرة درهم » قلنا : إنما لا يضاف إلى ما كان مفرداً لفظاً ومعنى ، وأما إذا كان مفرداً لفظاً ومجموعاً معنى فإنه يجوز إضافتها إليه ، ألا ترى أنه يجوز أن تقول : ثلاثة رجلة — وإن كان مفرداً لفظاً — لأنه مجموع معنى ، وكذلك قالوا : ثلاثة نفر ، وثلاثة قَوْم ، وتسعة رهط ، قال الله تعالى : ( وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ ) وأضيف العدد إلى هذه الأسماء — وإن كانت مفردة لفظاً — لأنها مجموعة معنى ، فكذلك ها هنا : أشياء مفردة لفظاً ، مجموعة معنى كطرفاء ، وحلفاء ، وقصباء ؛ فجاز أن يضاف اسم العدد إليها .

وأما قولهم « إنها لو كانت كطرفاء لما جاز تذكير ثلاثة<sup>(١)</sup> » ، فيقال ثلاثة أشياء ، وكان يجب أن يقال : ثلاث أشياء » قلنا : إنما جاز تذكير ثلاثة أشياء — وإن كانت أشياء مؤنثة لوجود علامة التانيث فيها — لأنها اسم لجمع شيء ، فنزلت منزلة أفعال من حيث إنه جمع شيء في المعنى ، لا لأنه مفرد أقيم مقام جمع بمنزلة درهم في قولهم : مائة درهم ، ولو كان كذلك لوجب أن يقال « ثلاث أشياء »

(١) المراد بتذكير ثلاثة الإتيان بلفظه كلفظ عدد المذكر ، وتانيثه : الإتيان بلفظه كلفظ عدد المؤنث ، وأنت خير أن لفظ ثلاثة يقرن بالتاء إذا كان معدوده مذكراً ، ويجرد منها إن كان معدوده مؤنثاً .

كما ذكرتم ، وإذا كانت أشياء اسماً لجمع شيء عَلمتَ أن أشياء في المعنى جمع شيء ؛ فصارت إضافة العدد إليها بمنزلة إضافته إلى جمع ثوب وبيت في قولهم « ثلاثة أثواب ، وعشرة أبيات » وما أشبه ذلك ، والله أعلم .

\*\*\*

قال أبو البركات كمال الدين الأنازي :

فهذا منتهى ما أردنا أن نذكره في كتاب « الإنصاف ، في مسائل الخلاف »  
واقصرنا فيه على هذا القدر من القول مع تشعب أنحائه ،  
لتوفر رغبة الطلبة في سرعة إنهائه ، وكثرة الشواغل  
عن استقصائه ، فإله تعالى يعصمنا فيه  
من الزلل ، ويحفظنا فيه من الخطأ  
والخلل ، ويوفقنا وإياكم  
لصالح القول والعمل  
بمنه ولطفه

وُجِدَ في بعض النسخ زيادة ثلاث مسائل  
ونحن نذكرها ههنا

## ١١٩ - مسألة

[ علام ينتصب خبر « كان » وثاني مفعولي « ظننت » ؟ ]<sup>(١)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أن خبر « كان » والمفعول الثاني لـ « ظننت » نصب على الحال . وذهب البصريون إلى أن نصبهما نصب المفعول ، لا على الحال .  
أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن خبر « كان » نصب على الحال أن « كان » فعل غير واقع - أي غير متعد - والدليل على أنه غير واقع أن فعل الاثنين إذا كان واقعاً فإنه يقع على الواحد والجمع نحو : ضَرَبَا رجلاً ، وضَرَبَا رجلاً ، ولا يجوز ذلك في « كان » ، ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول : كَانَا قائماً ، وكَانَا قِياماً ، ويدل على ذلك أيضاً أنك تَكْنِي عن الفعل الواقع نحو « ضَرَبْتُ زَيْدًا » فتقول : فَعَلْتُ زَيْدًا ، ولا تقول في كنت أخاك : فَعَلْتُ بِأَخِيكَ ، وإذا لم يكن متعدياً وجب أن يكون منصوباً نَصْبَ الحال ، لا نصب المفعول ؛ فإنما ما وجدنا فعلاً ينصب مفعولاً هو الفاعل في المعنى ، إلا الحال ، فكان حمله عليه أولى ، ولأنه يحسن أن يقال فيه « كان زيد في حالة كذا » وكذلك يحسن أيضاً في ظننت زيداً قائماً « ظننت زيداً في حالة كذا » فدل على أنه نصب على الحال.

(١) انظر في هذه المسألة : حاشية الصبان على الأشعري ( ٢١٨/١ بولاق ) وتصریح الشيخ خالد الأزهری ( ٢٢٠/١ بولاق ) .

قالوا : ولا يجوز أن يقال « إنه لو كان نصباً على الحال لما جاز أن يقع معرفة في نحو : كان زيد أخاك ، وظننت عمراً غلامك ، والحال لا تكون معرفة » لأننا نقول : إنما جاز ذلك لأن « أخاك ، وغلامك » وما أشبه ذلك [٣٤٩] قام مقام الحال كقولك : ضربت زيدا سوطاً ، فإن « سوطاً » ينتصب على المصدر - وإن كان آلة - لقيامه مقام المصدر الذى هو ضرب<sup>(١)</sup> ، وكذلك ها هنا . على أنه قد جاءت الحال معرفة في قولهم :

٤٩٩ - [ ف ] أَرْسَلَهَا الْعِرَاقَ [ وَلَمْ يَذُذْهَا ]

وَلَمْ يَشْفِقْ عَلَى نَقْصِ الدِّخَالِ [

(١) ر « الذى هو ضربه » .

٤٩٩ - هذا البيت من كلام ليلى بن ربيعة العامري ، وهو من شواهد سيدييه ( ١٨٧/١ ) ورضى الدين في باب الحال من شرح الكافية ، وشرحه البغدادى في الخزانة ( ٥٢٤/١ ) وابن يعيش في شرح المفصل ( ص ٢٤١ ) وابن عقيل ( رقم ١٨٠ ) وشرحه العيني ( ٢١٩/٣ بهامش الخزانة ) والبيت في وصف حمار وحش وأنته ، وقال الأعمى : وصف إبلا أوردتها الماء مزدحمة . والعراق : الازدحام ، والنقص - بفتح النون والغين المعجمة جميعاً - مصدر نقص - من باب فرح - تقول « نقص الرجل » إذا لم يتم شربه ، والدخال - بكسر الدال المهملة - أن يدخل الرجل بعيره الذى شرب مرة مع الإبل الق لم يشرب من قبل ليشرب معها ، وذلك إذا كان البعير كريماً . وعجل الاستشهاد من هذا البيت هنا قوله « العراق » فإن هذه الكلمة حال من الضمير المنصوب في قوله « أرسلها » وهى معرفة ، والأصل في الحال أن تكون نكرة ، ومصدر ، والأصل في الحال أن تكون وصفاً ، وذلك لأن هذا المصدر للمعرف في تأويل وصف نكرة ، فكأنه قال : فأرسلها معتركة . قال سيدييه « وهذا ما جاء منه في الألف واللام ، وذلك قولك : أرسلها العراق ، قال ليلى بن ربيعة \* فأرسلها العراق ولم يذذها . - البيت : كأنه قال : اعتراكا ، وليس كل المصادر في هذا الباب يدخله الألف واللام » اه ، وقال الأعمى « الشاهد فيه نصب العراق وهو مصدر في موضع الحال ، والحال لا يكون معرفة وجاز هذا لأنه مصدر ، والفعل يعمل في المصدر معرفة ونكرة ، فكأنه أظهر فعله »

وطلبتَه جَهْدَكَ ، وطاقتَكَ ، ورجع عَوْدَه على بدْثِه ، إلى غير ذلك ؛ فدل على صحة ما ذهبنا إليه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنَّ نَصْبَهُمَا نَصْبُ المفعول لا على الحال لأنهما يقعان <sup>(١)</sup> ضميراً فى نحو قولهم « كُنَّا هُمْ ، وإذا لم نكنهم فمن ذَا يَكُونُهُمْ ؟ » قال الشاعر :

٥٠٠ — دَجَّ الحُمْرَ يَشْرِبُهَا الفُؤَادُ ؛ فَإِنِّى

رَأَيْتُ أَخَاهَا مُغْنِيَا بِمَكَانِهَا

فَإِنْ لَا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهَا فَإِنَّهُ

أَخُوهَا غَدَتْهُ أُمُّهُ بِلَبَائِهَا

ونصبه به ووضع ذلك الفعل موضع الحال فقال : أرسلها تعترك الاعتراك، ولو كان من أسماء الفاعل لم يحز ذلك فيه ( يريد لم يحز تعريفه ) نحو أرسلها المعتركة « اهـ .  
(١) فى ر « أنهما يقعون » تحريف .

٥٠٠ — هذان البيتان ينسبان لأبى الأسود الدؤلى ، وثانيهما من شواهد سيويه ( ٢١/١ ) ورضى الدين فى باب الضمير ، وشرحه البغدادى فى الخزانة ( ٤٢٦/٢ ) وابن عيش فى شرح المفصل ( ص ٤٢٧ ) والأشمونى ( رقم ٥١ ) وكان لأبى الأسود مولى يحمل تجارته إلى الأهواز ، وكان هذا المولى إذا مضى بالتجارة تناول شيئاً من الشراب فاضطرب أمره وفسد أمر التجارة ، فقال أبو الأسود فيه هذين البيتين ، وقوله « فألا يكنها » أى فألا يكن أخو الحمير هو الحمير ، وقوله « أو تكنه » أى أو تكن الحمير هى أخاها ، فاسم « يكن » الأولى ضمير مستتر يعود على الأخ ، والضمير البارز المتصل هو خبر يكن ، وهو عائد إلى الحمير ، واسم « تكن » الثانية ضمير مستتر عائد إلى الحمير ، والضمير البارز المنصوب العائد إلى الأخ هو خبرها ، ومحل الاستشهاد من هذا الشاهد ههنا قوله « يكنها أو تكنه » حيث جاء بخبر تكن ضميراً متصلاً ، وأصل القياس أن يكون خبرها ضميراً منفصلاً ، كما فى قول عمر بن أبى ربيعة الخزومى ، وهو من شواهد الرضى وابن عيش :

لئن كان إياه لقد حال بعدنا عن العهد ، والإنسان قد يتغير =

أراد بقوله « أخاها » الزبيب ، وجعله أخا الخمر لأنهما من شجرة واحدة .  
وقال الآخر :

٥٠١ - تَتَفَكُّ تَسْعُ مَا حَيَّيْتَ بِهَا لِكِّ حَتَّى تَكُونَهُ

== وكما في قول العرجي في خبر ليس ، وهو من شواهد سيويه :  
ليت هذا الليل شهر لا نرى فيه عريسا  
ليس إياي وإياك ولا تخشى رقيبا  
ولو أن أبا الأسود قد جاء بالنكلام على ما يقتضيه القياس لقال : فإلا يكن إياها  
أو تكن إياه فإنه أخوها ، قال سيويه « وتقول : كنام ، كما تقول : ضربناهم ،  
وتقول : إذا لم نكنهم فمن ذا يكونهم ؟ كما تقول : إذا لم نضربهم فمن ذا يضربهم ؟ قال  
أبو الأسود الدؤلي « فإن لا يكنها أو تكنه فإنه أخوها ... البيت » اه كلامه . وقال الأعم  
« أراد سيويه كان لتصرفها تجرى مجرى الأفعال الحقيقية في عملها ، فيتصل بها ضمير  
خبرها اتصال ضمير المفعول بالفعل الحقيقي في نحو ضربته وضربني وما أشبهه » اه .  
ومن عجىء خبر ليس ضميراً متصلاً قول رؤبة بن العجاج ، وهو أيضاً من شواهد  
الرضي وابن يعيش :

عهدي بقومي كعدي الطيس إذ ذهب القوم الكرام ليس  
وليس - كما تعلم - فعل ليس متصرفاً ، بل هو فعل جامد ، ومن النحاة من يذهب إلى  
أنه حرف .

٥٠١ - هذا البيت من كلام خليفة بن براز ، وهو شاعر جاهلي ، وبعده قوله :  
والمرء قد يرجو الحيا ة مؤملاً ، والموت دورنه  
والبيت من شواهد الرضي في باب الأفعال الناقصة ، وشرحه البغدادي في الخزانة  
( ٤٧/٤ ) وابن يعيش في شرح المفصل ( ص ١٠١١ ) وابن الناظم في باب كان  
وأخواتها من شرح الألفية ، وشرحه العيني ( ٧٥/٢ بهامش الخزانة ) والنحاة يستشهدون  
بهذا البيت في عدة مواضع ، أولها في قوله « تكونه » حيث جاء بخبر كان ضميراً متصلاً  
وهو الذي من أجله جاء المؤلف بهذا البيت هنا ، وقد بينا ذلك في شرح الشاهد السابق  
والثاني في قوله « تفك » ولهم في هذه الكلمة شاهدان : أحدهما أن الشاعر قد استعمل  
الفعل المضارع من انفك ، ولما لم يحفظ النحاة من هذا الفعل غير الماضي والمضارع  
حكوا بأنه فعل متصرف تصرفاً ناقصاً ، ومن عجىء المضارع قول الشاعر :



وكذلك قالوا أيضاً « ظننته إياه »<sup>(١)</sup> والضمائر لا تقع أحوالاً بحال ؛ فعدم شروط الحال فيهما ؛ فوجب أن ينتصبا نصب المفعول ، لا على الحال .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن الفعل إذا كان واقعاً فإن فعل الاثنين يقع منه على الواحد والجمع ، نحو : ضربا رجلاً ، وضربا رجلاً ولا يجوز ذلك في كان ؛ فإنه لا يقال كانا قائماً وكانا قياماً » فنقول : إنما لم يجوز في « كان » كما جاز في ضرب ؛ لأن المفعول في « كان » هو الفاعل في المعنى ، ولا يكون الاثنان واحداً ولا جماعة ، وإنما كان المفعول في « كان » هو الفاعل

= ليس ينفك ذا غنى واعتزاز كل ذى عفة مقل قنوع  
وقول ذى الرمة :

قلائص لا تنفك إلا مناخة على الحسف أو نرمى بها بلداً قفرا  
والشاهد الثاني من هذه الكلمة أنها جاءت في هذا البيت غير مسبوقة بالنفي أو ما يضاويه ، وذلك شاذ ، والقياس ذكر نفي أو نهى قبل زال و برح و فقيء و انفك .  
ومثل هذا البيت في الإتيان بواحد من هذه الأفعال من غير أن يسبقه نفي أو نهى قول خدّاش بن زهير :

وأبرح ما أدام الله قومي بحمد الله منتطقاً مجيداً  
وهم يغترون أن يسقط الشاعر حرف النفي إذا كان الفعل مسبوقاً بالقسم كقول امرئ القيس :

فقلت : يمين الله أبرح قاعداً ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي  
وقول عبيد الله بن قيس الرقيات ( د ١٨٩ ) :  
والله أبرح في مقدمة أهدى الجيوش على شكتيه  
حتى أجمعهم بإخوتهم وأسوق نسوتهم بنسوته  
وقول الآخر :

لعمري أبي دهاء زالت عزيزة على قومها ما قتل الزند قاذح  
(١) ومن ذلك قول الشاعر :

أخى حسبتك إياه وقد ملكت أرجاء صدرك بالأضغان والإحن

في المعنى ؛ لأنها تدخل على المبتدأ والخبر فيصير المبتدأ [ بمنزلة الفاعل ، والخبر <sup>(١)</sup> ] بمنزلة المفعول ، وكما يجب أن يكون الخبر هو المبتدأ في المعنى نحو « زيد قائم » ؛ فكذلك يجب أن يكون المفعول في معنى الفاعل ؛ فلهذا امتنع في « كان » ما جاز في « ضرب » لا لما ادعيتم ، على أننا لا نقول إنَّ كان بمنزلة ضرب ، فإن ضرب فعل حقيق يدل على حَدَث وزمان ، والمرفوع [ به ] فاعل حقيق ، والمنصوب به مفعول حقيق ، وأما « كان » فليس فعلاً حقيقياً ؛ بل يدل على الزمان المجرد عن الحدث ، ولهذا يسمى فعل [ ٣٥٠ ] العبارة ، فالمرفوع به مشبه بالفاعل والمنصوب به مشبه بالمفعول ؛ فلهذا سمي المرفوع اسماً ، والمنصوب خبراً ، ولهذا المعنى من الفرق لما كان ضرب فعلاً حقيقياً جاز إذا كنى عنه - نحو « ضربت زيدا » - أن يقال : فعلت بزيد ، ولما كانت « كان » فعلاً غير حقيق ، بل في فعليتها خلاف ؛ لم يجوز إذا كنى عنها نحو « كنت أخاك » أن يقال : فعلت بأخيك .

وأما قولهم « إنه يحسن أن يقال : كان زيد في حالة كذا ، وكذلك يحسن أيضاً في ظننت زيدا قائماً : ظننت زيدا في حالة كذا ؛ فدل على أن نصبهما نصب الحال » قلنا : هذا إنما يدل على الحال مع وجود شروط الحال بأشْرِهَا ، ولم يوجد ذلك ؛ لأنه من شروط الحال أن تأتي بعد تمام الكلام ، ولم يوجد ذلك في « كان » الناقصة التي وقع فيها الخلاف ، دون التامة التي بمعنى وَقَعَ ، ولم يوجد أيضاً في المفعول الثاني لظننت التي بمعنى الظن أو العلم التي وقع فيها الخلاف ، لا التي بمعنى التهمة ، وكذلك من شروطها ألا تكون إلا نكرة ، وكثيراً ما يقع خبر كان والمفعول الثاني لظننت معرفة ، ولو كانا حالاً لما جاز أن يقعا إلا نكرة ؛ فلما جاز أن يقعا معرفة دل على أنها ليسا بحال .

(١) زيادة لا يتم الكلام إلا بها .

قولهم « إنما جاز ذلك لأن المعرفة أقيمت مقام الحال ، كما أقيمت الآلة مقام المصدر فى قولهم : ضربت زيدا سوطاً » قلنا : الفرق بينهما ظاهر ، وذلك أنه إنما حَسُنَ أن يُنْصَبَ « سَوْطاً » على المصدر ؛ لأنه نكرة قام مقام نكرة ، فأفاد فائدته ، فحسن أن ينصب بما نصب به لقيامه مقامه ، وأما هاهنا فلا يحسن أن يقوم المعرفة مقام الحال ؛ لأن الحال لا تكون إلا نكرة ، وهو معرفة ؛ فلا يفيد أحدهما ما يفيد الآخر ؛ فلا يجوز أن يقام مقامه ؛ فلا يجوز أن ينصب بما نصب به .

وأما قولهم « إن الحال قد جاء معرفة فى قولهم : أرسلها العِراكَ ، وطلبتَه جَهْدَكَ ، ورجع عَوْدَهُ على بَدْئِهِ » قلنا : هذه الألفاظ مع شذوذها وقلتها ليست أحوالا ، وإنما هى مصادر دَلَّتْ على أفعال فى موضع الحال ، فإذا قلت « أرسلها العِراكَ » فالتقدير فيه : أرسلها تعترك العراك ، على معنى تعترك الاعتراك ، فأقاموا « العراك » مقام الاعتراك ، كما قال تعالى : ( والله أنبتكم من الأرض نباتاً ) ثم حذفوا « تعترك » وهو جملة فى موضع [٣٥١] الحال ، وأقاموا المصدر دليلاً عليه ، كما تقول « إنما أنت سِرّاً » أى تسير سيراً ، وكذلك قولهم « طلبته جَهْدَكَ ، وطاققتك » كأنهم قالوا : طلبته تجتهد اجتهداك ، ثم حذفوا « تجتهد » وهو جملة فى موضع الحال ، وأقاموا المصدر دليلاً عليه ، وهكذا التقدير فى قولهم « رَجَعَ عَوْدَهُ على بَدْئِهِ » ، وقد ذهب بعض النحويين إلى أن « عوده » منصوب بـرجع نصب المفعول لا نصب المصدر ؛ لأن « رجع » يكون متعدياً كما يكون لازماً ، قال الله تعالى : ( فَإِنْ رَجَعْتَ اللَّهُ إِلَى طَائِفَةٍ مِنْهُمْ ) فعدى رجع [إلى] الكاف ؛ فدل على أنه يكون متعدياً ، والأكثر أن يكون على الأول ، وإنما أقاموا هذه المصادر مقام الأفعال فى هذه المواضع ؛ لأن فى ألفاظ المصادر دلالة على الأفعال ، على أن هذه الألفاظ شاذة لا يقاس عليها ؛ فكذلك كل ما جاء

من المصادر والأسماء بالألف واللام في موضع الحال ؛ فإنه شاذ نادر لا يقاس عليه ، والله أعلم .

## ١٢٠ - مسألة

[ القول في تقديم التمييز إذا كان العامل فعلاً متصرفاً ] <sup>(١)</sup>

اختلف الكوفيون في جواز تقديم التمييز إذا كان العامل فيه فعلاً متصرفاً نحو « تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقًا ، وَتَفَقَّأَ الْكَبْشُ شَحْمًا » : فذهب بعضهم إلى جوازه ووافقهم على ذلك أبو عثمان المازني وأبو العباس المبرد من البصريين . وذهب أكثر البصريين إلى أنه لا يجوز .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على جواز التقديم النقل والقياس . أما النقل فقد جاء ذلك في كلامهم ، قال الشاعر :

٥٠٢ - أَتَهْجُرُ سَلَمَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا

وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ ؟ !

(١) انظر في هذه المسألة : شرح الأشموني ( ١٥٩/٣ بتحقيقنا ) وشرح الأشموني مع حاشية الصبان ( ١٧٧/٢ بولاق ) وتصريح الشيخ خالد الأزهرى ( ٤٨٠/١ بولاق ) وأسرار العريفة للمؤلف ( ص ٧٩ ) .

٥٠٢ - قد اختلف الرواة في نسبة هذا البيت ؛ فنسبه قوم إلى الخليل السعدي واسمه ربيع بن ربيعة بن مالك ، ونسبه آخرون إلى أعشى همدان ، واسمه عبد الرحمن بن عبد الله ( انظر الصبح النير ص ٣١٢ فينا ) ونسبه ابن سيده لقيس بن معاذ المعروف بمجنون ليلى . والبيت من شواهد الأشموني ( رقم ٥١٤ ) وابن عقيل ( رقم ١٩٤ ) وابن الناظم في باب التمييز من شرح الألفية ، وشرحه العيني ( ٢٣٥/٣ بهامش الخزانة ) وابن جني في الخصائص ( ٣٨٤/٢ ) ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « وما كان نفساً بالفراق تطيب » فإن اسم كان ضمير شأن محذوف وخبرها جملة تطيب ، ونفساً : تمييز نسبة ، والعامل فيه هو قوله تطيب ، وقد تقدم التمييز على عامله ، وهذا غير جائز في =

وَجْهُ الدليل أنه نصب « نَفْسًا » على التمييز ، وقَدَّمَهُ على العامل فيه وهو « تَطْيِيبُ » [ ٣٥٢ ] لأن التقدير فيه : وما كان الشَّانُ والحديثُ تطيبُ سلمى نفساً ؛ فدلَّ على جوازه .

== سعة الكلام عند البصريين ، وقد أجازوه الكوفيون واستدلوا بهذا البيت ونحوه مما سنويه لك بعد على أنه جائز لأنه وارد في كلام العرب المحتج بكلامهم . قال ابن جني في الخصائص « ومما يقبح تقديمه الاسم المميز ، وإن كان الناصبه فعلاً متصرفاً ، فلا تجز شحماً تفقأت ، ولا عرقاً تصببت ، فأما ما أنشده أبو عثمان وتلاه فيه أبو العباس من قول الخبل \* أتتهجر ليلى للفراق حبيبها . . . البيت \* فنقابله برواية الزجاجي وإسماعيل بن نصر وأبي إسحاق \* وما كان نفسي بالفراق تطيب \* فرواية برواية ، والقياس من بعد حاكم ، وذلك أن المميز هو الفاعل في المعنى ، ألا ترى أن أصل الكلام : تصبب عرقى ، ونفقاً شحمى ، ثم نقل الفعل فصار في اللفظ لى ، فخرج الفاعل في الأصل ممزاً ، فكما لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل فكذلك لا يجوز تقديم المميز — إذا كان هو الفاعل في المعنى — على الفعل » اه كلامه .

ومما جاء فيه تقديم التمييز — سوى هذا البيت الذى وجدوا فيه رواية أخرى يتمسكون بها — قول ربيعة بن مقروم الضبي :

رددت بمثل السيدنهد مقلص كمش إذا عطفاه ماء تحلبا  
وقول الآخر :

إذا المرء عينا قر بالعيش مثريا ولم يعن بالإحسان كان مذمما  
وقول الآخر :

ضيعت حزمى فى إبعادى الأملما وما ارعويت ، وشيارأسى اشتعلا  
وقد اقتنع بهذه الشواهد أبو عثمان المازنى وأبو العباس المبرد والكسائى وأبو عمر الجرمى فذهبوا إلى جواز تقدم التمييز على عامله إذا كان هذا العامل فعلاً متصرفاً .  
والله سبحانه وتعالى أعلى وأعلم ، وأعز وأكرم ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

اللهم إني أحمدك أحب الحمد إليك ، وأطيب الحمد عندك ، وأشكرك شكراً يوالى نعمك ويكافى مزيدك ، وأبتهل إليك أن تتقبل عملى ، وتجعله لديك فى سجل الحسنات ، إنك سميع قريب مجيب الدعاء ، يارب العالمين ، آمين .

وأما القياس فلأن هذا العامل فعل متصرف ؛ فجاز تقديم معموله عليه كسائر الأفعال المتصرفة ، ألا ترى أن الفعل لما كان متصرفاً - نحو قولك : « ضَرَبَ زيدُ عمرًا » - جاز تقدُّمُ معموله عليه نحو « عمرًا ضَرَبَ زيدٌ » ولهذا ذهبتم إلى أنه يجوز تقديم الحال على العامل فيها إذا كان فعلاً متصرفاً نحو « راكبًا جاء زيدٌ » .

قالوا : ولا يجوز أن يقال « تقديمُ الحال على العامل فيها لا يجوز عندكم ولا تقولون به ، فكيف يجوز لكم الاستدلال بما لا يجوز عندكم ولا تقولون به ؟ » لأننا نقول : كان القياس يقتضي أن يجوز تقديمُ الحال على العامل فيها إذا كان فعلاً متصرفاً ، إلا أنه لم يجز لدليل دل عليه ، وذلك لما يؤدي إليه من تقديم المضر على المظهر على ما بينا في مسألة الحال ، فبقينا فيما عداه على الأصل ، وجاز لنا أن نستدل به عليكم وإن كنا لا نقول به ؛ لأنكم تقولون به ؛ فصلاح أن يكون إلزاما عليكم .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز تقديمه على العامل فيه ، وذلك لأنه هو الفاعلُ في المعنى ، ألا ترى أنك إذا قلت « تَصَبَّبَ زيدٌ عرقاً ، وتفقأ الكبشُ شحمًا » أن المتصبب هو العرق والمتفقأ هو الشحم ، وكذلك لو قلت « حَسَنَ زيدٌ غلاماً ، ودابةً » لم يكن له حظ في الفعل من جهة المعنى ، بل الفاعل في المعنى هو الغلام والدابة ؛ فلما كان هو الفاعل في المعنى لم يجز تقديمه كما لو كان فاعلاً لفظاً .

قالوا : ولا يلزم على كلامنا الحالُ حيث يجوز تقديمها على العامل فيها نحو « راكبًا جاء زيدٌ » فإن راكباً فاعل في المعنى ومع هذا يجوز تقديمه ؛ لأننا نقول : الفرق بينهما ظاهر ، وذلك لأنك إذا قلت « جاء زيدٌ راكبًا » فزيد هو الفاعل لفظاً ومعنى ، وإذا استوفى الفعل فاعله من جهة اللفظ والمعنى صار

« را كبا » بمنزلة المفعول المختص لاستيفاء الفعل فاعله من كل وجه ؛ فجاز تقديمه كالمفعول نحو « عمرا ضرب زيد » بخلاف التمييز ؛ فإنك إذا قلت « تصبب زيد عرقاً ، وتفقق الكباش شحمًا ، وحسن زيد غلاماً » لم يكن زيد هو الفاعل في المعنى ، بل الفاعل في المعنى هو العرق والشحم [والغلام] ، فلم يكن عرقاً وشحمًا وغلاماً بمنزلة المفعول من هذا الوجه ؛ لأن [٣٥٣] الفعل استوفى فاعله لفظاً لا معنى ، فلم يجوز تقديمه كما جاز تقديم الفاعل<sup>(١)</sup> ، وكذلك قولهم « امتلاً الإناء ماء » فإنه وإن لم يكن مثل « تصبب زيد عرقاً » لأنه لا يمكن أن تقول « امتلاً ماء الإناء » كما يمكن أن تقول « تصبب عرق زيد » إلا أنه لما كان يملأ الإناء كان فاعلاً على الحقيقة .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما ما استدلوا به من قول الشاعر :

أَتَهَجَّرُ سَلَمَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا      وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ [٥٠٢]

فإن الرواية الصحيحة :

\* وَمَا كَانَ نَفْسِي بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ \* [٥٠٢]

وذلك لا حجة فيه ، ولئن سلمنا صحة ما رويتموه فنقول : نصب « نفساً » بفعل مقدر ، كأنه قال أعنى نفساً ، لا على التمييز ، ولو قدرنا ما ذكرتموه فإنما جاء في الشعر قليلاً على طريق الشذوذ ؛ فلا يكون فيه حجة .

وأما قولهم « إنه فعل متصرف فجاز تقديم معموله عليه كإثر الأفعال المتصرفة - إلى آخر ما قرروه » قلنا : الفرق بينهما ظاهر ، وذلك لأن المنصوب في « ضَرَبَ زيد عمراً » منصوب لفظاً ومعنى ، وأما المنصوب في نحو « تصبب زيد عرقاً » فإنه وإن لم يكن فاعلاً لفظاً فإنه فاعل معنى ، فبان الفرق بينهما .

(١) كذا ، وهو خطأ وصوابه « كما جاز تقديم الحال » .

وأما احتجاجهم بتقديم الحال على العامل فيها فلا حجة لهم فيه ؛ لأنهم لا يقولون به ، ولا يمتقدون صحته ، فكيف يجوز أن يستدلوا على الخصم بما لا يمتدون صحته ؟ ! قولهم « كان القياس يقتضى أن يجوز تقديم الحال على العامل فيها ، إلا أنه لم يجز عندنا لدليل دل عليه ، وهو ما يؤدي إليه من تقديم المضر على المظهر » قلنا : وكذلك نقول ها هنا : كان القياس يقتضى أنه يجوز تقديم التمييز على العامل فيه ، إلا أنه لم يجز عندنا لدليل دل عليه ، وهو أن التمييز في المعنى هو الفاعل ، والفاعل لا يجوز تقديمه على الفعل على ما بينا ، وإذا جاز لكم أن تتركوا جواز التقديم هناك لدليل جاز لنا أن نتركه ها هنا لدليل ، على أننا قد بينا فساد ما ذهبتم إليه وصحة ما ذهبنا إليه ، والله أعلم .

### [ ٣٢٠ ] ١٢١ - مسألة

[ القول في « رَبِّ » اسمٌ هو أو حرفٌ <sup>(١)</sup> ؟ ]

ذهب الكوفيون إلى أن « رَبِّ » اسم . وذهب البصريون إلى أنه حرف جر .

أما الكوفيون فإنهم احتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه اسمٌ تحملاً على « كم » لأن « كم » للعدد والتكثير ، و « رَبِّ » للعدد والتقليل ، فكما أن كم اسمٌ فكذلك رَبِّ . والذي يدل على أن رَبِّ ليست بحرف جر أنها تخالف حروف الجر ، وذلك في أربعة أشياء ؛ أحدها : أنها لا تقع إلا في صدر الكلام ، وحروف الجر لا تقع في صدر الكلام ، وإنما تقع متوسطة ؛ لأنها إنما دخلت رابطة بين الأسماء والأفعال . والثاني : أنها لا تعمل إلا في نكرة ، وحروف الجر تعمل في النكرة والمعرفة . والثالث : أنها لا تعمل إلا في نكرة موصوفة ،

(١) انظر في هذه المسألة : أسرار العربية للمؤلف ( ص ١٠٤ وما بعدها ) وشرح

الرضي على الكافية ( ٣٠٧/٢ ) وخزانة الأدب للبغدادى ( ١٨٤/٤ بولاق )



وحروف الجر تعمل في نكرة موصوفة وغير موصوفة ، والرابع : أنه لا يجوز عندكم إظهار الفعل الذي تتعلق به . وكونه على خلاف الحروف في هذه الأشياء دليل على أنه ليس بحرف .

والذي يدل دلالة ظاهرة على أنه ليس بحرف أنه يدخله الحذف فيقال في رُبِّ « رُبَّ » قال الله تعالى : ( رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ) قرىء بالتخفيف كما قرىء بالتشديد ، وفيها أربع لغات : رُبٌّ ورُبٌّ ورَبٌّ ورَبٌّ — بضم الراء وتشديد الباء وتخفيفها ، وفتح الراء وتشديد الباء وتخفيفها — فدل على أنها ليست بحرف .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنها حرف أنها لا يحسن فيها علامات الأسماء ولا علامات الأفعال ، وأنها قد جاءت لمعنى في غيرها كالحرف ، وهو تقليل ما دخلت عليه نحو « رُبَّ رَجُلٍ يَفْهَمُ » أي ذلك قليل .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنما قلنا إنها اسم حملا على كم ؛ لأن كم للعدد والتكثير ورُبٌّ للعدد والتقليل » قلنا : لا نسلم أنها للعدد ، وإنما هي للتقليل فقط ، على أن « كم » إنما حكم بأنها اسم لأنه يحسن فيها علامات الأسماء ، نحو [٣٥٥] حروف الجر ، نحو بـ « كم رَجُلٍ مَرَّت » وما أشبه ذلك . وجواز الإخبار عنه ، نحو « كم رجلاً لآحالك » وهذا غير موجود في « رُبِّ » فدل على الفرق بينهما .

وأما قولهم « إنها تخالف حروف الجر في أربعة أشياء : أحدها أنها لا تقع إلا في صدر الكلام » قلنا : إنما لا تقع إلا في صدر الكلام لأن معناها التقليل ، وتقليل الشيء يقارب تفيته ، فأشبهت حرف النفي ، وحرف النفي لا صدر الكلام .

وقولهم في الثاني « إنها لا تعمل إلا في نكرة » قلنا : لأنها لما كان معناها التقليل - والنكرة تدل على الكثرة - وجب ألا تدخل إلا على النكرة التي تدل على الكثرة ؛ ليصح فيها معنى التقليل .

وقولهم في الثالث : « إنها لا تعمل إلا في نكرة موصوفة » قلنا : لأنهم جعلوا ذلك عوضاً عن حذف الفعل الذي تتعلق به ، وقد يظهر ذلك الفعل في ضرورة الشعر .

وقولهم في الرابع : « إنه لا يجوز إظهار الفعل الذي تتعلق به » قلنا : فعلوا ذلك إيجازاً واختصاراً ، ألا ترى أنك إذا قلت « رُبَّ رجل يعلم » كان التقدير فيه : رب رجل يعلم أدركتُ ، أو لقيتُ ؛ فحذف لدلالة الحال عليه ، كما حذف في قوله تعالى : ( وأدخل يدك في جيبك ) إلى قوله تعالى : ( إلى فرعون وقومه ) ولم يذكر مرسلًا ؛ لدلالة الحال عليه . والحذف على سبيل الوجوب والجواز لدلالة الحال كثير في كلامهم .

وأما قولهم « إنه يدخله الحذف ، والحذف لا يدخل الحرف » قلنا : لا نسلم ؛ فإنه قد جاء الحذف في الحرف ؛ فإن « أن » المشددة يجوز تخفيفها ، وهي حرف ، وكذلك حكى أبو العباس أحمد بن يحيى من أصحابكم في « سَوَفَ » [ سَفَ أَفْعَلُ ، و<sup>(١)</sup> سَوَ أَفْعَلُ ] فحذفت الواو والفاء ، وإذا جاز عندكم حذف حرفين فكيف يجوز لكم أن تمنعوا جواز حذف حرف واحد ؟ والله أعلم .

\*\*\*

يقول المعترف بالله تعالى وحده ، أبو رجاء محمد محي الدين بن عبد الحميد :

الحمد لله وكفى ، وسلامٌ على عباده الذين اصطفى .

وبعد ؛ فقد أتممت — بحمد الله تعالى ومعاونته — مراجعة كتاب

« الإنصاف ، في مسائل الخلاف ، بين النحويين الكوفيين والبصريين »

الذي صنّفه الإمام كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد

الأنباري ، النحوي ، المولود في عام ٥١٣ ، والمتوفى في عام ٥٧٧ من الهجرة ،

وهو كتاب فريد في بابهِ ، لم ينشر للناطقين بالضاد كتاب آخر في موضوعه ،

وإن يكن لأسلافنا رضي الله عنهم في هذا الموضوع عدة مصنفات كلها حريٌّ

بالإخراج والديوع .

وقد يسر الله تعالى لي — بعد أكثر من خمسة عشر عاماً من إخراجهِ لأول

مرة ، وبعد أن نُشر الكتاب ثلاث مرات — أن أُنجز بعض ما وعدت به قراء

العربية أن أخرج لهم مع هذا الكتاب شرحاً يبين غوامضه ، ويحلّ فرائده ،

ويترصدُ مسالكه ومساربه ، ويكون فيضاً على أحكامه : يقر صحيحها ، وينقض

ما جانب فيه الجادة ، وقد تضخّم بذلك حجم الكتاب فصار ضعف الأصل أو يزيد ،

وإن كان في الأجل بقية وفي القوس منزع عُذت إليه فأضفتُ ونقحتُ وهذبتُ ،

والله سبحانه المسئول أن يتولانا بفضلِهِ ، وينفحنا بتأييده وتوفيقه ما



## فهارس كتاب

« الإنصاف ، في أسباب الخلاف » للأبنازي

ا — فهرس الموضوعات الواردة في الجزء الثاني

ب — فهرس الشواهد مرتبة قوافيها على حروف الهجاء

## فهرس الموضوعات

الواردة في الجزء الثاني من كتاب « الإنصاف ، في أسباب الخلاف » للأب باري  
وكتاب « الانتصاف ، من الإنصاف »

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٤٢٧	المسألة الستون	٤٣٨	رد البصريين على النصوص التي استدلت بها الكوفيون
٤٢٧	مذهب الكوفيين جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور ، ومذهب البصريين عدم جواز الفصل بينهما	٤٣٩	المسألة الثانية والستون
٤٢٧	شواهد الكوفيين على صحة ما ذهبوا إليه ، مع ذكر نظرائها	٤٣٩	« كلا » « وكلا » مثنيان لفظا ومعنى . أو معنى فقط ؟
٤٣١	حجة البصريين أن المتضامين كالكلمة الواحدة ، وشواهدهم لجواز الفصل بينهما بالظرف . مع ذكر نظرائها .	٤٣٩	يرى الكوفيون أنهما مثنيان لفظا ومعنى . ويرى البصريون أنهما مثنيان معنى مفردان لفظا
٤٣٥	التعليل لجواز الفصل بالظرف والجار والمجرور ، والرد على ما احتج به الكوفيون	٤٣٩	من حجة الكوفيين مجيء « كلا » بدون ألف
	المسألة الحادية والستون	٤٤٠	استعمالات العرب لكلا وكلتا ، وأصل ألفهما
٤٣٦	هل تجوز إضافة اسم إلى اسم يوافقه معنى ؟	٤٤١	ومن حجة الكوفيين انقلاب ألفهما في حال النصب والعبرياء
٤٣٦	الكوفيون يرون جواز ذلك ، والبصريون يمنعونه	٤٤١	حجة البصريين على أنهما مفردان لفظا مثنيان معنى
٤٣٦	حجة الكوفيين ورود السماع به في القرآن وكلام العرب	٤٤٢	يعود الضمير إليهما مفردا تبعا للفظ ، والشواهد على ذلك
٤٣٧	وحجة البصريين التعليل بأن الشيء لا يعرف بنفسه ، والقرض من الإضافة تعريف المضاف بالمضاف إليه	٤٤٦	يعود الضمير إليهما مثنى تبعا للمعنى والشواهد على ذلك
		٤٤٩	رد البصريين على حجة الكوفيين
		٤٤٩	يحذف حرف العلة لدلالة الحركة المجانسة له عليه *

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٤٤٩	توجيه البصريين لاقلاب ألفهما في حالي النصب والجر عند إضافتهما للمضمر	٤٦١	حذف جواب الشرط أبلغ من ذكره
٤٥١	المسألة الثالثة والستون هل يجوز تأكيد النكرة توكيدا معنويا ؟	٤٦٣	المسألة الخامسة والستون هل يجوز العطف على الضمير المخفوض ؟
٤٥١	ذهب الكوفيون إلى جواز توكيد النكرة المحدودة توكيدا معنويا ، وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز	٤٦٣	يرى الكوفيون جواز العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض مع المعطوف ، ويرى البصريون أن ذلك لا يجوز
٤٥١	احتج الكوفيون على جواز ما ذهبوا إليه بالنقل ، وشواهدهم على ذلك ، مع ذكر نظرائها	٤٦٣	استدل الكوفيون على الجواز بمجيء ذلك في القرآن الكريم وكلام العرب ، مع ذكر النصوص التي ورد فيها ذلك ، وذكر نظرائها
٤٥٤	وعطّلوا صحة ما ذهبوا إليه بصحة المعنى	٤٦٦	واحتج البصريون بالتعليل
٤٥٥	واستدل البصريون على عدم جواز توكيد النكرة بالتعليل ، وردوا على النصوص التي أوردها الكوفيون	٤٦٧	وردوا دلالة النصوص التي آتى بها الكوفيون على ما ذهبوا إليه باحتمال كل منها وجوهاً آخر
٤٥٦	المسألة الرابعة والستون هل يجوز أن تجيء الواو العاطفة زائدة ؟	٤٦٨	قطع النعت إلى الرفع وإلى النصب وشواهدهم
٤٥٦	أجاز الكوفيون مجيء واو العطف زائدة ومنع البصريون ذلك	٤٧٣	العطف على معمولي عامل واحد وعلى معمولي عاملين
٤٥٦	استدل الكوفيون بمجيء الواو زائدة في القرآن وكلام العرب مع ذكر النصوص التي قد ورد فيها ذلك	٤٧٤	المسألة السادسة والستون هل يجوز العطف على الضمير المرفوع من غير توكيد ؟
٤٥٩	احتج البصريون بأن الأصل دلالة كل كلمة على معنى ، وبيان أن الشواهد المحتج بها على الزيادة يمكن إجراؤها على الأصل وتحقيق ذلك في كل نص منها	٤٧٤	ذهب الكوفيون إلى جواز ذلك وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إلا في ضرورة الشعر على قبح احتج الكوفيون بوزود ذلك في القرآن الكريم وكلام العرب

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٤٧٧	واحتج البصريون بالتعليل، وردوا دلالة الشواهد التي ذكرها الكوفيون، وخرجوها على وجوه آخر	٤٨٤	المسألة السابعة والستون
٤٧٨	هل تأتي « أو » بمعنى الواو، وبمعنى بل ؟	٤٨٨	المسألة التاسعة والستون
٤٧٨	ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز مجيء الواو بمعنى أو وبمعنى بل، وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز	٤٨٨	هل يجوز صرف أفعال التفضيل للضرورة ؟
٤٧٨	احتج الكوفيون بأن ذلك قد ورد في كتاب الله وكلام العرب، وذكر النصوص التي تمسكوا بها، وذكر نظرائها	٤٨٨	ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز صرف أفعال التفضيل في الضرورة، وذهب البصريون إلى جواز ذلك
٤٨٠	واحتج البصريون بأن الأصل أن يدل كل حرف على ما وضع له	٤٨٨	احتج الكوفيون بأن قوة اتصال « من » بأفعال التفضيل تمنع صرفه
٤٨١	ردوا دلالة النصوص التي احتج بها الكوفيون، وخرجوها على وجوه آخر	٤٨٩	قال البصريون : الأصل في الأسماء الصرف ، فإذا اضطر الشاعر ردها إليه
٤٨١	تجاهل العارف ، وشواهد له	٤٩١	ردوا دليل الكوفيين ، وذكروا أن لعدم ثنية أفعال التفضيل ثلاثة أوجه
٤٨٤	المسألة الثامنة والستون	٤٩٢	لم يجز الجمع بين التنوين والإضافة لوجهين
٤٨٤	هل يجوز أن يعطى بلكن بعد الإيجاب ؟	٤٩٣	المسألة السبعون
٤٨٤	أجاز الكوفيون العطف بلكن بعد الإيجاب ، ومنعه البصريون وأوجبوا إن وقعت لكن بعد الإيجاب أن يؤتى بعدها بجملة مخالفة لما قبلها	٤٩٣	هل يجوز ترك صرف الاسم الذي يستحق الصرف عند الضرورة ؟
٤٨٤	قاس الكوفيون لكن على بل	٤٩٣	أجمعوا على جواز صرف الاسم الذي لا ينصرف للضرورة ، واختلفوا في جواز منع الاسم الذي يستحق الصرف للضرورة، فذهب الكوفيون إلى جواز ذلك، وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز



ص	الموضوع	ص	الموضوع
٤٩٣	استدل الكوفيون بورود ذلك في شعر العرب المحتج بهم ، وذكروا شواهد كثيرة منه	٥٢٢	واستدل البصريون بأن الألف واللام في « الآن » للإشارة إلى الوقت الحاضر ؛ فصار معناه « هذا الوقت » فلذلك بنى .
٥٠٦	الحمل على المعنى كثير في كلامهم ، وذكر بعض شواهد لذلك *	٥٢٣	تعليل انبرد والسيراني والفارسي لبناء الآن .
٥١٢	قاس الكوفيون حذف التنوين على حذف الحرف المتحرك من نحو « هو » و « هي » واستشهدوا لذلك بأشعار العرب	٥٢٣	رد البصريون استدلال الكوفيين بأن وصل الألف واللام بالفعل إنما يجيء في الضرورة ؛ فلا يقاس عليه .
٥١٤	تمسك البصريون بأن الأصل في الاسم الصرف ؛ فترك صرفه رد من الأصل إلى غير أصل	٥٢٣	الحكاية ، وأمثلة منها
٥١٤	يجوز أن يعطل الشاعر الضمير المنصوب والمجرور فينشأ عن مطله حرف من حروف العلة ، ويجوز أن يترك ذلك *	٥٢٤	المسألة الثانية والسبعون
	المسألة الحادية والسبعون	٥٢٤	فعل الأمر معرب أو مبني ؟ .
٥٢٠	علة بناء « الآن » .	٥٢٤	ذهب الكوفيون إلى أن فعل الأمر نحو اضرب معرب مجزوم ، وذهب البصريون إلى أن فعل الأمر مبني
٥٢٠	ذهب الكوفيون إلى أن علة بناء « الآن » أن « آن » فعل ماض فهو على أصله من البناء على الفتح	٥٢٤	استدل الكوفيون بأن أصل فعل أمر مضارع مقترن باللام ؛ فحذفت اللام واجتلبت له ألف وصل .
٥٢١	وعلل البصريون بناء الآن بأنه أشبه اسم الإشارة .	٥٢٥	شواهد من الحديث والشعر لحجى المضارع المبدوء بالتاء مجزوماً باللام الأمر
٥٢١	استدل الكوفيون بأن أل التي في « الآن » اسم موصول ، وقد وصلت بالفعل ، وذكروا لذلك نظائر .	٥٢٩	عمل رب محذوفة بعد الواو أو الفاء أو بل *
		٥٣٠	شواهد لإعمال لام الأمر وهي محذوفة .
		٥٣٤	تعمل « أن » المصدرية وهي محذوفة بعد الفاء والواو .
		٥٣٤	احتج البصريون بأن الأصل في الأفعال البناء وأن يكون على السكون ، فلذلك كان فعل الأمر مبنيًا على السكون كما هو الأصل

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٥٣٥	اسم فعل الأمر الذي على وزن فعال مبنى؛ لأنه ناب مناب فعل الأمر، وشواهد من ذلك .	٥٥١	استدل الكوفيون بأننا رأينا ينصب إذا سبقه ناصب ويجزم إذا سبقه جازم، ويرفع إذا خلا من ناصب ومن جازم، ومنعوا أن يكون حلوله محل الاسم سببا لارتفاعه، لأن الاسم لا يختص بالرفع، بل يكون منصوبا ومخفضا .
٥٤٠	رد البصريون استدلال الكوفيين بأن الحذف لكثرة الاستعمال يقتصر فيه على ما يكثر استعماله، وضربوا لذلك أمثلة من كلام العرب .	٥٥٢	واستدل البصريون بأن قيامه مقام الاسم يشبه الابتداء، وبأنه لما قام مقامه أعطى أقوى أنواع الإعراب وهو الرفع
٥٤٢	وردوا قياس الكوفيين فعل الأمر على فعل التهي بأن بقاء حرف المضارعة في فعل التهي يقطع بالفرق بينهما .	المسألة الخامسة والسبعون	
٥٤٥	حذف حروف العلة من الكلمة اجزاء بالحركة التي قبلها لدلالاتها عليها، وشواهد لذلك *	٥٥٥	عامل النصب في الفعل المضارع بعد واو المعية .
المسألة الثالثة والسبعون		٥٥٥	ذهب الكوفيون إلى أن ناصب المضارع بعد واو المعية هو الصرف، ومعناه مخالفة ما بعدها لما قبلها، وذهب البصريون إلى أنه منصوب بتقدير أن المصدرية، وذهب أبو عمر الجرمي إلى أنه انتصب بالواو نفسها .
٥٤٩	القول في علة إعراب الفعل المضارع .	المسألة السادسة والسبعون	
٥٤٩	الكوفيون يزعمون أن علة إعراب الفعل المضارع أنه قد طرأت عليه المعاني المختلفة، وذهب البصريون إلى أنه أعرب لمشابهة الاسم وذكرها وجوها أشبه فيها الاسم .	٥٥٧	عامل النصب بعد فاء السببية .
٥٥٠	القول في رافع الفعل المضارع .	٥٥٧	ذهب الكوفيون إلى أن ناصب المضارع بعد فاء السببية هو الخلاف وذهب البصريون إلى أن ناصبه أن المصدرية مقدرة، وذهب الجرمي إلى أن ناصبه هو الفاء نفسها .
٥٥٠	ذهب الكوفيون إلى أن الفعل المضارع يرتفع لتجرده من عوامل الجزم وعوامل النصب، ومنهم من ذهب إلى أنه ارتفع لاقتزان حرف المضارعة به، وذهب البصريون إلى أنه ارتفع لقيامه مقام الاسم .		

ص	الموضوع	ص	الموضوع
	المسألة السابعة والسبعون		المسألة الثامنة والسبعون
٥٥٩	هل تعمل «أن» المصدرية محذوفة من غير بدل ؟	٥٧٠	هل تأتي «كي» حرف جر؟
٥٥٩	ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن تنصب أن المصدرية محذوفة بدون بدل ، وذهب البصريون إلى أنها لا تنصب محذوفة إلا مع بدل يقع مكانها .	٥٧٠	ذهب الكوفيون إلى أن «كي» لا تكون إلا حرف نصب ينصب الفعل المضارع، وذهب البصريون إلى أنها تكون حرف نصب وتكون حرف جر .
٥٦٠	استدل الكوفيون بأن ذلك قد جاء في القرآن الكريم وفي الشعر العربي، وذكروا شواهدهم على ذلك .	٥٧٠	احتج الكوفيون بأنها من عوامل الأفعال ، وما كان من عوامل الأفعال لا يكون من عوامل الأسماء ، وبأنه قد دخل عليها حرف الجر وهو اللام ، وحرف الجر لا يدخل على حرف الجر ، إلا شذوذاً للتوكيد .
٥٦٢	واحتج البصريون بأن عوامل الأفعال ضعيفة فلا تعمل محذوفة من غير بدل ، وقاسوها على أن المشددة ، وقالوا : هي أولى منها بعدم العمل وهي محذوفة من وجهين .	٥٧٢	واستدل البصريون بدخولها على ما الاستفهامية وتحذف ألفها ، وبأن ألف ما الاستفهامية تحذف في حال الجر .
٥٦٣	من العرب من يهمل أن المصدرية وشواهد ذلك .	٥٧٤	ردوا دعوى الكوفيين أن «ما» الاستفهامية في محل نصب بفعل مضارع محذوف بأنه كان ينبغي ألا تحذف ألفها .
٥٦٤	ردوا دلالة شواهد الكوفيين باحتمالها وجوهاً آخر ، فيسقط الاستدلال بها .		المسألة التاسعة والسبعون
٥٦٦	شواهد اقتران خبر كاد بأن .	٥٧٥	القول في ناصب الفعل المضارع بعد لام التعليل .
٥٦٧	قد تحذف الألف من «ها» وتلقى فتحة الهاء على ما قبلها عند الوقف ، وشواهد ذلك .	٥٧٥	ذهب الكوفيون إلى أن لام التعليل هي الناصبة للفعل المضارع بنفسها، وذهب البصريون إلى أن المضارع بعدها منصوب بأن المصدرية مقدرة .
٥٦٨	حذف نون التوكيد الخفيفة وبقاء ما قبلها مفتوحاً، وشواهد ذلك .*		

الموضوع	ص	الموضوع	ص
المسألة الحادية والثمانون		استدل الكوفيون بأنها تدل على	٥٧٥
هل تجيء « كما » بمعنى « كما » وهل	٥٨٥	معنى « كي »، فيجب أن تأخذ حكم « كي	
ينصب بعدها الفعل المضارع ؟		فتنصب بنفسها ، وبوجوه آخر	
ذهب الكوفيون إلى أن « كما »	٥٨٥	واستدل البصريون بأنه ثبت أن	٥٧٦
تأتي بمعنى « كما » ، وإلى أنه يجوز		اللام من عوامل الأسماء ، فلا	
بعدها نصب المضارع ورفعها ،		تكون من عوامل الأفعال .	
وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز		وردوا قياس الكوفيين اللام	٥٧٧
تجيء « كما » بمعنى « كما » ، ولا يجوز		على « كي » بأن اللام تكون حرف جر	
نصب المضارع بعدها		وهي دالة على التعليل أيضا ، وليس	
استدل الكوفيون بتجيء ذلك في	٥٨٥	حمل اللام عليها في حال النصب	
كلام العرب وذكر شواهدهم على ذلك		بأولى من حملها عليها في حال الجر .	
واستدل البصريون بأن « كما »	٥٩٠	المسألة الثمانون	
مركبة من كاف التشبيه وما الزائدة		هل يجوز إظهار « أن » المصدرية	٥٧٩
فلا وجه لنصب المضارع بعدها		بعد « لكي » وبعد « حتى » ؟	
وردوا دلالة شواهد الكوفيين ، إما	٥٩٠	ذهب الكوفيون إلى أن ذلك	٥٧٩
برد رواية نصب المضارع وإما بشذوذها		جائز ، وذهب البصريون إلى	
المسألة الثانية والثمانون		أنه لا يجوز	
هل تنصب لام الجحود بنفسها ؟	٥٩٣	استدل الكوفيون على ذلك بأنه	٥٧٩
وهل يتقدم معمول معمولها عليها ؟		قد ورد في كلام العرب المحتج به ،	
ذهب الكوفيون إلى أن لام	٥٩٣	وذكر شواهدهم على هذا	
الجحود تنصب المضارع بنفسها ،		واحتجوا بأن « أن » إذا ظهرت	٥٨١
وإلى أنه يجوز تقديم معمول		كانت للتوكيد اللفظي ، وهو واقع	
معمولها عليها ، وذهب البصريون		في كلام العرب	
إلى أن نصب المضارع بعد لام		واستدل البصريون على أنه لا يجوز	٥٨٢
الجحود أن المصدرية مقدره ، وإلى		بأن أن لم تكن مقدره بعد	
أنه لا يجوز تقديم معمول الفعل		« لكي » ولا يجوز زيادتها ،	
للمضارع عليها		وبعضهم استدل بأن « لكي »	
استدل الكوفيون على الأول بما	٥٩٣	كالعوض من أن ، ولا يجمع في	
ذكره في مسألة كي ، وهي المسألة		الكلام بين العوض والمعووض منه	
٧٨ وعلى الثاني بوروده عن العرب		إبدال الفعل من الفعل ، وشواهد ذلك	٥٨٣

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٥٩٥	استدل البصريون على أنه لا يجوز إظهار أن بعد لام الجحود من وجهين	٦٠٢	علل الكوفيون ما ذهبوا إليه بأن الجواب مجاور لفعل الشرط ملازم له لا ينفك عنه .
٥٩٥	وردوا دلالة شواهد الكوفيين على جواز تقديم معمول المضارع على اللام بتقدير عامل للمعمول المتقدم .	٦٠٢	الجر بالجوار في كلام العرب ، وشواهد .
	المسألة الثالثة والثمانون	٦٠٧	علل البصريون مذهبهم بأن حرف الشرط يقتضي فعل الشرط وجوابه معاً ؛ فوجب أن يعمل فيهما جميعاً .
٥٩٧	هل تنصب حق الفعل المضارع بنفسها ؟	٦٠٩	رد البصريون دلالة ما استشهد به الكوفيون .
٥٩٧	ذهب الكوفيون إلى أن حق تكون حرف نصب ، وأنها حينئذ تنصب المضارع بنفسها ، وتكون حرف جر ، وذهب البصريون إلى أنها لا تكون إلا حرف جر ، وأن المضارع ينصب بعدها بأن المصدرية مقدرة .	٦١٠	قد يعطف الشيء على الشيء لفظاً والمعنى فيها مختلف ؛ فيقدر عامل للعطوف ، أو يتوسع في معنى العامل الأصلي ، وشواهد ذلك من شعر العرب .
	المسألة الخامسة والثمانون		
٥٩٨	استدل الكوفيون بأن حق تكون بمعنى كي ، وكي تنصب ، وبمعنى إلى فتقوم حينئذ مقام إلى أن ، وأن تنصب .	٦١٥	عامل الرفع في الاسم المرفوع الواقع بعد إن الشرطية .
٥٩٨	واستدل البصريون بأن حق من عوامل الأسماء ، فلا تكون من عوامل الأفعال .	٦١٥	يرى الكوفيون أن عامل الرفع هو الفعل المتأخر ، ويرى البصريون أن عامل الرفع فعل مقدر .
	المسألة الرابعة والثمانون	٦١٦	ويرى الأخفش أنه مرفوع بالابتداء احتج الكوفيون بأن أصالة إن الشرطية جوزت تقديم مرفوع معمولها عليه ، وتمسك البصريون بعدم جواز تقديم الفاعل على رافعه .
٦٠٢	عامل الجزم في جواب الشرط .	٦١٧	ذكر الاسم المرفوع بعد غير إن من أدوات الشرط شاذ ، مع ذكر شواهد ذلك .
٦٠٢	يرى الكوفيون أن جواب الشرط مجزوم بجواره فعل الشرط ، وللبصريين قولان : أولها أن حرف الشرط جزم الفعل والجواب معا وثانيهما أن جازم الجواب هو فعل الشرط وجزاء فعل الشرط الأداة .		

س	الموضوع	ص	الموضوع
	المسألة السادسة والثمانون		
٦٢٠	هل يتقدم الاسم المرفوع أو المنصوب بجواب الشرط على الجواب نفسه؟	٦٢٧	واحتج البصريون بأن أدا الشرط تشبه أداة الاستفهام؛ فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها .
٦٢٠	أجاز الكوفيون تقديم المرفوع بجواب الشرط، وعليه يجب رفع الجواب ولا يجوز جزمه، وأما الاسم المنصوب بالجواب فمنعه الفراء وأجازه الكسائي، وجوز البصريون تقديم المرفوع والمنصوب	٦٢٧	وردوا دلالة ما استشهد به الكوفيون بأن المتقدم هو دليل الجواب، وليس هو الجواب نفسه
٦٢١	احتج الكوفيون لوجوب رفع الجواب حيثئذ بأن جازمه هو الجوار وقد زال، واحتج البصريون بأن ذلك ورد في شعر العرب المحتج بكلامهم، والجازم هو الأداة	٦٣٠	العرب قد تحمل الشيء على ضده كما تحمله على نظيره، وأمثلة من ذلك
	المسألة السابعة والثمانون		المسألة الثامنة والثمانون
٦٢٣	هل يتقدم الاسم المنصوب بجواب الشرط على أداة الشرط؟	٦٣٢	هل تأتي إن الشرطية بمعنى إذ؟
٦٢٣	أجاز الكوفيون تقديم المنصوب على أداة الشرط، وأجازوا كلهم نصبه بالجواب، وأجاز الكسائي نصبه بفعل الشرط، ومنع ذلك الفراء، ولم يجوز البصريون نصبه بالجواب ولا بالشرط .	٦٣٢	أجاز الكوفيون أن تأتي إن الشرطية بمعنى إذ، ومنع ذلك البصريون .
٦٢٣	احتج الكوفيون بأن أصل موضع الجواب أن يتقدم على أداة الشرط وقد جاء متقدما في بعض شعر العرب، فإذا تقدم معموله فقد وقع في موقعه .	٦٣٢	استدل الكوفيون بأن ذلك وارد في كلام الله تعالى وفي كلام العرب، وذكرنا من ذلك عدة آيات من القرآن وبيتا من الشعر وذكرنا أمثاله .
		٦٣٤	واحتج البصريون بأن الأصل في كل حرف أن يدل على معناه، وردوا دلالة النصوص التي أوردوها الكوفيون بحملها على الشرطية .
			المسألة التاسعة والثمانون
٦٣٦	« إن » الواقعة بعد ما النافية، أنافية أم زائدة؟	٦٣٦	« إن » الواقعة بعد ما النافية، أنافية أم زائدة؟
٦٣٦	ذهب الكوفيون إلى أن « إن » الواقعة بعد ما نافية، وذهب البصريون إلى أنها زائدة .	٦٣٦	ذهب الكوفيون إلى أن « إن » الواقعة بعد ما نافية، وذهب البصريون إلى أنها زائدة .

ص	الموضوع
٦٤٣	ذهب الكوفيون إلى أنه يجازى بكيف ، ومنعه البصريون .
٦٤٣	احتج الكوفيون بأن كيف كغيرها من كلمات المجازاة في الاستفهام ، وبأن معناها كمنع كلمات المجازاة .
٦٤٤	واستدل البصريون بأن كيف قصرت عن كلمات المجازاة من ثلاثة أوجه ؛ فلم يذال يجوز أن تلحق بها ، ومنعوا ما ادعاه الكوفيون وبينوا أنه تتعذر المجازاة بكيف . لأنها تدل على أن المجازاة في جميع الأحوال ، وذلك غير ميسور .
	المسألة الثانية والتسعون
٦٤٦	السين مقتطعة من سوف أم أصل برأسها ؟
٦٤٦	ذهب الكوفيون إلى أن السين مقتطعة من سوف ، وذهب البصريون إلى أن السين أصل برأسه .
٦٤٦	استدل الكوفيون بأن العرب تحذف بعض الحروف من الكلمة إذا كثر استعمالها ، وضربوا لذلك الأمثلة ، وبأنهم رأوا العرب قد حذفوا الفاء من سوف أحيانا وحذفوا الواو منها أحيانا أخرى .
٦٤٦	واستدل البصريون بأن الأصل أن كل حرف يدل على معنى لا يحذف منه شيء ، وأن يكون أصلا في نفسه .

ص	الموضوع
٦٣٦	استدل الكوفيون بأن إن قد جاءت نافية في كثير من آيات القرآن من غير أن تسبق بما النافية .
٦٣٦	واستدل البصريون بأنه لا فرق في المعنى بين وجودها وسقوطها من الكلام .
٦٣٧	وردوا ما استدل به الكوفيون بأنهم يسمون محي ، إن نافية لكن عند ما لا تكون مسبقة بما ، وبأن بعضه ليست إن فيه نافية أصلا .
٦٣٩	هقف على رد مغالطة جاء بها المؤلف في رد استدلال الكوفيين .
	المسألة التسعون
٦٤٠	معنى إن ومعنى اللام بعدها .
٦٤٠	ذهب الكوفيون إلى أن اللام الواقعة بعد إن حرف استثناء وإن حرف نفي ، وذهب البصريون إلى أن إن مخففة من الثقيلة واللام التأكيد .
٦٤٠	استدل الكوفيون بورود ذلك في كلام الله تعالى وكلام العرب .
٦٤٢	واستدل البصريون بأن ما ذهبوا إليه له نظائر في كلام العرب ، بخلاف ما ذهب إليه الكوفيون ، وحملوا شواهد الكوفيين على مذهبهم .
	المسألة الحادية والتسعون
٦٤٣	هل يجازى بكيف ؟

ص	الموضوع	ص	الموضوع
			المسألة الثالثة والتسعون
٦٤٨	إذا اجتمع تاءان في أول المضارع ثم حذفت إحداهما، فأيتها المحذوفة ؟	٦٤٨	استدل الكوفيون بأن تاء المضارعة زائدة ، وأن الزائد أضعف من الأصلي ؛ فكان أولى بالحذف .
٦٤٨	ذهب الكوفيون إلى أن المحذوفة تاء المضارعة ، وذهب البصريون إلى أن المحذوفة التاء الأصلية لا تاء المضارعة .	٦٤٨	استدل البصريون بأن تاء المضارعة دخلت للدلالة على معنى وإن كانت رائدة ، فهي أولى بالبقاء ، وشبهوا ذلك بحذف لام القصور والنقص وبقاء التنوين ، وبحذف حرف من حرفين وجودهما معاً يخل بصيغة التصغير .
			المسألة الرابعة والتسعون
٦٥٠	هل تلحق نون التوكيد الخفيفة فعل الاثنين وفعل جماعة النسوة ؟	٦٥٠	ذهب الكوفيون ويونس إلى جواز ذلك ، وذهب جمهور أهل البصرة إلى امتناعه .
٦٥٠	استدل الكوفيون بأن النون الخفيفة مخففة من النون المشددة وإذا جاز لحاق الثقيلة يجوز دخول الخفيفة ، ولا يضر اجتماع الساكنين لأنه واقع في كلام العرب ، وبأن الاستعمال قد جاء فيه ذلك في قراءة بعض القراء .	٦٥٠	استدل الكوفيون بأن النون الخفيفة مخففة من النون المشددة وإذا جاز لحاق الثقيلة يجوز دخول الخفيفة ، ولا يضر اجتماع الساكنين لأنه واقع في كلام العرب ، وبأن الاستعمال قد جاء فيه ذلك في قراءة بعض القراء .
٦٥٢	واستدل البصريون بأن إلحاق نون التوكيد الخفيفة لفعل الاثنين إما أن يوقع في اللبس وإما أن يجتمع فيه ساكنان على غير الحد الجائز ، فلهذا منعنا من إلحاقها إياه ، وكذلك فعل جماعة الإناث على كل احتمال .	٦٥٢	استدل البصريون على أن نون التوكيد الخفيفة أصل برأسه .
٦٥٤	العرب تلحق التنوين في الإنشاد بدلاً من حروف العلة .	٦٥٩	حذف التنوين لالتقاء الساكنين لا للإضافة ، وشواهد .
٦٦٠	هـ يحذف التنوين وجوباً في ثمانية مواضع .		
	المسألة الخامسة والتسعون		
٦٦٩	الحروف التي وضع عليها الاسم في ذا والذي .	٦٦٩	ذهب الكوفيون إلى أن الحروف التي وضع عليها الاسم فيهما هو الدال وحدها، وذهب البصريون إلى أن ذا والذي كل منهما ثلاثي الأصول .
٦٧٠	استدل الكوفيون بسقوط الألف من ذا والياء من الذي في التثنية .	٦٧١	أنشد الكوفيون أبياتاً للاستدلال على أن أصل الدال في الذي السكون



ص	الموضوع	ص	الموضوع
٦٧٢	استدل البصريون بأن كل واحد من ذا والذي كلمة منفصلة عن غيرها ؛ فلا يمكن أن تبنى على حرف واحد	٦٨١	وردوا استدلال الكوفيين بسقوط الواو والياء في التثنية بأن « هما » ليس مثني حقيقة ، وبأن سقوط الواو والياء في بعض أشعار العرب مع الإفراد ضرورة
٦٧٣	واستدلوا على أن الألف من ذا والياء من الذي أصليتان بتصغيرهما على ذيا والذي بتشديد الياء - وقد علم أن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها	٦٨٥	هـ قف على ترخيم « صاحبي » و « حارث » وشواهد
٦٧٤	ذان والذان ليسا بمثنيين حقيقة ، والاستدلال على ذلك	المسألة السابعة والتسعون	
٦٧٥	للعرب في « الذي » أربع لغات وذكر شواهد	٦٨٧	هل يقال « لولاي » و « لولاك » و « لولاه » ؟
المسألة السادسة والتسعون		٦٨٧	أجاز الفريقان هذا التعبير ، واختلفوا في موضع هذه الضمائر ؛ فذهب الكوفيون إلى أن موضعها رفع بالابتداء ، وذهب البصريون إلى أن موضعها جر بلولا ، ومنع أبو العباس المبرد أن يقال ذلك
٦٧٧	الحروف التي وضع عليها الاسم في « هو » و « هي »	٦٨٧	قاس الكوفيون ضمير النصب على الظاهر وعلى ضمير الرفع ، وفرقوا بين « لولاك » و « عساك »
٦٧٧	ذهب الكوفيون إلى أن الاسم هو الهاء وحدها ، وذهب البصريون إلى أن الاسم هو الحرفان جميعاً	٦٨٩	وتمسك البصريون بأن الياء والكاف والهاء لا تكون ضمائر رفع ، وبأن « لولا » حين تكون حرف جر لا متعلق لها
٦٧٧	استدل الكوفيون على ما ذهبوا إليه بأن العرب أسقطت الواو من هو والياء من هي في التثنية ، وذكروا على ذلك عدة شواهد	٦٩٠	اختار المؤلف في هذه المسألة مذهب الكوفيين ، ورد استدلال البصريين ، الرد على إنكار المبرد هذا التعبير ، وذكر شواهد ، مع ذكرنا للنظائر ما أتى به المؤلف منها
٦٨١	واستدل البصريون بأن هو وهي ضميران منفصلان ، ولا يجوز في الضمير المنفصل أن يكون على حرف واحد	٦٩٠	الرد على إنكار المبرد هذا التعبير ، وذكر شواهد ، مع ذكرنا للنظائر ما أتى به المؤلف منها
		المسألة الثامنة والتسعون	
		٦٩٥	الضمير في « إياك » وأخواتها

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٧٠٦	ذهب الكوفيون إلى أن له محلا ، واختلما فذهب بعضهم إلى أنه يتبع ما قبله ، وذهب بعضهم إلى أنه يتبع ما بعده ، وذهب البصريون إلى أنه لا محل له .	٦٩٥	ذهب الكوفيون إلى أن « إيا » عماد ، وما بعدها هو الضمير .
المسألة الواحدة بعد المائة		وذهب البصريون إلى أن الضمير هو « إيا » وما بعدها حروف	
٧٠٧	الاختلاف في مراتب المعارف	٦٩٥	استدل الكوفيون بأن التثنية والجمع تردان على ما بعد « إيا » نحو « إياكما » و « إياكم »
٧٠٧	أيهما أعرف ؟ اسم الإشارة أم العلم ؟	٦٩٦	واستدل الكوفيون بأن الضمير المنفصل لا يكون على حرف واحد وقاسوا ذلك على ضمائر الرفع المنفصلة نحو « أنت » وأخواتها
المسألة الثانية بعد المائة		٦٩٨	مجيء الضمير المنفصل مع إمكان المتصل شاذ
٧٠٩	« أي » الموصولة : معربة دائما أو مبنية في بعض الأحوال ؟	٧٠٠	رد البصريون استدلال الكوفيين بأن الياء والكاف والهاء حين تكون ضمائر متصلة هي أسماء ، وحين تلحق « إيا » حروف ، فلا يقاس أحدهما على الآخر ، وقاسوا ذلك على التاء حين تكون ضميرا متصلا وحين تلحق « أن » في نحو « أنت »
٧٠٩	ذهب الكوفيون إلى أن « أي » الموصولة معربة في كل أحوالها ، وذهب البصريون إلى أنها تبنى إذا كانت مضافة وقد حذف صدر صلتها	المسألة التاسعة والتسعون	
٧١١	استدل الكوفيون بالسمع ، وخرجوا ما ظاهره البناء على أن أيا ليست موصولة	٧٠٢	للباطرة التي وقعت بين سيويه شيخ نخاعة البصرة والكسائي شيخ نخاعة الكوفة ، والتي اشتهرت باسم « المسألة الزنبورية »
٧١٢	واستدل البصريون بأن القياس كان يقتضي بناء أي الموصولة في كل أحوالها ، ولكنها حملت على تقيضها وهو كل وعلى نظيرها وهو بعض فأعربت ، ولما نقصت عند حذف العائد ردت إلى القياس وهو البناء ، ولذلك نفاثر في العربية	المسألة المكملة للمائة	
		٧٠٦	ضمير الفصل : هل له موضع من الإعراب ؟ وإذا كان فهل يتبع ما قبله أو ما بعده ؟

ص الموضوع  
٧٢٤ واحتج البصريون بأن المحلى بأل  
ليس في معنى الموصول ؟ فلا يجوز  
حملة عليه ، وخرجوا البيت على  
وجوه أخر .

#### المسألة الخامسة بعد المائة

٧٢٦ همزة بين بين: متحركة أو ساكنة؟  
٧٢٦ ذهب الكوفيون إلى أن همزة بين  
بين ساكنة ، وذهب البصريون  
إلى أنها متحركة .

٧٢٦ استدل الكوفيون بأنها لا تقع  
في أول الكلام ، ولو كانت  
متحركة لجاز وقوعها في أول  
الكلام

٧٢٧ واحتج البصريون بوقوعها في  
الشعر وبعدها ساكن ، في مواضع  
لا يجتمع فيها ساكنان ، وذكروا  
لذلك شواهد ، مع ذكرنا الكثير  
من أمثالها

٧٢٩ لم يقع في كلام العرب اجتماع  
همزتين إلا في بيت أنشده قطرب ،  
وقد بينا صحة روايته ، وذكرنا  
تخرجه

#### المسألة السادسة بعد المائة

٧٣٠ هل يوقف على ثانيا المحلى  
بأل ينقل حركة إعرابه إلى  
الساكن قبلها ؟

٧٣١ ذهب الكوفيون إلى جواز ذلك ،  
وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز

ص الموضوع  
٧١٤ ردوا استدلال الكوفيين بأن  
حملها على الاستفهام في النص  
القرآني خلاف الظاهر ، وبأن  
بناءها قد جاء فيها لا يحتمل  
الاستفهام .

#### المسألة الثالثة بعد المائة

٧١٧ هل تأتي ألفاظ الإشارة أسماء  
موصولة ؟

٧١٧ ذهب الكوفيون إلى أن جميع  
ألفاظ الإشارة يجوز أن تجيء  
أسماء موصولة ، وذهب البصريون  
إلى عدم جواز ذلك .

٧١٧ احتج الكوفيون بأن ذلك قد  
ورد في كلام الله تعالى وكلام  
العرب ، وخرجوا عليه عدة آيات  
٧١٩ واحتج البصريون بأن الأصل  
حمل كل لفظ على معناه الذي  
وضع له دون غيره ، وخرجوا  
الآيات على وجوه أخر .

٧٢١ حذف الموصول وبقاء صلته

#### المسألة الرابعة بعد المائة

٧٢٢ هل يكون للاسم المحلى بأل صلة  
كالاسم الموصول ؟

٧٢٢ ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز  
أن يكون للاسم الظاهر المحلى بأل  
صلة كالاسم الموصول ، وذهب  
البصريون إلى عدم جواز ذلك

٧٢٣ احتج الكوفيون بورد ذلك  
في كلام العرب ، وذكروا لذلك  
بيتا خرجوه عليه

ص	الموضوع	ص	الموضوع
	المسألة الثامنة بعد المائة	٧٣٢	قاس الكوفيون حالة النصب على
٧٤١	هل يجوز نقل حركة همزة الوصل إلى الساكن قبلها ؟		حالي الرفع والجر ، وذكروا
٧٤١	أجمعوا على جواز نقل حركة همزة القطع إلى الساكن قبلها ، وذهب الكوفيون إلى جواز ذلك في همزة الوصل ، وذهب البصريون إلى امتناعه فيها	٧٣٥	وقاس البصريون حال التعريف
٧٤١	احتج الكوفيون بأن ذلك ورد في كثير من آيات القرآن الكريم وبالقياص على همزة القطع		بأن على حال التنكير
٧٤٢	واحتج البصريون بأن حركة همزة الوصل غير ثابتة في حال الوصل ، فكيف يتصور نقل حركة معدومة ؟ ووجهوا الآيات توجيهات أخر	٧٣٥	اختار المؤلف في هذه المسألة مذهب الكوفيين ، ورد ما استند إليه البصريون بأن القياص فاسد ؛ لوجود الفارق بين حال التعريف وحال التنكير
	المسألة التاسعة بعد المائة		المسألة السابعة بعد المائة
٧٤٥	هل يجوز مد المقصور في ضرورة الشعر ؟	٧٣٧	أصل حركة همزة الوصل
٧٤٥	أجاز الكوفيون مد المقصور للضرورة ، ومنعه البصريون ، وأجاز الفريقان قصر الممدود للضرورة	٧٣٧	ذهب الكوفيون إلى أن أصل حركة همزة الوصل أن تكون تابعة لحركة عين الفعل ، وذهب البصريون إلى أن أصل حركتها الكسر
٧٤٦	استدل الكوفيون بمجىء ذلك في شعر العرب ، وأنشدوا عدة شواهد	٧٣٧	احتج الكوفيون بأن في تحريكها بحركة عين الفعل مجانسة ، وهم يتوخون المجانسة في كلامهم ، وضربوا لذلك أمثلة
٧٤٩	واستدلوا أيضاً بالإجماع على جواز مد الحركات حتى تنشأ عنها حروف العلة ، وهذا ضرب من ذلك *	٧٣٨	واستند البصريون إلى أن الكسر هو الأصل في التخلص من التقاء الساكنين ، فالكسرة كثيرا ما تصحب السكون
		٧٣٩	وردوا ما استند إليه الكوفيون بأن التحريك للاتباع ليس قياساً مطرداً ، فوجوده في بعض المواطن لا يستلزم وجوده في غيرها

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٧٤٩	وعلى البصريون المنع بأن المقصور هو الأصل؛ فقصر المدود رجوع من فرع إلى أصل ، وهذا جائز ، ومد المقصور رجوع من أصل إلى فرع ، وهو لا يجوز	٨٥٨	ذهب الكوفيون إلى أن علة بحيشه بغير تاء كونه مما يختص به المؤنث ، وذهب البصريون إلى أن علة ذلك أنهم قصدوا به النسب ، أو أنهم قدروه وصفاً لشيء مذكر
٧٥٠	وأجابوا عن شواهد الكوفيين بردها إلى صيغ قياسية ، فلا تدل لما ذهبوا إليه	٧٥٨	المسألة الحادية عشرة بعد المائة
٧٥٢	وفرقوا بين مد المقصور وإشباع الحركات ، فلا يجوز قياسه عليه	٧٥٨	المؤنث بغير تاء مما على زنة فاعل ، ما علة حذف التاء منه ؟
٧٥٢	رد مذهب الفراء الذي اشترط لجواز قصر المدود أن يجيء في بابه مقصور بأنه قد جاء المقصر فيما لم يجيء في بابه مقصور ، وذكر شواهد ذلك	٧٥٨	ذهب الكوفيون إلى أن علة بحيشه بغير تاء كونه مما يختص به المؤنث ، وذهب البصريون إلى أن علة ذلك أنهم قصدوا به النسب ، أو أنهم قدروه وصفاً لشيء مذكر
	المسألة العاشرة بعد المائة	٧٥٩	احتج الكوفيون بأن الأصل في تاء التأنيث أنها للفرق بين المذكر والمؤنث ، وإذا كان الوصف خاصاً بالمؤنث فلا داعي لإلحاق التاء به
٧٥٤	هل يحذف آخر المقصور وآخر المدود عند تثنيتهما إذا كثرت حروفهما ؟	٧٥٩	واحتج البصريون بأن اسم الفاعل تلحقه التاء بسبب متابعته للفعل ، فإذا لم يكن متابعاً للفعل لم تلزمه التاء ، وشبهوه بالألفاظ التي تطلق على المؤنث ولا علامة فيها وأيدوا ذلك بأن الصفات المختلف فيها لو حملت على الفعل وجب أن تلحقها التاء ، واستشهدوا لذلك
٧٥٤	ذهب الكوفيون إلى جواز ذلك وذهب البصريون إلى منعه	٧٦٢	الحمل على المعنى ، وبعض شواهد *
٧٥٤	استدل الكوفيون بأن طول الاسم مع ما يطرأ عليه من زيادة علامة التثنية يجوز الحذف ، وذكروا لذلك نظائر من كلام العرب	٧٧٧	رد البصريون حجة الكوفيين بأنه لو كانت العلة ما ذكرها لما لحقت التاء هذه الصفات ولو كانت تابعة للفعل ، وبأنه قد حذفت التاء من أوصاف ، شتركة بين المذكر والمؤنث ، وبأنه لو كان الاختصاص هو السبب لحذفت التاء من الفعل أيضاً
٧٥٥	واحتج البصريون بأن التثنية وردت على المفرد ، فيجب أن تتوفر حروفه ولا يحذف منها شيء		
٧٥٧	وذكروا أن النظائر التي ذكرها الكوفيون خارجة عن القياس ، فلا يقاس غيرها عليها		

ص	الموضوع	ص	الموضوع
	المسألة الرابعة عشرة بعد المائة		المسألة الثانية عشرة بعد المائة
٧٩٣	هل في كل رباعي أو خماسي من الأسماء زيادة ؟	٧٨٢	علة حذف الواو من نحو « يعد »
	المسألة الخامسة عشرة بعد المائة	٧٨٢	ذهب الكوفيون إلى أن العلة هي قصدهم الفرق بين الفعل المتعدي والفعل اللازم ، وذهب البصريون إلى أن العلة هي وقوع الواو بين ياء وكسرة
٧٩٥	وزن سيد وميت ونحوهما	٧٨٢	احتج الكوفيون بأنهم رأوا العرب تسقط الواو من مضارع المتعدي نحو يعد ويقونها في مضارع اللازم كيوجل ، وبأنها حذفت من تعد وتعد وأعدوليس فيها ياء وكسرة
٧٩٥	ذهب الكوفيون إلى أن أصل وزن هذه الأسماء فاعل كرحيم وذهب البصريون إلى أن وزنها هو في الأصل فيعل - بفتح العين - كحيدر ، ثم كسرت العين	٧٨٣	وأحتج البصريون بأن وقوع الواو بين ياء وكسرة ثقيل ، ولا يمكن فيه الإدغام ؛ فحذفت الواو وأبطلوا تعليل الكوفيين بسقوط الواو من مضارع أفعال لازمة كثيرة نحو ونم الذباب ينم ووكف يكف ووقع يقع ، وبأن عدم سقوطها في يوجل لعدم الكسرة ، وبأن سقوطها في أعد ونعد ليجرى الباب على سنن واحد
٧٩٦	احتج الكوفيون بأن ما ذهبوا إليه حمل على ماله نظير في كلام العرب	٧٨٥	قد يكون الحرف محذوفا وهو مراعى فيأخذ حكم الثابت
٧٩٦	واحتج البصريون بأن ما ذهبوا إليه هو الظاهر ، ويجب التمسك بالظاهر ما أمكن ، وبأن العرب تخص المعتل بأبنية ، وذكروا بعض الأبنية التي خصوا بها المعتل ، وبأن الشاعر قد يرددها إلى الأصل حين يضطر		المسألة الثالثة عشرة بعد المائة
٧٩٩	فعالول - بفتح الفاء - نادر في كلام العرب	٧٨٨	وزن الاسم الخماسي المكرر ثانية وثالثه
	المسألة السادسة عشرة بعد المائة		
٨٠٥	وزن « خطايا » ونحوه		
٨٠٥	ذهب الكوفيون إلى أن وزن « خطايا » فعال ، وهو مذهب الخليل لكن من طريق آخر ، وذهب البصريون إلى أن وزن خطايا فعائل		

ص	الموضوع
٨١٣	وذهب البصريون إلى أن وزنه لفعاء ، وأصله شيء على وزن فعلاء فحدث فيه قلب مكاني ، ومنع من الصرف لألف التانيث
	المسألة التاسعة عشرة بعد المائة
٨٢١	علام ينتصب خبر كان وثاني مفعولى ظننت ؟
٨٢١	ذهب الكوفيون إلى أن انتصابهما على الحال ، وذهب البصريون إلى أن انتصابهما كانتصاب المفعول
٨٢١	احتج الكوفيون بأن كان فعل غير متعد ؟ فلا يكون نصب خبره نصب المفعول
٨٢٣	احتج البصريون بأن خبر كان يحيى ضميراً ، والضمير لا يكون حالا ، وكذلك ثاني مفعولى ظننت
	المسألة العشرون بعد المائة
٨٢٨	هل يتقدم التمييز على عامله إذا كان فعلا متصرفا ؟
٨٢٨	ذهب بعض الكوفيين وجماعة من البصريين إلى جواز ذلك وذهب بقية البصريين إلى امتناعه
٨٢٨	احتج الكوفيون بالنقل والقياس على سائر معمولات الفعل المتصرف
٨٣٠	واحتج البصريون بأن التمييز فاعل في المعنى ، والفاعل لا يتقدم على رافعه

ص	الموضوع
	المسألة السابعة عشرة بعد المائة
٨٠٩	وزن « إنسان »
٨٠٩	ذهب الكوفيون إلى أن وزن إنسان إفعان ، وذهب البصريون إلى أن وزنه فعلان .
٨٠٩	احتج الكوفيون بأنه مأخوذ من النسيان وأن أصله إنسيان فحذفت الياء لكثرة الاستعمال ، وذكروا له نظائر حذفت بعض حروفها
٨١٠	ه قف على تخريج قولهم « ويله » واختلاف العلماء فيه ، وشواهد
٨١١	مما احتج به الكوفيون قولهم في تصغير إنسان « أنيسيان »
٨١١	احتج البصريون بأنه مأخوذ من الأنس
٨١٢	وردوا ما ذهب إليه الكوفيون بأنه لو كان صحيحا لجاء في بعض كلام العرب كما جاء ما ذكره من المحذوفات على أصله ، وبأن تصغيره على أنيسيان شاذ والياء زائدة ، وذكروا لذلك نظائر
	المسألة الثامنة عشرة بعد المائة
٨١٢	وزن « أشياء »
٨١٢	ذهب الكوفيون إلى أن وزن أشياء أفعاء ، وأصله أشيياء ، بوزن أفعلاء ، فحذفت الهمزة الأولى
٨١٣	وذهب بعض الكوفيين إلى أن وزنه أفعال

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٨٣١	وردوا شواهد الكوفيين بعدم تسليم الرواية ، وبأنها على فرض صحتها تحمل وجوهاً أخرى ، وبالفارق بين التمييز وسائر معمولات الفعل المتصرف	٨٣٢	حمل الكوفيون رب على كم ، وذكروا أن رب يخالف حروف الجر في أربعة أشياء ، وأنه قد تصرف فيها بالحذف ، والتصرف بالحذف كما يكون في الأسماء ، لا الحروف
٨٣٢	المسألة الحادية والعشرون بعد المائة	٨٣٣	واحتج البصريون بأن رب لا يحسن معها علامات الأسماء ؛ فلا تكون اسماً
٨٣٢	القول في « رب » اسم أم حرف ؟		
٨٣٢	ذهب الكوفيون إلى أن رب اسم ، وذهب البصريون إلى أنه حرف		

تمت فهرس الموضوعات

والحمد لله ذي الجلال ، وصلاته وسلامه على نبيه وصحبه وآله



## فهرس الشواهد

الواردة في كتاب « الإنصاف ، في مسائل الخلاف » للأبناي

### حرف الهمزة

رقم الشاهد	ص	الشاهد
٦٢	١٠٩	طلبوا صلحنا ولا تأوان
٧٦	١٢٥	فأجبنا أن ليس حين بقاء
٢٣٦	٣٧٧	رجم به الشيطان من هوائه
٢٦١	٤٠٥	وولد عامية أعمأؤه
٣٧٤	٥٧١	فتجمع أيمن منا ومنكم
٣٨٤	٥٩١	بمقسمة تمور بها السماء
٤١٥	٦٦١	فلا والله لا يلقي لما بي
		قلت لشييان : ادن من لقائه
		تذهل الشيخ عن بنيه ، وتبدي
		عن خدام العقيلة العذراء
		{ قد علمت أم أبي السعلاء
٤٥٤	٧٤٦	وعلمت ذلك مع الجراء
		{ أن نعم مأكولا على الخواء
		يا لك من تمر ومن شيشاء
		* ينشب في السعل واللهاء *
٤٥٦	٧٤٧	سيغنييني الذي أغناك عني
		فلا فقر يدوم ولا غناء

### حرف الباء الموحدة

٢٣	٦٢	وكيف تواصل من أصبحت
٤١	٨٦	خلالته كأبي مرحب
٤٣	٨٨	ولما أن تحمل آل ليلى
٤٦	٩٤	سمعت بينهم نعب القرأبا
٥٥	١٠١	وكتما مدماة كأن متونها
٥٨	١٠٣	جرى بينها واستشعرت لون مذهب
٦٤	١١٢	فمن يك أمني بالذينة رحله
٧٣	١٢٣	فإني وقيار بها لغريب
٨٣	١٣٣	ألا يا أسلمى يارب أسماء من ترب
		وقالت : ألا يا اسمع نعظك بخطة
		والله ما ليلى بنام صاحبه
		فإن أجه يضجر كما خجر بازل
		فما قومي بشعلة بن بكر
		ولا بفزارة الشعر الرقابا

رقم الشاهد	ص	الشاهد
٩٦	١٦٧	لما تعيا بالقلوس ورحلها كفى الله كعبا ماتعيا به كعب
١٠٧	١٨٠	إن من لام في بني بنت حسا ن أله وأعصه في الخطوب
١١٦	١٩١	أجذك لست الدهر رأى رامة ولا عاقل إلا وأنت جنيب
		ولا مصعد في المصعدين لمنعج ولاها بطماعشت هضب شطيب
١١٧	١٩٣	مشائهم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب إلا بين غرابها
١١٩	١٩٨	كان ورديه رشاءا خلب تمر، وسهواء من الليل يذهب
١٣٥	٢٢٠	لك الخير عللنا بها، عل ساعة ضهول، ورفض المذروعات القراهب
١٥٧	٢٦٧	بها كل خوار إلى كل صعلة ومالي إلا مذهب الحق مذهب
١٦٣	٢٧٥	فمالي إلا آل أحمد شيعة دعوتك فيها مخلصاً لو أجابها
١٧٠	٢٨٦	ألم تعلمن يارب أن رب دعوة ويرجعن من دارين بجر الحقائق
١٧٧	٢٩٣	يمرون بالدهنا خفافا عياهم فندلا زريق المال ندل الثعالب
		على حين ألهمى الناس جل أمورهم وكل من ظن أن الموت مخطئه
١٨٠	٢٩٥	وكل من ظن أن الموت مخطئه مكان من أشق على الركائب
١٩٧	٣١٦	يأليت أم العمرو كانت صاحبي يبابك حتى كادت الشمس تغرب
٢٠٢	٣٢٠	وإني حبست اليوم والأمس قبله ومناع خير وسبابها
		أضاع العشيرة فاغتتابها سيدعوه داعي ميتة فيجيب
٢١٩	٣٤٨	أبا عرو لا تبعد فكل ابن حرة لحار بن كعب، لا لجرم وراسب
٢٢٧	٣٥٥	أرق لأرحام أراها قرية إلى، ولا دين بها أنا طالبه
٢٥٦	٣٩٥	وما زرت ليلي أن تكون حبيبة بني وفيك من ليلي التراب
٢٧٧	٤٤٣	كلانا يا يزيد يحب ليلي قد أقلعا، وكلا أنقيهما راقي
٢٨٢	٤٤٧	كلاهما حين جد الجرى بينهما ياليت عدة حول كله رجب
٢٨٤	٤٥١	لكنه شاقه أن قيل: ذارجب، حتى إذا قلت بطونكم
		ورأيتم أبناءكم شبوا وقلبتهم ظهر الحجن لنا
٢٨٩	٤٥٨	إن اللثيم العاجز الحب فاليوم قربت تهجوننا وتشتمنا
٢٩٢	٤٦٤	فاليوم قربت تهجوننا وتشتمنا فاذهب فما بك والأيام من عجب
٣١٩	٥٠١	ومصعب حين جد الأمر أكثرها وأطيبها

رقم الشاهد	ص	الشاهد
٣٣١	٥١١	أنا أبو دهل وهب لوهب
٣٣٣	٥١٢	فيناها يشرى رحله قال قائل :
٣٣٧	٥١٦	فأله من مجد تليد ، وماله
٣٨٥	٥٩٢	أنح قاصطبخ قرصا إذا اعتادك الهوى
٣٨٧	٥٩٦	وإني امرؤ من عصبة خندفة
٤٠٠	٦٢١	وللخيل أيام فرت يصطبر لها
٤١٠	٦٥٥	أقلى اللوم عاذل والعتابا
٤٦١	٧٥٣	ولكنما أهدى لقيس هدية
٤٦٩	٧٦٤	فإن تعهديني ولى لمة
٤٨٢	٧٧٦	أرى رجلا منهم أسيفاً كأنما
٤٩١	٧٩٠	باتت تكركره الجنوب
٥٠٢	٨٢٨	وما كان نفسا بالفراق تطيب ؟

حرف التاء المثناة

١٩	٤١	رحم الله أعظما دفنوها	بسجستان طلحة الطلحات
٢١	٥٩	يرى أرباقهم متقلديها	كما صدى الحديد على الرماة
٧٠	١١٩	يا لعن الله بنى السعلاة	عمرو بن ربوع شرار النات
١٣٦	٢٢٠	عل صروف الدهر أو دولاتها	تدلنا اللة من للماتها
١٩١	٣٠٩	كلف من عنائه وشقوته	بنت ثمانى عشرة من حجته
٢٠٤	٣٢٥	{ يا امر يا بن واقع يا أنا حق إذا اصطبحت واغبتنا	أنت الذى طلقت عام جعتا أقبلت معتاداً لما تركنا

\* قد أحسن الله وقد أسأتنا \*

٢٣٩	٣٧٩	بل جوز تنهاء كظهر الحجفت	[ قطعها إذا المها تجوفت ]
٢٤٤	٣٨٤	فإن الماء ماء أبى وجدى	وبئرى ذوحفرت وذو طويت
٢٤٥	٣٨٥	{ فلو أن الأطباء كان حولي إذا ما أذهبوا ألسا بقلي	وكان مع الأطباء الشفاة وإن قيل الشفاة هم الأساة
٢٩١	٤٦٢	وقلت لها : يا عز كل ملعة	إذا وطنت يوما لها النفس ذلت

الشاهد	ص	رقم الشاهد
بأيدي رجال لم يشيموا سيوفهم ولم تكثر القتل بها حين ملت	٦٦٧	٤٢٢
أخوك أخو مكشرة وضحك وحيالك الإله ، فكيف أتانا	٦٨٣	٤٣١
من يك ذات فهذا بني مصيف مقيظ مشق	٧٢٥	٤٤٧
تخذته من نجمات ست سود جماد كنعاج الدشت		
يأيها الراكب المزجي مطيته سائل بني أسد ما هذه الصوت	٧٧٣	٤٧٩

## حرف التاء المثلثة

ألا فالبثا شهرين أو نصف ثالث	٤٨٣	٣٠٥
------------------------------	-----	-----

## حرف الجيم

[نحن بني ضبة أصحاب الفلج]	٢٨٤	١٦٨
نضرب بالسيف ونرجو بالفرج	٤٣٣	٢٧١
أواخر اليلس أصوات الفراريج		
مق تأتتا تعلم بنا في ديارنا	٥٨٣	٣٧٧
تجد خطبا جزلا ونارا تأججا	٦٠٥	٣٩٠
قطنا بمستحصد الأوتار محلوج		
لولاك في ذا العام لم أحجج	٦٩٣	٤٣٦
أومت بعينها من الهودج		

## حرف الحاء المهملة

وأنت من الغوائل حيث ترمى	٢٥٥	٩
ومن ذم الرجال بمنزاج	٦٦	٢٨
وحب الزاد في شهرى قحاح		
فدأبت إلى أن ينبت الظل بعدما	٢٣١	١٤٥
وجيف المطايا ثم قلت لصحبى		
ولم ينزلوا : أبردم قروحوا	٣٦٧	٢٣٠
فأنا ابن قيس لأبراح		
فككتاهما قد خطلى في صحيفة	٤٤٦	٢٨١
فلا العيش أهواء ولا الموت أروح	٤٧٨	٣٠١
بدت مثل قرن الشمس في رونق الضحى		
وطرت بمنصلى في يعملات	٥٤٥	٣٦٥
دوامى الأيدى يخبطن السريحا	٥٦٦	٣٧١
قد كاد من طول البلى أن يمصحا		
بأيت زوجك قد غدا	٦١٢	٣٩٤
متقلدا مينا ورعا		

رقم الشاهد	ص	الشاهد
٤١٦	٦٦٢	تغيرت البلاد ومن عليها تغير كل ذى طعم ولون
٤٦٨	٧٦٣	إن الساحة والروءة ضمنا قبرا يعمرو على الطريق الواضح
حرف الخاء المعجمة		
٨٩	١٤٩	إذا الرجال شتوا واشتد أكلهم
١٥٤	٢٥٥	ألا يا غراب البين قد هجت لوعة أبالبين من لبنى ؟ فإن كنت صادقا ولا زلت من عذب المياه منفرا ولا زال رام قد أصابك سهمه وأبصرت قبل الموت لحك منضجا
٢٣١	٣٦٨	والله لولا أن تحش الطبع بي الجحيم حين لا مستصرخ
حرف الدال المهملة		
١٧	٣٠	ألم يأتبك والأنباء تنمى
٢٧	٦٦	بنونا بنو أبنائنا ، وبنائنا
٣٤	٧٣	قالت أمانة لما جئت زائرها :
	٧٤	لا در درك إني قد رميتهم
٤٩	٩٦	على مثلها أمضى إذا قال صاحبي :
٨٢	١٣١	قدنى من نصر الخبيين قدنى
١٠١	١٧٠	وقفت فيها أصيلا أسائلها
١٢٩	٢٠٩	[ يلومونى فى حب لى عواذلى ]
١٥٦	٢٦٦	شدخت غرة السوابق فيهم
١٥٩	٢٦٩	وقفت فيها أصيلا أسائلها إلا الأوارى لأبنا ما أئينها
١٦٥	٢٧٨	ولا أرى فاعلا فى الناس يشبهه
١٧٣	٢٩١	أزمان من يرد الصنعة بصطنع
		فينا ، ومن يرد الزهادة يزهد

رقم الشاهد	ص	الشاهد
١٩٤	٣١٤	ارعتها أكرم عود عودا والخازباز السنم المجودا
٢٠٧	٣٣٢	معاوى إتنا بشر فأسجج أديروها بني حرب عليكم
١٢٠	٣٣٥	ألا حتى ندماني عمير بن عامر
٢٢٢	٣٥١	هذيلية تدعو إذا هي فاخرت
٢٢٣	٣٥٢	أودي ابن جلهم عباد بصرمه
٢٤٧	٣٨٧	وأخو الغوان متى يشأ يصرمه
٢٦٥	٤٢٧	فزجبتها بمزجة
٢٧٤	٤٣٩	في كلت رجليها سلامي واحده
٢٨٥	٤٥٢	إذا القعود صكر فيها حفدا
٢٩٠	٤٦١	حتى إذا أسلكوهم في قتائده
٣٠٢	٤٧٩	قالت : ألا ليتنا هذا الحمام لنا
٣١٨	٥٠٠	وقائلة : ما بال دوسر بعدنا
٣٢٣	٥٠٤	لو شهد عاد من زمان عاد
٣٢٤	٥٠٥	علم القبائل من معد وغيرها
٣٢٦	٥٠٦	غلب المساميح الوليد سماعة
٣٢٨	٥٠٨	لقوم فكانوا هم المنفدين
٣٦٦	٥٤٦	كنواح ريش حمامة نجدية
٣٦٨	٥٦٠	ألا أي هذا الزاجري أحضر الوغى
٣٧٠	٥٦٣	يا صاحبي فدت نفسي نفوسكما أن تحملنا حاجة لي خف محملها أن تقرأن على أسماء ويحكما
٣٧٩	٥٨٥	جاءت كيركا أخضرها
٤٠٨	٦٤١	ثلث يمينك إن قتلت لسلما
٤١٣	٦٥٧	وياك والميتات لا تقرنبا
		الصل والصفصل واليعضيدا بحيث يدعو عامر مسعودا فلسنا بالجبال ولا الحديددا ولا ترموا بها الغرض البعيدا إذا ماتلاقينا من اليوم أو غدا أبا هذليا من غطارفة نجد إن ابن جلهم أمسى حية الوادي ويكن أعداء بعيد وداد زج القلوص أبي مزاده كلتاها قد قرنت بزائده يوما جديدا كله مطردا شلاكا تطرد الجمالة الشردا إلى حمامتنا ، أو نصفه فقد صحا قلبه عن آل ليلي وعن هند ؟ لا يترها مبارك الجلال أن الجواد محمد بن عطاردا وكفى قریش المعضلات وسادها شراهم قبل إنقادها ومسحت بالثتين عصف الإعد وأن أشهد الذات هل أنت مخلدي ؟ وحيثا كننا لاقيتنا رشدا وتصنعا نعمة عندي بها ويدا منى السلام ، وألا تشعرا أحدا والقوم صيد كأنهم رمدوا حلت عليك عقوبة المتعمد ولا تعبد الشيطان ، والله فاعبدا

رقم الشاهد	ص	الشاهد
٤٢٥	٦٧٢	فظلت في شر من الذكيدا كالذئبي زية فاصطيدا
٤٥٥	٧٤٧	إلما الفقر والغناء من الله ؛ فهذا يعطى وهذا يحسد
٤٥٨	٧٥٠	ولا تجعليني كامريء ليس هم كهمي ، ولا يغني غنائى ومشهدى
٤٧٢	٧٦٨	هنيئا لسعد ما اقتضى بعد وقعى بناقة سعد والعشية بارد
٤٨٣	٧٧٨	فوقعت بين قتود عنس ضامر لحاظلة طفل العشى سناد

حرف الراء المهملة

٦	٢٣	الله يعلم أنا في تلفتنا	يوم الفراق إلى إخواننا صور
	٢٤	وأنتى حيثما يشئ الهوى بصرى	من حيثما سلكوا أدنو فأنظور
٢٢	٦١	وشر الناياميت وسط أهله	كهلك الفتى قد أسلم الحى حاضره
٢٥	٦٣	كان عذيرهم بجنوب سلى	نصام قاق فى بلد قفار
٢٦	٦٤	قليل عيه ، والعيب جم ،	ولحسن الفتى رب غفور
٤٨	٩٥	إنى ضمنت لمن أتانى ماجنى	فأبى ، فكنت وكان غير غدور
٥١	٩٩	ألا يا اسلمى ياهند هند بنى بدر	وإن كان حيانا عدى آخر الدهر
٥٢	١٠٠	ألا يا اسلمى يادارى على البلى	ولا زال منها بجرعائك القطر
٦٥	١١٤	مالك عندى غير سهم وحجر	وغير كبداء شديدة الوتر
	١١٥	* جادت بكفى كان من أرمى البشر *	
٦٨	١١٨	يا لعنة الله والأقوام كلهم	والصالحين على سمعان من جار
٧١	١١٩	يا قاتل الله صيانا تجيء بهم	أم الهنير من زئد لها وارى
٧٢	١٢٢	ما أقلت قسدم ناعلها	نعم الساعون فى الأمر البر
٧٤	١٢٤	إذا هدرت شقاشقه ونشبت	له الأظفار ترك له الدار
٧٥	١٢٤	هيجها نضج من الطل سحر	وهزت الريح الندى حين قطر
		* لو عصر منها البان والمسك أنعصر *	
٧٧	١٢٥	ألم يفرق جند كسرى	وتنخوا فى مدائهم فطاروا
٧٨	١٢٧	ياما أميلح غزلانا شدن لنا	من هؤلأ كن الضال والسحر
٩٢	١٥٣	وأبيض من ماء الحديد كأنه	شهاب بدا والليل داج عساكره

رقم الشاهد	ص	الشاهد
٩٤	١٥٦	حراجيج ما تنفك إلا مناخة
١٠٠	١٧٠	بحسبك في القوم أن يعلموا
١٠٢	١٧١	ألا هلأتها والحوادث حمة
١٠٣	١٧٤	إن امرأ غره منكن واحدة
١٠٥	١٧٧	لا تتركني فيهم شطيرا
١٠٩	١٨٢	فلو كنت ضيا عرفت قرايقي
١١٢	١٨٧	غداة أحلت لابن أصرم طعنة
١٣١	٢١١	يا أبا الأسود لم خليتي
١٣٢	٢١٥	فبياك والأمر الذي إن توسعت
١٣٩	٢٢٣	تربص بها الأيام، على صروفها
١٤٩	٢٤١	تفاقد قومي إذ يبيعون مهجتي
١٥١	٢٤٤	ولما رأيت الحيل ترى أثأثجا
١٥٢	٢٥٣	وإني لتعروني لذكراك نقضة
١٦٤	٢٧٦	الناس ألب علينا فيك ليس لنا
١٧٤	٢٩١	على حين من تلبث عليه ذنوبه
١٨٩	٣٠٦	تؤم سنانا ، وكم دونه
١٩٨	٣١٧	باعد أم العمرو من أسيرها
٢٠١	٣١٩	ولقد جنيتك أكمؤا وعساقلا
٢٠٨	٣٣٣	كشحا طوى من بلد مختارا
٢١١	٣٣٦	فيا الغلامان اللذان فرا
٢١٨	٣٤٧	خذوا حظكم يا آل عكرم واحفظوا
٢٣٢	٣٧١	لن الديار بقنة الحجر
٢٣٨	٣٧٨	مهلك أو خير تركت رذية
٢٤٦	٣٨٦	إذا ما شاء ضرروا من أرادوا
٢٤٩	٣٨٨	ليس تخفى يسارتى قدر يوم
٢٥٧	٤٠٠	إن الذي أغناك يغنيني جبر
		على الحسب أو نرى بها بلدا قفرا
		بأنك فيهم غنى مضر
		بأن امرأ القيس بن تملك يقرا
		بعدي وبعذك في الدنيا لغرور
		إني إذن أهلك أو أطيرا
		ولكن زنجي عظيم المشافر
		حصين عبيطات السدائف والحمر
		لهوم طارقات وذكر ؟
		موارده ضاقت عليك المصادر
		سترى بها في جاحم متسعر
		بجارية ، بهرا لهم بعدها بهرا
		علمت بأن اليوم أحسن فاجر
		كما انتفض العصفور بالله القطر
		إلا السيوف وأطراف القنا وزر
		يجد فقدها ، وفي المقام تدابر
		من الأرض محدودبا غارها ؟
		حراس أبواب على قصورها
		ولقد نهيتك عن بنات الأوبر
		من يأسه اليأس أو حذارا
		إياكما أن تعقبانا شرا
		أواصرنا ، والرحم بالغيب تذكر
		أقوين من حجج ومن دهر
		تقلب عينها إذا طار طائر
		ولا يألو لهم أحد ضرارا
		ولقد يخف شيمتي إعساري
		والله نفاح اليدين باليد



الشاهد	ص	رقم الشاهد
على التناثى لعندى غير مكفور	٤٠٤	٢٦٠
وقد ذكر والى بالكثير مؤلفا	٤٠٧	٢٦٤
فقال فريق القوم لما نشدتهم:		
نعم ، وفريق : ليعن الله ما ندرى	٤٢٨	٢٦٦
غلائل عبد القيس منها صدورها	٤٣٧	٢٧٣
مدب السيل ، واجتنب الشعارا	٤٤٣	٢٧٨
وقد قدر الرحمن ما هو قادر	٤٦٨	٢٩٥
سم العداة وآفة الجزر		
والطينين معاهد الأزر	٤٧٣	٢٩٨
ونار توقد بالليل نارا	٤٨٢	٣٠٤
ليلاى منكن أم ليلي من البشر؟	٤٩٠	٣٠٩
جيشا إليك قوادم الأكوار	٤٩٣	٣١٠
بشيب غائلة النفوس غدور	٤٩٥	٣١٢
بها جرب عدت على بزورا	٤٩٧	٣١٤
بأول أو بأهون أو جبار		
فمؤنس أو عروبة أو شيار	٤٩٧	٣١٥
بذى نفسها ، والسيف عريان أحمر	٥٠٧	٣٢٧
من لى من بعدك يا عامر؟		
قد ذل من ليس له ناصر	٥١٢	٣٣٢
أبى قضاء الله إلا ما ترى	٥١٥	٣٣٤
وعينيه ، إن مولاه ثاب له وفر	٥١٦	٣٣٥
إذا طلب الوسيقة أو زمير	٥١٦	٣٣٦
ما حج ربه فى الدنيا ولا أعتبرا	٥١٧	٣٣٩
يكن لفسيل النخل بعده آبر	٥١٨	٣٤١
كما يحز بحمى اليبس البحر	٥٣٣	٣٥٣
فيدن منى تنه المزاجر	٥٣٥	٣٥٤
دعيت نزال ، ولج فى الدعر		

رقم الشاهد	ص	الشاهد
٣٦٢	٥٣٩	حذار من أرماحنا حذار
٣٦٣	٥٤٠	نظار كي أركبها نظار
٣٦٧	٥٤٤	فأبت إلى فهم، وما كدت آثبا ، وكم مثلها فارقتها وهي تصفر؟
٣٨٠	٥٨٦	وطرفك إما جثتنا فاصرفه كما يحسبوا أن الهوى حيث تنظر
٣٨٩	٦٠٣	لعب الرياح بها ، وغيرها بعدى سوافى للور والقطر
٤٠٣	٦٢٦	فلم أرقه إن ينبج منها ، وإن يمت فطعنة لاغس ولا بمغمر
٤٠٦	٦٣٣	وسمعت حلفتها التي حلفت إن كان سمعك غير ذى وفر
٤٢٠	٦٦٥	لتجذنى بالأمبر برا وبالقناة مدعسا مكرًا * إذا غطيف السلى فرا *
٤٢٣	٦٧١	فلم أريتنا كان أحسن بهجة من الذله من آل عزة عامر
٤٢٧	٦٧٦	الذ لو شاء لكنت برا أو جلا أشم مشمخرا
٤٣٨	٦٩٨	بالباعث الوارث الأموات قد ضمنت إياهم الأرض في دهر الدهارير
٤٤٥	٧٢١	لكم مسجدا الله المزوران والخصى لكم قبصه من بين أئرى وأقرا
٤٥٠	٧٣٢	أنا ابن ماوية إذ جد النقر وجاءت الخيل أثابى زمر
٤٥١	٧٣٣	أنا جرير كنيق أبو عمر أضرب بالسيف وسعد فى القصر * أجبنا وغية خلف الستر *
٤٧٠	٧٦٦	ألا هلك الشهاب للمستير ومدرهنا الكى إذا تغير وحمال الثين إذا ألت بنا الحدثان ، والأنف النصور
٤٧٣	٧٦٩	وإن كلابا هذه عشر أبطن وأنت برىء من قبائلها العشر
٤٧٤	٧٦٩	وقائع فى مضر تسعة وفى وائل كانت العاشرة
٤٧٥	٧٧٠	وكان عجنى دون من كنت أتقى ثلاث شخوص كاعبان ومعصر
٤٧٧	٧٧٢	قبائلنا سبع ، وأنتم ثلاثة وللسبع خير من ثلاث وأكثر
٤٨٠	٧٧٤	[أزيد بن مصبوح فلو غيركم جنى غفرنا] وكانت من سميتنا الغفر
٤٨٤	٧٧٨	عهدى بها فى الحى قد سربلت بيضاء مثل المهرة الضامر
٤٨٨	٧٨٥	[حنى عظامى ، وأراه ثاغرى] وكحل العينين بالعواور
٤٩٠	٧٨٩	وتبرد برد رداء العرو س بالصيف رقرقت فيه العيرا

رقم العامة	ص	الشاهد
٤٩٣	٨٠٠	من آل صفوق وأتباع آخر [الطامعين لا يبالون القمر]
٤٩٥	٨٠٤	وكنيت إذا أرسلت طرفك رائدا رأيت الذي لا كله أنت قادر عليه ، ولا عن بعضه أنت صابر

## حرف الزاي

١٩٦	٣١٥	مثل الكلاب تهر عند درابها ورمت لها زمها من الخبز
٢٢٠	٣٤٩	إما تريني اليوم أم حمز قاربت بين عنقي وجمزي

## حرف السين المهمة

٦٧	١١٦	بش مقام الشيخ أمرس أمرس إما على قعو وإما اقعنس
١٦٠	٢٧١	وبلدة ليس بها أنيس إلا العافير وإلا العيس
١٦١	٢٧٣	خلا أن العتاق من المطايا حسين به فهن إليه شوس
٣٧٣	٥٦٨	اضرب عنك المصوم طارقها ضربك بالسوط قونس الفرس

## حرف الصاد المهمة

١٢٢	٢٠١	أكشره وأعلم أن كلانا على ما ساء صاحبه حريس
٢٧٦	٤٤٢	كلا أخويكم كان فرعا دعامة ولكنهم زادوا وأصبحت ناقصاً

## حرف الضاد المعجمة

٥٧	١٠٢	أمسلم يا اسمع يا ابن كل خليفة ويا سائس الدنيا، ويا جبل الأرض
٩٠	١٤٩	جارية في درعها القضاض تقطع الحديث بالإياض * أبيض من أخت بني إياض *
٢٤١	٣٨٣	قولا لهذا المرء ذو جاء ساعياً هلم ؛ فإن المشرقي القرائض
٢٤٢	٣٨٣	أظنك دون المال ذو جئت تبتغي ستعاك ييض للنفوس قوايض
٢٤٣	٣٨٤	يفادر محض الماء ذو هو محضه على إثره إن كان للماء من محض
		يروى العروق الباليات من البلى من العرفج التجدي ذوباد والخص
٢٥٣	٣٩٠	ولا أدر من ألقى عليه رداءه على أنه قد سل عن ماجد محض

رقم الشاهد	ص	الشاهد
٣٢٠	٥٠١	وَمِنْ وَلَدُوا عَامِسِرْ ذُو الطُولِ وَذُو الْعَرْضِ
حرف الطاء المهملة		
٦٦	١١٥	حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطَ
٢٤٠	٣٨٠	فَخُورٌ قَدْ لَهَوْتُ بِهِنَ عَيْنٍ [نَوَاعِمُ فِي الْمَرْوِطِ وَفِي الرِّيَاطِ]
٣٩٦	٦١٣	شَرَابِ أَلْبَانٍ وَتَمْرٍ وَأَقْطِ
حرف العين المهملة		
٧	٢٤	هَجَوْتُ زَبَانَ ثُمَّ جَشْتُ مَعْتَذِرًا
٣٢	٧١	أَبَا خِرَاشَةَ أَمَا أَنْتَ ذَا نَقَرٍ
٩١	١٥١	إِ يَقُولُ الْحَنَفِيُّ، وَأَبْغَضُ الْعَجَمِ نَاطِقًا
	١٥٢	وَبَسْتَخْرِجُ الْيَرْبُوعَ مِنْ نَاقِقَاتِهِ
١٠٦	١٨٠	قَالُوا أَنْ حَقَّ الْيَوْمُ مِنْكُمْ إِقَامَةٌ
١٢٤	٢٠٣	عَبَّاتٌ لَهُ رَمَحًا طَوِيلًا وَأَلَّةٌ
١٣٧	٢٢١	وَلَا تَهَيِّبِ الْفَقِيرَ، عَلَّكَ أَنْ
١٤٧	٢٣٣	فَلَا تَكْثُرَا لَوْمِي؛ فَإِنْ أَخَاكَمَا
١٧٥	٢٩٢	عَلَى حِينَ عَاتَبْتَ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا
١٨٦	٣٠٣	كَمْ بِجُودٍ مَقْرَفٍ نَالَ مِنَ
١٨٧	٣٠٤	كَمْ فِي بَنِي بَكْرِ بْنِ سَعْدٍ سِيدٍ
٢٨٧	٤٥٥	قَدْ صَرَّتِ الْبَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعًا
٣٠٦	٤٨٥	لَيْتَ شَعْرِي عَنْ خَلِيلِي، مَا الَّذِي
٣٠٧	٤٨٦	فَسَمِي مَسْعَاتِهِ فِي قُوَّةٍ
٣١٧	٤٩٩	فَمَا كَانَ حَصْنٌ وَلَا حَابِسٌ
٣٢٢	٥٠٤	تَمَدَّ عَلَيْهِمْ مِنْ يَمِينٍ وَأَشْمَلٍ
٣٣٨	٥١٧	فَإِنْ يَكُ غَنَّا أَوْ سَمِينَا فَإِنِّي
		سَأَجْعَلُ عَيْنِيهِ لِنَفْسِهِ مَقْنَعًا

رقم الشاهد	ص	الشاهد
٣٥٨	٥٣٧	مناعيها من إبل مناعيها أما ترى الموت لدى أرباعيها
٣٧٥	٥٨٠	أردت لكيا أن تطير بقربى فتركها شنا يبيداه بلقع
٣٨٦	٥٩٣	لقد عدلتني أم عمرو ، ولم أكن مقاتلها ما كنت حيا لأسمعا
٣٩٩	٦١٩	فمن نحن نؤمنه بيت وهو آمن ومن لا نجره يحس منا مفزعا
٤٠١	٦٢٣	يا أقرع بن حابس يا أقرع إنك إن يصرع أخوك تصرع
٤١٩	٦٦٤	حميد الذي أمج داره أخو الحجر ذو الشيبة الأصلع

## حرف النين المعجمة

٢٥٢	٣٨٩	ولكن يدر سائلوا عن بلائنا على الناد ، والأنباء بالغيب تبلغ
-----	-----	--

## حرف الفاء

١٣	٢٧	تنفي يداها الحصى في كل هاجرة نفي الدراهم تنقاد الصياريف
٤٧	٩٥	نحن بما عندنا ، وأنت بما عندك راض ، والرأي مختلف
٨٧	١٤٠	إذا نهى السفية جرى إليه وخالف ، والسفيه إلى خلاف
١١٣	١٨٨	وعض زمان يا ابن مروان لم يدع من المال إلا مسجنا أو مجلف
٢٨٠	٤٤٥	فككتاهما خرت ، وأسجد رأسها كما سجدت نصرانة لم تحنف
٢٩٣	٤٦٥	تعلق في مثل السوارى سيوفنا وما بينها والسكب غوط نقانف
٣١٣	٤٩٦	إلى ابن أم أناس أرحل ناقتي عمرو ؛ فتبلغ حاجتي أو تزحف
٣٧٢	٥٦٨	فإني قد رأيت بدار قومي نواب كنت في لحم أخافه
٣٧٦	٥٨١	قد يكسب المال الهدان الجافي بغير لا عصف ولا اضطراف
٤١٨	٦٦٣	عمرو الذي هشم الثريد لقومه ورجال مكة مستنون عجاف
٤٢٢	٦٧١	الد بأسفله صحراء واسعة والد بأعلاه سبل مده الجرف
٤٨٩	٧٨٨	موانع للأسرار إلا لأهلها ويغلطن ما ظن القيور المشفش

رقم الشاهد	ص	الشاهد	حرف القاف
١١	٢٦	إذا العجوز غضبت فطلق	ولا ترضاها ولا تعلق
٢٠	٥٨	وإن امرأ أسرى إليك ودونه لحقوقة أن تستجيب دعاءه	من الأرض مومة ويدهاء صلق وأن تعلو أن المعان موفق
٣٠	٦٨	من يلق يوما على علاته هرماً	يلق الساحة منه والندی خلقا
٣٥	٧٥	فما الدنيا يساقاة لحي	ولا حي على الدنيا يياق
١١٤	١٩٠	ولا فاعلموا أنا وأتم	بغاة ما بقينا في شقاق
١٢١	٢٠	أما والله أن لو كنت حراً	وما بالحر أنت ولا العتيق
١٢٧	٢٠٥	فلو أنك في يوم الرخاء سألتني	طلاقك لم أبخل وأنت صديق
١٣٣	٢١٥	ياخال هلا قلت إذ أعطيتني	هياك هياك وحنواء العنق
١٤٠	٢٢٥	حتى يقول الجاهل النطق	لعن هذا معه معلق
١٤٨	٢٣٣	أفنى تلادی وما جمعت من نشب	قرع القواقز أفواه الأباريق
١٨٤	٢٩٩	.....	لواحق الأقرباب فيها كاللقق
٢٣٣	٣٧٢	حسبت بعام راحلق عناقا	وما هي - ويب غيرك - بالعناق
٢٥٠	٣٨٨	لا صلح بيني - فاعلموه - ولا سيفي ، وما كنا بنجد ، وما	بينكم ، ما حملت عاتق قرقر قمر الواد بالشاهق
٢٥٨	٤٠١	رضيى لبان ثدى أم تحالفا	بأسحم داج عوض لا تفرق
٢٨٦	٤٥٣	زحرت به ليلة كلها	لجئت به مؤيداً خفقيقا
٢٩٤	٤٦٦	هلا سألت بذى الجاهم عنهم	وأبي نعيم ذى اللواء المحرق
٣٤٧	٥٢٧	فلتكن أبعد العداة مني الصلح من	النجم جاره العيوق
٣٩٧	٦١٧	فمتى واغل ينهم يحيو	وتعطف عليه كأس الساق
٤٤٣	٧١٧	عدس ، مالعباد عليك إمارة	أمنت وهذا تحمليين طليق
٤٦٦	٧٦٠	أيا جارتا بيني ؛ فإنك طالق	كذلك أمور الناس غاد وطارقه

حرف الكاف

٢	١٥	والله أممك سما مباركا	آثرك الله به إشاركا
١٣٨	٢٢٢	[ تقول يتي : قد أنى أناكا ]	يا أبنا علك أو عساكا

رقم الشاهد	ص	الشاهد
١٤٣	٢٢٨	يا أيها المأمح دلوى دونكا إني رأيت الناس يحمدونكا * يثنون خيرا ويمجدونكا *
١٧٩	٢٩٥	تجانب عن جو الهمامة ناقتى وما قصدت من أهلها لسوائكا
١٨٥	٣٠١	يا عاذلى دعنى من عذلكا مثلى لا يقبل من مثلكا
٣٥٢	٥٣٢	على مثل أصحاب البعوضة فاحشى لك الويل حرا الوجه أويك من بكى
٣٥٧	٥٣٧	تراكها من إبل تراكها أما ترى الموت لدى أوراكها
٤٠٤	٦٢٨	يا حكم الوارث عن عبد الملك أوديت إن لم تحب حبو المعتك
٤٢٤	٦٧٢	لن تنفى ذا حاجة وينفعك وتعملين الذمعى فى الذمى معك
٤٣٠	٦٨٠	[هل تعرف الدار على تبراكا] دار لسعدى إذه من هواكا
٤٣٩	٦٩٩	[أتك عنس تقطع الأراكا] إليك حقى بلغت إياكا
٤٤٤	٧٢٠	أقول له والرمح يأطر متته : تأمل خفاقا ؛ إبنى أنا ذلكا

## حرف اللام

٨	٢٤	[خود أناة كالمهاة عطبول]	كان فى أنيابها القرتقول
١٠	٢٥	أقول إذ خرت على السكالك :	ياناقتا ما جئت من مجال
١٤	٢٨	كأنى بفتحاء الجناحين لقوة	على عجل منها أطأطى شبالى
١٥	٢٩	لما نزلنا نصبنا ظل أخية	وفار للقوم باللحم المراجيل
١٦	٢٩	لا عهد لى بنىضال	أصبحت كالشن البال
٣٦	٧٥	وما الدنيا بياقية بحزن	أجل ، لا ، ولا برضاء بال
٣٨	٧٧		وأى أمر سى لا فعله
٣٩	٨٤	[فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة ولكنما أسعى لجد مؤئل]	كفانى ولم أطلب قليل من المال
٤٠	٨٥	[فرد على الفؤاد هوى عميداً وقد نغنى بها ونرى عصوراً]	وقد يدرك الحمد المؤئل أمثالى
٦٠	١٠٦	ثمت قمنا إلى جرد مسومة	أعرافهن لأيدينا مناديل
٧٩	١٢٨	ما أقدر الله أن يدنى على شحط	من داره الحزن بمن داره صول

رقم الشاهد	ص	الشاهد
٨٠	١٢٩	ألا فتي من بني ذبيان يحملني
٨٥	١٣٤	ولقد أغتدى وما صقع الدية
٨٦	١٣٩	وكل أناس سوف تدخل بينهم
٩٣	١٥٤	لما دعاني السهمري أجبته
٩٥	١٥٨	حق لحقنا بها تعدى فوارسنا
١٠٨	١٨١	ولكن من لا يلق أمراً ينوبه
١١٠	١٨٣	فليت دفعت لهم غنى ساعة
١٢٠	١٩٩	في فتية كسيوف الهند قد علموا
	٢٠٦	وقد علم الضيف والرمالون
١٢٨	٢٠٧	وخلت عن أولادها المرضعات
	٢٠٧	بأنك الريح وغيث مربع
١٣٠	٢٠٩	لهنك من عبسية لوسيمة
١٤٢	٢٢٧	دعيني أطوف في البلاد لعلى
١٤٤	٢٣٠	ما إن يمس الأرض إلا منكب
		إن كان ما بلغت غنى فلامني
١٥٥	٢٥٦	وكفنت وحدي منذراً في ردائه
١٦٩	٢٨٥	أزهير إن يشب القذال فإنه
١٧١	٢٨٧	لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت
١٧٢	٢٨٩	رددنا لشعراء الرسول، ولا أرى
١٨٨	٣٠٥	كم نالني منهم فضلا على عدم
١٩٠	٣٠٨	على أني بعد ما قد مضى
		يذكرنيك حين العجول
١٩٩	٣١٧	وجدنا الوليد بن يزيد مباركا
٢٠٩	٣٣٤	فإن لم تجد من دون عدنان والدا
٢٢٦	٣٥٤	أبو حنش يورقني وطلق
٢٣٤	٣٧٢	لقد خفت حق لا تزيد مخافتني
٢٣٧	٣٧٨	رسم دار وقفت في طلله
		وليس حاملني إلا ابن جمال
		ك على أدم أجش الصبيلا
		دويمية تصفر منها الأنامل
		بأبيض من ماء الحديد صقيل
		كأنا وعن قف يرفع الآلا
		بعده ينزل به وهو أعزل
		فبتنا على ما خيلت ناعمي بال
		أن هالك كل من يحفى وينتعل
		إذا اغبر أفق وهبت شمالا
		ولم تر عين لزن بلالا
		وقدما هناك تكون الشمالا
		على هنوات كاذب من يقولها
		أفيد غنى فيه لدى الحق محمل
		منه وحرف الساق، طى المحمل
		صديق، وشلت من يدي الأنامل
		وصادف حوطا من أعادي قاتل
		رب هيضل لجب لفقت بهيضل
		حمامة في غصون ذات أوقال
		كيومئذ شيئا ترد رسائله
		إذ لا أكاد من الإقترار أحتمل
		ثلاثون للهجر حولاً كيلا
		ونوح الحمامة تدعو هديلا
		شديداً بأعباء الخلافة كاهله
		ودون معد فلترعك العواذل
		وعمار وآونة أثالا
		على وعمل في ذى المطارة عاقل
		كدت أقضى الحياة من جلله



رقم الشاهد	ص	الشاهد
٢٥٩	٤٠٢	أليس قليلا نظرة إن نظرتها
٢٦٢	٤٠٥	طرن انقطاع أوتار محظرة
٢٦٣	٤٠٦	يأتى لها من أين وأشم
٢٧٠	٤٣٢	يهودى يقارب أو يزىل
٢٨٨	٤٥٧	بنابطن خبت ذى قفاف عقتل
٢٩٩	٤٧٥	كنعاج الملا تعفن رملا
٣٠٠	٤٧٦	مالم يكن وأب له لينالا
٣٠٨	٤٨٩	حبك النطاق فشب غير مهيل
٣١١	٤٩٤	بختين يوم تواكل الأبطال
٣١٦	٤٩٩	عارى الأشاجع ناحلا كائنصل
٣٢٥	٥٠٥	وإن معد اليوم مود ذليلها
٣٤٠	٥١٨	قناعه مغطيا فإنى مجتلى
٣٤٢	٥١٩	وأظن أن تقاد عمره عاجل
٣٤٤	٥٢١	ولا البليغ ولا ذى الرأى والجدل
٣٤٨	٥٢٧	فلا أشقى عليك ولا أبالى
٣٥٠	٥٣٠	إذا ما خفت من أمر تبالا
٣٥٦	٥٣٦	وعلام أركبه إذا لم أنزل
٣٥٩	٥٣٨	وجرداء مثل القوس سمح حجولها
٣٦٠	٥٣٨	وأيدى شمال باردات الأنامل
٣٦١	٥٣٩	ولكن فراقا للدعائم والأصل
٣٦٤	٥٤٥	ولا وجد العذرى قبل جميل
٣٦٩	٥٦١	ونتهت نفسى بعد ما كدت أفعله
٣٧٨	٥٨٤	إن يندروا أو ينجبنوا أو ييخلوا لا ييخلوا يغدوا عليك مرجليس كأنهم لم يفعلوا
٣٨٢	٥٨٨	اسمع حديثا كما يوما تحدثه
٣٨٣	٥٨٩	يقرب عينيه كما لأخافه

رقم الشاهد	ص	الشاهد
٣٩١	٦٠٥	كأن نسج العنكبوت الرمل
٣٩٨	٦١٨	صعدة نابتة في حائر
٤١١	٦٥٥	وقد كنت من ليلي سنين ثمانيا
٤١٢	٦٥٦	قفانبك من ذكرى حبيب ومنزل
٤١٤	٦٥٩	فألفيته غير مستعجب
٤٢٨	٦٧٨	بيناه في دار صدق قد أقام بها
٤٣٢	٦٨٤	فلست بآتيه ولا أستطيعه
٤٣٣	٦٨٤	أضاح ترى برقاً أريك وميضه
٤٢٧	٦٩٤	ركاب حسيل أشهر الصيف بدن ويزعم حسل أنه فرع قومه
٤٤٢	٧١٥	إذا ما أتيت بني مالك
٤٤٦	٧٢٣	لعمري لأنت البيت أكرم أهله
٤٤٨	٧٢٧	أأن رأت رجلاً أعشى أضربه
٤٤٩	٧٢٩	فإنك لا تدري متى أنت جائي
٤٥٢	٧٣٣	أرتقي حجلاً على ساقها لقلت ولم أخف عن صاحبي
٤٥٣	٧٣٤	علمنا إخواننا بنو عجل
٤٥٧	٧٤٨	لم نرحب بأن شخصت ، ولكن
٤٥٩	٧٥١	فعادى عداء بين ثور ونعجة
٤٦٠	٧٥٢	وانتارح العدا وكل طمرة
٤٦٥	٧٥٩	حصان رزان ما تزن بريية
٤٧١	٧٦٧	إن الأمور إذا الأحداث دبرها
٤٧٦	٧٧١	ثلاثة أنفس وثلاث ذود
٤٨١	٧٧٥	إذ هي أحوى من الربى حاجبه
٤٨٥	٧٧٩	تهون بعد الأرض عنى فريدة
٤٨٧	٧٨٠	[ نسل وجد الهاشم المقتل ]
٤٩٦	٨٠٩	ويله رجلاً تأبى به غبنا
٤٩٧	٨١٠	ويله مسعر حرب إذا
٤٩٩	٨٢٢	فأرسلها العراك ، ولم يذدها ،
		ولم يشفق على نقص الدخال

رقم الشاهد	ص	الشاهد	حرف الميم
١	١١	فإنه أهل لأن يؤكرما	
٣	١٦	وعامنا أغعينا مقدمه	* مبتزكا لكل عظم يلحمه *
٤	١٦	باسم الذي في كل سورة سمه	قد وردت على طريق تعله
١٢	٢٦	يفباع من ذفرى غضوب جصرة	زيافة مثل الفنيق الكدم
١٨	٤٠		وعقبة الأعقاب في الشهر الأصم
٣٣	٧٢	فطلقها فلست لها بند	وإلا يعل مفرقك الحسام
٣٧	٧٦	إن تغفر اللهم تغفر جما	وأى عبد لك لا ألما
٤٢	٨٧	ولكن نصفنا لو سبيت وسبى	بنو عبد شمس من مناف وهاشم
٤٥	٩٠	قضى كل ذى دين فوفى غريمه	وعزة ممطول معنى غريمها
٥٠	٩٧	ألت بنعم الجار يؤلف بيته	أخاقله أو معدم المال مصرما ؟
٥٣	١٠٠	ألا يا اسلى لا صرم لى اليوم فاطما	ولا أبداً ما دام وصلك دائماً
٥٦	١٠٢	يا دار سلى يا اسلى ثم اسلى	بسمسم وعن يمين مسم
٥٩	١٠٥	ماوى ، ياربنا غارة	شعواء كاللذعة بالميسم
٦١	١٠٨	العاطفون تحين ما من عاطف	والطعمون زمان ابن المظم
٦٩	١١٨	يالجنة الله على أهل الرقم	أهل الحير والوقير والحزم
٨٤	١٣٤	ونأخذ بعده بذناب عيش	أجب الظهر ليس له سنام
٨٨	١٤٤	صددت وأطولت الصدود ، وقلمنا	وصال على طول الصدود يدوم
٩٩	١٦٩	بحسبك أن قد مدت أخزم كلها	لكل أناس سادة ودعائهم
١٠٤	١٧٥	لقد ولد الأخيطل أم سوء	على باب استها صلب وشام
١٢٣	٢٠٢	ويوما تلاقينا بوجه مقسم	كان ظبية تعطو إلى وارق السلم
١٢٥	٢٠٤	وخيفاء ألقى الليث فيها ذراعه	فسرت وساءت كل ماش ومصرم
١٢٦	٢٠٥	ففعلى أن قد كلفت بكم	كان بطن حبل ذات أونين مثم
١٣٤	٢١٩	ولست بلوام على الامر بعدما	ثم افعل ما شئت عن علم
١٤١	٢٢٥	ألا يا صاحبي قفا لقنا	يفوت ، ولكن عل أن أتقدما
١٤٦	٢٣٢	حق تهجر فى الرواح وهاجها	نرى العرصات أو أثر الحيام
			طلب العقب حقه للظالم

رقم الشاهد	ص	الشاهد
١٥٠	٢٤٣	لقد لمتنا يا أم غيلان في السرى
١٥٣	٢٥٥	{ ألا يا سيالات الدحائل بالضحي ولا زال منهل الربيع إذا جرى
١٦٦	٢٨٠	حاشي أبي ثوبان ؛ إن به
١٨٣	٢٩٩	{ يا أسدى لم أكلته ؛ له ؟ * فما قربت له ولا دمه *
١٩٢	٣١١	سلام الله يا مطر عليها
١٩٥	٣١٥	يا خازباز أرسل اللهازما
٢٠٠	٣١٨	{ أما يدماء مائرات تخالها وماسبغ الرهبان في كل يعة لقد ذاق منا عامر يوم لعلع
٢٠٣	٣٢١	فإن الأولاء يعلمونك منهم
٢٠٥	٣٣٠	قالت بنو عامر : خالوا بني أسد ،
٢١٤	٣٤١	إني إذا ما حدثت لها
٢١٥	٣٤٢	{ وما عليك أن تقولي كلما * اردد علينا شيخنا مسلما *
٢١٦	٣٤٣	غفرت أو عذبت يا الله
٢١٧	٣٤٥	ها نقشا في من فمويهما
٢٢١	٣٥٠	بكل قرشي عليه مهابة
٢٢٤	٣٥٣	ألا أضحت حبالكم راما
٢٢٥	٣٥٤	إن ابن حارث إن أشق لرؤيته
٢٢٩	٣٦٣	{ أقول وما قولي عليكم بسبة حفيرة إبراهيم يوم ابن هاجر
٢٣٥	٣٧٣	كانت فريضة ما تقول كما
٢٤٨	٣٨٧	كفالك كف لا تليق درهما
٢٦٨	٤٣١	فأصبحت بعد خط بهجتها
٢٦٩	٤٣٢	لنا رأيت ساتيدا استعبرت
٢٧٢	٤٣٤	هما أخوا في الحرب من لا أخاله
		فتمت ، وما ليل اللطى بناثم
		عليكن من بين السيل سلام
		عليكن منه وابل ورهام
		ضنا عن الملحة والشم
		لو خافك الله عليه حرمة
		وليس عليك يا مطر السلام
		إني أخاف أن تكون لازما
		على قنة العزى وبالنسر عندما
		أبيل الأيلين المسيح بن مريما
		حساما إذا ما هنر بالكف صما
		يا بؤس للجهل ضرارا لأقوام
		أقول : يا اللهم يا الله
		صليت أو سبحت يا اللهم ما
		غفرت أو عذبت يا الله
		على النابج العاوى أشد رجام
		سريع إلى داعي الندى والتكرم
		وأضحت منك شامعة أماما
		أو أمتدحه فإن الناس قد علموا
		إليك ابن سلمى أنت حافر زمزم
		وركضة جبريل على عهد آدم
		كان الزناء فريضة الرجم
		جوداً وأخرى تعط بالسيف الدما
		كأن قفراً رسومها قلما
		لله در اليوم من لامها
		إذا خاف يوما نبوة فدعاهما

رقم الشاهد	ص	الشاهد
٢٧٥	٤٤٢	كلا أخوينا ذورجال كأنهم
٢٧٩	٤٤٤	كلا يومى أمانة يوم صد
٢٩٦	٤٦٩	إلى الملك القرم وابن الهمام أوذا الرأى حين تغم الأمور
٣٠٣	٤٨٢	فياظبية الوعاء بين جلاجل
٣٢١	٥٠٢	من سبأ الحاضرين مأرب إذ
٣٣٠	٥١٠	إن تمها خلقت ملوما
٣٤٣	٥١٩	[القاطنات البيت غير الریم]
٣٤٩	٥٢٩	بل بلد ملء الفجاج قومه
٣٥٥	٥٣٥	عرضنا نزال فلم ينزلوا
٣٨١	٥٨٧	
٣٩٣	٦١١	فعلا فروع الأيهقان ، وأطلقت
٤٠٢	٦٢٥	وإن أناه خليل يوم مسألة
٤٠٧	٦٣٧	أولائك قومى إن هجوى هجوتهم
٤٠٩	٦٥٣	بحسبه الجاهل مالم يعلم
٤٢٩	٦٧٨	إذاه سيم الحسف آلى بقسم
٤٤١	٧١٠	ولقد أبيت من الفتاة بعزل
٤٦٣	٧٥٦	.....
٤٦٤	٧٥٧	.....
٤٦٧	٧٦٠	تمخضت المنون له يوم
٤٧٨	٧٧٢	فمضى وقدمها ، وكانت عادة
٤٨٦	٧٨٠	[بكرت بها جرشية مقطورة]
		حرف النون
٢٤	٦٢	أكل عام نعم نحوونه
٢٩	٦٧	كلا يومى طوالة وصل أروى
٣١	٦٩	أصاب اللوك فأفنام
٥٤	١٠١	ألا ياإسلى قبل الفراق طعينا
٦٣	١١٠	نولى قبل يوم نأى جمانا
٨١	١٣٠	امتلا الحوض وقال : قطنى
١١٨	١٩٧	وصدر مشرق اللون
		أسود الشرى من كل أغلب ضيغم
		وإن لم نأتها إلا لما
		وليث الكتبية فى المزدحم
		بذات الصليل وذات اللجم
		وبين النقا ، آنت أم أم سالم؟
		يننون من دون سيله العرما
		قوما ترى واحدهم صهيما
		قواطنا مكة من ورق الحمى
		لا يشتري كتنانه وجهرمه
		وكانت نزال عليهم أطم
		لا تظلموا الناس كما لا تظلموا
		بالجلهتين ظباؤها ونعامها
		يقول : لا غائب مالى ، ولا حرم
		وأعبد أن تهجى تميم بدارم
		شيخا على كرسية معما
		بالله لا يأخذ إلا ما احتكم
		فأبيت لا حرج ولا محروم
		..... وجاديين حسوما
		..... جماديين حرام
		أنى ، ولكل حاملة تمام
		منه إذا هى عردت إقدامها
		تروى المهاجر بازل علكوم
		يلقحه قوم وتنتجونه
		ظنون ، آن مطرح الظنون
		وأخرج من بيته ذا جدن
		تحية من أمسى إليك حزينا
		وصلينا كما زعمت تلالنا
		مها رويدا قد ملأت بطنى
		كان ثدياه حقان

رقم الشاهد	ص	الشاهد
١٥٨	٢٦٨	وكل أخ مفارقة أخوه لعمر أليك إلا الفرقدان
١٦٧	٢٨٢	وأن تبأبان وأن تقدين
١٧٦	٢٩٢	على حين انحنيت وشاب رأسي فأى فق دعوت؟ وأى حين؟
١٧٨	٢٩٤	ولا ينطق للكروهم من كان منهم إذا جلسوا منا ولا من سوائنا
١٨٢	٢٩٦	وابذل سوام المال إن سواءها دهما وجونا
١٩٣	٣١٣	تفقاً فوقه القلع السواري وجن الحازبار به جنونا
٢١٢	٣٣٦	فديتك يالقي تيمت قلبي وأنت بخيلة بالود عني
٢٢٨	٣٥٧	فلو أنا على حجر ذبحنا جرى الدميان بالخبر اليقين
٢٥٤	٣٩٠	فلست بمدرك ما فات مني بلهف، ولا بليت، ولا لوأني
٢٥٥	٣٩٤	لاه ابن عمك، لا أفضلت في حسب عني، ولا أنت ديانى فتخزونى
٢٦٧	٤٢٩	يطفن بحوزى للراتع لم ترع بواديه من قرع القسي الكنائن
٢٨٣	٤٤٩	وصانى العجاج فيما وصنى فتقضى حوائج المسلمينا
٣٤٦	٥٢٥	لتقم أنت يا ابن خير قریش لصوت أن ينادى داعيان
٣٥١	٥٣١	فقلت: ادعى وأدع؟ فإن أندى حتى المصيف ويغلو القعدان
٣٨٨	٥٩٩	داويت عين أبى الدهيق بمطله وزججن الحواجب والعيونا
٢٩٢	٦١٠	إذا ما الغائيات برزن يوما ولولاك لم يعرض لأحسابنا حسن
٤٣٥	٦٩٣	أتطمع فينا من أراق دماءنا؟ كأنا يوم قرى إنسما تقتل إيانا
٤٤٠	٦٩٩	
٤٦٢	٧٥٥	[فسوته لا تنقضى شهرينه] شهرى ربيع وجمادينه
٤٩٢	٧٩٧	قد فارقت قرينها القرينة وشحطت عن دارها الظعينة
		أبالتنا قد ضمنا سفينه حتى يعود الوصل كينونه
٤٩٤	٨٠١	وما بال عيني كالشعيب العين [وبعض أعراض الشجون الشجن
		أدار كرقم الكاتب المرقن بين تما اللقى وبين الأجون]
٥٠٠	٨٢٣	دع الحمر يشربها الغواة؟ فإننى رأيت أخاها مغنياً بمكانها
		فألا يكنها أو تكنه؟ فإنه أخوها غذته أمه بلبانها
٥٠١	٨٢٤	تنفك تسمع ماحييت بهالك حتى تكونه

حرف الهاء (١)

٥ ١٨ إن أباه وأبا أباه قد بلغا في الجهد غاياتها

(١) وضعنا في هذه القافية الأبيات التي آخرها هاء - وإن لم تكن الهاء حرف =

رقم الشاهد	ص	الشاهد
٤٤	٨٩	ولقد أرى تغنى به سيفانة تصبى الحليم ، ومثلها أصباه
٦٤	١١٢	والله ما ليلي بنام صاحبه ولا يخالط اللبان جانبه
٧٣	١٢٣	فإن أهجه يضجر كما ضجر بازل من الأدم دبرت صفحناه وغازبه
١١٧	١٩٣	مشائيم ليسوا ، صلحين عشيرة ولا ناعب إلا بين غرابها
١٨١	٢٩٦	أكر على السكتية لا أبالي أفيها كان حتى أم سواها
٢١٣	٢٣٩	مبارك هو ومن سماه على اسمك اللهم يا الله
٢٣٦	٣٧٧	وبلد عامية أعماءه كأن لون أرضه سماؤه
٢٥١	٣٨٩	مأبال هم عميد بات يطرقني بالواد من هند إذ تعدو عوادها
٢٦٩	٤٣٢	لما رأت * سائدا استعبرت لله در اليوم من لامها
٢٩٧	٤٧٠	أوكل قوم أطاعوا أمر مرشدهم إلا نعيماً أطاعت أمر غاويها الظاعنين ولما يظعنوا أحداً والقائلون : لمن دار تخليها ؟
٣١٩	٥٠١	ومصعب حين جد الأمر أكثرها وأطيها
٣٢٥	٥٠٥	ولسنا إذا عد الحصى بأقلة وإن معد اليوم مود ذليلها
٣٢٦	٥٠٦	غلب الساميح الوليد سماعة وكفى قريش العضلات وسادها
٣٢٨	٥٠٨	لقوم فكانوا هم المنفدين شراهم قبل إنقادها
٣٤٩	٥٢٩	بل بلد ملء الفجاج قومه لا يشتري كتانه وجهرمه
٣٥٧	٥٣٧	تراكها من إبل تراكها أما ترى الموت لدى أوراكها
٣٥٨	٥٣٧	مناعها من إبل مناعها أما ترى الموت لدى أرباعها
٣٥٩	٥٣٨	نعاء أبا ليلي لكل طمرة وجرداء مثل القوس باد حجولها
٣٦٩	٥٦١	فلم أر مثلها خباسة واجد ونهنت نفسي بعد ما كدت أفعله
٣٧٢	٥٦٨	فإني قد رأيت بدار قومي نوابك كنت في لحم أخانه
٣٨٤	٥٩١	قلت لشييان : ادن من لقائه كما تغدى القوم من شوائه
٣٨٧	٥٩٦	وإني امرؤ من عصبة خندفية أبت للأعادي أن تدبغ رقابها
٣٩٣	٦١١	فعلا فروع الأيهقان ، وأطفلت بالجهلتين ظباؤها ونعامها
٣٩٥	٦١٣	علقتها تبنا وماء بارداً حتى شئت همالة عينها
٤٠٥	٦٣٠	إذا رضيت على بنو نعيم لعمر الله أعجبتني رضاها

== الروى الذى بنيت عليه الكلمة - تيسيراً على من لا إلمام لهم بعلم القافية ، ووضعناها مرة أخرى في موضعها اللائق بها .

رقم الشاهد	ص	الشاهد
٤٢٨	٦٧٨	بيناه في دار صدق قد أقام بها
٤٦٠	٧٥٢	والقارح العدا وكل طمرة
٤٦٢	٧٥٥	[ فسوته لا تنقضى شهرينه ]
٤٦٦	٧٦٠	أيا جارتا بيني فإنك طالقه
٤٦٩	٧٦٤	فإن تعهدني ولي لمة
٤٧٤	٧٦٩	وقائع في مضر تسعة
٥٠٠	٨٢٣	دع الخمر يشربها الغواة ؛ فإنني رأيت أخاها مغنياً بمكائنها
٥٠١	٨٢٤	فإن لا يكنها أو تسكنه فإنه أخوها غذته أمه بلبانها
		تسفك تسمع ما حيت بهالك حتى تكونه
		حرف الواو
١١١	١٨٤	فليت كفافا كان خيرك كله
٤٣٤	٦٩١	وأنت امرؤ لولاي طحت كما هوى
		حرف الألف اللينة
٣٥٢	٥٣٢	على مثل أصحاب البعوضة فاحشى لك الويل حر الوجه أويك من بكى
		حرف الياء
٩٧	١٦٨	عميرة ودع إن تجهزت غاديا
٩٨	١٦٩	أعان على الدهر إذ حل بركه
١١٥	١٩١	بدا لي أي لست مدرك ما مضى
١٦٢	٢٧٤	وبلدة ليس بها طوري
٣٠٥	٤٨٣	ألا قالبتا شهرين أو نصف ثالث
٣٢٩	٥٠٩	يا بئر يا بئر بني عدى لا تزحن قعرك بالدلى
		* حتى تعودى أقطع الولي *
٣٤٥	٥٢١	بل القوم الرسول الله منهم
٤١٧	٦٦٣	حيدة خالي ولقيط وعلى
٤٢٦	٦٧٥	وليس المال فاعله بمال من الأقوام إلا للذي
		ليريد به العلاء ويمتنه لأقرب أقربيه وللقصى
٤٩٨	٨١٦	لقد أغدو على أشقر يغتال الصحاربا









Bibliotheca Alexandrina



0580744